المركز القومى للترجمة

القاموس الموسوعى فى الجغرافيا البشرية

الجزء الأول

تحرير:
دريك جريجورى
رون جونستون
جيرالدن برات
ميشيل واتس
سارة واتمور

ترجمة:
عاطف معتمد
عزت زيان
محمد على
لطفى عزاز



2322

مراجعة
محمد عبد الرحمن الشرنوبى

القاموس الموسوعى

فى الجغرافيا البشرية

الجزء الأول

المركز القومى للترجمة
تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2322
- القاموس الموسوعى فى الجغرافيا البشرية (الجزء الأول)
- دريك جريجورى، ورون جونستون، وجيرالدن برات، وميشيل واتس، وسارة واتمور
- عاطف معتمد، وعزت زيان، ومحمد على، ولطفى عزاز
- محمد عبد الرحمن الشرنوبى
- الطبعة الأولى 2017

هذه ترجمة كتاب:

The Dictionary of Human Geography – 5th Edition
Edited by: Derek Gregory – Ron Johnston – Geraldine Pratt
Michael J. Watts and Sarah Whatmore

شارع الجبلاية بالأوبرا– الجزيرة– القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

القاموس الموسوعى
فى الجغرافيا البشرية

الجزء الأول

تحرير

دريك جريجورى — رون جونستون

جيرالدن برات — ميشيل واتس

سارة واتمور

ترجمة

عاطف معتمد — عزت زيان

محمد على — لطفى عزاز

مراجعة : محمد عبد الرحمن الشرنوبى

2017

القاموس الموسوعي في الجغرافيا البشرية/ تحرير: دريك جريجوري...[وآخ]؛ ترجمة: عاطف معتمد....[وآخ]؛ مراجعة: محمد عبد الرحمن الشرنوبي. ـ القاهرة: المركز القومي للترجمة؛ ٢٠١٧.

مج١؛ ٢٠سم.

تدمك ٩ ١٠٣٣ ٩٢ ٩٧٧ ٩٧٨

١ ـ الجغرافيا البشرية ـ معاجم.

أ ـ جريجوري، دريك. (محرر مشارك)

ب ـ معتمد، عاطف. (مترجم مشارك)

جـ ـ الشرنوبي، محمد عبد الرحمن. (مراجع)

رقم الإيداع بدار الكتب ٨٦٣٣/ ٢٠١٧

I. S. B. N 978 - 977 - 92 - 1033 - 9

ديوى ٩١٠،١٥٧٢٠٣

كلمة للمراجع

إن التقديم لمعجم ضخم كهذا، يستلزم الحديث عن خطواته، والمساهمين فيه، ومشكلات إخراجه، وبرنامج العمل الشاق الذى استلزمه، ولكننا تركنا ذلك كله لمقدمة المؤلفين الخمسة الذين جاءت أسماؤهم في نهاية التقديم الخاص بهذا المعجم، ومن قراءة مقدمتهم هذه، أدركنا حجم الإنجاز الذى قاموا عليه؛ فقد استعانوا بأكثر من خمسة آلاف مرجع، وعشرات المؤلفين، وكان همهم الأكبر، هو توفير القناعة المشتركة بين هؤلاء المؤلفين بأسلوب، التعريف المراد تضمينه المصطلح، واقتناعهم بالمجال الواسع الذى يشمله هذا العمل الموسوعى الضخم، حتى إن المصطلحات الواردة به، ربما لا تعنى كثيرًا من الجغرافيين الآن ليس هنا في مصر فقط، وإنما في شتى

القاموس الموسوعي في الجغرافيا البشرية/
تحرير: دريك جريجوري...[وآخ]؛ ترجمة: عاطف معتمد....[وآخ]؛ مراجعة: محمد عبد الرحمن الشرنوبي. ـ القاهرة: المركز القومي للترجمة؛ ٢٠١٧.

مج١؛ ٢٠سم.

تدمك ٩ ١٠٣٣ ٩٢ ٩٧٧ ٩٧٨

١ ـ الجغرافيا البشرية ـ معاجم.

أ ـ جريجوري، دريك. (محرر مشارك)

ب ـ معتمد، عاطف. (مترجم مشارك)

جـ ـ الشرنوبي، محمد عبد الرحمن. (مراجع)

رقم الإيداع بدار الكتب ٨٦٣٣/ ٢٠١٧

I. S. B. N 978 - 977 - 92 - 1033 - 9

ديوى ٩١٠,١٥٧٢٠٣

كلمة للمراجع

إن التقديم لمعجم ضخم كهذا، يستلزم الحديث عن خطواته، والمساهمين فيه، ومشكلات إخراجه، وبرنامج العمل الشاق الذى استلزمه، ولكننا تركنا ذلك كله لمقدمة المؤلفين الخمسة الذين جاءت أسماؤهم في نهاية التقديم الخاص بهذا المعجم، ومن قراءة مقدمتهم هذه، أدركنا حجم الإنجاز الذى قاموا عليه؛ فقد استعانوا بأكثر من خمسة آلاف مرجع، وعشرات المؤلفين، وكان همهم الأكبر، هو توفير القناعة المشتركة بين هؤلاء المؤلفين بأسلوب، التعريف المراد تضمينه المصطلح، واقتناعهم بالمجال الواسع الذى يشمله هذا العمل الموسوعى الضخم، حتى إن المصطلحات الواردة به، ربما لا تعنى كثيرًا من الجغرافيين الآن ليس هنا في مصر فقط، وإنما في شتى

المدارس الجغرافية في جامعات العالم كله، بقدر ما تعنى تخصصات أخرى ذات العلاقة بالجغرافيا.

لقد مزج التعريف بين المعنى والتاريخ والوظيفة، بل تجاوز ذلك إلى إحالات داخل التعريف، فأحال القارئ إلى مراجع مهمة ربما جنحت إلى بعض من السياسة أو الفلسفة أو الاقتصاد أو غيرها، بما يحقق التكامل المقصود من وراء هذا الشمول الذى رمى إليه المعجم. وسوف يلاحظ القارئ أن نهج التعريف الذى اتبع هنا، جاء مشبعًا بفلسفة المعنى ووظيفته، وقد تحقق من وراء ذلك مزج عدة معانٍ في خليط مقبول يربط بين فروع المعرفة، بل إن بعض المصطلحات التى قد يراها القارئ العربى بعيدة عن الجغرافيا تمامًا، يجدها مغموسة في الوعاء الجغرافى بكل عمقه وصفائه في مزج مذهل بين التاريخ والفلسفة والجغرافيا، وقد اندمجت الصيغة المعاصرة للمدارس الفكرية السائدة في تعريف المصطلحات، ولعل ذلك يفيد في حث المدارس الجغرافية في شتى أنحاء العالم - وفى مصر بخاصة - على استنباط موضوعات غير تقليدية، ومجالات أكثر معاصرة، لولوجها من قِبل الجغرافيين المحدثين.

لقد أسهم نفر من خيرة شباب الجغرافيين الأكاديميين في ترجمة هذا المعجم بجرأة تحسب لهم، وكانت ترجماتهم عنوانًا لمعنى فريق العمل الناجح الذى نفتقر إليه في أعمالنا كجغرافيين على وجه الخصوص، في حين أن نجاح العمل لا يأتى بالفردية في السعى أو

البحث أو الأداء، وهذه على الأقل قناعتى. وأعتقد أن إنجازًا كهذا، لا يعنى أن مسار العمل كان سهلًا أو ممهدًا، فالواقع أن عقبات عديدة تم تذليلها ليأتى هذا المعجم بالشكل الذى نراه اليوم. لقد تباين الأسلوب والفهم والعرض بين السادة الزملاء المترجمين، وكان لا بد من صهر هذه التباينات لتأتى في نسيج مقبول، وكان ذلك من أشق الأمور التى تعرض لها المترجمون الأجلاء، فيما تعلق بالصياغة الإنجليزية للمفاهيم، وكيفية توصيل المعنى إلى الجغرافى العربى؛ لأن لغة هذا المعجم جاءت في ظل «انفجار لغوى» غير مسبوق في علم الجغرافيا، كما جاء على لسان محررى الطبعة الأولى منه عام 1981. كما كان عليهم فهم ما ترمى إليه المصطلحات التى جاءت ممزوجة بنظريات جديدة تعاونت معها الجغرافيا البشرية في مراحل الاستقلال وما بعد البنيوية، فجاءت الترجمة تحمل مفاهيم جديدة نجح السادة المترجمون في عرضها بما يجسد السمات الجغرافية العصرية، والتعرض للنظريات الفلسفية بأسلوب يمكن فهمه. وقد تعرض المترجمون لبعض الحيرة في ترجمة بعض هذه المصطلحات، لوجود اختلافات واضحة في اتجاهات المؤلفين الأصليين، وفى آرائهم السياسية والفلسفية، وفى مدارسهم الجغرافية أيضًا، مع بعض التحيز أو التعصب لمفهوم أو فكرة أو مذهب. لقد تحمل المترجمون الأربعة عبء هذه التباينات، وكان لا بد من مزج هذه الاختلافات وعرضها بأمانة منسوبة إلى مؤلفيها؛ لإظهار كيفية إعادة تشكيل الجغرافيا البشرية، لتكون قادرة على استيعاب مقدرات

هذا العالم المعاصر من عنف سياسى وأبعاد سلوكية وبيئية متعددة ومتباينة، فنجحوا بشكل كبير في ترجمة معنى هذه العناصر، التى ربما لا تمس الحياة العربية أو الثقافة الجغرافية الراهنة في عالمنا العربى كله، وكان لوجود مصطلحات جديدة على الجغرافيا كالعنف السياسى، والحياة المجردة، والحروب العادلة، والنزاعات العسكرية، وحروب المياه، وحروب الموارد، والدول المارقة وغيرها، ما يشكل في جزء كبير منه نسيج الجغرافيا البشرية الآن.

إننى، ومعى زملائى الأربعة الذين تحملوا عبء هذه الترجمة، نقدم هذا العمل، ونحن على إيمان مطلق، بأن قراءته سوف تستثير مواقف، ومعارضات، واتفاقات حوله، وهو أمر نراه صحيًا، بل ومطلوبًا. فلأول مرة نقرأ باللغة العربية مفاهيم غريبة على الوسط الجغرافى العربى السائد على الأقل، بل ولأول مرة نرى مصطلحات يعجب القارئ من إدراجها ضمن معجم للجغرافيا البشرية، ولكن حينما نغوص فيما رمى إليه المعجم، سوف نؤمن بضرورة تغيير الفكر السائد بيننا، والذى تشوبه أحيانًا مسحة الانحياز والتسطيح والتقليدية، وليس في هذا ما يقلل من أهمية هذا الفكر؛ لأنه مرحلة تاريخية تمر بها الجغرافيا في العالم العربى، وسبق أن مر بها العالم في الشمال من قبل.

إننا نقدم لهذا العمل الكبير بشىء من الاعتزاز، وسوف يكون فتحًا لاستثارة حوارات واتفاقات واختلافات لسنا طرفًا فيها، ولكنها

ستترك بالضرورة أثرًا في أفكارنا، ربما ينقلنا إلى مرحلة تاريخية جديدة تقربنا من القيمة الحقيقية للجغرافيا ودورها في بناء هذا العالم المتلاطم في موجه وفكره وثقافته، والجغرافيون أهل لكل ذلك.

ونود أن نتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساعدنا في تحرير وإخراج الطبعة العربية وخاصة الذين راجعوا معنا المصطلحات ذات الصلة بعلوم أخرى غير جغرافية وفى مقدمتهم السيد الدكتور كرم عباس مدرس الفلسفة بكلية الآداب جامعة القاهرة والسيد الدكتور محمد سعد مدرس علم النفس والتطبيقات الإحصائية بكلية الآداب جامعة القاهرة. كما نشكر الذين ساعدونا فى الأعمال التحريرية ونذكر منهم كلاً من الأستاذ سعيد عبد العال والأستاذ إسلام فكري والسيدة سحر عبد العاطى والسيدة عزيزة بكر والسيدة علا سيد.

وهناك كلمة شكر واجبة للأستاذ الدكتور عزت زيان الذى لم يكتف بالقيام بدوره في الترجمة على أكمل وجه فحسب، بل كان سندًا قويًا ومقصدًا لا يتردد في الوفاء بأية تكليفات وأعباء إضافية في الترجمة والمراجعة لبقية الزملاء في فريق العمل.

محمد عبد الرحمن الشرنوبى

كيف تستخدم هذا المعجم؟

تظهر كل المصطلحات الواردة في هذا المعجم بالترتيب الأبجدي للغة الإنجليزية في بداية شرح كل منها، ويأخذ كل مدخل منها سمكًا أكبر مع كتابة الأصل الإنجليزي مقابل المعنى العربي (على سبيل المثال: **جغرافيا نسوية feminist geography** (وسوف نجد في السياق بعض الكلمات التى مُيزت بسمك أكبر وقد وضع تحتها خط (على سبيل المثال: **<u>الجغرافيا النسوية</u>**) وهذه تدل على أنها مصطلحات مستقلة في هذا المعجم، ومن ثم يمكن للقارئ البحث عنها وقراءتها بشكل مستقل إن رغب في الاستزادة المعرفية.

وفى حالة البحث عن مصطلح ما فقد وضعنا مسردًا في نهاية المعجم باللغتين العربية والإنجليزية؛ حيث رُتبت أبجديًا وأُلحق بكل منها رقم الصفحة التى وردت بها.

وفي نهاية كل مصطلح هناك ثبت بأهم المراجع التى تفيد القارئ في معرفة المزيد عن المصطلح، وقد وردت مختصرة، ولكن يمكن الرجوع إليها كاملة في قائمة مراجع هذا المعجم.

ولسنا في حاجة إلى لفت انتباه القارئ العربي الكريم إلى أنه عند البحث عن مصطلح باللغة العربية فلا بد من حذف الألف واللام، على سبيل المثال إن كنا نبحث عن مصطلح الجغرافيا النسوية، فعلينا البحث في حرف الجيم (ج) بعد حذف أدوات التعريف لتصبح مادة البحث «جغرافيا نسوية».

محمد عبد الرحمن الشرنوبي

مقدمة الطبعة الإنجليزية

للمعاجم الجغرافية تاريخ طويل. وقد نشر عدد منها في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر: ووصف عدد قليل منها بأنه «قواعد النحو الجغرافية» - وفي الغالب هي التي تتسم بقدرتها على توفيرِ قدر أكبر من الترتيب المبني على الفهم. أما العدد الأكبر منها، فكان عبارة عن خلاصة وافية للمعلومات الجغرافية، أو للمعاجم الجغرافية، وكان بعضها مذهلاً بالفعل في طريقة عرضه للمعلومات. وعلى سبيل المثال، فقد أشار «لورانس إيكارد» بوضوح شديد للغاية في عام 1691 في كتابه الخلاصة الوافية للجغرافيا، أن المطلوب من عالِم الجغرافيا بصورة أكبر أو أقل في ذلك الوقت، أن يكون «خبيرًا في علم الحشرات، وعالم فلك، واختصاصيا في الهندسة، وفيلسوفًا بالفطرة، وخبيرًا بالزراعة، واختصاصي

أعشاب، واختصاصي ميكانيكا، وهو الطبيب، وهو التاجر، والمهندس المعماري، وأختصاصي اللغويات، والكاهن، وهو السياسي، وهو الذي يفهم القوانين والشؤون العسكرية، وهو السفير والمؤرخ». وفي تعليقها عام 1981 على ما اعتبرته انعزال الجغرافيا عن الاتجاه العلمي السائد في زمن «إيكارد»، اقترحت «مارغريتا بوين»، أنه إذا ما أضفنا إلى القائمة السابقة ضرورة أن يكون الجغرافي اليوم ملمًا بنظرية المعرفة الإبستيمولجية ومهارات الفيلسوف لربما كان سببًا لأن يقذف إيكارد بنفسه من جامعة كامبردج إلى نهر كام!

وإلى حد كبير، فإن إضافة تلك المهارات إلى الإنجازات المهمة لعالم الجغرافيا البشرية، هي التي أدت إلى ظهور الطبعة الأولى من معجم الجغرافيا البشرية. وكان صاحب الفكرة الأصلية في ذلك هو «جون ديفي» الذي كان يتسم بثراء فكري فريد، وبحس إبداعي في هذا المجال، وقد أقنع «رون جونستون»، و«ديريك غريغوري»، و«بيتر هاجيت»، و«ديفيد سميث» و«ديفيد ستودارت» بتحرير الطبعة الأولى في عام (1981). وقد أوضحوا في مقدمتهم لهذه الطبعة، أن التغيرات في الجغرافيا البشرية منذ الحرب العالمية الثانية، قد نتج عنها «انفجار لغوي» في نطاق علم الجغرافيا. وكان جزء من الهدف من استخدام المعجم، وكما هو الآن، هو تزويد الطلاب وغيرهم بسلسلة من الأطر اللازمة لتحديد المواقع، وللفهم والاستعلام عن المفردات الحديثة. وكان النموذج الضمني الذي هو «مجموعة رائعة

من الكلمات الرئيسية»، شيئًا أقرب إلى الأعمال الفنية والثقافية التي قدمها «ريموند وليامز» منه إلى قواعد النحو الجغرافية. ومن المؤكد أن الهدف، كان دائمًا هو تقديم شيء أكثر من مجرد مجموعة من قوائم المواد المقروءة في حواشي الصفحات.

وتقع مواد الإدخالات الفردية ضمن مجموعة من الإحالات التبادلية لإدخالات أخرى، والتي تتيح للقراء متابعة مساراتهم الخاصة من خلال المعجم، وفي بعض الأحيان مواجهة خطوط متوازية ونقاط متقاربة غير متوقعة، وأحيانًا أخرى في مواجهة التوترات الإبداعية والتناقضات، ولكن، كان الهدف من الإدخالات الرئيسية، أن تكون مفهومة من تلقاء نفسها، والكثير منها لم يقدم عروضًا واضحة فقط للقضايا الرئيسية، ولكنه قدم أيضًا إسهامات قوية لمناقشات لاحقة.

وقد تم الاحتفاظ بهذا المعنى في قاموس الجغرافيا البشرية في جميع الطبعات. وكانت وتيرة التغيير المصاحبة للجغرافيا البشرية هائلة، لدرجة أنه تم إصدار الطبعة الثانية عام (1986) فقط بعد خمس سنوات من إصدار الطبعة الأولى، وقد شمل التغيير دمج الإضافات المهمة والنسخ المنقحة. أما بالنسبة للطبعة الثالثة (1994) والطبعة الرابعة (2000)، فقد أُدخلت أيضًا تنقيحات وإضافات على نطاق أوسع بكثير.

وتواصل الطبعة الخامسة والتي ترعاها الناشرة «جوستين فوغان»، هذا العمل المتواصل: فقد تم إعادة تصميمها، وإعادة كتابتها بطريقة

شاملة. فهي نسخة مختلفة تمامًا عن الأصل. فكانت الطبعة الأولى تحتوي على أكثر من خمسمائة (500) مادة علمية، قام بإدخالها (18) ثمانية عشر مشاركًا، أما هذه الطبعة فيوجد بها أكثر من (1000) ألف مادة علمية كتبها (111) مائة وأحد عشر مشاركًا. وفي هذه الطبعة أيضًا، يظهر أكثر من (300) ثلاثمائة مادة علمية، تم إدخالها لأول مرة (وقد تمت الإشارة إلى الكثير من أهم هذه الإدخالات خلال هذه المقدمة)، كما تمت بالفعل مراجعة وتنقيح جميع الإدخالات الأخرى، وإعادة صياغتها بالكامل. وهكذا تمكنّا مرة أخرى في هذه الطبعة، من عمل رسم بياني للموضوعات الجديدة والمتوقعة، وللمناهج والاهتمامات داخل الجغرافيا البشرية، كما أمكن توقع مسارات استفسار جديدة، وروابط جديدة مع التخصصات العلمية الأخرى. كما تم تغيير بنية المعجم كله. إلا أننا احتفظنا بالإسناد الترافقي للكلمات الرئيسية في كل مادة إدخال، وفي الفهرس المفصل، وهما يوفران معًا بدائل لا تقدر بثمن في الترتيب الأبجدي للنص، ولكن أسماء المراجع لم تعد مدرجة في نهاية كل مادة إدخال. وبدلاً من ذلك، فإنها تظهر الآن في فهرس ثبت المراجع الموحّد في الصفحات الأخيرة للمعجم. وقد اتخذنا هذا القرار جزئيًا لتفادي الازدواجية، ولإعطاء مساحة للإدخالات الجديدة والموسعة، ولكن أيضًا لأننا نعتقد أن فهرس ثبت المراجع يمثل موردًا فكريًا مهمًا في حد ذاته؛ حيث يوجد به أكثر من (4000) أربعة آلاف مادة مدخلة، بما في ذلك الكتب والمقالات والمصادر على شبكة الإنترنت.

كما عمل المشاركون معنا في هذه الطبعة، في إطار المبادئ التوجيهية الصحيحة، بما في ذلك القيود المفروضة على حجم كل مادة مدخلة، وعلى عدد المراجع، وقد عملوا وفق جداول زمنية صارمة. وكانت «الجغرافيا البشرية» على قمة الإدخالات في الطبعات السابقة، ولكن في هذه الطبعة، فإن ذلك المكان المركزي يشغله الآن «ولأول مرة» إدخال رئيسي على «علم الجغرافيا» وهو «الجغرافيا الطبيعية»، ولكن بإدخالات منفصلة خاصة «بالجغرافيا البشرية». وإدراج هذه الأخيرة، يقدم وجهة نظر قيمة عن الطرق المتعددة في الجغرافيا البشرية والتي أصبحت تشارك في عمليات الاستجواب في الفيزياء الحيوية وواحدة من كلمات «وليامز» الرئيسية والأكثر تعقيدًا وهي كلمة «طبيعة».

ووفقًا لذلك، فقد قمنا بتوسيع تغطيتنا للسمات الجغرافية البيئية، وللمصطلحات المرتبطة بالتطوير المستمر لنظرية المؤثرات المتشابكة، وللبيئة السياسية، وللمرة الأولى أدرجنا إدخالات خاصة بالجغرافيا البيولوجية، وبالتنقيب البيولوجي، وبالجغرافيا الحيوية الإقليمية، وبالأمن الحيوي، وبالتكنولوجيا الحيوية، وبالمناخ، وبالعنصرية البيئية، وبالأمن البيئي، وبالسمات الجغرافية والوراثية، وبالمشاعات العالمية، والمحيطات، والمناطق الاستوائية، وبطبيعة المناطق الحضرية، والأراضي الرطبة وحدائق الحيوان.

وقد جرى التخطيط للطبعة الأولى في ذروة نقد العلوم المكانية في الجغرافيا، ولهذا السبب، كانت معظم الإدخالات مهتمة إما بالطرق

التحليلية والنماذج المكانية الشكلية، أو بالمفاهيم والمناهج البديلة المستمدة من العلـوم الاجتماعيـة الأخـرى. وقد أخذنا في الاعتبار التطورات الجديدة في الطرق التحليلية في الطبعـات اللاحقـة، وهـذا ليس باستثنـاء.

إننا نولي اهتمامًا خاصًا بالتيار المستمر للابتكارات في نظام المعلومات الجغرافية، وبصفة خاصة، في ارتقاء علم المعلومات الجغرافية، وكما لاحظنا أيضًا النهضة الكبيرة في الاهتمام بالأساليب المعنية بالكميات وبعمل النماذج؛ ومن ثم قمنا ولأول مرة بإدراج عمل النماذج القائم على الوسائل، وتحليل النظرية الافتراضية، ورسم الخرائط الرقمية، وعلم الأوبئة، والعلوم الإلكترونية الاجتماعية، والمعلوماتية الجغرافية والبرامج الخاصة بالتحليل الكمي، كما قمنا وبشكل جذري بتغيير تغطيتنا للطرق التحليليـة الأخـرى.

وقد تتطلب الأهمية الحيوية للطرق النوعية في الجغرافيا البشرية اهتمامًا متجددًا للغاية، بما في ذلك ولأول مرة إدخالات على تحليل الخطاب، والأساليب البصرية، جنبًا إلى جنب مع الإدخالات القيمة في الفلسفة الأدبيـة، وعلم السكان، ورسم الأيقونات، وقراءة الخرائط والطرق النوعية.

أما في الطبعة السابقة فقد قدمنا تغطية مفصلة للتطورات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وقد أخذنا هذا إلى أبعد من ذلك في الطبعة الحالية. وقد استمر علماء الجغرافية البشرية في

جهودهم في إزالة العوائق بين العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كما أدرجنا إدخالات في النظرية الاجتماعية لأول مرة، وفي العلوم الإنسانية، وفى الفلسفة والأدب (كتكملة للإدخالات المنقحة عن الفن والأفلام السينمائية والموسيقى)، وذلك جنبًا إلى جنب مع أهم مصطلحات الربط والوصل مثل: تأثير، وتجميع، وسبب، ورسم الخرائط، والسمات الجغرافية المتوافقة، والتشبيه الجدلي، والجغرافيا العاطفية، والنظريات البسيطة، والمشاركات الإنسانية والتمثيل والإنابة، ومواضع الثقة (المكملة للإدخالات القيمة الخاصة بالأداء الذاتي، والأداء الاستطرادي، وبالنظريات غير التصورية، وبالتمثيل والتصوير).

ومنذ الطبعة السابقة، تراجع الاهتمام ببعض التشكيلات النظرية، وتراجعت معها المساحات التي اتفقنا عليها. ولكن الجغرافيا البشرية واصلت تعاونها الوثيق مع مراحل ما بعد الاستعمار وما بعد المراحل البنيوية، وتُجسد الطبعة الجديدة هذه التطورات. وهي تشتمل على فترتين متواصلتين، نعتقد أنهما حاسمتان أيضًا؛ فالفترة الأولى، هي الاهتمام الشديد بالقراءة الدقيقة والحاسمة (وهي بالتأكيد أساسية لأي معجم)، ولتكرار ما أكدنا عليه في مقدمة الطبعة السابقة، فنحن ندرك تمامًا عدم استقرار «المصطلحات» الجغرافية لدينا، ونعلم بالمطالبات التي يعرضها علماء الجغرافية البشرية في صمت، وعلى علم أيضًا بالامتيازات التي يحصلون عليها سرًا، وعلى الشبكات

الأوسع للمعاني والخبرات التي يؤدون أعمالهم فيها. وما زال يبدو لنا أيضًا أن علماء الجغرافية البشرية يتنقلون بقدر كبير من الذكاء الحاد في نطاق التخصصات العلمية، وحتى فيما بعد التخصصات العلمية، ونأمل أن تستمر هذه الطبعة في رسم الخرائط والتنقل داخل هذه التضاريس الفكرية بدقة، وباتجاه لم يسبق لهما مثيل. والأثر الثاني لمراحل ما بعد الاستعمار وما بعد المراحل البنيوية، هو الحساسية الزائدة تجاه ما يمكن أن نسميه بسياسات الخصوصية. وهذا لا يبشر بعودة الحالة الفردية تحت مسمى آخر، وبالتأكيد لا ينطوي على أي ضعف في الاهتمام بالعمل النظري (وقد قمنا في حقيقة الأمر بعمل إدخال قيم لهذه النظرية)، لكنها تضمنت التزامًا واهتمامًا متجددًا بهذه الأمور الجغرافية التقليدية، وبالطابع المتغير للعالم الذي نعيش فيه. وإلى حد ما، وربما، هذا يجعل الطبعة الخامسة طبعة جغرافية ذات طابع اصطلاحي أكثر من الطبعات التى سبقتها.

كما قمنا بإدخالات جديدة خاصة بتشكيل مفاهيم للأقسام والتخيلات الجغرافية الرئيسية، بما في ذلك العالم والقارات (مع إدخالات منفصلة عن قارات إفريقيا، والأمريكتين، وآسيا، وأستراليا، وأوروبا)، وعن أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، والعالم الجنوبي والعالم الغربي، وعن المجالات المتشابهة مثل دراسات المناطق والعلاقات الدولية. ولكننا طلبنا أيضًا من زملائنا الذين شاركونا في العمل، أن

يدركوا أن عالم الجغرافيا لا يقتصر على العالم الشمالي فقط. وقد علق الزملاء في الطبعات السابقة في كثير من الأحيان على الوسائل المتعددة التي عملت بها الجغرافيا البشرية الحديثة للوصول للتميز، بل ولتطبيع «الوسائل الحديثة»، وقد تتبعنا معًا علم الأنساب من المعرفة الجغرافية التي فيها كان العالم خارج أوروبا وأمريكا الشمالية، في كثير من الأحيان، مهمشًا جدًا، أو كان موجودًا كمشكلة لم تتطور مع العصر الحديث. وبالنسبة لهذه الطبعة، فقد طلبنا من الزملاء المشاركين معنا أن يتجاوزوا عن انتقاد هذه الافتراضات، إلى تجسيد المزيد من السمات الجغرافية التحررية حيثما أمكن. (وقد قمنا بإدخالات جديدة خاصة بالأنظمة التحررية).

وعلاوة على ذلك، فإنه يجب علينا أن نعترف أيضًا أن هذه الطبعة، مثل الطبعات التي سبقتها، لا تزال تركز على كلمات ومصطلحات اللغة الإنجليزية وآدابها. وهذه الملاحظات التحذيرية، يجب إطلاقها بخصوص قوة انتشار اللغة الإنجليزية الهائلة «كلغة عالمية»، ونحن نعرف أن هناك قيودًا شديدة على العمل ضمن تقاليد اللغة الواحدة (وخاصة في مجال علمي مثل الجغرافيا البشرية). ولا ينبغي تجاهل حيوية التقاليد الجغرافية ولا التقليل من شأنها. ونحن بالتأكيد، لا نعتقد أن الجغرافيا البشرية التي يتم تناولها باللغة الإنجليزية، تشكل بطريقة ما، الصيغة القانونية لعلم الجغرافيا، وعلى الرغم من أنه سيكون من الغباء أيضًا أن نتجاهل الصلاحيات والامتيازات التي

تدعيها لنفسها في الأكاديمية العالمية للعالم غير المتكافئ. كما لا ينبغي لأي شخص أن يستبعد الامتيازات التي يمكن الحصول عليها من تعلم لغات أخرى، ولا أن يقلل من مخاطر الترجمة؛ فالكفاءات اللغوية لها ثمنها. إلا أننا، ولكي نقدم بعض الحماية (المحدودة) ضد التعصب العرقي الطائش، فإننا نسترشد بهيئة التحرير الاستشارية الدولية، وقد قمنا بتمديد تغطيتنا للقضايا المرتبطة بالمركزية الإنجليزية، والمركزية الأوروبية، والنزعات الاستعمارية، والأنظمة الإمبريالية، والإمبراطوريات، والعادات والسمات الشرقية – في الماضي والحاضر – وبشكل مباشر، فإننا مستمرون في الارتباط بالعلوم السياسية الخاصة «بالعرق»، والعنصرية والعنف. وكل هذا يجعل من المستحيل أن نقدم معجم الجغرافيا البشرية كأنه لمحة عامة عن العالِم أرشميدس، أو كمحتوى نصي ضمني غامض لما تسميه «دونا هاراواي» بـ«مكر الإله».

ومواد الإدخال جميعها تعتبر علومًا معرفية واقعية كتبها علماء يعملون في أستراليا وكندا والدنمارك والهند وأيرلندا وإسرائيل ونيوزيلندا وسنغافورة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ولا ينفصل أي منهم عن الآخرين، وكل منهم يشارك بنشاط في المناقشات التي يكتبون عنها. وأكثر من هذا، فإن المؤلفين يكتبون من جهات متنوعة في الموضوع الواحد. وتكشف هذه الطبعة، مثل الطبعات التي سبقتها عن تنوع ونقاش كبير ضمن حدود الفرع

المعرفي الواحد. ولا نخفي سرا أنه توجد اختلافات - في المواقف، وفي الاتجاهات، وفي الأراء السياسية - بين المشاركين لنا في هذا العمل. فهم لا يتحدثون بصوت واحد، وهذا ليس عملاً مقبولاً أو تعسفيًا ممنهجًا قامت به إحدى اللجان. وحتى مع ذلك، فإننا على الأقل ندرك أن هناك بعضًا من التحيز والقيود، وندعو قراءنا إلى النظر في الطريقة التي يمكن بها سماع الأصوات الأخرى من مواقع أخرى وفى أماكن أخرى، وإلى التفكير في الأصوات التي هي - عن عمد أو عن غير وعي - تم إسكاتها أو تهميشها.

وأي من هذه التغييرات، لا يعتبر مسألة فكرية بحتة، بالطبع، لأنها لا تتم في فراغ؛ لقد تغير العالم منذ الطبعة السابقة، وقد انعكس هذا في عدد من الإدخالات التي تظهر في هذه الطبعة. ولأول مرة، يرجع بعضها للخلف لاسترداد مصطلحات من الماضي القريب، والتي لا تزال نشطة في حاضرنا - بما في ذلك الحرب الباردة، والفاشية، والمحرقة، والحرب العالمية الثانية - ولكنها تتميز جميعها بالإحساس بالتكوين التاريخي للمفاهيم، وبتشابك القوى التي تشملهم جميعًا. وفي حين أننا لا نعتقد أن «كل شيء تغير» بعد الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاغون في 11 سبتمبر 2001؛ أي بعد عام واحد من آخر طبعة أصدرناها؛ حيث توجد قائمة مختصرة من المصطلحات التي حققت قفزة جديدة داخل علم الجغرافيا تشير إلى مدى ما أعيد من تشكيل الجغرافيا البشرية لاستيعاب الحساسية الزائدة للعنف

السياسي، بما في ذلك أبعادها الأخلاقية والاقتصادية والبيئية. في حين أن العديد من هذه المصطلحات (مثل الأربعة مصطلحات التي ذكرناها الآن) كان ينبغي أن يكون في الطبعات السابقة. والآن، وللمرة الأولى، لديفا إدخالات عن: السيطرة الأمريكية، واللجوء السياسي، والحياة المجردة، والمعسكرات، والتطهير العرقي، ومعسكرات الاعتقال، والإبادة الجماعية، وعن رجال الدين، وحقوق الإنسان، والانتفاضة والحروب العادلة، والنزاعات العسكرية، والجغرافيا العسكرية، والاحتلال العسكري، وعن حروب الموارد، والدول المارقة، والأمن، والإرهاب، والعنف ضد المدن والحروب.

وقد قدمت الجغرافيا البشرية إسهامات كبيرة في دراسة نقدية للتحول الاقتصادي والعولمة أيضًا، وتستمر إدخالاتنا للتعرف على التطورات الرئيسية في الجغرافيا الاقتصادية والاقتصاد السياسي، والتبادلات النشطة بينهما، والتي تسعى إلى تفسير التغييرات الجذرية في الأنظمة المعاصرة لتراكم رأس المال وتداوله. هذا، وقد اندلعت الأزمة الاقتصادية العالمية، بينما كان يُجرى طباعة هذه الطبعة من المعجم، وكنا قد أدرجنا فيها بالفعل إدخالات جديدة خاصة بمناهضة العولمة، ومناهضة التنمية ، وصندوق النقد الدولي، والمنتدى الاجتماعي العالمي، وأيضًا عن رأسمال المخدرات والرأسمالية النفطية، والتي تتحدث عن بعض تداعيات الأزمة، ولكننا نعتقد أيضًا

أن هذه الأحداث قد جعلت من انتقاداتنا الموسعة (وبصفة خاصة للرأسمالية والأسواق والليبرالية الجديدة، أكثر أهمية من أي وقت مضى، لصلتها بالمواضيع المذكورة. وقد ظهر عدد من المشاريع الأخرى في أعقاب الطبعات السابقة من هذا المعجم: كالمشاريع الفوقية، مثل الموسوعة الدولية للجغرافيا البشرية، وموسوعات أخرى عديدة، ومصطلحات لا غنى عنها خاصة بمناصرة حقوق المرأة في الجغرافيا البشرية، وسلسلة مخصصة للمفاهيم الأساسية في معظم التخصصات الفرعية للجغرافيا البشرية. وهناك، بالطبع، جدال قوي حول المقياس المكاني Scale في الجغرافيا، إلا أننا نعتقد أن مقياس قاموس الجغرافيا البشرية (أو بالأحرى مدى أو اتساع شبكة مفاهيم هذا القاموس) لا يزال يشكل موردًا مهمًا لكل من يريد الانخراط في التطور المستمر لعلم الجغرافيا.

وفي الختام لن نقدم الكلمة الأخيرة – ولا ندعي ولا نرغب في أن تكون – بل نطرح دعوة لاستعادة تلك الكلمات التي وردت من قبل، ولكي تنعكس على النتائج العملية، ولكي تساهم في مستقبل «خريطة أفكار جغرافية». وهذا يجعل الموضوع بأكمله أكثر فائدة عند عودتنا إلى قائمة إيكارد الأصلية، ليعود بنا اهتمام الجغرافيا البشرية بالتنبؤ والتكهن إلى خطا أجدادنا الذين عاشوا في القرن السابع عشر. وقبل هذا وكما يتضح، فلا أحد منا على استعداد أن

يتوقع حجم الطبعة القادمة من معجم الجغرافيا البشرية ومحتواها، وهذا هو السبب في أن العمل في المشروع، لا يزال عملية إبداعية رائعة ومتصلة.

دريك جريجوري

رون جونستون

جيرالدن برات

ميشيل واتس

سارة واتمور

شكر وتقدير

هذه هي الطبعة الخامسة من المعجم الجغرافي نقدمها بكثير من الاعتزاز والاعتراف بالفضل والامتنان مرة أخرى لعدد كبير من الأشخاص الذين ساهموا في خروجها للنور بهذا الشكل، ونخص بالشكر الناشر «فوغان جستن»، في دار ويلي بلاكويل، على دعمه وتحمسه وعدم تحيزه. كما نشكر كثيرين غيره في هذه الدار، وبصفة خاصة «ليز كريمونا»، و«تيم بيوزيفال»، اللذين شاركا في إدارة هذا المشروع وتنفيذه. وندين بالفضل أيضًا للمراجع والمنقِّح «جيفري بالمر»، لما قام به من عمل رائع بتحويل العديد من الملفات الإلكترونية إلى معجم مطبوع في غاية الدقة والتماسك، وكذلك إلى شركة وردكو لخدمات الفهرسة لقيامها بالتجميع والفحص والتدقيق لفهرس هذه الطبعة بعناية فائقة.

فإعداد وتجهيز مثل هذا المعجم، قام بعمله مجموعة كبيرة متعددة من المؤلفين، يعتمد على تعاون عدد كبير من الزملاء، ممن قبلوا دعوتنا للمشاركة في هذا العمل، ورضوا عن محاولاتنا في إيجاد مواد لإدخالها في المعجم، واستعدادهم لإنجاز العمل في المواعيد المحددة، وتقبلهم لتدخلات رئيس التحرير. إننا هنا نشعر بالامتنان الشديد لهم جميعًا على حرصهم وتحملهم وصبرهم. وبمنتهى الحزن والأسى نسجل وفاة اثنين منهم أثناء إعداد هذا المعجم، وهما: «دنيس كوسجروف» و«ليه هيبل»، ونهدي هذه الطبعة إحياءً لذكراهما.

هذا ويشكر المؤلفون والمحررون والناشرون، الأشخاص الآتية أسماؤهم؛ لأنهم سمحوا لنا باستخراج نسخة من حقوق التأليف والنشر للمادة المشار إليها، وهم: «مارتن كادولادر»، والناشرون: بلا كويل وجامعات شيكاغو وكاليفورنيا وأوهايوستيت وبيترهاجيت وهودر وستوغتون وماكميلان على معاونتهم في رسم بعض الرسوم والأشكال الواردة في المعجم.

abduction **استدلال قياسي**

أحد أشكال التفكير المنطقي الذي يأخذ المعرفة المسلّم بها ويستنتج منها أفضل التفسيرات المتاحة لما تم تسجيله من ملاحظات. وفي حين يصل الاستدلال الاستنباطي إلى النتائج صوريا من علاقة السبب والنتيجة (بما أن، إذن)، ويستنتج الاستدلال الاستقرائي النتائج من عدد من الملاحظات (من نماذج العينة نفسها)، فإن الاستدلال القياسي يميل إلى استنتاج العلاقات من الملاحظات أكثر من نزوعه نحو تأكيدها. وهكذا فإن الاستدلال يقدم تفسيرًا مؤقتًا لما تتم مشاهدته (سبب ارتباط أ مع ب) ويوقف التعليل النهائي على المزيد من البحث التجريبي الذي قد يؤكد التفسير الذي تم التوصل إليه، أو يحفز على العمل الاستنباطي الذي يمكن أن يرسي السلسلة السببية على أساس تفسيري سبق الوصول إليه من قبل.

مفهوم تحليل نفسي يصف العملية النفسية التي يظهر من خلالها نقاء وتماسك وتآلف الجسد والهوية وذلك عبر استبعاد ما هو قذر أو مُزعج أو مُريك. ويشير اللفظ والاستبعاد إلى مُخرجات ثانوية يلفظها الجسد مثل البول أو اللعاب أو المنيّ أو الدم أو القيء أو الغائط أو الشعر أو الأظافر أو الجلد، ويشير أيضًا إلى ارتباطات نفسية دنسة مثل الرغبة الجنسية المثلية (Butler, 1997) وإلى مجالات كاملة من الحياة الاجتماعية غير السوية. وينطوي تصنيف أنواع اللفظ والاستبعاد على العديد من الأبعاد الثقافية والاجتماعية، خاصة تلك الأبعاد التي «تُخل أو تُربك النظام النفسي أو العضوي» (Grosz, 1994, P., 192). ومن ثم فإن عملية اللفظ والاستبعاد دائمة الحدوث وغير قابلة للتوقف، ولعل هذا ما يمثل أحد العوامل التي تؤدي إلى كثافة جهود الاستثمار النفسي في هذه العملية. ويتميز مفهوم اللفظ والاستبعاد بأهمية كبيرة؛ لأنه يؤكد على الصفة المادية للذات الإنسانية (التفاعل المستمر بين الجسد والذات)، والعمل المستمر المطلوب للحفاظ على الحدود الحرجة بين الداخل والخارج، والذات والموضوع، والطرق الحميمة التي تسكن من خلالها التقاليد الاجتماعية في «الجسد». وقد كان الجغرافيون مهتمين بصفة خاصة، بالدور الذي يلعبه اللفظ والاستبعاد في مظاهر الخوف الاجتماعية، كما في العنصرية الجنسية، وفوبيا الذات

(رهاب الذات) (انظر الجنسية الغيرية)، والمقدرة، وبعض أشكال القومية (Young, 1990a). خاصة في الحفاظ على الحدود ونقاء الفضاء الجغرافي، وصياغة الفضاء المكاني الاستثنائي (**انظر مجال الاستثناء**). وكمثال على ذلك، يفسر Jo Long (2006) جهود دولة إسرائيل في الدفاع عن حدودها ضد «تسرب» مواليد نقاط التفتيش الفلسطينية، و«الانتحاريات»، من خلال هذا المفهوم، وتعتبر Judith Butler (2004) أن معسكر اعتقال خليج جوانتنامو الأمريكى مجال للكائنات الملفوظة أو المستبعدة.

قراءات مقترحة:

Sibley (1995).

أصالة السكان **aboriginality**

مصطلح مشتق من الأصل اللاتيني ab origine، ويعنى المؤسسين الأصليين، أو «من البداية». وفى القرن التاسع عشر، كان مصطلح «أبوريجيني Aborigines» يشير إلى سكان المناطق التي أسماها الأوروبيون «العالم الجديد». أما اليوم، فإن مصطلحي «السكان الأصليين» و«أصالة السكان» يستخدمان بشكل رسمي في كل من أستراليا وكندا، ومن الشائع في كندا أن تشير دلالته إلى «الشعوب الأولى» التي عمّرت البلاد قبل مجيء الأوروبيين. ومن المعتاد، في

أماكن أخرى، الإشارة إلى «الشعوب الأصلية indigenous people» ومن هنا يأتي تعبير «أصلية السكان indigeneity».

وطبقًا «لمجموعة عمل الأمم المتحدة عن السكان الأصليين»، فإن تفسير مثل هذه المصطلحات عادة ما يعكس الأوضاع التاريخية والمعاصرة لهذه الشعوب الخاضعة للاستعمار (انظر **الاستعمارية**) فضلاً عن الطريقة التي تتبعها هذه الشعوب لتعيين الذات، وبحثها المستمر عن درجة أكبر من تقرير المصير. ولأن مصطلح «أبوريجيني» هو نتاج الحداثة الأوروبية، فقد تم شحن مضامينه بمفاهيم «الهمجية» والتخلف الثقافي، (Anderson, 2000a). (انظر أيضًا **البدائية**)، بل إن استمرار استخدام هذا المصطلح، يضفي ضبابية على طبيعة الصفات الذاتية التي تتمتع بها المجموعات المتنوعة التي يطبق عليها المصطلح. وغالبًا ما لا يكون لدى الشعوب المحلية اسم واحد تسمي به نفسها قبل أن يأتي «آخر» مستعمر. فهنا فقط يصبح تسمية الذات أمرًا ضروريًا. إذ إن شعب الماورى Maori (الذي يعنى «العادي» أو «الشعب») في نيوزيلانده، لم يكن يسمي نفسه بهذا الاسم قبل أن يأتي إليه شعب الباكيها Pakeha («غير الماوري» أو الأوروبيين). فمع الاحتلال الأوروبي، نظر الماوري إلى أنفسهم كأعضاء في جماعات تقوم على القرابة، واستمر نهجهم على هذا النحو إلى اليوم. وبالمثل، فإن شعب كواراعي Kwara'ae في مالايطا (إحدى جزر سولومون)، يحدد تعريفه للهوية الذاتية، ضمن معايير

الانتماء لفضاء مكاني والارتباط برابطة نسب، والحق في الوصول إلى الأرض، والحق في التعبير والكلام (Gegeo, 2001).

ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، ومع **العولمة والليبرالية الجديدة**، ولدت مشاكل جديدة بمثل ما ظهرت فرص مستحدثة. فمن ناحية، استمر تهميش السكان الأصليين، وفقدان سيطرتهم على الموارد (Stewart-Harawira, 2005). لكن على الجانب الآخر، تبدت إمكانات الدخول إلى الشبكات المعلوماتية والاقتصادية العابرة للقوميات، الأمر الذي أعطى الفرصة لإمكانية التقدم نحو التحول المهني وتقرير مصير الشعوب المحلية. ففي إقليم الأمازون بالإكوادور، أتيحت فرص جديدة للسكان الأصليين في أنشطة مثل السياحة، واستخراج النفط، وتربية الماشية، مما فتح المجال لعودة المناقشة حول الهويات المحلية (كتلك النظرة التي ترى في السكان الأصليين مجرد «حماة» طبيعيين للمناطق النائية). وغالبًا ما تصاغ وتناقش مثل هذه الأفكار داخل المجتمعات بطرق مختلفة، وتلقى جدلاً صاخبًا، على تعاقب الأجيال (Valdivia, 2005).

وعلى الرغم من الاعتراف الرسمي بجماعات السكان الأصليين عبر التشريعات الوطنية، والقوانين LAW الدستورية، فإن التطبيق السياسي العملي، يظل مشكلة في مناطق عديدة من العالم. فطبقًا لمجموعة عمل الأمم المتحدة في 2003، فإن الفجوة بين القانون النظري والتطبيق العملي، تتفاوت بين مجالات تتراوح بين الحق في استغلال الأرض والموارد الطبيعية، وتجنب الفقر. ولا تزال هناك

حالة من انتشار التمييز المتعمد من قبل بعض الدول (بشكل مؤسسي) وذلك من خلال ممارسات، أقلها تعريف الهوية المفروضة (لأغراض تعدادات السكان أو حقوق الدولة مثلًا). وغالبًا ما تصمم نظم التعليم الوطنية على أساس تسهيل الاندماج أو الاستيعاب، مع إنكار التنوع الثقافي والعرقي. وتشارك الجامعات في هذه الجريمة؛ إذ إن إجراء البحوث «على» وليس «مع» السكان الأصليين، يعد بمثابة إعادة إنتاج للعلاقات الاستعمارية، ويعزز فقط ازدهار مستقبل الباحث، دون أن يقدم شيئًا لصالح السكان الأصليين (Smith, 1999b).

قراءات مقترحة:

Smith (1999); Valdivia (2005)

تجريد abstraction

وفقًا للتعريف المنهجي، هو عبارة عن عزل المفاهيم عن الشيء المرتبط بها، أو عزل تلك المفاهيم عن مظهر جزئي من هذا الشيء. وخلال الثورة الكمية، كان التجريد نقطة بداية لتكوين النماذج المكانية، في وقت كانت فيه المبادئ المنهجية المطروحة قليلة (Chorley, 1964)؛ حيث كان بعض نقاد العِلم المكاني منشغلين في المقابل بتكوين ما أطلق عليه عالِم الاجتماع ماكس فيبر، الأنماط المثالية، والتي قصد بها وضع نماذج مثالية «أحادية الجانب» للعالم من وجهات نظر معينة. ولم يكن هناك شيء «علمي» محدد في تلك النماذج، وهو ما جعلها عرضة للهجوم والنقد، وذهب فيبر إلى أن هذا النوع من البناء

الانتقائي، عبارة عن شيء نفعله جميعًا باستمرار. ونظرًا لإمكانية بناء أنماط مثالية للظاهرة نفسها، بناء على اختلاف وجهات النظر، فقد كان الحرج يقع عندما نقارن النمط المثالي «بالواقع التجريبي empirical reality» – هنا أيضًا لا نجد سوى مبادئ منهجية قليلة لإجراء أو تفسير مثل هذه المقارنات.

وقد رفضت **الواقعية** هذين المنهجين (النمط المثالي والواقع التجريبي) نظرًا لاستبداد كل منهما بمنهج التفكير، وتبنت في المقابل ما اعتبره أنصارها منهجية علمية دقيقة. ويقول ساير Sayer ([1984] 1992) إن التجريد يجب أن يحدد الخصائص الأساسية للأشياء، ويجب أن يهتم بعلاقات الارتباط «الأساسية»، وليس مجرد علاقات التشابه «الشكلية» (التي يطلق عليها Chorley (1964) «المتناظرات»، (انظر المجاز). وتحولت الواقعية إلى تحديد **العلاقات الداخلية** التي تدخل «بالضرورة» في تركيب هياكل معينة. ومن ثم يميز ساير بين «التجريد المنطقي»؛ أي «التجريد الذي يعزل عنصرًا مهما من العالم له وحدة وقوة استقلالية» - والمفهوم المُشوَّش، الذي يكون تعريفه عشوائيًا بدرجة أو بأخرى. ومن الضروري أن نعترف بوجود «مستويات تجريد» مختلفة، فهذه إستراتيجية مهمة جدًا في صياغات نظرية مثل «المادية التاريخية التي تدعي التحرك ما بين العام والخاص (تاريخيًا وجغرافيًا) (Cox and Mair, 1989). ولكن هذه الوصفات الجاهزة، تبتعد عن المعالجة المباشرة في الجغرافيا البشرية؛ حيث لا يمكن فصل «السياق» عن موضوعات التحليل، إذ

كشفت الحوارات الحديثة حول **المقياس المكاني** عن أهمية إعادة دراسة قضايا **نظرية المعرفة والأنطولوجيا** (علم الوجود) وكل منهما على جانب من الأهمية في مفهوم التجريد (Castree 2005b).

وليس التجريد مجرد طريقة شكلية، بل هو ممارسة إنسانية بارزة ودقيقة لا يمكن الاستغناء عنها، كما يقول فيبر، إذ إن ما يهمنا هو نتائج أنماط تجريد «معينة». وذلك لأنه يتخطى حدود مجالات **العلم** وأشكال البحث الفكري الأخرى. وقد لفت العديد من النقاد الانتباه إلى دور التجريد في التبرير القوى لجوانب الحياة اليومية في ظل **الرأسمالية** - وهو ما يُطلِق عليه هابرماس Habermas (1987b [1981]) استعمار **العالم الحياتي** - والإنتاج المستمر «للمكان المجرد abstract space» الناقص والأحادي الجانب، والذي يعرفه ليفبفر Lefebvre (1991b [1974]) بأنه الفكرة المكانية المسيطرة في زمن الحداثة (انظر **إنتاج الفضاء المكاني**).

قراءات مقترحة:

Castree (2005b); Sayer (1982).

سهولة الوصول accessibility

السهولة التي يمكن من خلالها للناس بلوغ مواقع أنشطتهم الحياتية، مثل المواقع التي توفر العمل، أو التسويق، أو الرعاية الصحية، أو الترفية. ونظرًا لأن الكثيرين من الجغرافيين والمخططين

يعتقدون أن الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية، يمثل مؤشرًا مهمًا على جودة الحياة، فإن مقاييس سهولة الوصول، عادة ما تستخدم للمقارنة بين مستوياتها لدى مختلف مجموعات الأفراد والأسر، أو لمختلف الأماكن أو المواقع. وتعتمد معظم مقاييس سهولة الوصول، على قياس عدد الفرص أو مواضع النشاط المتاحة داخل مدة أو مسافة انتقال معينة من مكان أصلي محدد (Handy and Niemeier, 1997). ومثال بسيط على ذلك:

$$Ai = \sum_j O_i \, d_{ij}^{-b}$$

حيث تشير Ai إلى سهولة وصول الشخص i، وتشير O_i إلى عدد الفرص (مثل عدد فرص العمل المتاحة لنوع معين من العمل أو عدد محال البقالة) على المسافة j من مسكن الشخص i، وتشير d_{ij} إلى مقياس جهد المسافة بين i وj (يمكن أن يكون هذا المقياس بمثابة المسافة بالكيلومتر، أو تكاليف السفر باليورو، أو وقت السفر بالدقائق). ويمكن استخدام هذه المعادلة أيضًا لتقييم مستويات سهولة الوصول النسبية لمختلف المناطق، مثل مناطق التعداد السكاني، ففي هذه الحالة تشير Ai إلى سهولة الوصول إلى المكان i، وتشير O_i إلى عدد الفرص في المكان j، وتمثل d_{ij} مقياس المسافة الفاصلة بين المكانين i وj.

وكما يتضح من المقياس السابق، تتأثر سهولة الوصول بكل من أنماط استخدام الأرض، والحراك السكاني، وبدائل هذا الحراك في شكل وسائل الاتصال عن بعد. فإذا كانت هناك فرص عديدة

قريبة من مكان سكن أو عمل الشخص، فإن هذا الشخص يتمتع في هذه الحالة بمستوى نسبي مرتفع من سهولة الوصول مع مستوى قليل نسبيا من الحراك، وهو ما يعزز قدرته في هذه الحالة على احتمال حصوله على إمكانية الوصول إلى الفرص من خلال السير على الأقدام أو استخدام الدراجة، بدلًا من استخدام وسائل الانتقال بالمحركات كالسيارة وغيرها (Hanson and Schwab, 1987). أما عندما تقع الفرص على مسافات بعيدة عن بعضها، وعن المناطق السكنية، تظهر الحاجة إلى حراك أكبر لتحقيق سهولة الوصول. ومع تزايد تكاليف التغلب على المسافات الفاصلة، مع ثبات العوامل الأخرى، تتناقص سهولة الوصول. وتمكن وسائل الاتصال الإلكترونية مثل الهاتف والإنترنت من الوصول دون حراك، بالرغم من أنه في معظم الحالات، مثل حالة شراء كتاب من بائع على الشبكة، تظل تكلفة التغلب على المسافة قائمة في صورة تكاليف الشحن (Scott, 2000b). وتعتبر هذه العلاقات بين سهولة الوصول، والحراك، وأنماط استخدام الأرض، بالغة الأهمية في جهود دعم **القرية الحضرية كبديل لإيقاف الزحف الحضري**.

ومع ظهور تقنية **نظم المعلومات الجغرافية**، تطورت مقاييس سهولة الوصول، التي تؤكد أن إمكانية وصول الشخص، تتغير مع تحركاته على مدار اليوم (Kwan, 1999). وتنطوي القدرة على التمتع بمزايا فرص العمل المنتشرة مكانيًا، والخدمات الطبية، والتجارية، على

أكثر من مجرد التغلب على المسافة؛ فغالبًا ما يتطلب تحقيق سهولة الوصول، التغلب على حواجز تفرضها اللغة والثقافة (كما في صعوبة الوصول إلى الرعاية الطبية) أو بسبب نقص في التعليم، أو المهارة (كعوائق الوصول إلى وظائف معينة). أو بسبب أيديولوجيات التمييز ضد النوع (التي تمنع النساء من دخول أماكن بعينها، أو تفرض قيودًا زمكانية على حراك النساء). واختصارًا، فإن صعوبة الوصول تتضمن أكثر من مجرد عدم التوافق المكاني.

قراءات مقترحة:

Kwan and Weber (2003); Kwan, Murray, O`Kelly and Tiefelsdorf (2003).

تراكم **accumulation**

عملية يتم من خلالها تكاثر رأس المال على نطاق واسع، من خلال إعادة استثمار فائض القيمة. ويتحقق تراكم رأس المال داخل مجموعة من البنى الاجتماعية، وإن كان ماركس يرى، أن عملية التراكم لا تحدث بشكل أساسي سوى في المجتمعات الرأسمالية، التي يعد تراكم رأس المال فيها شرطًا مُحددًا لنمط الإنتاج الرأسمالي (انظر **الرأسمالية**).

ويتضمن التراكم في السياقات الرأسمالية، إعادة استثمار فائض القيمة من دورات الإنتاج السابقة، وإعادة تحويلها إلى رأسمال من

جديد. وقد ناقش ماركس أشكالًا مختلفة للتراكم تنطبق على أوضاع إنتاج تاريخية وجغرافية مختلفة. ففي القرون الأولى من الرأسمالية الأوروبية، كان العنصر المحوري في عملية التراكم، يتمثل في تسييج الأراضي المشاع، وتحويل العمل الاشتراكي أو الجماعي، إلى عمل أجري «حر»، من خلال تدمير السيطرة المستقلة على وسائل الإنتاج؛ حيث وصف ماركس هذه العملية الخاصة بالتراكم البدائي (أو «الأولي primary») بأنها شرط مسبق تاريخيًا لتطور الرأسمالية (Marx, 1967 [1867], pp. 713- 41)، ولكنها ظهرت أيضًا في الدراسات الماركسية الحديثة كبعد دائم في عملية التراكم الكلية التى أطلق عليها هارفي (Harvey (2003b، pp. 137- 82 «التراكم بالطرد accumulation by dispossession» (قارن Amin, 1974، وانظر أيضًا **الاقتصاد الماركسي**).

وفى إطار نمط الإنتاج الرأسمالي، يتمثل الشكل الرئيسي للتراكم فيما يسميه ماركس «إعادة الإنتاج الموسع expanded re-production». فحتى يستمر أي رأسمالي في النشاط، يجب عليه على الأقل، أن يحتفظ بقيمة رأس المال الذي استثمره في البداية، وهو ما يسميه ماركس «التكاثر البسيط simple reproduction». ولكن بينما يحاول الرأسماليون الأفراد، استخراج الفائض من العمل بصورة أكثر فعالية، فإنهم يستخدمون وسائل إنتاج جديدة (المعدات والتقنيات الأخرى)، وهي القيمة التي لا يمكن تحقيقها بالكامل، إلا من خلال توسيع نطاق التشغيل. ومن شأن هذا أن يطلق المنافسة

على الأسواق، وتعمل هذه المنافسة بدورها على فرض التكاثر الموسع. وأي رأسمالي يختار أن يقتصر على العمل في إعادة الإنتاج البسيط، سيفقد نصيبه من السوق سريعًا، ويخرج من النشاط. وكما يوضح ماركس الأمر «براكمون» (Marx, 1967 [1867], p. 595).

وتشكل آلية التراكم التي تفرضها المنافسة جغرافية التطور الرأسمالي. والبحث عن أسواق جديدة يدفع المستثمرين إلى تكثيف الإنتاج والاستهلاك في مواقع معينة، مما يساهم في تطور البيئة المبنية ويحول العلاقات الاجتماعية بطرق تسهل التكاثر الموسع (Harvey, 1999 [1982])، ويدفع المستثمرين أيضًا إلى البحث عن فرص في مواقع جديدة، مما يؤدي إلى التوسع الجغرافي لعلاقات الإنتاج والاستهلاك الرأسمالية، وإن كان ذلك على أساس غير متوازن عندما ننظر إليه على المستوى العالمي (Amin, 1974، انظر التنمية غير المتساوية). ويحدث كل من التراكم الرأسمالي المكثف، والموسع، عبر زخم من العمليات التي لا تحدث تلقائيًا؛ لأنها تتشكل من خلال العديد من الصراعات الاجتماعية (Harvey, 2003b, pp.183–211). وقد تحدُث، أو لا تحدُث، إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الرأسمالية في سياقات معينة، وقد تعتمد على مجموعة من العوامل، في مقدمتها الأدوار التي تلعبها الدول.

قراءات مقترحة:

Amin (1974); Harvey (1992 [1982]) 2003b; Marx (1967 [1867]).

أمطار تحمل معها أثناء سقوطها على اليابس أو الماء أحماضا كبريتية ونيتروجينية. ويعتبر المطر الحمضي أحد أشكال التساقط الحمضي، الذي يشمل الثلج الحمضي، والبَرَد الحمضي، والترسب الجاف، وتكاثف الضباب الحمضي. وعلى مقياس درجة الحموضة 14، تصنف المواد إلى مواد حمضية إذا كانت قيمة حموضتها أقل من 7، بينما تعتبر المادة قلوية إذا زادت قيمتها عن 7 على ذلك المقياس. ومياه الأمطار بطبيعتها حمضية قليلًا، إذ تكون درجة حموضتها نحو 5,6. أما المطر الحمضي فعادة ما تتراوح قيمة حمضيته بين 3 إلى 5. وتكون أعلى قيمة للحمضية عند قاعدة السحب، ثم يتم تمييع هذه القيمة بمعامل يتراوح بين 0,5 إلى 1 خلال سقوط الأمطار (Pickering and Owen, 1994).

وقد اكتشف الكيميائي الإنجليزي سميث R.A. Smith ارتباطًا بين التلوث الصناعي والمطر الحمضي في مانشستر في 1852، بالرغم من أنه كان من المعروف في القرن الثاني عشر، أن حرق الفحم يسبب تلوث الهواء (Turco,1997). وقد استخدم سميث مصطلح «المطر الحمضي» لأول مرة في عام 1872، ولكن أفكاره لم تعامل بجدية إلا منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين. وقد لفتت دراسات عالم التربة السويدي Svente Oden الاهتمام إلى هذه القضية على المستوى الدولي. وترسخ مصطلح «المطر الحمضي»

حين ورد ذكره مرارًا في تقرير الحكومة السويدية عن خصائص المطر الحمضي في بيئتها المحلية في «مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم» الذي عقد عام 1972. ومنذ ذلك التقرير شاع استخدام هذا المصطلح في العقود الأخيرة.

وينتج المطر الحمضي عن توالي انبعاث النيتروجين والكبريت الناتج عن احتراق الوقود الحفري. ويشمل هذا استخدام الفحم لتوليد الطاقة، والتسخين والصناعة، واحتراق بترول السيارات، والاحتراق غير المنضبط في حقول ومناجم الفحم، خاصة في شمال الصين (Strach and Taylor, 2004). وبينما يمكن أن يحدث المطر الحمضي من خلال عمليات طبيعية مثل النشاط البركاني، إلا أن الأثر التراكمي للأنشطة البشرية، هو الذي أدى إلى زيادة سريعة في المطر الحمضي خلال القرن الماضي. وقد نجحت العديد من الدول الغربية ربما منذ عام 1990 في تخفيض إنتاج التساقط الحمضي، خاصة من خلال إغلاق المصانع القديمة، وتحسين إجراءات ضبط التلوث، والتخلص من احتراق الفحم المنزلي، إلا أن انبعاث أكسيد الكبريت والنيتروجين، زادت بسرعة في دول مثل الصين (Cutter and Fenwick, 2004).

ويكون الترسب الحمضي أشد حدة في غرب أوروبا، وإقليم الغرب الأوسط في أمريكا الشمالية، وفى الصين والدول القريبة من حدودها الشرقية؛ حيث تعانى هذه المناطق من ارتفاع معدلات

الانبعاث. وقد يَعبرُ المطر الحمضي الحدود الدولية ويسقط على بعد مئات الكيلومترات من المصدر، خاصة عندما تنقل المداخن المرتفعة التلوث من منطقة مصدره. وعادة ما تتمثل المناطق الأكثر تأثرًا بالمطر الحمضي في المناطق التي تستقبل الرياح المارة عبر التجمعات الكثيفة لمحطات الطاقة، والأفران، والمدن، وهي المناطق التي عادة ما تكون في أراض مرتفعة ذات مستويات تساقط عالية، أو في مناطق غابات تقطعها أنهار وبحيرات. وتتعرض الغابات للتلف بتأثير هذا النوع من الأمطار عندما تدمِّر الجزيئات الحمضية الأوراق مباشرة، أو عندما تصبح التربة حمضية، أو عندما تنطلق المعادن المحتجزة في جزئيات التربة. ففي هذه الحالة، تقوم مياه الأمطار بغسل المخبات اللازمة لنمو النبات وتعريتها. ويرفع المطر الحمضي من درجة الحموضة في مياه البحيرات وغيرها من المسطحات المائية، مما يقتل الأسماك، وأشكال الحياة المائية الأخرى. وقد يؤدي المطر الحمضي إلى تآكل وتدهور المباني والمنشآت.

بحوث الفعل والمشاركة **action research**

توليفة تجمع بين الدراسة البحثية للتغير الاجتماعي، والمشاركة الفعلية للباحث في عملية التغير؛ حيث تضم هذه التوليفة عملًا بحثيًا نقديًا، ومشاركة ارتدادية من الباحث تجاه موضوع دراسته، وتعليم تربوي لا نهاية له؛ بحيث تشترك كل هذه العناصر في منهج تعاوني دائم التطور.

وبطبيعتها، فإن دراسات الفعل والمشاركة، تستنطق الفكرة التقليدية للباحث الأكاديمي الذي يبدو في هذه الحالة خبيرًا معزولًا عن موضوع دراسته، أوكل إليه إنتاج المعرفة عن «الآخر» المهمش. وتسعى دراسات الفعل والمشاركة للتخلص من ذلك الفصل التعسفي بين الباحث والمبحوث وذلك بتحويل المبحوثين إلى مساهمين في إنتاج المعرفة خلال كافة مراحل العملية البحثية، تلك المراحل التي تبدأ بوضع مخطط العمل، وتمر بالتحليل، وتحديد الشكل الذي يجب أن تأخذه المعرفة المنتجة، وصولاً إلى التأكد من دقة النتائج التي انبثقت بشكل مقصود أو غير مقصود عن المعرفة المنتجة.

وبهذا المفهوم، فإن مدى صلة البحث بالفعل والمشاركة الاجتماعية من قِبل الباحث، لا تعني بالضرورة مساعدة الباحث للمهمشين، بالتعريف بمشكلاتهم بلفت الوعي الاجتماعي أو بتدعيم الاهتمام بهم، بل إن الفعل والمشاركة تأتي من خلال نشر وسيط تحليلي، وصناعة النظرية، وموقف نقدّي ذاتي ارتدادي تجاه المبحوثين بطريقة تسمح لأولئك الناس المستبعدين من الأنظمة المسيطرة لإنتاج المعرفة ونشرها، بأن يجدوا مكانًا للمشاركة في التمكين الثقافي الذاتي، وذلك عبر تطوير مجالات نقدية تعيد النظر في احتكار الخبرات التقليدية في أيدي مجموعة من الخبراء التقليديين. (Sangtin Writers [and Nagar], 2006)، وانظر أيضًا الملاحظة بالمشاركة).

وحتى لا ننزلق إلى المغالاة بتدمير الأنماط السائدة لإنتاج المعرفة، يجب أن يعترف المرء بأن «المشاركة» و«التحول» و«المعرفة» والتمكين هي أيضًا سلع ذات قيمة تبادلية في السوق الأكاديمية (وسوق الخبرة). وبدلًا من افتراض أن التحول الاجتماعي يمثل الهدف النهائي الذي تسعى إليه الجماعة البشرية، علينا أن نفحص بطريقة نقدية ما الذي يحفز ويشرّع إنتاج المعرفة الاجتماعية من أجل تحقيق تغير اجتماعي وتمكين الإنسان. كما أن علينا بالمثل، أن نسأل عما إذا كانت المشاركة تمثل وسيلة أم غاية؛ إذ يشير بوتوفين (Poetivin (2002, p. 34 إلى أن المشاركة كوسيلة، تتعرض لخطر التحول إلى وسيلة تلاعب في أيادي الباحثين الحضريين، والاختصاصيين الاجتماعيين، الذين بوسعهم تشغيل تقنيات الاتصال، وأنظمة المعلومات، بحماسة تبشيرية كبيرة. أما اعتبار الفعل والمشاركة غاية في حد ذاتها، فبوسعه أن يجعل من المشاركة عملية ديمقراطية فعالة، تساعد على التمكين الثقافي، وعلى تدعيم القوة الاجتماعية الجماعية.

وحتى ثمانينيات القرن العشرين، كانت بحوث الفعل والمشاركة، تُعتبر مجالًا غير مثير للمشاكل، مبنيًا على هدف مجتمع يسعى إلى المشاركة، وأقل في مستواه النظري عن أشكال البحوث الأخرى. ولكن هذا الفرق الدقيق بين الفعل والمشاركة من ناحية، والنظرية من ناحية ثانية، عَدّل منه الجغرافيون بنجاح عبر أبحاث مزجت بين

الأفكار النظرية لنظرية_ما بعد البنيوية، والالتزام بالممارسة الفعلية (انظر **الجغرافيا التطبيقية**). فمثل هذه الدراسات الجغرافية، واجهت «معضلات السلطة والامتيازات والتصويت والتمثيل» عبر ثلاثة طرق على الأقل:

أولها، اعتراف هذه الدراسات بالطبيعة المؤقتة لكافة أشكال المعرفة، والطبيعة الإشكالية الحتمية لترجمة هذه المعرفة وعرضها عبر وسائط وأشكال التمثيل.

وثانيها، التأكيد على أهمية الانتباه إلى وجود معارف متعددة المواقف (كثيرًا ما تكمن في مواقف معرفية لا يمكن التوفيق بينها) في أي سياق معين. وعلى هذا، فإن مفاوضة جمهور متباين من متلقِي المعرفة الجغرافية، والبحث عن حلول توفيقية لدمج قضايا معينة، يعتبر مطلبًا ضروريًا للأكاديميين الذين يحاولون التدخل في، والتعبير عن صراعات سياسية معينة (Larner, 1995).

وثالثها، توضيح كيف أن وضع حدود **الخطابات**، يمكن أن يولد حوارات من رحم الاختلاف بطرق تعدل من الأنماط التقليدية السائدة لعرض المعرفة (Pratt, 2004).

قراءات مقترحة:

Enslin (1994); Friere (1993); Gibson-Graham (1994).

ممارسة الأفراد والجماعات للفعل السياسي في صورة حركات اجتماعية أو منظمات غير حكومية أو ما إلى ذلك. ويرتبط هذا في الجغرافيا بمدى العلاقة الوثيقة بين الجغرافيا كعلم، والاهتمامات الحياتية الحقيقية، كما يرتبط بممارسبات المقاومة، ومع ظهور الجغرافيا الراديكالية والماركسية في ستينيات القرن العشرين، ظهر الاهتمام بتسهيل المشاركة المباشرة للجغرافيين في حل المشاكل الاجتماعية (Harvey, 1972)؛ حيث طالب الجغرافيون الراديكاليون الأوائل، بتأسيس جغرافيا شعبية، يتركز فيها البحث، على القضايا السياسية، وطرح الحلول المناسبة لها، كما شغل الجغرافيون أنفسهم بالشعوب والمجتمعات التي يدرسونها (انظر مثلًا William Bunge, 1969، «البعثات الجغرافية في ديترويت «Geographical Expeditions in Detroit). وركز تطور الجغرافيا النسوية على البحوث الملتزمة سياسيا، بما في ذلك تشجيع الحوار والتعاون بين الأكاديميين والمجتمع الذي يدرسونه، بالإضافة إلى الاعتراف والتفاوض مع علاقات السلطة المتباينة في عملية البحث. وهناك نقطة جوهرية أخرى تتمثل في مسالة تحديد «لمن» ينتج هذا البحث، وتحديد «المستهدفين» الذين يلبى البحث احتياجاتهم (Nast,1994a; Farrow, Moss and Shaw, 1995).

ومنذ تسعينيات القرن العشرين، بدأ الجغرافيون يتأسفون مجددًا على الفصل بين القطاعات الجوهرية في العلم، والفعالية

داخل المجال الأكاديمي وخارجه (Blomley, 1994a; Castree, 1999a; Wills, 2002)، (انظر **الجغرافيا البشرية النقدية**). وتعالت الصيحات من أجل أن يشارك الجغرافيون النقديون سياسيًا خارج المجال الأكاديمي، وأن يتعاونوا مع الحركات الاجتماعية، والجماعات المجتمعية، والحركات الاحتجاجية، لتفسير وتفعيل التغير الاجتماعي (Chouinard, 1994b; Kobayashi, 1994; Routledge, 1996b; Fuller, 199). ونظرًا لأن الفعالية والمشاركة ترتبط بالنوع، والطبقة، والعرق، وتُصطبغ بمعانى ثقافية بناءً على سياق الصراع، فإن التعاون يتطلب تنظير ومناقشة الاختلافات في السلطة بين المتعاونين، والعلاقات التي يشكلونها. ومن ثم يرى العديد من المؤلفين، أن الاختلافات بين المتعاونين الأكاديميين، والمشاركين بفعالية، تتأثر بالعلاقات والأخلاقيات، مع الوعي بالسياق والظروف الطارئة (Katz, 1992; Slater, 1997; Kitchin, 1999; Routledge, 2002). ويتطلب هذا أيضًا الاعتراف بما تسميه لورا بوليدو Laura Pulido (2003) «الحياة الداخلية للسياسة»؛ أي تشابك العواطف، والأرواح، والوجدان، والعقول، والتطور النفسي، لكل من الأكاديميين والمشاركين بفعالية.

ويتحقق مذهب الفعالية بصورة متنامية في إطار مدى من المواقع، منها وسائل الإعلام والمنظمات الشعبية، والمحافل الأكاديمية، مما كان يؤدى كثيرًا إلى ظهور نظرة ضيقة للفعالية تركز على أشكال العمل الثورية، والمادية، و«الرجولية» macho؛ حيث ينادى إيان

ماكسي (1999) Ian Maxey بتعريف أكثر شمولًا للفعالية، على أنها عملية من الاستجابة والعمل في العالم الاجتماعي الناتج عن الأفعال والأفكار اليومية، التي يشارك فيها كل الناس. ومن خلال مواجهة علاقات السلطة الظاهرة، تؤدى الفعالية إلى ظهور عملية مستمرة من الاستجابة، والمواجهة، **والتمكين**. ويفتح مثل هذا التفسير مجال الفعالية أمام كل فرد، ويعمل على التشابك بين عالمي الأكاديميين والممارسين النشطاء (Routledge, 1996b)، وانظر أيضًا (**الفضاء المكاني الثالث**).

وتؤكد الدعوات الحديثة لبحوث الفعل والمشاركة، على ضرورة تحمل الأكاديميين للمسئولية الاجتماعية، نظرًا لما حصلوا عليه من تدريب، وما يتوفر لديهم من معلومات، وما يتمتعون به من حرية التعبير، الأمر الذي يمكنهم من إحداث تغيير «على الأرض» (Cumbers and Rout-ledge, 2004; Fuller and Kitchen, 2004a)، بالرغم من أن هذه المسئولية لا تقتصر بالضرورة على الموضع المباشر، أو المجال المحلي الضيق (Massey, 2004)؛ حيث يرى فولر وكتشن، أن دور الأكاديمي هو دور من يعطي الإمكانية، ويسهل حدوث الفعل في المقام الأول، وذلك من خلال العمل التعاوني مع التجمعات المختلفة. وهكذا تلتزم الممارسات الراديكالية والنقدية، بفضح العمليات الاجتماعية المكانية التي تنتج أو تعيد إنتاج اللامساواة بين الناس والأماكن، ومواجهة هذه اللامساواة وتغييرها، وجبر الفجوة بين التنظير والتطبيق. ويتحسر

الجغرافيون أيضًا على استمرار وجود تلك الفجوة الدراسية بين فعالية الجغرافيين وتدريسهم، وبين ما يبحثونه وما ينشرونه، وأن الممارسة النقدية تشمل أكثر من مجرد التربية والكتابة الأكاديمية. ويسلمون بأن القيود البنيوية للرغبة في الحفاظ على سلطة المجال الأكاديمي في إنتاج المعرفة، والرغبة في تشكيل نظام التعليم لتحقيق أغراض الوضع الليبرالي الجديد، كلاهما يعمل على تطبيق وتحديد أعمال الجغرافيين الراديكاليين/النقديين. وفى ظل مثل هذه الظروف، تتطلب جغرافية الفعالية، إجراء خيارات بين سياسات معينة، أو الالتزام بأنواع معينة من النشاط (Pain, 2003)؛ حيث يجب الالتزام بفلسفة أخلاقية وسياسية للعدالة الاجتماعية، وأن يتوجه البحث نحو مواجهة ذلك الالتزام، ونحو المساعدة على تحقيق القيم التي تكمن في جذوره (انظر أيضًا بحوث الفعل والمشاركة).

نظرية الفاعل – الشبكة — actor- network theory (ANT)

منهج تحليلي يرى أن العالم يتكون من ترابط عناصر غير متجانسة، ويوقف هذا المنهج نفسه على تتبع هذه العناصر. وقد ظهرت نظرية الفاعل ـ الشبكة كنتاج للأعمال التي أجريت في مجال دراسات العلوم والتكنولوجيا خلال ثمانينيات القرن العشرين، وذلك على يد مجموعة من الباحثين، أشهرهم برونو لاتور Bruno Latour، ومايكل كالون Michael Callon، وجون لو John Law.

وقد وضع هؤلاء الباحثون معًا أساس فلسفة تجريبية دقيقة (Mol, 2002) فرضت نفسها الآن كبديل قوى للنظريات الاجتماعية الأكثر استقرارًا. وقد اعتمد هؤلاء الباحثون على مجموعة من المؤثرات المفاهيمية، التي تتراوح بين فكر العلاقات البينية لدى فيلسوف العلوم مايكل سرس Michel Serres، وأفكار ما بعد البنيوية المادية لدى الفيلسوف ميشيل فوكو Michel Foucault وجيل دُيلوز Gills Deleuze، ومفاهيم المنهجية العرقية التي تركز على الممارسة لدى عالم الاجتماع هارولد جارفينكل Harold Garfinkel، والدلالات القصصية لدى أليجرداس جريماس Algirdas Greimas.

ويرى لاتور (2005) Latour، هذه النظرية فيما يسمى «علم اجتماع الترابط»، وهي تمثل لديه حالة غير يقينية لما «يمكن اعتباره ظاهرات محل اهتمام» في موقف ما، وهو ما يمثل حالة متناقضة مع تراث «السوسيولوجيات الاجتماعية»، التي يتم فيها التحديد المسبق للعوامل البارزة بدرجة أو بأخرى.

ويتمثل هدف هذه النظرية، في إعطاء الأشياء مكانًا يسمح لها أن تعبّر فيه عن نفسها، بطريقة تمكن المراقب من تتبع دور الأعضاء الفاعلين في شبكة التفاعل هذه (إذا استعرنا قواعد المنهج كما يُنَصُّ عليها في النظرية) وتسمح لكل عضو في هذه الشبكة، بأن يحدد ما يعتبره مهمًا بالنسبة له وما يعتبره غير مهم. ومن الناحية العملية، يصعب تحقيق مثل هذه التطلعات، وهو ما يعني أن دراسات هذه

النظرية، نادرًا ما تبدأ من سجل خاوٍ تمامًا، وإن كانت تميل إلى لفت الانتباه بشكل متكرر لعدد من ظاهرات الحياة، عادة ما تكون معطلة، أو مهملة بعيدًا عن اهتمامات العلوم الاجتماعية التقليدية. وقد دفع هذا لو (1994) Law إلى القول، بأنه من الأحرى النظر إلى شبكة التفاعل الاجتماعية (العضو ـ الشبكة) كشكل من أشكال «الإدراك»، أكثر من اعتبارها نظرية؛ أي إن توجهها نحو العالم الحياتي، يأتي بعدد من السمات إلى دائرة الضوء. وفضلًا عما سبق فإن ما ذهب إليه لو Law يتضمن ما يلي:

(1) إن هناك دورًا تأسيسيًا مهمًا للعوامل غير البشرية في توليفة الحياة الاجتماعية، سواء كان ذلك عبر «موضوعات ظاهرية» تتشكل المجموعات من حولها لتصنع «قضايا اهتمام» قادرة على تحريك التناقضات الاجتماعية – التقنية، أو كان ذلك عبر «أشكال الحراك الاجتماعي الثابتة» التي تنتقل من خلالها المعرفة مُقنّعة بقناع راسخ من الأدوات والتكنولوجيات، وفي ظل ذلك تتعامل نظرية الفاعل – الشبكة مع الأشياء، باعتبارها عناصر حية ومشوقة ومهمة. فإذا أمكنها تقدير ذلك، أمكن اعتبارها قوة استعادة لكل ما هو غير إنساني.

(2) إن القوة موزعة، وهو ما يعني أن هناك تأثيرًا في العلاقات البينية يمثل نتاجًا لتجمعات اجتماعية ومادية من كل نوع، ومن كل شكل وبكل لون. ومن خلال هذه الشبكة من العلاقات البينية يكتمل

عمل الأشياء، فلا الذات ولا الموضوع هما نسيج هذه الشبكة، يقف في معزل عن هذه العلاقات. وعلى هذا فإن الأعضاء الفاعلين في هذه النظرية، هم نسيج هذه الشبكة والعكس صحيح (أي تصبح الشبكة أعضاء وعوامل فاعلة)، ومن هنا تأتي أهمية تسمية النظرية باسم «العضو-الشبكة».

ويحتاج إعداد ومتابعة علاقات العضو والشبكة لوقت وجهد، وهو ما يغفل عنه غالبًا علماء الاجتماع. وقد أطلق كالون Callon (1986) على هذا النشاط المتدني، (ولكنه الضروري في الوقت نفسه) اسم «عملية النقل أو الترجمة» والتي حدد من خلالها أربع حركات مميزة. وهذا الاهتمام بطريقة سريان الحياة، يساعد أيضًا على شرح الانجذاب الجاري الذي تقوم به التناقضات الاجتماعية - التقنية تجاه المشاركين في هذه النظرية، باعتبار أن هذه التناقضات بمثابة مركز جذب ليس فقط على مستوى الأهمية السياسية، بل أيضًا على مستوى العلم والمجتمع في حياتنا الراهنة.

وبارتباطها بحزمة مناهج قابلة للانتقال، وتضمينات مفاهيمية بعيدة المدى، فربما لن يكون مفاجئًا حينئذ أن نجد هذه النظرية وقد حققت ذيوعًا كبيرًا يتجاوز الدائرة الضيقة التي انطلقت منها، لاعتمادها في تخصصات متنوعة، تشمل الفن، القانون، الاقتصاد. وفي الجغرافيا، تمثلت الجاذبية الأساسية لها، في كونها تخاطب اثنين من أكثر عناصر البحث الجغرافي على مدار الزمن. فمن

ناحية، أثبت منهج هذه النظرية فائدته لأولئك الساعين إلى تعزيز وتنشيط الوسائل التي يمكن بها فهم العلاقات القائمة بين ما هو إنساني وما هو غير إنساني، سواء كان ذلك يخص العناصر التكنولوجية (Bingham,1996) أو «الطبيعية» (Whatmore, 2002a; Hinchliffe, 2007). ومن ناحية أخرى، فإن نزعة هذه النظرية نحو «توطين العالم بمنحه صفة محلية localise the global» في الوقت نفسه الذي تقوم فيه «بإعادة توزيع كل ما هو محلي» (Latour. 2005)، قد تم توظيفه وتوسعة استخدامه على يد الجغرافيين الساعين إلى فهم كيفية تحقيق التفاعل، رغم المسافات البعيدة الفاصلة، ورغم اختلاف السياقات (Thrift،2005b; Murdoch, 2005).

ورغم الحوار الجدلي الداخلي عن كل ما يخص هذه النظرية، بدءًا من مدى ملاءمة المصطلح (Latour, 2005) إلى ما إذا كنا الآن قد تجاوزنا النظرية ونعيش في مرحلة «ما بعد التفاعل الشبكي» (Law and Hassard,1999)، فليس هناك كثير شك، في أن إدراكنا للمصطلح، وربما المصطلح ذاته، قد وُجد ليبقى، هذا إذا كان هناك عمل جاد ما زال ساريًا. ولعل أحد المؤشرات على ذلك تتمثل في حقيقة أن هناك اليوم عددًا من أوجه النقد التي توجه لنظرية التفاعل الشبكي. ويشمل ذلك عددًا من الاتهامات الموجهة إلى النظرية باعتبارها تهمل التأثير البنيوي لتلك الفئات السوسيولوجية التقليدية مثل السلالة، والطبقة، والنوع، وأنها تقلل من أهمية تأثير

السلطة على المجتمع. وما زال من غير المحسوم، ما إذا كانت هذه الأصوات الناقدة، تمثل وزنًا كبيرًا أم أنها لا تزيد عن كونها مجرد دليل على التحديات التي تفرضها هذه النظرية على طريقة التفكير التقليدي في العلوم الاجتماعية. وربما الأكثر أهمية لمستقبل النظرية، هو أن عددًا من شخصياتها البارزة، بدأ في توجيه بعض الانتقادات المباشرة بدرجة أو بأخرى. وقد تسلح هؤلاء النقاد بمجموعة جديدة من التعريفات المصوغة بناء على سوابق بحثية من تطبيقات سابقة للنظرية (بما في ذلك أعمال Gabriel Trade, John Dewwy and Alfred North Whitehead). ويجد هؤلاء سندًا جزئيًا في الأعمال المعاصرة حول هوامش نظرية التفاعل الشبكي، كتلك الأعمال التي قدمتها فيلسوفة العلوم البلجيكية إيزابيل مول (Isabele Stengers, 2000) حول التفكير الكوزمبوليتاني، وما قدمته الفيلسوفة الهولندية أنيماريا مول Annemarie Mol حول «سياسات السؤال عن ماذا the Politics of what». ولا تهتم الدراسات الحديثة في مجال هذه النظرية بكيفية تشكيل وإعادة تشكيل العالم فحسب، بل تهتم أيضًا بأفضل وأسوأ الطرق التي تحتشد من خلالها العلاقات والأبعاد الاجتماعية، سواء في الحاضر أو في المستقبل. ورغم أنه ما زال مبكرًا القول بأن هذا الوضع يمثل بداية «الانعطاف الطبيعي المتوقع» للنظرية، فإن المستقبل يحمل ما هو أفضل.

قراءات مقترحة:

Law and Hetherington (2002); Latour (2005).

مصطلح تم اشتقاقه من الداروينية ونظرية الارتقاء (قارن الداروئية واللاماركية). والتكيف مصطلح له تأثير مجازي واسع التأثير في أوساط التفكير المنشغلة بالعلاقة بين المجتمعات (البشرية وغير البشرية) وبيئاتها (Sayer, 1979). ويتمتع هذا المفهوم بحضور قوي في العلوم البيولوجية والاجتماعية. ويضرب التكيف بجذوره في قضية البقاء على قيد الحياة، خاصة بالنسبة لعلاقة المجتمعات ببيئاتها البيولوجية (Holling, 1973). ويشير التكيف إلى التغير في عدد من الجينات التي تنقل ميزة التكاثر إلى مجتمع ما في بيئات معينة، كما يشير المصطلح أيضًا إلى التغيرات الفسيولوجية والاجتماعية الثقافية التي تدعم ملاءمة الفرد لبيئته وتعزز من رفاهيته.

وقد راج مفهوم التكيف في العلوم الاجتماعية من خلال التناظر العضوي، فالنظم الاجتماعية عبارة عن أشكال من النظم الحية التي تنضوي على عمليات من التكيف (Slobodkin and Rappaport, 1974). وفى الجغرافيا تستمد الإيكولوجيا الثقافية والبشرية كثيرًا من أفكارها من التفكير العضوي والتكيفى، وذلك بالنظر إلى التطور الاجتماعي في ضوء البيئات البشرية، والإشعاع التكيفى، والتتابع البشرى الإيكولوجي (Watts, 1983b). وتعتمد بعض أكثر الأعمال تقدمًا في الإيكولوجيا الثقافية (Nietschmann, 1973) على أعمال

Bateson (1972) وWilden (1972) وRappaport (1979)، ممن استخدموا نظرية النظم (انظر **تحليل النظم**) والشبكات، ونمذجة **النظم الإيكولوجية**، كطرق يمكن من خلالها وصف بنية التكيف في المجتمعات الريفية والقبلية. فهنا يشير التكيف إلى العمليات التي تحافظ بها النظم الحية على توازنها في مواجهة التقلبات البيئية قصيرة الأجل، وعبّر تحوير بنيتها الخاصة، استجابة للتغيرات البيئية طويلة الأجل، تلك التغيرات التي بها يمكن استعادة حالتها المتوازنة مرة أخرى (Rappaport, 1979، p. 145).

وهناك هيكل لعمليات التكيف يستجيب من خلاله الفرد والمجتمع بصورة مرنة للتغيرات في البيئة المحيطة، مع محدودية إعادة توزيع الموارد، وبمرور الزمن تتحول الاستجابات المبدئية، إلى استجابات تكيفية عميقة وأكثر هيكلية (وأكثر استدامة). وفي المقابل هناك مصطلح ضعف التكيف والذي يشير إلى العمليات، والأسباب، والأعراض، التي تعرقل أو تمنع حدوث نمط منظم للاستجابة. ففي النظم الاجتماعية، تظهر هذه الأسباب وتلك الأعراض، نتيجة حالة شديدة التقيد في النظام الاجتماعي.

وتركز الإيكولوجيا الثقافية، والأنثروبولوجيا الإيكولوجية، على المجتمعات الريفية في العالم الثالث، وذلك لدراسة مستويات التكيف التي حققتها الجوانب المختلفة للحياة الثقافية والدينية. وأصبح التكيف يستخدم أيضًا من جانب الاجتماعيين والجغرافيين

والإثنوجرافيين، في السياقات الحضرية المعاصرة، كأسلوب لوصف كيفية استجابة الأفراد، والأسر، والمجتمعات وتكيفهم، مع التجارب الجديدة (**الهجرة والفقر والعنف**) ومع السياقات الجديدة (**المدينة والسجن**). ومع ذلك، كان مصطلح التكيف في العلوم الاجتماعية محمّلًا دائمًا بتوليفة من **الوظيفية البنيوية** من ناحية، والاختزالية البيولوجية من ناحية أخرى (Watts, 1983b). وقد ساهمت كثير من الدراسات الحديثة عن **المخاطر** والتعرض لها- سواءً بالنسبة للتغير المناخي العالمي أو انتشار الأمراض المعدية ـ في انتشار اللغة أو البناء الفكري للتكيف.

مدن المطارات الكبرى **aerotropolis**

مصطلح ابتكره كاساردا (2000) Kasarda، ويشير من خلاله إلى التطورات الحضرية في المطارات الكبرى، والتي تعمل بصورة متزايدة كمراكز اقتصادية كبرى، وكمصدر للتنمية الحضرية لكل من الأنشطة الجوية وغير الجوية. ويشبّه كاساردا تلك المطارات بـ **منطقة الأعمال المركزية** التي تضم تسهيلات عقد المؤتمرات، وخدمات التسوق، والفندقة، والترفيه، وتعتمد في تنميتها على عملاء أوسع نطاقًا من الذين يستخدمون المطارات لمجرد السفر. وقد بدأ تخطيط استخدام الأرض، يركز على المطارات كبؤر للتنمية الاقتصادية بشكل متزايد.

قراءات مقترحة:

http://www.aerotropolis.com/aerotropolis.html.

affect **تأثير**

قدرات مكثفة للجسد، يمكن من خلالها التأثير أو الخضوع للتأثير عبر الشعور والعواطف في الحالة الأولى، والتكليفات الجسدية في الأخرى. ويستخدم المصطلح لوصف قوى مؤثرة غير واضحة المعالم وغير منظمة، وتتوافق هذه القوى مع انتقال الجسد من حالة إلى أخرى، وتقبل حينئذ بالخضوع للتحليل وفقًا لما تركته من تأثيرات، رغم أن الذات قد لا تمتلك هذه القوى أو تتعرض لها (McCor-mack, 2003).

وفي الجغرافيا البشرية المعاصرة، ليس لدينا مفردة ثقافية، نظرية أحادية، أو راسخة، لوصف حالة التأثير. ومن الممكن تحديد خمس محاولات على الأقل للتعامل مع مصطلح التأثير بتعبيره عن القوى المؤثرة المنتشرة، وهي محاولات تقع عند الحد المتاح من الصيغ الدلالية رغم ما تحتويه من غموض والتباس، وهذه المحاولات هي:

- أعمال حرّكتها أفكار نظرية الأداء.
- أعمال حركتها دراسات سيلفان تومكينز Silvan Tomkins في علم النفس.

- الأعمال المتأثرة بأفكار الداروينية الجديدة.
- معالجة جيل ديلوز Gilles Deleuze لأعمال باروخ سبينوزا Baruch Spinoza.
- التحليل النفسي في فترة ما بعد اللاكانية post–Lacanian (نسبة إلى عالم النفس الفرنسي جاك لاكان). (انظر نظرية **التحليل النفسي**) (Thrift, 2004a).

وفي داخل هذه المحاولات الخمس، كانت أكثر الجهود عمقًا، تلك المعالجة المبنية على **النظرية اللاتمثيلية**، والتي عالج من خلالها ديلوز بشكل إبداعي مصطلح الوجدان Affectus الذي ورد في أعمال فيلسوف القرن السابع عشر باروخ سبينوزا (والذي تم ترجمته إلى «عاطفة emotion» أو «شعور feeling»). وقد بدأت جهود ديلوز من خلال تمييز تحليلي بين التأثير، وبقية الأحاسيس ذات الصلة، مثل العاطفة والشعور (Anderson, 2006b) وذهب ديلوز مذهبين رئيسيين:

الأول، أن التأثيرات الشعورية يمكن وصفها بأنها «غير شخصية Impersonal» أو «قبل شخصية Pre–Personal»؛ ذلك لأنها لا تنتمي بالضرورة إلى ذات معينة، أو تسكن في حيز ما بين الذات المفسرة والموضوع محل التفسير. فالتأثير الشعوري يمكن فهمه بالأحرى كعامل مستقل؛ ومن هنا فإنه يتألف من، ويدور حول، مجموعة عناصر غير متجانسة ماديًا. ومن شأن ذلك أن يحتفظ بالعلاقة القائمة على أن التأثيرات الشعورية تأتي من مكان آخر لتلقي بتأثيرها على الذات أو النفس.

والثاني، أن التأثير الشعوري مرادف للقوة (الشدة) من حيث إنه لا يعمل كنظام للتعبير عن المعنى، بل يمثل حركة ذات اختلاف نوعي. فالعلاقة بين دورة التاثيرات الشعورية وتوزيعها ومعانيها ليست، بناء على ما سبق، علاقة تطابق، أو توافق، بل علاقة «رجع الصدى Resonation» أو «تداخل».

وعلى خلاف بقية المحاولات الخمس التي جرت على تعريف التأثير الشعوري، وبيان طبيعة عمله جغرافيًا، فإن معالجة نظرية اللاتمثيل للمصطلح، قد قامت على التمييز بين التأثير والعاطفة؛ حيث تُفهم العاطفة هنا، بأنها التثبت الاجتماعي اللغوي للقوى الشعورية التي يمكن أن تُحدد بوصفها قوى شخصية (انظر **الجغرافيا العاطفية**). وعلى هذا، فإن «التأثير الشعوري» أصبح مركزيًا في معالجة نظرية اللاتمثيل التي توقفت عن إعطاء دلالة أو بنية للنسخ المختلفة من الثقافة. فالصعوبات التي يفرضها التأثير الشعوري، على التحليل الاجتماعي، (كيفية وصف دورة القوى الشعورية وتوزيعها) لقيت معالجة من خلال إبداع أنماط جديدة للمراقبة، تلك الأنماط التي تعلمنا كيف نولي عناية للحياة البدائية العملياتية المتعلقة بـ **الفضاء المكاني والأمكنة** (Dewsbury, 2003).

وإلى جانب هذا التطور في الأدوار المنهجية الجديدة، تزايد الإدراك بأن فهم دورة التأثير الشعوري وتوزيعه، له أهمية محورية في تناول اللحظة السياسية الراهنة، والتي يظهر فيها التأثير الشعوري

كموضوع بين الأشكال المعاصرة لـ السلطة البيولوجية والسياسة البيولوجية (Thrift, 2004a). واستجابة لما سبق، بدأ طيف من الدراسات الجغرافية يصيغ أهداف، السياسات المكانية، والأخلاقية وتقنياتها، ويضرب أمثلة لهذه السياسات، تلك السياسات التي تهدف إلى تحقيق استجابات إبداعية بشأن المركب الحالي للفضاءات الجغرافية للتأثير الشعوري، فضلاً عن العمل على تغيير هذا المركب في الوقت نفسه (McCormack, 2003).

قراءات مقترحة:

McCormack (2003); Thrift (2004a).

افريقيا (فكرة) Africa (idea of)

تظهر الجغرافيا كمجال معرفي مؤسسي بصورة جلية في كل من تاريخ الحكم الاستعمارى الرسمى وغير الرسمى في أفريقيا، وفى الطرق التى تعرض بها أفريقيا في الغرب - ومن ثم كيف يعرض الغرب نفسه لنفسه - خاصة منذ القرن الثامن عشر فصاعدًا؛ حيث يكشف إدوارد سعيد Edward Said (2003 [1978]) في كتابه المهم والمثير للجدل الاستشراق كيف أن الأفكار والمعرفة ـ بالرغم من تعقدها وعدم استقرارها- لا تنفصل أبدًا عن نظم الإخضاع والسيطرة. ففي حالته هذه، يمثل الاستشراق كيانًا للمعرفة الأوروبية؛ أي جغرافية الشرق، والتي تساعد على تكوين التصور الإمبريالي لأماكن

وشخصيات معينة، ولكنها استبعدت أصواتًا أخرى، ولها نتائج مادية في الواقع، لأن هذه الأفكار أصبحت تمثل أساسًا لأشكال الحكم.

وفى سياق مشابه تقريبًا، كان تاريخ الدراسة الجغرافية والجغرافيا الأكاديمية، خاصة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، يرتبط كثيرًا بالرسالة الإمبريالية الأوروبية في أفريقيا. حيث تأسست «الجمعية الجغرافية الملكية» (RGS) في عام 1830، منبثقة من «جمعية أفريقيا»، وكان التوسع البريطاني الخارجي في القرن التاسع عشر (الذي برزت فيه أفريقيا بشدة، خاصة بعد عام 1870) يتم توجيهه إلى حد كبير من خلال الجمعية الجغرافية الملكية. وكذلك أدت الحرب الفرنسية البروسية (1870–1871) إلى زيادة مباشرة في الجمعيات الجغرافية الفرنسية. والتي ساعدت على الحفاظ على نهج سياسي متماسك للتوسع الاستعماري، على الأقل في أفريقيا. وفي المؤتمر الدولي الثاني للعلوم الجغرافية الذي عقد في عام 1875، والذي حضره رئيس الجمهورية الفرنسية، بدا وكأن معرفة وغزو «الأرض» التزامًا وواجبًا، وقدمت الجغرافيا المبررات الفلسفية لذلك.

لقد كانت إفريقيا مصدرًا جوهريًا، بل وسببًا إلى حد ما، في ظهور ثلاثية «**الجغرافيا والسلالة والإمبراطورية**»؛ حيث ساعدت الجغرافيا الأوروبية على تكوين، أو بالأحرى ابتكار، نوع من الاهتمام

بإفريقيا، وظهور مجموعة معينة من الرؤى أو التصورات الاستوائية التي تجسدت في ظهور مجال الجغرافيا المدارية (انظر المدارية) وعلى المستوى نفسه، لعبت إفريقيا دورها في الحوارات الدائرة في الجغرافيا حول الحتم البيئي، والسلالة، والحضارة، وفيما يسميه ليفنجستون الاقتصاد السلوكى للمناخ؛ أي إن إفريقيا ساعدت على اختراع الجغرافيا. وقد صورت رمزية النور والظلام الغزو الأوروبي لإفريقيا على أنه عملية سيطرة، وتنوير، وتحرير في الوقت نفسه. فقد ساعدت الجغرافيا على جعل إفريقيا «مظلمة» في القرنين التاسع عشر والعشرين، كما ساعدت أيضًا في الوسائل التي رفعت هذا الظلام من خلال «رسالة التحضر» (الخرائط العسكرية)؛ أي إن دراسة إفريقيا تكمن في قلب الجغرافيا الأكاديمية منذ البداية.

وتعتبر فكرة أفريقيا وأصل سلالتها في الغرب، أعقد من أن نتناولها هنا؛ إذ يكفى القول إن ستانلي كروتش، كان على صواب عندما كتب أن أفريقيا «واحدة من روائع الخيال في عصرنا» (Crouch, 1990). كما صور Joseph Conrad's Marlow أفريقيا في كتابه «قلب الظلام (Heart of darkness (2007 [1902] كرحلة يسافر فيها المرء للوراء نحو البدايات الأولى للعالم». وليس مدهشًا أن واحدًا من أهم النصوص عن أفريقيا المعاصرة – Achille Mbembe's Postcolony (2001) – قد بدأ بعبارة أن أفريقيا تمثل «الإطار الأوسع» لهوس الغرب «بالغياب» و«العدم» – أي «اللاشيء»

(P.4)؛ إذ إن الفكرة الجدلية القائلة بأن أفريقيا كانت مجالاً بلا تاريخ، كانت منتشرة لدرجة أن السمة المميزة لأفريقيا تمثلت في أنها «لا شيء على الإطلاق». وفى مقابل هذا النوع من التجريد التاريخي، ظهرت الكثير من الجهود الفكرية - التي بذلها المثقفون الأفارقة بصفة خاصة - لطرح فكرة أخرى عن أفريقيا، وهى الفكرة التي تقترب مما يسميه (1993) Bayart «التاريخ الحقيقي للمجتمعات الأفريقية».

ولم يكتب بعد تاريخ الجغرافيين والممارسات الجغرافية التي خدمت الحكم الاستعماري في أفريقيا، ولكن من الواضح أن الأفكار الجغرافية، خاصة استخدام الأرض والتغير الزراعي، والنمو والحراك السكاني، والحفاظ على البيئة، قد شغلت كاملاً الفترة الممتدة من التقسيم الاستعماري لأفريقيا في سبعينيات القرن التاسع عشر حتى الموجة الأولى للاستقلال في عام 1960. وعلى سبيل المثال، فقد تتبع (1993) Richard Grove بواكير تفكير صيانة الموارد والبيئة في منطقة الرأس «الكيب Cape» في أفريقيا الجنوبية حتى الفترة الممتدة من عام 1811 وحتى عام 1844، والذي أدى إلى ظهور هيكل محافظ للتدخل الحكومي بحلول عام 1888، وكان ذلك مدفوعًا بثلاث مصالح: الأبحاث العلمية للحياة النباتية، وحماية مجتمع المستوطنين البيض، والاهتمام الحكومي بالأمن. وقد تبنّى هذا التقليد المتعلق باستخدام الأرض والمحافظة عليها عدد من

المسئولين الاستعماريين في أفريقيا، وقد تكرر ظهوره في معظم غرب وجنوب أفريقيا في ثلاثينيات القرن العشرين في الحوار حول النمو السكاني، وإزالة الغابات، ومخاطر تآكل التربة. ففي أفريقيا الغربية البريطانية الاستعمارية، كان ظهور شغور عام في السياسة الزراعية يتغنى بمزايا صغار الملاك والحياة الريفية الأفريقية يمثل جزءًا من الجغرافيا التاريخية للتفكير الثقافي الإيكولوجي في الجغرافيا ككل (انظر **الإيكولوجيا الثقافية**).

وقد تزايد مدى ملاءمة اهتمام الجغرافيا باستخدام الأرض **والإيكولوجيا البشرية** من أجل التخطيط الاستعماري في أفريقيا (وأماكن أخرى) بسبب ما يمكن أن نطلق عليه «اختراع» **التنمية** في أواخر الحقبة الاستعمارية. فبينما ظهرت كلمة «تنمية» في اللغة الإنجليزية في القرن الثامن عشر، وكان معناها الأصلي النمو، والتي تشكلت بالثورة الداروينية بعد ذلك بقرن، أصبحت التنمية - التي تعنى اهتمام السياسات العامة والدولية بتحسين الرفاهية وإنتاج أشياء قابلة للسيطرة - مفهومًا ذا أصل أكثر حداثة. واختصارًا، فإن التنمية كمجموعة من الأفكار والممارسات، كانت ناتجة عن تحول العالم الاستعماري إلى عالم نام مستقل في فترة ما بعد الحرب. وعلى سبيل المثال، أصبحت أفريقيا موضوعًا للتنمية المخططة بعد كساد ثلاثينيات القرن العشرين فقط؛ حيث شجع قانون التنمية والرفاهية الاستعماري البريطاني (1940) وصندوق الاستثمار الفرنسي للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية (1946)، على تحديث أفريقيا من خلال زيادة الاستثمارات الإمبريالية في مواجهة المشاعر الوطنية المتزايدة. وبعد عام 1945، أصبح لدى الإمبريالية الرغبة في معالجة التنمية والرفاهية، باهتمام زراعي قوي، خاصة بالإنتاجية من خلال الميكنة، ومشاريع التوطين، ومختلف أنواع تدخل الدولة (إصلاح التسويق، التعاونيات)؛ حيث جذب كل هذا قدرًا كبيرًا من الاهتمام الجغرافي. ويشير تزايد التحول التجاري في القطاع الريفي، والأنماط الجديدة للحراك السكاني، والنمو الديموجرافى (متمثلًا في الاهتمام بالآثار السلبية للتحضر والهجرة من الريف إلى الحضر)، إلى استخدام الأرض كمحور رئيسي في الدراسات الجغرافية.

وقد كانت الجغرافيا مجالًا عمليًا جوهريًا في وضع خرائط القارة، ففي معاهدة برلين (1895)، عندما تم تقسيم أفريقيا، كانت الخرائط التي وضعها الجغرافيون غير كاملة، وغير مناسبة في معظم الأحيان. ولكن إخضاع الكارتوجرافيا للمشروع الاستعماري، كان مكونًا مهمًا في الحكم الاستعماري وممارسة السلطة. وكانت المسوح التفصيلية (الكاديسترالية)، بمثابة الأساس الذي قامت عليه «السلطات المحلية Native Authorities»، وعمليات جمع الضرائب. غير أن عملية إعداد خرائط مساحية كاملة، أثبتت أنها إما مكلفة جدًا، أو سياسية جدًا؛ حيث قدمت دراسات نقدية حديثة في الكارتوجرافيا تقارير مهمة عن الدور المؤسّس لإعداد الخرائط في الحكم الاستعماري (وبعد الاستعماري) واستخدامها كممارسة للسلطة (انظر المنطق

الكارتوجرافي والكارتوجرافيا). ولا تزال عملية إعداد خرائط أفريقيا مستمرة، ولا يزال تحديد مناطق جديدة (دول أو مناطق حكم محلى أو زعامات) يمثل عملية معقدة تحيط بها سلطة الدولة، وأشكال التمثيل التي لا تحكمها الخصائص الموضوعية المستهدفة لإنتاج الخرائط العملية.

ويعتبر الحكم الاستعماري في أفريقيا قصيرًا نسبيًا؛ حيث لم يحقق لا رأسمالية ناضجة، ولا شبكة معيارية من الحكم الإمبريالي. وسواءً كان الأمر يتعلق بمستعمرات المستوطنين (كينيا) أو الاقتصادات التجارية الريفية (السنغال) أو معازل عمالة المناجم (زائير)، كانت كل الدول الأفريقية المستقلة حديثًا في الستينيات، تشترك في صفة إمبريالية مشتركة: وهى اقتصاد السلعة الواحدة. فقد كانت الاقتصادات الأفريقية جد متخلفة (فيما يعرف اصطلاحًا بـ «بلدة الحصان الواحد one-horse towns، وهو التشبيه المجازي الذي يعني أن البلدة منغلقة، وسكانها ليسوا في حاجة للسفر، وإن احتاجوا فيكفيهم حصان واحد). فقد ارتبطت بالسوق العالمية من خلال سلع التصدير الأولية مثل القطن والنحاس والكاكاو. وبالرغم من هذه الاقتصادات الوطنية المشوهة، أو الاستعمارية الجديدة، كانت الآمال والتوقعات الأفريقية عند الاستقلال مرتفعة؛ بل إنها كانت خيالية في بعض الحالات؛ إذ كانت الرؤية اللامعة التي قدمها الزعيم الإفريقي كوامى نكروما Kwame Nkrumah عن إفريقيا تأسر خيال المواطنين خاصة في تصويره لإمكانية استغلال تجربة التخطيط المركزي

للاتحاد السوفيتي من أجل تحقيق تصنيع سريع، وقهر الفقر والجهل والمرض. وكان لدى الجيل الأول من القادة الأفارقة - بغض النظر عن انتمائهم السياسي - افتتان بالخطط الوطنية والتخطيط الطموح طويل الأجل. وحصلت قطاعات الصحة، والتعليم، والبنية التحتية، على تمويل ضخم (عادة من خلال المساعدات الأجنبية). وكانت الأنشطة الحكومية مركزية، وتتوسع لتسهل التحديث الذي تقوده الدولة. وبُعيد الاستقلال، ظل الإنتاج الزراعي، الأساس الاقتصادى القوى لمعظم الدول الأفريقية، وبالرغم من حقيقة أن أجهزة الدولة استولت على فائض القطاع الزراعي للحفاظ على استمرار إحلال الواردات والتصنيع (بالإضافة إلى التربح، وأزمة فساد بعض عناصر النخبة الحاكمة) فإن أداء الاقتصادات الأفريقية، بقي جيدًا في ستينيات القرن العشرين، مستفيدًا من ارتفاع أسعار سلع المواد الخام (خاصة بعد 1967).

ولا غرابة في أن معظم الدراسات الجغرافية في ستينيات القرن العشرين، كانت متأثرة ببعض أشكال نظرية التحديث، أو على الأقل بافتراض أن عمليات **الحداثة** (تعاظم النشاط التجاري، والتحضر، والنقل) كانت تشكل المؤسسات الحاكمة، والممارسات المحلية. ومنذ بداية سبعينيات القرن العشرين بدا وكأن رضاء وتفاؤل الستينيات قد أخذ في الانحسار؛ إذ إن العجز الأمريكي المتصاعد، وتخفيض قيمة الدولار، وتعويم أسعار الصرف، كان يدل على انهيار النظام المالي لبريتون وودز بعد الحرب.

وقد توافق إعادة بناء النظام المالي مع أزمة العناصر الرئيسية الثلاثة (زيادة أسعار الوقود والأسمدة والغذاء) بين عامي 1972-1973، مما أدى إلى مواجهة أفريقيا لتدهور خطير في شروط التجارة. ومن مفارقات هذه الفترة، أن أزمة النفط كانت تجلب معها الحل. ففيما بين عامى 1974 و1979، نجد أن مشاكل موازين المدفوعات في العديد من الدول الأفريقية (والتي كانت تواجه تضاعف أسعار النفط أربع مرات، بالإضافة إلى تضخم الأسعار العامة للسلع المستوردة، وتراجع الطلب على السلع الأولية) كانت تُعالَج من خلال التكيف التوسعي؛ أي من خلال الاقتراض من المصارف المتلهفة على إعادة تدوير الدولارات البترولية، أو من التسهيلات الخاصة التي قدمها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. ومع ذلك، أدى التكيف التوسعي إلى تعميق اتجاهين مثيرين للمشاكل وموجودين سلفًا في الاقتصادات السياسية الأفريقية؛ إذ كان الأول يتمثل في دعم سياسات توسع القطاع العام، والتي تؤدي إلى زيادة الفاقد، وعدم الكفاءة، وتزايد خصخصة المحفظة العامة Public Purse، أما الثاني فكان يتمثل في زيادة تشغيل الآلية السياسية التي أدت إلى استثمارات غير اقتصادية بأموال مقترضة بتكلفة منخفضة.

وقد ساعد ارتفاع أسعار النفط خلال أزمة السبعينيات، على إحداث تغيرين جوهريين في المناخ المؤسسي والنظري لجغرافية إفريقيا. فمن ناحية، جذب شبح المجاعة في إقليم الساحل والقرن

الأفريقي، مساعدات أجنبية متزايدة إلى أفريقيا جنوب الصحراء ككل، وإلى التنمية الريفية بصفة خاصة. وبقدر ما تحولت هذه المساندة إلى أنشطة بحوث وبرامج في الدول المانحة، نجد أن الأكاديميين والمستشارين تحولوا إلى العمل التطبيقي والتنمية، في الولايات المتحدة من خلال هيئة المعونة الأمريكية USAID، وفى المملكة المتحدة من خلال وزارة التنمية الخارجية، وفى فرنسا من خلال مكتب البحوث العلمية والتقنية للعالم الخارجي. وقد كانت المشروعات الممولة من هيئة المعونة الأمريكية، تسمح لبعض الجامعات الأمريكية بتوسيع أنشطتها الأفريقية، وتشجع بعض الجغرافيين على البحث المنهجي لعدد من القضايا المتعلقة بالجفاف، والأمن الغذائي، واستخدام الموارد الريفية. ومن ناحية أخرى، فإن التوقعات المتشائمة لمستقبل أفريقيا في مواجهة الركود العالمي، وتدهور شروط التجارة، وهى التوقعات التي ساهمت في الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد في النصف الأول من السبعينيات، كانت ترتبط بالانتقادات المتزايدة لنظرية التحديث ذات التوجه السوقي وأصحاب نظريات النمو المبكرة، كما كانت هذه التوقعات، سببًا في الظهور التدريجي منذ أواخر الستينيات لنظرية التبعية الراديكالية، ثم نظرية التنمية القائمة على الماركسية بعد ذلك (Watts, 1983a).

لقد كان الانهيار السريع في الثمانينيات، نتيجة الجفاف، والمجاعة، والإيدز، والإفلاس والصراعات المدنية، والفساد، وتفاقم

المشاكل، مصحوبًا بظهور قوي وسريع أيضًا لنظرية الليبرالية الجديدة (انظر الليبرالية الجديدة) والتي يسميها John Toye (1987) الثورة المضادة في نظرية التنمية. وبينما كان تعظيم قوى الأسواق الحرة والتنافسية - وبالتالي الهجوم على إستراتيجيات التنمية بعد الاستعمارية التي تقودها الدولة في معظم الدول الأفريقية - شائعًا في أروقة ومكاتب البنك الدولي، وهيئات التنمية المختلفة، إلا أنه كان موضع جدل نظري كبير. وكانت بعض الدراسات الجغرافية، تنتقد بشدة مشروعات التنمية التي تقوم بها الدولة، ولكن الوصفات قصيرة النظر للأسواق الحرة، كانت تتعرض لانتقاد حاد بسبب تأثيرها على الفقراء، ولاستبعادها للشروط المؤسسية المسبقة لرأسمالية السوق، وكأساس للتراكم المستمر. وفى الوقت نفسه، كان لمثل هذه التعديلات، آثار كاسحة على التعليم الجامعي في إفريقيا؛ حيث أضرت التحولات ببحوث الجغرافيين الأفارقة ضررًا بالغًا. ووصلت البحوث الأفريقية بصفة عامة إلى نقطة الانهيار؛ لأن الكليات واجهت تجفيف مصادر تمويل البحوث، بالإضافة إلى انخفاض الأجور الحقيقية، واضطر العديد من الأكاديميين إلى العمل في وظائف ثانية. وكان أكثر الجغرافيين الأفارقة نشاطًا، أولئك الذين كانوا مستقرين خارج القارة، أو الذين كانوا يعملون مستشارين لدى هيئات التنمية الدولية.

وبحلول الألفية الجديدة، سيطر موضوعان آخران بطريقة مريبة على أفريقيا، مما أثار قضايا صعبة تتعلق بطريقة تناول أفريقيا في

الخطاب الفزيي؛ حيث يكمن أحدهما في الحوارات التي تعود إلى نهاية القرن الثامن عشر، بينما الآخر حديث نسبيًا. حيث كان الشبح المالتوسى (انظر نموذج مالتوس) يخيم على القارة، وسيطر على وثائق السياسات الكبرى في وكالات التنمية العالمية؛ إذ استكشف بعض الجغرافيين الذين يعملون في إطار نظرية بوزيرب، العلاقات بين الضغط السكاني واستخدام الأرض خلال الثمانينيات، ولكن الحوار الديموجرافى الجديد، مدفوع أساسًا بافتراض معدلات خصوبة متزايدة باستمرار (تزيد على 4٪ سنويًا في بعض الحالات)، والتدهور البيئي السريع (حيث يعتبر الاثنان مرتبطين عضويًا) والاعتقاد واسع النطاق في المستقبل الاقتصادي الكئيب بصورة استثنائية في الأجل القصير لمعظم الاقتصادات الأفريقية. وعلى عكس ذلك، يعتبر الإيدز من ظواهر أواخر القرن العشرين، ولكن تاريخه ارتبط منذ البداية (وربما خطأ) بأفريقيا. وبينما تتعرض الإحصاءات للنقاش على جميع الجبهات تقريبًا، إلا أن أعمال الجغرافيين بدأت تستنتج أنماط معدلات الإصابة الريفية والحضرية المرتفعة ونتائجها بصورة مرعبة في القوس الأفريقي الشرقي والأوسط.

وتعتبر مسألة اقتراب الجغرافيا البشرية لأفريقيا من تحقيق هدف إدوارد سعيد، المتمثل في إنتاج جغرافيا للتجربة التاريخية الأفريقية، مسألة مطروحة للنقاش. ومع ذلك، يتمثل أهم ما أنجزته جغرافيات الثمانينيات والتسعينيات، في إضافة التعقيد. إلى فهمنا

للأماكن والمجالات الأفريقية (Hart, 2003; Moore, 2005). فمنذ سنة 2000، لم يعد هناك شك في أن أفريقيا حققت مكانة دولية جديدة. فبسبب مسألة الديون، وجهود سياسيين من أمثال بونو Bono، وجوردون براون في الخزانة البريطانية، و«الشراكة الاقتصادية الجديدة لأفريقيا» (NEPAD)، وما يسمى حركة **مناهضة العولمة**، أصبحت أفريقيا الآن محور اهتمام عالمي كبير. وقد دفع تضافر عدة قوى بالقارة إلى طريق مسدود: وباء الإيدز، محدودية نجاح إصلاحات التكيف والتقشف، الانخفاض المستمر في نصيبها من التجارة العالمية والاستثمار المباشر الأجنبي، والفشل في تحقيق «أهداف الألفية» في عام 2005، وظهور المدن الكبرى التي تسيطر عليها الأحياء الفقيرة. وتتحدث لجنة أفريقيا («تقرير بلير») وتقرير قوة عمل مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي لأفريقيا – واللذان ظهرا في عام 2005 – بطرق مختلفة عن التحديات التي يجب أن تواجهها الدراسات والممارسات الجغرافية. وتعتبر الأهمية المتزايدة لأفريقيا في «أمن الطاقة» الأمريكي، الذي يبرز فيه خليج غينيا جليًا، واحدًا من المجالات التي سيولي فيها الجغرافيون اهتمامًا كبيرًا بالموارد الإستراتيجية.

قراءات مقترحة:

Cooper (2003); Ferguson (2006); Mamandi (1995).

عملية يصبح المرء من خلالها طاعنًا في السن، وهى تؤثر على كل أشكال الحياة، وقد أصبحت ذات أهمية في العلوم الاجتماعية خاصة ما يتعلق منها بالمجتمعات البشرية وتبايناتها الداخلية. وتعيد **جغرافية السكان** بناء القطاعات العمرية للمجتمعات في مناطق معينة، مسجلة ملاحظاتها على الأحجام النسبية للفئات العمرية المختلفة، وتفحص حالة **الانتقال الديموجرافى** الناتجة عن انخفاض كل من معدلات الخصوبة والوفيات، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الشيخوخة الكلية للسكان. وتعتبر هذه الظاهرة الأخيرة سمة ملحوظة غالبًا في دول العالم الأكثر تقدمًا، ولها بعض المضامين، مثل زيادة العبء الضريبي المفروض على الجيل الذي في سن العمل، بالإضافة إلى تزايد الحاجة للخدمات الاجتماعية، والصحية، والشخصية المتخصصة، للفئة العمرية للجيل المعمر (Andrews and Phillips, 2005).

وهناك باحثون آخرون يهتمون مباشرة بعوالم وخبرات كبار السن. فبينما يعطى المجال الواسع لعلم الشيخوخة (دراسة المسنين) أولوية «للنموذج الطبي»، من خلال تركيزهم على الحقائق البيولوجية «للشيخوخة» (انخفاض القدرة على الحركة وتدهور الرؤية، إلخ). يفضل علماء الاجتماع (الذين ينظرون إلى علم الشيخوخة الاجتماعي) تبني «النموذج الاجتماعي» الذي يركز على الانسحاب

المستمر من المجتمع، بل والاستبعاد الاجتماعي للأفراد المسنين (كما في التقليد الغربي للمتقاعدين في سن 60 – 70 سنة). ويستنكر النموذج الاجتماعي التمييز ضد كبر السن باعتباره أفكارًا وممارسات تميز الناس بسبب كبر أعمارهم، ووضعهم في تصورات سلبية تتضمن «العجز، والقذارة، والتدهور العقلي، وعدم الفائدة، والعزلة، والفقر، والاكتئاب» (Vincent, 1999, p. 141). ولكن يقال إن العديد من المجتمعات تاريخيًا وخارج العالم الغربي، استجابت بقدر من الاحترام للمسنين، واعتبرتهم مصدرًا للحكمة، والأحكام المتوازنة، والقيادة السياسية الفعالة. وهناك الكثير من المسنين الذين يحطمون هذه الأحكام المسبقة، ويتمتعون بالصحة والنشاط، والقدرة على ممارسة حياة حافلة على المستوى الشخصي والاجتماعي. ومع ذلك، يظهر توتر بين التصور الانعزالي النسبي الذي يقدمه النموذج الاجتماعي (Vincent, 1999) الذي يركز على اللامساواة، التي تضغط على حياة المسنين، ورؤية «الحريات» التي يتمتع بها الآن كثير منهم كمستهلكين يتمتعون بتنوعات مدهشة من الممارسات الثقافية (Gilleard and Higgs, 2000). ويعتمد الكثير من التباين في أحوال المسنين، على أبعاد أخرى للوجود الاجتماعي، مثل **الطبقة والانتماء العرقي والنوع**، والتي تؤثر بصور متباينة على التجارب الحياتية لقطاعات مختلفة من مجتمع المسنين، وهناك أيضًا تفريق جديد بين «صغار المسنين» و«كبار المسنين» (الأكبر من 85 سنة، والذين يعتبرون الآن بمثابة الرمز «الآخر» الحقيقي لكبار السن: Gilleard and Higgs, 2000, pp.198–9).

وقد وجدت كل هذه القضايا عن الشيخوخة والمسنين مكانًا لها في الدراسات الجغرافية. وبينما جذب الأطفال مؤخرًا اهتمام البحوث الجغرافية المنهجية، ظلت الأعمال المماثلة عن المسنين متفرقة ومتناثرة في مختلف جوانب الجغرافيات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسكانية، والطبية، ومختلف دراسات **العجز**. وقد أجريت بعض المحاولات لتحديد مجال شامل «الجغرافيا الشيخوخة» (Golant, 1979; Warnes, 1990)، ودراسة قطاعات التعمر، والأسس الأخرى للهوية والعوالم الاجتماعية المكانية للمسنين (Laws, 1993; Harper and Laws, 1995; Pain, Mowl and Talbot, 2000). وتناولت دراسات متخصصة، مثل أنماط الهجرة التي يتّبِعها المسنون، خاصة إلى «أماكن الاسترخاء» في المناطق الساحلية، و«المنتجعات» الريفية، وحتى «قرى التقاعد» المبنية لهذا الغرض (Rogers, 1992)، وأماكن الأنشطة اليومية للمسنين، بما في ذلك التناقص المحتمل لمثل هذه الأماكن بناءً على تزايد الوهن، وفقدان الأدوار الاجتماعية (Golant, 1984)، والتجربة البيئية اليومية للمسنين في المجاورات السكنية، خاصة في المدن، بما في ذلك المعاني والذكريات المرتبطة بالأماكن الحيوية المليئة بالناس والموضوعات من حولهم (Rowles, 1978; Gobalt, 1984)، ونمو «منازل الرعاية» مختلفة الأنواع، ذات الخصائص الموضعية، والمكانية الداخلية المحددة، والتي يمكن أن تُنتقد على أنها أماكن استبعاد، وتفرض حدودًا بين المسنين المُعالين وبقية أفراد المجتمع (Rowles, 1979; Phillips, Vincent and Blacksell, 1988).

قراءات مقترحة:

Andrews and Phillips (2005); Golant (1984); Harper and Laws (1995); Rowles (1978).

نمذجة القرارات الفردية agent – based modeling

منهج لفهم **اتخاذ القرار** وتداعياته من خلال الاعتماد على نماذج **محاكاة** تتطلب قدرة حسابية هائلة. وتقيس نماذج القرارات الفردية الارتباطات البينية والاعتماد المكاني المتبادل بين الناس والأمكنة، وذلك حين يتخذ عدد كبير من الأفراد (العملاء agents) قرارات تؤثر على جيرانهم الآخرين ممن يستجيبون بطريقة ديناميكية لتلك القرارات. ويمكن حساب هذه النتائج ووضعها على خرائط في التطبيقات الجغرافية (انظر **نظرية المباريات**). ويمكن أن تكون النتائج الجماعية غير متوقعة، حتى عندما تكون معايير اتخاذ قرارات الأفراد (العملاء) بسيطة للغاية (انظر **نظرية الخيار العقلاني**)؛ حيث «تبزغ» أنماط معقدة من تفاعل عدد كبير من القرارات البسيطة، والتي تعتبر إحدى علامات علم التعقيد المتنامي (Holland, 1995). فبهذا المعنى، تنظر نمذجة القرارات الفردية (قرارات العملاء) إلى العالم من أسفل لأعلى، على عكس الجيل السابق من النماذج في العلوم الاجتماعية، والتي كانت تجميعية تعمل من أعلى لأسفل (كما في **نماذج الجاذبية**).

وقد قام شيلينج (1971) Schelling بتطوير نموذج تقليدي لقرارات الأفراد (العملاء) للأنماط والعمليات المكانية، وقد طبق شيلنيج هذا النموذج على حالة **العزل العنصري** السكنى؛ حيث كان أفراد (عملاء) النموذج، عبارة عن أُسر لديها خيارات بشأن نمط السكن الذي تعيْش فيه. ففي هذا النموذج، كان البيض يفضلون «ألا يكون أكثر من نصف جيرانهم الملاصقين من السود». ومن ثم تم توزيع الأفراد عشوائيًا بحسب رغباتهم في نموذج يشبه رقعة الشطرنج ليمثل بيئة محاكاة حضرية، وكان على الأفراد الذين لا تتفق أوضاعهم مع نتائج هذه الاختيارات، أن ينتقلوا إلى أماكن خالية تحقق لهم معاييرهم. وقد أوضح نموذج شيلينج أن الحل المتوازن، سيتمثل غالبًا في مستوى فصل أكبر مما هو وارد في التفضيلات. فعلى سبيل المثال، فإنه بالرغم من أن البيض سيكونون راضين إذا كان نصف جيرانهم من السود (بحسب الخيارات التي حددوها في النموذج) فإن معظمهم سيفضل المناطق التي يمثل فيها البيض أغلبية كاسحة. ومع تزايد القدرة الحسابية، يمكن تشغيل نماذج أكثر تعقيدًا تستمر في تقديم نتائج تخالف التوقع نوعًا ما، إذ تشير إلى أن الفصل أكبر مما يبدو في التفضيلات الفردية للسكان (Fossett, 2006).

وتستخدم هذه النمذجة في العلوم الاجتماعية على نطاق واسع، كما في نمذجة انتشار الأمراض (**علم الأوبئة**)، وتنظيم المرور،

وتغير استخدام الأرض والغطاء الأرضي، وانتشار الأفكار، والهجرة، والتزاحم في الأماكن الصغيرة، والمنافسة بين المشروعات.

قراءات مقترحة:

Batty (2005); Testfatsion and Judd (2006).

http://www.econ.iastate.edu/tesfatic/ace.html (انظر)

تجميع اقتصادي **agglomeration**

تجميع للأنشطة الإنتاجية في مواقع قريبة من بعضها. وعادة ما يؤدى هذا التجمع إلى ظهور **الوفورات الخارجية** المرتبطة بالاستخدام الجماعي **للبنية التحتية** للنقل، وتسهيلات الاتصالات، وغيرها من الخدمات الأخرى. ومن الناحية التاريخية، كان هناك ميل للنشاط الاقتصادي للتركز مكانيًا؛ حيث كانت الأسواق الكبيرة المرتبطة بالمناطق الحضرية الكبرى، تضيف إلى مزايا التكاليف الخارجية. وكذلك يُسهّل التجمع سرعة تداول رأس المال، والسلع، والعمال. وفى بعض الظروف، قد تواجه **اللامركزية** الميول التجميعية، إذا كانت تكاليف الأرض، والتكاليف المرتبطة بالاستيعاب في المنطقة المركزية مرتفعة جدًا (انظر أيضًا **وفورات الحجم**، **ووفورات النطاق**).

قراءات مقترحة:

Malmberg (1996); Scott (2006).

نموذج السفر المُجمَّع aggregate travel model

تتنبأ هذه العبارة التي تظهر في صورة معادلة غالبًا، ببعض جوانب السفر (مثل عدد الرحلات أو نمط السفر) لوحدات (أفراد أو أسر) مجمعة في مناطق صغيرة، غالبًا ما تسمى «نطاقات تحليل حركة المرور»؛ حيث تُجمّع وتُحلّل البيانات لهذه النطاقات، بما يخفى الاختلافات التي قد توجد داخلها. ونظرًا لأن هذه النطاقات لا تتخذ قرارات السفر، فإن هذا يجعل استكشاف عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالسفر أمرًا مستحيلًا. وعلى سبيل المثال، فإن عدد الرحلات الناتجة في نطاق ما، يمكن التنبؤ به كدالة في متوسط دخل الأسرة بهذا النطاق، ومتوسط عدد وسائل النقل لدى الأسرة. وقد كانت نماذج السفر المجمعة جوهرية في تخطيط النقل منذ خمسينيات القرن العشرين.

قراءات مقترحة:

Hanson (1995, esp. chs1،4،5،6).

المسألة الزراعية agrarian question

مصطلح يشير إلى الأشكال التي من خلالها تقوم العلاقات الرأسمالية بتغيير في القطاع الزراعي، كما يشير إلى التحالفات السياسية، والصراعات، والتوافقات التي تظهر حول المسارات المختلفة للتغير الزراعي. ويتمثل النص النظري الأساسي في دراسات

المسألة الزراعية في كتاب Karl Kautsky «المسألة الزراعية» الذي نشر لأول مرة في عام 1899 (ولكنه لم يترجم إلى الإنجليزية حتى ثمانينيات القرن العشرين)؛ حيث ركز كاوتسكى على المسألة الزراعية في أوروبا الغربية بناءً على تناقض كبير؛ إذ بدأت الزراعة (والريف) تحظى بأهمية سياسية، في الوقت الذي بدأ فيه وزنها في الاقتصاد يتراجع. وكانت الأهمية السياسية والإستراتيجية للزراعة، تتشكل في إطار عمليتين أساسيتين: تمثلت الأولى في نمو وتكامل السوق العالمية في السلع الزراعية (خاصة **السلع الأساسية**)، والمنافسة الدولية التي كانت تصاحبها، بينما تمثلت الثانية في ظهور وامتداد مختلف أشكال الديموقراطية البرلمانية إلى الريف. حيث كانت المنافسة الدولية في الحبوب مدفوعة بتوسعة **التخوم** الزراعية في الولايات المتحدة، والأرجنتين، وروسيا، وفي أوروبا الشرقية (التي أطلق عليها كاوتسكي «المستعمرات» ودول «استبداد الشرق»)، وكذلك بالتحسن في الشحن البري لمسافات طويلة، والتغير في الأذواق (من نبات الجاودار rye إلى القمح) وعدم قدرة الإنتاج المحلي للحبوب على مسايرة الطلب عليها.

ونتيجة لظهور الكميات الكبيرة الجديدة، انخفضت أسعار الحبوب (والريع والأرباح) بصورة مستمرة منذ منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر حتى عام 1896 (Konig, 1994). وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر تحديدًا، طُبقت سلسلة من السياسات الحِمائية والجمركية TRAIFF في فرنسا (1885)، وألمانيا (1879)،

وفي مناطق أخرى لحماية قطاع الزراعة. وكانت صادرات حبوب «العالم الجديد» مجرد تعبير عن التكامل المتواصل لأسواق رأس المال والسلع العالمية على نطاق وبكثافة غير مسبوقة، وبشكل لم يكن له منافس من قبل، على نحو ما يذهب البعض.

لقد خصص كاوتسكي وقتًا طويلًا للإقطاعيين البروسيين وجهودهم لحماية مصالحهم الزراعية. ولكن هيكل الحماية، أدى في الواقع، إلى تحيز توليفة الإنتاج لصالح الحبوب (وخاصة الجاودار) الذي كان يزرع في مزارع الألب الشرقية. ولم توفر التعريفة الجمركية حماية كافية في الدول المؤيدة للحماية، في حين تبنت إنجلترا وهولندا والدنمارك، سياسة التجارة الحرة (Konig, 1994). أي إن الحماية لم تستطع إنقاذ مُلاك الأراضي، ولكنها كانت بمثابة حاجز محدود لحماية زراعة ريفية متميزة تهددها السوق العالمية. وأدت المنافسة مع الإنتاج الخارجي إلى ظهور الموجة الأولى من الحماية الزراعية، وبهذا أرسيت أُسس «المشكلة الزراعية» الأوروبية، التي استمرت أصداؤها السياسية الاقتصادية تتردد في ردهات «اللجنة الأوروبية»، والجات، ومنظمة التجارة العالمية، فضلاً عن أروقة وزارات التجارة حول العالم (Fennell, 1997).

لقد نتجت «المسألة الزراعية» عن أزمة سياسية اقتصادية معينة، ولكنها أدت إلى ظهور عدد من الاهتمامات النظرية الأساسية التي نتجت عن تحليل كاوتسكي الدقيق لنتائج الأزمة الزراعية الأوروبية

التي تمثلت في انخفاض الأسعار، والريع، والأرباح، بالإضافة إلى تكامل السوق العالمية والمنافسة الدولية.

واختصارًا، فقد اكتشف كاوتسكي: (1) عدم وجود اتجاه نحو تغير التوزيع الحجمي للمزارع عبر الزمن (لم تكن المشروعات الرأسمالية تحل محل حقول المزارعين - بل إن الإحصاءات الألمانية، تظهر أن المزارعين المتوسطين، كانوا يُزيدون سيطرتهم على المساحة المزروعة)، (2) أن الكفاءة الفنية ليست شرطًا مسبقًا للاستمرار (ولكن الاستغلال الذاتي قد يكون كذلك)، (3) أن التغيرات الناتجة عن المنافسة وتكامل السوق، حولت الزراعة، ولكن ذلك كان عن طريق تشكيل توليفة نواتج المشروعات المختلفة، وزيادة أعباء الديون، وأنماط **الهجرة الخارجة**، وليس عن طريق إعادة تشكيل التوزيع الحجمي للمزارع بصورة جوهرية. وقد تم «حل» أزمة المزارعين وملاك الأراضي الأوروبيين في أواخر القرن التاسع عشر عن طريق التكثيف (خاصة الماشية ومنتجات الألبان في مركب إيكولوجي جديد) وقيام رأس المال ببعض الوظائف الزراعية في التشغيل والتصنيع الزراعي (انظر أيضًا Goodman, Sorj and Wilkinson, 1987، وانظر أيضًا **النظام الغذائي- الزراعي**).

واستنتج كاوتسكي أن الصناعة، كانت بمثابة محرك التنمية الزراعية (بالتحديد رأس المال الصناعي الزراعي)، ولكن خصائص الزراعة، وطبيعتها، وإيقاعها الحيوي (Mann, 1990; Wells,

1996)، وقدرة المزارع العائلية على الاستمرار من خلال الاستغلال الذاتي (أي العمل الشاق لفترات طويلة من أجل تخفيض «مستوى الأجور») يمكن أن تعيق بعض الاتجاهات، خاصة ظهور الرأسمالية الزراعية التقليدية. وفي الواقع، فإن الصناعة الزراعية ـ التي رآها كاوتسكي في زيادة تطبيق العلم، والتقنية، ورأس المال، على تصنيع الغذاء، ومدخلات الزراعة، ونظم التمويل الزراعي - قد تفضل أن يكون القطاع الزراعي غير رأسمالي. لقد كانت أفكار كاوتسكي التي ضمها كتابه، واسعة الرؤية، ومتطلعة للمستقبل في كل هذه الجوانب - سواءً كانت ملاحظاته على الأرض، أو نظام العمل المزرعي بنصف الوقت، أو الكلفة العالية لإعادة توزيع الأراضي الزراعية، أو تعليقاته على المنافسة الدولية ونتائجها، أو على الوسائل التي اتبعتها أو لم تتبعها الصناعة للسيطرة على الإنتاج المعتمد على الأرض.

ويرى Terry Byres (1996) أن هناك ثلاث مسائل زراعية. تتمثل الأولى - والتي طرحها إنجلز - في «سياسة الانتقال الزراعي» التي كان يشكل فيها القرويون الطبقة السائدة. وبعبارة أخرى فإن المشكلة هنا تكمن في التساؤل عن سياسات تنمية الرأسمالية الزراعية؟ وتتمثل المسألة الثانية في الإنتاج وكيف تتحكم منافسة السوق في طرقه وتدفعه نحو العائد (أي خلق الفائض على الأرض). وتتناول المسألة الثالثة التراكم و«تدفق الفائض»، وخاصة من العلاقات القطاعية بين الزراعة والصناعة؛ حيث يطلق بيريس على هذا الأخير

«الانتقال الزراعي»، وهو مصطلح يشمل عددًا من العناصر الأساسية مثل النمو، وشروط التجارة، والطلب على المنتجات الزراعية، والتحول البروليتاري، وامتلاك الفائض وتحويله. واهتم بيريس بإظهار أن الزراعة تستطيع المساهمة في الصناعة دون تنشيط الجانبين الأولين من المسألة الزراعية، كما اهتم بتأكيد تعددية التحولات الزراعية (أي تنوع الطرق التي تساهم بها الزراعة في التصنيع الرأسمالي، مع أو دون التطور «الكامل» للرأسمالية في الريف).

وبينما تقدم مقاربة بيريس الكثير، فإنها تعانى من قصور خاص. فمن ناحية، نجد أنها ركزت على الآليات الداخلية للتغير على حساب ما نشير إليه الآن **بالعولمة**. ومن ناحية أخرى، نجد أن المسألة الزراعية عند بيريس، عبارة عن شيء يمكن «حلّه» (انظر أيضًا Bernstein, 1996). ويبدو أن هذا «الحل» يتضمن أنه بمجرد «نضوج» الرأسمالية في الزراعة، أو إذا استطاع التصنيع الرأسمالي التقدم دون الرأسمالية الزراعية ("تسيطر الصناعة والبورجوازية الحضرية على التكوين الاجتماعي") فإن المسألة الزراعية ستموت بطريقة ما. ويبدو هذا مثيرًا في عدد من الجوانب، ليس أقلها أن المعاني الثلاثة للمسألة الزراعية تتجدد باستمرار بسبب **التنمية غير المتساوية** والمناقضة للرأسمالية ذاتها. ولهذا السبب سنعود إلى كاوتسكي، لأن تحليله يشمل كل الأبعاد الثلاثة للمسألة الزراعية (يبدو أن بيريس لا يعترف بذلك) ولأنه ركز بوضوح على قضايا مهمة

بالنسبة لمظهر الأرض الراهن **للنظام الغذائي- الزراعي**: العولمة، والتكامل الرأسي، وأهمية علم الأحياء في توفير الغذاء، وتطبيق العلم، وانتقال السلطة خارج المزرعة؛ وتكثيف الأنشطة القائمة على الأرض، والآليات الجديدة المرتبطة بالتصنيع الزراعي (McMichael, 1996; Goodman and Watts, 1997). وبالطبع فإن كاوتسكي لم يكن يستطيع التنبؤ بالثورة الجزيئية ومضامينها بالنسبة لدور حقوق الملكية الفكرية، وغيرها. ولكن الاطلاع على أعماله سيظل ضروريًا للدراسات الراهنة للزراعة الحديثة.

ويثير دور الاشتراكية أيضًا بعض التوتر في المسألة الزراعية، فبعد عام 1917، افترض المنظرون الروس الذين ينتمون إلى مناهج مختلفة نوعًا ما - مثل تشاينوف Chayanov، وبريوبرجينسكي Pre-obrzahensky - وجود نوع من المسألة الزراعية الاشتراكية، يتم فيها تجميع القرويين إما في مزارع مملوكة للدولة، أو في تعاونيات (Viola, 1996)، وكان ذلك يتم أحيانًا من خلال العنف والإجبار الاستثنائي. وهكذا ظهرت تجارب مختلفة جدًا في أنحاء العالم الاشتراكي فيما يتعلق بوسائل تعظيم الفائدة من الفوائض الزراعية الاشتراكية وامتلاكها بواسطة الدولة (وهنا نجد أن الاتحاد السوفيتي والصين يختلفان عن بعضهما). وبالطريقة نفسها، أدى سقوط النظم الاشتراكية القائمة فعلًا بعد عام 1989، إلى ظروف ظهر فيها نوع جديد من المسألة الزراعية؛ وذلك مع تفكيك الاشتراكية الزراعية،

ففي الحالة الصينية مثلًا، أدى ذلك تدريجيًا بعد عام 1978 إلى تأثير هذه المشكلة على عدة مئات الملايين من القرويين (Zweig, 1997).

وبالطبع كان كاوتسكي يكتب في نهاية حقبة من الأزمة المستمرة في الزراعة الأوروبية، فبعد حوالي ربع قرن من إدماج حدود زراعة «العالم الجديد» في سوق الحبوب العالمية، حدث الكساد الزراعي الكبير في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر. وبعد ذلك بقرن؛ أي خلال فترة كانت فيها كل من تقنيات النقل والزراعة، وأسواق الغذاء والسلع الزراعية، في حالة اضطراب، ظلت مسائل المنافسة، وانتقال شروط التجارة الخاصة بالزراعة، والإعانات، تحظى بأهمية سياسية في الحوارات الدائرة حول الاتحاد الأوروبي، والجات، والإصلاحات الليبرالية الجديدة التي تجتاح العالم الثالث حاليًا. وكما حدث في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، تتصف المرحلة الحالية لإعادة الهيكلة الزراعية في دول الأطراف والهامش (مع المبالغة أحيانًا) بأنها مرحلة «تحول ديموقراطي» (Kohli, 1994; Fox, 1995، وانظر أيضًا نموذج المركز والهامش). ويمكن أن نجد أوجه التشابه الزراعية في «المركز» في رفض مبادرة دخول الزراعة في اتفاقية تحرير التجارة في الجات/منظمة التجارة العالمية، وذلك بالرغم من كثرة الضمانات. وأعمال المقاومة الدفاعية التي مارسها مزارعو أوروبا الغربية ضد محاولات إعادة مناقشة التسوية

الزراعية بعد الحرب، والتي وصلت قمتها الحمائية في «السياسة الزراعية المشتركة» (CAP) خلال ثمانينيات القرن العشرين. ومع ذلك، كانت الصورة ضبابية بسبب الشركاء الغرباء الذين ضمتهم تلك السياسة من المعارضة، ومنهم نشطاء البيئة، ونشطاء سلامة الغذاء، ونشطاء تحرير الحيوانات، ونشطاء حماية الطيور، ونشطاء الحفاظ على الريف، وأنصار التجارة الحرة المحافظون الجدد، وكلهم يقولون إنه إذا كانت إعادة الهيكلة الزراعية قد أخذت أبعادًا عالمية، فإنها كانت مقترنة بعدم المساواة وعدم العدالة (وهنا نجد الادعاء بأن المسألة الزراعية «ميتة» تبدو غريبة نوعًا ما). وقد تكون قواعد اللعبة متغيرة، ولكن مجال نشاط منظمة التجارة العالمية منحاز بشدة لصالح رعاة هذا المشهد الليبرالي الجديد في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

قراءات مقترحة:

Bobrow- Strain (2007)

أعمال تجارية زراعية **agribusiness**

صاغ هذا المصطلح الاقتصاديان Davis and Goldberg (1957, p.3) في «مدرسة تجارة هارفارد»؛ حيث عرفاه بأنه:

«المجموع الإجمالي لكل العمليات المتضمنة في صناعة وتوزيع المنتجات الزراعية، وعمليات الإنتاج في المزرعة، والتخزين، وتصنيع وتوزيع السلع الزراعية والأشياء المصنعة منها».

ويركز المصطلح على الطبيعة المنهجية المتزايدة لإنتاج الغذاء، والتي تتكافل فيها أنشطة الإنتاج المزرعي في المركب الصناعي الأكثر اتساعًا، بما في ذلك صناعة المدخلات التقنية والمنتجات الغذائية المصنعة وتسويقها، في ظل أشكال شديدة التركز من الملكية والإدارة المؤسسية. وأصبح هذا المصطلح منذ ذلك الوقت، يستخدم بطرق أكثر عمومية، وذات توجهات أيديولوجية، فمن جانب اليسار، يستخدم المصطلح للإشارة إلى سيطرة المؤسسات الرأسمالية على صناعة الغذاء الزراعي، ومن جانب اليمين، يستخدم للإشارة إلى دوره في تحديث طاقات وممارسات إنتاج الغذاء. وبهذا المعنى الواسع، أصبح هذا المصطلح مرادفًا **للنظام الغذائي الزراعي**.

ويدور النموذج التقليدي للتجارة الزراعية حول التكامل «الرأسي» لكل المراحل في عملية إنتاج الغذاء، والتي يتم فيها السيطرة على صناعة وتسويق المدخلات الزراعية التقنية، وعمليات الزراعة، وإنتاج الغذاء، عن طريق مؤسسة زراعية غذائية واحدة. وقد كان هذا النموذج يعتمد أساسًا على التجربة الأمريكية؛ حيث تسيطر مؤسسات مثل كارجل وتينيكو على **سلسلة سلعية** معينة، من خلال توليفة من الاستثمار المباشر، والشركات التابعة، والعلاقات التعاقدية؛ حيث لفتت دراسات عديدة في السبعينيات من القرن الماضي الانتباه إلى أهميتها لبعض السلع مثل الفواكه، والخضراوات الطازجة، ودجاج الشواء، وقصب السكر (Friedland et al., 1981). ويجب

أن نذكر أن هناك مصطلحًا منافسًا هو «المركب الزراعي ـ الغذائي» La complexe agro-alimentaire الذى ظهر في الوقت نفسه في أدبيات البحوث الفرنسية، ولكنه قدم نموذجًا أكثر انتشارًا للتنمية الصناعية لمركب الغذاء الزراعي (Allaire and Boyer, 1995).

وكان «للمدرسة الأمريكية» في بحوث الأعمال الزراعية أثر كبير على تطور الجغرافيا الزراعية في البلاد الناطقة بالإنجليزية، خاصة في الثمانينيات من القرن العشرين. ولكنها تعرضت أيضًا لانتقادات شديدة بسبب ارتباط أصولها النظرية بنظرية النظم، ولأن التكامل الرأسي، أثبت أنه شديد الخصوصية التجريبية بما لا يساند الدعاوى الكبرى للأعمال الزراعية كنموذج عام لإنتاج الغذاء اليوم. Whatmore, (2002b).

جغرافيا زراعية agricultural geography

مرت الجغرافيا الزراعية في النصف الثاني من القرن العشرين بتغيرات جوهرية، كما شهدت موضوعاتها التغير نفسه. فحتى الخمسينيات، كانت الجغرافيا الزراعية قسمًا فرعيًا من **الجغرافيا الاقتصادية**، اهتمت بالتوزيع المكاني للنشاط الزراعي، وركزت على التباينات والتغيرات في نمط استخدام الأراضي الزراعية وتصنيعها حسب عدد من المقاييس (انظر أيضًا **الأعمال التجارية الزراعية**). وواكب انخفاض الأهمية الاقتصادية للزراعة من حيث إسهامها

القطاعي في الناتج المحلى الإجمالي GDP والتشغيل، خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، تراجعًا مماثلًا للاهتمام بالموضوع في مجال البحث الجغرافي. وهكذا فإنه بحلول نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، كان الممارسون البارزون ينصحون بإنهاء الجغرافيا الزراعية، ويبشرون بظهور «جغرافية الغذاء» (انظر أيضًا الغذاء، **جغرافية الغذاء**).

ولكن استعارة مفاهيم نظرية جديدة من **الاقتصاد السياسي** وانتقال الاهتمام الفعلي للدراسة إلى **النظام الغذائي- الزراعي** ككل، بدلًا من الزراعة كنشاط مستقل بذاته، أعاد تجديد مجال الجغرافيا الزراعية. وأدت جداول أعمال البحوث التي تشكلت في ضوء نظام الغذاء الزراعي (Marsden, Munton, Whatmore and Little, 1986) إلى تحديد ملامح مرحلة جديدة للاهتمامات الجغرافية؛ حيث جاءت الدفعة المبدئية للتحول من الشبكات والأفكار متعددة التخصصات، خاصة من علم الاجتماع الريفي، بالإضافة إلى الحوارات مع المجتمع الجغرافي الأوسع.

وبحلول أوائل التسعينيات من القرن العشرين، خرج الباحثون بهذا المجال إلى خارج الحدود التقليدية، وذلك بالسير في اتجاهين: الأول، توسع المجال ليشمل التنظيم الأوسع لتراكم رأس المال في الصناعات الزراعية والغذائية، مع التركيز على العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية، والتقنية، بين ثلاث مجموعات من الأنشطة الصناعية:

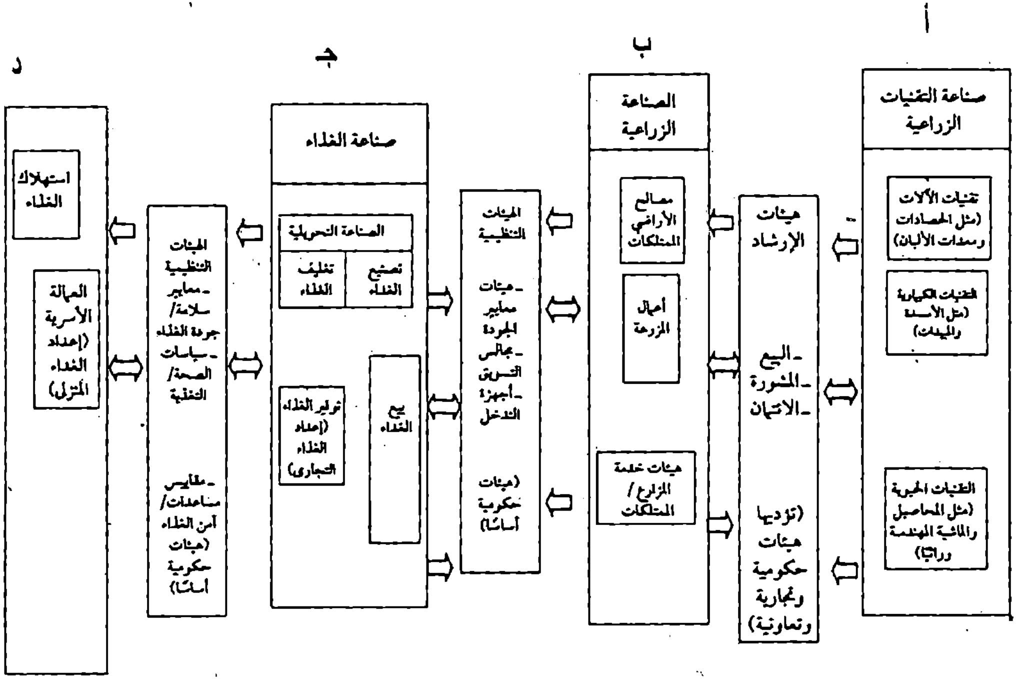
إنتاج الغذاء (أي الزراعة)، والمنتجات والخدمات التقنية الزراعية، وتصنيع وتجارة الغذاء. والثانى، شمول المجال الآن البنية التحتية التنظيمية التي تعتمد عليها هذه الأنشطة، مع التركيز على العمليات السياسية، والسياسات التي تتدخل من خلالها هيئات الدولة في الممارسات الزراعية وأسواق الغذاء، سواء على المستوى القومي أو المتجاوز للحدود القومية.

وهكذا يتكون نظام الغذاء الزراعي المعاصر من هذه الجوانب والمفاهيم المختلفة (انظر Millstone Lang, 2003) كما يتضح من الشكل المصاحب، الذى يوضح توسع نطاق الجغرافيا الزراعية من التركيز أساسًا على الأنشطة التي تتم في المزرعة ذاتها، إلى نطاق يشمل المواقع والأنشطة المتنوعة لإنتاج الغذاء واستهلاكه. وبالإضافة إلى منافسة الجغرافيا الاقتصادية في تركيزها المستمر على الشركات عابرة القوميات، فإن هذا الاهتمام المتزايد للجغرافيا الزراعية يشمل اهتمامًا خاصًا بالجهات، والعمليات التنظيمية التي تحظى بأهمية في تنظيم إنتاج الغذاء الصناعي المتقدم واستهلاكه (Marsden, Munton, Whatmore and Little, 2000).

وكان البحث في هذا التقليد الاقتصادي السياسي مدفوعًا بدافعين متناقضين: فمن ناحية، كان يحاول معالجة الزراعة وإنتاج الغذاء كأي قطاع صناعي آخر، مثل السيارات أو الصلب، ومن ثم جعله أكثر قربًا من المجال الأوسع لجغرافية الصناعة واهتمامها

بالعولمة ورأسمالية المؤسسات، وما يسمى الانتقال من **الفوردية** إلى **ما بعد الفوردية**. وفى الواقع، ظهرت اهتمامات عديدة مرتبطة بالمسألة الزراعية مثل عملية التطور الرأسمالى غير المتساوي، لتشغل الجغرافيين الصناعيين في العقد السابق. ومن ناحية أخرى، حاول الباحثون الوصول إلى معاني الملامح المميزة للتنظيم الصناعي للزراعة، خاصة المقاومة التكيفية للأسرة، والأشكال القروية للإنتاج (Whatmore, 1990; Watts, 1994a)، وعلاقتها الوثيقة باللاند سكيب الريفى والجغرافيات التاريخية الوطنية، التي تُضخم أهميتها في العمليات السياسية والانتخابية في الدول النامية والمتقدمة حتى اليوم (Moore, 2005). (راجع شكل 1)

لقد ثبت أن التوترات القائمة بين هذين الدافعين كانت إبداعية، وكانت جهود الجغرافيين للتعرف عليها والعمل من خلالها، تمثل إسهامًا كبيرًا في المجال البيني لدراسات الغذاء الزراعي. وأدت هذه الجهود إلى تجميع مستويات مختلفة من التحليل للتركيز على دراسة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الشبكات العالمية والمحلية، والأطراف المؤسسية والمنزلية، وعمليات الإنتاج والاستهلاك. وتتجسد هذه الإسهامات من خلال مجموعة المقالات التي حررها David Goodman and Michael Watts (1997) عن عولمة الغذاء. ولكن، كما يوضح هذا المجلد نفسه، فقد أدت هذه التوترات بين هذين الدافعين في الجغرافيا الزراعية أيضًا، إلى بعض الاختلافات



شكل (1) الجغرافيا الزراعية (أعيد إنتاجه من Whatmore, 2002a, p. 13)

والوقفات التحليلية المهمة، منها تزايد الاختلافات بين بحوث الغذاء الزراعي في أمريكا الشمالية وأوروبا من حيث التأثيرات النظرية، والاهتمام التحليلي، وتدخل السياسات؛ حيث تدور هذه الاختلافات ببساطة حول مدى مساهمة التنوع الاجتماعي، والسياسي، والثقافي لعمليات إنتاج واستهلاك الغذاء، في اتجاه وشروط التحليل.

ومع ذلك، يقال إن هناك إحساسًا مشتركًا على نطاق واسع، يظهر بين الجغرافيين وغيرهم، بشأن الحاجة إلى توجيه الاهتمام المباشر نحو ثلاث قضايا حيوية (على الأقل) تعرضت للتجاهل و/أو التهميش بسبب شروط التحليل السياسي الاقتصادي، فأولًا، هناك مسألة الطبيعة. وتأثير الزراعة على البيئات ذات القيمة العالية، والتي وصلت إلى إعادة توجيه الإعانات الزراعية (خاصة السياسة الزراعية المشتركة الأوروبية) نحو تشجيع النتائج البيئية لا نتائج الإنتاجية (Lowe, Clark, Seymour and Ward, 1998). وثانيًا، هناك الزيادة في **الاستهلاك** كمحور أساسي للتحليل، على الأقل في الأهمية السياسية لقلق المستهلكين من الزراعة الصناعية المرتبطة بسلسلة من «المخاوف الغذائية» (Friedberg, 2004). ويربط بين هاتين القضيتين قضية ثالثة تتلخص في الاهتمام المتزايد بما يسمى «شبكات الغذاء البديل» أو «الأغذية الجيدة» مثل التجارة العادلة وأغذية الرفاهية العضوية والحيوانية. فهنا ينصب الاهتمام على التداول المادي لشبكات الغذاء الزراعي؛ لأنها تربط صحة الناس

ورفاهيتهم (كمستهلكين أو منتجين للغذاء)، والحيوانات، والنباتات، التي تصبح موادًا غذائية للناس، والبيئات الإيكولوجية التي تعيش فيها تلك الحيوانات والنباتات (Stassart and Whatmore, 2003).

قراءات مقترحة:

Freidberg (2004).

انكماش زراعي **agricultural involution**

صاغ هذا المصطلح الأنثروبولوجى كليفورد جيريتس Clifford Geertz (1963) للإشارة إلى تكثيف عملية العمل الزراعي وإحكامها، دون تحقيق مكاسب جوهرية في الناتج الفردي. فبناءً على دراساته لإنتاج حقول الأرز في جاوة فيما بعد الاستعمار، واهتمامه بآفاق التنمية، افترض جيرتس أن إنتاج الأرز هناك يعوق عملية **التحديث**. فدون تطبيق أساليب جديدة، كان ذلك يستوعب كل العمالة الموجودة، بحيث إن الإنتاجية تساير نمو السكان فحسب. ويمكن مقابلة نظريته بنظرية بوزيرب (Boserup, 1965) التي ترى أن نمو الإنتاج يشجع التغير التقني (انظر أيضًا **الزراعة الكثيفة**).

قراءات مقترحة:

Harriss (1982).

مجموعة من التغيرات الاجتماعية والتقنية والإنتاجية، حدثت في وقت ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، وأدت إلى تغيرات جماعية جوهرية في الزراعة البريطانية. وترتبط هذه التغيرات بصفة عامة بالثورة الصناعية، ويعتقد أنها شجعت التصنيع، سواء من خلال تخفيض نصيب الزراعة من قوة العمل، أو بتمكين إطعام عدد أكبر من السكان. ويُستخدم المصطلح نفسه أحيانًا لوصف تغيرات زراعية مماثلة في إسكتلندا وويلز في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وفي قارة أوروبا في القرن التاسع عشر. وبينما يوجد اتفاق عام بين المؤرخين والجغرافيين التاريخيين، على أن «الثورة الزراعية» حدثت في إنجلترا، هناك اختلاف كبير بشأن متى وأين حدثت، وما تطلبته.

ولقد لفت كتاب «الثورة الزراعية» الانتباه إلى واحد أو أكثر من ثلاثة مجالات رئيسة للتغير (Overton, 1996) هي:

(١) التغير في التنظيم الاجتماعي للزراعة، والذي يوصف عادة بأنه الانتقال من الزراعة الريفية إلى الزراعة الرأسمالية، وهي العملية التي توصف أحيانًا بثورة الإصلاح الزراعي. وكانت هذه العملية تتصف بصفتين أساسيتين. أولاهما، أنه كان هناك انتقال طويل الأجل من نمط الإنتاج للاستهلاك، نحو نمط الإنتاج للبيع،

ومن الواضح أن هذا التحول التجارى بدأ في فترة العصور الوسطى، ويحتمل أن يكون قد اكتمل قبل عام 1700. وثانيتهما، أنه كان هناك انتقال من سيادة المزارع الصغيرة التي تعتمد أساسًا على العمالة الأسرية، إلى نظام كانت فيه معظم الأراضي مملوكة لضيعات كبيرة تقدم المزارع الكبيرة بريع تجارى للمزارعين المستأجرين الرأسماليين، وتدار بالعمالة المستأجرة. وكان كل من التسلسل الزمني وأسباب هذا التحول الثاني موضوع جدل كبير؛ فليس هناك اتفاق على إذا ما كانت الفترة الأساسية للتغيير قد وقعت في القرن السادس عشر أو السابع عشر أو الثامن عشر، ولكن الأهمية التي كانت تُمنح لتخصيص الحقول الزراعية، حل محلها الآن بعض الأسباب، مثل التغير السكاني، وتحركات الأسعار في الأجل الطويل.

(٢) ظهرت التغيرات التقنية، خاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بصورة كبيرة في الحسابات الدورية لـ«الثورة الزراعية». ففي القطاع المزروع، كان الابتكار الرئيسي يتمثل في إدخال دورات محصولية أكثر تعقيدًا، تشمل البرسيم واللفت، اللذين يقدمان علفًا مرتفع الجودة للحيوانات، مما سمح بتخفيض مساحة أراضي الرعي دون تخفيض إنتاج المنتجات الحيوانية. وهكذا يبدو واضحًا الآن، أن هذه التغيرات، والتغيرات المرتبطة بها، سمحت بتوسيع المساحة المزروعة فيما بين عامي 1750 و1850 (Campbell and Overton, 1993; Williamson, 2002). أما في القطاع الرعوي، فكانت

التطورات التقنية تتعلق أساسًا بالتربية الانتقائية للحيوانات بهدف زيادة وزن حيوانات التسمين، وتقليل عمرها عند النضوج (بذبحها) بالنسبة لحيوانات اللحوم، أو زيادة غلة الصوف أو الحليب.

(٣) حتى وقت قريب، لم تكن مناقشات التغير الزراعي تستند إلى أية تقارير مباشرة عن الإنتاجية، ولكن مقاييس التغير في الإنتاجية وعلاقتها بالتغير التقني أصبحت منذ ذلك الوقت توضع على أساس إحصائي أكثر دقة (Wrigley, 1985a; Allen, 1992, 1999; Overton, 1996).

وفي بداية القرن العشرين، أولى الجغرافيون التاريخيون عناية كبيرة للتغير التقني والاجتماعي؛ حيث يعتقد أن أهم التغيرات حدثت أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وذلك بالتوازي مع ما كان يعتقد أنه الفترة الأساسية للتصنيع. وتعطي المراجعة التقليدية التي قدمها Chambers and Mingay (1966) عرضًا إجماليًا لذلك، وتتفق نتائج هذا المراجعة مع سلسلة من المراجعات الكبرى، كالتي حدد فيها (Jones 1965) القرن الذي يبدأ من عام 1650 إلى عام 1750 كفترة أساسية، بينما يقول (Kerridge 1967) إن الإنجازات الرئيسية للثورة الزراعية كانت فيما بين عامي 1570 و1673. وما تزال النقاشات الجدلية مستمرة بحماس منذ ذلك الوقت.

وعلى الرغم من أن الأعمال الحديثة ركزت بصفة عامة على الإنتاجية، فقد كان هناك تركيز على مختلف مقاييس الإنتاجية؛

حيث ركز (Wrigley 1985a) على نمو إنتاجية العمالة فيما بين 1550 و1850، والطريقة التي سمح بها ذلك بتواصل إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال التغير في الهيكل المهني من الزراعة إلى الصناعة والخدمات. ومن المعروف أن غلات الحبوب تضاعفت فيما بين عامي 1500 و1800؛ حيث يضع (Allen 1992) (قارن Glennie, 1991) النمو في غلة القمح في القرن السابع عشر في مرحلة جوهرية، وركز في تقريره التالي (1999) على النمو في إجمالي ناتج الغذاء فيما بين عامي 1800 و1850، بالإضافة إلى النمو في غلة القمح. وكذلك ركز (1996) Overton على ثلاثة ملامح للقرن الذي يلي عام 1750، تلك الملامح التي تمثلت في (أ) الزيادة غير المسبوقة في إجمالي إنتاج الغذاء والتي تطلبتها زيادة عدد السكان ثلاث مرات مقارنة بأي مستوى تحقق سابقًا؛ (ب) الزيادة في غلة الحبوب بصفة عامة؛ (ج) وحقيقة أن هذه التغيرات في الإنتاجية تزامنت مع فترة تغير تقني كبير. ويقول (Turner, Beckett and Afton 2001) إن التغيرات الأساسية حدثت بين عامي 1800 و1850، بالرغم من أنهم لم يهتموا بالإنجازات المؤكدة في الفترة التي سبقت عام 1700.

ويمكن تحديد سلسلة من الإنجازات الكبرى وغير المسبوقة تاريخيًا في الزراعة الإنجليزية لكل فترة فرعية فيما بين عامى 1550 و1850، ولذلك فإنه قد لا يفيدنا عزل عنصر معين وتحديد فترة إنجازه مثل «الثورة الزراعية». ويتفق هذا المنظور الواسع مع الرؤى المعاصرة في التصنيع كعملية بدأت فعلًا قبل عام 1750.

قراءات مقترحة:

Allen (1992); Campbell and Overton (1991); Overton (1996); Wrigley (1988).

نظام غذائي زراعي **agro-food system**

طبقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يشير هذا النظام إلى «مجموعة الأنشطة والعلاقات التي تتفاعل لتحديد أي نوع، وكميته، وبأي الأساليب، ولمن، يتم إنتاج الغذاء وتوزيعه» (What-more, 2002, pp. 57–8) وتتمثل أكثر القطاعات أو المجالات أهمية في تكوين هذا النظام، في كل من: الإنتاج الزراعي ذاته (الزراعة)، ومنتجات وخدمات العلوم والتقنية الخاصة بالزراعة (الصناعات السابقة)، وتصنيع وتسويق وتوزيع وتجارة الغذاء (الصناعات اللاحقة)، وشراء وإعداد واستهلاك الغذاء المنزلي، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهات الحكومية والخاصة التي تنظم الأسعار وشروط التجارة ونوعية الغذاء والاهتمامات البيئية، مقارنة بإنتاج الغذاء، تلعب دورًا مكملًا في تشكيل نظام الغذاء الزراعي. وقد استخدمت أطر تحليلية مختلفة لتحديد الطرق التي تتشابك بها الممارسات والمؤسسات المتعددة التي تنظم توفير الغذاء، بل ويتكرر ظهورها.

ومن بين صياغات المفاهيم المختلفة لهذا النظام، هناك محور اختلاف رئيسي يتمثل فيما إذا كانت كما هي المنظّمة الرئيسية لنظام

الغذاء توجد في مستويات مكانية أفقية، أم في تدفقات رأسية؛ حيث يتجسد مثال الحالة الأولى في مفهوم «نظام الغذاء food regime». فمن خلال الاقتباس من **نظرية التنظيم**، استخدم (Friedman and McMichael 1989) هذا المفهوم لأول مرة للإشارة إلى وجود أنماط وطنية لإنتاج وتجارة الغذاء؛ بحيث يتحقق استقرارها بصفة دورية من خلال أساليب متميزة من التنظيم الخاص والإقليمي والوطني والعالمي. ويتجسد مثال الحالة الثانية في «نظام توفير الغذاء» عند (Fine, Heasman and Wright 1996). وتمشيًا مع مقاربة **السلسلة السلعية**، اتخذوا من المسار الرأسي لسلعة معينة وحدة للتحليل. وطبقًا لهذا المنهج، فإن نظام الغذاء الزراعي، يمكن فهمه بصورة أفضل، على أنه مركب من كل الأنظمة السلعية، بالرغم من أن العديد من الموارد ينتقل عبر مؤسسات ومنظمات أفقية، ويتم تناوله كجزء من نظام غذائي (أفقي).

ويتمثل الاعتبار الكبير الثاني في هذه المقاربات المختلفة، في مدى اعتبار أن ظروف الإنتاج الطبيعية، والخصائص العضوية للغذاء، و/أو الصفات المميزة للسلع، يمكن أن تشكل هذا النظام؛ حيث يعطي (Goodman, Sorj and Wilkinson 1987) قدرًا كبيرًا من القوة التفسيرية للأسس الحيوية لإنتاج الغذاء، طالما أنهم يفترضون أن التصنيع يتم بطرق تختلف عن القطاعات الأساسية الأخرى (انظر **المسألة الزراعية**).

وهناك اعتبار ثالث يتمثل في الحالة الوجودية لنظام الغذاء ذاته؛ أي إلى أي حد يجسد هذا المصطلح مجموعة من العلاقات التي تعتبر أكثر تحديدًا واستقرارًا مما يمكن أن تكون عليه؛ فبناءً على نظرية التقليد الفرنسية French convention theory، يوضح (Allaire and Boyes 1995) أهمية العلاقات الاجتماعية المستقرة في تشكيل نوعية سلع الغذاء. ومؤخرًا، استعار دارسو الغذاء الزراعي من **نظرية الفاعل – الشبكة**، من أجل توضيح أن توفير الغذاء يتغير، ويتجزأ، ويتضرر، ويتأثر بالتغيرات السياسية بدرجة أكبر مما تتضمنه اللغة العادية، بل ومن أجل تنظير أهمية العوامل غير البشرية بطرق غير ثنائية. وقد أدت مناقشة (Whatmore and Thorn 1997) لشبكات الغذاء البديلة، إلى الانتقال من «النظم» إلى «الشبكات» كإطار تحليلي سائد في دراسات الغذاء الزراعي.

قراءات مقترحة:

Fold and Prichard (2005)؛ Tansey and Worsley (1995).

مساعدات **aid**

عبارة عن تدفق للموارد التي يتم توجيهها حسب شروط تهدف عادة إلى تخفيف مشاكل اجتماعية واقتصادية معينة و/أو تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل. ويمكن أن تأخذ المساعدات عددًا من الأشكال، ولكن السائدة منها مثل قروض البنك الدولي

و«مساعدات التنمية الرسمية» (ODA) من الجهات الحكومية، عادة ما تكون مصمّمة لتشجيع خيارات سياسات معينة لدى المتلقين، وعادة ما تكون مشروطة باستيراد المتلقين لمنتجات أو خدمات معينة من مشروعات مرتبطة بالجهة المانحة.

ولهذه الأشكال من «المساعدات المقيدة» تاريخ طويل، ولكنها أصبحت ذات أهمية خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ فمنذ ذلك الوقت، لعب البنك الدولي، الذي تأسس مع صندوق النقد الدولي (IMF) في عام 1945، دورًا جوهريًا في توفير المساعدات الدولية الكبيرة من أجل التعمير والتنمية طويلة الأجل (Payer, 1982; Kolko, 1988, pp.265-77). وبينما كان البنك الدولي يركز أصلًا على إعادة بناء الاقتصادات الصناعية المتقدمة، فإن إحدى مهامه الأساسية قد أصبحت فيما بعد تشمل تقديم المساعدات للدول النامية. ومنذ السبعينيات، كانت قروض البنك الدولي تُقدم مشروطة بإجراء عدد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والتي غالبًا ما يشار إليها بـ **الإصلاحات الهيكلية** (Mosley, Harrigan and Toye, 1991، وانظر أيضًا **الليبرالية الجديدة**). ولكن هذه الممارسة تعرضت لانتقادات شديدة في السنوات الأخيرة لما تركته من أساس توزيعه وبيئته، أو فشلها في إشراك المجتمعات المحلية في قرارات التنمية.

وقد تعرضت الكثير من مساعدات التنمية الرسمية (ODA) للانتقاد – مثل مشروعات البنك الدولي– بسبب تأثيراتها على

أنماط المعيشة المحلية، واستقلال الدول المتلقية لها (Gibson; Anderson, Ostrom and Shivakumar, 2005). وعلى سبيل المثال، تُجبِر المساعدات المُقَيدة الدول المستقبلة على شراء سلع وخدمات من الدولة المانحة، وبالتالي فإنها تدعم مصدّري الدولة المانحة، وتجبر المتلقين على شراء سلعهم.

وعلى سبيل المثال، قدمت النرويج وحدها من بين 27 دولة من «دول مساعدات التنمية» (DAC)، عام 1990 قدمت أكثر من 1 ٪ من دخلها القومي الإجمالي (GNI) في صورة مساعدات (تحديدًا 1,17 ٪)، في حين كان المتوسط العام لهذه المجموعة 0,33٪ فقط من الدخل القومي الإجمالي. وفي عام 2003 لم تقدم أية دولة من هذه المجموعة أكثر من 1 ٪ من دخلها، وانخفض المتوسط العام إلى 0,25 ٪. وبالنسبة للولايات المتحدة، كانت الأرقام كما يلي: 0,21 ٪ في عام 1990، و0,15 ٪ في عام 2003 (UNDP,2005, p.278). وتقدم أشكال أخرى من مساعدات الطوارئ والإغاثة قصيرة الأجل تحت رعاية مجموعة من الجهات، تشمل منظمات إنسانية وغير حكومية. وقد أصبحت مؤسسة «بل وميلندا جيتس» عضوًا مهمًا بين جهات المساعدات الدولية، وذلك بتقديمها حوالي 40 مليار دولار في عام 2008.

قراءات مقترحة:

Gibson, Andersson, Ostrom and Shivakumar (2005);

Kolko (1988); Mosley, Harrigan and Toye (1991); Payer (1982); UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAM (UNDP) (2005).

AIDS إيدز

أخذت المنظورات الجغرافية المتعلقة بمرض الإيدز (أعراض نقص المناعة المكتسبة وأسبابها ونتائجها) ثلاثة مسارات متصلة ببعضها؛ حيث جاء المسار الأول من التراث الفكري لـ «**العلم المكاني**» لهذا التخصص (Shannon, Pyle and Bashshur, 1991). الذي اعتبر الايدز، بمثابة قادم جديد على طريق طويل من مسببات العدوى غير البشرية (البكتيريا والفيروسات، إلخ) مثل الكوليرا، والأنفلونزا، والجدري، والملاريا، التي استطاع المختصون في الجغرافيا الطبية وضع نماذج لها. وكان العمل في هذا المسار يرسم صورة للتوزيع المكاني، ويحاول أن يضع نموذجًا «لانتشار» المرض (خاصة سلالاته المختلفة) بصورة تساعد على التنبؤ به.

وقد تخطى الجغرافيون السياسيون هذه المقاربة بسرعة؛ حيث عرضوا **رهاب الذات والجنسية الغيرية** الموجودة في مقاربات العلم المكاني المبكر، بالإضافة إلى إظهار اتجاه ما بعد الحداثة الذي يتحدى أولوية العلم في توجيه مقاربة الجغرافيين لدراسة العالم. (على سبيل المثال، غالبًا ما يعرض هذا العمل مواجهات العلم المكاني غير المنتظمة

والمرتبكة مع الثقافة). فبدلًا من اختصار صياغة مفهوم الفيروس على أنه كيان حيوي/غير بشري (كما فعل العلم المكاني)، يركز هذا الاتجاه الدراسي على الفيروس وأعراضه كظاهرة اجتماعية أصيلة وليست حيوية. ولذلك استكشفت المعاني المتعددة المتعلقة بالانتقال والوقاية والرعاية، وأظهرت كيف أن الهياكل المختلفة مثل **الأبوية**، وسيطرة الطب الحيوي، والعنصرية، تضعف قوة الناس الذين يعانون من هذا المرض في بعض الأماكن، بل إنها أعادت تشكيل إطار الإيدز في «الجغرافيا السياسية»، وأثارت قضايا المساواة والعدالة الاجتماعية في أماكن معينة. وبهذه الطريقة أعيدت صياغة مفهوم الناس المصابين بالمرض، ليس كنقاط سلبية للانتشار (مع كل اللوم المتوقع) ولكن كأطراف نشطة تحاول منع انتشار العدوى، والاستجابة بحرص وإنسانية لأبعاد **توطين المعولم** بإعطائه بعدًا محليًا glo-cal. وبهذه الطريقة كانت استجابة الجغرافيين المعقدة للإيدز، بمثابة مجاز بالنسبة للحوارات المنهجية والمعنوية داخل/بين الجغرافيا الطبية، وجغرافية **الصحة والرعاية الطبية**، وكذلك الاهتمام المتزايد **بالنسوية** وظهور جغرافية الشذوذ (انظر **نظرية الشذوذ الجنسي**). وهكذا فإنها سرّعت وكثّفت العلاقات بين هذا التخصص الفرعي ومجموعة كبيرة من التخصصات الفرعية الأخرى. وقد فتح هذا العمل أيضًا موضوع ثنائية الطبيعة - المجتمع، مما يعني للبعض، إدماج الجسد والمرض في مجال **الإيكولوجيا السياسية**.

ويستمر العمل في الجغرافيا حاليًا على البناء الاجتماعي للأعراض المتلازمة والكيانات الاجتماعية المختلفة: الجنوسة والسلالة والطبقة والنوع (Raimondo, 2005). وكان هناك أيضًا عودة إلى منظور أكثر عالمية (أو توطين المعولم glocal بإعطائه بعدًا محليًا) في الأعمال الأكثر حداثة عن الإيدز (Craddock, 2000b). وكانت هناك عودة مطلوبة للتركيز الإقليمي على الإيدز في افريقيا (Oppong, 1998; Kesby, 1999)، وعلى الجنوب بصفة عامة، مما أدخل هذا الوباء في جغرافية التنمية، بالإضافة إلى العولمة، وجغرافيات الليبرالية الجديدة (مثل قضايا الحصول على الأدوية المكلّفة المنقِذة للحياة في سياق حرية التجارة وسيادة السوق، أو قضايا تعليم الجنس الآمن في سياق المحافظة الاجتماعية الصاعدة، ورُهاب الذات، في سياسات المساعدات الاجتماعية والدولية). وبهذه الطريقة توضح الأعمال الأكثر حداثة، تقديرًا أكبر لتعدد الجغرافيات الاجتماعية للإيدز مقارنة بالمسارين السابقين (التوزيع المكاني، ونموذج الانتشار).

قراءات مقترحة:

Craddock, Oppong, Ghosh and Kalipeni (2003); Shannon, Pyle and Bashshur (1991).

خوارزمية **algorithm**

مجموعة من الإجراءات التي تُتبع لحل المسائل الرياضية وفق مجموعة من القواعد. ويمكن إعادة تمثيل العديد من هذه النظم

الخوارزمية في صورة تشعبات (أشجار) اتخاذ القرار، كما يمكن ترجمتها إلى رموز حاسوبية، بما يسمح بحل المهام المعقدة بكفاءة.

اغتراب alienation

مصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية alienus، وتعني «شيءٌ ينتمي للآخر، أو يشكل جزءًا منه». ورغم وجود الكلمة في جذور العقيدة اليهودية – المسيحية، فإن المصطلح أصبح في القرنين التاسع عشر والعشرين ذا طبيعة علمانية ككلمة أساسية في الفلسفة، والنظرية الاجتماعية، من خلال كتابات هيجل G. W.F. Hegel، خاصة ظاهريات (فينومينولوجيا) الروح (1808) و«فلسفة الحق» (1821)، وما قام به كارل ماركس من تبنّ نقدي لكتابات هيجل في الأعمال النقدية المبكرة التي صاغها فيما بين عامي (1843–1845). ولقد ذهب هيجل في كتاب «الفينومينولوجيا»، إلى أن العالم المادي (**الطبيعة، والدين، والفن...**) إلخ) الذي ظهر مستقلًا عن وعي الإنسان، قد جسّد الاغتراب. وبالتالي فإن المعرفة المطلقة أو الحرية تتمثل في التغلب على الاغتراب بفهم العالم الخارجي على أنه فيضٌ عن الروح – حيث يمثل هذا أحد أوجه الوعي الذاتي «الخاص» بالإنسان أو ماهيته essence. وبرفض المضامين المحافظة سياسيًا للفلسفة الهيجلية التي تداهن الدولة ونظامها في الملكية الخاصة، وترى فيها قمة الحرية الحقة (كماهية ونتاج لسعي الإنسان للوعي الذاتي)، يرى كارل ماركس بدلًا من ذلك أن الإنتاج الرأسمالي الذي يدور حول حقوق الملكية الخاصة التي تحميها الدولة، والعقلية الحسابية، كانا

«مصدر» عدم التجانس الكبير بين الأفراد، الذين انتهى بهم الأمر إلى الإقصاء عن وجودهم الاجتماعي، والتمييز بين الأفراد، وأنشطة حياتهم الإبداعية أو العملية، وحال بين الأفراد ووسائل الإنتاج (انظر **الرأسمالية، والطبقة**). وقد دخل مصطلح الاغتراب في الجغرافيا من خلال أعمال برتل أولمان (1976) Bertell Ollman ومحاوريه.

قراءات مقترحة:

Marx (1988 [1844]).

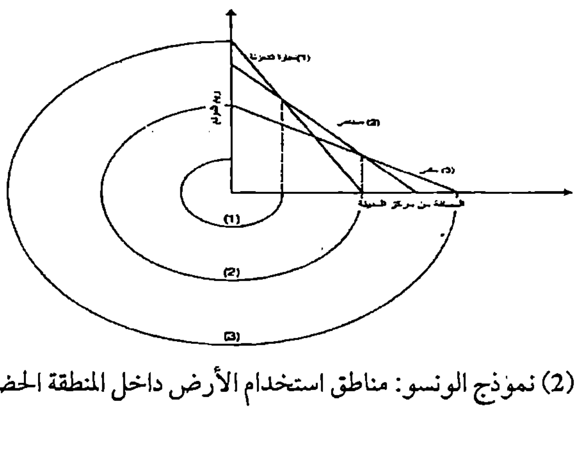
نموذج الونسو **Alonso model**

نموذج للبنية النطاقية لاستخدام الأرض داخل منطقة حضرية. فباستخدام **سهولة الوصول** (التي تقاس بوقت وتكلفة النقل: انظر **جهد المسافة**) كمتغير أساسي، يمكن لهذا النموذج تفسير التباينات داخل المناطق الحضرية في أسعار الأراضي واستخدام الأرض وكثافة هذا الاستخدام. وتفترض أبسط صور نموذج ألونسو أن كل الرحلات اليومية في حركة السكان تركز على مركز المدينة؛ إذ يوازن مستخدمو الأرض بين تكاليف النقل إلى تلك النقطة وتكاليف النقل المتعلقة بالأراضي والممتلكات؛ بحيث تعرض أعلى الأسعار لأراضٍ داخل المدينة الأسهل وصولًا – والتي لا يستطيع تحملها سوى المشروعات التجارية والصناعية. وتتمثل النتيجة (كما في شكل 2) في علاقة تجمع بين المسافة – وتراجع القيمة بين المسافة من مركز المدينة

وريع الموقع، مع اقتصار الاستخدامات السكنية (ذات أدنى منحنيات عرض - ريع BID-RENT) على المنطقة الخارجية. ويمكن تعديل نموذج ألونسو الذي أصبح مهجورًا الآن لأنه يركز على مدينة وحيدة المركز، ليتلاءم مع تنظيم استخدام الأرض الحضرية متعددة المراكز (انظر قوى الطرد وقوى الجذب، **واللامركزية، والمدينة الحدية، والزحف الحضري**) وليتلاءم أيضًا مع **التحسين** داخل المدينة، والمناطق التي لم تكن سكنية سابقًا. غير أن النموذج مع ذلك لا يعد ملائمًا للتركيبات المكانية التي تكون فيها سهولة الوصول إلى عدد صغير من النقاط (بالنقل العام عادة) ليس له تأثير كبير على العديد من الخيارات المكانية.

قراءات مقترحة:

Alonso (1964a); Cadwallader (1996).



شكل (2) نموذج الونسو: مناطق استخدام الأرض داخل المنطقة الحضرية

غيرية alterity

مصطلح فلسفي يصف من هو الآخر وما هي الغيرية. ولا يشير هذا المصطلح إلى الاختلافات الفردية، بقدر ما يشير إلى البنية النسقية للاختلافات الطبقية، والجماعية، والفئوية؛ فعادة ما تنظر البنية المهيمنة للأنا (الذات) إلى هذه الجماعات والطبقات باعتبارها «الآخر» الغيري. (Taussig, 1993). وبوضع هذا الآخر في مكانة الدخلاء، يتم إنكار الحقوق الأساسية لهذه المجموعات، وتسلب منها تلك الدرجات والمراتب التي يتمتع بها أولئك المصنفون داخل تلك التنظيمات الثقافية، مثل الجماعة البشرية، والمواطنة، أو الإنسانية (Jsin, 2002)، ولا تشير الغيرية إلى مجرد الاستبعاد والإهمال فحسب، بل إن منطق الاستبعاد يصل إلى درجة أن مصطلح «الآخر» يصبح ملازمًا لدستور الجماعة المهيمنة.

قراءات مقترحة:

(Jsin, 2002)

اقتصادات بديلة alternative economies

أساليب في أنشطة التجارة تتحدى العديد من المبادئ الرأسمالية. وكجزء من مجموعة كبيرة من التعليقات النقدية على الرأسمالية (انظر مثلًا Gibson-Graham,1996)، كشف العمل في الاقتصادات البديلة عن أهمية المبادرات التي تشمل اقتصاديات المنح، والمصارف الخيرية، و«النظم التجارية التبادلية المحلية» (Leyshon, Lee and

(Williams, 2003). وغالبًا ما تعتبر الاقتصادات البديلة بمثابة إستراتيجية حيوية للتعامل مع أشكال الاستبعاد الاجتماعي الناتج عن تجاهل أو استغلال جماعات من جانب المجالات الرأسمالية السائدة، مثل صناعة المصارف التجارية (Leyshon, Burton, Knights, Al-feroff and Sigboretta 2004).

قراءات مقترحة:

Leyshon, lee and Williams (2003)

America(s) (idea of) **الأمريكتان (فكرة)**

كتلة أرضية في نصف الكرة الغربي، تتكون من قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية (وأحيانًا تعتبر أمريكا الوسطى والكاريبي منطقتين فرعيتين منفصلتين). وتعتبر هذه الصياغة الشاملة حديثة نسبيًا. وهي تمثل بديلًا للصياغة الفردية التي كانت تشير عادة إما إلى الكتلة الأرضية كلها أو إلى الولايات المتحدة في حد ذاتها. ويرجع الاستخدام الأول لاسم أمريكا America للقارتين الأمريكتين على مجسم للأرض وخريطة إلى الكارتوجرافي فالدشيميولر Wald-seemueller في 1507. وتأتي أشهر القصص المتعلقة بالتسمية من كتاب صاحب الخريطة التي اشتق فيها الاسم من الصياغة اللاتينية، لاسم المستكشف أميريكو فيسبوتشي Amerigo Vespucci (Ameri-cus Vespucius) في صيغته المؤنثة، America؛ لأن الأوروبيين الذين

أطلقوا الأسماء أعطوا كل القارات أسماء لاتينية مؤنثة. ومن هذا المنظور، فإن فيسبوتشي هو الذي «ابتكر» اسم America (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) (O'Gorman, 1961).

ويسمى معظم سكان الأمريكتين أنفسهم بالأمريكيين، ولكن غالبًا ما يقتصر استعمال الكلمة في العالم الناطق بالإنجليزية على سكان الولايات المتحدة، وذلك نتيجة صعوبة صياغة صفة من اسم «الولايات المتحدة»، بالإضافة إلى الثقل السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة. ويعيش معظم سكان الأمريكتين في أمريكا اللاتينية (542 من 851 مليون نسمة)، والتي سميت هكذا لأن المناطق الجنوبية والوسطى كانت مستعمرة من جانب إسبانيا والبرتغال، وذلك تمييزًا لها عن أمريكا الشمالية التي كانت مستعمرة من قِبل البريطانيين والفرنسيين. ونظرًا لأن الولايات المتحدة تمثل أكبر وأكثر الاقتصادات تقدمًا، فقد سيطرت اقتصاديًا، وكانت تتلاعب سياسيًا أحيانًا بالدول والشعوب في بقية الكتلة الأرضية لهذا العالم الغربي.

وعادة ما ينسب الاكتشاف الأوروبي للأمريكتين إلى كريستوفر كولومبوس في عام 1492، على الرغم من أن وجود أراضٍ إلى الغرب من أوروبا كان موضع نقاش في العصور الوسطى. ومع ذلك، نجد في الواقع، من حيث النتائج السياسية والاقتصادية والثقافية، أن المواجهة الأوروبية بعد عام 1492 هي الأكثر أهمية، وذلك بالرغم من أن شكل الكتلة الأرضية ككل، لم يستقر نهائيًا قبل نهاية القرن الثامن عشر. فقد كان ظهور أمريكا في الخيال الأوروبي في القرن

الخامس عشر يمثل لحظة حرجة مبكرة في خلق الإحساس بالعالم الجيوبوليتيكي (انظر الجيوبوليتيكيا) الذي أصبح يساير «الكرة الأرضية» الحقيقية بصورة متزايدة؛ إذ كان هذا «الاكتشاف» أكبر من مجرد اكتشاف سلالة جديدة من غير الأوروبيين. وبالتحديد، فإنه كان اكتشافًا لكتلة أرضية غير معروفة سلفًا، مما كان يعني الاعتراف بأن الكوزمولوجيا (علم الأكوان) الإغريقية القديمة التي قسمت الأرض إلى ثلاثة أجزاء لم تكن على صواب (Kupperman, 1995).

وكما يقول (1972) John Elliott، فقد شجع اكتشاف أمريكا المثقفين والمسئولين الأوروبيين لتوسيع مفهومهم عن البشرية. ومع ذلك، تسببت التوليفة الجديدة من أنماط السلوك الإنساني في صعوبة الاحتفاظ بالقانون الطبيعي بالإيمان بجوهر وعالمية الطبيعة الإنسانية. ومع ذلك، تضافر الإحساس المتزايد بالاختلاف الثقافي المطلق عن السكان المحليين، مع الدافع لاستغلال الأراضي المكتشفة حديثًا في أمريكا، لخلق ظروف مواتية لتوسع استيطان الأوروبيين. فبالنسبة للفيلسوف الإنجليزي جون لوك، الذي كتب في عام 1689، وقدم مثالًا مبكرًا على مفهوم التخلف / التقدم في مرحلة التطور الاجتماعي البشري، كان القانون الروماني المعروف باسم «الملكية المشاع res nullius» ينطبق على «الأراضي الخالية» التي لا يستغلها السكان المحليون في الزراعة، مما يبرر الاستيلاء عليها حيث كتب:

أمريكا لا تزال تمثل نمطًا من العصور الأولى في آسيا وأوروبا، بينما كان كل «السكان» قليلين جدًا بالنسبة «للبلاد»، ولم تمنح الحاجة «للناس» و«المال» و«الرجال» الإغراء لتوسيع «ممتلكاتهم من الأراضي»، أو التنافس على مدى أوسع من الأراضي ,[168] Locke, 1960 pp.357-8)، وانظر أيضًا (الأراضي الخالية).

لقد كانت أمريكا بمثابة «العالم الجديد» الأول لأوروبا، وبالتالي كانت تعتبر صفحة بيضاء tabula rasa لجهود الأوروبيين في إدخال العلم كله في الاقتصاد العالمي الأوروبي (Armitage 2004). وفي هذا المجال، اختلفت أمريكا الشمالية عن أمريكا الجنوبية في كيفية تحقيق ذلك. فإذا كان الشمال منذ عام 1492 وحتى عام 1776 يخضع بصورة متزايدة لإمبراطورية في طريق الاضمحلال، وهى الإمبراطورية البريطانية، فإن الجنوب كان خاضعًا لإمبراطوريتين، هما الإسبانية والبرتغالية، وكانتا في حالة اضمحلال طويل الأجل. وبنهاية القرن الثامن عشر، ثار المستوطنون المحليون في الجزأين ضد الحكم البعيد. ونتيجة لنجاحهم النسبي، أصبحوا قادرين مع بداية القرن التاسع عشر على تصور أمريكا مستقلة عن أوروبا؛ حيث كان استقلالهم السياسي مصحوبًا باستقلال رمزي في التصور الجيوبوليتيكي» (Mignolo, 2000, p.135). وإذا كان هذا قد أدى على جانب الولايات المتحدة إلى مذهب مونرو الذي ينادي بأن «أمريكا للأمريكيين»، نجد أنه أدى على الجانب الجنوبي إلى تطور

الإحساس «بأمريكا اللاتينية» التي تسيطر عليها جارتها الشمالية بصورة متزايدة. خاصة بعد أن ظهرت الولايات المتحدة كقوة عالمية قرب نهاية القرن العشرين. ولذلك فإن الصراع على مصادرة أو تبرير الاسمين «أمريكا» و«أمريكي» لا يمكن فصله عن الصراع السياسي الأكبر على النتائج الجيوبوليتيكية لاكتشاف ثم زيادة أهميتها بالنسبة للعالم ككل.

قراءات مقترحة:

Agnew (2003); Burke (1995); Pagden 1993).

الإمبراطورية الأمريكية American empire

أثبتت الإمبراطورية الأمريكية - كشكل غير رسمي من الحكم الاستعماري الذي تسيطر عليه آليات السوق والقوة العسكرية أيضًا - أنها موضوع يستعصي على التحليل والنقد (ولكن انظر Williams, 1980). ولكن هذه المراوغة تلاشت في سياق الحرب العراقية، وذلك بسبب مشهد السيطرة الأمريكية، والاحتجاجات التي ثارت ضدها (REPORT, 2005). ففي وسائل الإعلام انضم الليبراليون إلى المحافظين في تأييد مغامرة غزو العراق صراحة كطريقة لتوسيع الإمبراطورية الأمريكية (Boot, 2003; Ignatieff, 2003)، أما في الشوارع، فكان من بين الملايين الذين يتظاهرون ضد الحرب في عام 2003 كثيرون يرفعون لافتات تستنكر بالصراحة

نفسها عنف الإمبراطورية وقسوتها. ومع ذلك، وكما ذكّر الكاتب المسرحي هارولد بنتر الجماهير عندما حصل على جائزة نوبل في عام 2005، كان الوضع العام السائد يتمثل في الصمت على هذا الموضوع؛ حيث قال «إن جرائم الولايات المتحدة كانت منتظمة، ومستمرة، وأثيمة، ووحشية، ولكن الناس الذين يتكلمون عنها قليلون جدًا (Pinter, 2005). ويتمثل أحد تفسيرات هذا الصمت في أنه في الخطاب السياسي، هناك نوعان من «الاستثنائية» يتآمران باستمرار على جعل الحديث عن الإمبراطورية الأمريكية يبدو غير مناسب نوعًا ما. فمن ناحية، هناك استثنائية الإنكار الإمبريالي التي تطورت عن الأصول المناهضة للإمبريالية الرأسمالية الأمريكية، ومبدأ جيفرسون عن الولايات المتحدة «كإمبراطورية الحرية». وقد بدأ هذا الخطاب مروجًا لقصص الأصل الوطني حول الاستقلال عن الحكم الإمبريالي، وامتد هذا الخطاب الشائع اليوم إلى القول بأن السيطرة الأمريكية في الشرق الأوسط تعتبر استثنائية من حيث تركيزها على الحرية، والمشروع الحر، والحقوق الليبرالية. ومن ناحية أخرى، هناك التصور غير الليبرالي الذي يصنع الاستثناءات باسم «القيادة» أو «السيادة» الأمريكية، وهو الخطاب الذي يدّعي أن الظروف العالمية الاستثنائية، تفرض على الولايات المتحدة اتباع استثناءات، وكسر القواعد العالمية (مثل اتفاقيات جنيف)، لكي تحافظ على النظام العالمي. وهناك الكثير من الدراسات التي تناولت كيف أن التناقض بين هذين الخطابين يكشف الاستثناءات، ويُلقي غموضًا على الأسس

الاستبدادية للعالمية الليبرالية (Cooper, 2004; Lott, 2006; Singh, 2006). ومن خلال تصوير جغرافيات السيطرة، التي أخفيت فجأة، ثم ظهرت من خلال دعاوى الاستثنائية، حاولت الجغرافيا البشرية النقدية، أن تجعل الإمبراطورية الأمريكية ذاتها أقل تشوهًا في الوقت نفسه (El Fisgón, 2004).

وقد قام نيل سميث بمواجهة الخداع الرأسمالي الليبرالي، عندما كشف كيف أن بلاغة الخطاب الاستثنائي للإنكار الإمبريالي كان متوقعًا في صورة التنصل الصريح من الجغرافيا (Smith, 2003 c, 2005 b; Sparke, 2005). ومن خلال الترويج للنموذج الأمريكي للرأسمالية الليبرالية الديموقراطية من خلال «القرن الأمريكي American Century» (كما فعل هنري لوسي ناشر مجلة التايم في 1941)، ومن خلال المحاولات الحديثة لتجديد وتوسيع هذه السيطرة التاريخية العالمية «بمشروع القرن الأمريكي الجديد» (كما فعل المحافظون الجدد أنصار الإمبراطورية الأمريكية الكونية PAX AMERICANA في العقد الماضي)، يقول سميث: إن التركيز على صنع تاريخ العالم، ساعد على إخفاء الجغرافيا العالمية للإمبراطورية الأمريكية. ونتيجة للتأثر حاليًا بالدعاوى غير الجغرافية للعولمة، يزعم سميث أن السيطرة الأمريكية في الخارج تتعرض بشكل مثير للسخرية لرد فعل وطني في الداخل (Pieterse, 2004). وبمزيد من التركيز على التناقضات الرأسمالية في النظام العالمي الذي

يعاني من هذا النوع من المخاطر، أكد جغرافيون آخرون على أن الهيمنة العالمية الأمريكية، كانت ترتبط بشدة بدور الدولة كحاضنة، ومصدرة، ومنظمة لليبرالية الجديدة للسوق الحرة على الساحة العالمية (Harvey, 2004b, 2005; Agnew, 2005a)؛ حيث يشير هذا العمل إلى أنه، كما كانت هذه السيطرة تعتمد على مركزية أمريكا في رأسمالية القرن العشرين، فإن هذه السيطرة ستنهار أيضًا بسبب التنظيم الاقتصادي المتغير للعالم، بما في ذلك تزايد المديونية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين. وبينما تعرض الجغرافيا الاقتصادية السياسية للعولمة، أشكال السيطرة الأمريكية التي تكمن تحت الدعاوى العريضة للاستثنائية الليبرالية، توضح الجغرافيات السياسية الثقافية للإمبراطورية الأمريكية كيف أن الاستثنائية غير الليبرالية التي يظهرها انتهاك أمريكا للقوانين التي تحمي الحرية، قد أدت إلى خلق نطاقات الاستثناء على الأرض (انظر **مجال الاستثناء**). حيث يستكشف تقرير دريك جريجوي عن «الحاضر الاستعماري» كيف أن الجغرافيات التصويرية المرتبطة بموضوع **الاستشراق**، ساعدت على إضفاء الشرعية على إعادة استعمار الشرق الأوسط بقيادة الولايات المتحدة، وتحويل السكان المحليين إلى طوائف منبوذة، وحرمانهم من حقوق الإنسان باسم نشر الحرية (Gregory, 2004 b; Mitchell, 2002; Vitalis, 2002). وكذلك قدّم المؤرخ والمفكر الأمريكي آمي كابلان مؤخرًا «جغرافيا قانونية دقيقة» للقاعدة العسكرية في جوانتانامو كنطاق استثناء آخر

يقع داخل وخارج إمبراطورية الحرية الأمريكية في الوقت نفسه (Kaplan, 2005)، وانظر أيضًا (Gregory, 2006).

ويقول الكاتب المسرحي بنتر، إن المعايير المزدوجة التي تعرضها مثل هذه النطاقات، عادة ما تمثل ساحات خلفية خفية، واستنتج أنه «يجب أن تقدمها بنفسك لأمريكا». «فقد مارست تلاعبًا شديدًا بالقوة في أنحاء العالم، بينما كانت تتنكر في زى قوة للصالح العام. وكان ذلك بمثابة عمل ذكي ورائع وناجح جدًا من أعمال التنويم المغناطيسي». ولكن ماذا سيحدث بعد البراعة والتنويم المغناطيسي عندما يستطيع العالم كله رؤية التعذيب والانتهاك الذي يحدث في الساحة الخلفية؟ تتمثل إحدى الإجابات ببساطة في نهاية الإمبراطورية، أو كما تقول مجموعة ريتورت ،في «فشل إستراتيجي حقيقي» (RETORT, 2005, p. 5). ولكن قبل أن يحدث هذا، ظهر تطور آخر- يتضح في أعمال جريجوري وكابلان ومجموعة من الباحثين الآخرين الذين يدرسون الجيوبوليتيكا الأمريكية يتمثل في ظهور إعادة صياغة دينية غالبًا للإستراتيجية الأمريكية الكبرى كرؤية ثانوية ثنائية؛ حيث ينقسم العالم إلى دول رأسمالية محورية تستحق الحقوق العامة، ومجموعة نطاقات استثنائية يفترض أنها سيئة الأداء يجب تعليق الحرية فيها وتجريد الناس من ممتلكاتهم باسم نشر الحرية (Roberts, Secor and Sparke, 2003; Sparke, 2005; Dalby, 2006; Smith، 2006b). وبناء على هذا النص الجيوبوليتيكي الليبرالي

الجديد ـ الذي له سابقة في الليبرالية البريطانية الإمبريالية (Meh-ta, 1999) ـ يمكن أن تستمر الإمبراطورية الأمريكية في «خدعة» العالمية بالتنويم المغناطيسي في نطاقات المركز، من خلال التنكر في زي القوة الحامية للخير.

تناظر / تماثل **analogue**

لأن العالم أكثر تعقيدًا من أن نستعرضه بصورة شاملة، فإن الخرائط التناظرية وغيرها من الوسائل، تقدم نماذج للعالم، صغيرة المقياس، باستخدام الخطوط والمساحات لتمثيل الظاهرات الجغرافية محل الاهتمام. ويختلف هذا عن النماذج الرقمية (انظر الكارتوجرافيا الرقمية)، التي يمكن تحريرها، وتحويلها باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS، وبرامج الحاسبات الأخرى؛ حيث تكون المعلومة ثابتة في خرائط أو أشكال التناظر. ولا يمكن النظر إلى البيانات من خلال مسقط خريطة مختلف، ولا يمكن تغيير مقياس الرسم؛ حيث تستخدم خرائط التناظر، رموزًا تناظرية حرفية (الخطوط للطُرق، والكتل للمساكن، والدوائر للمدن، إلخ) لتمثيل «الأرض». وعلى العكس، تعرض الخرائط الرقمية معلومات على الشاشة، أما خصائص مثل المقياس والمسقط، فليست ثابتة، ويمكن عرضها بأشكال مختلفة.

منهج بحثي يستخدم المنطق ولغة الرياضيات لمناقشة نظرية كارل ماركس في الرأسمالية (وغيرها من انماط الإنتاج) للتحليل النظري و/أو التجريبي (انظر الماركسية). ففي كتابه «رأس المال» المكون من ثلاثة مجلدات، يعتمد ماركس بكثافة على الأمثلة الرياضية لتفسير نظريته في القيمة، بالإضافة إلى المعلومات الكمية عن الفقر، وعلاقات (رأس المال - العمل) في بريطانيا في القرن التاسع عشر. وقد تعرض ماركس للانتقاد من كبار الاقتصاديين بسبب عدم الاتقان الرياضي في أطروحته، خاصة الأخطاء في «مشكلة التحول» التي حاولت، بلا نتيجة، إظهار أن أسعار الإنتاج (أسعار السوق في الأجل الطويل) تتحدد بقيم العمل. ومع ذلك، أظهر سترافا (Sraffa 1900) أن الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد، يعاني المحددات الرياضية نفسها؛ حيث لا تكون صحيحة منطقيًا، إلا عندما تكون تقنيات الإنتاج متطابقة في كل قطاعات الاقتصاد. وقد أظهر موريشيما Morishi-ma أن نظرية ماركس في الاستغلال لا يمكن استنباطها رياضيًا من نظريته في الرأسمالية: فالرأسماليون لا يستطيعون تحقيق أرباح نقدية موجبة، إلا إذا استغلوا العمالة من خلال قيمة العمل. وقد أثار هذا دراسات كثيرة في الماركسية التحليلية.

وقد ركزت الماركسية التحليلية في الاقتصاد والاجتماع، على تطوير نظريات استنباطية تتسق مع تنظير ماركس للرأسمالية. وتعتمد

معظم هذه الأعمال - التي برز فيها جون رومر John Roemer، جون إيلستر John Elster، جورج كوهين George Cohen، إيريك أولين رايت Erik Olin Wright - على نظرية الخيار العقلاني، والتي تعني أن الملامح الكلية للمجتمع، تترتب على الأعمال التي تحقق المصالح الذاتية، والتي تقوم بها أطراف اقتصادية رشيدة. ومع الانطلاق من نفس نقطة البداية التي انطلق منها الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، أظهر هؤلاء العلماء بوضوح، أنه في ظل الفروض الماركسية، ستظهر رؤية مختلفة تمامًا للرأسمالية؛ حيث يحدث الاستغلال، وتولّد المصالح الاقتصادية المتعارضة للعمال والرأسماليين صراعًا طبقيًا على الفائض الاقتصادي، وتصبح الرأسمالية غير مستقرة، وينضم الأفراد، إما إلى الطبقات المُستغلة، أو إلى الطبقات الخاضعة للاستغلال حسب الاختلافات المبدئية في الثروات والعطايا. وقد رفض هؤلاء العلماء نظرية ماركس عن القيمة في العمل. ومن الناحية التجريبية، لوحظ أن أسعار السوق طويلة الأجل، ترتبط فعلًا بقيم العمل، مما يشير إلى أن هذا الرفض غير مبرر. ويتعرض الماركسيون الذين يؤمنون بالاختيار الرشيد للانتقاد بسبب إيمانهم بسلوك هذا الاختيار، والإصرار على التفسير الاستنباطي، الذي يعتبر غير متسق مع المنطق الجدلي الماركسي.

وقد طبق الجغرافيون التفسير الرياضي على التحليل الماركسي لثنائية الاقتصاد والفضاء المكاني الرأسمالي، وذلك دون الاعتماد

على الاختيار الفردي الرشيد. فكما أظهر التحليل الجدلي لدى هارفي، أظهر Sheppard and Barnes (1990) أن إدخال الفضاء المكاني يعقد بعض الفروض النظرية الماركسية. فالفضاء المكاني يُربك الآليات الرأسمالية لعملية التنمية غير المتساوية، ويزيد احتمال أن تتصارع مصالح الرأسماليين الأفراد مع المصالح الطبقية، ويحفز الصراع بين الأماكن التي يمكن أن تعوض آليات الطبقة. وهكذا يكون تحليل التوازن قليل القيمة؛ لأن التوازن غير محتمل غالبًا وغير مستقر دائمًا. وعلى عكس هارفي، فقد تم استنباط أن الفضاء المكاني يقوض قيمة العمل كأساس للتحليل الماركسي. ومن الناحية التجريبية، يوضح Webber and Rigby (1996) أن الفوردية لم تكن العصر الذهبي لرأسمالية ما بعد الحرب، عكس نظرية التنظيم. وتشير التطورات الحديثة في نظرية التعقيد، إلى أن التحليل الرياضي للتنظيم المعقد - مثل الرأسمالية - يقترب من جوانب عديدة من التفسير الجدلي، مما يعني أن لجوء ماركس إلى الرياضيات، لم يكن يتعارض مع مقاربته الفلسفية.

قراءات مقترحة:

Roemer (1986); Sheppard and Barnes (1990).

anarchism فوضوية (أناركية)

فلسفة سياسية مناهضة للسلطوية، تسعى إلى التخلص من الدولة ليحل محلها نظام اجتماعي محكوم ذاتيًا، على أن يتسم هذا

النظام بلا مركزية سياسية واجتماعية. ولا يعني النظام الاجتماعي الفوضوي غياب الحكومة، بل هو شكل من أشكال الحكم الذاتي دون الخضوع بالضرورة للطاعة والإذعان. فالفوضوية إذن خليط من الأفكار التحررية والطوباوية والاشتراكية التي تعارض السلطة وتسلسلها الهرمي من خلال جماعات تطوعية، محلية عادة، لا مركزية. وقد حدد كوك (1990) COOK خمسة أشكال مختلفة من الفوضوية هي: الفوضوية الفردية، والفوضوية الجماعية، والشيوعية الفوضوية، والنقابية العمالية الفوضوية، والفوضوية السلمية. وتعتبر الفوضوية النسوية والموقفية من الأشكال ذات الصلة الوثيقة بالفوضوية والتي وجد فيها الجغرافيون مجالاً للبحث. وقد كان الجغرافيان بيتر كروبوتكين Peter Kropotkin وإيليسى ريكلُس Elisée Reclus من بين المناصرين الأوائل للشيوعية الفوضوية، وكان كلاهما عضوين نشطين في مجتمع الجغرافيا الأكاديمية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (Kearns، 2004)، على الرغم من تجاهل المؤسسة الجغرافية العتيقة لميولهما السياسية، واعتبارها «معتقدات رثة»، خاصة في فترة انشغلت فيها المؤسسة الجغرافية بالمشروعات الإمبريالية والقومية (Maclaughlin, 1986). وقد اعتقد كروبوتكين، بأن واجب العلماء المهتمين بالقضايا الاجتماعية يكمن في صياغة مصالح الطبقات الاجتماعية الخاضعة، ومواجهة الفقر، وانخفاض التنمية، وتراجع العدالة الاجتماعية، (مقتبس في Maclaughlin 1986, p. 25) معتبرًا أن تلك الالتزامات هي

من صميم الجغرافيا النقدية التي ظهرت في أواخر السبعينيات. ومع ذلك، كان التحديد المبدئي للفوضوية كأساس فلسفي للجغرافيا الراديكالية قصير الأجل؛ حيث تراجع أثرها في نهاية السبعينيات (Peet, 1977b; Peet and Thrift, 1989). ومؤخرًا اعتبر «بلونت وويلز» Blunt and Wills (2000) أن الاعتناء الذي أولته الجغرافيا الراديكالية للفوضوية، قد سهل «اختراق» أفكار بيت Peet المتعاطفة مع الماركسية. وإن كان بلونت وويلز قد أظهرا أيضًا إسهام إيما جولدمان Emma Goldman في النسائية الفوضوية ودورها في تحفيز الجغرافيات النسوية.

ومع ذلك، كان هناك اهتمام متجدد بفلسفة وممارسة الفوضوية في تفسير الجغرافيا البشرية المعاصرة؛ حيث أكد سيبلي Sibley (2001) على أهمية نظرية الفوضوية في تعزيز تحدي التفكير الثنائي الذي تحول إلى مفهوم الفضاء المكاني الثالث. وركزت دراسة بونيت (1996) Bonnett لأصحاب النظرية الموقفية (وهي قوة سياسية كانت نشطة في الستينيات، وبحثت عن جغرافيا بشرية جديدة من خلال نقد الواقع المعاصر لقضايا التمدن والتخطيط وفن العمارة) على تكوين فضاءات حضرية مُسيَّسة كطريقة لتحدي السلطة. وقد أكد الجغرافيون الاقتصاديون - المهتمون بمقاومة عولمة الليبرالية الجديدة - على قيام جغرافيات مستقلة مرتكزة على المبادئ الفوضوية؛ إذ حددت دراسة شاترتون (2005) Chatterton للمساكن التعاونية للعمال في الأرجنتين، ثلاث جغرافيات مستقلة،

هي: جغرافيا إقليمية لمجاورات مستقلة متشابكة، وجغرافيا مادية للمساعدات الاجتماعية المتبادلة، وجغرافيا اجتماعية للممارسات والتفاعلات اليومية. وفي أعقاب التوتر الذي نشب في الفوضوية بين الحرية الفردية، والفعل الاجتماعي، أوضح شاترتون كيف تحاول الجماعات إدارة تفاعلاتها مع بقية العالم، في الوقت الذي تقوم فيه بشكل متزامن بتكوين شبكة من الأماكن المستقلة ذاتيًا. ومن جانبه أخذ تيلور Taylor (2004a) منهجًا أكثر بنيوية في معالجته للفوضوية، وذلك في تعيين المدن العالمية كأساس لمقاومة سلطة الدولة. ولا يزال ما ذهب إليه بلانت وويلز صحيحًا من أن الأفكار الفوضوية «أنتجت فقط الخطوط العامة للتراث البحثي الجغرافي، وتركت الباب واسعًا أمام مزيد من البحث التفصيلي (Blunt and Wills, 2000, p. 20) وهناك إشارات إلى أن الجغرافيين الحضريين والاقتصاديين والسياسيين، يجدون في التغيرات العالمية المعاصرة، محفزًا قويًا للمزيد من البحث والدراسة في هذا الموضوع.

قراءات مقترحة:

Blunt and Wills (2000); Beet (1977).

مركزية ذكورية androcentricity

رؤية العالم من منظور ذكوري؛ حيث يرى بعض المنظرين النسويين، أن التيار الرئيسي للبحث والدراسة في مجالات مثل الجغرافيا، كان

ذكوريًا بالدرجة الاولى، معتبرين أن ما يقدم على أنه تحليل أو أسلوب محايد بالنسبة للنوع، لا يجسد في الواقع سوى القيم والفروض الذكورية. (Rose, 1994, وانظر أيضًا **الجغرافيات النسوية**). وقد حددت آيشلر (1988) Eichler ستة أنماط من المركزية الذكورية في البحث، وهي: الإطار المرجعي الذكوري، جعْل الرجال كفاعلين وجعل النساء مفعولاً بهن، عدم ظهور النساء، تقديم مصالح الذكور على مصالح الإناث، كراهية النساء، والدفاع عن سيطرة الذكور. وتتبعت أيضًا خمسة مظاهر للذكورية في عملية البحث (انظر **الذكورية**).

قراءات مقترحة:

Eichler (1988); Rose (1993).

مركزية إنجليزية Anglocentrism

موقف يفترض بشكل صريح تفوق المعرفة المنتجة في السياقات الأنجلوأمريكية (انظر أيضًا **المركزية العرقية والمركزية الأوروبية**). ويشير المصطلح في الجغرافيا المعاصرة إلى حوار نقاشي - خاصة داخل الجغرافيا البشرية النقدية - يركز على الآليات الاجتماعية والمعرفية التي تشكل فضاءات كتابة «دولية» مشبعة بالهيمنة الأنجلوأمريكية. وكان هذا الحوار يدور غالبًا في «المؤتمرات الدولية للجغرافيا النقدية»، وفي التعليقات، والافتتاحيات التحريرية في المجلات «الدولية» (Berg and Kearns, 1988; Minca, 2000;

Braun, Vaiou, Yiftachel, Sakho, Chaturvedi, Timar and Minca, 2003, Geofrum, 2004).

ولا تمثل هذه السيطرة الأنجلوأمريكية هيمنة مقصودة على الحوارات النقاشية، ولا تمثل شيئًا يجب قبوله كأمر حتمي، بل هي نتاج سلسلة طويلة من الممارسات المكوِّنة للسلطة؛ حيث تتمثل إحدى هذه الممارسات في اللغة. فاللغة الإنجليزية أصبحت «اللغة المشتركة Lingua Franca» بصورة متزايدة في الخطابات الأكاديمية الدولية (وفي غيرها من المحافل الدولية)، وتؤدي هذه الممارسات، إلى مَنح تميزٍ للبعض، بينما تضع «الآخرين» في موقف يفرض عليهم عبء التكيف مع الترجمة والكفاح لتوصيل الأفكار، والمفاهيم بأسلوب لغوي لا يحتل من مهاراتهم اللغوية سوى مرتبة ثانوية. ولا يقتصر هذا الأمر على الترجمة بالمعنى الحرفي؛ لأنه لا توجد لغة تُعتبر وسيطًا محايدًا؛ إذ إن تبني أية لغة، يترتب عليه الكثير من النتائج الثقافية والمفاهيمية. ولذلك تنضوي مسألة اللغة على نظام أكثر اتساعًا لثنائية السلطة والمعرفة، التي تشمل فضاءات الكتابة الجغرافية، بما فيها المجلات، والكتب، والمؤتمرات، والندوات الناطقة بالإنجليزية. ففي هذه الفضاءات من الكتابة، تتصل السلطة بالمعرفة عبر وسيط اللغة، والترتيبات المؤسسية، والممارسات الاجتماعية للاشتمال/ الاستبعاد، ومن خلال الاقتصاد السياسي للنشر الدولي، لإنتاج تصور «المركز- الهامش» بالنسبة للعلاقة بين الكتاب الأنجلوأمريكيين ومن سواهم. وبالرغم من تزايد الحساسية تجاه المعرفة الموقفية في

الجغرافيا المعاصرة، فإن هذه الممارسات ـ التي تحمل تضمينات حياد مفترض للمفاهيم والفئات ـ تميل إلى إخفاء الطبيعة الجزئية والمحلية للإنتاج النظري الأنجلوأمريكي، وتُعيد إنتاجه على أنه غير «محدود» و«عالمي»، أو «صالح للنقل» على الأقل. ويتم تصوير «الموضوع الرئيسي» للنظرية الجغرافية، على أنه مبني على أسس أنجلوأمريكية، مع ترك الموضوعات الأقل شأنًا للكُتاب من أماكن «أخرى». وهناك ترحيب بالإسهامات من خارج العالم الناطق بالإنجليزية، لكن إلى حدود معينة وليس على الإطلاق؛ إذ إن هناك ميلًا إلى اعتبار أولئك المؤلفين، أشخاصًا غير منتجين للنظريات، ولكنهم يُقدّمون مجرد «دراسات حالة من أماكن أخرى». ويعتبر الكاتب غير الأنجلوأمريكي مجرد وسيط أو مترجم، بمعنى مزدوج غالبًا، فهو من ناحية «يترجم» النظرية الأنجلوأمريكية المسافرة ويضعها موضع الاستخدام في سياقات «أخرى». ومن ناحية أخرى، فإنه «يترجم» الأشياء «الأخرى» المجهولة والمثيرة إلى اللغة الإنجليزية ويجعلها متاحة للمثقف القوي في المركز الأنجلوأمريكي.

ولكن الكتابات الجغرافية ذات التوجهات النسوية وما بعد الاستعمارية أدركت بأساليب مختلفة، هذا النظام القائم على ثنائية السلطة والمعرفة، وشكلت تحديًا لمواجهته. ومع ذلك، نجد أنها غير محصنة ضد الاتهامات الواردة في هذا الحوار؛ إذ تواجه صعوبات تُزعزع وضعها القوي، مثلها مثل أي خطاب سائد. ولكن يمكن التعويل

على جهودها لمواجهة هذه الاوضاع كنقطة بداية واعدة، تعتمد على المعرفة المشتركة، وعلى العمل ضد السيطرة من «الداخل» و«الخارج» على السواء.

قراءات مقترحة:

Gregson, Simonsen and Vaiou (2003); Paasi (2005).

حيوانات **animals**

بعد أن كانت الحيوانات تمثل أمرًا هامشيًا بالنسبة للجغرافيا، حظيت دراستها مؤخرًا بمجالات من الحوار والابتكار، خاصة ما يتعلق بأماكن توزيعها الجغرافي، وجودة بيئتها الحياتية، وعلاقاتها وترابطها المكاني. وقد جاء الاهتمام بها مواكبًا للاهتمام الاجتماعي وتزايد أدبيات حقوق الحيوان، وإن تسبب ذلك في إثارة المشاكل. وكذلك، فإن التطور الذي شهدته النظرية الاجتماعية قد أدى إلى (أ) الدراسة التفصيلية للإنسان، وتراجع الحدود الفاصلة غير الواضحة للاختلافات بين الإنسان والحيوان (Agamben, 2002)، و(ب) إعادة تركيب مسألة الحيوان ومنحه أدوارًا نشطة في تكوين بيئاته وبنيته وعلاقاته (انظر **نظرية الفاعل – الشبكة، والنظرية اللاتمثيلية**، الأمر الذي أدى إلى زعزعة إنسانية الجغرافيا البشرية. وعلى الرغم من وجود سوابق لجغرافية الحيوان الجديدة في **الإيكولوجيا الثقافية**، ودراسات استئناس الحيوان (Tuan, 1984)، فإن أهم تغير

في مكان الحيوان في الجغرافيا، حدث في التسعينيات، وذلك من خلال سلسلة من الأوراق المبتكرة، التي هدفت إلى استعادة مكان الحيوان (Wolch and Emel, 1995, 1998; Philo and Wilbert, 2000)؛ حيث غطّى هذا العمل مجموعة من الموضوعات التي تركِّز على مجالات استبعاد الحيوان، وتعايش الإنسان معه. وتمثلت إحدى صعوبات هذا العمل في ابتكار وسائل للحديث عن الحيوانات ذاتها، بدلاً من الاقتصار على منح الحيوان أجزاء متفرقة في تاريخ الإنسان (وبالتالي، إعادة إنتاج تصورات ديكارت وكانط عن الحيوان كشيء آلي، وأنه مجرد وسيلة لتحقيق غايات الإنسان). فهنا نجد أن عمل مجموعة كاملة من الاتجاهات التي تشترك في شيء ما مع ما بعد البنيوية تعطي الحيوان تواريخه وجغرافياته. وتوضح أعمال الأنثروبولوجيين، خاصة أعمال إنجولد، أوجه التشابه بين ممارسات سكن الإنسان والحيوان (Ingold, 2000). ويقدِّم تحليل مصطلح « الإنسان» و«الحيوان» وتفكيكه، تصورات عن الدور الذي لعبه الاسم المفرد «الحيوان» فيما يسميه جاك دريدا البناء القرباني للتفوق الإنساني (Derrida sacrificial structure 2003), وأخيرًا، فإن الأعمال التي قامت على تفهم ومتابعة الارتباطات المادية والثقافية بين الإنسان والحيوان، أظهرت تواريخ وجغرافيات معقدة من المشاركة (الجزيئات، الفيروسات، الأنسجة)، والمعايشة، والتكيف، والعداء، والألفة (Haraway, 2003). وهكذا نتج الكثير من الأشكال المهجنة HYBRID، مما أدى إلى مزيج إنساني/حيواني غير متباين،

بل وإلى عوالم يتميز فيها الإنسان والحيوان عن بعضهما، في الوقت الذي يكونان فيه علاقة وثيقة فيما بينهما.

قراءات مقترحة:

Wolch and Emel (1998); Wolfe (2003).

مدرسة الحوليات **Annales School**

مدرسة متعددة التخصصات من المؤرخين الفرنسيين، أسسها لوسيان فيبفر ومارك بلوش، وهما اللذان أسسا في 1929 مجلة «حوليات في التاريخ والاقتصاد والاجتماع» «Annales d'histoire économique et sociale» (والتى أصبحت تسمى الآن .Annales Économies. Sociétés. Civilisations)؛ حيث طورت «الحوليات Annalistes» – التي صدرت أساسًا في سترازبورج (كانت مدينة ألمانية من 1871 إلى 1918) نمطًا فرنسيًا متكاملًا شاملًا متميزًا «للتاريخ الشامل»، وذلك في مواجهة الأساليب التاريخية الألمانية. وبناء على الأفكار المستمدة من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والجغرافيا البشرية، أكّدت «الحوليات» على أن الأحداث السياسية قصيرة الأجل، يجب أن تُفهم في ضوء التغير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الهيكلي طويل الأجل. وتُجسد كتابات بروديل Fernand Braudel (1907–85) هذه المقاربة التي لا تزال تحتفظ بأهميتها في كل من العلوم الاجتماعية الفرنسية من جهة، وفي تطور نوع من

التحليل (مختلف تمامًا من حيث البناء الأسلوبي) يهتم بـ **تحليل نظم العالم** عبر جانبي الأطلنطي (الأوروبي والأمريكي) من جهة أخرى.

قراءات مقترحة:

Baker (1984); Clark (1999b); Friedman (1996).

الجغرافيا الأنثروبولوجية Anthropogeography

إحدى مدارس **الجغرافيا البشرية**، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالجغرافي الألماني فريدرك راتزل (1844 - 1904) (Bassin, 1987b). الذى تدرّب على العلوم الطبيعية، وكان مبهورًا مثل العديد من معاصريه بالأفكار الداروِنية (انظر أيضًا **اللاماركية**). ومع ذلك، اتضح بعد زيارة طويلة للولايات المتحدة، أن خياله تأثر أيضًا بالأنثروبولوجيا. وفي المجال ما بين العلوم الطبيعية والأنثروبولوجيا، كان راتزل يحاول إرساء أسس مفاهيم علم جديد للجغرافيا البشرية (Livingstone, 1992, p. 198). وجاء البيان الأساس لهذا العلم في مجلدين بعنوان Anthropogoegraphie نشرا في 1882 و1891، وكان العنوان الفرعي للمجلد الأول «تطبيق الجغرافيا على التاريخ»، بينما كان العنوان الفرعي للمجلد الثاني «التوزيع الجغرافي للإنسان». ويجب وضع هذين المجلدين في سياق الحوارات المعاصرة في المجتمع الثقافي الألماني حول مكان العلوم الثقافية وعلاقتها بالعلوم الطبيعية (Smith, 1991). وكان إسهام راتزل يتمثل في إعادة «الإنسان» إلى

الجغرافيا؛ إذ يرى أن هذا العلم، لا يمكن تصنيفة ضمن العلوم الطبيعية، ولكنه على العكس، يجب أن يستكشف العلاقات المتبادلة بين الثقافة والطبيعة. ويجب أيضًا وضع هذه العلاقات في سياقها من خلال تحديد آلية المركب المكاني (خاصة **الانتشار والهجرة**).

وهكذا لم يكن مشروع راتزل يتمثل في الحتمية البيئية، كما يرى بعض المعلقين، ولكنه كان يتميز بمحاولة دراسة سلسلة من المفاهيم العلمية اسمًا، والتي كانت أهميتها تتخطى حدود صياغة أكاديمية محددة. وكان راتزل - الذي كتب في خضم ما يسميه Bassin (1987c) «السعار الإمبريالي».

- «imperilaist frengy» يرى أن تطور الدولة لا يمكن فصله عن نموها المكاني. وهكذا كان (2005) Natter على صواب عندما قال إن كتاب راتزل الأول يصب في كتابه الثاني «الجغرافيا السياسية» الذي نشره في عام 1897. وفي الواقع، كان راتزل نفسه يعتبر كتابه الأول مجرد مرحلة تمهيدية في تأسيس «علم الجغرافيا السياسية»؛ حيث وصف راتزل في كتابه «الجغرافيا السياسية» الدولة، بأنها «كائن حي فرض نفسه على جزء من الأرض» وميز نفسه عن الكائنات الأخرى التي توسعت بنفس الطريقة. وكان هدف هذه الامتدادات والتوسعات يتمثل دائمًا في «غزو المكان SPACE»، وهذا هو الذي أصبح يضاغ في مفهوم (**المجال الحيوي**: وهي المنطقة الجغرافية التي تنمو فيها الكائنات الحية». وكان راتزل يدرك تمامًا مخاطر

التشبيه العضوي، ولكنه أصر مع ذلك على أنه: «مثلما يدور الصراع على الوجود في عالم النبات والحيوان حول موضوع المكان دائمًا، فكذلك يدور جزء كبير منه لدى الأمم حول حدود هذا المكان» (انظر أيضًا **الجيوبوليتيكيا**).

وتعتبر وانكلي (1961) Wankly «المجال الحيوي» مفهومًا جغرافيًا أساسًا، وترى أن كتابات راتزل كانت موجهة أساسًا نحو «التفكير في نطاق ومضمون الجغرافيا الحيوية». وهذا يعني فهم **الجغرافيا الحيوية** بطريقة خاصة جدًا، ولكن هناك تقليدًا أكثر عمومية للانعكاس الجغرافي الحيوي في الجغرافيا البشرية يشير إلى الصلات بين المجال الحيوي لدى راتزل، ومفهوم «طريقة الحياة genre de vie» لدى بول فيدال دي لابلاش، ومفهوم المجال («room rum» في **الجغرافيا ـ الزمن**) لدى تورسين هيجرشتراند. فإذا أمكن تحديد هذه الصلات، فإن نظرة (1969) Dickinson لصياغة راتزل الأصلية – مجردة من تشوهاتها اللاحقة بسبب الرايخ الثالث – «كواحدة من أكثر المفاهيم أصالة وإثمارًا في الجغرافيا الحديثة»، تعتبر ناقدة بصفة خاصة، ولكن مثل هذه القراءة «العلمية» البحتة، لا تنصف السياق الذي كان يعمل فيه راتزل، وتتجاهل حقيقة أن تصوره للجغرافيا البشرية له مضامين سياسية، بل ويعتمد على سلسلة من الفروض السياسية التي ساعدت على تكوينه فعلًا (Bassin, 1987b). ويتقاطع مع هذا، إصرار فاريناللي (Farinelli, 2000, p.

951) الشديد على أن إعادة صياغات راتزل «جعلت الدولة تستولي على الجغرافيا، وأصبحت موضوعها الأهم».

قراءات مقترحة:

Farnelli (2000); Natter (2005).

مناهضة التنمية **anti-development**

مجموعة من الأعمال والممارسات التي تعارض المفاهيم الأساسية للتنمية؛ حيث تفترض التقارير المعيارية للتنمية، أن حياة الناس ستتحسن بقدر ارتباطهم بالآخرين بطرق تتسم بكفاءة الإنتاج، والتبادل الاقتصادي، وينظم حكم قادرة. وتفترض التنمية اتساع نطاق الحياة الاجتماعية. ويترتب على ذلك تسليم السلطة إلى خبراء وقوى اجتماعية أكثر تجريدًا، مثل النظام المالي أو الدولة. ويعارض مناهضو التنمية هذه التصورات لأسباب عديدة. ففي وقت مبكر (1908) ثار المهاتما غاندي ضد إدخال التصنيع إلى الهند في مقالته «الحكم الذاتي للهند» (Gandhi, 1997–1908 [Hind Swaraj]). وقال إن ذلك كان غير إنساني، وإنه يقضي على إمكانية ممارسة حياة فاضلة تدور حول إعالة الذات، والتأمل الديني، في سياق القرية. وهناك أصداء لهذه الشكوى لدى تولستوي Tolstoy وروسكن Ruskin وأجزاء أخرى من التقليد الرعوي الغربي.

وتستمر مناهضة التنمية الحديثة في الاعتماد على غاندي، ولكنها تعتمد أيضًا على انتقادات أحدث قدمها شوماخر، وأبليش،

وبيري، وغيرهم. وبالنسبة للمفكر الهندي أشيس ناندي Ashis Nan-dy (2003)، فإن التنموية عبارة عن مجموعة عنيفة من الممارسات الاجتماعية التي تنكر على الآخرين إنسانيتهم؛ حيث يتمثل العنف الذي يشير إليه ناندي، في العنف الأصيل الكامن في الرغبة في السلطة التي يجب أن تجسدها التنمية. وبهذا المعنى، فإن جهود التنمية المُستدامة تمثل عملًا متناقضًا. فالتنمية تتعارض مع الإنسانية، وأشكال الحياة التي تكون في تجانس مع الكائنات الأخرى. ومن هنا ظهرت الدعوة إلى مواجهتها. وهناك صياغات أخرى لمناهضة التنمية تضرب مثالًا أكثر شيوعًا؛ حيث تُعارَض التنمية بسبب عنفها الذاتي بدرجة أقل من معارضتها بسبب خدمتها الذاتية نيابة عن أثرياء العالم، وذلك لأنها تشكل ما يسميه إستيفا وبراكاش Esteva and Prakash (1998) «عقلية بطاقة التعريف الباردة لدى الغرب الحديث». وكما يقول جوستافو إستيفا، «إذا كنت تعيش في ريو دي جانيرو أو مكسيكوستي، لا بد أن تكون ثريًا جدًا أو غبيًا جدًا إذا كنت لا تلاحظ أن التنمية سيئة السمعة».

ويعتقد نقاد مناهضة التنمية أنه يستحيل استبعاد بعض أشكال التنمية، فبعض أشكال التنمية ساعدت الناس الفقراء في دول عديدة مثل كوستاريكا، وبوتسوانا، وتايوان (Kiely, 1999). وزادت من أمد الحياة في الهند والصين بأكثر من 25 سنة خلال الفترة من 1950 إلى 2000، وهو ما يسمى «عصر التنمية». فإذا كان هناك مجال

لنقد خطاب التنمية، فيجب تشجيع ذلك في إطار ما بعد التنمية، أو كسلسلة من البدائل للمفاهيم الأساسية للتنمية.

قراءات مقترحة:

Nandy (2003); Power (2003)

مناهضة العولمة **anti-globalization**

مجموعة من المواقف السياسية التي تشكّل المقاومة وتخلق بدائل للعولمة الرأسمالية أو الليبرالية الجديدة. وقد ظهرت مجموعة من المبادرات الدولية منذ السبعينيات، مثل المقاطعة الدولية لمنتجات نسلة Nestle فيما بين عامي 1977 و1984، والمظاهرات ضد صندوق النقد الدولي (IMF) وبرامجه في الإصلاح الهيكلي عبر جنوب العالم خلال الثمانينيات، وتكوين التحالف المعروف باسم «فيا كامبيسنا Via Campesina»، وهي شبكة عالمية للمزارعين (Starr, 2005). ولكن اللحظة الحاسمة كانت في عام 1994 مع اندلاع تمرد زاباتستا Zapatista في إقليم تشياباس chiapas بالمكسيك، والذي طالب بحقوق السكان الأصليين، وبالتحول الديمقراطي للمجتمع المدني والسياسي المكسيكي، بالإضافة إلى صياغة موقف نقدي ضد الاقتصاد الليبرالي الجديد المهيمن على العالم، ووضع تصور لسياسات بديلة (Routledge, 1998).

وقد أدى ظهور العولمة الليبرالية الجديدة كنموذج اقتصادي مهيمن عالميًا، إلى تصاعد الصراعات المحلية السابقة – بين المواطنين

والحكومات والمؤسسات الدولية والمؤسسات متعددة الجنسيات – إلى المستوى العالمي، وذلك مع بداية قيام الجماعات المهمشة، والحركات الاجتماعية، بتكوين شبكات عالمية للعمل والتضامن. ولكن «مناهضة العولمة» تعتبر تسمية مغلوطة؛ لأن مثل هذه الجماعات، تكافح من أجل أشكال ديمقراطية شاملة للعولمة باستخدام وسائل اتصال النظام العالمي مثل الإنترنت؛ أي إن ما يعارضونه فعلاً هو الشكل الليبرالي الجديد للعولمة. ومن ثم، يصبح المصطلح الأكثر دقة، هو «عولمة المنظمات الشعبية» grassroots globalization (Appadurai, 2000)، بالرغم من وجود تسميات شائعة أخرى مثل «العولمة من أسفل globalization from-below» (Brecher, Costello and Smith, 2000)، و«حركة الحركات movement of movements» (Mertes, 2000))، و«حركة العدالة العالمية (انظر www.globaljusticemovement.net).

ومن خلال المشاركة في شبكات عولمة الشعوب، يجسد النشطاء من الحركات والمنظمات المشاركة مواقفهم الخاصة من التجارب السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والإيكولوجية ذات الاهتمامات المشتركة، مما يؤدي إلى توسيع الآفاق الزمنية والمكانية للعمل (Ried and Taylor, 2000). وتعتبر هذه التحالفات بين المصالح والاهتمامات المختلفة مؤقتة، ومتوقفة على سياقاتها بالضرورة؛ لأن أشكال التضامن متنوعة، ومتعددة، ومنتجة، ومشتركة، (Braun and Disch, 2002; Featherstone, 2003; Mertes, 2004)، وهي تمثل

«فضاءات مكانية التقاء convergence spaces» حركية مشتركة للتعدد والاختلاف، وتتكون من تعقد العلاقات والتفاعلات عبر كل النطاقات المكانية (Routledge, 1998).

وقد ظهرت شبكات عولمة الشعوب في «أيام التحرك العالمي» التي شملت تظاهرات وأنشطة مباشرة ضد أهداف تمثل السلطة الليبرالية الجديدة، مثل مجموعة الثمانية G8 (احتجاجات في جنوة، إيطاليا، في عام 2001، وفي جلينجلز، أسكتلندا، في عام 2005)، وضد **منظمة التجارة العالمية** (احتجاجات في سياتل، الولايات المتحدة، في عام 1999، وفي كانكون، المكسيك، في عام 2003، وفي هونج كونج، في عام 2005)، وضد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (احتجاجات في براغ، جمهورية التشيك، في عام 2000، وفي واشنطن، الولايات المتحدة، في عامي 2002 و2005). وكانت مثل هذه الاحتجاجات تتصف بتقارب المصالح، كما اتسمت احتجاجات التضامن بوقوعها في مدن حول العالم في الوقت نفسه. وقد ساهمت القوة الرمزية الناتجة عن هذه الاحتجاجات في مثل هذه الأماكن في زيادة التعبئة وتكوين أرضية مشتركة بين النشطاء.

وهناك مظهر عام آخر تمثل في تأسيس **المنتدى الاجتماعي العالمي** في عام 2001، وهو عبارة عن ملتقى سنوي للمنظمات غير الحكومية، والاتحادات العمالية، والحركات الاجتماعية، وشبكات المقاومة الأخرى، في بورتو أليجري بالبرازيل (1–2003)، ثم في بومباي بالهند

عام (2004)؛ حيث يحاول هذا المنتدى دعم عملية الحوار والتفكير والتبادل الدولي للخبرات، والأفكار، والإستراتيجيات، والمعلومات المتعلقة بعولمة الشعوب. وقد تفرع هذا المنتدى (الذي جذب عشرات الآلاف من المشاركين في عام 2003) إلى منابر إقليمية، وموضوعية، تلتقي في أماكن مختلفة من العالم، مثل المنتدى الاجتماعي الأوروبي في فلورنسا، إيطاليا عام (2002)، والمنتدى الاجتماعي الآسيوي في حيدر أباد، الهند عام (2003)، والمنتدى الرئيسي لمواجهة المخدرات، وتحقيق حقوق الإنسان، والديمقراطية في قرطاجنة، كولومبيا عام (2003) (Sen, Anand, Escobar and Waterman, 2004).

وتفترض ماري كالدور (2003) Mary Kaldor، أن مثل هذه التطورات تمثل ظهور مجتمع مدني عالمي يشمل على الأقل ستة أنواع مختلفة من الأطراف السياسية التي «تناهض العولمة» هي: الحركات الاجتماعية الأكثر تقليدية مثل نقابات العمال، والحركات الاجتماعية الأكثر حداثة مثل الحركات النسائية والبيئية، والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية، والشبكات المدنية عابرة القوميات مثل شبكة الأنهار الدولية، والحركات القومية والأصولية «الجديدة» مثل تنظيم القاعدة، والحركة المناهضة للرأسمالية. وكذلك يحدد آموري ستار (Amory Starr, 2000) على الأقل ثلاثة اهتمامات إستراتيجية مختلفة داخل «حركة مناهضة العولمة»: (أ) «الحوار والإصلاح»، الذي يتضمن حركات ومنظمات اجتماعية تحاول

فرض محددات تنظيمية على المؤسسات والحكومات، أو تفرضها من أجل التنظيم الذاتي، وحشد قنوات الاحتجاج الديمقراطية المتاحة مثل «مراقبة حقوق الإنسان» وشبكة «التجارة الحرة»، (ب) «العولمة من القاعْدة»؛ حيث تقوم الحركات والمنظمات الاجتماعية المختلفة من التحالفات العالمية حول بعض القضايا مثل التدهور البيئي، وانتهاك حقوق الإنسان ومعايير العمل، وذلك بجعل المؤسسات والحكومات مسئولة أمام الشعوب، بدلًا من النُخب (مثل زاباتستا، واتحادات العمال أو المنتدى الاجتماعي العالمي)، (ج) «فك الارتباط، واستعادة المحلية والسيادة»؛ حيث تصيغ المبادرات المختلفة مناهج وإنتاجيات وحقوق المحليات، وتحاول فصل الاقتصادات المحلية عن الاقتصادات الوطنية والدولية التي تسيطر عليها المؤسسات (مثل مبادرات الثقافة الدائمة، والعملة المحلية Community Currency، ومنظمات ائتمان المجتمع، وحركات السيادة، خاصة تلك المتعلقة بالشعوب الأصلية والقوميات الدينية المختلفة، انظر أيضًا Hines, 2000).

وعلى الرغم من هذا التنوع، ظهرت مجالات اتفاق أساسية محددة، مثل المطالبة بكل من (أ) إلغاء الديون الأجنبية على العالم النامي (التي وصلت إلى 3000 مليار دولار أمريكي في عام 1999)، (ب) فرض ضرائب على تحويلات العملات الدولية، وفرض ضوابط على تدفقات رأس المال، (ج) تخفيض ساعات العمل وإنهاء عمالة الأطفال، (د) حماية الخدمات العامة، (هـ) فرض ضرائب تصاعدية

لتمويل الخدمات العامة وإعادة توزيع الدخل والثروة، (و) التبني الدولي لأهداف قابلة للتطبيق بشأن الانبعاث الحراري والاستثمار واسع النطاق في الطاقة المتجددة، (ز) السياسات التي تضمن السيادة على الأراضي والمياه والغذاء: الحياة القروية والأولية، (ح) الدفاع عن الحريات المدنية (Cullinicos, 2003; Fisher and Ponniah, 2003)؛ حيث يكمن تحت هذه المطالب، الحاجة المُدْرَكة لإصلاح وحماية الموارد والحقوق المشتركة التي تعتبر معرّضة بصورة مباشرة لخطر الزوال أو الانتزاع بسبب عمليات وعوامل العولمة الليبرالية الجديدة.

مناهضة الإنسانية **anti-humanism**

عبارة عن نقد للنظرية الإنسانية يحاول إزاحة الذات الإنسانية من مركز البحث الفلسفي والاجتماعي. فالمعرفة والفهم والأخلاق العملية Morality والأخلاق النظرية ethics والتأويل تواجه إعادة التفكير في مفاهيم السلطة والعقلانية والذاتية. وبينما تعتبر «مناهضة الإنسانية» مصطلحًا يمكن أن يشمل مجموعة من الأطر المختلفة، إلا أنه يستمد أساسه الفلسفي مما قاله فريدرك نيتشه Friedrich Nietzsche عن موت الإله. فقد كان يرى أنه لا يكفي أن نضع الإنسان في المركز بدلًا من الرب، وأن المهم هو المضامين المطلوب التفكير فيها بصورة أكثر جوهرية. وكان العمل الذي قدمه هيدجر في عام 1947 تحت عنوان «رسالة في الإنسانية -Letter on Human

ism» (انظر [1947] Heidegger, 1991) ذا تأثير كبير على جيل من الكتاب الفرنسيين مثل ميشيل فوكو 1970 Michel Foucault ([1966]) وجاك دريدا (Jacques Derrida (1982b)، ممن يوصفون بشكل عام تحت عنوان ما بعد البنيوية التي أدت إعادة صياغتها إلى تأثير واضح على المجال الأكاديمي الأنجلوفوني؛ إذ إن الشخص البالغ الأبيض المحب للجنس الآخر، الذي كان يعتبر رمزًا «للإنسان» في النظرية الإنسانية التقليدية، تعرّض أيضًا للنقد من عدة منظورات. ولكن لم يكن كل هؤلاء يتبنون المنظور المناهض للإنسانية بشدة، والذي ينكر قوة الفعل والمسئولية، والذي غالبًا ما يعتبر مُحبطًا سياسيًا، إلا أن تحدي الاتجاهات العامة للتفسير الإنساني التقليدي كان شاملًا؛ حيث أدى هذا النقد في الجغرافيا البشرية إلى ظهور تراث فكري مفهوم على نطاق واسع حول ما بعد الإنسانية.

قراءات مقترحة:

Soper (1986).

فصل عنصري **apartheid**

نظام سياسي وقانوني للتصنيف العرقي، والعزل المكاني، والتمييز ضد السود في جنوب أفريقيا. وكان هذا النظام يرتبط بالحزب الوطني للأقلية البيضاء، والذي وصل إلى السلطة في عام 1948؛ حيث اعتمدت سياسات الفصل العنصري على أشكال سابقة من

العزل العنصري، والطرد العنصري. ولكنها أخذتها في اتجاهات جديدة.

وبصرف النظر عن الافتراضات المسبقة عن الحالة الاستثنائية للفصل العنصري في جنوب أفريقيا، يقول مامداني Mamdani 1996): إن هذا النظام كان ببساطة أحد أشكال الحكم غير المباشر الذي كانت القوى الاستعمارية تعمل من خلاله في أجزاء أخرى من أفريقيا (انظر **الاستعمارية**). ورغم تسليمه بهذه العلاقات، يصر ألكسندر (Alexander, 2002, p. 140) على تأكيد «أن حقيقة وجود مجتمع كبير من أصل أوروبي [...] يحقق فعلًا كل هذا الاختلاف». وينطبق الشيء نفسه أيضًا على العلاقات بين **العنصرية** المؤسسية وأشكال الاستغلال **الطبقي** التي تميز الفصل العنصري.

وقد انتهى الفصل العنصري رسميًا في جنوب أفريقيا في عام 1994، عندما حصل المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) على تأييد كبير في أول انتخابات غير عنصرية في جنوب أفريقيا، والتي ميزت الانتقال إلى الديمقراطية الليبرالية. ومع ذلك، استمر تأثير هذا النظام في شكل استمرار اللامساواة العرقية، والمكانية، والاقتصادية في جنوب أفريقيا، وكرمز للأشكال القائمة للقهر العنصري حول العالم.

وكانت الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال حقبة الفصل العنصري، محور اهتمام «لجنة الحقيقة والمصالحة» (TRC)،

التي أصبحت نموذجًا للدول التي تحاول تسوية تواريخ العنف فيها حول العالم. ففيما بين عامي 1996 و1998، تلقت اللجنة 20000 بلاغ من ضحايا، وحوالي 8000 طلب عفو من جُناة. وأوضحت (كروج Krog 2000) في تقريرها الملزم عن اللجنة مدى إنجازاتها، ومحدداتها، وجوانب غموضها، بالإضافة إلى شهادات مرعبة للعديد ممن تحملوا وطأة العنف الذي فرضته الدولة. وقد أوصى التقرير النهائي، الذي قدم في عام 2003، بأن تدفع الحكومة حوالي 375 مليون دولار أمريكي كتعويضات، وأن تدفع المشروعات التي استفادت من سياسات الفصل العنصري تعويضات من خلال ضريبة ثروة خاصة. ووافق الرئيس «ثابو مبيكي» على دفع مبلغ قيمته 30000 راند (حوالي 5000 دولار أمريكي) لمرة واحدة لكل فرد من حوالي 22000 شخص اعتبروا ضحايا للفصل العنصري، ولكنه رفض فرض ضريبة على المشروعات.

ويتداخل الحوار حول تعويضات الفصل العنصري مع تبني حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي المثير للجدل لتوليفة محافظة من السياسات الاقتصادية الكلية الليبرالية الجديدة في عام 1996 (انظر Bond, 2000، وانظر الليبرالية الجديدة). فقد شهدت حقبة ما بعد الفصل العنصري ظهورًا سريعًا لطبقة وسطى أفريقية، ونخبة سوداء صغيرة ولكنها ثرية للغاية. ومع ذلك، ظلت أعداد كبيرة

من الجنوبيين الوطنيين الأفارقة السود في أوضاع بائسة في أحياء مزدحمة سيئة الخدمات، ومستوطنات من الصفيح، ومعازل ريفية؛ حيث دفع الفقر المستمر واللامساواة بعض النقاد إلى القول إنه كان هناك انتقال من الفصل العنصري العرقي (انظر السلالة) إلى الفصل العنصري والتمييز على أساس الطبقة، بينما يعارض آخرون هذه الصياغة. فمنذ عام 2001، ظهرت العديد من حركات المعارضة المطالبة بأحقية الوصول إلى الموارد، واندلعت احتجاجات عنيفة في أجزاء عديدة من البلاد. وعلى الرغم من هذه التحديات، استمر المؤتمر الوطني الأفريقي ممسكًا بالسلطة في البلاد، مستفيدًا على ما يبدو من استمرار أهمية القومية المتأصلة جزئيًا في تاريخ وذاكرة الصراع ضد الفصل العنصري.

ويرى البعض أن الفصل العنصري العالمي، يمثل وصفًا أكثر دقة للنظام العالمي الراهن، مقارنًا بالمصطلحات التي تبدو محايدة عرقيًا مثل العولمة أو الليبرالية الجديدة، ويمكن أيضًا أن يدعم الجهود الرامية إلى تغيير حكم الأقلية العالمي. وتتمتع تجربة جنوب أفريقيا بعد الفصل العنصري، بالكثير الذي يمكن أن تقدمه للكفاح الذي يهدف إلى تعميق الديمقراطية وتحدي اللامساواة.

قراءات مقترحة:

Beinart (2001); Hart (2003); Marais (2001).

فكرة تعمل بالضرورة على عدد من المستويات المختلفة. فمن ناحية، تمثل البحوث الجغرافية، وإنتاج المعرفة الجغرافية أنشطة تتصل بالضرورة «بالعالم الحقيقي»؛ فالجغرافيون يحاولون فهم العالم الطبيعي والبشري، وتظهر معرفتهم في المنظور الجدلي مع العالم حولهم. وكذلك تنتقل معرفتهم للآخرين - خاصة الطلاب - بطريقة يمكن أن تشكل معتقدات وسلوك الناس. وفى هذا الصدد، فإن كل المعرفة يمكن أن تكون تطبيقية.

ومع ذلك، توجد من ناحية أخرى مسارات معينة في البحث الجغرافي، تعطي أولوية لإنتاج المعرفة التي يمكن تطبيقها لحل قضايا أو اهتمامات ملحة في المجتمع. فهناك مسارات قوية من البحث الجغرافي في مجالات السياسة البيئية والتنمية والتخطيط الحضري والإقليمي التي كانت أكثر تطبيقية. ومن الضروري أيضًا أن نذكر أن أي مجال في الجغرافيا البشرية، والجغرافيا الطبيعية يمكن تطبيقه على تطوير السياسات. ويمكن التعاقد مع الجغرافيين للقيام ببحوث عن موضوع اجتماعي، وعرض مضامين السياسات الممكنة بالنسبة لنتائجهم. وكذلك يمكن استشارتهم كخبراء للاعتماد على معرفتهم في وضع السياسات العامة. ومع ذلك، يستطيع الجغرافيون عرض آرائهم الخاصة في صنع السياسات المحتملة من جانب الدولة أو المؤسسات أو المجتمع المدني نتيجة لبحوثهم أو رؤاهم الخاصة.

فمن الواضح أن هناك مجالًا لتطبيق الجغرافيا من خلال المشاركة في السياسات من مختلف الأنواع، وأنه كان هناك منذ زمن طويل دعوات قوية للقيام بالكثير من هذا العمل، وبالنسبة للحوار في السبعينيات، انظر (1974) Coppock، ومؤخرًا انظر (Martin (2001b , وWard (2005a).

ومن المفيد أن نميز بين هذا التركيز على السياسات، ومجموعة أوسع من المشاركات والتطبيقات التي يمكن أن نطلق عليها **الجغرافيات الشعبية**؛ فنتيجة للحوارات الحديثة في علم الاجتماع (Burawoy, 2005)، بدأ عدد من الجغرافيين إعادة التفكير في الطريقة التي يشارك فيها الأكاديميون، أو حتى يشكلون، الجماهير من خلال بحوثهم وتدريسهم، وفي أدوارهم وأدائهم كمثقفين في المجتمع الأوسع (Murphy, 2006; Ward, 2006). ففي هذا النموذج، يشمل العلم ذاته محورين مختلفين مثل الطلاب والزملاء والأكاديميين الذين يقوم بينهم حوار مستمر حول إنتاج الأفكار ونشرها. وكذلك هناك جماهير متعددة يمكن أن يشترك معها الأكاديميون كجزء من عملهم الخاص لاستكشاف تطورات جديدة، واختبار الأفكار، ووضع البحث موضع التطبيق. ويمثل الاهتمام بدراسات بحوث الفعل والمشاركة، ومنهجيات الملاحظة بالمشاركة، التي تحاول تقوية المجموعات البحثية والمشاركين، انعكاسًا جزئيًا لهذا التحول نحو المشاركة الجماعية العامة من خلال البحوث الجغرافية (Hale and Wills, 2005). وكذلك فإن ممارسة البحوث، يمكن أن تخلق جمهورًا، وإن كان ذلك بصفة مؤقتة،

من خلال أنشطة مثل عقد ورش العمل، أو مؤتمرات لنشر النتائج، ونشر المواد، والأوراق البحثية على الإنترنت، أو المشاركة في التغطية الإعلامية للأحداث.

و هكذا يستطيع الجغرافيا والجغرافيون، إضافة الكثير إلى فهم العالم الطبيعي والبشري المعاصر، في الوقت الذي أصبحت فيه قضايا الجغرافيا ملحة بصورة متزايدة. ومن الواضح أن هناك مجالاً لتطبيق هذه المعرفة على عدد كبير من الجبهات، وذلك بداية من أقوى التدخلات الفكرية في الليبرالية الجديدة المعاصرة، والحرب، (Gregory, 2004b; REPORT 2005)، إلى المشاركة المستمرة في مشاكل المجتمع المدني، ووضع السياسات «لعملاء» معينين. وهكذا يحتاج تصورنا للجغرافيا التطبيقية للتوسع؛ ليتخطى التركيز التقليدي على السياسات، وليشمل ملاءمة هذا العلم لكل من الجماهير والقوى السياسية المتعددة الساعية إلى التغيير.

قراءات مقترحة:

Murphy (2006); Ward (2005, 2006).

دراسات المناطق : area studies

مصطلح يشير إلى البرامج الأكاديمية التي تدخل في حدود تخصصات مختلفة لتقديم مجموعة معارف شاملة عن أقاليم أو مناطق معينة من العالم. وهناك تاريخ طويل لمثل هذه العلوم المختلفة،

والتي سبقت الحرب العالمية الثانية (Said, 2003 [1978])، والتي تشمل الجغرافيا من بين موضوعاتها. ومع ذلك، تعتبر دراسات المناطق المعاصرة وأقاليم العالم التي اتخذتها كموضوعات لدراساتها، ظاهرة تتعلق بما بعد الحرب العالمية الثانية إلى حد بعيد.

فمع نهاية هذه الحرب، قامت الحكومة الأمريكية بدور رائد في تمويل برامج دراسات داخل الجامعات الأمريكية لتطوير الخبرة الأكاديمية اللازمة للإدارة الفعالة للمشروع القومي لقيادة العالم (Gendzier, 1985). وفي حقبة الحرب الباردة، كانت بعض المناطق الأولى ذات الاهتمام الكبير تقع في أوروبا، ولكن برامج دراسات المناطق كانت تتطور بسرعة لأقاليم في آسيا ASIA (منها الشرق الأوسط) وبقية ما يسمى **العالم الثالث** (Cumings,1998). وبالرغم من أن نية الحكومة الأمريكية في تمويل مثل هذه البرامج كانت تتعلق بصورة واضحة بالحاجة إلى تطوير المعرفة اللازمة لاستمرار القوة الإمبريالية (انظر **الإمبراطورية الأمريكية**)، فإن أنواع الأعمال التي تمت في دراسات المناطق كانت متنوعة جدًا من الناحيتين المنهجية والسياسية (Wallerstein, Juma, Keller, et al., 1996).

فمن الناحية المنهجية، جمعت برامج دراسات المناطق الدارسين من مجموعة من العلوم الاجتماعية – منها الأنثروبولوجيا والاقتصاد التطبيقي والجغرافيا والتاريخ والعلوم السياسية والاجتماع – بالإضافة إلى تخصصات علمية طبيعية وإنسانية مختلفة. وقد أثار

هذا قدرًا كبيرًا من التعاون بين التخصصات المختلفة، والذي أكده بعض الدارسين بالمساعدة على إزالة الحدود بين التخصصات في المجال الأكاديمي فيما بعد الحرب العالمية الثانية (Wallerstein, Juma, Keller, et al., 1996, pp. 36-48).

وبينما كان العديد من دراسات الحرب الباردة، مدفوعًا بالرغبة في خدمة مشروعات الحكومة الأمريكية في الخارج، والتي أدت في بعض الحالات إلى جدل كبير داخل التخصصات حول الدور المناسب لهذه الدراسات، جاء العديد من برامج دراسات المناطق أيضًا، ليمثل القاعدة الأساسية لعدد من الجهود البحثية النقدية، التي تناولت هذه السياسات الأمريكية نفسها (Anderson, 1998, pp. 11-12). حيث كان الوضع كذلك في الدراسات الآسيوية؛ إذ اجتمع فريق علمي يعرف باسم «مجموعة الاهتمام البحثي للعلماء الآسيويين»، وذلك خلال حرب فيتنام، متحديًا آراء الدارسين الآسيويين الذين كانوا يؤيدون المجهود الحربي الأمريكي. وكذلك ظهرت مدارس تنتقد جداول أعمال السياسة الخارجية الأمريكية من مجالات مثل دراسات أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

قراءات مقترحة:

Anderson (1998); Cumings (1998); Gendzier (1985); Said (2000) [1978]; Wallerstein, Juma, Keller et al. (1996).

دراسة التوزيع المكاني للظواهر الطبيعية والبشرية في علاقات بعضها بعضًا عبر الأقاليم أو الوحدات المكانية الأخرى. وتسمى أحيانًا أيضًا الكورولوجيا (وصف الأقاليم). وغالبًا ما تعتبر هذه الدراسة واحدة من المفاهيم الثلاثة الرئيسة في الجغرافيا البشرية، التي تضم **اللاندسكيب** و**التحليل المكاني**. وتعود جذورها إلى علماء الإغريق هيكاتيوس وميليتيوس وسترابو، وإن كان المصطلح بدأ في الشيوع منذ ثلاثينيات القرن العشرين. ويقول إسترابو، إن الجغرافي هو «الشخص الذي يصف أجزاء الأرض». ومع ذلك، لم يكن الوصف أبدًا مجرد رصد ملامح الإقليم؛ إذ كان الهدف يتمثل دائمًا في ربط الملامح ببعضها لفهم كيف تختلف **الأماكن**، وكيف يحدث هذا الاختلاف. وكمبرر نظري لدراسة **الأقاليم** و**الجغرافيا الإقليمية**، فإن استخدام دراسات التباين المكاني، كان في حالة من التقدم والتراجع عبر السنين، مع قيام أصحابها باستخدام مفاهيم ولغات متميزة.

وكانت الحقبة «التقليدية» للجغرافيا الإقليمية، باستخدام تعبير بول كلافال (Paul Claval (1993, p. 15، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، عندما كان معظم الحوار النظري في الجغرافيا مخصصًا لمفهوم الإقليم. وقد جاء أهم تعريف حديث للجغرافيا كدراسة للتباين المكاني في كتاب «طبيعة الجغرافيا» لمؤلفه ريتشارد هارتسهورن (Richard Hartshorne (1939. وعلى

الرغم من أنه كان غالبًا ما يعتبر بمثابة ادعاء بتفرد الأقاليم، إلا أن منطق العرض يشير إلى أن تحديد الأقاليم يتطلب استكشاف أوجه التشابه، بالإضافة إلى أوجه الاختلاف، عبر المكان. وفي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، نجح نقاد الجغرافيا الإقليمية في تهميش التركيز على التباين المكاني؛ لأنهم تسببوا في إعادة تعريف المجال في ضوء التحليل المكاني. ومع ذلك، عادت هذه المقاربة للظهور مجددًا في الثمانينيات. ولكن هذه العودة لم تكن تتصل مباشرة بالحوارات القديمة، كتلك التي كانت بين هارتسهورن ونقاده، ولم تكن متناغمة ولا متكاملة. وهنا يمكن تمييز ثلاثة مواقف؛ حيث يتضمن الأول التركيز على تهيئة المكان كنشاط إنساني أساسي، ويوضح الثاني الاختلافات الإقليمية في ضوء عمليات التنمية غير المتساوية التي تعيد باستمرار صياغة تقسيم العمل الدولي في ظل الرأسمالية، ويحاول الموقف الثالث التوفيق بين الموقفين السابقين، باعتبار أن الأماكن أو الأقاليم، بمثابة سياقات لتمحيص العامل البشري وتأثير السياق الاجتماعي والبيئي عليها.

وتقلل المعضلات القائمة إمكانية توحيد هذه المواقف؛ وذلك لأن مسألة ما إذا كانت الأقاليم «حقيقية»، أم أنها توجد فقط في ذهن المراقب، لا تزال قضية تثير الجدل (Agnew, 1999). وهناك أيضًا اختلافات مهمة حول أنماط التفكير وأشكال التمثيل السردية في مقابل نظيرتها التحليلية، ومدى ملاءمة التقسيمات الإقليمية في

العالم «المتشابك» بصورة متزايدة، وأي المصطلحات أفضل للتعبير عن التباين (هل يقال مثلًا تباين «مكاني» أم تباين «إقليمي»).

قراءات مقترحة:

Entrikin and Brunn (1999);Sack (1997).

فن **art**

تتعلق الجغرافيا بعلاقات طويلة مع الفن؛ فالمعنى الحرفي **للجغرافيا** «كتابة الأرض»، وكان اهتمامها **بالتمثيل** المنظور يؤدي غالبًا إلى دخول التخصص في علاقات وثيقة مع الممارسات الفنية، مع اعتماد المعرفة الجغرافية كثيرًا على مهارات المسح المرئي والتسجيل البياني، مثل الرسم البياني، والتخطيط، والتلوين، خاصة خلال فترة الكشوف الأوروبية (Cosgrove, 1999). واستمرت أهمية الإحساس بالجمال في معظم **الجغرافيا الثقافية، والجغرافيا الإقليمية** حتى أوائل القرن العشرين، وذلك على سبيل المثال في دراسات كارل أورتون زاور (ساور) **للاندسكيب الثقافي**، وفي اللغة المصورة التي أشار بها بول فيدال دي لا بلاش لوصف مظاهر سطح الأرض. فقد أخذ الاهتمام الجغرافي بالفن المصور أشكالًا عديدة، ومنها دراسات تمثيل النطاقات، والأقاليم، والبيئات في عدد من الوسائل الفنية، خاصة من حيث سياسات التمثيل، والأيديولوجية، والهوية، وتكوين **الجغرافيات التخيلية**. وكذلك يحظى البحث الجغرافي في إنتاج

الفن بأهمية كبيرة (مثل تكوين التقاليد الفنية المحلية، والإقليمية، والوطنية، ودور الصناعات الفنية في التغير الاقتصادي والحضري ونطاقات الإبداع الفني)، وفي نشر وتقبل الفن (من خلال الشبكات والمؤسسات الفنية والجماهير والمشاركة والمناقشة العامة للأعمال الفنية)، وفي الممارسات الفنية (مثل العمليات الإبداعية المجسمة، وتعبيرات وأشكال المعرفة الجغرافية، والتدخل وأداء النطاقات والأماكن).

وتوضح إعادة تعريف الجغرافيا بالعلم المكاني في خمسينيات وستينيات القرن العشرين مثل هذه الاعتبارات الفنية، بالرغم من أن الاهتمام بالعرض المرئي وجماليات النظام، يمكن أن يلاحظ في النمذجة المكانية الهندسية (Gregory, 1994). وأدت الجغرافيا الإنسانية إلى الاهتمام بالدمج التعبيري والوجداني ما بين الفن والأماكن، من خلال تركيزها على التجربة الإنسانية والشخصية. وأدى ظهور الجغرافيا الثقافية المُسيّسة في الثمانينيات من القرن الماضي – والتي تأثرت بالماركسية، بالإضافة إلى التواريخ الاجتماعية للفن، والتيارات الأوسع للنظرية الثقافية – إلى تحويل الاهتمام النقدي، إلى الأوضاع الاجتماعية وعلاقات القوة التي يُنتِج الفن من خلالها كجزء من الاهتمام بسياسات التمثيل. وركزت دراسات مهمة على تكوين الفكرة الغربية عن مظهر الأرض «كطريقة للرؤية»، وعلى دورها في تطبيع علاقات الطبقات والملكيات، وفي صياغة تصورات الهوية

القومية، وفي إضفاء الشرعية على المصالح الاستعمارية (Daniels, 1993; Cosgrove, 1988 [1984]). وركزت الاقتصاديات النسائية على أهمية علاقات النوع **والجنوسة** في مناقشة التصوير المرئي، ومظهر الأرض (انظر أيضًا **الرؤية والتراثي**).

وقد أصبح الاهتمام الجغرافي المعاصر بالفن أكثر انتشارًا وتنوعًا، وبينما ظلت معظم الأعمال تركز على القراءات المرئية **والأيقونية** للأعمال الفنية، مثل اللوحات المرسومة، والخرائط، والصور، ومظاهر الأرض، والفن المعماري، والآثار والمنحوتات، تناولت البحوث أيضًا الخصائص المكانية للفنون الصوتية، وفن الأرض، وفن الشارع، والموسيقى، MUSIC والفيديو، والفيلم، والأداء، والرقص، وغير ذلك من المجالات. وتحول الاهتمام بصفة خاصة إلى الممارسات الفنية، وعناصر الفن المجسمة، والعملية، والأدائية (انظر **الأداء**). وهكذا طالت الدراسات الممارسات البدنية والاندماج الحسي في الأماكن المشاركة في إنتاج الفن (Crouch and Toogood, 1999) ومشاهدته وتقبله بدرجة أقل. واستكشفت أيضًا الطرق التي تتصل بها الممارسات الفنية الحديثة والمعاصرة بالجغرافيات الريفية والحضرية، وذلك من محاولات رواد القرن العشرين مثل أنصار الفن الدادي Dadaists، والسرياليين، وأنصار **الموقفية**، لتحطيم التقسيمات بين الفن وأماكن الحياة اليومية، وذلك حتى التدخلات و«الأعمال» الأكثر حداثة التي يقوم بها فنانو الأداء، وفنانو المفاهيم، وفنانو المجتمع، وغيرهم. وعادة

ما تأخذ هذه الفنون الأخيرة مناهج جماعية تعاونية إثنوجرافية أو حوارية، ولا تعتمد على الإنتاج الفردي للموضوعات الفنية، بل تعتمد على ممارسات مثل الاستكشافات الحضرية، والنزهات، وأحداث المشاركة الجماعية، والتفاعلات مع الجماعات والمجتمعات. وأحيانًا ما تكون مُسيّسة وأحيانًا أخرى ناشطة، بحيث تشكّل المجالات العامة للحوار السياسي، والمشاركة النقدية بالعمليات التي تنتج من خلالها النطاقات (Deutsche, 1996b). ولمزيد من الأمثلة، انظر Cant and Morris, 2006، و«الجغرافيات الثقافية من منظور تطبيقي Cultural geographies in practice» والتي أتت كجزء من مجلة «الجغرافيات الثقافية Cultural Geographies». وبالإضافة إلى ذلك ، فإن دراسة مثل هذه الفنون، يتعاون فيها عدد من الجغرافيين مع الفنانين (Driver, Nash, Prendergast and Swenson, 2000). بل إن البعض يجرب بنفسه الممارسات الفنية والأدائية، كوسيلة نقدية وتخيلية لمعالجة الاهتمامات الجغرافية.

قراءات مقترحة:

Cosgrove (1999); Deutsche (1996b).

ذكاء اصطناعي **artificial intelligence**

هو عملية اتخاذ قرار باستخدام الحاسبات الآلية، بطريقة تحاكي الخبرة البشرية في اتخاذ هذا القرار. ويتكون الذكاء الاصطناعي (AI)

في أبسط صوره من مجموعة من القواعد الإجرائية (القواعد الخطية التي تشمل «لو، إذن، وإلا IF THEN ELSE» والتي تمثل الدعامة الأساسية لبرمجة الحاسبات). ويمكن لهذه القواعد الحاسوبية، أن تقدم نوعًا مساعدًا من الذكاء يتجاوز العمليات الإجرائية البسيطة. ويستطيع الذكاء الاصطناعي إراحة البشر من المهام المملة مثل جمع أسعار المشتريات، فبالنسبة لمثل هذه المهام البسيطة، فإنه غالبًا ما يفوق الإنسان في السرعة والدقة، ولكنه قد لا ينجح في ترميز المعرفة بصورة ارتباطية. ومنذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، حاول الذكاء الاصطناعي المتقدم، أن يباري تفكير الإنسان باستخدام الحساب الموازي (كشبكات البرمجة العصبية والخوارزميات الجينية). وكانت هذه الأساليب أكثر نجاحًا من نظم القواعد الخطية القائمة على تصنيف الأنماط المناطقية والنطاقات الإقليمية. وقد استُخدم الذكاء الاصطناعي جغرافيًا في عملية التعميم (التبسيط المعلوماتي) في الخرائط، وهي مهمة تتطلب معالجة الكثير من جوانب اتخاذ القرار، بما في ذلك الأخذ في الاعتبار السياق والمغزى ومقياس الرسم والامتداد المستمر والمتواصل. ففي كل حالة، تقوم الشبكات العصبية والخوارزميات الجينية بتعليم نفسها، بناء على التعزيز الإيجابي أو السلبي خلال مرحلة «التجريب» (التدريب الأولي قبل اتخاذ القرار). وفي حالة الشبكات العصبية، يمكن «تغذية» سلسلة من الصور المتفقة مع تصنيف معين للشبكة. ويقوم التدريب اللاحق بمكافأة الشبكة على اختيار التصنيف الصحيح. وفي الوقت الحاضر، يستطيع الذكاء

الاصطناعي فقط محاكاة اتخاذ القرار البشري البسيط، على الرغم من وجود آفاق مستقبلية لنظم حسابية ذكية أكثر كفاءة.

قراءات مقترحة:

Openshaw and Openshaw (1997); Weibel (1991).

آسيا (فكرة) Asia (idea of)

تعتبر آسيا أكبر قارت العالم، ولكنها في الحقيقة جزء من كتلة أرضية واحدة مع أوروبا (يتمثل الخط الفاصل التقليدي فيما بينهما في جبال الأورال والقوقاز). وتعتبر آسيا «مهد الحضارة الإنسانية»، لأنها موطن حضارات قديمة مهمة - كحضارات الصين والهند واليابان وفارس - حققت تطورات كبرى في الزراعة، والتحضر، والدين، وغيرها من مجالات التعبير الإنساني (Parker, 1994, p. 4).

وتعتبر كلمة «آسيا» المشتقة من الإغريقية، والتي استخدمت في البداية لوصف الإقليم الذي أصبح يعرف لاحقًا بآسيا الصغرى، مثل المصطلحات الأخرى المتصلة بها مثل «الشرق» أو «الشرق الأوسط»، مركبًا كارتوجرافيًا مفروضًا من الخارج، وليس حقيقة جغرافية موجودة سلفًا. ونظرًا لأن آسيا كانت توضع على الخرائط ذات النزعة المركزية الأوروبية للعالم على أنها «الشرق»، كان المستعمرون الأوروبيون يميلون إلى اعتبارها في وضع مقابل لأوروبا؛ باعتبارها مضمحلة ثقافيًا، وضعيفة بيئيًا، ومتخلفة بطبيعتها، وذلك على عكس

التقدم الحضاري، والتنوير الأوروبي (Weightman, 2006). أما من حيث المفاهيم، فقد استمر مصطلح آسيا مستخدمًا استجابة للتصنيف الخارجي غالبًا. وعلى سبيل المثال، فإن مصطلح الإقليم الفرعي لجنوب شرق آسيا، لم يظهر للتداول إلا منذ الحرب العالمية الثانية، عندما ظهر الإقليم في المصطلحات العسكرية والإستراتيجية تحت «قيادة جنوب شرق آسيا» التي ظهرت في عام 1943، وبالتالي اكتسب الشرعية في الساحة الدولية (Savage, Kong and Yech, 1993). وتتعرض «آسيا» كمركب لضغوط داخلية أيضًا. وعلى سبيل المثال، فإن مصطلح «آسياني Asiatic» الذي يشير إلى سكان آسيا، أو كصفة تتعلق بآسيا، تراجع في الاستخدام الشائع ليحل محله مصطلح «آسيوي Asian»؛ حيث تراجعت التسمية الأولى في حقبة ما بعد الحرب؛ لأنها أصبحت محملة بمضامين ازدراء حقبة الاستعمارية الأوروبية.

والآن، يمثل سكان آسيا البالغ عددهم 3,6 مليار نسمة، حوالي ثلاثة أخماس سكان العالم؛ حيث بلغ عدد سكان الصين – أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم – أكثر من 1,2 مليار نسمة حاليًا، تأتي بعدها الهند، التي يزيد عدد سكانها قليلًا عن مليار نسمة (United Nations, 2005). وعلى الرغم من أن معدل نمو سكان العالم يتناقص حاليًا بصفة عامة، ويحتمل أن ينخفض في آسيا بدرجة أكبر من المعدل العالمي، إلا أن الدول النامية في آسيا، ستظل

تمثل المساهمين الرئيسيين في نمو سكان العالم لعقود عديدة قادمة. ويعيش أكثر من ثلث سكان آسيا في مناطق حضرية، تشمل بعض أكبر مدن العالم.

ومع ذلك، يؤدي اعتبار آسيا كيانًا جغرافيًا واحدًا، إلى إخفاء التنوع في الثقافات والشعوب، بالإضافة إلى مدى واسع من الهياكل الاقتصادية والسياسية والسكانية؛ حيث ساهمت الهجرة والتجارة والحرب والاستعمار الأوروبي في الماضي، في التواصل والتبادل والتوافق في العديد من مجالات الحياة في هذا الإقليم. وعلى الرغم من الإحساس الجديد بالتضامن الآسيوي الذي ظهر خلال مؤتمر باندونج في عام 1955، لقطع علاقات الاعتماد على الغرب، قادت المقاربات المختلفة للوطنية والتحرر من الاستعمار في منتصف القرن العشرين، دول آسيا إلى مسارات مختلفة (Parker, 1994, p. 10). وكذلك فإن السعي المعاصر نحو الحداثة والمستقبل العالمي، كان يتصف أيضًا بالمسارات المختلفة وغير المتساوية لدول آسيا. بل إن التفاؤل بشأن الإقليم، بناء على النجاح السريع لبعض اقتصادات «المعجزة» في شرق وجنوب شرق آسيا (انظر **معجزة النمور الآسيوية**) تراجع فجأة؛ لأن الإقليم وقع في أزمة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين (Chapman and Baker, 1992; Forbes, 2005).

قراءات مقترحة:

Weightman (2006).

وصف شائع لدول شرق وجنوب شرق آسيا التي حققت معدلات عالية جدًا من النمو الاقتصادي منذ الستينيات حتى الأزمة الاقتصادية الآسيوية في عام 1997. وتشمل بعض قوائم اقتصادات المعجزة الآسيوية اليابان، ولكن معظم المناقشات المبكرة ركزت على هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان، والتي تسمى أيضًا دول «الصف الأول» الآسيوية حديثة التصنيع (NICs). فبعد أن امتد الرواج الاقتصادي إلى جنوب شرق آسيا في الثمانينيات والتسعينيات، بدأ المؤلفون يتحدثون عن إندونيسيا وماليزيا وتايلاند، كجزء من المعجزة، وهناك أيضًا بعض المناقشات لنمو الصين السريع منذ التسعينيات تضعها في قائمة اقتصادات النمور/المعجزة.

وقد منح تقرير «معجزة شرق آسيا» الصادر عن البنك الدولي عام 1993، طابعًا رسميًا للغة المعجزات، على الرغم من أن تحليل البنك يقول: إن النمو السريع لهذه الدول، لم يكن معجزة في الواقع، وإن دولًا أخرى تستطيع تحقيقه. ومع ذلك، قوبل هذا التقرير بأشكال مختلفة من النقد، وكان هناك تحليل يتساءل عما إذا كان أداء هذه الدول الآسيوية قابلا للتكرار، أم أنه يجب تمجيده بلا نقد كما كان غالبًا.

وقد حمَّل تقرير «معجزة شرق آسيا» السياسات الليبرالية الجديدة مسئولية هذا الرواج، ومنها الحفاظ على نظم التجارة (الموجهة للتصدير)، على الرغم من اعترافه ببعض منافع سياسات

«الكبح المالي»، مثل أسعار الفائدة التي تفرضها الدولة دون مستوى السوق، على قروض صناعات تصديرية معينة. وانتقد عدد من محللي المؤسسات الدولية البنك الدولي لتغاضيه عن مجموعة من السياسات الحكومية الأخرى التي سهلت النمو، ولكنها لا تتناسب مع معتقدات الليبرالية الجديدة (Wade, 1996).

وانتقد محللون آخرون الإشادة بأداء هذه الدول الآسيوية، بغض النظر عن الدور الذي لعبته الدول في نموها؛ حيث شملت الانتقادات الاهتمام بالكبت السياسي في الدول الآسيوية، والتدمير البيئي الناتج عن النمو السريع. وبعد أن ضربت الأزمة الاقتصادية العديد من النمور في عام 1997، بدأ بعض المحللين يتساءلون أيضًا عن الاستدامة الاقتصادية في نموذج نمو هذه الدول الآسيوية (Hart–Landsberg and Burkett, 1998). وبالإضافة إلى ذلك، ذكر بعض المؤلفين، أن المعجزة الآسيوية على صلة وثيقة بتطوير هرمية الإنتاج الإقليمي الشبكي في حقبة الحرب الباردة COLD WAR بقيادة اليابان، وهو ما يجعله وضعًا خاصًا من الناحيتين الجغرافية والتاريخية، وبالتالي فإنه غير قابل للتكرار حتى إذا كان يمثل نموذجًا مرغوبًا (Cumings, 1984; Bernard and Ravenhill, 1995).

قراءات مقترحة:

Bernard and Ravenhill (1995); Cumings (1984); (Hart-Landsberg and Burkett (1998), Wade (1996); World Bank (1993).

التجمع (مركب النمور الآسيوية) assemblage

العملية التي تكوّن من خلالها الكيان (المثال أو المعنى) الجماعي لمعجزة النمور الآسيوية، وذلك نتيجة ترابط مجموعة من المكونات المتباينة. وهي ترجمة للكلمة الفرنسية «ترتيب/تنظيم agence-ment»، ولكن قوة المصطلح الإنجليزي، تجعله يبدو أكثر ثباتًا ومنطقًا وحسابًا، إذا قورن بما يوحي به المصطلح الأصلي. وفي الحقيقة، نجد أن الإحساس الدقيق بالتجمع - بقدر من الاتساق الناتج عن التشابك المستمر والخاص والنشط للعناصر المكونة - هو الذي جعل المصطلح جذّابًا للمؤلفين العاملين في مجال ما بعد البنيوية. وقد شاع استخدام هذا المفهوم خاصة في دراسات العلم والتقنية (STS)، (انظر Law, 2004) وأعمال جاك دريدا، والأهم من ذلك الكتابات المشتركة لكل من ديلوز وجواتاري Gilles Deleuze and Félix Guattari (1998).

استيعاب (امتصاص اجتماعي) assimilation

شكل خاص من التكامل الاجتماعي لمجموعة بشرية داخل مجتمع جديد، خاصة بعد هجرتهم من دولة أخرى (انظر الهجرة). وهناك العديد من أشكال التكامل التي تشمل **الاستبعاد الاجتماعي** (أي إنكار الحقوق الاجتماعية الأساسية للمهاجرين)، والاستيعاب، ومناهج «حرية التصرف» (تَرْكُ المهاجرين يختارون نمط مشاركتهم الاجتماعية

في المجتمع الأصلي)، والتعددية (والتي تسمح للمهاجرين بالاحتفاظ بتقاليدهم الثقافية والحياة بصورة مستقلة عن المجتمع الأساسي)؛ أي أن الاستيعاب عبارة عن عملية تجعل المهاجرين يتخلون عن تقاليدهم الثقافية، وفي مقدمتها الزي، واللغة، ووجبات طعامهم الوطنية، وطرق التفكير، في مقابل تبني التقاليد الثقافية للمجتمع في البلد الذي يستقرون فيه (Gordon, 1994; Glazer and Moynihan, 1970). وتتوقع الدول التقليدية التي تكونت من خلال الهجرة - مثل أمريكا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا - من المهاجرين إليها، أن يستوعبوا معظم تاريخها. ومؤخرًا، تبنت كندا وأستراليا سياسة التعددية الثقافية كأسلوب جديد لإدماج المهاجرين، والذي يعتبر نوعًا يجمع بين الاستيعاب والتعددية (Hiebert and Ley, 2003). وكذلك تبنّى عدد من الدول الأوروبية سياسات التعددية الثقافية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، خاصة هولندا والسويد والمملكة المتحدة. في حين كانت بعض الدول الأخرى - مثل فرنسا وألمانيا - حذرة من التعددية الثقافية واستمرت تنتظر من مهاجريها استيعابًا لثقافتها. وفي أعقاب الأحداث الإرهابية، ومراحل الاضطرابات الاجتماعية، تبدو الدول الأوروبية التي تبنت التعددية الثقافية وكأنها تعيد التفكير في ذلك القرار، وقد تتخذ خيار الاستيعاب كوسيلة لإدماج الوافدين (Vasta, 2005). وقد كانت تلك الحوارات مغلفة بالسياسة، ويقول نقاد العودة إلى سياسة الاستيعاب، إن ذلك يعكس مخططات مستقبلية تقوم على مفهوم الإسلاموفوبيا (الرهبة من الإسلام).

قراءات مقترحة:

Massey and Denton (1993).

ملجأ **asylum**

للملجأ معنيان مختلفان في الجغرافيا البشرية؛ فأحدهما جاء في تيارات أعمال الجغرافيا (التاريخية) ليشير إلى مؤسسات الأمراض العقلية (Philo, 2004، انظر **الجغرافيا الطبية**). في حين كان التيار الآخر يدرس الملجأ من حيث تحرك **اللاجئين** من دولة لأخرى، بحثًا عن الملاذ من العنف والاضطهاد السياسي (Hyndman, 2000). ولا شك أن المعنيين مختلفان تمامًا، ولكن كلًا منهما يثير قضايا بحثية عن تهميش وتكوين وموقع «الغرباء».

أسترال (آش) يا، (فكرة) **Austral(as)ia, idea of**

يعتبر مصطلح «أستراليشيا» أحد مركبات **الإمبريالية**؛ حيث كان يحظى بانتشار واسع في القرن التاسع عشر، كوسيلة لتحديد وإظهار تنوع **الأقاليم** الاستعمارية واسعة الانتشار، سواء على مستوى المركز أو الأقاليم. وإذا كان قد تبقى له بعض المنفعة في الإطار السابق، فإنه يمثل «الذاكرة المكبوتة» في هذه الأقاليم. هذا بالرغم من **الشبكات** الإقليمية المتطورة باستمرار في الاقتصاد والهجرة، وفي الذاكرة الجماعية بدرجة أقل.

وتعني كلمة «أسترال Austral» أي «ينتمي إلى الجنوب»، وهكذا فإن كلمة أستراليشيا تعني حرفيًا «إلى الجنوب من»، ولكنها تختلف عن آسيا ASIA. وقد صاغ هذا المصطلح في 1756 الفرنسي تشارلز دي بروس، لواحد من تقسيماته الثلاثة للقارة الجنوبية العظمى؛ حيث أدخلت الكارتوجرافيا التقليدية بعضًا من الاعتقاد بوجود هذه القارة التي تعرف أيضًا باسم الأراضي الجنوبية Terra Australis وجعلتها جزءًا من الخيال الجغرافي الأوروبي. وكان البحث عنها واحدًا من أهداف رحلات جيمس كوك إلى المحيط الهادئ، في حين أن ما ظهر فعلًا كان عبارة عن جزر المحيط الهادئ وقارة أستراليا.

وقد أصبح لمصطلح «أستراليشيا» معنى مرن الآن، ولكنه يشمل عادة المستعمرات البريطانية على أرض أستراليا، بالإضافة إلى تسمانيا ونيوزيلندا وجزر فيجي و(بابوا) نيو غينيا البريطانية، وجزر سولومون، وجزر كوك وتونجا. وهكذا يعكس هذا المركّب المصالح المشتركة لرأس المال والمستعمرين البريطانيين في الإقليم، والذين يعتمد أمنهم على البحرية الإمبريالية، وتعتمد شرعيتهم السياسية على البرلمان الإمبريالي. وتوضح الشعبية المستمرة في أستراليا لكتاب (طغيان المسافة Tyranny of distance» (Blainey, 1966)) أن أوروبا (الغربية) لا تزال تمثل نقطة المرجعية الثقافية الأصلية بالنسبة للكثيرين.

ولكن هذه المصالح المشتركة، كانت تلقى أيضًا معارضة من منظورات متعارضة أخرى؛ إذ إن النتيجة الفعلية «لمؤتمر الاتحاد الأستراليشي» في عام 1890، تمثلت في اتحاد المستعمرات الأسترالية فقط في عام 1910. وأصبح مصطلح أستراليشيا منبوذًا، خاصة في نيوزيلندا، التي عبر أحد ممثليها في اجتماع عام 1890 عن القلق من السيطرة الأسترالية، واصفًا وطنه بأنه «مكان بعيد نوعًا ما عن أستراليشيا» (في Mein Smith, 2003, p. 312). وكان هناك أيضًا حماس قَلِق في نيوزيلندا وجزر المحيط الهادئ من أن شئون «إدارة السكان المحليين»، ستتعرض للإهمال في البرلمان الاتحادي الذي تسيطر عليه أستراليا. وكان هذا يعكس خصوصيات العلاقات مع الشعوب الأصلية في المناطق المختلفة.

وفي العشرينيات من القرن الماضي، كان هناك مروّجون لفكرة «أستراليا غير المحدودة»، إذ كانوا يتصورون أن يصل حجم السكان إلى ما بين 100–500 مليون نسمة، وكانوا يعتبرون أن أستراليا المسيطرة ستكون «المحور المستقبلي لاستيطان البيض في إمبراطورية آمنة ومنتعشة» (Powell, 1988, p. 131). ولكن الجغرافي جريفيث تيلور Griffith Taylor – الذي كان تنبؤه بحجم سكان لا يزيد عن 20 مليون نسمة في عام 2000 دقيقًا – تحدى هذا التصور كارتوجرافيًا، وأطلق على الكثير من الداخل الاسترالي تعبير «غير مأهول» و«غير مفيد غالبًا». وهذا يعكس تخيلًا استعماريًا آخر، وهو أن أستراليا

الأراضي الخالية، أو أنها ليست ملكًا لأحد قبل الاستيطان الأوروبي؛ فلم يكن هناك اعتراف بحق السكان المحليين (الأصليين) في القانون العام الأسترالي، وذلك قبل التقييم الذي قدمه مابو Mabo في عام 1992 (Whatmore, 2002c) (انظر أصالة السكان). وقد هز «مابو» أستراليا، وأثار نقاشات حول التطلعات الوطنية التي تميز الدول الأخرى فيما كان يسمى «أستراليشيا». وعاد الماضي ليؤثر على الحاضر بطريقة أخرى، فبينما كان مصطلح أستراليشيا يستخدم أصلًا ليؤكد الانفصال عن آسيا، تأثرت التخيلات الجغرافية الإقليمية في السنوات الأخيرة، بتعميق العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الاثنين.

قراءات مقترحة:

Denoon (2003); Whatmore (2002c).

مصداقية **authenticity**

مصطلح يتعلق بأصالة وأمانة ودقة شيء أو موضوع ما. وقد عالج علماء الجغرافيا البشرية هذه القضية لعدد كبير من القضايا، بداية من سياسات الهوية (مثل الذات النوعية) مرورًا بفهم الطبيعة ووصولًا إلى علاقة الإنسان ببيئته. وفي جميع الحالات، كان هناك انتقال من مفهوم أساسي للأصالة والمصداقية الماهوية **Essential-ism** إلى تصور أكثر جزئية وتركيبية وموقفية لما يعتبر جديرًا بالثقة

(Whatmore, 2002a). وبدلًا من تقديم تقرير تأسيسي للأصالة والمصداقية، تتبع علماء الجغرافيا البشرية كيف أن صياغات معينة من هذه المصداقية تعرضت للتلاعب بها في ممارسات صناعة المعرفة في أزمنة وأمكنة معينة (Livingstone, 2003c).

قراءات مقترحة:

(Livingstone, 2003c).

زاوية السمت azimuth

عبارة عن الزاوية الأفقية («على الأرض») بين اتجاه معين وخط مرجعي محدد (خط طول). فلو تخيلت أنك تقف ناظرًا نحو الشمال على خط الطول الأساسي (خط طول صفر) عند جرينتش، إنجلترا، وهو نقطة البداية الرسمية لكل يوم جديد، فإذا طار طائر فوق رأسك وحركت قدمك نحو ظله الساقط على الأرض، فإن الزاوية التي صنعتها تحدد زاوية السمت. ونظرًا لأن هذه الزاوية عادة ما تقاس بالبوصلة، فإن خط السمت يرادف خط الاتجاه. ولكن يجب أن تحذر إذا كنت مسافرًا نحو القطب الشمالي؛ لأن خط السمت الذي قد تتبعه هنا قد يكون الشمال المغناطيسي.

قراءات مقترحة:

Robinson, Morrison, Muehrcke, Guptill and Kimerling (1993).

يشير هذا المصطلح عادة إلى عودة سكان الضواحي السابقين إلى المدن. وقد تأثر مفهوم حركة العودة إلى المدن منذ التسعينيات من القرن الماضي بالتقارير الإعلامية وبعض الدراسات البحثية التي توضح وتنصح و/أو تشيد بعودة أفراد من طبقة ثرية غالبًا، إلى بعض محاور قلب المدينة (Florida, 2002). ويرتبط المصطلح بمناقشات **التحسين**. وتحذر الدراسات الحديثة في الولايات المتحدة، من أن معظم الهجرة السكنية لا تزال تتضمن سكنى الضواحي، أو **التحضر المضاد**، وتذكر أننا بعيدون عن رؤية حركة واسعة الانتشار للعودة إلى المدينة (Kasarda, Appold, Sweeney and Sief, 1997).

قراءات مقترحة:

Kasarda, Appold, Sweeney and Sief, (1997).

balkanization بلقنة

مصطلح يشير إلى تقسيم كيان سياسي كبير إلى وحدات أصغر بينها عداء متبادل؛ حيث نشأ المصطلح من **الجيوبوليتيكيا** وحق **تقرير المصير الوطني** في سياق صراعات السلطة القارية في البلقان في نهاية القرن التاسع عشر. وقد عاد المصطلح إلى الظهور مع تفكك يوغوسلافيا في التسعينيات من القرن الماضي، وأصبح يؤثر على دول أخرى، خاصة روسيا. وكانت البلقنة تستخدم في صورة

مجاز لأنماط **الهجرة الوافدة** إلى الولايات المتحدة، والتي أدت إلى التقسيم المكاني والاجتماعي للسكان (Frey, 1996، انظر **العزل العنصري**)..وقد تعرض هذا الاستخدام للنقاش لما يثيره من مفاهيم سلبية (Ellis and Wright, 1998).

حياة مجردة **bare life («naked life»)**

تشير إلى الحياة المستبعدة من المشاركة السياسية، وبالتالي يمكن مجابهتها بالعنف أو الموت دون إدانة أو عقاب. ويعتبر التركيز على الاستبعاد والتخلي أمرًا جوهريًا؛ «فالحياة المجردة» ليست معطاة، ولكنها مُنتجة اجتماعيًا. ويدعي أجامبن (1998) Agamben أن الفلسفة الإغريقية التقليدية، وضعت حدًا فاصلًا بين الوجود السياسي (bios) والوجود الحيوي (ZOE). وحسب استخدام المؤلف للمصطلح، فإن الحياة المجردة، تقع بين النمطين السابقين. ولتوضيح مدى ضعف هذا الموقف، يضع أجامبن إنتاج الحياة المجردة عند تقاطع النمطين المتميزين للقوة؛ أي **السُلطة السيادية**، **والسلطة البيولوجية**. وتعتبر نظريته انتقادًا مزدوجًا لنظريات ميشيل فوكو في كل من **السياسة البيولوجية والسلطة النظامية والحكامة**. وفيما يلي الانتقاد المزدوج:

(1) أولًا، يرفض أجامبن المسار التاريخي لفوكو؛ إذ يقول فوكو (Foucault (1981a [1976]. P. 141: إن الرابط الجوهري بين

الحداثة والرأسمالية كان يتمثل في قصة «دخول الحياة إلى التاريخ» التي حدثت في أوروبا في القرن الثامن عشر، بينما يصر أجامبن على أن «دخول الحياة المجردة في المجال السياسي يمثل المحور الأصلي للسلطة السيادية». وبعبارة أخرى، يرى أجامبن أن هذا يمثل عملية ذات تاريخ أكثر طولًا (وهذا هو سبب عودته إلى الفلسفة التقليدية). وهكذا يرى أجامبن أن ما يميز الحداثة السياسية هو «توافق» الحياة المجردة مع المجال السياسي، ولكنه توافق متناقض بصورة واضحة، فالحياة المجردة لم تعد على هامش الوضع السياسي، بل إنها أصبحت في الواقع موضوعًا جوهريًا في الحسابات السياسية، ولكنها مستبعدة أيضًا من مداولاتها (Mills, 2004, p. 46). ومن الواضح أن فوكو وأجامبن يقصدان الشيء نفسه «بالحياة»، ولكن حملة «الحياة المجردة» عند أجامبن عبارة عن موضوعات سياسية وليس شخصيات سياسية. لمن يعيشون حياة مجردة، معرضون بإرادتهم للعنف والموت، لأنهم يُعاملون كما لو لم تكن لهم أية أهمية، لدرجة أنهم أصبحوا جماعيًا يمثلون أشكالًا عديدة مما يسمى **الإنسان المنبوذ**.

(2) وثانيًا، يعدل أجامبن القالب المكاني عند فوكو؛ إذ إن تفسيره لا يهاجم الإستراتيجيات التي من خلالها يقوم النظام العادي باحتواء وتحديد «الخارج» - المريض، المجنون، المجرم، والمنحرف - ولكنه ينصب على الإستراتيجيات التي من خلالها يتم احتواء «الخارج» بتعليق سريان النظام القانوني، وذلك بترك النظام القانوني ينسحب

من الاستثناء ويتخلى عنه. ويقول إجامبن إن مجال الاستثناء (انظر **مجال الاستثناء**) ينتج عادة من خلال القانون العسكري وحالة الطوارئ، والتي تصبح عندئذ بمثابة القاعدة التي تقوم سلطة السيادة بفرض وبسط نفسها عليها.

ويعتبر أجامبن حياة **المعسكر** كموقع مثالي لإنتاج الحياة المجردة. وهو لا يقصر المعسكر على مواقع معينة، ولكن كُتّابًا آخرين رأوا إنتاج الحياة المجردة في أزمة اللاجئين في كوسوفو (Edkins, 2003)، وفي «الحرب على الإرهاب» في أفغانستان، وفلسطين، والعراق، وفي سجن الحرب العالمية (Gregory, 2004b, 2006b)، وفي عنف ما بعد الاستعمار في رواندا وزيمبابوي (Sylvester, 2006)، وفي نيوأورليانز بعد إعصار كاترينا (Braun and McCarthy, 2005)؛ إذ أن أسلوب التخلي عن الناس بهذه الطريقة المكشوفة في أوائل وأواخر الرأسمالية، له مضامين اقتصادية وسياسية أيضًا، وقد تأكدت هذه الحقائق بقوة تحت شعار الليبرالية الجديدة.

قراءات مقترحة:

Sylvester, (2006).

باريو (مجاورة سكنية) **barrio**

كلمة إسبانية تعني المجاورة السكنية neighbourhood. وترجع أصول المعاني المختلفة لهذا المصطلح في الأمريكتين إلى الاستعمار

الإسباني؛ حيث صممت المدن الاستعمارية علي أساس نمط شبكي يشع من قلب يشغله الميدان الكبير (الساحة الرئيسة) والكنيسة والمباني الحكومية (Bakewell, 2004). وكانت الإقامة قرب ذلك الموقع محجوزة لمواطني المدينة الأساسيين. أما السكان الفقراء، فكانوا يعيشون في «المجاورات» على أطراف المدينة. وهكذا كان الموقع الحضري يشير إلى المكانة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعرقية. أما في أمريكا اللاتينية اليوم، فإن المجاورة يمكن أن تشير إلى الاستيطان بـ وضع اليد؛ حيث تختلف كثيرًا الدلالات الثقافية الفعلية المرتبطة بالمصطلح (Clawson, 1997, p. 319).

وفي الولايات المكسيكية التي ضمتها الولايات المتحدة في عام 1848 بعد الحرب المكسيكية الأمريكية، كان هذا المصطلح يشير إلى المجاورات التي يسكنها أمريكيون مكسيكيون. ويرى «فيلا» Raúl Homero Villa (2000، pp. 4، 7) أن مصطلح تكوين المجاورة barrioization يشير إلى الهياكل القانونية والفكرية الخارجية التي تساهم في تكوين «مجاورة» معزولة، وأن تخصص المجاورات barriology يشير إلى وصف العمليات الداخلية لصناعة المكان التي تسهّل تكوين المجتمعات الأمريكية المكسيكية. فبالنسبة للأمريكيين المكسيكيين، ترتبط «المجاورة» بكل أنواع الفقر الناتج عن نزع الملكية و«الشعور بالوجود في الموطن» (Griswold del Castillo, 1979, p. 150).

قراءات مقترحة:

Villa (2000).

بنية تحتية وفوقية **base and superstructure**

يشير هذا المصطلح إلى التشبيه الذي استخدمه ماركس للتعبير عن فكرة البنية الاقتصادية لأوضاع المجتمع («قاعدته its base») التي تقابل البنى الفوقية القانونية والسياسية وأشكال الوعي. وكما قال ماركس ببراعة في تصدير كتابه «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي A contribution to the critique of political economy» في عام 1859، «إن نمط إنتاج الحياة المادية، يؤثر على عملية الحياة الاجتماعية، والثقافية، والسياسية بصفة عامة» (انظر **الماركسية ونمط الإنتاج**).

ولكن العلاقة أعقد كثيرًا مما تبدو عليه؛ حيث أنكر كل من ماركس وإنجلز بعد ذلك أن هذه الصياغة تتضمن حتمية اقتصادية بسيطة، وأصرا على وجود العديد من أشكال التأثير المتبادل بين البنية التحتية والفوقية. ولكن هذا لم يمنع من تأكيد الفرق في التفسيرات الآلية، والتي كانت منهجية في الكتب الدراسية على أيدي أتباع ماركس المباشرين (مثل بيخانوف Piekhanov)؛ إذ كان هناك ميل بين الماركسيين في الماضي القريب إلى اعتبار المجاز أبسط من أن يشمل تعقيد العلاقات الذي كان ماركس يحاول تبسيطه (فالعلاقات

بين البنية التحية والفوقية أكثر وضوحًا في بعض أعماله التاريخية، مثل «في اليوم الثامن عشر من شهر بروميير للويس نابليون The Eighteenth Brumaire of Louis Napoleon». وقد ثبت أيضًا أنه من الصعب الحفاظ على التمييز البسيط بين البنية التحتية والفوقية، عندما يدخل العديد من عناصر البنية الفوقية – مثل المفاهيم القانونية والمعرفة العلمية – في القاعدة الاقتصادية بصورة واضحة.

وقدم كوهين (1978) Cohen إعادة صياغة حديثة متقدمة بمصطلحات وظيفية تحاول توضيح هذه القضايا (انظر الوظيفية). وبناء على قراءته، فإن القاعدة الاقتصادية تشمل علاقات الإنتاج (وليس قوى الإنتاج)، والبنية الفوقية أصغر كثيرًا مما يفترض غالبًا؛ إذ تشمل فقط المؤسسات غير الاقتصادية، مثل النظم القانونية والدولة اللازمة وظيفيًا لإعادة إنتاج القاعدة الاقتصادية (وهكذا فإن الفن الإنتاجي مثلًا يستبعد إلى حد بعيد).

وقد حاول ألتوسير وباليبار (انظر Althusser and Balibar, 1970) حل هذه المشكلة بطريقة مختلفة بتوضيح فرق آخر وصفه ماركس بين «الحتمية» و«السيطرة» فيما ذهب إليه من أن السياسة لعبت الدور «المسيطر» في العالم القديم، بينما لعب الدين ذلك الدور في العصور الوسطى. وفسر ذلك على أنه يعنى أن البنية الاقتصادية تكون حتمية في الحالة الثانية فقط، وقد لا تلعب الدور السائد

نفسه في العديد من البنى الاجتماعية، على الرغم من أنه «يحدد» المستويات الأخرى التي تقوم بذلك الدور المسيطر. ولذلك فإن النظم الاجتماعية تمثل عندهما كيانًا معقدًا «مبنيًا على السيطرة». وبعد ألتوسير وباليبار، تمادى بعض الماركسيين من مناهضي النظرية الماهوية (من أمثال Resnick and Wolf 1987 وGibson-Graham ([1996] 2006b) في تفكيك فكرة الاقتصاد كمجال مستقل له آثار حتمية، والتخلي عن البنية التحتية والفوقية لصالح فكرة كيان كلي غير مركزي شديد الحتمية ليس به بنية أساسية محددة.

ومن ناحية أخرى، يواصل هارفي ([1982] 1999) Harvey التركيز على الدور التقليدي للاقتصاد وديناميكيات تراكم رأس المال في تشكيل الهيكل الاجتماعي (خاصة الطبقة) في ظل الرأسمالية، ولكنه تجنب التفرقة البسيطة بين البنية التحتية والفوقية، باعتبار العناصر الاقتصادية والبنيوية الفوقية ذات أهمية «مؤقتة» في عملية التداول الكلي لرأس المال.

والخلاصة، فإنه على الرغم من أن التمييز بين البنية التحتية والفوقية أبسط من أن يقدم لنا إجابة، فإنه يشير إلى المسألة الأساسية في طبيعة الاقتصاد في النظم الرأسمالية وتأثيرها على، وتفاعلها مع، البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية الأوسع.

نوع من النمذجة والتقدير الإحصائى مستمد من الأفكار الأولى التي قدمها ريفرند توماس بايز Bayes، والذي وضع «مبدأ الفرص doctrine of chances» في عام 1763 (Bayes, 1763 [1958]). ويختلف أسلوب بايز عن الاستدلال الإحصائي التقليدي أو «الأصولي»، ذلك لأن بايز منح اعترافًا صريحًا لدور الأفكار والاحتمالات السابقة، ولذلك يوصف تحليل بايز أحيانًا بالمنهج «الذاتي» تجاه الاحتمالات والإحصاء. وقد تطور معظم نظرية الاحتمالات بحلول عام 1939، عندما كتب جيفريس Jeffreys كتابه الشهير آنذاك. ولكن تطبيق الأساليب التي أرساها بايز بطريقة عملية إحصائيًا لم يتم إلا مؤخرًا، إذ كان لا بد من انتظار تحقيق الحواسيب الحديثة لتقنيات متقدمة، فضلًا عن اختراع بعض الأدوات الجديدة باللغة المهارة.

وكانت الفكرة الأساسية عند بايز تتمثل في أن الاحتمالات المسبقة يتم تحديثها من خلال مقارنتها ببيانات واقعية من أجل تقديم احتمالات لاحقة. وعلى سبيل المثال، نفترض أننا نريد أن نُجري استدلالًا عن متغير θ (والذي يمكن أن يكون متوسطًا حسابيًا أو معامل انحدار)، وأن التوزيع الاحتمالي السابق للمتغير θ هو $(p\theta)$. ويتم التعبير عن البيانات المشاهدة بدالة احتمال هي $p\,(y/\theta)$. وبتطبيق قاعدة بايز عن الاحتمالات الشرطية نحصل على دالة كثافة الاحتمال اللاحقة أو التوزيع اللاحق $(p\ \theta/y)$ كما يلي:

$p(\theta/y) = p(\theta)\ (y/\theta)/\ p(y)$.

حيث $p(y) = \Sigma_\theta\ p(\theta)\ p(y/\theta)$ تمثل مجموع كل القيم المحتملة للمتغير θ، والذي يعمل كثابت لتحويل البيانات للتوزيع الطبيعى. ويمكن تجاهل هذه القيمة الثابتة في أمثلة عديدة (وإن كان لا يُنصح بذلك في حالة مقارنة النموذج) من أجل الحصول على دالة كثافة احتمال لاحقة لا تتبع التوزيع الطبيعى على النحو التالي:

$$p(\theta/y) \propto P(\theta)\ P(y/\theta)$$

وتوضح المعادلة السابقة جوهر الاستدلال البايزي؛ حيث نلاحظ أن هذا الأسلوب يشتق التوزيع الاحتمالي اللاحق للمتغير θ، بينما يستخدم الاستدلال التقليدي (أو المعياري) بيانات العينة للحصول على استدلالات عن القيمة المجهولة - المفترض ثباتها - للمتغير θ. وعندما يكون لدينا عدد من المتغيرات المجهولة مثل θ_1 وθ_2، فإن $p(\theta/y)$ تكون ذات توزيع مشترك، ويحوّل الأسلوب الإحصائي البايزي هذا إلى توزيعين لاحقين هامشيين، وذلك بالتكامل على مدى القيم الأخرى للمتغير θ، وذلك على النحو التالي:

$$p(\theta_1 y) \propto \int p(\theta) p(y\theta) d\theta_2$$

وفي هذا الإطار تجري الاستدلالات المتعلقة بالمتغير θ_1 مع الأخذ في الاعتبار التوزيع الكامل للمتغير θ_2، بينما يعتمد الاستدلال

التقليدي فقط على تقديرات النقطة المثلى، والانحناء الموضعي، حول ذلك الموقع.

وقد اختلفت الآراء كثيرًا حول إمكانات أساليب بايز؛ حيث يعتبرها البعض طريقة لتوسيع نطاق التحليل الكمي، بينما يرفض آخرون فكرة إدخال الذاتية في الاستدلال الإحصائي. وفي الواقع، لم تكن أساليب بايز واسعة الاستخدام باستثناء الحالات التي كانت نتائجها متفقة مع النتائج التقليدية، ومن ثم لم يكن هناك اختلاف في الحساب، بل في التفسير. ويتوقف إجراء المزيد من التطبيق المباشر على سهولة إجراء التكاملات العددية المطلوبة للحصول على التوزيعات الهامشية، وهو ما تحققه الحاسبات الحديثة. وفي العلوم الاجتماعية، كانت أعمال عالم الاقتصاد القياسي آرنولد زيلنر من جامعة شيكاغو مهمة جدًا في هذا السياق (Zellner, 1971). وعادة ما يعتمد التحليل البايزي الحديث على المعلومات السابقة «غير الدالة» أو «المنتشرة»، مما يعكس عدم المعرفة المسبقة، أو الالتزام بعدم إدخال معلومات ذاتية سابقة في التحليل، وفي هذه الحالة يستخدم تقدير بايز كثيرًا كأداة تقنية لتقدير التوزيعات اللاحقة.

وقد قفزت أساليب بايز للأمام في العقد الماضي مع صياغة أساليب سلسلة ماركوف مونت كارلو، أو «MCMC» (Gilks, Richardson and Spiegelhalter, 1996). فقد اتضح أنه يمكن تكوين مجموعة كاملة من التوزيعات الحدية اللاحقة والمشتركة

بهذا الأسلوب من المحاكاة SIMULATION. فبداية من التوزيعات السابقة (المنتشرة)، يتم إعداد عينات من التوزيعات الشرطية للمتغير θ باستخدام أسلوب **اختيار العينات** العشوائية (ومن هنا جاء الجزء الخاص بمونت كارلو من الاسم). وبعد ذلك، يتم تجميع قيم المتغير θ من العينة مع البيانات لتقدير الاحتمال، ثم تستخدم هذه المعلومات لتحديث التوزيعات الشرطية، وتكرر هذه العملية عدة مئات أو آلاف المرات، مما يؤدي تدريجيًا إلى تراكم عينات تمثل التوزيع اللاحق. ويعتمد تكوين العينات في المرحلة t على التحديث من التوزيعات الشرطية في الفترة t-1، ومن ثم فإنها تُعتبر عملية من الدرجة الأولى في **سلسلة عمليات ماركوف**. ويمكن تطوير هذا الأسلوب لنماذج بالغة التعقيد ذات متغيرات عديدة وتراكيب إحصائية صعبة، ويُستخدم في العديد من التخصصات العلمية؛ حيث يمكن الآن تحقيق **النمذجة** باستخدام الأساليب البايزية؛ تقدير النماذج في كل من **الاقتصاد القياسي المكاني**، و**النمذجة متعددة المستويات**.

وقد طُبقت أساليب بايز في مجالات عديدة في **التحليل المكاني** والجغرافي، فالصيغة الخاصة لتقدير «بايز التجريبي»، تستخدم الآن على نطاق واسع في التوقع بالبيانات المكانية غير المعلومة Interpolation وفي إعداد خرائط الأمراض و**علم الأوبئة** المكاني. وتشمل التطبيقات الأخرى التنبؤات الاقتصادية والسكانية، ونمذجة «المواقع الساخنة» للجريمة، وتقدير بايز الهرمي الذي يساعد على التعمق في

مشكلة **الاستدلال الإيكولوجي**. وقد استعان برندسون Brundson (2001) في إحدى دراساته بسلسلة ماركوف مونت كارلو في نموذج بايز؛ حيث تنبأ بأرقام الأداء المدرسي لاختبارات الطلاب. وفي الاقتصاد القياسي المكاني، استخدمت أساليب بايز، سواء التكامل العددي أو سلسلة ماركوف مونت كارلو، لتقدير نماذج ذات **متغيرات داخلية** مكانية، وأشكال أكثر تعقيدًا (Hepple, 1995; Le Sage, 1997). وقد كتب الجغرافي بيتر كونجدون دراستين إحصائيتين مهمتين عن النمذجة الإحصائية البايزية (Congdon, 2001). ولا تزال الآراء مختلفة حول دور المعلومات الذاتية السابقة، ولكن الأساليب البايزية الحديثة تعتبر واحدة من أسرع المجالات تطورًا في التحليل الكمي.

قراءات مقترحة:

Withers (2002).

جغرافيا سلوكية **behavioral geography**

علم فرعي يركز على الأسس النفسية للسلوك الفردي المكاني، وخاصة على العمليات المعرفية، وعمليات صنع القرار التي تتدخل بين البيئة المعقدة والسلوك الإنساني. وكان هذا المجال أكثر إنسانية في صياغته الأولى، التي تتجسد في التأملات التاريخية عند رايت J. K. Wright في الأربعينيات من القرن الماضي (Keighren, 2005)،

والمقالات المؤثرة التي كتبها لوفنتال (Lowenthal, 1961)، وبروكفيلد (Brookfield, 1969) عن الخبرة البيئية، والإدراك. وبينما أدى هذا التراث إلى ظهور **الجغرافيا الإنسانية**، كانت الجغرافيا-السلوكية عادة أكثر رسمية وتحليلية؛ حيث دخلت في النموذج الوضعي المهتم ب **التحليل المكاني**. ويتمثل سؤالها المميز فيما يلي: مع افتراض السلوك الرشيد، لماذا ينحرف الوضع الفعلي أو نمط السلوك المكاني عن الشكل الأمثل؟ (انظر **نظرية الموقع**). وكانت الإجابة تعتبر بمثابة عملية **اتخاذ القرار**، وخاصة الميل البشري لوجود معلومات ناقصة، أو تبني خيارات غير دقيقة، وقبول خيارات أقل من المثلى. وتشمل التطبيقات دراسة فولبرت (Wolpert, 1964) للمزارعين السويديين، والتحليل الذي قدمه بريد (1967) Pred عن التوطن الصناعي. ففي كل من هذين المثالين، كان السلوك يعتبر «مُرضيًا» وليس مثاليًا كما هو متوقع، وذلك لأن صُنّاع القرارات لم يكونوا غير قادرين فحسب، بل كانوا حتى غير راغبين في التوفيق بين القيم الأخرى من أجل تعظيم منفعتهم. وقامت أعمال أخرى بدراسة رحلة التسوق، وأظهرت أيضًا أنه من حيث مواقع المتاجر وسلوك التسوق، كانت المتغيرات الإدراكية تتدخل لتعقيد السلوك الرشيد جغرافيًا (انظر **تجارة التجزئة**). وكان هناك تركيز خاص على هياكل التفضيلات في السلوك المكاني، مع وضع نماذج لموضوعات، مثل منفعة المكان، وبحوث المناطق السكنية. وكان أشهر عمل في هذا المجال قد أجراه بيتر جولد Peter Gould وتلاميذه؛ حيث درسوا **الخرائط الذهنية** أو الأرض التي يفضلها

الطلاب في دول مختلفة، والتي يمكن أن تسمح بالتنبؤ بالهجرة اللاحقة (Gould and White، 1993 [1974]).

وكان واحد من أطرف الجوانب التطبيقية للجغرافيا السلوكية يتمثل في عمل يدرس الإدراك الإنساني للأخطار البيئية. وعادة ما يركز مثل هذا البحث على صنع القرارات المتناقضة المتعلقة بالمواقع. فلماذا يسكن الناس أو تتوطن الصناعات في مواقع غير متوقعة، مثل السهول الفيضية، أو مناطق مخاطر الزلازل، أو الانهيارات الجليدية؟ وكيف يمكن تفسير مثل هذا السلوك غير الرشيد؟ وقد أدى العمل الرائد الذي قام به روبرت كيتس Robert Kates وجيلبرت هوايت Gilbert White عن مخاطر السهول الفيضية، إلى ظهور دراسات تالية عديدة تتضمن تقدمًا منهجيًا متزايدًا. وعلى سبيل المثال، فإن دراسة سارينن (1966) Saarinen المبتكرة لإدراك المزارعين لمخاطر الجفاف في «السهول الأمريكية العظمى»، افترضت وجود سلوكيات شخصية متميزة؛ حيث قام باستكشاف ذلك باستخدام اختبار الوعي الذاتي الموضوعي، الذي يُمثل مقياسًا لتقييم الشخصية. وقام أيضًا باستخدام مجموعة من تقييمات الشخصية المتصلة ببعضها، مثل نظرية المركّب الشخصي والتباين اللفظي، حتى أصبحت الجغرافيا وعلم النفس، جارين قريبين في هذا العمل (Aitken, 1991; Kitchin, Blades and Golledge, 1997). وخلال السبعينيات من القرن الماضي بصفة خاصة، كانت هذه العلاقة المثمرة بين العلمين

تتطور خلال الاجتماعات السنوية لجمعية بحوث التصميم البيئي Environmental Design Research Association، وعلى صفحات المجلة الجديدة؛ البيئة والسلوك Environment and Behavior (انظر **علم النفس البيئي**).

ومنذ تلك الفترة، استمرت الجغرافيا السلوكية في التنوع، حتى وإن كانت مكانتها أقل شأنًا عما كانت عليه في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، عندما كان رواد كثيرون يعملون في هذا التخصص الفرعي. وتشمل البحوث الحديثة تحليل التعلم البيئي، والبحوث المكانية، والقضايا التنموية في الإدراك المكاني، وعلم الخرائط، ودراسة جوليدج (Golledge, 1993) المهمة مع المعوقين، وضعاف البصر (انظر **العجز**). ولكن بعض المختصين تركوا هذا المجال، وقد يرجع هذا جزئيًا إلى الحساسيات المنهجية للجغرافيا البشرية بعد الوضعية: وقد يرجع جزئيًا أيضًا إلى الاقتناع المتزايد بالطبيعة الاجتماعية الكامنة للمعرفة الجغرافية، والتي تتحدى فردية النماذج النفسية. وقد يرجع جزئيًا كذلك إلى الشك في ملاءمة **نظرية المعرفة** للملاحظة والقياس، الذي يمكن أن يترك السياقات، والتكوينات الأيديولوجية غير القابلة للملاحظة، والقياس دون دراسة. ومع ذلك، لا تزال الجغرافيا السلوكية تتمتع بتراث مستمر يحظى بالتفصيل والتكامل الشامل في العمل الكبير الذي قدمه جوليدج وستيمسون (Golledge and Stimson, 1997).

قراءات مقترحة:

Gold (1980); Golledge and Stimson (1997); Walmsley and Lewis (1993).

مدرسة بيركيلي Berkeley School

كان كارل زاور (ساور) Carl Sauer وزملاؤه وتلاميذه بجامعة كاليفورنيا ببيركيلي يسيطرون على **الجغرافيا الثقافية** الأمريكية حتى ثمانينيات القرن العشرين. ورغم أن هذا النوع من الجغرافيا الثقافية لم يعد مهمًا في بيركيلي، فإنه يظل تراثًا بحثيًا يحمله تلاميذ بيركيلي السابقون وتلاميذهم المنتشرون في جميع أنحاء العالم.

ويمكن القول إن كارل زاور (1889-1975) كان الجغرافي الأكثر تأثيرًا على الجغرافيا الأمريكية في القرن العشرين. وقد حصل على درجة الدكتوراه في عام 1915 من جامعة شيكاغو؛ حيث وقع تحت تأثير **الحتم البيئي** على يد إيلين تشرشل سمبل Ellen Churchill Semple. ثم انتقل إلى بيركيلي في عام 1923، ووقع تحت تأثير الأنثروبولوجيين A. L. Kroeber وR. H. Lowie؛ حيث تعّرض لمفهوم الثقافة الذي حل محل أفكاره البيئية السابقة. وفي عام 1925، كتب زاور ما يُعتبر أشهر مقالاته، «مورفولوجية اللاندسكيب»؛ حيث تنّكر بشدة للحتمية البيئية، واقترح أسلوبًا يجب أن يستخدمه الجغرافيون

الثقافيون لإجراء العمل الميداني (Sauer, 1963b [1925]). وبعد وصوله إلى بيركيلي بفترة قصيرة، تحول زاور إلى الاهتمام بقية عمره بـ **أمريكا اللاتينية**، واستمر هذا الارتباط الكبير بـ **الإقليم** في أعمال الأجيال اللاحقة من تلاميذه. وبالنسبة لـزاور، كانت الجغرافيا الثقافية تمثل دراسة العلاقة بين الناس والأرض (انظر أيضًا **اللاندسكيب الثقافي**). وخلال الجزء الأخير من حياته العلمية، كان يتتبع موضوعين تاريخيين فلسفيين واسعين نوعًا ما؛ حيث ركّز الموضوع الأول على بعض المسائل مثل استخدامات الإنسان المبكرة للنار، ولشاطئ البحر كموطن بدائي، بينما كان الثاني يستكشف أوضاع أمريكا عندما اكتشفها الأوروبيون لأول مرة.

وبينما نعطي زاور حقه، يجب أن نتذكر أن معظم أفكاره التي أدخلها إلى هذا المجال - ومنها إعادة البناء التاريخي، والموطن، **والانتشار الثقافي** - كانت متداولة في ذلك الوقت في الجغرافيا الألمانية (انظر **الجغرافيا الأنثروبولوجية**)، والأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية. وكان زاور يدين ثقافيًا إلى حد كبير لكل من فريدريك راتزل، وأوتو شلوتر، وإدوارد هان، وأ. ل. كروبر. وقد ركز زاور وتلاميذه كثيرًا على العلاقات الإنسانية مع البيئة الطبيعية أكثر مما فعل الأنثروبولوجيون، الذين لم تقتصر اهتماماتهم على علاقات الإنسان بالبيئة، ولكنهم اهتموا أساسًا بالسلوك الإنساني بصفة عامة. وقد حدد فاجنر وميكسل Wagner and Mikesell (1962)

ثلاثة موضوعات أساسية دار حولها عمل مدرسة بيركيلي. حيث يتمثل الموضوع الأول في انتشار الخصائص الثقافية، مثل أنواع النباتات والحيوانات والمساكن. ويتمثل الثاني في تحديد وتطور الأقاليم الثقافية من خلال الخصائص المادية وغير المادية (قارن **الاستقرار المتعاقب**). ويتمثل الموضوع الثالث في **الإيكولوجيا الثقافية**، والتي تُدرس عادة من منظور تاريخي أيضًا؛ حيث ضَمن إصرار زاور المستمر على أهمية المنظور التاريخي، أن الكثيرين من الجغرافيين الأمريكيين أشاروا إلى جغرافيا تاريخية ثقافية مختلطة بصورة متميزة.

ويقال إن مدرسة بيركيلي في معالجتها للثقافة، تبنت مفهومًا «فوق عضوي» مطورًا عن الفكرة التي قدمها الأنثروبولوجى كروبر (Duncan, 1980). وبعد الثمانينيات من القرن الماضي، عملت مدرسة بيركيلي في تناغم مع «الجغرافيين الثقافيين الجُدد» أصحاب النزعة النظرية. ومع ذلك، نجد أن بعض الجغرافيين الثقافيين شعروا بأن «الجغرافيا الثقافية الجديدة» كانت شديدة الاستطراد والإنسانية في توجهها، ولا تهتم كثيرًا بـ**الطبيعة**، وقد توصلوا إلى فهم جديد لبعض الإسهامات الأكثر تركيزًا على البيئة لدى مدرسة بيركيلي (Price and Lewis, 1993).

قراءات مقترحة:

Leighly (1963); Wagner and Mikesell (1962).

منحنى عرض الإيجار **bid-rent curve**

رسم بياني يوضح الإيجار الذي يكون الناس مستعدين لدفعه مقابل المسافة من نقطة معينة، عادة ما تكون وسط المدينة. إذ تتناقص عروض الإيجار عادة مع زيادة المسافة من المدينة، أو مركزها؛ حيث تكون قيم الأراضي أعلى ما يمكن، وبالتالي فإن المنحنى ينحدر لأسفل في الشكل الذي يتمثل فيه الإيجار على المحور الرأسي وتتمثل فيه المسافة على المحور الأفقي (انظر **نموذج ألونسو، تلاشي المسافة**). وأحيانًا يظهر المنحنى محدبًا تجاه نقطة أصل الشكل، ليعكس الانخفاضات الحادة في الإيجار مع المسافات القصيرة من المدينة (المركز)، والارتفاع مع تزايد المسافة. وتعتبر هذه المنحنيات عنصرًا مهمًا في نماذج استخدام الأراضي الحضرية والزراعية (قارن **نموذج فون ثونن**).

تنوع حيوي **biodiversity**

يعرف هذا المصطلح في اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الحيوي (CBD) بأنه «حالة من التنوع بين كل أنواع الكائنات الحية التي تضمها **النظم الإيكولوجية** الأرضية والبحرية والمائية، والمركبات الإيكولوجية التي تعتبر جزء منها. ويتضمن ما سبق، التنوع داخل الأنواع، وبين الأنواع، وداخل النظم الإيكولوجية (على نحو ما تنص المادة الثانية). وتتمثل الأهداف المقررة لهذه الاتفاقية في «الحفاظ

على التنوع الحيوي، واستدامة استخدام مكوناته، والمشاركة العادلة للمنافع الناتجة عن استغلال الموارد الأصلية (المادة الأولى).

وكما يشير جيفريس (Jeffries, 1997) في تقريره عن ظهور التنوع الحيوي كموضوع يحظى باهتمام علمي وسياسي، فإنه نادرًا ما كان المصطلح يستخدم في المجتمعات العلمية أو السياسية قبل الثمانينيات من القرن الماضي. ويرجع ظهوره إلى تطور بنية أساسية علمية مرتبطة بالمجال الجديد لعلم أحياء حماية البيئة، كظهور جمعية علمية متخصصة (جمعية علم أحياء صيانة الموارد والبيئة the Society for Conservation Biology)، ومجلة علمية (علم أحياء صيانة الموارد والبيئة)، وبرنامج تعليمي جامعي (بجامعة كاليفورنيا، بيركيلي)، وجميعها ظهر في عام واحد هو عام 1985. وقد ركزت مثل هذه الأنشطة العلمية على تسجيل وإعداد تقارير عن الانخفاض الملحوظ والمفترض في تنوع الكائنات الحية في أي عدد من السياقات – حيث يُعرض الانخفاض على أنه عملية انقراض ناتجة عن نشاط الإنسان. ونظرًا للتعريف المغلف بالإحساس بالخطورة، أخذت صيانة الموارد والبيئة التنوع الحيوي شكل الأزمة البيئية العالمية في كل من التصورات العلمية والشعبية المتعلقة بمناطق شعائرية (وإعلامية)، مثل الغابة المطيرة الأمازونية. ويرجع تاكاكس (Takacs, 1996) التناول السريع لهذه الأجندة العلمية الجديدة في عالم صناعة السياسات البيئية العالمية، التي تدور حول الأمم المتحدة، إلى الجهود المؤثرة

لبعض رعاتها العلميين البارزين - الذين يطلق عليهم مجتمعين تعبير «مافيا الغابة المطيرة»، وعلى رأسهم عالم الأحياء الأمريكي الشهير ويلسون E.O. Wilson.

وترتبط جهود تخفيض معدل التناقص في التنوع الحيوي الناتج عن الممارسات الإدارية العالمية والمحلية التي تزايدت في ظل هذه الاتفاقية، مثل «خطط عمل التنوع الحيوي»، (بالأجندات المختلفة نوعًا ما لدى أولئك المعنيين باستغلال التنوع الحيوي كشكل جديد من الموارد الطبيعية (Bowker, 2000; وانظر أيضًا **الجغرافيات الجينية**). ومن بين عدد من التوترات المثيرة للمشاكل الكامنة في هذه النظم الإدارية، هناك اثنان جذبا اهتمامًا سياسيًا مهمًا ومستمرًا. أولًا، إن نظام الاتفاقية يضع التنوع الحيوي بعيدًا عن، ومتعارضًا مع، المجتمع والنشاط الإنساني. ولكن هذا يتناقض مع السجل التاريخي للتطور المشترك للإنسان والنبات والحيوان، والذي ترك بصماته، من خلال عمليات مثل **الاستئناس**، على التنوع الجيني والنمط الشكلي لتراثنا الحيوي اليوم. وثانيًا، أدى نظام الاتفاقية إلى ظهور بعض الترتيبات الإدارية الخلافية جدًا، وذلك مثل الترتيبات المتعلقة بذبح الحيوانات التي تنتمي لأنواع الثدييات المهددة بالانقراض من أجل تكاثر الدخول لاستثمارها في حماية الأنواع الأخرى المتبقية.

قراءات مقترحة:

Bowker (2000); Jeffries (1997); Takacs (1996); United Nations Environment Programme (1992).

أحد أقدم المجالات الفرعية من علم الجغرافيا، تهتم بوصف وتفسير الأنماط المكانية لتوزيع الكائنات الحية، من خلال طرح أسئلة على شاكلة أين توجد، وأين لا توجد، ولماذا. وبينما أصبح هذا المجال مرتبطًا الآن ارتباطًا وثيقًا بالزيادة في الجهود العلمية والسياسية لإدارة انقراض الأنواع، وحماية التنوع الحيوي (انظر التنوع الحيوي)، فإن دراسة الجغرافيا الحيوية تعطي أرضية مشتركة مهمة ومثمرة بين الجغرافيين البشريين والطبيعيين في الماضي والحاضر (انظر Spencer and Whatmore, 2001).

وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كانت الجغرافيا الحيوية تمثل محور اهتمام التحليل في تخصصات مثل الجغرافيا والأنثروبولوجيا والآثار، وذلك لكل من المهتمين بتطور المجتمعات البشرية، والمهتمين بتوزيع وحيوية الحيوان أو النبات. وعلى سبيل المثال، وضع علماء الجغرافيا الثقافية، مثل كارل زاور (ساور)، تقاريرهم عن التطور المجتمعي في ضوء النسيج الإيكولوجي للإقليم، أو المظهر الطبيعي الذي يقع فيه (انظر مدرسة بيركيلي). وبينما سقطت هذه الاهتمامات من الجغرافيا الثقافية، عندما أصبحت التقسيمات بين منظورات وممارسات العلوم الطبيعية والاجتماعية أكثر رسوخًا (انظر الحتم البيئي)، فإنها اكتسبت دافعًا جديدًا من الكتابة العلمية الشعبية لعلماء أحياء اجتماعيين، مثل جيرد

دياموند Jared Diamond في تقريره عن تأثير الانهيار الاجتماعي والإيكولوجي، في السقوط التاريخي لأي عدد من الحضارات (Diamond and LeCroy, 1979). ونتيجة لذلك، أصبحت الجغرافيا الحيوية طوال معظم أواخر القرن العشرين، تخصصًا فرعيًا داخل الجغرافيا الطبيعية، كما يتضح من المنشور الأكاديمي الرائد «مجلة الجغرافيا الحيوية the Journal of Biogeography». ولكن هذا التخصص الفرعي، لم يحتل مكانة متساوية في المشروعات البحثية المستقبلية أو المناهج الدراسية في مختلف أنحاء العالم.

وقد استعادت الجغرافيا الحيوية مكانتها في القرن الحادي والعشرين كأرضية مشتركة مثمرة ترى في الحياة مجال اهتمامها الرئيسى، وذلك بسبب تيارين محفزين (انظر Thrift, 2005a)، تمثل الأول في ظهور علوم الحياة وقدرتها على إعادة تنشيط البناء الجيني للأنواع الحية، ومنها الإنسان. وتمثل الثاني في تجدد الاهتمام بموارد الفلسفة الحيوية التي تدعم الاهتمامات الأكاديمية والشعبية بالمضامين الاجتماعية والإيكولوجية للتقنيات الحيوية التي تتكاثر في المجال المشترك بين علوم الحياة وعلوم الحاسب (انظر Greenhough and Roe, 2006). وفيما بين استثمار السياسة في التنوع الحيوي، وإعادة الاستثمار الفكري في مسالة الحياة، أصبحت الجغرافيا الحيوية مجال اهتمام كبير للأعمال متعددة التخصصات بين العلماء الاجتماعيين والطبيعيين.

قراءات مقترحة:

Diamond (1979); Greenhough and Roe (2006); Quamen (1996); Spencer and Whatmore (2001); Thrift (2005).

الفلسفة الحيوية Biophilosophy

مصطلح يرتبط بتاريخ طويل من الجدالات والنقاشات حول سؤال (ما الحياة؟). وتضرب تلك النقاشات بجذورها في تاريخ الفكر الغربي بدءًا من أرسطو، مرورًا بنظريات التاريخ الطبيعي ونظرية النشوء والارتقاء، وحتى علم أحياء ما بعد الجينات (Margulis and Sagan, 2000).

ولمسألة الحياة الملحة، هناك دومًا جانبان يتركان اليوم تأثيرًا خاصًا على الحوارات الأكاديمية – والشعبية إلى حد ما – حيث يتمثل الجانب الأول في فلسفة علم الأحياء، (أو فلسفة الكائن الحي)، التي كان يهتم فيها منظرو علم الأحياء والفلاسفة منذ القرن التاسع عشر بشرح مبادئ التنظيم الذي يميز الحياة الموجهة بالممارسات المتغيرة ومعايير المعرفة الحيوية (انظر Doyle, 1997)؛ إذ تتعلق هذه المبادئ أساسًا بعمليات النمو والتحلل والتكاثر والتطور والتكيف. فهنا نجد أن السؤال «ما الحياة؟» كثيرًا ما يصاغ كسؤال معرفي عن كيف ولماذا تختلف دراسة (الكائنات الحية) عن مجالات الدراسة الأخرى.

ومن ناحية أخرى، فإن الفلسفة الحيوية تمثل نقدًا لفلسفة علم الأحياء، بمعنى أنها أكثر اهتمامًا بطرح نفس السؤال بمصطلحات متعلقة بـ **الأنطولوجيا (علم الوجود)** حتى تستكشف سجل «الحياة» المضطرب كوسيلة للتفكير في التقسيمات الفئوية السابقة للإنسان/ الحيوان/الآلة. ففي هذا المجال، تكون أقل اهتمامًا بوصف الماهية الكلية للحياة، مقارنة بتتبع تعددها الذي لا يتوقف؛ إذ ينصب الاهتمام هنا على شبكة العلاقات التي دائمًا ما تأخذ الكائن الحي خارج ذاته، ودوافع التكوين الشكلي للتكرار والتباين، والتعدد والفردية، التي من خلالها يحدث ويتوقف ويتغير تدفق الأشياء المناسبة للعالم. ويرتبط هذا كثيرًا الآن بالتيار «الحيوي» الذي ينساب من لايبنتز، وسبينوزا، وبيرجسون، ووايتهد حتى ديلوز (انظر Ansell-Pearson, 1999)، ويهتم بقوة الحياة التي تدس نفسها في عادات وتكرارات الأشياء دون أن تصبح مُغرقة في المادية (Bergson, 1983 [1907]، p. 126). ويعتبر هذا واحدًا من الخيوط المهمة التي تنسج **النظرية اللاتمثيلية** التي أصبحت مؤثرة جدًا في الجغرافيا والعلوم الاجتماعية الأخرى خلال السنوات الخمس الأخيرة تقريبًا.

قراءات مقترحة:

Ansell-Pearson (1999); Bergson (1983) [1907]); Doyle (1997), Margulis and Sagan (2000); Whitehead (1929).

صاغ هذين المصطلحين الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو Michel Foucault في كتاباته عن الطب والنظام والجنس (Foucault, 1978 [2004] 2008 ,[1997] 2003 ,[197])، ويشيران إلى الدور الذي تفرضه السلطة على الحياة. ويرجع ظهور هذه الممارسة الخاصة، إلى أوروبا في القرن السابع عشر، فبدلًا من أن يمارس الحكم السياسي أساسًا على الأقاليم ثم على الناس الذين يعيشون عليها بصورة ثانوية فقط، أصبح يمارس على الأفراد والمجتمعات التي ينتمون إليها، خاصة من حيث خصائصهم البيولوجية والمادية (الفيزيقية)، وتمارس السلطة على الهيكل الفردي والجماعي للسكان. وبدلًا من السُلطة السيادية على «أخذ» الحياة، أصبحت هذه السلطة البيولوجية الجديدة تتمثل في السلطة على «تكوين» أو استمرار أو إزالة الحياة. وكان فوكو مهتمًا بصفة خاصة بكيف أن الحكم السياسي قد أصبح طبيًا بصورة متزايدة، وأصبح رياضيًا في الوقت نفسه، وذلك مع تطور المقاييس والأساليب الإحصائية، أي إن السلطة البيولوجية هي الأداة التي يمكن بها قياس مجموعة من الكائنات الحية التي تعتبر مجتمعًا، من أجل حكمها، والذي يرتبط بدوره ارتباطًا وثيقًا بسياسة ليبرالية رشيدة (انظر الحكامة). وفي ظل المصطلح الواسع للسلطة البيولوجية، درس فوكو الكثير من الممارسات والمعارف المؤسسية، ومنها الصحة العامة، وحملات الإسكان، وآليات السيطرة على

الأمراض والمجاعات، والسلوك الجنسي، وأنماط العمل؛ ومعالجة وتنظيم الشذوذ الاجتماعي والجنسي والمادي. وتعتبر كتاباته عن هذا الموضوع، جزءًا من مشروع أوسع لفهم مبررات الحكومة، ومولّد الذات الحديثة، وتهتم بكيفية قيام السلطة بإنتاج وتشكيل الأفراد كموضوعات للمعرفة.

ومنذ وفاة فوكو، ظهرت عدة امتدادات مهمة إلى أفكاره. وعلى الرغم من أن معظم أعماله ركزت على أوروبا EUROPE، فإن محاضراته عن السلالة عام 2003 أثبتت تأثيرها على التفكير في أنماط السلطة والعنف السياسي الاستعماري وما بعد الاستعماري، بما في ذلك الحرب (Stoler, 1995; Agamben, 1998; Mbe-mbe, 2003). وركز دارسون كُثر على المضامين السياسية البيولوجية للبحوث الوراثية والطبية البيولوجية المعاصرة لتكثيف الرعاية الطبية بالمجتمع (Rabinow and Rose, 2006b; Rose, 2006b، وقارن **الجغرافيا الطبية**). وكما توضح أعمالهم، فإن التطورات في علوم الحياة، تخطت الآن مسائل الصحة لتتناول وجود الأنواع، وقد دفع هذا العديد من الباحثين للقول إن ممارسات الأمن SECURITY، مدفوعة «بتوليفة سامة» من **الجيوبوليتيكيا** والسياسة البيولوجية (Dillon, 2007; Dillon and Lobo-Guerrero, 2008).

ويحاول أحد الروافد المهمة لأعمال السياسة البيولوجية المعاصرة أن يوضح كيف أن تقدم أساليب معينة، خاصة القياس البيولوجي،

له الكثير من النتائج السياسية والجغرافية السياسية؛ إذ إن القياس البيولوجي – الذي يعني حرفيًا قياس الحياة – يأخذ خصائص طبيعية أو سلوكية فريدة مثل الحمض النووي، أو بصمات الأصابع، أو فحص حدقة العين، أو طريقة المشي لدعم أنشطة الأجهزة الأمنية. وقد أجريت بحوث كثيرة لتقديم مثل هذه الأفكار في تحليلات «الحرب على الإرهاب» وما يترتب عليها، (Amoore, 2006; Reid, 2006; Dauphinee and Masters, 2007; Gregory, 2008a).

قراءات مقترحة:

Dillon and Lobo-Guerrero (2008); Esposito (2006); Gregory (2008a); Rabinow and Rose (2006b).

استكشاف الإمكانات البيولوجية **bioprospecting**

يعني استكشاف وجمع واختبار المواد العضوية بحثًا عن الخصائص الجينية، أو البيوكيميائية، أو المورفولوجية، أو الفسيولوجية التي يمكن أن تكون ذات قيمة للاستغلال التجاري. ففي بعض الحالات يتعلق الأمر بتوسيع ممارسات كبار السن التي تعلّم من خلالها الناس الاستفادة من بيئاتهم الطبيعية البيولوجية (وخاصة النباتية). ومع ذلك، نجد أن «الآليات الاجتماعية والمكانية» (Parry, 2004) التي يقوم عليها هذا النشاط، قد تغيرت كثيرًا في العقود الثلاثة الماضية،

لدرجة أن استكشاف الإمكانات البيولوجية اليوم، يعتبر بمثابة صياغة جديدة شديدة الأهمية لذلك التشابك.

وبالتحديد، هناك ثلاثة تطورات متميزة ومتصلة ببعضها قدمت فرصًا جديدة لقطاع الأعمال والعلم للاتفاق على فصل المواد البيولوجية والمعارف المرتبطة بها من سياقاتها، بحيث يمكن استغلالها بصورة أفضل في أماكن أخرى. فأولًا، حدثت سلسلة من التطورات الاقتصادية التي جعلت استكشاف الإمكانات الحيوية مُربحًا. فمع ظهور التنوع الحيوي، وقدرته التنظيمية، وإطاره، كمورد قيم من خلال خطاب «التنمية الخضراء»، أصبحت فكرة «بيع الطبيعة لإنقاذها» فكرة شرعية. وثانيًا، حدثت سلسلة من التطورات التقنية ساعدت على جعل الاستكشاف أمرًا عمليًا. وبالتحديد، فإن تحول علم الأحياء المرتبط بظهور تقنية المعلومات، جعل التلاعب بالشريط الوراثي للكائنات الحية أساسًا لقيمته. وأخيرًا، حدثت سلسلة من التطورات في قانون الملكية الدولي، ساعدت على جعل هذا الاستكشاف قانونيًا. ففي اثنتين من الاتفاقيات الكبرى متعددة الأطراف – «اتفاقية التنوع الحيوي (CBD) في عام 1992، و«اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية في 1994 ـ اعتبرت الكثير من المواد البيولوجية في العالم قابلة للملكية بأشكال مختلفة، مما جعلها أمرًا مشروعًا للتبادل والصفقات.

وقد أصبح الوضع الناتج عن هذه التطورات الثلاثة مُسيسًا بصورة واضحة (Dutfield, 2004). فبالنسبة للمؤيدين، يمكن أن يؤدي هذا

الاستكشاف إلى تقديم مساعدات تتراوح بين المساعدات المالية إلى المساعدات التعليمية لتلك المجتمعات التي تتم فيها، بالإضافة إلى المساهمة في إنتاج منتجات دوائية جديدة وغير ذلك. أما بالنسبة للمعارضين، فإن عملية استكشاف الإمكانات الحيوية، تعتبر قرصنة بيولوجية (Shiva, 1998 [1997])، وذلك لأنها لا تقدر ولا تكافئ بصورة مناسبة المعرفة التقليدية للشعوب التي غرست أو عدلت الصفات التي جعلت من كائن حي معين شيئًا قيِّمًا. وتمثل مسائل تحديد الأشياء التي يجب أن تكون قابلة للملكية (ولو بصورة مؤقتة)، قضية أخرى. ولكن من خلال تتبع أنواع اتفاقيات اقتسام الأرباح في ظروف معينة، يمكن تخطّي مصطلحات هذا الجدل المستقطب بصورة متزايدة (Castree, 2003a).

إقليمية حيوية bioregionalism

حركة وفلسفة إيكولوجية تنادي بسياسات مكانية إيكولوجية جديدة، ظهرت في سان فرانسيسكو في السبعينيات؛ حيث تعرف الأقاليم الحيوية بنوعين من الخرائط. فأولًا، تستخدم أدوات علم المناخ والجيومورفولوجي والتاريخ الطبيعي لإعداد خرائط الأقاليم الجغرافية ذات الخصائص الإيكولوجية المتميزة. ثانيًا، تستخدم أوصاف الإحساس بالمكان أو «مناطق الوعي» لدى من يعيشون فيها لتنقيح حدود هذه الأقاليم الحيوية. وقد تعرضت كل من مقاربة

وممارسة الإقليمية الحيوية للانتقاد، بسبب سوء فهمها تحليليًا، وسياسيًا، في سياق المشاكل والعمليات البيئية والاجتماعية العالمية.

قراءات مقترحة:

List (1993); Sale (1991).

أمن حيوي (بيولوجي) **biosecurity**

يتعلق الأمن الحيوي بنوع من الاستجابة تبديها الدولة، وفيما بين الدول وبعضها بعضًا، تجاه تحركات الأشياء الحية غير البشرية عبر الحدود، خاصة تلك الكائنات التي تمثل تهديدًا للرفاهية الإنسانية، والإيكولوجية، والاقتصادية؛ حيث تتوافر هنا ثلاثة عناصر على الأقل: فأولًا، هناك محاولة إدارة تحركات الحيوانات والأمراض (قارن انتشار المرض)؛ حيث ينصب الاهتمام على الدول القومية وأوضاعها المرضية. وأحيانًا تستخدم هذه المناطق المرضية الإقليمية لتصوير اختلافات أخرى بين الشمال والجنوب، أو الفقراء والأغنياء، وهذه الخرائط ليست ارتجالية ولها نتائج مهمة (Davis, 2005). فيجب تحديد مواقع معينة داخل الدولة لتطبيق إجراءات الأمن الحيوي: وتشمل هذه الأماكن المطارات، والموانى البحرية، والمزارع، بصورة متزايدة (Donaldson and Wood, 2004). وثانيًا، هناك محاولات لتخفيف آثار الأنواع العدوانية على ما يسمى النباتات والحيوانات المحلية (Bright, 1999). وثالثًا، هناك محاولات تخفيف مخاطر

استخدام مواد الكائنات الدقيقة كأسلحة. وكل هذه الممارسات الثلاث، تربط ما بين **الجيوبوليتيكا والجغرافيا الحيوية**، مما يؤدى إلى توترات حقيقية بين الحركة والسكون، وبين الدول والطبيعة (Clark, 2002).

البايوتكنولوجيا (التكنولوجيا الحيوية) Biotechnology

لعل أفضل تعريف لهذا المصطلح تمثله عبارة بسيطة جدًا تقول «استخدامات الحياة» (للإشارة إلى عنوان أحد تواريخ المفهوم: انظر Bud, 1993). أما الذين يبحثون عن صياغات أكثر دقة، فيجب أن يعودوا إلى مرجع Bain (2003) المفصل في هذا الموضوع. وبالرغم من غموض المصطلح، إلا أن هذه الصياغة تتمتع بميزة التقاطع مع شيئين أكثر أهمية حول التقنية الحيوية، وهما أنه مصطلح واسع جدًا، وأنه مشوش، ومثير للجدل. وبداية من النقطة الثانية، فإنه عند مراجعة أدبيات الموضوع، يتضح ببساطة أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للتقنية الحيوية (البايوتكنولوجي). فبالنسبة للبعض، يحمل هذا الموضوع كل شيء من فن التخمير القديم، مرورًا بتهجين النبات والهندسة الكيماوية، وصولا إلى التقنيات الحديثة للهندسة الوراثية، لأن كل هذه الأنشطة، نتجت عن اجتماع كل من العبقرية البشرية والاختراع التقني، والمواد البيولوجية. وبالنسبة للآخرين، تمثل البيوتكنولوجي تقنية فاصلة يجب أن تقصر المصطلح على أحدث

عناصر هذا التاريخ الطويل، أي على انتشار الإمكانات التقنية في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، حول تقارب بيولوجيا المعلومات، وسياق الاقتصاد الليبرالي الجديد، والحماية القانونية الشاملة لـ**حقوق الملكية الفكرية**. ولكن أهم شيء يتعلق بهذه المواقف المتعارضة، يتمثل في كيفية حشدها خلال الحوارات العديدة المتعلقة بالبيوتكنولوجي؛ إذ يسمع المرء الكثير من الموقف الأول إذا كان الهدف يتمثل في الطمأنة والتأكد، وعندما يكون هناك سجلات متابعة طويلة للأمان، بينما نسمع المزيد من الموقف الآخر، عندما يتمثل الهدف في تدعيم أو كشف زيف التقنية بإثارة حداثتها الثورية. ويمكن أن نسمع الموقفين في الوقت نفسه (كما في مناقشات المحاصيل المعدلة وراثيًا GM CROPS في الولايات المتحدة) عندما يكون الهدف جعل المنتجات تبدو «مماثلة كثيرًا» للمنتجات الموجودة من قبل، وتبدو جديدة، وتساوي براءات الاختراع، والثمن الذي يدفع مقابلها. وحتى إذا التزمنا بالمفهوم المقيد، فإننا نجد أنه يُستخدم ليغطي عددًا كبيرًا من الأنشطة. ويعطينا التصنيف القائم على الألوان للبيوتكنولوجي في الاستخدام الشائع بعض هذه المعاني كما يلي:

(1) الأحمر: يشير إلى استخدام البيوتكنولوجي في العمليات الطبية. وهذه تشمل التعديل الجيني للبكتيريا في تطوير العقاقير، أو التلاعب المباشر في جينات الشخص في محاولة لمنع أو علاج مرضها.

(2) الأخضر: يشير إلى استخدام البيوتكنولوجي في العمليات الزراعية. وهذه تشمل بصفة خاصة (ومثيرة للجدل) تطوير نباتات معدلة وراثيًا مصممة خصيصًا (مثلًا) للشحن، أو لتكون مقاومة لنوع معين من مبيدات الآفات.

(3) الأبيض: الرمادي (أحيانًا): يشير إلى استخدام البيوتكنولوجي في العمليات الصناعية. وتشمل أمثلتها هنا الكائنات النامية الموجهة لإنتاج كيماويات أو بكتيريا مفيدة تساعد على تكسير كيماويات معينة (كالتي تستخدم في تطهير تسرب الزيت).

(4) الأزرق: يشير إلى استخدام البيوتكنولوجي في العمليات المائية أو الساحلية أو البحرية. وعلى الرغم من أن استخدامات هذا المجال لا تزال قليلة، فإنها تتوسع بسرعة؛ حيث تركز التطبيقات هنا على استخراج مواد مفيدة من البكتيريا التي تعيش في الماء وغيرها من الكائنات الأخرى.

وقد اعتبرت التقنية الحيوية في كل أشكالها منذ فترة طويلة، بمثابة مجال يقدم تحديات وفرصًا لـ **الجغرافيا** (Katz and Kir-by, 1991). ويعد سلسلة من الأعمال المثيرة الأكثر حداثة (Cas-tree, 1999c; Whatmore, 1999a; Spencer and Whatmore, 2001)، ظهر مؤخرًا كم من الكتابات داخل هذا المجال، يأخذ هذه الفرص والتحديات بجدية – انظر مثلًا المقالات التي جُمعت في أعداد خاصة حررها (2003) Bridge, Marsden and McManus

بالإضافة إلى Greenhough and Roe (2006). أما الشيء الأكثر تشجيعًا، فهو أن أفضل هذه الأعمال، يتجنب الإغراءات المألوفة للتجريد الاقتصادي والحتم التقني، وذلك لصالح تطوير تقارير ثرية تجريبيًا، وعميقة نظريًا، لما يحدث عندما يضاف شيء جديد (شيء أو تقنية) إلى العالم الممتلئ أساسًا؛ حيث يتوجه الاهتمام في الحال إلى المجالات الجديدة للتحول والتداول التي تتضمن البيوتكنولوجي، وكذلك المسائل المتعلقة بتواجد كل من طرق الحياة القديمة والحياة الجديدة التي تفتحها هذه المجالات.

قراءات مقترحة:

Bingham (2006); Parry (2004).

تغرير عقاري **blockbusting**

أسلوب يتبعه المضاربون على الأراضي في الولايات المتحدة لشراء الوحدات السكنية ثم تأجيرها أو بيعها بأسعار أعلى. ففي مدن مثل شيكاغو، أدى التصنيع وهجرة الأمريكيين الأفارقة إلى المدن الشمالية، والفصل العنصري، إلى نمو السكّان الأمريكيين الأفارقة، ولكنهم ظلوا دون توسع مكاني متناسب مع ذلك النمو (Philpott, [1978] 1991). وفي المجاورات السكنية التي يقطنها البيض، وتقع ملاصقة لهذا الجيتو الأمريكي الأفريقي، يقوم الوكلاء العقاريون ببيع أو تأجير الوحدة الشاغرة لأسرة أمريكية أفريقية، وبعد ذلك

يستخدمون أساليب التخويف من انخفاض قيمة المساكن والتغير العرقي لإقناع الملاك البيض بالبيع. وبعد ذلك تباع هذه الوحدات أو تؤجر إلى أسر أمريكية أفريقية بأسعار مرتفعة جدًا. وتتمثل النتيجة في توسع الجيتو مكانيًا.

قراءات مقترحة:

Hirsch (1983).

body **جسد**

هذا مجال ينمو بسرعة داخل الجغرافيا، ويتناول المفاهيم الاجتماعية والمكانية لجسم الإنسان - وغالبًا ما يركز على التوتر بين الجسد كظاهرة اجتماعية، وكظاهرة بيولوجية. ولا يقتصر هذا الاهتمام المفاجئ بالجسد على الجغرافيا، ولكنه يمتد إلى كل العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية. ويمكن أن نجد الخلفية في توليفة من الظروف؛ حيث يشير بعض الكتاب، إلى التغيرات الأخيرة في اللاندسكيب الثقافي للحداثة، والتي تتضمن ظهور ثقافة المستهلك والتعبير عن الذات. في حين يعتبرها آخرون بمثابة تدخل نظري لمعالجة القصور السابق في النظرية الاجتماعية. وبالنسبة للبعض الآخر، تعتبر نظرية المساواة بين الجنسين، مسئولة عن وضع الجسد على الخريطة الفكرية. وبداية، هناك انقسام في النظرية الاجتماعية للجسد، ينسب أحدها غالبًا إلى موريس ميرلو-بونتي

Maurice Merleau-Ponty وميشيل فوكو Michel Foucault، على التوالي. فمن ناحية، نجد تحليلات الجسد باعتباره حيًا ونشطًا وخلاقًا، ومن ناحية أخرى، هناك دراسات الجسد باعتباره مفعولًا به وظاهرًا تاريخيًا من العدم. ولا تزال بعض المقاربات متأثرة بنظرية **التحليل النفسي**. وغالبًا ما تنتقل هذه المقاربات المختلفة إلى الجغرافيا عن طريق الكتابات النسوية. ويتمثل مصدر أساسي في نظرية جودث بوتلر Judith Butler التي تتبع تيار ميشيل فوكو في **الأدائية**، الذي يمكن فهمه «كممارسة متكررة، يستطيع من خلالها الخطاب أن يحقق الهدف الذي يحدده (1993a, p. 2). وترى بوتلر Butler أن الجسد يتشكل اجتماعيًا، ويجسد الإمكانات التي تتأثر وتتحدد بالتراث التاريخي. ويقدم موي (1999) Moi، بعد سيمون دى بوفوار، مفهومًا للجسد على أنه «موقف situation» – مجرد موقف – من المواقف الاجتماعية العديدة الأخرى، ولكنه جوهري، بمعنى أنه سيكون دائمًا جزءًا من خبرتنا المعيشة وتكيفنا مع البيئة. وينادي جروسز (1994) Grosz بالجسدية الجنسية التي يكون فيها **الغيرية** مكونًا من أجساد (مادية ونفسية وثقافية) ويركز على الحدود المتغيرة للأجساد، التي تتخللها المخرجات والإفرازات الجسدية **(انظر أيضًا اللفظ والاستبعاد)**.

أما في الجغرافيا، فإن درجة تناول **الجغرافية ـ الزمن** للجسد تعتبر مثار خلاف، ولكن هناك مقاربتين في الجغرافيا البشرية في

السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، تحتويان أشياء عن الجسد. ففي **الجغرافيا الإنسانية**، ظهرت موضوعات الجسد الحية والواعية، وفي **الجغرافيا الماركسية** ظهر الجسد ضمنًا في أفكار التكاثر المادي لقوة العمل. ولكن الانطلاقة الحقيقية للاهتمام بالجسد، حدثت في التسعينيات من القرن العشرين، بقيادة **الجغرافيات النسوية** طبعًا. وتدور هذه الأعمال حول ثلاثة موضوعات.

يتمثل الموضوع الأول في اعتبار الجسد بمثابة «استراحة الجغرافيا». ويشمل المكانية الجسد، ويعتمد على **علم الظاهريات**، أو على نظرية ليفيبفير Lefebvre في إنتاج الفضاء المكاني، التي تشمل كلًا من الجسد المتحيز المتكاثر، والتواجد التاريخي للجسد، في الفضاء المكاني المجرد (Simonsen, 2005). ومع ذلك، كانت الأدبيات تتناول غالبًا تأثير السلطة والمقاومة على الجسد، والتي تتضمن في الوقت نفسه قضايا الأداء وسياسات الجسد، والجسد كموقع للصراع. ونظرًا لمقاربة بوتلر العملية غير التأسيسية المتعلقة بـ **الهوية**، أدخل الكثيرون فكرتها عن الأداء في أعمالهم المتعلقة بالتفاعل بين النوع، والجنوسة، **والفضاء المكاني، والمكان**، مثل طقس حلاقة رؤوس المثليين جنسيًا، وأحمر شفاه السحاقيات في الفضاءات الجنسية (Bell, Binnie, Cream and Valentine, 1994)، أو الأداء النوعي في هويات العمل داخل المؤسسات المالية (McDowell and Court, 1994). ومع ذلك، لا تزال هذه الفكرة موضع خلاف. فمثلًا،

ينتقد نيلسون (1999) Nelson ترجمات لغة الأداء إلى الجغرافيا، لعدم وعيها بما تعتبره فكرة استعراضية راديكالية للجسد والذاتية، مما يثير مناقشة حية لحدود الأداء بهذه الطريقة.

ويتمثل الموضوع الثاني في «الأجساد الأخرى». فانطلاقًا من تصورات النسوية وما بعد البنيوية وما بعد الاستعمارية نواجه الحاجة إلى معرفة الاختلافات والسلطة في التجسيد؛ حيث يعتبر الجسد محوريًا في هذه العملية، وتعتبر الثقافات السائدة مجموعات معينة بمثابة (الآخر)، مثل العجزة، المسنين، الشواذ، البدينين، الإناث، الملونين، الأجانب، وهكذا (انظر كبر السن، العجز، العرقية، رهاب الذات والجنسية الغيرية، والعنصرية، والجنوسة). وتعرف المجموعات الخاضعة حسب أجسادها، وطبقًا للمعايير التي تميزهم وتقلل من شأنهم، بوصفهم بصفات مثل: الأقذار، المنفرين، الأنجاس، المنحرفين وهكذا، في حين أن الجماعات المتميزة تستطيع من خلال حبس (الآخر) في جسده، أن تحتل مكانة الأشخاص المتحررين من الجسد. وقد أثار هذا «التقسيم للأجساد» تحليلات تتراوح بين عرض عمليات السيطرة والاستبعاد من الفضاء المكاني الاجتماعي من ناحية (Sibley, 1995)، إلى استكشاف الصراعات لنيل الاعتراف وامتلاك الفضاء المكاني من ناحية أخرى. وهناك مجال متطور جيدًا داخل هذه المجموعة، وهو نظرية الشذوذ الجنسي، التي تستكشف المفاوضات والصراعات على الفضاءات المكانية المادية والرمزية، التي تميز الأوامر والسياسات الاستبعادية.

وثالثًا، دفعت فلسفات الجسد، المنظرين، إلى تفكيك الثنائيات التي أربكت الفكر والثقافة الغربية طويلًا؛ حيث تناولوا ثنائية العقل/الجسم أساسًا، ثم انتقلوا إلى ثنائيات الذات/الموضوع، **الثقافة / الطبيعة، والجنس/النوع، والماهوية/البنيوية**. وقد أظهر أنصار الحركة النسوية، كيف أن هذه الثنائيات كانت متأثرة بالنوع بشدة، وتربط جسد الأنثى بالطبيعة، والعاطفة، وعدم الوعي واللاعقلانية. وفي الأساس، كان تفكيك الثنائيات، بمثابة وسيلة لعرض عدم استقرار وميوعة الهويات المنسوية للجسد. ومن منظور علم المعاني، فقد فرض ذلك، الاعتراف بأنه ليس فقط موضوعات التحليل بل والجغرافي ذاته يمكن أن يتجسد؛ حيث تبنى العديد من الجغرافيين، من حيث المبدأ على الأقل، فكرة **المعرفة الموقفية** أو المتجسدة، بديلًا عن المعرفة «الموضوعية» غير السياقية وغير المجسدة.

وكما أشار العديد من المؤلفين (Callard, 1998) كانت الموجة الأولى من أدبيات الجسد في الجغرافيا، تفضل طرقًا معينة في فهم الجسد. فهناك ثروة من الدراسات المخصصة لأوصاف الجسد، وأنظمة الجسد، وأحاديث الجسد، في حين أن ممارسات الأجساد المادية الحية، لم تجذب الاهتمام كثيرًا. ومع ذلك، بدأت هذه الفجوة في التراجع: حيث طبق لونجهورست (2001) Longhurst نظرية جروسز في المادية المتغيرة للجسد، من خلال أفكار حدود الجسد وإفرازات الجسد **واللفظ والاستبعاد** والحيزات (غير) النقية،

وتستكشف دراسات المرض والإعاقة والعجز «مشاكل الجسد» أثناء التكيف اليومي مع البيئة، وتركز نظريات **الممارسة** **والنظرية اللاتمثيلية**) - على الأجساد المتحركة، والطبيعة الأدائية والمادية للتجسيد. وتوضح النظرية الأخيرة أيضًا الفرق بين الإنسان وغير الإنسان، والعضوي وغير العضوي (انظر أيضًا CYBORG).

قراءات مقترحة:

Bell and Valentine (1995); Butler and Parr (1999); Longhurst (2001); Nast and Pile (1998).

حد **border**

أحد أشكال الحدود المرتبطة بظهور **الدولة القومية** الحديثة، واستقرار الوضع **الجيوبوليتيكي** بين الدول، وقد ظهر بناء على التقاليد السياسية للدول القومية التي تدعي وتستخدم الإرهاب للسيطرة على **المقاطعات** (كما يتضح من دراسة أصل الكلمة وتاريخها أيضًا)، وكان ذلك غالبًا مع الأساطير الأساسية لمعاهدة ويستفاليا (Teschke, 2003)، انظر (2006) Hindess. وسواء على الخرائط أو على الأرض، فإن الحدود توضح مجالات **السيادة** القومية، وبالتالي فإنها تمثل مواقع مهمة، حيث تتحدد الفروق (الداخلية مقابل الخارجية) الإقليمية **والعلاقات الدولية** الحديثة، وتتحقق، وتفرض، وتخرق، ويُتنازع عليها (Walker, 1993; Agnew,

2003a). وهكذا، فإنه كما يقول الفيلسوف الفرنسي إيتيان باليبار Etienne Balibar، إن الحدود «خظيت بإفراط في الاهتمام، بمعنى أنه تم تحديدها وفرضها وإعادة التأكيد عليها في تقسيمات جغرافية أخرى» (Balibar, 2002, p. 79). ولنفس هذا السبب تحديدًا، يركز علماء الجغرافيا السياسية بصورة متزايدة على ما يسميه البعض إعادة ترسيم الحدود «reborderin» (Newman, 2002; Kolossov, 2005; Van Houtum, 2005; Van Houtum, Kramasch and Zierhofer, 2005».

وتظهر الحدود في الخطابات التي تعيد تحديد الدولة القومية وفرضها. ففي جميع الوسائل التي تتراوح من القانونية والتربوية إلى التافهة والمبتذلة – من خرائط قضايا المحاكم وخرائط المدارس والمتاحف، إلى الخرائط الجدارية وأفلام الكارتون وحتى تنبؤات الطقس – يتم تصوير **الجغرافيات التخيلية**، وبالتالي تفرض الحدود القومية (Paasi, 2005a; Sparke, 2005; Anderson, 2006a; Painter, 2006). وتؤثر هذه الجغرافيات الثقافية المتعلقة بتكوين الحدود بدورها، على الفرض الحقيقي لهذه الحدود على الأرض من خلال كل من الممارسات الاجتماعية وممارسات الدولة، للسيطرة على الحدود (Nevins, 2002; Coleman, 2005). وتعبر الكثير من الممارسات الاجتماعية لتدعيم الحدود، عن الخوف من الأغراب (الزينوفوبيا)، ولا تزال هذه الممارسات تتزايد في أنحاء كثيرة من

العالم بسبب التصورات الإدارية، العنصرية و/أو الذكورية المتعلقة «بالتدفقات» الأجنبية التي ستجتاح الدفاعات المحلية (Theweleit, 1987; Darian-Smith, 1999; Wright, 1999b; Price, 2004).

ومع ذلك، فبينما لا تزال هذه التدخلات الاجتماعية تكرر تقسيمات القرن العشرين التي فرضتها النظم الليبرالية للحكامة العرقية - العنصرية، والجنسية، فإن ممارسات الدولة المعاصرة للسيطرة على الحدود، تتشكل في الوقت نفسه بالتقسيمات الطبقية الجديدة، والتوليفة المرتبطة بالسياق، والتي تجمع ما بين الحكومية الليبرالية الجديدة والحوكمة الليبرالية الجديدة. وبهذه الطريقة يتم تخفيف وتشديد القيود على الحدود داخل المناطق التجارية الحرة وحولها في الوقت نفسه. ففي الاتحاد الأوروبي (Sparke, 2000a; Walters, 2002)، والنطاق الذي يجمع دول اتفاقية النافتا NAFTA (Bhandar, 2004; Coleman, 2005; Gilbert, 2007)، والعديد من مناطق تنمية السوق الحرة عبر الحدود ذات النطاق الأصغر (التي يمثلها مثلث نمو ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة، انظر: Sparke, Sidaway, Bunnell and Grundy-Warr, 2004)، فإن الحكومات تحاول ممارسة الازدواجية في إدارة الحدود؛ أي أنها تسهل سرعة عبور رجال الأعمال المسافرين، بينما تزيد السياسات العقابية على الطبقة العاملة «الآخرين»، الذين تعتبرهم خطرين على النظام الليبرالي الجديد للسوق الحرة.

ولكن التقسيم الليبرالي الجديد للحدود بناء على الطبقات، لا يحدث بنفس الطريقة في كل مكان. ففي داخل منطقة النافتا، لا يزال هناك كل أنواع الاقتصادات غير الرسمية عبر الحدود (Staudt, 1998)، أما في أوروبا، فإنه بينما تحوّل الحد القديم بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية أثناء الحرب الباردة إلى حاجز طبقي اجتماعي (Ossie/Wessie Berdhal, 1999)، لم تُطبق الازدواجية على حد الستار الحديدي القديم أثناء الحرب الباردة، ولكنه دخل في منطقة نمو وتكامل الاتحاد الأوروبي (Scott, 2002; Smith, 2002a). وتبدو هذه الأنواع من التعقيدات طفيفة بالمقارنة بالطرق التي يكرر بها الحد الجديد جيوبوليتيكا التقسيمات الدينية والعرقية بمنتهى العنف، على نحو ما نجد في الجيوب التي تحتلها إسرائيل والمناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية في الضفة الغربية، وكل ذلك يقلل من شأن «الخط الأخضر» القديم وآمال في «حد جيد»، مقارنة بفرض عزل وتقسيم للسكان عبر جدار خرساني ضخم محصن عسكريًا يمثل الحاضر الاستعماري (Gregory, 2004b; Newman, 2005; Falah and Newman, 1995).

وبعد أن ذكرنا الحالات التي تتوقف على سياقاتها، نجد أن ظهور طبقة تجارية متعدية للقوميات تتمتع بصورة متزايدة بحقوق عالمية لحيازة الممتلكات، وإبرام العقود والتحرك بحرية، قد أصبح ظاهرة ملحوظة على وعند الحدود في جميع أنحاء العالم؛ إذ إن إدارة حدود

الدول، تصبح عالمية بصورة متزايدة من حيث تنسيقها العالمي، مع وضع الاعتماد على تحديد الحدود على أسس قياسية حيوية فردية، بدلًا من جوازات السفر القومية التقليدية (Adey, 2004; Salter, 2007). وفي تلك الأثناء، فإنه مع استمرار الولايات المتحدة في شن ما تسميه حربها على الإرهاب، فإن الكوزموبوليتية الناعمة للنخب الأنيقة العابرة للحدود، تبدو مصحوبة بفرض كوزموبوليتية صلبة على عابري الحدود الذين ينظر إليهم كخطر على العالم الحر (Sparke, 2006). ومع هذه التطورات، نستطيع أن نرى – بالعودة إلى مصطلح باليبار – «المشهد الآخر» للحدود اليوم: وهو المشهد الذي يُفترض فيه أن نظام السيادة الذي فُرض في معاهدة ويستفاليا، قد حل محله نوع جديد من «مقاومة الإرهاب» العالمي، والمنفصل عن الدولة القومية وحدودها الجغرافية (Kelly, 2005; Hindess, 2006).

أراضٍ حدودية **borderlands**

مصطلح رئيس يشيع استخدامه في نوعين من الأدبيات المعاصرة، فمن ناحية يستخدم كمفهوم بحثي للدارسين المشتغلين بقضايا التنمية الإقليمية عبر الحدود (Pratt and Brown, 2000)، ومن ناحية أخرى كمعنى مجازي يهدف إلى إعادة النظر في الأفكار التقليدية عن الأمة والدولة القومية. (Anzaldúa, 1999). ويشير هذان الاستخدامان

للمصطلح، إلى الأقاليم الجغرافية المحيطة بالحدود الدولية، ويتضمن كلاهما أيضًا محاولات وصف الحياة والجغرافيات التخيلية للناس الذين تَعْبُر ممارساتهم اليومية وأنشطتهم الاقتصادية وعلاقاتهم الثقافية، الحدود التي تحدد الدول القومية. ولكن بينما تحاول بحوث التنمية الإقليمية عبر الحدود إجراء مقارنات تحليلية بين مختلف نماذج حوكمة الأراضي الحدودية، فإن العمل على المعاني المتعددة للأراضي الحدودية، يسعى إلى إيجاد علاجًا للشوفينية القومية والأشكال القائمة من الاستبداد العرقي، وذلك من خلال الاختلاط بين الثقافات في الحياة اليومية في الأراضي الحدودية. غير أن هذا لا يعني أن الاستخدامات المعطلة للمصطلح، تركز دائمًا على الاختلاط والتهجين الثقافي. فهناك بعض الدراسات الرائعة للأراضي الحدودية توضح كيف أن الروابط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اليومية عبر الأقاليم الحدودية، تعطِّل الافتراضات المعيارية المتعلقة بالدول القومية، والأشكال المرتبطة بها من الهوية النوعية أو العنصرية و/أو العرقية (Staudt, 1998; Berdahl, 1999; Darian-Smith, 1999; Price, 2004). وكذلك هناك العديد من الدراسات الرصينة المفيدة التي توضح في حالات كثيرة، كيف أن مثل هذه الممارسات المعطِّلة، لا تزال تتعرض للاستغلال والسيطرة و/أو التدمير من خلال توليفات من عنف الدولة والسوق (Wright, 199b; Nevins, 2002; Lindquist, 2004; Coleman, 2005).

ونتيجة للدراسات التي توضح كيف أصبحت علاقات السلطة واضحة بصورة خاصة في الأراضي الحدودية، وتحظى بالدعم بسبب الاهتمام الحكومي المتزايد بالتخطيط الإقليمي عبر الحدود، وقع زخم كبير في المقالات والمجلدات المحررة عن التنمية في الأقاليم الحدودية، والتي تتناغم بصورة متزايدة مع الطرق التي تظهر بها هذه الأقاليم في الجغرافيات السياسية المتنوعة لإعادة تقسيم الأقاليم (Eskelinen, Liikanen and Oksa, 1999; Perkmann and Sun, 2002; Nicol and Townsend-Gault, 2005; van Houtum, Kramsch and Ziefhofer, 2005). وبينما تحاول إسهامات قليلة من هذه الأدبيات تحفيز دور الشركات عابرة القوميات، وتشجيع الأراضي الحدودية المخصصة للتنمية الرأسمالية (Artibise, 2005)، هناك أعمال أخرى تحاول أن توضح الطرق التي تقوم من خلالها عمليات دعم مثل هذه الأماكن، بتعزيز فرض الليبرالية الجديدة عبر الحدود الإقليمية (Perkmann, 2002; Nicol and Townsend-Gault, 2005; Sparke, 2005). ولكن الأراضي الحدودية لا تزال تتشكل بعدد من الأشكال الأخرى لإعادة تشكيل الحدود أيضًا، وسواء أخذت شكلًا جغرافيًا مثل الجيوبوليتيكا (Scott, J.W., 2002, 2005b; Brunn, Watkins, Fargo and Lepawsky, 2005; Edwards, 2005)، أو الطبيعة المختلطة (Sletto, 2002; Fall, 2005) أو سيادات ما بعد الاستعمار (Mbembe, 2000; Kramsch, 2002; Sidaway, 2002; Sparke, Sidaway, Bunnell and Grundy-

(Warr, 2004)، تقدم الأراضي الحدودية صورًا دقيقة للجغرافيا المتغيرة للسلطة في سياق العولمة.

نظرية بوزيرُب Boserup thesis

طور الاقتصاديون السياسيون التقليديون، وخاصة مالتوس Malthus وريكاردو Ricardo، في المراحل الأولى من **الانتقال الديموجرافي** في أوروبا نظرية اقتصادية كلية في العلاقة بين نمو السكان والزراعة. حيث ميز ريكاردو (1817) بين التوسع الزراعي الرأسي والأفقي (الزراعة الكثيفة والزراعة الواسعة)، معتبرًا أن التوسع الأفقي يشير إلى امتداد الزراعة إلى أراض جديدة كانت هامشية، وبالتالي فهي عرضة لتناقص العائد على العمل ورأس المال، بينما يؤدي التوسع الرأسي، إلى زيادة ناتج الأراضي الموجودة من خلال تحسين التخلص من الآفات واستخدام الأسمدة، وتحسين الصرف، وغير ذلك، والذي يخضع بدوره أيضًا لتناقص عوائد العمل ورأس المال؛ حيث افترض ريكاردو مثل مالتوس (1803) أن زيادة النمو السكاني ستتوقف بسبب الانخفاض في الأجور الحقيقية، والزيادة في الريع، وانخفاض نصيب الفرد من الغذاء.

وهناك شكل ثالث من التكثيف الذي يعتمد على نشر القوى العاملة المتزايدة على الأراضي المحصولية بدرجة أكبر (أي زيادة كثافة المحاصيل أو تقليل فترات إراحة الأرض). وكان تخفيض فترات إراحة الأرض (أي فترة عدم الزراعة، أو استرداد الخصوبة التي

يُسمح فيها للأرض باستعادة خصوبتها وقدرات تربتها)، يمثل طريقة مهمة تُزيد من خلالها الزراعة الأوروبية ناتجها خلال فترات النمو السكاني، على نحو ما كان ملحوظًا في الفترة التي قدم فيها مالتوس وريكاردو أفكارهما. ولكن إراحة الأرض لا تعني استغلال أراضٍ فقيرة أو بعيدة، ولكن مع انخفاض فترة إراحة الأرض، تزيد الحاجة إلى استخدام المزيد من رأس المال والعمالة، لمنع الانخفاض التدريجي في غلة المحاصيل والتناقص في علف الحيوان.

وقد جعلت إيستر بوزيرب (1965، 1981) Esther Boserup من تقليص فترة إراحة الأرض عنصرًا رئيسيًا في عملها المهم عن التكثيف الزراعي. وعلى الرغم من أن تقليص فترة إراحة الأرض قد يؤدي إلى تناقص الإنتاجية، إلا أن ذلك يمكن تعويضه عن طريق المكاسب التي يمكن تحصيلها من الناتج الكلي بفضل زيادة تكرارية الحصاد.

وخلال القرن الثامن في أوروبا الغربية ساد نظام الحقلين Two-Field System (تقسيم قطعة الأرض الزراعية إلى حقلين، يزرع أحدهما ويراح الآخر)، ولكن بحلول القرنين الثاني عشر والثالث عشر، حل نظام الحقول الثلاثة (زراعة حقلين من قطعة الأرض وإراحة الحقل الثالث) محل نظام الحقلين في المناطق مرتفعة الكثافة (انظر **النظام الحقلي**). وبحلول القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بدأ نظام إراحة الأرض في الاختفاء تمامًا. واعتبرت بوزيرب (1965) أن تقليص فترة إراحة الأرض، يعد بمثابة الفكرة الرئيسة في تاريخ

الزراعة، والمحور الرئيسي الذي تدور حوله حوارات مالتوس عن الزيادة السكانية والمجاعة (قارن **نموذج مالتوس**). وكانت بوزيرب ترى أن ناتج ساعة عمل الفرد يصل إلى أقصاه في نظم الإراحة الطويلة، فهناك مثلًا النظم المتنقلة في منطقة الغابات المدارية الرطبة، التي يتم فيها زراعة محاصيل متعددة متنوعة في قطع من الأرض لمدة موسم أو اثنين، يتبعها فترة إراحة لمدة 15-25 سنة (بناء على الظروف الإيكولوجية المحلية، انظر **الزراعة المتنقلة**) – وأن النمو السكاني يعتبر محفزًا لكل من تقليص فترة إراحة الأرض والابتكارات الزراعية المرتبطة بالاستخدام المكثف للأرض.

وتصورت بوزيرب وجود سلسلة متوالية من تقليص فترة إراحة الأرض نتيجة ضغط السكان (وتهديد تخطي **طاقة الحمل**). أما نظم الراحة الطويلة ذات التقنيات البسيطة (المرتبطة بوسائل بدائية مثل عصا الحفر والفأس) فيحل محلها إراحة الأحراش (فترة إراحة من 6-10 سنوات) والإراحة القصيرة (من عامين إلى ثلاثة) التي يعتبر المحراث أداة رئيسة فيها. وهكذا يظهر أخيرًا الحصاد السنوي، والمتعدد، استجابة للضغط السكاني المستمر. ويصاحب هذا التكثيف المتزايد، انخفاض في ناتج ساعة عمل الفرد، ولكن مع زيادة كبيرة في الناتج الكلي. ومع ذلك، يتطلب الانتقال إلى الحصاد السنوي والمتعدد، أشكالًا جديدة تمامًا من المهارات والاستثمار، والتي عادة ما تتطلب أشكالًا من الاستثمار وتسويق الفائض التي تنظمها الدولة،

ورأت بوزيرب أن معظم أفريقيا وأمريكا اللاتينية، يحتل موقعًا بدائيًا في نموذج خطيّ من التكثيف؛ حيث يمكن زيادة الناتج بتقليص فترات إراحة الأرض. وهكذا تشير أطروحة بوزيرب إلى العلاقة بين نمو السكان والتكثيف الزراعي، الذي يقاس من خلال تقليص فترة إراحة الأرض، وانخفاض ناتج ساعة عمل الفرد.

ومن بين المضامين التي تتضمنها هذه الأطروحة، بالرغم من أنها ليست صاحبة الفضل في هذه المضامين، الدور المتغير لـ حيازة الأرض، وتزايد التحول الرأسمالي للأرض، ومزيد من الأشكال المعقدة من تفاعل الدولة والمجتمع. وقد لقيت أطروحة بوزيرب معالجة من قبل عدد من علماء الأركيولوجيا، والأنثروبولوجيا، الذين رسموا أنماطًا تكون الدولة والتطور الاجتماعي فيها وفق شروط التكثيف الزراعي.

وهكذا فإن هذه الأطروحة المناهضة للمالتوسية، عرّضت نفسها لكل أنواع التهم، بما في ذلك الشكل غير الخطي للحتم التقني السكاني، وقلة اهتمامها عمومًا بالقيود **الإيكولوجية** المفروضة على التكثيف (Grigg, 1980) (انظر **الغائية**). وليس واضحًا بشكل تام، ما مدى إمكانية تطبيقها على اقتصاديات السوق، وكيفية ذلك، ولا تبدو مفيدة حتى النهاية. ففي الحالة الإنجليزية على سبيل المثال، نجد أن جوهر التقنية الزراعية الخاصة بالقرن الثامن عشر (دورة نورفولك Norfolk الرباعية) كانت متاحة منذ العصور الوسطى، وعلى الرغم

من أن القرن الثامن عشر كان فترة نمو سكاني، فإن الفترة السابقة التي شهدت نموًا سكانيًا مستمرًا من منتصف القرن السادس عشر، لم تشهد تكثيفًا زراعيًا على هذا النحو (Overton, 1966)، (انظر **الثورة الزراعية**). لقد كانت عمليات التكثيف الزراعي تحتل موقعها الطبيعي في السجل التاريخي، وظل تقليص فترة إراحة الأرض في العالم الثالث ـ سواء كان مدفوعًا بالنمو السكاني أم لا (Guyer, 1997) حدثًا مستمرًا. ولكن التكثيف عملية معقدة اجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا. وبقدر ما تتضمن عملية تقليص فترة إراحة الأرض العمل بجد وبصورة مختلفة، فإن أطروحة بوزيرب لم تطرح السؤال المتعلق بمن يعمل، ومتى يعمل، وبأي مقابل (وهو السؤال المطروح في ضوء **العمر والنوع والطبقة في الحياة القروية**). وهنا نجد أن الأعمال الأحدث عن ديناميكيات الأسر المعيشية لديها الكثير لتقدمه على طاولة البحث.

قراءات مقترحة:

(Carney and Watts, 1990).

boundary حدود سياسية

تمثل الحدود السياسية علامة marker جغرافية، ومحدد maker جغرافي للسلطة التنظيمية في العلاقات الاجتماعية في آن واحد. فبالنسبة لكونها رمزًا للسلطة، تختلف الحدود كثيرًا من

حيث المقياس المكاني SCALE، والأهمية، والاستقرار الاجتماعي. وتأخذ الحدود أشكالًا مختلفة، تتراوح بين الحدود الدولية التي تميز الخطوط الحدودية بين الدول القومية، وحدود الأسلاك الشائكة التي تميز الإطار المطَوّق لمناطق تصنيع الصادرات، والحدود الخاصة عرقيًا أو دينيًا و/أو جنسيًا، التي لا تزال تميز الأماكن المتميزة لصنع القرار، والتي يقطنها أصحاب الأملاك من الرجال ذوي الاستقامة الاجتماعية من المسيحيين البيض في أمريكا. ولكن سواء كانت الحدود ناتجة عن معاهدات دولية، أو أنشطة اقتصادية، أو عن مذهب ثقافي محافظ، هناك نقطة أساسية واضحة في عمل الجغرافيين تتمثل في أن الحدود هي علامات بمثل ما هي محدِّدات جغرافية لعلاقات السلطة التنظيمية. وبعبارة أخرى، فإن خطوط الحدود الدولية، تعمل بنشاط على خلق وتدعيم القواعد العامة لإقليمية الدولة القومية والهويات القومية التي تتشكل تحت رعاية سيادة الدولة المترتبة على ذلك (Passi, 1996). وتعمل أسوار الأسلاك الشائكة حول مناطق تصنيع الصادرات بصورة مباشرة على تمييز هذه المناطق عن الجغرافيات السياسية الأوسع للتفاعل المدني، وتنظيم العمل، والمراقبة الديمقراطية، بما يحرم العاملين داخلها من العديد من حقوق المواطنة (Klein, 2002). وكذلك فإن الحدود غير المرئية، وغير القابلة للاختراق، والتي يشار إليها بمصطلحات مثل «السقف الزجاجي glass ceiling»، تساعد بوضوح على تكوين وفرض مناطق السلطات المتميزة (Berg, 2002).

ومع ذلك، لا تحقق كل الحدود آثارها التنظيمية من خلال التقسيمات الثنائية «نحن ـ هم». ففي العديد من حالات رسم حدود الدولة «داخل» الدول القومية الحديثة ـ بما في ذلك الحدود التي ترسم لتحديد الدوائر الانتخابية، والمناطق التعليمية، وإدارات الشرطة، ودوائر الصحة العامة، وغيرها ـ فإن عملية رسم الحد على خريطة، وفرضه عن طريق الإجراءات الإدارية الروتينية للدولة على أرض الواقع، تساعد على خلق المُؤثر الفردي الكبير الذي نطلق عليه «الدولة». وكما قال تيموثي ميتشل (1991) Timothy Mitchell، مقتفيًا أثر فوكو، يمكن القول إن تأثيرات الدولة يمكن أن تظهر من خلال الأنشطة اليومية للتنظيم المكاني الذي تقوم به الحكومة. ولا شك أن هذا أيضًا هو الذي جعل ناشري كتاب مثل «تبدو مثل الدولة (Seeing Like a State) «Scott، J. C.، 1998b يرون أنه من المناسب تصدير غلاف كتابهم، بصورة للحياة اليومية يبدو فيها منعطف يلتوي بزاوية قائمة في أحد الشوارع، ومن الواضح أن هذا المنعطف يتم اختياره بصورة اعتباطية، وربما كان ذلك ناتجًا عن بعض الحدود القانونية المرسومة على خريطة الدولة. ولكن عندما ينادي باحث مثل ميتشل Mitchell بعكس نظريات الدولة التقليدية (بما في ذلك الأنواع التجسيدية والسيادية التي طورها سكوت Scott)، لا يتمثل الدرس المستفاد من رسم مثل هذه الحدود الجغرافية، في أن هناك دولة حاكمة يمثل رسم حدودها علامة على سيطرتها الشاملة، ولكن النقطة المهمة هنا، تتمثل في أنه بالإضافة إلى كل ممارسات الدولة

التي تمكنها الحدود من القيام بها، نجد أن عملية رسم الجدود ذاتها عبارة عن آلية تنظيمية تساعد على تماسك سلطة الدولة. ويطبق ميتشل هذا القول مباشرة على تنظير ظهور سلطة الدولة القومية، وينطبق ذلك بشكل أو بآخر على الأنماط المحلية والدولية من صناعة الدولة (Sparke, 2005). وبمجرد دراسة رسم الحدود في مجالات مثل ساحات القضاء، ومحاكم التجارة الحرة، فإنه يمكن اعتبارها بالمثل، بمثابة عملية وساطة خلافية جدًا تبدأ تظهر خلالها مرة أخرى، علاقات السلطة في الحياة الاجتماعية اليومية، وعلاقات السلطة بين الحكومات نفسها، كما لو كانت مقسمة بحد فاصل بين الدولة والمجتمع. ومع ذلك، وكما يتضح في أعمال جغرافية متباينة، عند التقسيم الانحيازي للدوائر الانتخابية (Forest, 2005) أو اتخاذ السياسات الجماهيرية (Herbert, 2006)، فإنه من الأجدى إعادة تفسير ذلك الحد القاطع بين الدولة والمجتمع على أنه موقع للصراعات السياسية. الجغرافية، تلك الصراعات التي عادة ما تنتهي بخلق خطوط حدودية قانونية جديدة على الأرض، من خلال عملية تشويش التمييز الاختزالي بين الدولة والمجتمع.

أطروحة برينر Brenner thesis

قدّمها المؤرخ روبرت برينر Robert Brenner (1976) مساهمًا في الحوار الدائر داخل الدراسات الماركسية حول الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية. وقد ركز برينر على الطرق التي تعمل من

خلالها الطبقة بشكل عام، وعلاقات الملكية على وجه الخصوص، تلك الطرق التي تعد «المحرك الأساس» للتغير الاقتصادي. وتتمثل فرضيته الأساسية، في أن العلاقة بين المالك والمستأجر، كانت دومًا علاقة استغلالية معتمدة على «إكراه غير اقتصادي». وبناء على ذلك فقد خضعت علاقات الإنتاج في إنجلترا في القرنين الثالث عشر والرابع عشر لمؤسسة العبودية، التي كان يدعمها النظام الإداري الريفي، والقانون العام الذي استبعد المستبعدين من إمكانية الوصول إلى المحاكم الملكية (التي كانت مقصورة على الأحرار قانونيًا). ومن ثمّ كان ملاك الأراضي يستطيعون التصرف بصورة تحكمية ظالمة في تعاملاتهم مع المستأجرين غير الأحرار. وساعدت قوة هذه العلاقة الاستغلالية، على تفسير انخفاض الإنتاجية وتراجعها داخل القطاع الريفي قبل انتشار مرض الطاعون (الموت الأسود) الذي ليس له صلة في هذا التحليل باختلال العلاقة بين الموارد والسكان، على نحو ما تذهب نظرية بوستان. ولم يقتصر الأمر على أن هذه العلاقة الاستغلالية كانت مقوِّضة لجهود الحفاظ على نظم زراعية متوازنة في الحياة القروية، ولكنها قادت أيضًا إلى تكالب المستأجرين على الأرض، لأنها حدت من الهجرة التي يقوم بها هؤلاء المستبعدون إلى المناطق التي يمكن أن تنتشر فيها عمالتهم بصورة أكثر فعالية.

وكان للصراع بين الملاك والقرويين نتائج متباينة باختلاف الأقاليم، وهو ما يعتقد برينر أنه يفسر التباينات الجغرافية الكلية في التحرك

نحو الرأسمالية الزراعية في أوروبا. ففي إنجلترا، كان الملاك هم المنتصرون، ذلك لأن المستأجرين لم يحصلوا على حقوق الملكية المطلقة أبدًا، بينما كان القرويون في فرنسا أكثر نجاحًا من نظرائهم في إنجلترا. ويذهب برينر إلى أن قدرات الملاك كانت تتناقص في فترات الركود السكاني بعد وباء الطاعون، ولكن عندما عاد النمو السكاني ثانية في القرن السادس عشر، كان الملاك المحافظون على قوتهم، قادرين على طرد المنتجين القرويين، وتشغيل مستأجرين منظمين لزراعة حيازات كبيرة من الأرض، مع زيادة استخدام العمالة المستأجرة. وبهذه الطريقة يفسر برينر كيف أن الرأسمالية الزراعية ظهرت مبكرًا في إنجلترا إذا قورنت ببقية أرجاء أوروبا.

وقد تعرضت هذه الأفكار للكثير من النقاش الجدلي في التاريخ والجغرافيا التاريخية (Aston and Philpin, 1985)؛ إذ ذهب كثيرون، إلى أن العبودية لم تكن تعمل بالطريقة التي اقترحها برينر؛ لأن الجمارك كانت تمنح المستأجرين غير الأحرار حماية من قوى السوق؛ بل إنها أفادت هذه المجموعة في فترات تضخم الأسعار والريع في القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر (Hatcher, 1981; Kanzaka, 2002; Campbell, 2005). وبالإضافة إلى ذلك، ربما كان القانون العرفي الإنجليزي، قد تأثر كثيرًا بالقانون العام، لدرجة أن الملاك لم يكونوا في وضع يمكّنهم من إدارة محاكمهم بصورة حصرية لصالحهم (Razi and Smith, 1996b). وبينما يبدو

برينر أنه يعامل العلاقة بين الملاك والمستأجرين على أنها مكوِّن داخلي، نجد أنه يرفض الاعتراف بأثر القوى الخارجية المرتبطة بالتغيرات السكانية الناتجة عن الحركات الوبائية التي لا تؤثر على القدرة البشرية (Hatcher and Bailey, 2001). ويقول آخرون إن التغيرات في توزيع الأرض، وتحفيز أسواق الأراضي، نتجت عن مبادرات المستأجرين، كما نتجت عن مبادرات الملاك على السواء (Glennie, 1988; Hoyle, 1990; Smith, 1998b). وبالمثل، يقال إن المزارع متوسطة الحجم التي يشغلها الملاك كانت هى المصدر الأساسى لبواكير الثورة الزراعية الحديثة (Allen, 1992). وحتى داخل الدوائر الماركسية، كان هناك من يركزون على ظهور النظام العالمي الذي يعمل فيه التوسع الاستعماري والتجارة الدولية، لصالح إنجلترا وجارتها القريبة هولندا، مما أدى إلى ظهور المراكز الحضرية الكبيرة، التي شجعت بدورها الطلب على المواد الغذائية، والتوجه نحو الزراعة الرأسمالية. وقد ترددت هذه الأقاويل كثيرًا في كتابات بوميرانز (2001) Pomeranz، الذي يركز أيضًا على أهمية الوصول إلى «حقول الأشباح» (الأراضي البكر) في الأمريكتين، كأساس لتحقيق النجاح الاقتصادي على النموذج الإنجليزي.

قراءات مقترحة:

Aston and Philpin (1985); Brenner (1976).

نظام لمسح وتسجيل بيانات الحدود، والأبنية، وسائر المظاهر الرئيسية لسطح الأرض، من أجل تأكيد الملكية، وتسهيل بيع وشراء الأراضي، فضلًا عن المساعدة في تقييم وفرض الضرائب على الملكية للأراضي، وتحديد الامتيازات المكانية للمستأجرين وغيرها من الحقوق المحدودة الأخرى. وبالإضافة الى الدور التقليدي لهذا النوع من الخرائط، في تحويل الأرض إلى سلعة، فإن المسح الكادسترالي (التفصيلي) الحديث متعدد الأغراض، يقدم إطارًا فعالًا **للتخطيط الحضري والإقليمي**، وتنظيم استخدامات الأرض، وإدارة البنية التحتية المملوكة للقطاعين العام والخاص، مثل شبكات الصرف الصحي، وتوزيع شبكات أنابيب المياه والغاز الطبيعي (National Research Council Panel on a Multipurpose Cadastre, 1983). وعندما تتوفر ترتيبات تبادل البيانات ونظم الإحداثيات السطحية، يمكن أن يقوم **نظم المعلومات الجغرافية** بإدماج بيانات سجلات الأراضي، مع معلومات عناوين الشوارع، وبيانات السطح، ونتائج التعداد، والبيانات البيئية، وبيانات **الأخطار الطبيعية**، بما في ذلك حدود نطاقات الفيضانات.

وبالإضافة إلى اعتبارات الملكية الخاصة، كانت الخرائط الكادسترالية من بين أقدم الأشكال الكارتوجرافية (انظر **تاريخ الكارتوجرافيا**) التي استخدمت منذ فترة طويلة لا تقل عن 2300

سنة قبل الميلاد، عندما وصف البابليون حدود وتركيب الأراضي على ألواح طينية (Kain and Baigent, 1992, p. 1). وكان المصريون والإغريق، أقل ميلًا إلى رسم خرائط لمسوح الملكية إذا قارناهم بالرومان، الذين استخدموا الخرائط لفرض الضرائب على الممتلكات الخاصة وتمييزها عن أراضي الدولة. وقد أدى انهيار الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي، إلى توقف إعداد خرائط الممتلكات مؤقتًا في أوروبا، ولكن **رأسمالية** عصر النهضة، أحيت الخريطة كأداة لإدارة الممتلكات الخاصة، وأدت إلى تطور المسوح الكادسترالية المعقدة التى قامت بها الدولة خلال عصر **التنوير**. وكانت الخرائط الكادسترالية ضرورية لاستعمار العالم الجديد، حيث اعتمد منْح الأراضي والاستيطان المنظم، على تسجيل الأراضي اعتمادًا على هذا النوع من الخرائط (انظر **الاستعمارية**).

وتلعب الخرائط الكادسترالية دورًا مهمًا في **العالم الثالث**؛ حيث تستطيع نظم تسجيل الأراضي الشاملة، دعم الإصلاح الزراعي، بإثبات الحيازات التقليدية، وتقليل النزاعات حول حدودها، وتشجيع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتقليل تفتيت حيازة الأرض، الذي يمكن أن يهدد الإنتاجية الزراعية. ومع ذلك، نجد أنه على الرغم من آمال الإصلاح الكادسترالي، فإن نجاحه لا يمكن ضمانه، ما لم يكن تخطيطًا جيدًا، أو ما لم يتم تطبيقة بشكل مكتمل (Ballantyne, Bristow et al., 2000).

وفي العالم الأكثر تقدمًا، توضح الخرائط الكادسترالية المتاحة على شبكة الإنترنت، الصراع الكامن بين الخصوصية الشخصية وإتاحة الوصول إلى السجلات العامة (Monmonier, 2003)؛ إذ يعتبر وصول الجمهور إلى المعلومات الكادسترالية حقًا أساسيًا في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى التي يعتمد فيها المسئولون المحليون عن تقييم الأصول العقارية الخاضعة للضرائب، على أوصاف قطع الأراضي، وأسعار بيع الممتلكات القريبة منها أو المماثلة لها. فبدون الوصول لمثل هذه البيانات، لا يستطيع المواطنون الحكم على سلامة تقديراتهم، مما يعني تحديًا قويًا للتقييم غير العادل. ولكن بسبب إتاحة بيانات الصفقات على نطاق واسع، جدّ الإنترنت من توقعات الخصوصية بين المشترين الرافضين للإفصاح عن أسعار شرائهم. ولكن مع كل ذلك، لا تزال إيجابيات هذا الأسلوب تفوق سلبياته؛ ذلك لأن الإفصاح، يشجع على ظهور سوق عقارية واضحة المعلومات، وعلى جعل التقييمات الضريبية أكثر عدالة.

قراءات مقترحة:

(Jeffres (2003); Kain and Baigent (1992.

camp **معسكر**

هو «المصفوفة الخفية... للحيز السياسي الذي نعيش فيه» (Agamben, 1998, p. 166). وتركز نظرية أجامبن المثيرة للجدل، على

البنية التشريعية السياسية (أو النواميس NOMOS)، التي أنتجت معسكر الاعتقال؛ حيث أدخلت النظم الاستعمارية الأوروبية هذه المعسكرات في كوبا وأفريقيا الجنوبية مع نهاية القرن التاسع عشر، وإن كان أجامبن قد أولى اهتمامًا أكثر بالمعسكرات التي أقامها النازيون خلال الحرب العالمية الثانية. وعلى عكس كثير من الكتاب، لا يعتبر أجامبن هذه المعسكرات انحرافًا عن مشروع الحداثة باعتبارها نطاقات استثنائية - بل يعتبرها نطاقات نموذجية، تعبِّر عن هذا المشروع؛ حيث يدّعي أجامبن، أن ما حدث في هذه المعسكرات، جاء تجسيدًا لـ**فضاء الاستثناء** الذي ترفع فيه الدولة الحماية القانونية عن مجموعات معينة من الناس (اليهود أو الشواذ أو الغجر أو غيرهم). وبهذه الطريقة، يمكن اختزال الملايين من ضحايا الفاشية، إلى نمط من الحياة الاستبعادية المعروفة باسم **الحياة المجردة** (Agamben, 1999). ولكن المعسكر ليس قاصرًا على الفاشية ولا على الحيز المغلق؛ حيث يرى أجامبن، أن «المعسكر هو الحيز المفتوح عندما يتحول الاستثناء إلى قاعدة»، ويصر على أننا «نجد أنفسنا فعلًا في داخل معسكر في كل مرة يظهر فيها مثل هذا الوضع» (Agamben, 1988, p. 174). وعلى هذا الأساس يستحيل أن يغيب المعسكر عن المجتمعات الليبرالية الديمقراطية. ومن ثم يُجري أجامبن مقارنات شكلية بين معسكرات الاعتقال والأماكن التي تحتجز فيها الدول الآن المهاجرين غير الشرعيين أو **اللاجئين** (Perera, 2002)، ويدّعي أن الهيكل السياسي التشريعي الذي على أساسه تم احتجاز السجناء

خلال «الحرب على الإرهاب»، يؤكد أن التعميم العالمي لحالة الاستثناء يتزايد كثافة (Gregory, 2006b, 2007). ويواصل قولة «وهكذا فإن الجانب المعياري من **القانون**، يمكن أن يكون مطموسًا ومتعارضًا مع الحصانة من العقاب» من خلال فرض **سلطة السيادة** وعنف **الدولة** «التي لا تزال مع ذلك تدعي أنها تطبق القانون». ويستنتج أنه في مثل هذه الظروف، يصبح المعسكر بمثابة «النواميس الطبيعية للسياسة البيولوجية الجديدة لكوكبنا» (انظر **السياسة البيولوجية**) وأن «النظام السياسي التشريعي» قد حول نفسه [إلى أداة قتل] (Agamben, 1988).

ولعل القول بأن أطروحة أجامبن تهتم «بميتافيزيقا» السلطة، ومنطق البنى السياسية التشريعية، ما زال في حاجة إلى تأكيد؛ إذ يعترض بيرنشتاين (Bernstein (2004، معتبرًا أن ما يغيب عن المشهد حينئذ، يتمثل في مُركّب المؤسسات، والممارسات، والناس، ذلك المُركّب الذي تمت من خلاله محاولات الاختزال إلى الحياة المجردة. وقد تمثل ذلك في حالة معسكرات الاعتقال النازية في أوشفيتس Auschwitz في جنوب بولندا، في غرف الغاز، والحراس، والأكواخ، وأبراج المراقبة، والسكك الحديدية، والشرطة، وعمليات التجميع؛ أي باختصار في كل أدوات العنف التي أنتجت **المحرقة**. وهو ما ذهب إليه أجامبن تمامًا؛ إذ أكد قائلا إنه «بدلًا من استنتاج تعريف المعسكر من الأحداث التي وقعت هناك، سوف نتساءل: ما

هو المعسكر؟ وما هي بنيته السياسية التشريعية التي تجعل مثل هذه الأحداث قابلة للحدوث هناك؟»؛ حيث تتمثل المهمة السياسية الملحة من وجهة نظره، في الكشف عن «الإجراءات القانونية واستخدامات السلطة التي يمكن من خلالها حرمان البشر تمامًا من الحقوق والامتيازات، لدرجة أن أي شيء يُرتكب ضدهم، لا يمكن أن يعتبر جريمة» (1998، ص 166 و171). ومع ذلك، لم يتضح بعد، ما إذا كان أجامبن أكثر اهتمامًا بتفاصيل «استخدامات السلطة» الأخرى، أو المناطق التي نتجت عنها، بل إنه لم يُسجّل طرق حشد لمقاومة إنتاج وانتشار هذه المعسكرات.

قراءات مقترحة:

Agamben (1998, pp. 166-76); Minca (2004).

رأس المال **capital**

في الحوار اليومي، يُقصد برأس المال مصدر القوة أو الثروة التي يمكن انتقالها عبر المجموعات أو الأفراد أو المؤسسات. وكما يقول ريموند ويليامز Raymond Williams (1983 [1976], p. 51)، كان هذا المعنى الاقتصادي لرأس المال، موجودًا في اللغة الإنجليزية منذ القرن السابع عشر، وأخذ صيغته الكاملة التطور، منذ القرن الثامن عشر – مشتقًا من معناه العام «الرأس» أو «الرئيس». وبهذا المعنى فإن رأس المال، يمكن أن يكون رصيدًا نقديًا (يستثمر لتحقيق

معدل عائد) أو صندوق معاشات أو عقار ما. وبالمعنى الأوسع ـ الذي يستخدم غالبًا في أشكال الاقتصاد التقليدية – فإن رأس المال عبارة عن أصل من أي نوع يحقق لصاحبه مصدرًا للدخل (والذي عادة ما يكون عبارة عن حق في الفائدة، أو الريع، أو الربح، بناءً على نوع الأصل وحقوقه القانونية). وفي الاقتصاد الكلاسيكي، يُفترض أن رأس المال يُمثل واحدًا من ثلاثة عناصر للإنتاج (حيث العنصران الآخران هما الأرض والعمل)، وإن كان هو العنصر الوحيد الذي يمكن إنتاجه (عكس الأرض)، ولا يمكن استهلاكه أثناء الإنتاج كما يحدث للموارد، ويمكن استخدامه في إنتاج سلع أخرى. ويفرق كل من آدم سميث Smith وديفيد ريكاردو Ricardo بين أشكال رأس المال الثابت والمتداول. كما أن السلع الرأسمالية، عبارة عن سلع معمّرة مُنتجة سلفًا، ومتاحة للاستخدام كعنصر إنتاج. وبهذا المعنى الكلاسيكي (وبالمعنى الكلاسيكى الحديث أيضًا)، فإن رأس المال يعد رصيدًا، وذلك في تمييزٍ مُضاد للاستثمار عبر الزمن (تدفق الأموال). وتتضمن كل هذه التعريفات وجود معنى مزدوج لرأس المال عبر التاريخ (ينطبق على كل المجتمعات) يوضح حقيقة أن الأشياء غير الحية (كالأرض) يمكن أن تكون منتجة (للدخل). وطوال نصف القرن الماضي، كانت هناك جهود عديدة لتصنيف رأس المال بصورة أوسع من معناه الاقتصادي الضيق. وقد أصبحت القائمة طويلة جدًا الآن (انظر Putnam 2001, Bourdieu 2002)، وتشكل كلًا من رأس المال البشري (المهارات، الكفاءات، التعليم)، ورأس المال الثقافي

(القوى الطبقية الرمزية، والتفسيرية المستخدمة في المجال السياسي والاقتصادي)، ورأس المال الاجتماعي (الشبكات الاجتماعية، والجهات الاجتماعية المستخدمة في التنمية الاقتصادية)، ورأس المال السياسي (الموارد السياسية المنتشرة داخل المَجالات السياسية المختلفة، مثل الدولة والأسرة) ورأس المال التمويلي (وهو المفهوم الذي طوّره هلفردنج Hilferding منذ قرن مضى لمعالجة التكامل المتزايد للمشروعات الصناعية والمصرفية).

ويتعارض المفهوم الماركسي لرأس المال كثيرًا مع كل هذه الأنواع من الادعاءات وكل المفاهيم التقليدية. فرأس المال في المقام الأول، عبارة عن شكل اجتماعي يسبق الرأسمالية، ولكنه يسيطر على الرأسمالية كنظام لإنتاج السلع بصفة عامة، كما أنه مشتق من جنس الرأسمالية نفسها. ورأس المال ليس شيئًا ماديًا، ولكنه «علاقة اجتماعية» تظهر في شكل أشياء (كالنقود ووسائل الإنتاج). ولا شك أن رأس المال يتضمن تكوين النقود أو الثروة، ولكن الأكثر أهمية كما يقول ماركس (1967)، هو تلك العلاقات التي تجعل لدى البعض نقودًا والبعض الآخر ليس لديه أيا منها، كما أنه من الأهمية بمكان تحديد كيف تدخل النقوُد في العمل، وكيف يُعاد إنتاج علاقات الملكية التي تنشئ هذا العالَم الاجتماعي؛ إذ يقول ماركس، إن رأس المال عبارة عن «علاقة إنتاج اجتماعية محددة تنتمي إلى تشكيل تاريخي محدد للمجتمع، وتظهر في شكل شيء مادي، وتُعطي هذا الشيء

صفة اجتماعية محددة» (Marx, 1967, vol. III, p. 48). ففي ظل الرأسمالية يمثل رأس المال «قيمة متحركة»؛ أي إنه عبارة عن قيمة اجتماعية متوسعة تنشأ من عملية الإنتاج وتقودها. ويُطلق ماركس عبارة «الصيغة العامة لرأس المال» واصفًا تلك العملية ـ المتعددة الأوجه وغير المستقرة ـ التي تحوّل النقود إلى عمالة، ومواد خام، وسلع رأسمالية، ومواد خام قابلة للتصدير، ثم إلى نقود مرة أخرى. فهنا يظهر رأس المال من العمل الاجتماعي المنظم لإنتاج **السلع** بصفة عامة؛ أي النظام التنافسي الذي تقوم فيه السلع بإنتاج السلع. وفي المفهوم الماركسي، يرتبط التعقيد الكبير لهذه الفئة، بالطرق التي من خلالها يتغير ويتحول معنى كلمة «رأس المال»، مما دفع البعض إلى القول إن كلمة مثل رأس المال تشبه الخفاش؛ حيث يستطيع المرء أن يرى فيه طائرًا وفأرًا في الوقت نفسه.

ويصبح رأس المال مسيطرًا في **نمط الإنتاج** الرأسمالي؛ حيث تتميز المجتمعات الرأسمالية بأن رأس المال لديها مملوك ومنظم اجتماعيًا بطرق معينة؛ أي بواسطة طبقة رأسمالية. ومع ذلك، نجد أن الأشكال المعاصرة من رأس المال، قد عقّدت هذه الخريطة الاجتماعية كثيرًا، وذلك بسبب الطرق التي أعاد من خلالها رأس مال المساهمين (صناديق المعاشات والمساهمين الأفراد وملكية الحكومة للأسهم) رسم شكل ملكية رأس المال. وقد ركّز الجغرافيون كثيرًا على الطرق التي يأخذ بها رأس المال كعلاقة اجتماعية، تعبيرات مكانية

وإيكولوجية ـ مثل جغرافية التراكم أو المناطق الصناعية، والعلاقات بين القيمة المتحركة والتغيرات المناخية العالمية ـ وعلى الطرق البراقة التي يعطي بها رأس المال خصائص طبيعية للأشياء المُنتَجة اجتماعيًا (Harvey, 1999 [1982]; Smith, 1982; REPORT, 2005).

الرأسمالية capitalism

مصطلح يصف نظامًا اقتصاديًا مميزًا بدأ في الظهور في أدبيات اللغة الإنجليزية والفرنسية والألمانية ـ بحسب ريموند ويليامز (Raymond Williams 1983 [1976]، p. 50) ـ منذ أوائل القرن التاسع عشر (على الرغم من أن قاموس أكسفورد الإنجليزي، يشير إلى أن ثاكيراي Thackeray استخدم هذا المصطلح لأول مرة في عام 1854). وتتمتع كلمة «رأسمالي» ـ كلاعب أساسي في النظام الرأسمالي ـ بتاريخ طويل من المعاني، يرجع إلى نصف قرن قبل ذلك التاريخ. وقد استخدم آدم سميث، والاقتصاديون السياسيون الأسكتلنديون، مفردات أخرى لوصف نظام اقتصادي ينطبق عليه وصف النظام الرأسمالي في فترة سابقة على هذا المصطلح «الرأسمالية». ويقول ويليامز إن رأس المال والرأسمالي، كانا مصطلحين فنيين في أي نظام اقتصادي، ولكنهما أصبحا يستخدمان تدريجيًا لوصف مرحلة معينة من مراحل التطور التاريخي؛ حيث تبلور نتيجة لهذا التغير في المعنى. وكان ماركس، الذي لم يستخدم هذا المصطلح حتى سبعينيات

القرن التاسع عشر، الشخصية المحورية في تمييز رأس المال كشكل اقتصادي، عن الرأسمالية كشكل اجتماعي تتسم فيه ملكية وسائل الإنتاج بالمركزية (من خلال طبقة رأسمالية)، ويقوم نظام العمل فيه على العمالة بالأجر المستدامة الذى تكون فيه هذه الطبقة قد تحررت من الملكية. وكما يقول ويليامز أيضًا، فإن الرأسمالية بهذا المعنى كانت عبارة عن «نتاج مجتمع برجوازي متطور» (1976، ص 51). وقد اكتسب المصطلح بعض القوة في ثمانينيات القرن التاسع عشر في الحركة الاشتراكية الألمانية، ثم انتشر بعد ذلك في الكتابات غير الاشتراكية، وذلك بالرغم من أن بواكير استخداماته الإنجليزية والفرنسية الموسعة، لم تنتشر قبل أوائل القرن العشرين على ما يبدو. وبعد عام 1917، وبدرجة أكثر وضوحًا بعد الحرب العالمية الثانية، نادرًا ما كانت كلمة الرأسمالية تستخدم لوصف معناها الاصطلاحي من جانب أنصارها، بل كانوا في العادة، يستخدمون عمدًا مصطلحات مثل المشروع الحر أو الخاص، ومؤخرًا هُجرت كلمة الرأسمالية لصالح تعبير السوق أو نظام السوق الحر (كجزء من الخطاب الليبرالي الجديد في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين).

ولكن ما هي الخصائص المحددة للرأسمالية باعتبارها نمط إنتاج مميز؟ إنها شكل خاص من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي المتميز تاريخيًا، ويمكن إرجاع صيغتها الصناعية إلى بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر، ولكن تنظير شروط تحققها وآلياتها الداخلية،

كان بالضرورة موضوع جدل شديد؛ إذ كان كل من الاقتصاد السياسي الكلاسيكي – آدم سميث وديفيد ريكاردو – ونقاده الماركسيون أيضًا، يعتبرون أن الرأسمالية كانت نظامًا طبقيًا، وأن العمل ورأس المال، كانا مسخرين لعملها، وأن الرأسمالية كنظام كان توسيعًا وديناميكيًا وغير مستقر. وقد اعتنت مثل هذه الرؤى على الاقتصاد ـ أو بالأحرى على الاقتصاد السياسي ـ وعلى أهمية علاقات الملكية، وعلى ارتباط السلع بالأسواق، وانفصال العمال عن وسائل الإنتاج، وعلى تحكم الرأسمالية المركزية في ظل الوسطاء (المقاولين) الرأسماليين. وبقدر ما تعكس هذه الادعاءات وجود أرضية مشتركة، فإنه يمكن دراستها بطرق مختلفة تمامًا؛ حيث يتعلق بعضها بتقديم تعريف ضيق عن الاقتصاد (الذي يتم تنظيره بطرق مختلفة) باعتباره جوهريًا للمشروع الفكري، بينما يحاول آخرون ربط الاقتصاد والثقافة والسياسة والمجتمع بمعنى أكثر وضوحًا للنظام الرأسمالي، ذلك المعنى الذي يسميه ماكس فيبر «النظام الكلي الشامل» (الكوني cos-mos). وبصفة عامة، شهد التطور النقدي للعلوم الاجتماعية وتحولها المؤسسي، انتشارًا هائلًا في الأفكار – وفي أدوات المفاهيم – لدراسة النظم الرأسمالية الموجودة فعلًا.

ويمكن تقدير بعض من هذا التنوع في الآراء، من خلال أعمال عدد من المنظّرين؛ فقد كان آدم سميث، مثل الاقتصاديين السياسيين الكلاسيكيين الآخرين، مهتمًا بتوزيع وتراكم الفائض الاقتصادي،

ومشاكل الأجور، والأسعار، وتحديد مستوى التشغيل. ونظرًا لتزامن كتاباته مع ظهور الصناعة التحويلية، فقد كان المدخل إلى كتابه «ثروة الأمم Smith, 2003» (Wealth of Nations) يتمثل في مفهوم اقتصاد السوق المستقل، المنظم ذاتيًا، الذي يوصف بـ **المجتمع المدني**. وكانت عبقرية سميث تتمثل في أنه رأى إمكانية وجود مجتمع مدني مستقل، له قدرة على تنظيم ذاته إذا تُرك بلا عرقلة، وحافظ على قدرته على تعظيم الرفاهية بصورة مستقلة عن تدخل الدولة؛ حيث وضع سميث الرأسمالية عند ملتقى **تقسيم العمل** ونمو الأسواق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأفراد المهتمين بمصالحهم الخاصة في هذا النظام، يدعمون بصورة غير مباشرة وغير سلبية، المصلحة الجماعية، من خلال وظائف الأسواق المنظمة ذاتيًا، ويقوّي كل من نمو التجارة ونمو الحرية بعضهما بعضًا في ظل الرأسمالية. وفي صيغتها الكلاسيكية الجديدة، تعتبر أسواق العمل غير مختلفة عن أية أسواق سلعية أخرى، ويُفترض أن تعمل الأسواق الرأسمالية على تحقيق التوازن العام، ما لم تعرقلها الدولة أو أية تدخلات أخرى. وقد وصل تفسير فريدريش فون هايك Friedrich von Hayek (1944) للرأسمالية الليبرالية بهذا التحليل إلى نهايته؛ حيث كان يعتبر الرأسمالية بمثابة وحدة الحرية والعلم والنظم التلقائية التي تطورت معًا لتكون المجتمع الحديث (أو «المجتمع العظيم» كما يسميه). ويعتبر هذا دفاعًا عن نظام السوق الحر (غير المخطط) الذي ظهرت منه الشروط المسبقة للحضارة، خاصةً شَرطيّ المنافسة والتجريب. فقد كان هايك، مثل

فيبر، يرى أن هذا العالم الحديث، بمثابة قفص حديدي فرضته الموضوعية وفقدان المجتمع والفردية والمسئولية الشخصية. ولكنه، على عكس فيبر، كان يعتبر هذه الهياكل بمثابة التعبير الحقيقي عن الحرية، إذا فهمت بصورة مناسبة. ومن وجهة النظر الخاصة بالأربعينيات، كان هذا المشروع الليبرالي (الكلاسيكي) مُعرضًا للتهديد، كما يرى هايك. وفي الواقع، كان ما ينطبق على الرأسمالية الليبرالية عبارة عن صورة زائفة، وبنية مشوهة من الأفكار المغلفة بالعقلانية البنيوية، في مقابل ما سماه «العقلانية التطورية». وفي مجال النظرية الاقتصادية، شن ميلتون فريدمان Milton Friedman ([1962] 2002) هذه الحرب من الستينيات فصاعدًا.

ولدى ماكس فيبر، كانت العوالم الرأسمالية موجهة بنظم الحساب والعقلانية ـ وهذا ما أعطى الرأسمالية الغربية خصوصيتها ـ تلك النظم التي تطورت جزئيًا، كنتيجة غير مقصودة عن البروتستانتية (Weber, 2001 [1904–5])؛ حيث أنتجت العقلانية الشكلية مجتمعًا رأسماليًا يتصف بالإنتاج الصناعي واسع النطاق، والإدارة البيروقراطية المركزية، و«القفص الحديدي» للرأسمالية التي تشكِّل حياة الأفراد «بقوة لا تقاوم». وعلى عكس رؤية سميث الوردية للرأسمالية. بالرغم من أنه كان واعيًا لتكاليف القمع الطبقي الذي كانت تغذيه حكومة فاسدة ـ كانت نظرة فيبر إلى الرأسمالية كئيبة في النهاية، وكان يرى أنها تعمل دائمًا في ظل «مجتمع موجه تمامًا».

وكان كارل بولاني Karl Polanyi - المؤرخ الاقتصادي وعالم الاجتماع المجري - ممن اعتقدوا بموت النظام الرأسمالي الليبرالي في القرن التاسع عشر، وأنه لن يعود للحياة أبدًا (Polanyi, 2001 [1944]). وبحلول 1940، كان كل أثر للنظام الليبرالي الدولي قد اختفى، كنتيجة لحتمية تبني إجراءات مصممة لإصلاح أضرار السوق الناتجة عما يسمى «استبداد الأسواق market despotism»؛ إذ إن الصراع بين السوق والمتطلبات الأولية لحياة اجتماعية منظمة، هو الذي جعل أحد أشكال العمل الجماعي الإجباري أو العمل المخطط من قِبل الدولة، خيارًا حتميًا. فلم يكن نظام السوق الحر «تلقائيًا»، عكس ما يقول هايك، ولكنه كان بمثابة تطور مخطط، وكان انهياره ناتجًا عن نظام السوق ذاته. فمثل هذا النظام، يستطيع تحقيق حرية الاستغلال، كما يستطيع تحقيق حرية الارتباط. ويرى بولاني، أن الخطر القاتل، يكمن في عودة المثالية الليبرالية، في صورة فكرة الحرية، كمجرد دعوة إلى المشروع الحر، في حين تتمثل خطتها في «إنكار الحرية»، وتصبح العدالة والحرية المقدمة من خلال التنظيم أو الرقابة، مجرد «تمويه يخفي حقيقة العبودية». وبناء على هذا، فإن الليبرالية ستتدهور دائمًا، ثم في النهاية ستتوافق مع الاستبدادية التي ستظهر لمواجهة تهديد الديمقراطية الشعبية. ويقول إن الرأسمالية الحديثة، تحتوي «الحركة المزدوجة» الشهيرة، التي تكون فيها الأسواق في حالة اتصال وانفصال متكرر، وواسع، ومتسلسل مع المؤسسات والعلاقات الاجتماعية. وبالتحديد فإن احتمال حدوث

سيطرة مضادة للسوق المنظمة ذاتيًا يكمن في مقاومة التحول السلعي للسلع المفترضة الثلاث ـ الأرض والعمل والنقود ـ التي تمثل خط الدفاع التلقائي للمجتمع.

ويحدد تفسير ماركس تناقضًا جوهريًا في صميم الرأسمالية ـ وهو التناقض بين طبقتين كبيرتين (العمال وملاك رأس المال) والذي يمثل علاقة استغلالية، تكونت عبر الاستحواذ على الفائض في المقام الأول. فعلى عكس الإقطاع التي تتضح فيه بجلاء حقيقة الاستحواذ على الفائض (في صورة ضرائب ورسوم يفرضها الملاك والأسياد بمساندة سلطة الكنيسة والتاج الملكي)، نجد أن فائض القيمة يختفي في العمل الرأسمالي. ويقول ماركس (1967) Marx إن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة، وإن القيمة، تجسيد لمدى العمل المطلوب اجتماعيًا. والقيمة هي في حقيقتها، ذلك الفرق بين بيع قوة عمل العامل، ومقدار العمل اللازم لإعادة إنتاجه، وهذا هو مصدر فائض القيمة. ويرى ماركس، أن الوسائل التي يستخرج بها رأس المال، فائض القيمة، في ظل الرأسمالية ـ من خلال يوم العمل، وتكثيف العمل، ودعم إنتاجية العمل ـ بالإضافة إلى العلاقات المتغيرة بين رأس المال المتغير والثابت، تحدد درجة وأشكال الاستغلال. ففي المجلد الأول من كتاب «رأس المال»، يُرجع ماركس أصول فائض القيمة إلى تنظيم الإنتاج (ما يسمى علاقات الإنتاج الاجتماعية). ويشرح ماركس في المجلد الثاني، كيف أن الاستغلال يؤثر على تداول رأس

المال، ويتابع في المجلد الثالث، تقسيم الناتج الكلي للاستغلال بين المستفيدين، والتناقض الناتج عن ذلك. وتحوي النظرية الماركسية نوعين من المصالح المادية ـ المصالح التي تضمن الرفاهية المادية والمصالح التي تدعم القوة الاقتصادية ـ يرتبطان ببعضهما من خلال الاستغلال (حيث يحصل المستغلون على رفاهية اقتصادية أكبر وقوة إقتصادية أكبر في الوقت نفسه، من خلال الاحتفاظ بالسيطرة على التوزيع الاجتماعي للفائض عن طريق الاستثمار). واختصارًا، فإن أعضاء الطبقة يرتبطون معًا بمجموعة مشتركة من المصالح، ولذلك يكون لديهم مصالح مشتركة بالنسبة لعملية الاستغلال (انظر أيضًا **الماركسية**).

وفي أعقاب أعمال ماركس، تحولت الحوارات الجوهرية حول الاستغلال الرأسمالي، إلى طرح أسئلة على شاكلة (1) هل تمثل نظرية العمل في القيمة شرطًا ضروريًا لأي ادعاء للحقيقة حول الاستغلال؟ (2) هل يمكن جعل الاستغلال متطابقًا مع التباين الطبقي المرتبط بالمجتمع الصناعي الحديث؟ (3) هل هناك تفسيرات غير ماركسية للاستغلال؟ وعلى سبيل المثال، نجد في **الاقتصاد الكلاسيكي الجديد** أن الاستغلال في ظل الرأسمالية، يعتبر بمثابة «فشل في دفع مقابل الناتج الحدي للعمل» (Brewer, 1987, p. 86)؛ حيث يعتبر الاستغلال من هذا المنظور جزئيًا وتنظيميًا؛ أي إنه باستخدام النظرية الاقتصادية الجزئية، يعتبر الاستغلال نوعًا من فشل

السوق، بسبب وجود احتكار مطلق أو احتكار قِلة. وفي الصياغات الأكثر تطورًا لهذه النظرة التنظيمية، يمكن أن يرجع الاستغلال إلى قوى خارج السوق، مثل الاستغلال أو المعلومات غير المتجانسة (ما يسمى مشكلة العميل-الرئيس). ويمكن أن نجد تفسيرًا أكثر بنيوية للاستغلال من وجهة النظر الليبرالية في أفكار هنري جورج أو جون مينارد كينز، ممن رأوا أن ملاك الأراضي أو الطبقات الريعية (ملاك الثروة المالية الذين لا يعملون) لا يتسببون في الاستغلال بالمعنى الماركسي، ولكنهم يتسببون في الاستغلال من خلال الفاقد، وعدم الكفاءة بسبب «المصالح الخاصة».

وبصفة عامة، تخلى التراث الماركسي عن نظرية العمل في القيمة - بعيدًا عن فكرة إيلستر (1986) Elster المتمثلة في أن «العمال يتعرضون للاستغلال إذا كانوا يعملون لساعات أطول من عدد الساعات المستخدمة في السلع التي يستهلكونها» (1986، ص 121) - والاتجاه نحو فكرة جون رومر John Roemer المتمثلة في أن الجماعة تتعرض للاستغلال إذا كان لديها «بديل ممكن حسب الظروف، يمكن أن يكون أعضاؤها أحسن حالًا في ظِله» (Roemer, 1986a, p. 136). وربما كان إيريك أولين رايت (1985) Erik Olin Wright يمثل الشخصية المحورية في تطوير هذه الحُجج؛ حيث حاول تفسير الوضع الطبقي المتناقض «للطبقات الوسطى» (من حيث إنها تمارس الاستغلال وتتعرض له في الوقت نفسه). فبناء على أعمال رومر،

يُميز رايت بين أربعة أشكال من الاستغلال في ظل الرأسمالية، وهذه الأشكال هي: أصول قوة العمل (الاستغلال الإقطاعي)، والأصول الرأسمالية (الاستغلال الرأسمالي)، والأصول التنظيمية (استغلال الدولة)، وأصول المهارات (الاستغلال الاشتراكي). وبينما يمكن ربط أنماط الإنتاج البحتة بأشكال استغلال فردية، تتكون «الرأسمالية الموجودة فعلًا» من كل هذه الأشكال الأربعة، مما يؤدي إلى احتمال التواجد الآني لعلاقات الاستغلال المتبادل؛ أي التعرض للاستغلال وممارسة الاستغلال في الوقت نفسه (فالمديرون يتعرضون للاستغلال الرأسمالي، ولكنهم يمارسون الاستغلال التنظيمي).

وقد حاول تاريخ طويل من التنظير المتأثر بالماركسية، فهم العلاقات بين الرأسمالية (في أوروبا أو عبر ضفتي المحيط الأطلسي)، والإمبراطورية، والعالم غير الرأسمالي (أو النامي). وهذا هو صميم نظريات الامبريالية (Lenin, 1916)، سواء الاستخراج القسري للفائض من خلال الدول الاستعمارية (Fanon، 1967 [1961]، أو من خلال التبادل اللامتكافئ (Arrighi and Pearce, 1972)، أو من خلال النشاط الإمبريالي للمصارف العابرة للقوميات ومؤسسات التنمية متعددة الأطراف (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). وتعتبر ما يسمى حركة «مناهضة العولمة» (التي تركز على مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية) و«حركات الكادحين» (التي تركز على المشروعات التجارية متعددة الجنسيات مثل شركة نايك

لتصنيع الأحذية Nike) بمثابة أمثلة معاصرة على سياسة ربط الدولة الرأسمالية المتقدمة، **والشركات عابرة القوميات**، بفقر وبؤس الجنوب، وذلك في مواجهة المشهد الخلفي لـ**_الليبرالية الجديدة** والتجارة الحرة (Harvey, 2005; Starr, 2005).

ومن البديهي، أنه كان هناك جدل كبير حول عمليات ومزايا وتكاليف النظام الرأسمالي منذ القرن التاسع عشر؛ حيث ظهرت كتابات كثيرة تحاول تقديم تقسيم تاريخي، أو تصنيفات، للرأسماليات القائمة فعلًا، وأصول الرأسمالية خلال التحول من الإقطاع. وتعبر صيغة الجمع لمصطلح الرأسمالية - الرأسماليات - عن وجود تنوع جغرافي وتاريخي ومؤسسي وثقافي كبير، لما يمثل الآن شكلًا عالميًا متكاملًا من الاقتصاد السياسي. ويتعلق السؤال الأصلي إلى حد كبير بالتعامل مع التفسير الذي قدمه ماركس عن **التراكم البدائي**، ونظام التسييج البريطاني، ومدى تحول النظام الإقطاعي بسبب الآثار المدمرة للسوق و/أو تجار الحضر، أو النمو السكاني، أو التناقضات الداخلية في النظام الإقطاعي (المنعكسة في الصراعات الطبقية وغير الطبقية بين الحائزين، والملاك، والكنيسة، والتجار). ويؤدي التقسيم التاريخي للرأسمالية، إلى توترات نظرية مماثلة، بطرح أسئلة على شاكلة التساؤل حول الرأسمالية «المبكرة» وهل اتصفت بالتجارة التوسعية وسيطرة رأس مال التجار؟ وهل كانت هذه الرأسمالية التجارية المبكرة في مجال ابتكار نظم جديدة

للإنتاج الرأسمالي (مثل المزارع)؟ وما هي العلاقة بين أشكال العمل غير الحر (الذي لا يزال بعضه موجودًا، وإن لم يكن مثل العبودية الكبيرة المنظمة)، وتطور الرأسمالية الصناعية؟ وإلى أي حد كانت هذه التراكمات، مرتبطة بالمراحل المختلفة من تطور النظام العالمي المعروف بالرق، والإمبراطورية غير الرسمية، والمرحلة الأولى من الإمبراطورية - المكملة لظهور الرأسمالية الصناعية في بريطانيا أو أماكن أخرى في أوروبا؟ وقد أدت هذه التساؤلات إلى ظهور قدر كبير من الدراسات والنظريات. وهكذا يمكن القول بقدر من الحذر، إنه بينما كانت مسارات الرأسمالية في أوروبا وغيرها تتصف بقدر من التنوع الفعلي، كان هناك قدر من الاتفاق على أن ظهور الصناعة التحويلية في بريطانيا في القرن الثامن عشر، وتزايد تركز رؤوس الأموال (والارتباط بين رأس المال الصناعي والمصرفي)، والتحول المؤسسي لنوع من الرأسمالية الكينزية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وتكوّن «الرأسمالية الليبرالية» المنبعثة (تجدد الليبرالية الجديدة، وانعكاس أصداء أواخر القرن التاسع عشر) كقوة دافعة لعولمة الرأسمالية العالمية بعد 1945، بمثابة اللحظات الأساسية - أو الحدود الفاصلة - في المسيرة الطويلة للرأسمالية الحديثة. ونلاحظ أن الأشكال القومية والمحلية التي أصبح فيها النطاق الكبير للتطور الرأسمالي مؤسسيًا - والتي تنظر أحيانًا على أنها نظم للتنظيم أو التراكم الاجتماعي (انظر **نظرية التنظيم**)، وأحيانًا على أنها رأسماليات وطنية، وأحيانًا على أنها نماذج أو ثقافات للرأسمالية -

قد أدت إلى ظهور قدر كبير ومتقدم جدًا من الأعمال طوال الثلاثة أو الأربعة عقود الماضية، بما في ذلك الحوار المهم حول الاختلافات بين الدول التي حققت تقدمًا مبكرًا، وتلك التي حققت تقدمًا «متأخرًا» (أي ما يسمى **معجزة النمور الآسيوية**).

وكان الجغرافيون، خاصة منذ السبعينيات من القرن الماضي، مهتمين جدًا بتناول العلاقات بين **الفضاء المكاني**، والبيئة، وإعادة إنتاج النظام الرأسمالي. ويتمثل أفضل عمل باللغة الإنجليزية في مجموعة أعمال ديفيد هارفي ([David Harvey 1000 [1982]) – ولكن يمكن الإشارة بسهولة، إلى تفسير على المستوى نفسه من الاستفاضة والشمول في أعمال هنري ليفيبفر Henri Lefebvre [1970] 2003)]؛ حيث بدأ هارفي عمله بتحليل نقدي للمدينة في الدول الرأسمالية المتقدمة، ولكنه تطور بسرعة إلى إعادة القراءة بعمق لرأس المال، كان فيها محك المكان friction of space – وما سماه «الضبط المكاني spatial fix» أرضية نظرية أساسية لفهم دوائر رأس المال (انظر الشكل) والبيئة المشيدة، والجغرافيا المتغيرة للتراكم الرأسمالي، والتكاليف البيئية لكل من – ومؤخرًا العلاقات بين – الإمبراطورية الأمريكية، والتراكم البدائي (الذي يسميه «التراكم بالطرد»). وبطبيعة الحال، ساهم جغرافيون آخرون في ثالوث المكان ـ الطبيعة ـ الرأسمالية؛ حيث تناول دورين ماسي Doreen Massey التقسيمات المكانية للعمل، وتناول نيل سميث Neil Smith التنمية

غير المتساوية، وتناول ريتشارد والكر Rivhard Walker الرأسمالية الإقليمية والريفية، وتناول آش أمين Ash Amin **المناطق الصناعية**، وتناولت جيليان هارت Gillian Hart مسارات الرأسمالية، وتناول ستيوارت كوربريدج Stuart Corbridge وريتشارد بيت Richard Peet الليبرالية الجديدة والتنمية، وهكذا.

ومنذ تسعينيات القرن العشرين، نجد أن الظهور المثير لـ **الليبرالية الجديدة**، كصورة خاصة من التطور الرأسمالي، وعلاقتها بمسائل الإمبراطورية والتنمية والبيئة، قد جذب اهتمامًا نقديًا كبيرًا. وقد أدت محاولات ديفيد هارفي في كتابه «تاريخ مختصر لليبرالية الجديدة» A brief history of neoliberalism (2005)، تصوير تجريد العالم الديمقراطي الاشتراكي إلى «تجسيد الليبرالية» من النمط البولاني Polanian، وذلك مع تركيز خاص على الشكل البريطاني من الكينزية الوطنية، المتأثرة بـ **الاقتصاد الموجه** للحرب العالمية الثانية، والتي ترجع جذورها إلى استجابة المديرين في رأسمالية شمال الأطلنطي للكساد، والتي جاءت في شكل شبكات أمان رفاهية، وإعادة توزيع الدخول، وحماية الصناعة المحلية، والأشغال العامة التي تمولها الدولة، والقيود الرأسمالية.

وكان صعود الرأسمالية الليبرالية الجديدة، بمثابة انتصار لفريدريش فون هايك في كتابه «الطريق إلى العبودية The road to serfdom». وعلى أي حال، فقد كانت مارجريت تاتشر، هي التي أعلنت ذلك في اجتماع مجلس وزراء المحافظين، حين قالت «هذا ما نؤمن

به»، ملقية بنسخة من كتاب هايك «ميثاق الحرية The constitution of liberty» على الطاولة في مقر مجلس الوزراء البريطاني (فيما يسمى 10 داوونج ستريت نسبة إلى العنوان الذي يقع فيه). ففي ذلك الكتاب، كان هايك يقدّم نقدًا لمشروعات العمل الجماعي الإلزامي معتبرًا إياها تدميرًا للأخلاقيات والحرية والمسئولية الشخصية، ومقومًا لإنتاج الثروة، وسبيلًا إلى الاستبدادية عاجلًا أم آجلًا، وهو ما جعل كتاب هايك بمثابة النص المقدس لدى معتنقي مثالية السوق الحر؛ وذلك لأن العمل الجماعي الإلزامي، كان بالتعريف، نظامًا مصطنعًا وليس طبيعيًا؛ أي أنه «نظام موضوع» وليس «حقيقة كونية». ويقول هايك إن العمل الجماعي الإلزامي كان بنائيًا وليس تطوريًا، وسياسة منظمة وليست تلقائية، وإنه اقتصاد وليس «قضاء»، وإنه قهر ومادية وليس حرًا ولا نزيهًا.

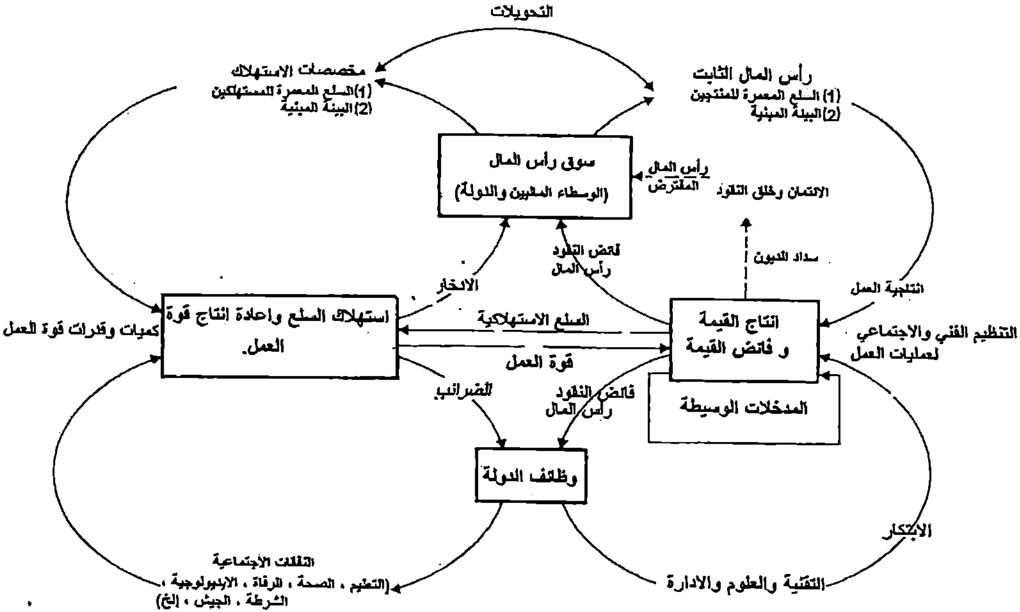
وكما يقول أنطونيو جرامشي Antonio Gramsci، فإن أثار هايك «ثورة سلبية» من أعلى؛ حيث شهدنا فيها ما يعتبره بيري أندرسون Perry Anderson «ضربة قوية من الليبرالية الجديدة» (2000c)؛ إذ إن رؤية «اليمين» ليس لها مثيل لدى «اليسار»، فهي تَحَكُّم بصورة متصلة عبر العالم وتعتبر أنجح أيديولوجية في التاريخ.

ولا تزال العملية التي استقرت بها سيطرة الرأسمالية الليبرالية الجديدة، وعلاقتها بأشكال وأنماط ومواقع المقاومة، تمثل قصة ليس لدينا تفسير كامل لها، حتى مع وجود مسح هايك الشامل بين أيدينا؛ فقد كانت الليبرالية الجديدة بمثابة رد فعل طبقي على أزمة

السبعينيات (يتحدث هارفي عن «استعادة سلطة الطبقة»)، وهو ما يتفق على الكثير منه كل من ميلتون فريدمان Milton Friedman وديفيد هارفي David Harvey. ولكننا لا نزال نواجه العديد من الألغاز والمتاهات. وعلى سبيل المثال، لماذا أصبحت شيكاغو، ومدرسة لندن للاقتصاد LSE، بمثابة منابر للدعوة لليبرالية الجديدة، وذلك بعد أن كانت تمثل مراكز الفابية Fabianism، وأحد أشكال الليبرالية (الأمريكية) في عهد روبرت هوتشينز Robert Hutchins؟ وما الظروف المساعدة التي دعمت وصول المنشق رونالد كوز Ronald Coase إلى شيكاغو، والذي كان يمثل نقطة تحول ليبرالية جديدة؟ وكيف أصبح البنك الدولي – الذي كان معقل اقتصادات التنمية بعد الحرب، بل ومعقل دول الدولة (الدولانية statism) – داعيًا إلى عبارة «دعه يعمل Laissez-faire» المعبرة عن عدم تدخل الدولة في الاقتصاد؟ وكيف يمكن أن نفهم حقيقة أن «العلاج بالصدمة» في أوروبا الشرقية، كان صادرًا عن الإصلاحيين المجريين المتحمسين، أكثر منها عن الدعاة الليبراليين الأمريكيين الأكثر تحفظًا؟ ويقال أحيانًا عن تقرير التنمية الدولية لسنة 1991 (الذي شكّله وزير الخزانة الأمريكي السابق لورنس سمرز (Lawrence Summers)، إنه كان بمثابة الحد الفاصل الليبرالي الجديد، من حيث إعادة صياغته لدور الدولة. ولكن أفريقيا (وليس أمريكا اللاتينية أو أوروبا الشرقية) أثبتت أنها كانت أول حقل تجارب لهجوم الليبرالية الجديدة على القطاع العام المتضخم، وعلى التكوين الرأسمالي المادي، وعلى انتشار تشوهات السوق بسبب الحكومة. ولا يزال هناك الكثير من

الأشياء غير الواضحة عن صعود سيطرة الليبرالية الجديدة كقوة خاصة للرأسمالية.

وكما كان يمكن أن يتوقع بولاني Polanyi، فإن ثلاثة عقود من الليبرالية الجديدة الراديكالية، أدت في خريف 2008 إلى انفجار داخلي هائل ومؤثر لقطاع التمويل الأمريكي، وتحولت بسرعة إلى أزمة عميقة ومنتظمة للرأسمالية ذاتها. وكان الانهيار الكارثي لمصارف الاستثمار الأمريكية – والذي كانت له أصداء عالمية أدت إلى تأميمات مصرفية «فعلية» في معظم أوروبا الغربية – ناتجًا عن فقاعة عقارية تقليدية. ومع ذلك، كانت هذه الفقاعة خلال التسعينيات من القرن العشرين، بخلاف الماضي، ناتجة عن أدوات تمويل ورهونات جديدة مشكوك فيها، وعن الفشل المطلق للمؤسسات التنظيمية التمويلية (وكالات تحديد أسعار الائتمان و«لجنة الضمانات والصرف» بصفة خاصة). ومع أواخر عام 2008، وعلى الرغم من الدعم الضخم بحوالي 700 مليار دولار من الخزانة الأمريكية، ظل قطاع الائتمان والمصارف مجمدًا في الواقع، ولاحت آفاق ركود عالمي كبير؛ أي إن التجربة الكبيرة في مثالية السوق الحرة – ما يسمى «الضربة القوية لليبرالية الجديدة» – أعادت وضع الكينزية على الأجندة السياسية ثانية. وفي الولايات المتحدة ومعظم أوروبا، هناك ملامح ثورة مضادة للبولانية تلوح في الأفق، وفي الولايات المتحدة هناك حديث للحاجة إلى «برنامج حكومي ضخم New Deal» جديد يشبه ما شهدته البلاد من إجراءات اقتصادية للتعافي من تداعيات كساد ثلاثينيات القرن العشرين.



شكل (3) الرأسمالية: دور رأس المال (Harvey, 1999 [1982])

أحد أساليب اختيار العينات نشأ في علم الإيكولوجيا لتقدير الحجم السكاني للكائنات الحية ومعدلاتهم الحيوية (بما في ذلك معدلات البقاء والحركة والنمو). فعند إجراء بحث في منطقة ما، يتم تعيين أنواع معينة من الحيوان وتمييزها أو تسجيلها بطريقة ما. وتُجرى زيارات في مناسبات تالية، وتسجل نسبة الحيوانات غير المميزة، ويسمح هذا في ظل افتراضات معينة، بتقدير الجمهور الكلي لعدد هذه الحيوانات. وقد تم تطوير مناهج مصممة على طريقة النظم (Cormack, 1989) لاستخدام **تحليل البيانات الفئوية** وذلك من أجل الحصول على فترات ثقة لهذه التقديرات. وبالنسبة للمجتمعات البشرية، فإن هذه الطريقة، تستخدم للكشف عن مدى وجود الأفراد أنفسهم في مختلف مصادر البيانات؛ وهكذا قدر هيكمان Hickman، وهيجنز Higgins، وهوب وزملاؤه .Hope et al (2004)، إجمالي عدد متعاطي المخدرات باستخدام خمسة مصادر للبيانات، هي: بيانات مسح المتعافين من الإدمان، بيانات العلاج لدى أخصائيي المخدرات، بيانات أوامر إلقاء القبض على المدمنين، بيانات صرف حقن التعاطي، وبيانات الحوادث والطوارئ.

جغرافيات الاحتجاز carceral geographies

الحجز هو المكان الذى يحتجز فيه الأفراد الخاضعون لـ **المراقبة**، أو المحرومون من الحريات الأساسية. وأوضح ما يمثلها أماكن الحجز

والسجون، والتي تمثل أماكن خاضعة للدولة، وتستخدم عادة لعقاب المجرمين. وتعتبر السجون حديثة العهد نسبيًا من الناحية التاريخية؛ إذ ظهرت في أوروبا الغربية أولًا في القرن الثامن عشر؛ حيث كانت هذه الأماكن مصممة لزيادة المراقبة، ولتشجيع المراقبة الذاتية، وإمكانية إعادة التأهيل.

وفي الجغرافيا، ظهر اهتمام كبير بمؤسسات الاحتجاز بعد دراسة ميشيل فوكو المؤثرة «المراقبة والعقاب: ولادة السجن (Discipline and punish: the birth of prison 1995 [1975])»؛ حيث تتبع فوكو المنطق الذي يُفسر تصميمات السجون المبكرة، وحاول أن يوضح كيف أن هذا المنطق قد انتشر في مؤسسات اجتماعية أخرى، مثل المدارس والمنظمات العسكرية. وقد أثر الوصف الذي قدمه فوكو عن السلطة بأنها منتشرة ومتشعبة على كثير من الأعمال في **الجغرافيا البشرية**؛ حيث وضّح في معظمها، كيف أن السيطرة الاجتماعية، تتحقق من خلال بناء وتنظيم **الفضاء المكاني**.

وتتسم جغرافيات السيطرة بالانتشار الواسع؛ فمنذ مولدها في أوروبا، انتشر استخدام الاحتجاز كممارسة عقابية بسرعة وعلى نطاق كبير. وفي الواقع، إن السجون التي بنتها القوى الاستعمارية منذ عقود، لا تزال تستخدم حتى الآن في الدول التى خضعت لها من قبل واستقلت حديثًا عنها (Stern, 1998). أما اليوم، فهناك أدلة على أن الممارسات العقابية القاسية المنتشرة في الولايات المتحدة، تنتشر

في معظم أنحاء العالم. وبالرغم من أن السجون، وأوضاع تشغيلها، تختلف عبر العالم، إلا أنها تشترك في خصائص معينة، فمعظم نزلائها أفراد ينتمون إلى طبقات اقتصادية متدنية، ومجموعات اجتماعية منبوذة، وعادة ما تكون بيئاتها عنيفة، ومزدحمة، وقذرة، ومحملة بالأمراض، وحقائقها اليومية، تجعل من الأمن والخصوصية والكرامة الشخصية أشياء محيرة.

وكما أن السجون تقيد تحركات الأفراد داخل جدرانها، فهي تعتبر ضرورية لتنظيم حركة الناس عبر الحدود، خاصة في ظل الاهتمامات المتعلقة بالأمن في هذا العصر الذي يعاني الرعب من الإرهاب. ويوجد أوضح مثال على ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تدار مجموعة مستقلة من السجون للمتهمين بانتهاك قوانين الهجرة الوافدة، وتدار مراكز الاحتجاز هذه عن طريق السلطات التنفيذية للحكومة الاتحادية، وبالتالي تقع خارج نطاق مراجعة السلطة التشريعية إلى حد بعيد. ويمكن أن يكون الاحتجاز غير محدد، ويمكن أن يترك المحتجزون محرومين من التمثيل القانوني. وهناك تقارير عن أن مراكز الاعتقال هذه، تضم العديد من الذين يشتبه في أنهم يخططون لأعمال إرهابية (Dow, 2004). وتدير الولايات المتحدة خارج أراضيها معسكرات، وما يسمى «المواقع السوداء»، وذلك كجزء من سجن حربي عالمي؛ حيث تحدث ممارسات التعذيب والاحتجاز غير الإنساني، خارج حدود القانون الدولي (Gregory, 2007).

وهكذا يصبح الاحتجاز متضمّنًا في عمليات أوسع تتعلق بـ المواطنة والهجرة والأمن القومي. وتصبح الحدود خاضعة للرقابة الشديدة (Nevins, 2002) ويخضع من يقبض عيهم وهم يعبرون الحدود بصورة غير شرعية، لاحتجاز غير محدد واحتمال الترحيل. أما الذين ينجحون في عبور الحدود بصورة غير شرعية، فإنهم يسكتون «أماكن عدم الوجود» (Coutin, 2003)، ويعيشون في الخفاء بالنسبة للسلطات القانونية وغيرها، وهكذا يحرمون من منافع الاعتراف الرسمي. ومع ذلك، نجد أن المواطنة الكاملة، نادرًا ما تترك المرء خارج الأماكن المعرضة للرقابة الشديدة والسيطرة القوية: ففي عالم تتزايد فيه المراقبة والوعي الأمني، فإن نطاق جغرافيات الاحتجاز قد أخذ في التوسع.

قراءات مقترحة:

Foucault 1995 [1975]; Nevins (2002).

طاقة الحمل carrying capacity

تطور هذا المفهوم أساسًا مع دراسة البيولوجيا الإنسانية والإيكولوجيا عند التعرض للحد الأقصى من الأفراد الذين يمكن لبيئة ما أن تعولهم دون مشكلات في التوازن. وبالرغم من أن هذا المفهوم قد تطور بالنسبة للحيوانات التي تنمو بسرعة ثم تهلك سريعًا عندما تزيد أعدادها عن طاقة حمل بيئتها، فإنه أصبح يُطبق على

نطاق واسع، وإن كان مثيرًا للجدل، على علاقات الإنسان بالبيئة (مثل جهود تحديد العدد الأقصى من زوار متنزه ما، بما يضمن الحفاظ على حالة توازنه، أو أقصى عدد من السكان تستطيع الأرض إعالته). ولكن مثل هذه التطبيقات، كثيرًا ما تُهمِل مسائل أكثر أهمية تتعلق بالديناميكيات الاجتماعية المعقدة لاستخدام الموارد، خاصة قضايا عدالة التوزيع، والتغيرات التكنولوجية.

قراءات مقترحة:

Harvey (1974a); Meadows, Meadows and Randers (1992).

ديكارتية **Cartesianism**

سعيًا وراء تقديم بنية راسخة ودائمة للعلوم، صاغ الفيلسوف رينيه ديكارت (1650–1596) René Descartes طريقة للبحث، تعتمد على المعرفة اليقينية والمؤكدة. وقد نظر ديكارت بعين الشك إلى أنواع المعرفة المكتسبة بالتواتر، وما يقوله المعلمون والآباء، ووصف هذه الأنواع المعرفية بأنها آراء غير مؤكدة وأسماها الظن doxa. ولكن المعرفة المستمدة من العقل والمنهج episteme، هي فقط التي تقدم أساسًا قويًا للمعرفة العلمية، ومعايير واضحة وصريحة لتمييز ما هو علمي وما هو غير علمي (Bernstein, 1983, p. 23). وبالنسبة للتجريبية المنطقية والوضعية المنطقية، فإن مثل هذه الأساليب

الجديدة، كانت توفر إمكانية تطوير علم عام له أسس ومبادئ مشتركة. وكان يُنظر إلى مثل هذا العلم الديكارتي، باعتباره نزيهًا وموضوعيًا وكليًا ومجردًا وله قيمة صدق مطلقة، فضلًا عن اعتماده على اعتقاد راسخ بأن العلم يمثل **الطبيعة** بصورة مباشرة، ويعمل «كمرآة للطبيعة» كما يقول رورتي Rorty (1979) (قارن **المحاكاة**). وقد رجع بيرنشتاين Bernstein (1983) إلى هذا التاريخ من الجهود العلمية، ليضع القواعد الأساسية في الملاحظة المباشرة للواقع الخارجي باسم الشك الديكارتي Cartesian Anxiety، وهذا هو المصطلح الذي أدخله جريجوري Gregory (1994, pp. 71–3) في المشروع الكارتوجرافي والجغرافي (انظر **المنطق الكارتوجرافي**).

وفي ستينيات القرن العشرين، أدت القوة المتزايدة لانتشار العلوم الكونية، والمنهجيات الافتراضية الاستنباطية، والتجريد الرياضي في العلوم الطبيعية والاجتماعية، إلى سلسلة من الصراعات حول الأسلوب العلمي. وكان «الخلاف الوضعي في علم الاجتماع الألماني» (Adorno, 1976) مؤثرًا جدًا في هذا الصراع؛ حيث جمع آراء مجموعة كبيرة من فلاسفة العلم، منهم توماس كون Thomas Kuhn، كارل بوبر Karl Popper، إمري لاكاتوش Imre Lakatos، بول فيرابيند Paul Feyerabend، يورجين هابرماس Jürgen Habermas، وتيودور آدرنو Theodor Adorno، الذين اتفقوا على محددات فهم العلم العام النزيه والمشبع بالتأثيرات العاطفية. وفي

الجغرافيا البشرية، كان ما قدمّه جريجوري (Gregory (1978a من نقد للديكارتية، يمثل أوضح تحليل لهذا الخلاف المنهجي الكبير؛ حيث هاجم الوضعية، ودعاوى التحليل المكاني، وذلك لصالح شكل متميز من اشكال إنتاج المعرفة. وبدلًا من ذلك، فإن العلم الجغرافي لم يكن أبدًا نزيهًا ولا بريئًا، بل كان دائمًا نشاطًا اجتماعيًا محاطًا بمصالح محددة. وذهب هابرماس ([1968] Habermas (1987a إلى أن دعاوى المعرفة، يجب أن تُفهم من خلال مثل هذه المصالح (انظر أيضًا **علم الظاهريات / الفينومينولوجيا**)، ولكن جريجوري فنّد هذه الدعاوى بالنسبة للجغرافيا. فبدلًا من الأسلوب العلمي الوحيد المتميز، قدم مجموعة من المعارف العلمية، يتحدد كل منها بالاهتمامات المكونة للمعرفة الخاصة التي تؤدي إلى ظهورها (حيث حدد ثلاثةً منها، وهي، الاهتمامات التقنية، والاهتمامات التفسيرية، والاهتمامات التحررية emancipator). ويقابل كل نوع من هذه الاهتمامات، شكل خاص من العلم: التجريبي، والتأويلي، والنقدي (انظر **النظرية النقدية**). ومنذ ذلك الوقت، انتشرت معاملة البحث الجغرافي، مثل كل أشكال البحث الفكري، كممارسة اجتماعية لا سبيل إلى تغييرها، على الرغم من أن هذا كان مفهومًا بطرق غالبًا ما تختلف كثيرًا عن النُظريات الأساسية عند هابرماس. وكان ظهور **الجغرافيا البشرية النقدية** مصحوبًا بسلسلة من الاستقصاءات البحثية في الآثار الناتجة عن التمثيل والأنماط الأخرى لفهم العالم (انظر **النظرية اللاتمثيلية**).

كارتوجرام cartogram

عبارة عن مسقط خريطة معدل حسب غرض إنشاء الخريطة، تعدل فيه المساحات أو المسافات لتكشف عن أنماط غير ظاهرة على خريطة الأساس التقليدية. فبالنسبة لكارتوجرامات المساحات، يمكن أن يكون هذا التعديل لخدمة غرض خاص كعرض مساحات الدول، أو الأقاليم، لتتناسب مع سكانها (Dorling, 1993)، أو قد يكون ذلك للتحايل على مشكلة مساحية في الخريطة بسبب صغر مساحة بعض الأماكن عليها مثل لوكسمبورج، أو ولاية صغيرة للغاية مثل ولاية جزيرة رود Rhode في الولايات المتحدة، ففي هذه الحالة يتم تكبير المساحة بما يكفي لرؤية رموزها على خريطة كوروبلث. وبالنسبة للمسافات، فإن كارتوجرامات المسافة يمكن أن تعرض المسافة بطريقة معدّلة لتعكس تكاليف النقل بالنسبة إلى مكان معين (Monmonier, 1993, pp. 198–200)، أو لإعادة ترتيب طرق النقل لزيادة الوضوح، كما في خريطة مترو أنفاق لندن، التي تقلد على نطاق واسع في كثير من المدن حول العالم.

قراءات مقترحة:

Gastner and Newman (2004).

منطق كارتوجرافي cartographic reason

الاعتقاد بأن التمثيل الكارتوجرافي والجغرافي عبارة عن تمثيل مباشر لعالم خارجي ومستقل، أو كما يقول الفيلسوف ريتشارد

رورتي (1979) Richard Rorty أن هذه التمثيل «مرآة الطبيعة» (انظر أيضًا **الديكارتية** و**الموضوعية**). ومن هذا المنظور، تتمثل مهمة **الكارتوجرافيا** و**الجغرافيا** في تمثيل العالم الخارجي بصدق، ويتمثل معيار النجاح، ومن ثم «الحقيقة»، في درجة تحقيق هذا التطابق. وتعتمد رؤية **التمثيل** على نظرية كارتوجرافية في التطابق، يتم من خلالها نقل المعلومات عن العالم بدقة (بيانات الإدراك الأولي) من خلال وسيط (**الخريطة**) إلى مستقبل (قارئ الخريطة)، وذلك في ضوء تطبيق **المجاز** حرفيًا (للاطلاع على قراءة نقدية، انظر Pickles, 1992). وتعتبر دقة نقل المعلومات من العالم الحقيقي إلى القارئ، معيارًا لدقة، ومن ثم فعالية، عملية إعداد الخرائط. وتفترض هذه الفكرة التمثيلية لـ **العلم** أن العالم كان خارجيًا ومستقلًا عن المراقب، وأن المراقب العلمي اسميًا، يستطيع وصف العالم بطرق تتطابق مباشرة مع حقيقة العالم. وكثيرًا ما كان يشار إلى هذه النظريات المعرفية الأساسية والموضوعية بأنها نظريات معرفية وضعها المراقب، أو ما يعرف اصطلاحًا باسم «خدعة الخالق» (Haraway, 1991d) و«الشك الديكارتي» (Bernstein, 1983)، اعترافًا بالآثار التي تحدثها. وقام جريجوري (1994) Gregory بتعديل مصطلح «الشك الديكارتي» ليصبح «الشك الكارتوجرافي» لتوصيف نمط معين من الخيال الجغرافي.

وقام بعض المعلقين، بربط هذه الانتقادات للمنطق الكارتوجرافي، بتأثير **ما بعد الحداثة** على **الجغرافيا البشرية**، ولكن بعض أقوى

التدخلات، كانت ناتجة عن الحداثة وتساؤلها المتواصل عن الممارسات التمثيلية. وهكذا يرى أولسون (Olsson (2007, p. 4 أن فكرة الصفحة البيضاء tabula rasa و«العالم» الأصلي النقي الذي لم يتأثر بعمل المعرفة، كل ذلك ليس له وجود في واقع الأمر، وأن نظريات المعرفة البشرية التي تفترض وجود نقطة البداية، أو هذه الإمكانية، تعتبر معيبة جدًا. وبدلاً من ذلك، يرى أولسون أن عملية رسم وتفسير خط ما، هي في الواقع تجسيد للعمل الكارتوجرافي؛ فهي دائمًا عبارة عن عمل يخلق معنى، وكل رسم لخط، عبارة عن تكوين لكائن، وتحديد لهوية، وتكوين **الحدود**. وكما يوضح بيكلز (Pickles (2004، فإنه من خلال، رسم الخطوط، وتكوين الكائنات، وتحديد الهويات، ورسم الحدود، يمكن اعتبار الكارتوجرافيا، وبالتالي الجغرافيا، جزءًا من مجموعة متنوعة من الممارسات الثقافية والسياسات التي تنتج وتعيد باستمرار، إنتاج العوالم المختلفة (انظر أيضًا Farinelli, Olsson and Reichert, 1994).

كارتوجرافيا **cartography**

يشير هذا المصطلح إلى ما يلي:

(1) تصميم وإنتاج **الخرائط** عن طريق الأفراد أو المؤسسات؛ (2) الدراسة العلمية لتقنية إعداد الخرائط، وفعاليتها كأدوات اتصال؛ (3) الدراسة العلمية للأثر، والدور المجتمعي للخرائط. ويعكس ارتباط

المصطلح بإعداد الخرائط، أصولًا معجمية في كل من الكلمة الفرنسية كارتي carte (والتي تعني خريطة) والكلمة اليونانية جرافي graphie (أي كتابة) ومن ثم، فإن الكارتوجرافيا تعني الكتابة أو الرسم على خريطة. ورغم أن إعداد الخرائط فن قديم، إلا أن كلمة كارتوجرافيا من بنات القرن التاسع عشر؛ حيث أدخلها العَالِم البرتغالي مانويل فرانسيسكو دي باروس إيه سوسا Manuel Francisco de Barros e Sousa، المعروف باسم نبيل سانتاريم viscount of Santarem (وسانتاريم إقليم برتغالي)، في عام 1839، والذي استخدمها لوصف دراسة الخرائط بالطريقة نفسها التي يشير بها «رسم صورة التاريخ historiography» إلى تاريخ الكتابة التاريخية (Wolter, 1975). وعلى الرغم من أن سانتاريم (اسم الشهرة لذلك المؤرخ البرتغالي)، استخدم مصطلح الكارتوجرافيا للإشارة إلى الخرائط القديمة فقط، فإن الكلمة تطورت لتشمل الخرائط المعاصرة وإعدادها بالإضافة إلى الأعمال الخرائطية القديمة. (Harley, 1987, p. 12).

ونظرًا لاستخدامها كمرداف لإعداد الخرائط، فإن مصطلح الكارتوجرافيا، غالبًا ما يترجم ليشمل جميع المعلومات الجغرافية من خلال المسوح المنهجية الرسمية للاندسكيب الطبيعي أو البشري لسكاني ذلك اللاندسكيب. أما في السياق المؤسسي، فقد تشير الكارتوجرافيا بالمنظور الضيق إلى إنتاج الأعمال الفنية للخرائط المطبوعة (والتي تسمى أيضًا «وضع اللمسات النهائية على الخريطة»)،

أو بالمنظور الواسع للمهمة الشاملة لمشروع تجاري، مثل راند مكنالي Rand McNally (أحد أكبر دور نشر الخرائط في الولايات المتحدة)، أو هيئة حكومية مثل هيئة المساحة البريطانية Ordnance Sur-vey. وعلى الرغم من أن الأفراد الذين يعملون في إعداد الخرائط بصورة حرة، أو من غير أعضاء هيئات التدريس بأقسام الجغرافيا الأكاديمية، فلا يزالون راضين بتسمية أعمالهم بالكارتوجرافيا، وتسمية أنفسهم بالكارتوجرافيين، فإن المضامين المؤسسية الأخرى للمصطلح تراجعت بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وذلك عندما أدت التقنيات الجديدة (انظر **الكارتوجرافيا الرقمية ونظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد**) ونماذج الأعمال الجديدة، إلى إضعاف الدور التقليدي للخريطة الورقية في تخزين، وتوزيع، المعلومات الجغرافية. وقامت المنظمات على مختلف المستويات، بالتخلي عن استخدام «الكارتوجرافيا» كواصفة للموضوع، واستخدام ألفاظ أكثر حداثة مبنية على مفاهيم «جيومكانية Geospatial» أو «المعلومات الجغرافية».

ونظرًا لأن الكارتوجرافيا هى نشاط علمي يركز على زيادة كفاءة إعداد الخرائط، وتحسين درجة الاعتماد عليها في الاتصال، أو دعم فهم العمليات الإدراكية المتضمنة في فك رموز الخرائط decoding واستخدامها، فإنها لا تزال تمثل أحد التخصصات الجغرافية الفرعية الفاعلة، وإن كان بصورة أقل إلى حد ما. وبالإضافة إلى ذلك، فإن

حدودها مع علم المعلومات الجغرافية قد أصبحت متداخلة وذلك مع التسليم بأن كثير من الأكاديميين (وربما معظمهم) ممن تدربوا ككارتوجرافيين، لم يكتفوا بفهم قوة ومحددات التقنيات الجيومكانية، بل أصبحوا يعرفون كيفية استخدام برامج المعلومات الجغرافية أيضًا. وبالمثل فإن الكثيرين (ولكن ربما ليس معظم) الأكاديميين الذين تدربوا كعلماء في المعلومات الجغرافية، لم يكتفوا بتقدير الخرائط كوسائط للتطبيق والعرض، ولكنهم أدركوا أيضًا، عدم ملاءمة برامج المعلومات الجغرافية الحالية كأداة تصميم. وأصبحت التسميات مهمة جدًا في التسعينيات؛ حيث غيرت الكليات القديمة أدواتها وحولت الأقسام الأكاديمية أسماء مقرراتها وتحول توصيف الوظيفة الكارتوجرافية إلى نظم المعلومات الجغرافية. وقد غيرت مجلة الكارتوجرافي الأمريكي American Cartographer اسمها إلى الكارتوجرافيا ونظم المعلومات الجغرافية Cartography and geographic In-formation Systems في عام 1990، ثم غيرت اسمها مرة ثانية إلى الكارتوجرافيا وعلم المعلومات الجغرافية Cartography and Geographic Information Science بعد ذلك بتسع سنوات. وعلى الرغم من هذه المحاولة الملفتة، والناجحة بصورة ملحوظة، لحفاظ المجلة على نصيبها في السوق من خلال إعادة التسمية، إلا أن المجلة استمرت ملتزمة بتحسين إعداد وفهم الخريطة كأداة اتصال، بالرغم من التركيز الواضح على الكارتوجرافيا الإلكترونية والرقمية.

وتضم بحوث تصميم الخرائط، موضوعات نظرية وتقنية وعلمية تجريبية؛ حيث تعتمد الموضوعات الأخيرة غالبًا، على الاختبار الموضوعي لتحسين المقاربات التربوية لقراءة الخرائط، وزيادة فهم كيفية معالجة الرؤية البشرية لمعلومات الخرائط (MacEachren, 1995)، وتقييم فعالية الحلول المختلفة لمشاكل التصميم (Montello, 2002). ونلاحظ في المجالات التجريبية الثلاثة الأخيرة، أن الكارتوجرافيين الأكاديميين، يمثلون أغلبية عددية وفلسفية في البحوث الكارتوجرافية المتعلقة بالتصميم فقط، والتي تشمل أيضًا العمل على الخرائط الديناميكية والتفاعلية، والواجهات الكارتوجرافية متعددة الحواس multi–sensors (انظر **التجسيد البصري**)، وخرائط اللمس للأفراد ذوي الإعاقة البصرية (Perkins, 2002). ولذلك فإنه لا غرابة في أن علماء النفس التربوي يسيطرون على استكشافات قراءة الخرائط، بينما يهيمن علماء النفس الإدراكي على إعداد الخرائط الإدراكية.

وكان كتاب «مظهر الخرائط The look of maps» الذي ألفه آرثر روبنسون (1952) Arthur Robinson، يمثل العمل الإبداعي في بحوث تصميم الخرائط التجريبية، وهو الموضوع الذي واصله بمنظورات مختلفة، طلبة الدراسات العليا في روبنسون، ثم أتباعهم فكريًا من بعدهم. فقد كان روبنسون يرى أن التصميم الفعال للخرائط، يتطلب تقدير أثر التصميم على مشاهدي الخرائط، والذين تتأثر قدرتهم

على فك الرموز الكارتوجرافية سلبًا إذا لم يستطيعوا قراءة الأسماء أو استنباط الاختلافات الجوهرية في سمك الخطوط أو في الظلال أو الألوان. ونظرًا للتأثر فلسفيًا بـ الوضعية المنطقية للثورة الكمية، يتبنى باحثو تصميم الخرائط نموذج معرفي علم النفس الفيزيائي psychophysics دون نقد، تلك النماذج التي تستخدم في علم النفس التجريبي لمعالجة حجم الاستجابة كدالة معبرة عن قوة تأثير حجم المحفز المنشط (Montello, 2002, pp. 288–9). وقد حاولت سلسلة من الدراسات التجريبية «تغيير مقياس» الدوائر المقسمة، وتعديل الأوزان، والظلال، حسب متوسط قدرة قارئ الخريطة على الفهم كما يفترض. وكان هذا مفهومًا جيدًا وإن تراجعت قيمته بسبب التباينات في نمط الإدراك، والتدريب، والاختلافات، التي لا مفر منها في المعرفة المسبقة للرموز الشائعة في «بيئة الخريطة». وعلى الرغم من أن دراسات أقل طموحًا، تناولت «الاختلافات الدقيقة» بين الخطوط والظلال والألوان، قد قدمت دليلًا جيدًا لصناع الخرائط، إلا أن بحوث تصميم الخرائط فقدت زخمها في الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك عندما أصبحت عيوب تغيير المقاييس النفسية الطبيعية psycophysical واضحة. وعلى الرغم من هذا الإحباط، فلا يزال الاختبار الموضوعي يمثل إستراتيجية مفيدة لتقييم حلول مشاكل تصميم الخرائط، وللدراسات التجريبية التي انتعشت في التسعينيات، عندما أثبتت الحاسبات أنها أداة فعالة للاختبارات الموضوعية، فضلًا عما قدمته الأساليب الكمية مثل مقابلات

مجموعة التركيز من رؤى جديدة أكثر تطورًا (Suchan and Brew-er, 2000).

وشجعت الحواسيب على ظهور تطورات تقنية عديدة، وفي مقدمتها الإستراتيجيات الآلية لوضع الأسماء في المواقع غير المتداخلة، وتعميم الملامح الخطية، وتصنيف البيانات لخرائط الكوروبلث، واستكمال خطوط التساوي، وتكوين الرؤى المائلة للأسطح ثلاثية الأبعاد، وإعداد خرائط متحركة وتفاعلية مؤثرة بصريًا (Monmoni-er and McMaster, 2004). وعلى الرغم من أن الحاسوب، كان أداة لإعداد الخرائط ظاهريًا، إلا أن هذه التقنيات عملت بوضوح، كأدوات لتصميم الخرائط، بقدر ما كان مُعِد الخريطة يستطيع تجربة مبادئ ومَعْلَمات وأساليب الترميز. وعلى الرغم من أن محددات الطبيعة النفسية psycophysical كانت واضحة في الثمانينيات من القرن الماضي، إلا أن الخرائط التفاعلية التي يستطيع المستخدم البحث فيها باستخدام المؤشر، قد قللت من الحاجة إلى تحسين تقدير القيم من خلال إعادة ضبط مقياس رموز الخريطة.

وبرزت نظريتان أخريان مهمتان في الكارتوجرافيا في السبعينيات من القرن الماضي، هما نموذج الاتصال communication model، وإطار مفاهيم يسمى المتغيرات المرئية visual variables؛ إذ إن نموذج الاتصال الكارتوجرافي – الذي اشتُق من نماذج دوائر التغذية الراجعة في نظرية المعلومات Information theory – في أبسط

صوره، يعتبر الخريطة بمثابة قناة تربط بين مُعد الخريطة (المصدر) والمستقبِل (المقصد). وهناك صيغة أكثر تنقيحًا تَعتبِر مُعد الخريطة بمثابة مرشّح يساعد على تكوين رؤيته للعالم، ويضيف تيارًا عكسيًا (التغذية الراجعة)، يشجع على تعديل تصميم، أو محتوى الخريطة، لزيادة دقة نقل الرسالة التي يقصدها من يُعدها. وكان هناك تعديل متقدم نسبيًا قدمه أنتونين كولاكني (1969) Antonín Koláčný، الذي يصف نموذجه واقع الكارتوجرافي (مصمم الخريطة)، وواقع مستخدم الخريطة، على أنهما مجموعتان متداخلتان، ولكنهما ليستا متطابقتين، بالضرورة. وعلى الرغم من أن **نموذج معرّفي** الاتصال قد حظي باهتمام كبير في المجال الأكاديمي، ولا شك أنه أثار الوعي بالاتصال بين الكارتوجرافيين الأكاديميين، فإن الفكرة القائلة بأن كل الخرائط، أو حتى معظمها، تحتوي رسالة معينة، كانت تعتبر ساذجة أو تافهة بحلولِ الثمانينيات، عندما بدأت الكارتوجرافيا المعتمدة على الحواسيب تحظى باهتمام متزايد (Antle and Klinkenberg, 1999). وعلى العكس، فإن فكرة عالِم السميوطيقا (علم الإشارات والرموز) الفرنسي جاك بارتن (1983) Jacques Bertin عن المتغيرات المرئية، خاصة المتغيرات الستة التي تدركها شبكية العين (الحجم، والشكل، والتشبع اللوني، والقيمة، والنمط، والتوجيه) التي يتحكم فيها معد الخريطة، أثبتت أنها الفكرة الأكثر ارتباطًا بتصميم الخرائط، ولا تزال تمثل نظرية مهمة في الكارتوجرافيا.

ويؤكد التعريف الثالث للكارتوجرافيا، الذي يركز على الأثر المجتمعي للخرائط، على أن الخريطة ليست مجرد وسيط وصفي وأداة لحل المشاكل، ولكنها عبارة عن نص أيضًا، كما يستخدم هذا المصطلح في الدراسات النصِّية والثقافية، والنظرية النقدية، وبالتالي فإن قراءة الخريطة عبارة عن ممارسة ثقافية موقفية. وعلى الرغم من أن الكارتوجرافيين الأكاديميين، لديهم على الأقل وعي غامض بالقوة البلاغية للخريطة، خاصة في الجيوبوليتيكيا (Tyner, 1982)، فقد شهدت الثمانينيات تجدد الاهتمام بالدعاية الكارتوجرافية. وكانت كتابات هارلي J.B. Harley من الأعمال المؤثرة جدًا؛ إذ إنه مؤرخ خرائط شديد الوعي بدور الخريطة في تأكيد الهيمنة وتبرير الاستغلال، ولمدى تعرضها للتلاعب كأداة للحرب، والاستعمار، والدبلوماسية. وكانت أهم إسهامات هارلي، تتمثل في فكرة الصمت الكارتوجرافي؛ حيث يؤدي الحذف المتعمد لملامح أو أسماء أماكن، إلى تدعيم المطالب الإقليمية الحكومية، أو تعزيز توهمات بعمل خير معيَّن أو فعّال (Harley, 2001a). وقد نجحت هذه الحيل كثيرًا؛ لأن الجمهور يفهم الحاجة إلى تعميمات انتقائية – حيث تعمل الخريطة كأداة اتصال عندما يتجنب صانع الخرائط عمدًا ذلك الازدحام في تفاصيل الرسم، ويتقبل الخريطة على أنها تمثيل حقيقي وموضوعي واضح للواقع. ونظرًا لأن معظم الخرائط تؤدي عملها، أو يبدو أنها تقوم بذلك، فإن الجمهور يتقبل بصفة عامة نظرة مُعدِّها للواقع، مهما كانت خاطئة أو أحادية الجانب. ولكن نظرًا لأن خرائط عديدة

في وسائل الإعلام، والمجال السياسي، تحتوي على تحيزات واضحة، أصبح وصف الخرائط بأنها «مركّب أو معنى اجتماعي» مناسبًا جدًا لذلك (Vujakovic, 1999; Schulten, 2005).

وقد تحدى هارلي الدارسين في مسألة دراسة دوافع صناع الخرائط وذلك «بتفكيك deconstructing» الخرائط المعاصرة والتاريخية أيضًا (راجع التفكيكية). وعلى الرغم من أن الدراسات اللاحقة كانت تقترب أحيانًا من جنون العظمة في ازدرائها واستخفافها بأدلة المحتوى أو التأثير– يشمل نقد بيكلز Pickles (2004, pp. 60–71) للادعاءات المبالغ فيها بالنسبة «لسلطة الخريطة» بعض الأمثلة الجيدة على ذلك – فإن دارسين آخرين جمعوا بين الدراسة المتعمقة لعقلية مُعد الخريطة والتقييم الدقيق للسياق المؤسسي الذي أُعدت فيه الخرائط. وعلى سبيل المثال، فإن هيرب Herb (1997) بعد أن درس تطور الخرائط الدعائية الألمانية المغالية في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين ـ التي أقنعت قليلًا من الناس ممن لم يتعاطفوا مع التوجهات النازية ـ قد وجد ارتباطًا تعاونيًا بين العلماء والسياسيين النشطين المتعطشين «لألمانيا العظمى» بعد الحرب العالمية الأولى. وبطريقة مماثلة، قدم كوسجروف وديلا دورا Cosgrove and Della Dora (2005) تفسيرًا دقيقًا لخرائط الحرب العالمية الثانية التي عرضها بطريقة مصورة وأخاذة، الكارتوجرافي تشارلز أوينز Charles Owens في صحيفة لوس أنجلوس تايمز، والذي تمكن من تطوير

نفسه بنفسه على فنون الصحافة المصورة والطيران والسينما. وبالمثل فإن كلاود (2002) Cloud، الذي اعتمد عمله أيضًا على الوثائق الأرشيفية والمقابلات، قام بدراسة «المركب العسكري الصناعي الأكاديمي» خلال الحرب الباردة، وقدم رؤى عديدة لإسهامات المجتمع المتقدم تقنيًا، الذي عزز قدرات القطاع الخاص في تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، بما في ذلك استخدام مرئيات فضائية مصنفة البيانات لتحديث الخرائط الطبوغرافية المحلية، وفض الاشتباك المتناقض بين التفاصيل المفاهيمية لبحوث القضايا «السرية للغاية»، والجهود التطويرية «الخفية على الرؤية المجردة» التي تحملها دوريات الكارتوجرافيا والتصوير الجوي.

هذا وتهتم البحوث المعنية بالتأثيرات المجتمعية لإعداد الخرائط على مدى سهولة وصول الجمهور إلى المعلومات الجغرافية، بما في ذلك دور الحكومة والمؤسسات الأخرى في إنتاج وتوزيع الخرائط، والتأثير على محتواها، وتقييد أو تشجيع استخدامها. ففي هذا السياق، لا تقتصر الخريطة على كونها مجرد وسيلة أو أداة، ولكنها تصبح موضوعًا للملكية الفكرية، أو فرصة للتعاون الدولي (Rhind, 2000). وبالإضافة إلى ذلك، فإن تزايد استخدام الإنترنت كوسيط لتقديم المعلومات الجغرافية ودمجها، لم يقتصر على تغيير مظهر واستخدام الخريطة فحسب، بل أدى إلى تغيير العلاقات بين القطاعين العام والخاص من ناحية، ومُعد الخريطة ومستقبلها من

ناحية أخرى (Taylor, 2006a). وتشير الطبيعة الانتقائية للخرائط وإعدادها، إلى آفاق واعدة تجعل من دراسة الخرائط نشاطًا جغرافيًا مبهرًا ومشوقًا، بغض النظر عن الاسم الذي يطلق عليها.

قراءات مقترحة:

Harley (2001a); MacEachern (1995); Monmonier (2004); Montello (2002); Pickles (2004); Taylor (2006).

الكارتوجرافيا، تاريخ **cartography, history of**

دراسة العمليات التي قام من من خلالها الناس في كل الثقافات وجميع العصور بصور مختلفة بإعداد **الخرائط** واستخدامها، لفهم، وتنظيم الأماكن، والمواقع، والعمل داخلها، بالإضافة إلى دوافعهم للقيام بذلك والآثار المترتبة عليها. ويمثل تاريخ الكارتوجرافيا، عنصرًا أساسيًا في **الجغرافيا البشرية** و**تاريخ الجغرافيا** فضلًا عن تاريخ **الكارتوجرافيا**، ويحظى باعتراف على نطاق واسع في تخصص **العلوم الإنسانية** والعلوم الاجتماعية كمجال دراسي مشترك بين العلوم، ويتمتع بالمثالية والحيوية الفكرية، ويقدم إسهامات مهمة للعديد من المجالات التاريخية. ونلاحظ أن «الكارتوجرافيا التاريخية» في حد ذاتها، عبارة عن ممارسة تمثيل التوزيعات أو الأحداث السابقة على خرائط، وبالتالي فإنها تمثل موضوعًا خاصًا لمؤرخي الكارتوجرافيا (Skelton, 1972).

وقد قام أمناء المكتبات، وأساتذة الجامعات، والمحامون، والباحثون (خاصة من يقومون بجمعها والتجارة فيها) بدراسة الخرائط كظاهرة تاريخية منذ أوائل القرن الثامن عشر. وعادة ما كانت هذه الدراسات تقدم شروحات وتعليقات على محتوى الخرائط القديمة من أجل استنتاج بيانات موقعية أو مورفولوجية (شكلية) ليستخدمها مؤرخون آخرون، خاصة في مجال الجغرافيا والكشوف الجغرافية والاستعمار، بالإضافة إلى علماء الجغرافيا التاريخية، والجيومورفولوجيا، والمحامين، وعلماء الأركيولوجيا، ودارسي المدن، ومظاهر السطح. وبالرغم من كل هذا، لم تكن هناك هوية علمية واضحة «لتاريخ الخرائط» قبل القرن العشرين؛ حيث كان مؤرخو الخرائط محدودي العدد، ينتشرون على نطاق واسع، وكانوا محصورين داخل مدارس قومية بسبب وجود حواجز مادية ولغوية أمام الوصول إلى المصادر الأولية. وبالتالي فإن استحداث المؤرخ البرتغالي فسكونت سانتاريم لكلمة «كارتوجرافيا» في عام 1839، لتعني دراسة الخرائط القديمة، لم يترسخ، وذلك لأن صناع الخرائط المحترفين، استولوا على هذا المصطلح بسرعة. وتكوّن مجتمع علمي أكثر تماسكًا حول مجلة «صورة العالم Imago Mundi»، التي أسسها ليو باجرو Leo Bagrow في عام 1935، والتي لا تزال المجلة الرائدة في هذا المجال، وتسببت منذ عام 1967 في ظهور المؤتمرات الدولية التي تعقد كل سنتين (Skelton, 1972; Harley, 1986, 1987; Edney, 2005a).

وكان التطور الناجح للكارتوجرافيا بعد عام 1945 كتخصص أكاديمي، يتطلب توسُّع تاريخ التقنيات الكارتوجرافية وتكاملها، الذي كان قصيرًا ومتقطعًا وداخليًا. وكان هذا الاهتمام الجديد «بتاريخ الكارتوجرافيا» مبتكرًا حقًا من حيث تركيزه على شكل الخريطة وليس مضمونها، وعلى البحث الأرشيفي والسياقي وليس بالرصد الأرشيفي (الببليوغرافي) للكارتوجرافيا أو تحليل الخرائط. وقد أدى هذا إلى ظهور دراسات مهمة لتواريخ طباعة الخرائط، وإعداد خرائط التوزيعات. ومن هذا المنظور، زودت الكارتوجرافيا الأكاديمية مؤرخيها بكل من الإطار الفكري (Woodward, 1974) والموقع المؤسسي (Harley and Woodward, 1989; Edney, 2005b).

وكان كل من «تاريخ الخرائط» و«تاريخ الكارتوجرافيا» متشابكين بدقة مع الأيديولوجية الحديثة للكارتوجرافيا. وفي الواقع، كانت تلك الأيديولوجية تعتمد كثيرًا على التاريخ الجغرافي من أجل اكتساب الشرعية؛ إذ إن السرديات التي قدمها المؤرخون لماضي التقدم الكارتوجرافي، سواء في المضمون أو الشكل، تؤكد صحة القناعات الحديثة التي ترى أن الخرائط عبارة عن تكرار لعرض البيانات الجغرافية بطريقة لا تشتمل على قضية جدلية (انظر المنطق الكارتوجرافي) وأن الكارتوجرافيا بطبيعتها، عبارة عن ممارسة أخلاقية تهدف إلى تحسين الأوضاع البشرية. وهكذا عمل تاريخ الخرائط كبديل لانتصارات علم وحضارة الغرب الحديث

بصفة عامة. ومن ثم تزايَد استمرار المثل التجريبية والوضعية من خلال السرد التاريخى المركب من أجل تبرير الوضع الأكاديمي للكارتوجرافيا (Edney, 2005b)، وتدعيم الكتابات العامة المتسارعة النمو، التي تربط الأسطورة القوية للتقدم الكارتوجرافي، بالأسطورة القوية للعبقرية العلمية الفريدة.

ومن المثير للدهشة، أن «تاريخ «الكارتوجرافيا» انتهى إلى إرساء الإمكانات الفكرية الأوسع لدراسات الخرائط، وأدى إلى انتشار «تاريخ» للكارتوجرافيا» الذي تخطى بدراسات الخرائط حدود الجغرافيا والكارتوجرافيا الأكاديمية (Edney, 2005a,b). وساهمت عوامل عديدة في هذا التحول؛ إذ إن الاهتمام بالسجل التاريخي الأكبر، كشف المزيد من الأنشطة الكارتوجرافية، مقارنة بما كانت تشمله القائمة التقليدية، وأشارت الدراسات الأرشيفية التفصيلية بصورة متزايدة، إلى أن الخرائط يجب أن تعتبر بمثابة وثائق إنسانية، كما أنها وثائق تقنية/علمية، وأن التزام الكارتوجرافيا الأكاديمية بنماذج الاتصال، جعل بعض المؤرخين يُدركون الحاجة إلى دراسة كيف كانت تستخدم الخرائط، بالإضافة إلى دراسة كيف كانت تُعد، وكانت دعاوى الكارتوجرافيا الأكاديمية بالاستقلال الفكري تسايرها مجادلات بضرورة ألا يكون تاريخ الكارتوجرافيا خاضعًا لمجالات أخرى (Blackmore and Harley, 1980). ولكن التاريخ التجريبي الرائع للتقدم الكارتوجرافي، أصبح مفلسًا فكريًا بصورة متزايدة.

ففي عام 1977، استطاع دينيس وود Denis Wood، أن يقدم إعادة تفسير بنيوية لتاريخ الكارتوجرافيا كجزء من نقد أكبر للكارتوجرافيا الأكاديمية (انظر البنيوية)؛ إذ كان وود، يرى أن تاريخ الكارتوجرافيا يُعيد تطور الإدراك المكاني عند الفرد، بل إنه تمسك بهذا القول بعد ذلك، حتى عندما قام بإظهار اختلافات مهمة فعلًا بين العمليات الاجتماعية بالضرورة «لصناعة الخرائط map making» والعمليات الفردية «لإعداد الخرائط mapping» الإدراكية (Wood and Fels, 1992).

وبحلول السبعينيات من القرن الماضي، انطلق بريان هارلي Brian Harely، وديفيد وودورد David Woodward، في تكوين تخصص علمي جديد ومستقل لتاريخ الكارتوجرافيا، وذلك بتجميع الأدبيات المنتشرة على نطاق واسع في كتاب متعدد المجلدات بعنوان «تاريخ الكارتوجرافيا History of cartography». وعلى الرغم من نشر ثلاثة فقط من ستة مجلدات منها حتى الآن، فإن هذه السلسلة، أثبتت تأثيرها الهائل على تشجيع الدراسة الشاملة والإنسانية لتاريخ الكارتوجرافيا. وأدى الاهتمام الكبير بالكارتوجرافيات غير الغربية وقبل الحديثة، إلى تخفيف السيطرة المزعومة لـ الغرب على الكارتوجرافيا «الصحيحة»، وقلّص بشكل كبير من تلك القناعة القائلة بضرورة كَوْن الخرائط متسقة هندسيًا، وقابلة للقياس وبيانية بطبيعتها. وقد أظهرت السلسلة بما لا يدع مجالًا للشك، أن تاريخ

الكارتوجرافيا، ليس فقط مجالاً مناسبًا للدراسة في حد ذاته، بل إنه لا يستطيع أن يتطلع إلى تقديم إسهامات جوهرية لو ظل متمسكًا بـ **الأيديولوجيا** الكارتوجرافية الحداثية (Harley and Woodward, 1987, Woodward, Delano Smith and Yee, 2001, pp. 23-9; Edney, 2005b).

وقد شرع هارلي أيضًا في تكوين هوية فكرية جديدة لهذا المجال. فبالتعاون مع ميشيل بلاكمور Michael Blackmore، اعتمدت مبادرته المبدئية على المبادئ التاريخية الفنية للتمثيل الصوري **الأيقوني** لإظهار الطريقة التي تحمل من خلالها الخرائط أهمية ثقافية واجتماعية بالضرورة، بالإضافة إلى البيانات الواقعية والمكانية (Blackmore and Harley, 1980). وبالتالي، فإنه نتيجة للتأثر بأعمال الفيلسوف المؤرخ ميشيل فوكو، قدّم هارلي سلسلة من المقالات عن الطبيعة السياسية الكامنة في كل الخرائط (Harley, 2001b). وكانت مقالات هارلي منذ الثمانينيات مهمة من حيث إنها بلورت الاهتمامات الفكرية بالأيديولوجية الكارتوجرافية الحديثة، التي عبر عنها العديد من الباحثين في تخصصات مختلفة، والتي أدت إلى المزيد من دراسات الخرائط النقدية، وكانت بمثابة أدوات مشجعة على تبني الجغرافيا البشرية للمقاربات المتأثرة بما بعد البنيوية. ومع ذلك كانت مقالاته غير مكتملة؛ فقد نجح هارلي بشكل رائع، في كشف الأيديولوجية الكارتوجرافية الحديثة بإزالة

قناع الموضوعية، ولكنه لم يستطع في النهاية، أن يقوم بتنظير نموذج معرفي نقدي جديد (Edney, 2005a).

وكانت هناك دراسات قام بها دارسون في مجالات أخرى، وكانت هذه الدراسات موازية لعروض هارلي النظرية ومعتمدة عليها ومشجعة لها في الوقت نفسه، وكان هؤلاء الدارسون غير مثقلين بأية أعباء علمية، وبالتالي اعترفوا بالعيوب التقليدية لتاريخ الخرائط (أو تجاهلوها ببساطة). وكان من بين هؤلاء الدارسين، علماء في الاجتماع، والسياسة، ومؤرخون (Winichakul, 1994، وانظر الجسد الجغرافي GEO-BODY)، ولكن معظمهم كانوا دارسين للأدب، ثم بدءوا دراسة الخرائط كمجرد إستراتيجية إضافية للتمثيل في الخطابات المكانية. وعلى سبيل المثال، عرض كارتر Carter (1987) «التاريخ المكاني» للتصوير المتغير لأستراليا في النصوص والأشكال والكارتوجرافيات، واستكشف هيلجيرسون Helgerson (1992) بواكير البنية الحديثه «لإنجلترا» كموضع جغرافي للطموح الوطني.

أما اليوم، فإن تاريخ الكارتوجرافيا، يوضح ملامح عدة عناصر قد تكون متناقضة؛ حيث يتوزع ممارسوها عبر عدة علوم، مما أدى إلى ضعف موقفها المؤسسي، ولكنها تتمتع بوجود محور فكري قوي في رفض تاريخ الخرائط التقليدي، وما يصاحبه من الاعتراف بأن الخرائط عبارة عن وثائق ثقافية؛ فالخريطة ليست الإقليم؛ بمعنى أنها لا تمثل الأرض وخصائصها الأساسية بأسلوب

لا يحمل قضية جدلية، ومع ذلك نجد أن الخريطة تمثل الإقليم بصورة حاسمة؛ بمعنى أنها عبارة عن مركبات فكرية، يقوم الناس من خلالها بتنظيم وفهم وتعديل بالفضاء المكاني والأمكنة Spaces and Places. وكانت التواريخ النقدية للكارتوجرافيا، تميل إلى دراسة كيفية عمل الخرائط كنصوص في خطابات مكانية معينة، خاصة خطابات القومية والعقلانية الغربية، لتوضيح كيف ساهم التعبير الكارتوجرافي بصورة جوهرية في ربط معانٍ وتصورات معينة للهوية، بكيانات إقليمية معينة (خاصة الدولة والإمبراطورية) والشعوب بصفة خاصة. ويتجدد في هذه الدراسات التركيز على **قراءة الخريطة**، بهدف توضيح المعاني المنطقية الاستطرادية، التي يمكن أن يتناولها قراء الخرائط، وقد حققت دراسة أشكال الخرائط في هذا الصدد نجاحًا كبيرًا، بعد أن كانت هامشية أو عارضة من قبل، مثل خرائط الفن، أو خرائط الطرق الحديثة، والخرائط التي تحويها النصوص التعليمية. وقد تناولت هذه الدراسات بريطانيا والهند الحديثة والفترة الأولى من عصر أوروبا الحديث واليابان، وبواكير العصر الحديث في الولايات المتحدة وتركيا، والمكسيك في القرن التاسع عشر، وتايلاند. ويناقش المؤرخون التقليديون حاليًا، مدى تأثر مفاهيم الأقاليم الإغريقية والرومانية بالكارتوجرافيا. وعلاوة على ماسبق، تناولت التواريخ النقدية للكارتوجرافيا: الاستخدام الواسع للخرائط في تكوين واستمرار الدول والإمبراطوريات، بما يوضح تطبيق السلطة التشريعية صراحة، مع استكشافات حديثة

لإسهامات الكارتوجرافيا الموضوعية في نظم الحكامة الحديثة في أوروبا وأمريكا الشمالية؛ وتفصيل الخطابات المكانية بممارسات كارتوجرافية؛ حيث يمكن إدراك أنماط كارتوجرافية متميزة؛ وتفاعل الشعوب الأوروبية والشعوب المحلية، التي تميل إلى صياغة الحدود الدقيقة التي كانت تحدد «النصوص» و«الأشكال» عادة؛ وأنماط استهلاك الخرائط، خاصة في ضوء «الثقافة المطبوعة» من أجل توضيح الحدود الاجتماعية لخطابات معينة تظهر فيها الخرائط، واستكشاف الصلات بين الخرائط وإستراتيجيات التمثيل الأخرى (Edney, 2006). وعلى أي حال، فقد حولت التواريخ النقدية للكارتوجرافيا، الدراسات الكارتوجرافية ،إلى مُكوِّن مهم في بحوث العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية.

ومع كل هذا، فلا تزال هناك حاجة ماسة للحذر؛ إذ ما تزال الأيديولوجيات الكارتوجرافية الحديثة مستمرة في التأثير على الكثير من الأعمال التي يفترض أنها نقدية. فبينما نجد أن مفهوم «الخريطة» ذاته يتحدد ثقافيًا (Jacob, 2006)، وأن صناعة الخرائط مُوزعة على أنماط عديدة ليست مترابطة بالضرورة (Edney, 1993)، لا يزال هناك اتجاه نحو معاملة «الخريطة» على أنها فئة واضحة بذاتها ومتسقة عبر الثقافات، وإلى فهم «الكارتوجرافيا» على أنها نشاط فريد؛ وبالتالي فإن تحليل مثل هذه الادعاءات بناء على هذه الأشكال من سوء الفهم، لا بد أن يفشل. وكذلك فإن قراءة مقالات

هارلي دون مراعاة التيار الأكبر للفكر ما بعد البنيوي، قد دفعت العديد من الدارسين إلى الاستمرار في فهم معنى الخريطة على أنه يتحدد فقط من خلال عمل صُنّاع الخرائط لصالح أطراف متميزة اجتماعيًا، إذ في هذه الحالة ينقسم معنى الخريطة إلى وجه «حقيقي» غير حساس ثقافيًا، ووجه «رمزي» يتلاعب به صانع الخريطة لتحقيق بعض أنواع التأثير على القراء. وهكذا تُنكر هذه المقاربة أهمية قارئ الخريطة، وبالتالي تفشل في تحقيق تقاليد الخطابات الكارتوجرافية وتركيبها للمعاني المكانية. وفي هذا الصدد، فإن الانتقال إلى نموذج نقدي متماسك للتاريخ الكارتوجرافي يظل ناقصًا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن النظرية النقدية، لا تقدم في حد ذاتها أساسًا كافيًا لتاريخ الكارتوجرافيا. ويتطلب التحليل الدقيق للخطاب المكاني، فهمًا واضحًا لأشكال الخرائط المتضمنة في هذا الخطاب، وللأنماط الاجتماعية والجغرافية لذلك الخطاب، وللسياقات السياسية والاقتصادية المناسبة؛ أي أن الدراسات النقدية، يجب أن تعتمد تمامًا على أرشيف تجريبي. وهكذا يظل هناك مجال كبير للببليوجرافيات الكارتوجرافية لتوضيح أنماط الخرائط المتوفرة (Krogt, 1997–)، على الرغم من أنها تحتاج إلى التصميم والتطبيق بعناية فائقة.

وهكذا يمكن وصف تاريخ الكارتوجرافيا في الوقت الحالي، بأنه مركب فكري ثلاثي الطبقات؛ إذ إن المقاربات التقليدية لم تختف تمامًا،

بل إنها لا تزال قائمة بصورة واضحة، خاصة في الكتابات العامة، فمن الصعب التخلص من قيود التقاليد التقدمية، والافتراضات التي تقوم عليها. ولا يزال الكارتوجرافيون الأكاديميون يواصلون متابعة التاريخ الداخلي لهذا التخصص العلمي، وذلك مع إعادة تشكيله حاليًا بما يفسر الاتجاهات الجديدة التي تسلكها التقنيات الرقمية (Slocum, McMaster, Kessler and Howard, 2008). ومن الناحية الفكرية، نجد أن المستقبل يكمن بوضوح في التاريخ التقليدي والنقدي الجديد للكارتوجرافيا، ويتمثل التحدي الذي تواجهه، في كيفية تحويل الأساليب القديمة للجغرافيا التاريخية للكارتوجرافيا، إلى أهدافها الخاصة، بحيث تظل قوية تجريبيًا، في الوقت الذى تحقق فيه وجودًا فكريًا علميًا متماسكًا.

قراءات مقترحة:

Edney (2005a); Harley (1987, 2001b); Jacob (2006), http://maphistory.info/

دراسة الحالة **case study**

تلخص دراسة الحالة عملية، أو مجموعة معقدة من العمليات في سياق ما، بما يوضح كيف يمكن تطبيق الأدوات النظرية على العمل الاجتماعي. وقد ظهرت فكرة دراسة الحالة في ثلاثينيات القرن العشرين من خلال محاولات جعل العلوم الإنسانية مشروعًا

موازيًا للعلوم الطبيعية البيولوجية، خاصة في محاولة رؤية تجسيدات النظرية الاجتماعية بأسلوب تواريخ الحالات الطبية. وكان علماء الاجتماع الحضري، خاصة من مدرسة شيكاغو، يعتبرون دراسة الحالة، هى الأسلوب المثالي للوصول إلى الفرضيات. وعلى سبيل المثال، فإن كتاب هوايت (1943) Whyte «مجتمع ناصية الشارع Street corner society» يمثل دراسة حالة تقليدية تستشف طبيعة الحياة، وعصابات الشوارع، وطبيعة العمل، والسياسة، في مجاورة إيطالية للطبقة العاملة في بوسطن. وبحلول أواخر ستينيات القرن العشرين، كانت المقاربة الاجتماعية لنظرية البحث الميداني Grounded Theory، تدعو إلى بناء النظريات ترتيبًا على دراسات الحالات، وذلك كنوع من التجريبية المنمطة.

ومع ذلك، أبدى الفكر الاجتماعي، اهتمامًا طويلًا جدًا بما سماه ماكس فيبر «ترتيبات» الظواهر المنتظمة الموضوعية ظاهريًا، أو القوانين الافتراضية، والتي لا تصبح مفهومة، إلا في مواقف واضحة محددة (Weber, 1949). وعندما نتناولها من منظور فيبر، فإن دراسة الحالة، تفصل بين الأسباب العارضة والأسباب الضرورية، وبين السياق وعملية التكوين، لتوضيح كيف يجتمع العاملان في حالات معينة. وهكذا يبدو أن مقاربة فيبر، تقدم أداة تحليلية أكثر استمرارًا من بعض المقاربات اللاحقة في الاجتماع الحضري.

وتتساءل انتقادات معاصرة الباحثين مثل ديبش شاكراباربتي Dipesh Chakrabarty، من «مجموعة دراسات المهمشين Sub-altern Studies Collective»، عن الفروض الأساسية لموضوعية التواريخ القائمة في الحالات التي تعزي ترجمة المعرفة المحلية إلى معرفة خبراء (انظر **دراسات المهمشين**). وتشير هذه الرؤية إلى أنه طالما كانت السلطة العلمية هي ذاتها جزء من موضوع التحليل، فإن دراسات الحالة، يمكن أن تظل فعّالة في خلق تفاعلات قوية بين معرفة الخبراء وأشكال الانتماء. ويعتبر هذا المفهوم التفاعلي لدراسة الحالة مفيدًا جدًا من منظور **الجغرافيا البشرية** التي تحاول أن تُظهر كيف تبدو العمليات الأوسع من خلال مركبات معينة للحيز الاجتماعي. ومن خلال فكرة ماسي Massey (1994b) عن «**الإحساس بالمكان**»، يمكن أن يعتبِر المرء «جغرافيات الحالات»، بمثابة تفاعلات بين عمليات مكانية ديناميكية متحركة موجهة وخلافية. وظهر نقد بنّاء آخر لدراسات الحالات تَمثل في دراسة ماري بوفي Mary Poovey (1998 للحدود بين الأدلة الوصفية والتفسيرية، في صناعة الحقيقة القائمة. ولكن تحليل بوفي يتعارض مع نوع الأدلة التي تساند دراسات الحالة ضد المؤشرات العددية الإحصائية غير التقييمية، التي تحيط بمثل هذه الأدلة. وتتمثل الرؤية المفيدة عند التفكير في حالات جغرافية معينة، في التساؤل عن العمل الذي تحققه **القوانين العامة** أو المبادئ **الإديوجرافية** من المعرفة في الحفاظ على تماسك الحالات الحقيقية أو تبديدها.

مركب هرمي اجتماعي له أهمية سياسية دائمة، يعتقد أنه قد ظهر منذ نحو 3500 سنة، ويتعلق بترتيب فئات المجتمع ـ وهو موضع تساؤل كبير ـ من الآريين وغير الآريين في شبه القارة الهندية؛ حيث ظهرت المجموعة الأولى ـ التي تشمل البراهمة Brahman والكشاتريا Kshatriya والفايشا Vaishya ـ كطوائف مهنية مسيطرة من أصل يسمى الدفيجا Dvija (المولود مرتين). أما طوائف الشودرا Shudra ـ التي تعتبر غير آرية و«مختلطة» ـ فكانت مهمّشة مهنيًا وعرقيًا، كما كان الحال لاحقًا مع الداليت (الطوائف المنبوذة) التي كان يعتبر لمسها (Thapar, 1966). وقد واجه هذا النظام تحديًا منذ القرن السادس قبل الميلاد، ولكن كل الأديان الكبرى في الهند، أصبحت تحمل الأثر الاجتماعي للطائفة. وخلال الحكم البريطاني لهذه الدولة تدعمت السيطرة الاجتماعية للبراهمة بسبب أيديولوجية «البراهمية الجديدة neo-brahman»، مما أثار حفيظة الكثيرين في الهند (Bose and Jalal, 1997). والشيء المهم هنا، أن مفكرين وزعماء سياسيين من أمثال رامنهور لوهيا (1910-1967) Lohia، فصلوا على المستوى التحليلي بين الطوائف العليا، وكل من النساء، والشودرا، والداليت، والمسلمين، والأديفاسي «السكان الأصليين»، وأكدوا على الضرورة السياسية للتزاوج بين الشودرا والدفيجا، لإزالة

الفرق بين العمل اليدوي والذهني، الذي أدى إلى تكوين وجمود وعنف النظام الطبقي.

قراءات مقترحة:

Lohia (1964).

نظرية الكارثة **catastrophe theory**

فرع من «نظرية التشعب bifurcation theory» والتي هي ذاتها عبارة عن فرع من نظرية النظم الديناميكية غير الخطية؛ حيث تدرس نظرية التشعب إمكانية تواجد مسارات وانتقالات في سلوك بعض النظم غير الخطية، بناء على تغيرات طفيفة في الظروف، أو الأوضاع الحالية للنظام. ويتمثل ذلك في القفزة المفاجئة أو الكارثة؛ حيث ينتج تغير خطير من تغير طفيف في المتغيرات الإحصائية. وتشمل الأشكال الأخرى من التشعب، فكرة «التخلفية hysteresis»، حيث لا يكون المسار العكسي إلى نقطة ما مع المسار الأصلي، و«التباعد divergence»؛ حيث يقود تغير طفيف النظام، نحو حالة مختلفة تمامًا (و لكن ليس إلى «قفزة»).

وقد طور الرياضي الفرنسي رينيه توم René Thom نظريتي التشعب والكارثة في السبعينيات من القرن الماضي (Thom, 1975). وترى دراسات عديدة في **الجغرافيا البشرية**، أنه يمكن الاستفادة

منهما في فهم تغيرات نمط الاستيطان، وذلك من حيث الظهور والنمو المفاجئ للمدن، والانهيار المفاجئ لطبقات تحتل مكانًا مركزيًا في النظام (ولمراجعة هذه الدراسات وغيرها، انظر Wilson, 1981). ولكن الصعوبة التي تظهر هنا، وفي غيرها من العديد من التطبيقات الأخرى المقترحة في العلوم الاجتماعية، تتمثل في أنها كانت تأملية، ويجب على المرء افتراض وجود علاقات ومتغيرات غير خطية معينة، لتكوين نظام يتعرض للكوارث، بالإضافة إلى أن هذا المنظور لم يكن مثمرًا كما كان يعتقد في الأصل. وتمثلت أكثر التطورات تفصيلًا وتحليلًا في الجغرافيا البشرية في تلك التي قدمها ويلسون، والتي أضافت الديناميكية إلى نماذج تجارة التجزئة، والجاذبية والهيكل الحضري، واستكشفت التشعبات المحتملة. وكما هو الحال بالنسبة لنظرية الفوضى المرتبطة بها، تُعامَل نظرية الكارثة حاليًا، كجزء من المنظور الأوسع لنظرية التعقيد.

قراءات مقترحة:

Wilson (1981).

تحليل البيانات الفئوية **categorical data analysis**

مجموعة من الأساليب الكمية التي تقاس فيها المتغيرات عند مستوى قياس منخفض. ويمكن أن تكون مثل هذه المتغيرات فئات ثنائية (ذكور/إناث، أغنياء/فقراء)، أو فئات متعددة مرتبة (كما في

مقياس ليكرت Likert مثل: غير سعيد، محايد، سعيد)، أو فئات متعددة غير مرتبة (أنتقل إلى العمل بالسيارة، بالقطار، بالدراجة، سيرًا)، أو رقم (عدد الجرائم في منطقة). وغالبًا ما تظهر هذه البيانات من خلال تحليل **المسوح**؛ حيث تقتصر إجابات الأسئلة على عدد من الفئات. وحتى سبعينيات القرن العشرين، اقتصر تحليل هذه البيانات على الوصف البسيط في جدول مستعرض، واختبار استقلال المتغيرات من خلال إجراءات مثل مربع كاي، وتقييم الارتباط بعدد من مقاييس الارتباط مثل (V كريمر) Cramer، و(Q يول) Yule. ومؤخرًا، تم تطوير منهج نمذجة مكتمل لهذه البيانات في إطار يشبه الانحدار.

وتتكون كل نماذج الانحدار من ثلاثة مكونات: متغير الاستجابة أو النتيجة، ودالة في المتغيرات التنبؤية أو التفسيرية، ومقدار عشوائي يمثل عمليات تصادفية في متغير النتيجة الذي لا تفسره متغيرات التنبؤ. وفي نموذج الانحدار المعياري، تتمثل الاستجابة في متغير متصل يرتبط بالمنبئات على أساس خطي (خط مستقيم) (ما يسمى رابط الهوية). ومع مثل هذه النتيجة المتصلة، عادة ما يُفترض أن المقدار العشوائي، يتبع توزيعًا اعتياديًا، ويلخص بتقدير الاختلاف غير المفسر، مثل التباين. وفي تحليل البيانات الفئوية، وفيما يعرف **بالنماذج الخطية العامة**، لا يكون متغير الاستجابة متصلًا، بل متقطعًا، وتكون العلاقة بين النتيجة والمنبئات غير خطية، ولا يكون

التوزيع العشوائي طبيعيًا (معتدلًا)، بل يأخذ توزيعًا مناسبًا، بناء على مستوى قياس المتغير التابع.

ويتحدد عدد من هذه الأساليب الأساسية حسب مختلف أنواع القياس لمتغير الاستجابة؛ فالمتغير الثنائي أو النسبي، الذي يكون بسطه المطلق صغيرًا نسبيًا (مثل معدل البطالة للمناطق الصغيرة) يتطلب علاقة **ترجيح** لوغاريتمية وتوزيع ذي الحدين؛ ويعرف هذا بنموذج الانحدار الترجيح اللوغاريتمي. وعادة ما يتم تجليل الفئات المتعددة بهذه العلاقة، وبتوزيع متعدد الحدود. وتحلل الاستجابات التي في صورة أرقام، بعلاقة لوغاريتمية وتوزيع بواسون Poisson: ويعرف هذا بنموذج توزيع بواسون. وتقدم هذه النماذج أيضًا مقاربة مرنة جدًا **لتحليل البيانات الطولية**، الذي يسمى التحليل الزمني المتقطع؛ حيث تتعلق الاستجابة فيه، بما إذا كانت حادثة معينة (زواج، انفصال، طلاق) قد حدثت في فترة زمنية معينة أم لا.

وتسمح هذه المقاربة المبنية على النماذج، بتقييم العلاقة بين النتيجة ومتغير التنبؤ (الذي يمكن أن يكون متصلًا أو فئويًا)، مع مراعاة متغيرات التنبؤ الأخرى. ويمكن اختبار العلاقات، واشتقاق مقاييس جودة التوفيق العامة، واستخدام الأدوات التشخيصية كجزء **التحليل الاستكشافي للبيانات** لتقييم مدى تحقق فروض النموذج من عدمه. ويوجد الآن عدد كبير من برامج **التحليل الكمي**، وهذا أمر حيوي؛ لأن الإجراءات المستخدمة لتقدير النماذج لا تسمح بالحلول التحليلية الدقيقة كما في الانحدار المعياري، إذ إنها تتطلب المقاربة التكرارية التي يمكن أن يكون حسابها مكلفًا.

قراءات مقترحة:

Agresti (2002); Power and Xie (2002);Wrigley (1985b).

إجراءات آلية خلوية **cellular automata**

نماذج لظواهر مكانية، تشمل عادة شبكة بيانات نقطية «راستر» من الخلايا، لكل منها قيمة تمثل «حالتها» الراهنة على متغير مهم. ويطبق خوارزميات على أسس مشتقة نظريًا، على بناء النظام المبدئي لمحاكاة التغيرات. ومن خلال إجرائه عده مرات (كل مرة تسمى «تكوين» generation) يؤدي النظام إلى ظهور نمط متطور. ومن الأمثلة التقليدية على ذلك «لعبة الحياة game of life» المشهورة، التى تنحصر كل خلاياها بين حيه أو ميتة (Conway, 1970)، وأن أية خلية لديها أقل من جارين أحياء في نظامها هذا، ستموت أيضًا.

وقد أُستخدِمت هذه الآلية لعدة عقود في الجغرافيا البشرية لمحاكاة الأنماط والتغيرات المكانية. كما في العمل الأصيل الذي قدمه تورستن هيجرستراند Torsten Hägerstrand عن انتشار الابتكارات (انظر Morrill, 2005). وقد ساعدت التطورات في تقنية الحواسيب، خاصة في نظم المعلومات الجغرافية، والحوسبة الجغرافية، على استخدام نماذج هذه الآلية على نطاق واسع لمحاكاة عدد كبير من الجغرافيات البيئية وغير البيئية (قارن نمذجة العوامل).

عبارة عن عملية عد، تقوم بها أجهزة الدولة في العادة لتوفير البيانات المطلوبة لتحقيق أهداف الدولة. وتترجم هذه الكلمة باللاتينية إلى «الضريبة»، مما يعطي مؤشرًا واضحًا على الغرض من هذه العملية. وهناك اعتقاد بأن مصر هي أول دولة أجرت تعدادًا سكانيا قبل 3000 سنة. وقد أجريت تعدادات خاصة كثيرة قبل القرن التاسع عشر – كما في حالة كتاب «يوم الحساب Domesday book» في إنجلترا في عام 1086. ومنذ ذلك الوقت، يقوم عدد متزايد من الدول، بإجراء تعدادات منتظمة (كل عشر سنوات عادة) كجزء من تطوير الإحصاءات لتلبية الاحتياجات المتزايدة لعمليات اتخاذ القرار الحكومية (Cullen, 1975). وتعتبر تعدادات السكان والمساكن هي الأكثر شيوعًا، وإن كان هناك تعدادات مستقلة للزراعة، ر لتشييد والبناء، والحكومات (المحلية)، والصناعة، والتعدين، وتجارة التجزئة. وقد تخلت الآن دول قليلة – خاصة الدول الإسكندنافية – عن التعدادات، وتبنت سجلات السكان المرمزة جغرافيًا والتي يتم تحديثها باستمرار.

وتعتبر التعدادات إجبارية دستوريًا في بعض البلاد. ففي الولايات المتحدة مثلًا، تقرر الفقرة الثانية من المادة الأولى من الدستور الأمريكي، أنه «يجب توزيع النواب، والضرائب المباشرة، على الولايات المختلفة... حسب أعدادها النسبية»: ويجب إجراء أول تعداد خلال

ثلاث سنوات من الموافقة على الدستور، ثم بعد فترات متساوية مدة كل منها عشر سنوات، منذ عام 1790، وكانت نتائج هذه التعدادات موضع نقاش حاد أحيانًا بسبب مضامينها – كما حدث في توزيع المقاعد في مجلس النواب الأمريكي بعد تعداد عام 2000 (Johnston, 2002؛ وبالنسبة لتاريخ التعداد الأمريكي، انظر Eckler, 1972).

وعلى الرغم من أن الدور الأساسي للتعداد يتمثل في جمع المعلومات الفعلية لخدمة السياسات العامة – الحالية والمستقبلية (مثل الإسقاط السكاني) – إلا أنه لا يمكن اعتبارها أدوات «محايدة». فالبيانات التي تجمعها تشير إلى فئات (الطبقة المهنية، والعرقية، وخلافه) تمثل مركّبات اجتماعية تتحدد طبيعتها ببعض النظريات المتعلقة بما يجب قياسه، وكيف يجب أن يتم ذلك، كما في حالة الفئات العرقية الأساسية المستخدمة حاليًا في تعدادات الولايات المتحدة (البيض؛ والسود، والأمريكيين الأفارقة؛ والهنود الأمريكيين، والسكان الأصليين في آلاسكا؛ والآسيويين؛ والسكان الأصليين في جزر هاواي؛ وغيرهم من سكان جزر المحيط الهادئ؛ وذوي الأصول الإسبانية أو اللاتينية) التي تسود الخطاب المتعلق بالسلالة والعرق هناك (Robbin, 2000; Yanow, 2002). وقد أدت التعدادات الأمريكية المبكرة، إلى صراع كبير بين الولايات الشمالية والجنوبية حول عدّ العبيد، وذلك لأنها كانت ستدعم حقوقهم في العوائد الاتحادية والتمثيل النيابي؛ حيث كان الشماليون المعارضون للاسترقاق ضد هذه التعدادات. وقد تم

التوصل إلى حلول وسط في الواقع؛ حيث تم عد العبيد على أساس ثلاثة أخماس «كل الأشخاص الآخرين» حتى بعد الحرب الأهلية. أما «الهنود غير الخاضعين للضرائب» فقد كانوا يستثنون تمامًا من التعداد حتى عام 1936. وحدث موقف مشابه في أستراليا، التي يقرر دستورها الأصلي الذي صدر في عام 1900 أنه «عند حصر أعداد السكان... يجب عدم عد السكان المحليين الأصليين». وظل الأمر كذلك حتى عام 1967، عندما وافقت أغلبية الأصوات (91 ٪: والتصويت إجباري في أستراليا) على اقتراع يتضمن مطلبًا بوجوب عد السكان الأصليين عند إجراء التعداد السكاني».

وكما تتدخل الأبعاد السياسية والاجتماعية في الإحصاءات الرسمية بما في ذلك التعدادات (انظر عدة فصول عنها في Alon-so and Starr, 1987)، تتدخل هذه الأبعاد بالمثل في استخدام تلك التعدادات؛ حيث يمكن نشر بيانات بعدة طرق لدعم قضايا معينة، بما في ذلك مشروعات سياسية متحيزة - كما يتضح من استخدام بيانات تعداد عام 2001 في المملكة المتحدة لتصوير الجغرافيا العرقية المتغيرة في البلاد بطرق - على الرغم من صحتها - تركز على النتائج التي تدعم قضية معينة (Dorling, 2005; Johnston and Poulsen, 2006).

ويعتبر إجراء التعدادات مهمة إدارية كبرى تتضمن توزيع وتجميع استمارات من كل عنوان في البلاد، يتبعها ترتيب أحجام ضخمة

من البيانات. وتعتبر هذه المهمة الإدارية في كل حالة تقريبًا عملية جغرافية بطبيعتها: فالدولة تنقسم إلى مساحات صغيرة (تسمى مناطق العدادين أو مناطق العد) بحيث تتم مراقبة عملية جمع البيانات فيها من خلال إداري مدرَّب (وهذا الدور يتم الاستغناء عنه جزئيًا في بعض الحالات باستخدامَ الاستبيانات بالبريد و/أو عن طريق شبكة الإنترنت). ويمكن أن تقسم هذه المساحات الصغيرة أيضًا إلى وحدات إبلاغ؛ بحيث تصبح البيانات متاحة للمستخدمين على كل نطاق مكاني مناسب. (على سبيل المثال، كان متوسط حجم منطقة جمع البيانات في تعداد نيوزيلندا في عام 2001 يحتوي على 106 أشخاص فقط). وفي أماكن أخرى، كانت أصغر وحدة إبلاغ، تصمم خصيصًا لتوفير معلومات عن المجاورات في المستوطنات الحضرية، والمستوطنات المنفصلة في المناطق الريفية، كما هو الحال بالنسبة لمناطق التعداد في الولايات المتحدة. أما في تعدادات المملكة المتحدة التى أجريت عام 2001، فقد شارك الجغرافيون في تصميم هرمي لعملية التعداد يتكون من ثلاثة مستويات لمناطق متجانسة، للحصول على النتائج المساحية المنتظرة بناء على معيارين – نمط السكن والريع – بالإضافة إلى تحقيق محددات الحجم، والشكل، والملاءمة، داخل حدود السلطات المحلية: كان متوسط عدد السكان فيها 297، و1513، و7234، على التوالي (Rees, Martin and Williamson, 2002).

وعلى الرغم من أن عددًا متزايدًا من سلطات التعدادات، ينشر بياناته على مقاييس مكانية SCALES صغيرة، مما يسهل التحليلات الجغرافية التفصيلية (انظر **الإيكولوجيا العاملية، العزل العنصري، التحليل المكاني الاجتماعي**) - التي يكون لبعضها قيمة بالنسبة لصانعي السياسات، كما في حالة تحديد مناطق **الاستبعاد الاجتماعي** داخل المدن من أجل توجيه أموال برامج المساعدات إليها - فإن الهدف الرئيسي من التعداد، يتمثل في تقديم المعلومات عن ومن أجل الوحدات الإدارية والحكومية الإقليمية. وهذه هي التي تشكل سياق معظم التحليلات الجغرافية، بالرغم من استخدام الجغرافيين لتحديد هياكل مكانية أخرى لنشر البيانات، بما يتوافق مع البنية المكانية المعاصرة للاقتصاد والمجتمع، والذي قد لا يتوافق مع الوحدات الإدارية.

وعلى الرغم من أن طبيعة البيانات المجموعة، والوحدات المكانية المجموع عنها هذه البيانات، تمثل قيودًا مهمة على **التحليل المكاني**، فإن التعدادات توفر ثروة من المعلومات التي يستخدمها الجغرافيون وغيرهم، لتصوير جوانب كثيرة من **المجتمع** من خلال إنتاج الأطالس على الأقل (Dorling and Thomas, 2004) خاصة في مجالات **السكان والجغرافيا الاجتماعية والحضرية**. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم سلطات التعدادات بصورة متزايدة، عددًا كبيرًا من المواد: بنشر عينات صغيرة للاستخدام العام لسجلات فردية دون أسماء في

بعض البلاد، والتي يمكن الربط بينها عبر التعدادات لتسهيل تحليل البيانات الطولية. وفي بعض البلاد أيضًا، تتاح المسودات الأصلية لاستمارات التعدادات للبحث (وربما على شبكة الإنترنت كذلك)، وربما بعد جمعها بمائة سنة، بما يسمح بالتحليلات التفصيلية في الجغرافيا التاريخية التي لم تكن ممكنة من قبل.

قراءات مقترحة:

Alonso and Starr (1987); Eckler (1972); Openshaw (1995); Rees, Martin and Williamson (2002).

census tract **منطقة تعدادية**

عبارة عن وحدة مساحية صغيرة تحوي بضع آلاف من السكان، وتستخدم لجمع وإبلاغ بيانات التعداد. وقد قام مكتب التعداد الأمريكي في عام 1920 بتحديد مناطق التعداد الأولي بما يتوافق مع الوحدات الطبيعية للمجاورات، مما يوفر بيانات مفيدة لتحليل الجغرافيا الاجتماعية الحضرية (انظر التحليل المكاني الاجتماعي). وتستخدم تعدادات كثيرة حاليًا، بنية مكانية مماثلة – ومع استخدام مصطلحات متفاوتة، تعرض بعض التعدادات البيانات عن مساحات بها بضع مئات من السكان فقط. وتصمم معظم المناطق والمساحات المقارنة، بمراعاة ملاءمة عوامل النقل، على الرغم من أن المناطق الخاصة بتعداد إنجلترا وويلز في عام 2001، حددها الجغرافيون لتعكس مناطق ذات خصائص سكنية مختلفة (Martin, 2002).

قراءات مقترحة:

US Bureau of the Census, Census Bureau Geography: http://www.census.gov/gov/www/GARM/

منطقة أعمال مركزية **central business district (CBD)**

نواة المنطقة الحضرية التي تطوق أسهل نقطة وصول إليها، وتحتوي تركزًا متباينًا داخليًا لتجارة التجزئة والمؤسسات المكتبية. وفي المدن التي ينتقل فيها معظم العمال والمتسوقين بالمواصلات العامة، تحظى منطقة الأعمال المركزية بأعلى كثافات لاستخدام الأرض، وأعلى الأراضي قيمة، وتعتبر محور معظم الرحلات الحضرية الداخلية. ومع تزايد الاعتماد على النقل الخاص، تؤدي اتجاهات اللامركزية وتخفيف التركز، إلى تراجع دور هذه المنطقة، لا سيما في الوقت الحالى من الناحيتين المطلقة والنسبية؛ لأن المتاجر والمكاتب تنتقل إلى مواقع الضواحي التي يعتبر الوصول إليها أكثر سهولة (راجع **المدينة الحدية، وتجارة التجزئة، والزحف الحضري**).

قراءات مقترحة:

Carter (1995); Murphy (1972).

صياغة نظرية لحجم وتوزيع المستوطنات العمرانية داخل نظام حضري يكون التسويق فيه - خاصة تجارة التجزئة في السلع والخدمات - بمثابة الوظيفة الحضرية السائدة. وتفترض هذه النظرية أن كلًا من المستهلكين وتجار التجزئة يقومون بتعظيم المنفعة، الأمر الذي يجعل من هذه المنفعة قيمة معيارية يمكن مقارنتها بأنماط التسويق الفعلية.

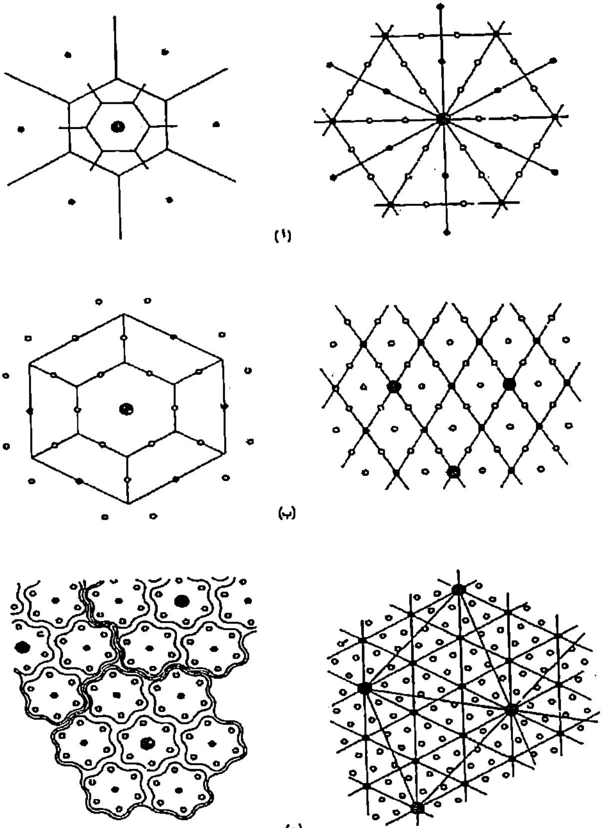
وهناك نظريتان منفصلتان للمكان المركزي، الأولى قدمها كريستلر (1933) Christaller والثانية قدمها لوش (1940) Lösch، وإن كانت نظرية كريستلر هي الأكثر تأثيرًا. وقد اعتمد كريستلر على مفهومين: (1) «مدى السلعة the range of a good»؛ أي المسافة القصوى التي يقطعها الناس للحصول على السلعة، و(2) «الحد الأدنى لكمية السلعة the threshold of a good»؛ أي الحد الأدنى من المبيعات اللازم لكي تستمر المؤسسة التجارية في العمل من خلال بيع تلك السلعة (أو مجموعة من السلع المرتبطة بها، مثل البقالات). ولكي يعظم التجار منافعهم، فإنهم يقيمون المؤسسات بحيث تكون أقرب ما يمكن للعملاء؛ حيث يقوم العملاء بزيارة أقرب مركز متاح: فبهذه الطريقة يتم تخفيض نفقات النقل وتعظيم الإنفاق على السلع والخدمات.

وقد أظهر كريستلر، أنه في حالة السطح المتجانس uniform plane وتوزيع السكان المنتظم، يؤدي تطبيق هذين المفهومين إلى ظهور شبكة سداسية من الأماكن المركزية التي تضم المؤسسات التجارية ينتظمها ترتيب هرمي يعكس عدد درجاته السُلّمية، عدد السلع/ الخدمات التي تتمتع بقيم مشابهة بالنسبة للمدى والحد الأدنى (وقد حدد كريستلر سبعة منها). وفي النموذج السابق، تقع كل مؤسسة تجارية في نقطة مركزية تتوسط ظهيرًا تجاريًا، بحيث يكون من يقع في الترتيب الهرمي الأدنى هو الذي يمثل أصغر عدد من المؤسسات، ويخدم أصغر وحدات الظهير، ومن ثم يكون التوزيع أكثر انتشارًا.

وتعتمد الطرق التي تتشابك بها المستوطنات الصغرى داخل ظهير كل مستوطنة من المستوطنات الكبرى، على مجموعة أخرى من المبادئ. وقد حدد كريستلر ثلاثة من هذه المبادئ (كما يتضح في شكل 4)، وهي على النحو التالي:

(أ) مبدأ التسويق (marketing principle k=3: أ في الشكل) الذي يقلل عدد المستوطنات؛ بحيث يقع كل منها عند ملتقى ثلاثة ظهيرات سداسية للمراكز الواقعة في المستوى التراتبي الأعلى: ويكون عدد المراكز في كل ترتيب 1، 2، 6، 18، 54، 162، 486.

(ب) مبدأ النقل (transport principle k=4: ب في الشكل) هنا يتمثل الهدف في تقليل طول الطرق التي تربط الأماكن المتجاورة رغبة في خفض التكاليف. وتقع كل مستوطنة في مركز خط الحد



شكلُ (4) نظرية المكان المركزى

أحجام وتباعد الأماكن المركزية وظهيراتها (اليسار) والطرق (اليمين) حسب ثلاثة أشكال من نموذج كريستلر: (أ) مبدأ السوق، الذى يقلق أعداد المراكز؛ (ب) مبدأ النقل، الذى يقلل طول الطرق؛ (ج) مبدأ الإدارة، حيث تتشابك الظهيرات بصورة تراتبية

بين الظهيرات السداسية لمكانين 128، في المستوى الأعلى التالي، ويصبح عدد المراكز في المعدل 1، 2، 8، 32، 512، 2048.

(ه) المبدأ الإداري (administrative principle k=7: ج في الشكل) وطبقًا لهذا المبدأ فإن كل مستوطنة في الترتيب الأدنى وظهيرها تكونان متشابكتان تمامًا داخل ظهير مستوطنة فردية في الترتيب الأعلى التالي، مما يؤدي إلى عدد أكبر كثيرًا من الأماكن في المعدل 1، 6، 42، 294، 2058، 14406، 100842.

أما نموذج لوش (1940) Lösch، فأقل تقييدًا من نموذج كريستلر. فبدلًا من تجميع كل الوظائف في سبعة «نظم»، فإنه اعتبر أن لكل منها مدى، وحدًا أدنى، وظهيرًا مستقلًا. وبقدر الإمكان تتجمع الوظائف في مستوطنات، ولكن كل الأماكن المركزية التي تقوم بوظائف معينة فيها، لا تحتاج إلى احتواء كل الوظائف ذات المدى والحد الأدنى الأقل أيضًا، كما في نموذج كريستلر. ويؤدي هذا إلى مدى أوسع كثيرًا من المستوطنات من حيث الحجم وتعقيد مركب الأنشطة: فبينما تؤدي نظرية كريستلر إلى نظام حضري هرمي متدرج، نجد أن نموذج لوش كان متسقًا مع توزيع أكثر استمرارية للأحجام الحضرية.

وكانت نظرية المكان المركزي حافزًا كبيرًا للعمل في السنوات الأولى من الثورة الكمية في الجغرافيا: حيث وصفها بونج Bunge (1968, p. 133) بأنها «أفضل إنتاج فكري للجغرافيا». وبالتحديد، كان عمل كريستلر، أساسًا لبحوث كثيرة في أحجام وتباعد المستوطنات، وفي

سلوك المستهلك (داخل المناطق الحضرية وخارجها)، وكان أساسًا أيضًا لتخطيط أنماط الاستيطان - ولم يقتصر ذلك على الحالات المؤقتة للمستوطنات الجديدة في الأراضي المنخفضة المستخلصة من البحر في هولندا، وتوزيع مراكز التسوق الجديدة في المدن، ولكنه امتد أيضًا إلى إعادة الاستيطان العنيف في أوروبا الشرقية كجزء من سياسة المحرقة.

ومع تزايد الحراك واختيارات العملاء في المجتمعات الأكثر تطورًا، تصبح الفروض الأساسية غير ملائمة بصورة متزايدة، وتصبح النظرية مجرد مثال على إعداد النماذج في تلك الفترة من تاريخ الجغرافيا لفهم أنماط الاستيطان المعاصرة، على الرغم من أنها من النظريات التي «أعيد اكتشافها» في **الجغرافيا الاقتصادية الجديدة** (انظر أيضًا **نظم الأسواق الدورية**).

قراءات مقترحة:

Beavon (1977); Berry and Parr (1988); Fujita, Krugman and Venables (1999).

قوى الطرد والجذب ; centrifugal and centripetal forces

اقتبس كولبي (1932) C. C. Colby هذين المصطلحين من الفيزياء لوصف قوتين متعارضتين تولدان التغيرات في استخدام الأرض في المناطق الحضرية؛ حيث تدفع القوى الطاردة، الاستخدامات السكنية

والتجارية وغيرها، بعيدًا عن وسط المدينة المزدحم والملوث ومرتفع الكثافة نحو الضواحي وما وراءها (قارن تخفيف التركز: وانظر التحضر المضاد، واللامركزية، والزحف الحضري)، في حين تجذبها القوى الجاذبة نحو المركز من أجل الاستفادة من سهولة الوصول والتجميع الاقتصادي (قارن التحسين). ويحدد توازن هاتين القوتين في أي وقت، الوظيفة الحضرية المتغيرة.

هجرة تسلسلية **chain migration**

يستخدم هذا المصطلح لوصف الهجرة التي تحدث بصورة متتابعة، عندما تؤدي حركة شخص إلى تحرك الآخرين. ويعتبر مكونًا أساسيًا في نظريات الهجرة القائمة على الشبكات. وعادة ما تبدأ هذه الهجرة على المستوى الأُسري، عندما ينتقل شخص إلى مكان جديد بحثًا عن فرص أفضل. وبمجرد أن يستقر هذا الشخص، فإنه يسهِّل هجرة أعضاء أسرته الصغيرة (الأسرة النووية)، أو أقاربه (الأسرة الممتدة) (Hugo, 1994). وبمرور الوقت، تمتد شبكة الهجرة إلى الأصدقاء والمعارف أيضًا. وعندما يحدث هذا، تصبح الهجرة عملية مستمرة ذاتيًا؛ حيث يحصل القادمون الجدد على مساعدات الذين تعلموا كيف يتكيفون مع المجتمع المستقبل (Castles and Miller, 2003). وبصفة خاصة في مجال العثور على المسكن والعمل، وعادة ما يعيش القادمون الجدد في أماكن قريبة، ويشغلون وظائف مماثلة لوظائف

من ساعدوهم. وتؤدي هذه العملية إلى تطور الجيوب السياسية الداخلية للمهاجرين في أسواق السكن والعمل، كما وضح بانرحي Banerjee (1983) في حالة الهجرة الداخلية في الهند (قارن العزل العنصري وسوق العمل المجزأ). وتؤدي هذه الهجرة إلى تشجيع التحويلات المالية أيضًا، أو تحويلات المهاجرين إلى أسرهم في بلد المصدر، بالإضافة إلى الأشكال الأخرى من عبور القوميات (Levitt and Glick Schiller, 2004).

ومن وجهة نظر الدول المستقبلة، فإن عملية الهجرة المتسلسلة، يمكن أن تعتبر بمثابة مُضاعف الهجرة الوافدة بمعنى أن كل فرد مهاجر، يمكن أن يتسبب في دخول عدة أشخاص آخرين بمرور الوقت (Jasso and Rosenzweig, 1986). وبمجرد أن تستقر هذه الشبكات، فإنها تطور نماذج منتظمة للحركة يمكنها أن تتخطى سلطة الدولة (Bocker, 1994). وعلى سبيل المثال، هناك اعتقاد شائع، بأن هذه الهجرة كانت مكونًا أساسيًا في دخول حوالي 12 مليون مهاجر غير موثق يقيمون في الولايات المتحدة. وغالبًا ما كان نقاد الهجرة يستخدمون هذه الرؤية، ويقولون إن توليفة الطبيعة المستمرة ذاتيًا للهجرة المتسلسلة، وأثر المُضاعف، سيؤديان إلى زيادة هندسية في الهجرة (Georing, 1989). ومع ذلك، فإنه من الجدير بالذكر، أن الشبكات الاجتماعية تمثل مجرد أحد العوامل المساهمة في الهجرة، وأن العوامل الأخرى، خاصة التباينات الاقتصادية بين الدول والأشكال المختلفة لـ العنف، تعتبر من الأسباب البنيوية للهجرة.

قراءات مقترحة:

Castles and Miller (2003); Hug (1994).

نظرية الفوضى **chaos theory**

عبارة عن فرع من نظرية رياضية غير خطية، تتناول النظم الديناميكية التي تُظهر سلوكًا غير دوري حساسًا للشروط الأولية، ولا يمكن التنبؤ به بالتفصيل. وغالبًا ما يشار لهذه الحساسية للأوضاع الأولية «بأثر الفراشة»، والذي يوضح أن تحريك جناحي الفراشة في جزء من العالم، قد يكون له آثار كبيرة في أماكن أخرى من العالم، وذلك من خلال الآثار الطفيفة على الطقس. وقد يبدو سلوك النظم التي تبدي الفوضى عشوائيًا، على الرغم من أن النظام يكون حتميًا، بمعنى أنه مُحدِد جيد ولا يحتوي على متغيرات عشوائية: ويتعارض هذا الاستخدام الفني لكلمة «فوضى» مع استخدامه في اللغة العادية، والذي يشير إلى انعدام النظام تمامًا. ولكن النظم الفوضوية «منظمة» من حيث كونها حتمية تحديدية، وعادة ما يكون لها إخصاءات وبنية نظام جيد محدد. ويقدم ماي May (1973) مثالاً بسيطًا جدًا على مثل هذه النظم في نموذجه اللوجيستي المعياري لنمو السكان:

$$X_{t+1} = aX_t [1 - bX_t/a],$$

حيث يعتمد عدد سكان السنة التالية X_{t+1} على عدد السكان الحالي X_t والمعلمتين a وb. ويُظهر النظام سلوكيات مختلفة تمامًا

بناء على قيم a: فإذا كانت 1> 3 >a، فإن X_t تميل نحو عدد سكان توازني مستقر. أما إذا كانت 4 <a، فإنه سيحدث تباعد إلى ناقص ما لا نهاية (أي انهيار كامل للنظام)، ولكن عندما تكون قيم a ما بين 3 و4، ستحدث ديناميكيات طريفة:

فإذا كانت قيمة 3 > 3,8495 < a ، فإن X_t تتصاعد بتكرار دوري منتظم، أما إذا كانت هذه القيمة 3,8495 > 4 < a، فإن التصاعد يكون فوضويًا ولا يوجد تكرار منتظم.

وكانت نظرية الفوضى مصطلحًا شائعًا جدًّا لفترة، ولكنها مثل النظم الرياضية المرتبطة بـ **نظرية الكارثة**، أصبحت تعامل الآن عادة على أنها جزء من المجال الأوسع لـ **نظرية التعقيد**؛ حيث يوجد المزيد من القراءة تحت هذا المصطلح.

مدرسة شيكاغو Chicago School

أول أقسام الاجتماع التي تأسست في الولايات المتحدة (عام 1892)، وتقع في جامعة شيكاغو؛ حيث قام دارسون مثل روبرت بارك Robert Bark ولويس ويرث Louis Wirth وإيرنست بورجس Ernest Burgess بتأسيس جدول أعمال ومقاربة (الإيكولوجيا البشرية) ومنهجية لدراسة المناطق الحضرية. ومنذ العقد الأول إلى العقد الثالث من القرن العشرين، بدأ الدارسون في مدرسة شيكاغو بدراسة المدينة باعتبارها «منتجًا... له طبيعة بشرية»

(Park, 1967 [1925], p. 1). وفي الواقع، كان الاجتماعيون في مدرسة شيكاغو يعتبرون المدينة بمثابة «الموطن الطبيعي للإنسان المتحضر [هكذا]» (Park, 1967 [1925], p. 2). وكان توقع النظام والانضباط الاجتماعي أساسيًا في نظرياتهم عن الحياة الحضرية. حيث توقعوا أن أنماط استخدام الأرض في المدينة، تعكس «تجمعًا منظمًا ونمطيًا لسكانها ومؤسساتها» (Park, 1967 [1925], p. 1)، وحاولوا دراستها بصورة منهجية. وطور اجتماعيو مدرسة شيكاغو وصفات تفصيلية للحياة الحضرية بناء على المشاهدات الميدانية في شيكاغو. ومن خلال ذلك، نصحوا بتطبيق الأساليب الإثنوجرافية المستمدة من الأنثروبولوجيا على الثقافات الحضرية (Park,1967 [1925]). وكانت مشاهداتهم العميقة تعوقها الميول إلى التعميم من حالة شيكاغو الفريدة، ولكن تركيزهم على المشاهدة لا يزال يؤثر في بحوث الجماعة البشرية.

وقد اعتمد اجتماعيو مدرسة شيكاغو على نظريات داروين في النظام و«المنافسة التعاونية» بين الأنواع في منطقة مشتركة، وطبقوها على سكان البيئات الحضرية (Park, 1936). وأدى مفهوم المجتمع، إلى تفصيل المستوى الحيوي للتنظيم الاجتماعي، الذي يرتبط لدى دارسي مدرسة شيكاغو بالسلالة والانتماء العرقي (Theodorson, 1961; Knox، 1994). وشكلت المجتمعات الاجتماعية التي يحددها العرق «مناطق طبيعية» كانت منفصلة عن بعضها (Park, 1967 [1925]).

وبتطبيق المجازات الحيوية على الاجتماع، كان بارك وزملاؤه يقدمون الشرعية والتبرير العلمي لدراسة الظاهرة الاجتماعية (Entrikin, 1980). ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، أدى تطبيعهم للمجتمعات الاجتماعية العنصرية، إلى تشجيع وتقوية أفكار الجيتو الذي كان تطوعيًا ومؤقتًا؛ إذ إنهم في ذلك «لم يلحظوا أبدًا الفرق بين الجيب العرقي وجيتو السود» (Philpott, 1991 [1978], p. 141). وكذلك يقول فيلبوت إنه باستثناء جيتو الأمريكيين الأفارقة «الحزام الأسود»، لم تكن المناطق الطبيعية (المجتمعات الاجتماعية) التي كتب عنها اجتماعيو شيكاغو متجانسة كما تشير بعض دراساتهم.

وتشمل الدراسات الشهيرة والمؤثرة «للمناطق الطبيعية» التي أعدتها كلية مدرسة شيكاغو وطلابها، دراسة زورباوخ Zorbaugh (1929) «ساحل الذهب والسكن الفقير The gold coast and the slum»، ودراسة فرازير (1937) Frazier «هارلم الزنجي: دراسة إيكولوجية Negro Harlem: an ecological study». ومع ذلك، قد تتمثل أشهر كتابات مدرسة شيكاغو، في دراسة إيرنست برجس Ernest Burgess (1967 [1925]) عن «نمو المدينة The growth of the city»؛ حيث عرض في هذه الدراسة، نموذجًا للبنية الحضرية، لشرح استخدام الأرض، والنمو الحضري، وتغير المجاورات السكنية. وافترض أن التوسع الحضري يعتمد على تباين استخدامات الأرض والمنافسة بين هذه الاستخدامات (وهذه فرضية أساسية مفصلة أيضًا في نموذج فون ثونن، ونماذج استخدام الأرض الأخرى التي

قدمها هويت (1939) Hoyt وألونسو (1960) Alonso وغيرهما؛ حيث يمثل نموذج النطاقات عنده المدينة، كحلقات أو نطاقات دائرية متتابعة. وكانت المنطقة المركزية في قلب المدينة تتمثل في منطقة الأعمال المركزية (CBD) التي تسمى «الحلقة loop» في نموذجه، بسبب تأثير شيكاغو كدراسة حالة تجريبية. وكانت المناطق المتتالية توصف بأنها مناطق سكنية، تتمايز عن بعضها بناء على فئات العرق والطبقة الاجتماعية، ونمط السكن.

وشرح بورجس ([1925] 1967) Burgess عملية التوسع الحضري في ضوء الغزو والتتابع لمنطقة (استخدام الأرض السائد) للمنطقة الخارجية التالية المجاورة لها، ويترتب على ذلك التوسع العمراني للمدينة. وكان بورجس يعتبر أن الحراك السكاني، الذي يفترض في النموذج أنه كامن في التوسع الحضري، بمثابة حافز للنمو الحضري ومصدر لعدم الاستقرار أيضًا، خاصة في مجتمعات المهاجرين ذات الدخول المنخفضة. وهكذا كانت الجريمة والفقر والتشرد والاضطراب الاجتماعي والنفسي من الظواهر التى تحدث طبيعيًا في منطقة الانتقال خارج منطقة الأعمال المركزية المتوسعة (Burgess, 1967 [1925], p. 54).

وكان نموذج بورجس، والأهداف العامة لمدرسة شيكاغو من دراسة الحياة، والمجتمع، والتنظيم الحضري، مؤثرًا للغاية في الدراسات الحضرية بصفة عامة، بما في ذلك الجغرافيا الحضرية.

وتعتبر المكانية الكامنة (والصريحة) في نموذج بورجس جذابة للجغرافيين؛ حيث تعتبر مصطلحات مثل منطقة الأعمال المركزية CBD فريدة في هذا المجال. ومع ذلك، فإن الافتراضات التي يقوم عليها النموذج ونظريته في النمو، خاصة تطبيع السلالة، والعرقية، والمشاكل الاجتماعية، مثل الجريمة والتشرد، تُحد من استخداماته وتطبيقاته.

وهكذا يتضح أن مدرسة شيكاغو سياقية وبالتالي محدودة بزمانها ومكانها – وذلك بسبب اعتمادها على الإيكولوجيا البشرية والمجازات الدارنية، وعلى مدينة شيكاغو باعتبارها دراسة الحالة الرئيسية. ومع ذلك، شمل الوصف الأصلي الذي قدمه بارك Park (1967 [1925]) لبرامج البحوث، كلاً من السكان والديموغرافيا واستخدام الأرض، وأنماط ملكية المساكن، والهجرة، وطبيعة وتطور المجتمع، وتاريخ المجاورة، والحراك المهني والطبقي، والاضطراب والسيطرة الاجتماعية (بما في ذلك الضبط والسياسات الحضرية). ولا يزال العديد من هذه الموضوعات يحظى باهتمام كبير لدى الجغرافيين الحضريين، ويعتمد على أفكار من مدرسة شيكاغو عن النمط والعملية والمجتمع، بالرغم من أن مقارباتنا ونظرياتنا المعاصرة المرتبطة بهذه الموضوعات، مختلفة بالضرورة.

قراءات مقترحة:

Dear (2002); Entrikin (1980); Jackson and Smith (1984); Park, Burgess and McKenzie (1925).

هى مجال بحثي متواصل في الجغرافيا البشرية يشمل مفاهيم الأطفال كمنتجين نشطين للفضاء المكاني، وكموضوعات جغرافية، وكأطراف بيئية، وذلك في الوقت نفسه الذي يعترف فيه بأن الحراك السكاني للأطفال محدود، وذو خصوصيات تعرضهم للأنواع المختلفة من التدهور والأخطار البيئية، والطبيعة الوسيطة لمشاركاتهم المكانية.

وكان في مقدمة الأعمال المبكرة في هذا المجال، العمل الرائد الذي قدمه جيمس بلوت James Blaut، وعالم النفس ديفيد استي David Stea، والذي تناول «تطور السلوك البيئي» بالنظر إلى تعلم الأطفال للجغرافيا، خاصة فهمهم للعلاقات المكانية، ومهارات إعداد الخرائط ومعرفة المكان (Plaut and Stea, 1971, P. 387)؛ حيث أثار «مشروع إدراك المكان (Place Perception Project 1968-71)» الذي قاما به الكثير من الأعمال المُبدعة في هذا المجال، بما في ذلك الدراسة البارزة التي قام بها روجر هارت (1979) Roger Hart على الخبرة المكانية للأطفال، وبحث دينيس وود Denis Wood المثير، عن العلاقة بين السلوك المكاني للشباب والخرائط الإدراكية، والبحث في قضايا مثل تباين وصول الأطفال إلى البيئة الخارجية أو «مدى المسكن home range»، وفهمهم للعمليات البيئية، وتفاعلات الإنسان والبيئة، وقدرتهم على مناقشة الصور الجوية. وقد تزامنت أبحاث

بلوت وإستي وزملاؤهم في جامعة كلارك حول اكتساب الأطفال للمعرفة البيئية، مع دراسات ويليام بنج William Bunge (Bunge et al., 1971) في «بعثة ديترويت الجغرافية Detroit Geographical Expedition»، والتي درست آثار البيئات المتدهورة والضارة على رفاهية الأطفال، وطورت مشروعات مذهب الفعالية_البيئية حول الجغرافيات المتفاوتة لحياة الناس اليومية، وتعرض الأطفال للمشاكل الكامنة في هذه الجغرافيات. وقد أدى هذان التياران من الأعمال ـ اللذان لم يقم بهما الجغرافيون الراديكاليون، مصادفة ـ إلى إطلاق المرحلة التالية للبحوث الكثيرة على الجغرافيات لدى الأطفال، وجغرافيات الأطفال، حتى بالرغم من أن بعض الممارسين الرواد، كانوا مهمشين في هذا المجال.

ومع مواصلة الجغرافيين لتناول تطور الإدراك المكاني، ومهارات الخرائط، والتعلم البيئي، كان هناك جدل مستمر حول ما إذا كان إعداد الخرائط يمثل عالمًا ثقافيًا يشترك فيه الأطفال منذ الطفولة المبكرة، كما كان بلوت وإستي وزملاؤهما يقولون، أم إنه يعتمد على التطور الإدراكي، كما يقول روجر داونز Roger Downs ولين ليبن Lynn Liben وزملاؤهما. وبينما كان الكثير من هذا الجدل يتعلق بالاستعداد النسبي لدى الأطفال لاكتساب المفاهيم المكانية ومهارات إعداد الخرائط (وبالتالي كان بمثابة جدل حول دور التعليم الجغرافي في مختلف الأعمار)، كان يستحثه فهم الرواد لطبيعة علم

نفس النمو البياجيتي Piagetian (نسبة إلى عالم النفس السويسري جان بياجيه 1896–1980) وما كان يعتبره بلوت الأسس المثالية لذلك العلم. وكان الجانبان يعترفان بمعرفة الأطفال للمفاهيم الجغرافية، وينصحان بتعليمهم إعداد الخرائط والمهارات المكانية في كل مراحل تعليمهم، وكانا متفقين على أن ذلك لن يقتصر على كونه أساسًا لدعم المعرفة الجغرافية، ولكنه سيساهم أيضًا في التطور والتعلم الإدراكي في مجالات أخرى (Blaut, 1997; Liben and Downs, 1997; Matthews, 1992). وعلى الرغم من هذه النتيجة ومرور عقود من الدراسة التي تساندها، يظل هناك انفصال مثير بين عمل الباحثين المهتمين بالتعليم الجغرافي أو البيئي، وأولئك الذين يهتمون بالخبرة المكانية للأطفال واكتسابهم للمعرفة البيئية والمهارات المكانية.

وكان العمل في جغرافيات الأطفال تنمويًا وإيكولوجيًا مقارنًا، ويركز على البيئية المحيطة، ويهتم غالبًا بعالم الشمال. ومع تطور المجال، توسعت اهتماماته لتشمل فهم الأطفال، وخبرتهم المكانية (Hart, 1979; Matthews, 1992; Wood and Beck, 1994)، ومعرفتهم بالعمليات البيئية، وعلاقات الإنسان والبيئة (Kates and Katz, 1977; Hart, 1997; Katz, 2004)، والإيكولوجيات الاجتماعية لتفاعلاتهم البيئية (Ruddick, 1996; Valentine, 1997; Aitken, 2001)، ودراسات بيئات الأطفال الخاصة مثل الملاعب، والمدارس، والمتنزهات، والمجاورات السكنية (Skelton and Valentine, 1998;

(McKendrick, 1999). واتساقًا مع الاهتمامات العلمية الأوسع، تحولت البحوث التي كانت تركز على الأطفال والجغرافيا، إلى تناول مجالات خبرة جديدة، واعترفت بالطبيعة المركبة اجتماعيًا للطفولة؛ حيث تدرس الأعمال الحديثة، الأطفال والبيئة الإلكترونية (Holloway and Valentine, 2000)؛ والأطفال كمهتمين بالبيئة (Hart, 1997; Holoway and Valentine, 2000)؛ وجوانب الخبرة المكانية، مثل الخوف والقيود والمراقبة، التي لها انعكاسات خاصة على الشباب (Valentine, 1997; Katz, 2005; Pain, Grundy, Gill et al.، 2005)، والجغرافيات العاطفية للشباب والطفولة ؛ وتكوين الهوية وقضايا الاختلاف؛ ولاندسكيب الاستهلاك؛ ومسائل مشاركة وحقوق الشباب (Hart, 1997). ويشارك عدد متزايد من الجغرافيين في جغرافيات الأطفال في عالم الجنوب، ويتناولون قضايا الاختلاف التي يثيرونها (Holloway and Valentine, 2000; Katz, 2004).

وفي الجغرافيا كما في العلوم الأخرى المرتبطة «بالدراسات الاجتماعية الجديدة للطفولة»، يعامل الأطفال باعتبارهم موضوعات، وأطرافًا اجتماعية في حد ذاتها، ويعاملون في الوقت نفسه على أنهم سيصبحون شيئًا آخر، وأنهم يخضعون لقوى بنيوية خارج نطاق سيطرتهم. ويُنظر إلى الأطفال والشباب على أنهم يشكلون حياتهم، وحياة الآخرين، والتكوينات الاجتماعية، التي يعيشون فيها، والتركيب الاجتماعي للطفولة ذاتها. وبينما تُطرح تجارب الأطفال

في ضوء تجارب البالغين غالبًا، يُدرك الجغرافيون وغيرهم، أن العمر ومسار الحياة، ليسا الاختلافين الوحيدين اللذين يشكلان تجارب الشباب. ويدرس الجغرافيون كيف أن اختلافات النوع، والطبقة، والسلالة، والخصائص الجسدية، والجنوسة، تؤثر منفصلة ومجتمعة على تجارب الشباب وفهمهم للعالم (Skelton and Valentine, 1998; Holloway and Valentine, 2000). وتعتبر الطفولة الآن بمثابة البناء الاجتماعي يختلف تاريخيًا وجغرافيًا، ويحاول الباحثون فهمها في حد ذاتها وليس كمرحلة على الطريق إلى البلوغ. ولو أن البحوث كانت قد ابتعدت عن المنظور الأخير وتركيزه على ممارسات وعمليات التنشئة الاجتماعية حديثًا، لوصل الأمر منذ زمن بعيد بدراسات جغرافيات الأطفال، إلى معاملتهم بصورة منهجية كأطراف اجتماعية، وليس كمجرد موضوعات للتعلم أو وسائل للمعرفة. ويمكن أن نرى هذا المنظور في المنهجيات التي تم تبنيها واستحداثها لدراسة جغرافيات الطفولة. وبداية من الأعمال المبكرة التي قام بها بلوت وإستي وطلابهما وزملاؤهما، كان يُطلب مؤخرًا من الأطفال، الإبحار في الجغرافيات الفعلية والتمثيلية، وإعداد الخرائط والمشاركة في إعداد نماذج اللاندسكيب، وأداء «التمثيليات الجغرافية»، والتقاط الصور وإعداد الأفلام، وإمساك الدفاتر، وكتابة الروايات، وقيادة المسيرات، وتشكيل البحث ذاته. وكانت هذه الإستراتيجيات تكمل الأساليب البحثية، مثل المسوح، والمقابلات، والملاحظة بالمشاركة وغيرها في جغرافيات الأطفال.

وفي العقد الماضي، كانت جغرافيات الأطفال تعتبر مجالاً فرعيًا حيويًا من العلم. وكان هذا الإنجاز يتسم بتدشين مجلة دولية، «جغرافيات الأطفال Children’s Geographies»، وإحياء «فصلية بيئات الأطفال Children’s Environments Quarterly» على شبكة المعلومات باسم CYE (Children, Youth, and Environments)، وتأسيس مجموعة عمل IBG/RGS Working Group في موضوع جغرافيات الأطفال، ونشر عدد من المجموعات المحررة (Skelton and Valentine, 1998; Holloway and valentine, 2000) والأعمال الفردية (Matthews, 1992; Ruddick, 1996; Aitken، 2001; Katz, 2004)؛ وتكاثر ورش العمل الدولية المتخصصة، والمؤتمرات والجلسات الخاصة في اجتماعات الجغرافيا. ويمكن أن نرى أهمية هذا المجال الفرعي بالنسبة إلى العلم الأوسع، بالإضافة إلى «نضوجه» الذاتي، في كيف أن عددًا متزايدًا من الجغرافيين، تناولوا قضايا مثل **العولمة** أو **التحسين** أو **الهجرة** أو **التشرد**، والمركبات النظرية مثل **المقياس المكاني** أو **التوالد الاجتماعي**، أو **إنتاج الفضاء المكاني**، من منظور الطفولة والشباب (Ruddick, 1996, 2003; Katz, 2004):

قراءات مقترحة:

Holloway and Valentine (200); McKendrick (2000، 2004); Skelton and Valentine (1998).

حي صيني Chinatown

تجمع سكني للصينيين الذين يعيشون خارج بلادهم في صورة مستوطنات مدمجة وخاصة نسبيًا تعرف بالأحياء الصينية؛ حيث يقيمون ويعملون ويتاجرون فيها (Benton and Gomez, 2003). ويعد الحي الصيني، النمط النموذجي التقليدي، الذي صاغه لورنس كريسمان (1967) Lawrence Crissman بناء على دراسات للمجتمعات الصينية في جنوب شرق آسيا وأمريكا الشمالية، وقد قام الباحثون الصينيون في الخارج - مثل ويليام سكنر William Skinner ووانج جنجوو Wang Gungwu - بتصوير الحي الصيني على أنه امتداد لممارسات **الموطن** الأصلي؛ حيث تنتقل مبادئ التنظيم الاجتماعي القائمة على الأصل والموقع والمهنة، التي نظمت الحياة الريفية في الصين، إلى المناطق الحضرية في الخارج. وفي بلاد عديدة، انطلقت ديموجرافية الحي الصيني من مرحلة أولية - حدثت خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين - تتصف إما بنظم العمل المحدد بمدد معينة، أو **الهجرة التسلسلية** القائمة على القرابة (خاصة الرجال)، تبعتها مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي كان «مجتمع العزاب bachelor society» يتحول خلالها تدريجيًا بسبب وصول المزيد من المهاجرات والأسر المهاجرة (Chen, 1992; Benton and Gomez, 2003). ونظرًا لأن هذه الكيانات كانت منظمة ذاتيًا إلى حد كبير، كانت الحياة الاجتماعية

السياسية وتقديم الخدمات من المهد إلى اللحد فيها عملية منظمة بإحكام، وبدرجات متفاوتة، وذلك من خلال جمعيات صينية تعتمد على القراية، أو الألقاب، أو اللهجة، أو الأصل. ونظرًا لأن الحي الصيني كان يعتبر بمثابة مجاورة مهاجرين، أو الجيب السياسي الداخلي عرقي، فإنه كان يعتبر منطقة استقبال للقادمين الجدد، وتجمُّعًا للأنشطة العرقية (بما في ذلك الممارسات «غير القانونية» أو «غير الأخلاقية» مثل تجارة المخدرات والقمار والبغاء) التي تخدم «نوعها الخاص»، وتعمل كنقطة محورية للجماعة البشرية، منسق جيدًا في أرض أجنبية؛ أي إن الحي الصيني المصور في هذا العرض، يمثل قاعدة لدولة أجنبية، تجمع الشتات أجانب غير قابلين للاستيعاب.

وتتحدى البحوث الحديثة فهمنا للحي الصيني بثلاثة طرق على الأقل. فأولًا، الحي الصيني ليس مجرد هيكل وافد، ولكنه ناتج عن استقبال مجتمع مضيف، يشمل سياسات العمل الاستعمارية في بعض الأمثلة، والتمييز العنصري والممارسات التحولية بصفة عامة. ففي المدن الاستعمارية في جنوب شرق آسيا، ظهر الحي الصيني الذي كان يعتبر تصنيفًا عرقيًا، وإطارًا مكانيًا لاحتواء الصينيين كجزء من التخطيط الحضري الاستعماري، وغالبًا ما كان يظهر في الخطابات الاستعمارية كمظهر للقذارة والأوبئة والانحلال الخلقي (Yeoh and Kong, 1994). وفي السياقات الغربية، ومن خلال وضع فكرة الحي الصيني في مركز عمليات تعريف السلالة، يقول أندرسون -Ander

son (1987، p. 581) إن «الحي الصيني عبارة عن بناء اجتماعي له تاريخ ثقافي، وتراث من الممارسة التخيلية والمؤسسية التي أعطته حقيقة إدراكية ومادية في الغرب، ومن أجل الغرب. فالحي الصيني أكبر من مجرد دلالة أسماء الأماكن أو أفراد ينتظمهم مجتمع، بل هو جزء من الجغرافيات التخيلية التي توضح الهيمنة الثقافية الأوروبية البيضاء.

وثانيًا، يفشل استخدام الحي الصيني كمرجع مكاني للهوية الصينية الأساسية، أو «ثقافة أعواد تناول الطعام الصيني chopsticks culture»، في التعرف على اختلافات الطبقة، والانتماء العرقي الفرعي، والتاريخ الثقافي، بين أعضاء المجتمعات الصينية؛ إذ إن الحراك الاجتماعي والاقتصادي، وتغيرات الأجيال، وتدفق المهاجرين من مختلف أنحاء الصين وهونج كونج وتايوان وغيرها من المجتمعات الصينية الأخرى حديثًا، قد غيّر الهياكل الاجتماعية المغلقة، وأخل بالتنوع من حيث الطبقة، والمهن، والخلفيات التعليمية، والانتماءات السياسية، وحتى الوعي العرقي بين هؤلاء المرتبطين بالحي الصيني (Chen, 1992; Kwong, 2001; Christiansen, 2003).

ثالثًا، على عكس تصوير الحي الصيني كاقتصاد جيبي يستعصي على الاندماج في التيار العام، يقول زو (Zhou (1992: إن الصينيين المهاجرين في الحي الصيني، في السياق الأمريكي، قادرون على الاعتماد على رأس المال، والشبكات الاجتماعية، لتخطي الحواجز

البنيوية، وتسهيل الحراك الاجتماعي الاقتصادي. ومن هذا المنظور، فإن الحي الصيني، باعتباره جيبًا عرقيًا، يقدم آلية لإدماج المهاجرين فعليًا في المجتمع الكبير.

ويحظى لاندسكيب الحي الصيني باهتمام متزايد لأغراض سياحة التراث، أو بالدعم باعتباره سياقًا محافظًا مطورًا من أجل تشجيع الجماليات الحضرية في المدن العالمية. وبالإضافة إلى المجاورات العرقية الأخرى، التي تتراوح من الحي الكوري، إلى الهند الصغيرة Little India، ويظل الحي الصيني تجسيدًا لتأثير العرق في المكان، في التطور بشكل متناغم مع آليات **الهجرة الوافدة**، بل ومع سياسات **المكان**.

قراءات مقترحة:

Anderson (1992); Yeoh and Kong (1994); Zhou (1992).

كورولوجيا/كوروجرافيا (وصف الأقاليم)

chorology/chorography

هي دراسة التباين في سطح الأرض من مكان لآخر (انظر أيضًا **التباين المكاني**). وتمثل الكورولوجيا أقدم أشكال البحث الجغرافي الغربي؛ حيث وضع أسسها هيكاتيوس الملطي ـ Hecataeus of Miletus في القرن السادس قبل الميلاد، ثم نظّمها استرابو Strabo في كتابه «**الجغرافيا**» المكون من سبعة عشر مجلدًا، والذي ربما يكون

قد كتبه فيما بين عامى 18 و24 بعد الميلاد؛ إذ كتب أن الجغرافي هو «الشخص الذي يحاول وصف أجزاء الأرض» (أي chorographein باليونانية). وكانت الكلمتان الأساسيتان تتمثلان في «وصف» و«أجزاء»: وفي الواقع كان استرابو يوصي بما نسميه الآن **الجغرافيا الإقليمية** كأساس للتفكير الجغرافي. ولم يكن مهتمًا بالكوروجرافيا في حد ذاتها، ولكنه كان يريد منها أن تخدم غرضًا أسمى؛ إذ كان إنتاج المعرفة الجغرافية، مكملًا لا يمكن الاستغناء عنه للفلسفة السياسية والأخلاقية؛ لأنها كانت تقدم الأساس المادي لفهم الحقيقة، والنبل، والفضيلة. ولهذا السبب، اهتمت جغرافية استرابو كثيرًا بالأنشطة البشرية، وكانت تتجه أيضًا نحو الغايات السياسية والاجتماعية، وتهتم كثيرًا بمصالح الحاكم السياسي والقائد العسكري. وبالرغم من أن استرابو ولد في اليونان، إلا أنه حظي برعاية أوغسطوس Augustus (أول إمبراطور روماني)، وقام بمعظم أعماله في روما، بحيث يمكن قراءة كتابه «الجغرافيا» كمحاولة لتفسير عالم ما بعد الجمهورية الرومانية (العالم المأهول أو **المعمور**) بالنسبة لمواطني الإمبراطورية الرومانية الجديدة (Dueck, 2000). ولم يكن يفترض أن تقدم الكوروجرافيا معجمًا جغرافيًا شاملًا، ولا مسحًا تفصيليًا إقليميًا؛ إذ كانت جزئية وهادفة، وركز استرابو فيها على روما، وبدأ بأوروبا لأنها «متكيفة بصورة تثير الإعجاب بطبيعتها نظرًا لتفوق رجالها وحكوماتها» (van Paassen, 1957, pp. 1-32).

ولكن مفهوم استرابو للجغرافيا، واجه تحدي كلوديوس بطلميوس Caludius Ptolemaeus (أو بطليموس) حوالي عام 150 ميلادية؛ حيث كان يرى أن هدف الجغرافيا يتمثل في تقديم «رؤية للرأس ككل» وكان هذا يعني أنه فصل الجغرافيا عن الكوروجرافيا، التي كانت تهدف إلى «وصف الأجزاء، كما لو كان هناك من يرسم الأذن أو العين فقط». وكما تتضمن هذه الفقرة، فإن كلمة جرافين graphein لم تكن تعني الوصف، ولكن كانت تعني الرسم، ورسم الخرائط تحديدًا، عند بطليموس. فقد كانت «جغرافية» بطليموس عبارة عن جيوديسيا وكارتوجرافيا، وكان يفضل ترك أي شيء ليس له صلة مباشرة بهذا الهدف وكان يقول: «سنوسع «دليلنا» لأبعد حد طالما أن ذلك مفيد لمعرفة مواقع الأماكن وأحوالها على الخريطة، ولكننا سوف نترك الاهتمام بالتفاصيل الكثيرة لخصوصيات الشعوب» (van Paassen, 1957, p. 2).

ولا يمكن أن تكون المسافة بين إسترابو وبطليموس أوضح من هذا، ولا تزال هذه الحقيقة ثابتة في التركيب الحديث للجغرافيا أيضًا. وحتى القرن السابع عشر، كان إسترابو وبطليموس، يقدمان النماذج الأساسية للجغرافيا الأوروبية. وكان الفرق المعتاد قائمًا بين «الجغرافيا الخاصة» التي تركز على وصف أقاليم معينة، و«الجغرافيا العامة» التي تركز على الرياضيات، وتهتم بالأرض ككل. وجاء الشرح الكبير في عمل بيرنهارد فارينيوس Bernhard Varenius، الذي نشر دراسات في كل من الجغرافيا الخاصة وكتابه الشهير «الجغرافيا

العامة Geographia generalis» الذي حاولت فيه الجغرافيا لأول مرة، أن تتفاعل مع أفكار باكون وديكارت وجاليليو (Bowen, 1981).

وجاءت الدعوة الحديثة إلى الجغرافيا باعتبارها كورولوجيا، عن طريق هارتسهورن (1939) Hartshorne، وبعد الجدل اللاحق حول الاستثنائية في الجغرافيا - وبالرغم من الاختلافات والمبررات التي سجلها هارتسهورن - كانت الكورولوجيا تستخدم غالبًا في الهجوم العنيف على العلوم المكانية (Sack, 1974a). ولكن روح الصياغة الأصلية، باعترافها بأهمية السلطة، والتفكير الفلسفي (Casey, 2001, p. 684)، تذكرنا باستمرار الحاجة إلى الاهتمام بسياسات البحث الجغرافي بشدة، بينما يصر كولش (2004) Koelsch على أن المحاولات المعاصرة لفهم الجغرافيا المتباينة للعالم، لا تزال أمامها الكثير لتتعلمه من «النموذج الثقافي التاريخي القائم على المكان» عند استرابو.

قراءات مقترحة:

Koelsch (2004).

خرائط كوروبلث **choropleth**

نوع من الخرائط يصور توزيعًا لظاهرة واحدة على مناطق تعدادية معينة أو مقاطعات أو وحدات مساحية مشابهة؛ حيث تصور كل وحدة

مساحية على أنها متجانسة، وتقسم البيانات إلى فئات منفصلة، وعادة ما تصف التباين المكاني، لبيانات الكثافة، بتتابع ظلال أو ألوان يشير إلى أن الأكثف يعنى الأكثر. ولكن خرائط الكوروبلث التي تنتج عن برامج إعداد الخرائط، يمكن أن تعرض أنماطًا مضللة عندما تعتمد على بيانات رقمية، أو وحدات مساحية متباينة بشدة، أو الفارق الفئوي غير مناسب، أو تتابع غير منطقي للألوان. وعلى الرغم من أن معظم هذه الخرائط تصور توزيعات كمية مثل متوسط الدخل أو معدل نمو السكان، فإن الخرائط الكيفية تعتبر مفيدة لعرض توزيعات مثل شكل الحكم أو الديانة السائدة.

قراءات مقترحة:

Monmonier (1993).

كرونوتوب (الزمان - المكان) **chronotope**

يترجم المصطلح من أصوله في اليونانية على أنه «الزمان - المكان (الزمكان) time-space»، ويستخدم المصطلح للدلالة على السياقات والفئات المكانية الزمنية الواردة في نص أو عمل ثقافي آخر. وقد ابتكر هذا المصطلح مُنظّر الأدب الروسي والفيلسوف ميخائيل باختن Mikhail Bakhtin (1895-1975) في عشرينيات القرن الماضي، متأثرًا جزئيًا بالتحول الثوري في الفيزياء على أيدي أينشتين Einstein وبلانك Planck وغيرهما، ثم انتقل بعد ذلك إلى تاريخ الأدب

والدراسات الثقافية. وفي أكثر المصطلحات عمومية، تعترف فكرة الكرونوتوب بعدم إمكانية فصل الزمان عن الفضاء المكاني، مع استخدام وحدتهما لتجسيد تكوينات ثقافية واقعية. وربما يكون من الأفضل أن نعتبر هذا المفهوم بمثابة نوع من المصفوفات التي تسمح للتحليل الثقافي، بوضع عمل معين في سياقه التاريخي الجغرافي لتسهيل تفسيره. ويقدم باختن (Bakhtin (1984, p. 246 المثال الواقعي للصالون الأدبي الفرنسي SALON على أنه كرونوتوب أساسي للقرن التاسع عشر؛ «حيث تتقاطع التتابعات المكانية والزمنية للرواية» في أعمال بالزاك Balzac وشتندهال Stendhal. فلا غرابة إذن في أن المصطلح كان مؤثرًا على الدراسات المسرحية؛ حيث يقدم المسرح موقعًا طبيعيًا لمشاهدة الكرونوتوب في التطبيق، وقد طورت نظريات الأداء هذه الكلمات المجازية الجغرافية البارزة بالإصرار على المحدودية السياقية للأنشطة البشرية. وفي الجغرافيا، اقترح فولش-سيرا (1990) Folch-Serra مفهومًا حواريًا للاندسكيب مستمدًا مباشرة من باختن، ووعد بإعادة تركيب التفاعلات المشحونة بالقوة (التي «تُرسي» anchor و«تقلقل» destabilize «الانسجام الطبيعي» لإقليم معين). ويظهر هذا التركيز على رواية اللاندسكيب مرة أخرى في الدراسات البينية للاندسكيب والهوية (Lehman, 1998)، ولكن الإحساس بالتنوع والحوار والصراع الضروري في أية مقاربة عند باختن، يتجسد في أفضل صوره في دراسة أوريللي O'Reilly (2007) للعلاقات السياسية الدقيقة المتكشفة بين الأصوات المتنافسة

والإنتاج النوعي (ذكور وإناث) المشترك زمانيًا ومكانيًا في مشروعات التنمية في الهند الشمالية. وكما يتضح من دراستها، وكما يشير مفهوم الكرونوتوب بشدة، فإن الصراعات حول المعاني، هي أيضًا صراعات متبادلة حول إنتاج الأزمنة والأمكنة المتميزة.

قراءات مقترحة:

Hollway and Kneale (1999); O'Reilly (2007).

مواطنة **citizenship**

مصطلح يشير إلى الحقوق والواجبات المتعلقة بعضوية الفرد في الجماعة السياسية؛ ففي القرون العديدة الماضية، كانت رابطة تلك الجماعة تتمثل في الدولة القومية، وكانت العضوية تتضمن درجة ما من الاندماج في تراث قومي مشترك. ومع ذلك، كانت المواطنة في صياغاتها المبكرة، تُفهم على أنها مجموعة من الحقوق والحريات التي تنتشر أساسًا على النطاق المحلي. وكان توسع الحريات الفردية (مثل الحق في العمل، والمثول أمام القضاء habeas corpus) إلى مؤسسة قومية، واحدًا من المكونات الأساسية لنمو المواطنة الحديثة؛ حيث عَكَسَ الانتقال من العلاقات المجتمعية المحلية والحقوق الاجتماعية الكامنة في عضوية القرية، إلى الإحساس بالمجتمع القومي والحقوق الفردية التي تضمنها الدولة. ويمثل هذا الانتقال في النطاق من المحلي إلى القومي، ومن الحقوق التي تصونها الجماعة إلى الحقوق

التي تحميها الدولة، جانبًا مهمًا جدًا من المواطنة الحديثة، والذي يتفاعل بصورة واضحة مع نمو الرأسمالية الصناعية، والليبرالية، والحداثة في الغرب (Weber, 1978 [1922]; Turner, 1993; Marston and Mitchell, 2004).

ونظرًا لأن المواطنة تطورت في مجتمعات بريطانيا وأمريكا الشمالية، فإنها تدين بشرعيتها الحديثة لسلسلة متعاقبة من الحقوق والمسئوليات القانونية والسياسية التي ظهرت في بريطانيا أساسًا في القرن السابع عشر واستمرت حتى الوقت الحاضر. وطبقًا لمارشال T.H. Marshall، يمكن تقسيم تاريخ تطور المواطنة بصورة مفيدة من حيث: (أ) تطوير القرن الثامن عشر للمواطنة المدنية، التي تشمل الحقوق المدنية والقانونية، خاصة حقوق الملكية (ب) توسيع القرن التاسع عشر للمواطنة السياسية، والتي تشمل حقوق التصويت والاجتماع والمشاركة في الحكم (ج) ظهور المواطنة الاجتماعية SOCIAL في القرن العشرين، والتي تشمل حقوقًا مثل توفير الصحة والإسكان والتعليم (Mann, 1987, p. 339; Marshall and Bottomore, 1992). وقد تصور مارشال وجود، مسار إيجابيّ مستمر للمواطنة من حيث الشمول والتوسع المستمر للحقوق العامة، بالإضافة إلى تطور تلك الأشكال من رفاهية الدولة (المواطنة الاجتماعية) التي تضمن لكل الأعضاء فرصة الوصول إلى هذه الحقوق والمشاركة في سياسات المجتمع. وعلى الرغم من أن إطاره

لا يزال مؤثرًا، فإن مارشال تعرض للانتقاد بسبب عدم اهتمامه بتجارب المرأة (Vogel, 1994; Walby, 1994)، وبسبب الخصائص الخطية والتطورية لنموذجه (Giddens, 1982)، وبسبب افتراضاته الليبرالية غير المدروسة، المتعلقة بالقدرة التكاملية الإيجابية للمواطنة ذاتها (انظر الليبرالية).

وكان مارشال قوميًا متحمسًا، مثل الكثيرين من الليبراليين في منتصف القرن العشرين؛ حيث صاغ مفهوم المواطنة على أنه يقابل إقليم دولة محددة، وعلى أنها ترتبط جوهريًا بتنميتها الاقتصادية ورواياتها الثقافية. فبالنسبة إليه وإلى الكثيرين الآخرين، كانت المواطنة تفترض بالضرورة توافر كل من الإحساس بالانتماء والهوية الكامنة في ماضي قومي مشترك، والالتزام بالإنتاج والدفاع عن حدودها الإقليمية. ومع ذلك، تمت الإطاحة بهذه الأنواع من الافتراضات طوال العقود القليلة الماضية. ونتيجة للقوى الجديدة القوية لقوى **العولمة** المتسمة بقدرات عبور القوميات، فإن كلًا من الروايات القومية للتراث والمجتمع وتشريع الدولة الحر والمستقل على أراضيها وسكانها، قد أصبحت موضع تساؤل. ويشمل أحد الأنواع الجديدة والعديدة من التوترات التي اندلعت في هذه الفترة، معنى وممارسات المواطنة المعاصرة.

ومع التزايد المستمر في حجم وسرعة التدفقات التي تميز العولمة، بما في ذلك تدفقات التجارة، والتمويل، والسلع، والمعلومات،

والأفكار، والثقافة، والبشر، فإن قدرة الأطراف الدولية على السيطرة على عبور الحدود وتنظيمها، والبشر المتحركين بصورة متزايدة، قد تناقصت بصورة كبيرة. وفي الوقت نفسه، تحافظ معظم الدول على أنواع مختلفة من السلطة من خلال أنماط جديدة من التحالفات الجيوبوليتيكية، وأشكال جديدة من ترتيب وتنظيم حركة الناس عبر الحدود، وتطوير ممارسات حكم ومؤسسات جديدة عابرة للقوميات أو فوق القوميات. وفي كل هذه الأشكال من تجمعات السلطة، ظل معنى ومكانة وممارسة المواطنة جائزة قيِّمة جدًا وحيوية، وكانت محور صراعات متعددة على السيادة في أنحاء العالم طوال العقدين الماضيين.

واستمرت دراسات المواطنة طوال الفترة الزمنية نفسها؛ حيث ظهر المئات من العناوين عن أشكال المواطنة المختلفة، مثل مواطنة ما بعد القومية، والمواطنة العابرة للقومية، والمواطنة المزدوجة، والمواطنة المتعددة الثقافات. وقد تابع أصحاب الميول التجريبية، التحولات في قانون المواطنة في مختلف المواقع القومية طوال هذه الفترة و/أو أعداد المهاجرين أو المتجنسين الذين أصبحوا مواطنين، أو الذين تغيرت أوضاعهم أو منافعهم أو حقوقهم. وقام الذين يميلون إلى ما بعد البنيوية بالكتابة عن الخصائص الثقافية للمواطنة المعاصرة، مع تركيز خاص على طبيعتها متعددة المستويات و/أو الطرق التي يتحول بها الانتماء والهوية إلى شيء مختلف تمامًا عن المفاهيم

والافتراضات السابقة المبنية على فكرة الأمة. وعلّق الكثيرون أيضًا على النطاقات المختلفة للمواطنة، من أشكال المواطنة فوق القومية (مثل الاتحاد الأوروبي) إلى الأشكال شبه القومية (مثل إقليم الباسك في إسبانيا). ويقول سويسال (1994) Soysal إن تطور مثل هذه الأشكال يُظهر تناقص أهمية المواطنة القومية، وظهور أشكال جديدة من العضوية بعد القومية في أوروبا.

وتتناول كل البحوث الحديثة تقريبًا المواطنة، باعتبارها عملية غير خطية متغيرة باستمرار، وترتبط بتطور الدول القومية الحديثة، وبتطور النظم الاقتصادية المعاصرة. ففي الغرب، ترتبط المواطنة حتميًا مع شكل ومنطق التطور الرأسمالي. ومع هذا، يجب أن نذكر أن الطرق التي تشكلت بها المواطنة في مختلف الفترات التاريخية وفي مختلف الأماكن، كانت تعكس دائمًا أنشطة الذين يهتمون بتحولها؛ إذ إن إعادة هيكلة الدولة والاقتصاد، استجابة للأنشطة المدنية أو الشعبية ـ سواء كانت في صورة مقاومة أو تكيف ـ تُغير مجال الحقوق والمسئوليات والانتماء الذي تقوم عليه المواطنة، مما يؤدي حتمًا إلى ظهور أشكال جديدة عبر الزمن.

قراءات مقترحة:

Castles and Davidson (2000); Hall and Held (1989); Turner (1986).

ترجع الأصول اللغوية لهذا المصطلح إلى الكلمة اللاتينية civitas، وترتبط بالكلمة اليونانية polis، واللاتينية urbs، والفرنسية la cite، وla ville، والإيطالية la città، والألمانية die stadt. أما اليوم، فإن الاستخدام الأكثر انتشارًا للمصطلح، يشير إلى وحدة سكانية حضرية، واقتصادية، وسياسية، وتشريعية، عادة ما تكون أكبر من البلدة town. وفي الولايات المتحدة، يعتبرون أن المدن تتمتع بحكم ذاتي تمنحه الولايات. وفي كندا، حيث يعتبر استقلال البلديات أكثر تقييدًا، تخضع المدن للتشريع الدستوري للولايات. وفي بريطانيا، تستخدم للإشارة إلى بلدة كبيرة تحصل على لقبها من التاج الملكي.

وعادة ما تكون المدن بمثابة مراكز تجارية وأماكن أسواق. ويرتبط ظهورها بالفصل التاريخي للعمل غير الزراعي عن الأرض (انظر **الأصول الحضرية**). وكانت المدن القديمة في وادي السند، وبلاد ما بين النهرين، ومصر، والصين، تقوم على اقتصاد الزراعة المروية، وكانت مقار **السلطة** الدينية والعسكرية، **والدولة**. وتطورت البيئة المشيدة حول معبد أو هيكل، وكانت مسورة للحماية والسيطرة الداخلية على السكان. ففي اليونان، وروما القديمة، كانت دول المدن (أثينا وروما) محور إمبراطوريات كبيرة (Mumford, 1961; Benevolo, 1980). وغالبًا ما تعتبر مدن العصور الوسطى في أوروبا، بمثابة النمط المعماري الغربي للتنظيم الاجتماعي المكاني

الحضري، ومحور شبكة نظم التجارة المعتمدة على الحضر - (مثل البلدة الألمانية «هانزا Hansa»). فخلال تلك الفترة، كان المعتاد، أن تكون المدن عبارة عن تجمعات بلدية من مواطنين أحرار في وحدات أرضية إقطاعية كبيرة. وكانت المدن تحوي مقار سلطة الكنيسة، والبورجوازية المتنامية، بالإضافة إلى الأنشطة المهنية جيدة التنظيم. وأصبحت مدن عديدة موقعًا للجامعات الأولى.

وتتأثر الصورة الأكثر انتشارًا للمدن الآن بالعصر الصناعي؛ حيث أدت الثورة الصناعية إلى التركز السكاني واسع النطاق لسكان الطبقة العاملة حول المشروعات الصناعية أو التجمعات الصناعية، الذين سكنوا في المنازل التقليدية والمستوطنات. الفقيرة الخاصة بمدينة القرن التاسع عشر. وأصبحت مناطق القلب الصناعية مثل أراضي الوسط «المدلاندز» البريطانية وإقليم الرور الألماني، مواقع التحضر السريع، مما كوّن تجمعات إقليمية من المدن الصناعية. وفي الولايات المتحدة، أصبحت شيكاغو بمثابة المدينة الصناعية التقليدية التي نمت بسرعة كبيرة مع بداية القرن العشرين.

وقد سمح تحسن وسائل المواصلات بالانتقال عبر المسافات الطويلة، وظهور الضواحي الحضرية في بداية القرن العشرين. وقد اعتُبرت الضواحي الحضرية المخططة والأوتوماتية، والفصل الوظيفي لاستخدامات الأرض بالتحديد بصفة خاصة، بمثابة المساهم الكبير في «سقوط» المدينة الحديثة (Jacobs, 1992 [1961]) وانظر أيضًا

الضاحية). وقد شهد القرن العشرين ظهور المناطق المتروبوليتانية والميجالوبوليسية، وهي المدينة العملاقة التي تمتد عبر عدة مناطق حضرية. وتشمل حياة المدينة الآن معظم مناطق المجتمع؛ لأن «الحضرية كأسلوب للحياة» (انظر **التمدن**) أصبحت واسعة الانتشار. وأصبحت مدن **ما بعد الصناعة** تميز معظم الأمم الغربية الآن؛ حيث انتقلت الصناعات أولًا إلى مواقع الضواحي، ثم إلى الدول النامية، كما في كوريا والبرازيل والصين؛ حيث يبدو أن موجات متجددة من التحضر والتصنيع ستكرر تاريخ المدينة الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وغالبًا ما نمت مدن من العالم الجنوبي لتصبح مراكز تجارية عالمية، بعد أن كانت مستعمرات أجنبية مثل هونج كونج وسنغافورة وكذلك الحال بالنسبه للمستوطنات المنتشرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، التى أصبحت تنمو فيها المدن بشكل مذهل وتحضر غير رسمى (انظر **وضع اليد**). وتتمتع المدن حاليًا باهتمام متزايد، وذلك لأن نظام ما بعد معاهدة ويستفاليا **للحوكمة** العالمية أعاد تشكيل دور **الدول القومية**، ولأن أنواعًا جديدة من **المدن العالمية والمدن العملاقة** بدأت تمارس سلطة إقليمية واقتصادية وسياسية على نطاق عالمي.

لقد كانت المدينة موضع جدل بحثي كبير في **الجغرافيا**، والعلوم الاجتماعية. وكما يقول ديفيد هارفي David Harvey (1973, p. 196): «يمكن اعتبار الحضرية، بمثابة شكل خاص من تنميط

العملية الاجتماعية؛ حيث تظهر هذه العملية في بيئة منظمة مكانيًا من صنع الإنسان [هكذا]. ولذلك يمكن اعتبار المدينة بيئة مشيدة منظورة ـ تمثل منتجًا اجتماعيًا». ونلاحظ أن النظرية الحضرية للقرن العشرين، والتي تأثرت بشدة بأعمال عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1958 [1921]) ومدرسة شيكاغو في الاجتماع (Park, Burgess and McKenzie, 1925; Wirth, 1938)، تميل إلى الاهتمام بالمدينة مكانيًا باعتبارها شيئًا يبدو متميزًا عن **المجتمع**. وبدأ نقاد الماركسية الجديدة، والفيبرية الجديدة مرحلة جديدة من دراسة المدينة في الستينيات والسبعينيات (Castells, 1972; Harvey, 1973; Smith,1979b; Saunders, 1986; Levebvre, 2003 [1970])، مشيرين إلى أن فكرة المدينة الحديثة، إنها عبارة عن جزء اقتصادي وإداري من المجتمع الرأسمالي، ولا يمكن دراستها منفصلة عنه؛ حيث عرف كاستيلز Castells المدينة، بأنها موقع **الاستهلاك الجماعي**، وموقع حشد **الحركة الاجتماعية** (Castells, 1972, 1983). وهناك تيار فكري متصل، أعاد تعريف المدينة بأنها ناتج آلات النمو الحضري، والنظم الحاكمة المهتمة بزيادة قيم الملكية (Logan and Molotch، 1987). فبينما أصبحت «المدينة» في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي مرادفًا لموقع الأزمات الاجتماعية، والأمراض والانحراف، نجد أن تحولات ما بعد الحداثة في الجغرافيا، والدراسات الحضرية أعاد إثارة المناقشات المتعلقة بالمدينة في التسعينيات من ذات القرن، وذلك عندما اعتبرت لوس

أنجلوس مؤقتًا بمثابة «شيكاغو» الجديدة؛ أي كنموذج متميز وشامل للتحضر في نظام رأسمالي عالمي (Scott and Soja, 1996; Dear, 2002) (وانظر أيضًا ما بعد **الحداثة**). وعندما نمت مدن الصين من حيث الحجم والأهمية كأطراف عالمية، أصبحت موضع اهتمام متزايد في بداية القرن الحادي والعشرين، بينما تعتبر المدن العملاقة الزاحفة في جنوب العالم تتبع مسارًا مختلفًا عن المدن التي في الغرب والشمال.

وبالرغم من أن موت المدينة كان متوقعًا نتيجة لتطور النقل وتقنيات المعلومات التي يقال إنها جعلت **التجميع الاقتصادي** أقل أهمية وأقل احتمالًا، حدث العكس في العقد الماضي؛ إذ إن القوة الاقتصادية عادت إلى التركز في المدن؛ حيث أدت موجة جديدة من إعادة تركز الناس والأنشطة الاقتصادية إلى «هجرة خامسة» إلى المراكز الحضرية (Fishman, 2005). ويرتبط الكثير من هذا بعملية «تكوين المناطق المتروبوليتانية»، وهي إستراتيجية نمو حكومية، تركز تحديدًا على المدن. ونتيجة لذلك، أُعيد اكتشاف المدن على أنها موقع «الصناعات المبدعة»، ولكنها أيضًا تمثل مكان الصراعات الاجتماعية **والتحسين**، والإحلال.

قراءات مقترحة:

Amin and Thrift (2002); Harvey (1989c); LeGales (2002); Parker (2004).

عبارة عن مجال لنشاط منظمات مستقلة عن الدولة، هذا المفهوم كان جوهريًا في تاريخ الفكر السياسي الغربي. وظهر أساسًا في أوروبا خلال القرن الثامن عشر ليشير إلى مجال التكافل الاجتماعي، وأصبحت فكرة المجتمع المدني تشير بصورة متزايدة إلى أهمية جوانب التواجد الاجتماعي الذي يحدث بعيدًا عن الدولة. وعلى الرغم من معانيه المختلفة، كان مفهوم المجتمع المدني جوهريًا لتطور كل من التقليد البرلماني الليبرالي والتقليد الماركسي الاشتراكي. وعلى الرغم من التعريفات المختلفة التي قدمها أصحاب نظريات التنوير الفرنسية والألمانية والاسكتلندية، فإن كل محاولات تفصيل مفهوم المجتمع المدني، تشترك في تناول التوترات المدركة بين العام والخاص، والاجتماعي والفردي، والمسئولية الجماعية والمصلحة الذاتية، وامتيازات الدولة والحريات الفردية. ولكن الماركسي الإيطالي أنطونيو جرامشي Antonio Gramsci قدم منظورًا مختلفًا؛ حيث استكشف في عمله «مذكرات السجن Prison Notebooks (1971 [1929-35])» جوانب الدولة والمجتمع المدني التي تتجاهلها النظرية الليبرالية، ألا وهي علاقات السلطة والنفوذ بين المجتمع السياسي (ما يسميه المنظرون الليبراليون «الدولة» أو «الحكومة»)، والمجتمع المدني («القطاع الخاص» بالتعبير الليبرالي)؛ حيث يقوي بعضهم بعضًا بصورة متبادلة لصالح طبقات ومجموعات معينة. ولكن على

عكس الليبرالية، يعرّف جرامشي المجتمع المدني بأنه مجال الهيمنة وليس الحرية.

ويعتبر الانتعاش المعاصر لفكرة المجتمع المدني داخل المجال الأكاديمي والدوائر السياسية حدثًا مثيرًا. ويبدو أن ذلك يرتبط بانهيار الاتحاد السوفيتي وانتصار السوق الذي ترتب على ذلك (انظر الليبرالية الجديدة). فبالنسبة لأنصار العولمة الاقتصادية - أي المشروع المؤسسي لتحرير السوق - يعمل مصطلح «المجتمع المدني» على الحفاظ على عدد من المدلولات التي تستخدم بصورة تبادلية غالبًا: المجال الخاص، السوق الحر، المجتمع الحر، الديمقراطية، رأس المال الاجتماعي، وهكذا. واختصارًا، يشير المجتمع المدني، إلى المنطقة المرغوبة من الأنشطة والارتباطات التي يفترض أنها خالية من تدخل الدولة.

ويمكن أن نقارن هذا الاستخدام باستخدام المجتمعيين والليبراليين اليساريين، الذين ينزعجون من امتداد الآليات الإدارية والاقتصادية إلى كل جوانب الحياة في ظل الرأسمالية المتأخرة؛ حيث يمثل مفهوم «المجتمع المدني» بالنسبة إليهم، مجالًا متلاشيًا من الديمقراطية يجب الحفاظ عليه وإحياؤه. وهكذا يبدو المجتمع المدني في كتاباتهم مجالًا للتفاعل الاجتماعي، يتكون من دائرة العلاقات الحميمية (الأسرة)، ومجال من الترابطات المجتمعية (التجمعات التطوعية)، والحركات الاجتماعية، وأشكال الاتصال العام (Cohen and Arato, 1992, p.

ix). ويختلف المجتمع المدني عن كل من المجتمع السياسي «للأحزاب»، والمنظمات السياسية، والمؤسسات السياسية (خاصة البرلمانات)، والمجتمع الاقتصادي «الذي يتكون من منظمات الإنتاج والتوزيع؛ أي المشروعات، والتعاونيات والشركات، وهكذا» (المرجع السابق).

قراءات مقترحة:

Buttigieg (1995); Cohen and Arato (1992); Edwards (2004); Ferguson (1995 [1767]); Seligman (1992).

حضارة **civilization**

عبارة عن (1) تكوين ثقافي اجتماعي مركب. (2) عملية تطورية للتنمية الثقافية، غالبًا ما ترتبط بعالم الاجتماع الألماني نوربرت إلياس (1897-1990) Norbert Elias، الذي تتبع «عملية من النمو الحضاري» في أوروبا بعد العصور الوسطى. وغالبًا ما كان التعريفان السابقان يتصلان من خلال تشوهات الصورة الاستعمارية التي تعامل «الغرب» على أنه مرتبط «بالحضارة»، وتقسم العالم إلى متميزين ومهمشين (غالبًا ما يوصفون بـ «البرابرة» أو «المتوحشين»)، وتقدم «رسالتها الحضارية» الخاصة «لتنويرهم» أو «تطويرهم» (انظر البدائية). وليس مدهشًا أن نجد أن مصطلح «الحضارة»، قد ظهر في أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر، عندما كانت أوروبا مشغولة جدًا بمواجهة «الآخرين» (Mazlish, 2005). ومع ذلك،

اعترف الأنثروبولوجيون والآثريون وعلماء التاريخ القديم بحضارات متعددة خلال القرن العشرين، وأصبحوا يعتبرون الحضارات بمثابة نظم معقدة متكيفة (Butzer, 1980). وقد طبقت هذه المفاهيم الفنية في **الجغرافيا التاريخية** المقارنة: كشيوع التمييز بين حضارة الهرابا Harappan في وادي السند وحضارة المايا Mayan في أمريكا الوسطى في دراسات الأصول الحضرية.

ولكن التشوهات الاستعمارية القديمة، ظهرت ثانية أيضًا في الحجج الجدلية حول «صدام الحضارات clash of civilizations» المعاصر؛ حيث قدم عالم السياسة الأمريكي صمويل هنتنجتون Samuel Huntington (1993, 1997) أحدث صيغة مفصلة لهذه النظرية (وانظر أيضًا Kreutzmann, 1998)؛ إذ يقول هنتنجتون إن قضايا **الهوية** الجماعية - «من نحن؟» و«من هم؟» (انظر **الجغرافيا التخيلية**) - تتمتع بقوة خاصة في ظل ضغوط **العولمة**. ويرى أن هذه القضايا عبارة عن قضايا ثقافية بطبيعتها، وبالتالي فإن الإجابة عليها يقدمها **الدين** غالبًا. وبعيدًا عن عالم **الحداثة** العلماني الذي يحمل كل شيء قبلها، يعتقد هنتنجتون، أن العالم قد شهد إحياءً دينيًا عالميًا. ولهذا السبب استخدم الدين لتحديد سبع أو ثماني حضارات كبرى، ولتفسير الصراعات التي تظهر على «خطوط التماس» بينها. فقد كانت نظريته عبارة عن تعميم لهجوم سابق شنه المستشرق البريطاني برنارد لويس Bernard Lewis على «جذور الغضب الإسلامي The roots of Muslim rage»، وقد لقيت المصير

نفسه (انظر الاستشراق). واستنتج هنتنجتون، أن «الغالبية العظمى من صراعات الخد الفاصل كانت تحدث على الحدود التي تمر عبر أوراسيا وأفريقيا التي تفصل المسلمين عن غير المسلمين». وكان يرجع هذا إلى ما سماه، بعيدًا عن الهجوم، «الميل الإسلامي نحو الصراع العنيف»، وقال إنه منذ الثورة الإيرانية التي أطاحت بالشاه في عام 1979، كانت هناك دومًا حالة من «شبه الحرب» تسيطر على تطور علاقة الإسلام والغرب. وقد حظيت أفكاره بفرصة جديدة للانتعاش بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 (Salter, 2002)، ولكنها تعرضت لانتقاد شديد لبساطتها من حيث المفاهيم، خاصة عرضه غير المقنع للتفاعل الثقافي وتكوين الهوية (Said, 2000; Sen, 2006)، وموقفها المتسرع الذي يجعل من الإسلام شيطانًا، أو ما يعرف بالإسلاموفوبيا Islamophobia.

قراءات مقترحة:

Kreutzmann (1998); Robertson (2006).

طبقة class

أكد كارل ماركس وفريدريك إنجلز في البيان الشيوعي (The communist manifesto 2002 [1848]) على أن «تاريخ كل المجتمعات الموجودة الآن، عبارة عن تاريخ الصراعات الطبقية». وقد أرسى هذا الإعلان أسس التحليل الطبقي. وبالرغم من أن مفهوم

الطبقة أصبح يستخدم على نطاق واسع، إلا أنه لا يزال موضع خلاف. فهناك خلاف على كيفية تعريفه بطريقة مثلى، وعلى دوره العام في النظرية الاجتماعية، وعلى ما إذا كان لا يزال مناسبًا لتحليل المجتمعات المعاصرة؛ حيث يرى البعض، أن الطبقات أصبحت غير مهمة في مجتمعات اليوم؛ بينما يرى الآخرون، أن الطبقة ستظل أحد الأشكال الأساسية للتفاوت الاجتماعي والسلطة. ويعتبر البعض الطبقة ظاهرة اقتصادية ضيقة، بينما يعتنق البعض الآخر مفهومًا أكثر مرونة يجمع بين الأبعاد الثقافية والأوضاع الاقتصادية. أما بالنسبة لأكثر معانيها شيوعًا، فتشير الطبقة إلى التقسيم أو النظام الاجتماعي لترتيب الطبقات، والتي تتضح في عبارة «الطبقات العليا والوسطى والدنيا»، ذات العلاقة بالمكانة، والامتيازات، والمزايا الوراثية (أو عدم وجود كل ذلك). وتشير الطبقة أيضًا إلى ممارسات جسدية متميزة، في الملبس، والمأكل، والمشرب، ووسيلة الانتقال، وطريقة ونوع الكلام، وأشكال الاستهلاك المرتبطة بنمط الحياة، وكلها ترتبط بهياكل متفاوتة بوضوح بالنسبة للموارد المادية.

ودائمًا ما يكون استخدام مصطلح «الطبقة» تقييميًا، سواء إيجابيًا أو سلبيًا. ومن ثم فإن الطبقات العليا تمثل «الأرستقراطية» أحيانًا ـ والتي تتمتع بسلطة طبيعية وقدرة على الحكم ـ أو «الطبقة المترفة» المتطفلة على فوائض المجتمع، والمنهمكة في الاستهلاك الترفي؛ وبالتالي فإن الطبقات الوسطى تكون أحيانًا الطبقات «المنظمة»، التي

تجسد المبادرة الفردية والكدح والتدبير، وتكون دعامة المجتمع المدني. وبعبارة أخرى، فإنها تمثل البورجوازية ـ التجار، والمنظمين، والمهنيين الملتزمين بالدفاع عن التفاوت وامتيازات الملكية الخاصة وتنظيم استغلال الطبقات العاملة، وأحيانًا تمثل الطبقات الدنيا، «الطبقات العاملة»، أو «الفقراء العاملين» ـ أي الناس البسطاء المجتهدين في العمل والملتزمين بالقانون، والذين لا يتمتعون بأية امتيازات وراثية... أو «المستويات الدنيا» ـ غير المتحضرة وصعبة المراس (وفي بعض الأحيان المجرمين والمشوشين جنسيًا)، الذين يتصفون بالكسل، ويمثلون عقبة أمام التقدم الاقتصادي. وقد أضاف «الاكتشاف» الفعلي للطبقة الدنيا، على أيدي أكاديميين ومعلقين محافظين في الولايات المتحدة في الثمانينيات، لمسة نوعية وعرقية إلى هذه الصور السلبية. وفي خطاب «ثقافة الفقر» هذا، الذي أثر كثيرًا على تحول السياسات في الولايات المتحدة في تسعينيات القرن الماضي من الرفاهية إلى حالة العمل، أصبحت الطبقة الدنيا تشير إلى طبقة ساخطة من الفقراء الزاهدين في العمل، والعاجزين، والمجرمين، وغير المستحقين، وشبه المنبوذين، الذين عادة ما يكونون من السود ومن أسر مفككة ترأسها أمهات وحيدات، وقد عاشوا معتادين على حياة المنح السخية جدًا من برامج الرفاهية التي تديرها الحكومة.

ومن الناحية الأكاديمية، أخذ تحليل الطبقة شكلين أساسيين بناء على الأساس التاريخي؛ حيث تدور المجموعة الأولى من المقاربات

المنبثقة عن كارل ماكس، حول مفاهيم «العلاقات الطبقية» و«الهيكل الطبقي» (انظر الاقتصاد الماركسي). أما الاستخدامات الوصفية الأخرى لمصطلح الطبقة (مثل موقع الطبقة، الصراع الطبقي، المصالح الطبقية، تكوين الطبقة، والوعي الطبقي) فتحصل على معانيها من ارتباطها بالعلاقات الطبقية والبنية الطبقية. ويدعي عالم الاجتماع إيريك أولين رايت Erick Olin Wright، أن العلاقات الطبقية يجب اعتبارها بالمعنى الدقيق، شكلًا خاصًا من «علاقات الإنتاج الاجتماعية» السائدة (Wright, 2005). ويقول إنها تحدد الأنواع المختلفة من الحقوق والسلطات للأشخاص الذين يشاركون في الإنتاج في المجتمع، وعندما تكون حقوق وسلطات الناس على الموارد الإنتاجية غير موزعة بصورة عادلة ـ أي عندما يكون لبعض الناس حقوق، وسلطات على موارد إنتاجية معينة أكبر من الآخرين ـ يمكن أن توصف هذه العلاقات بأنها «علاقات طبقية» (انظر الرأسمالية). ومن الضروري أن نذكر أن الحقوق والسلطات المطروحة، لا تتعلق بملكية الأشياء أو السيطرة عليها بصفة عامة، ولكنها تتعلق تحديدًا بالموارد أو الأصول «كما هي مستخدمة في الإنتاج». وعلى سبيل المثال، يقع التناقض الرئيسي في المجتمعات الرأسمالية بين ملاك وسائل الإنتاج (الآلات، المدخلات، المكان، إلخ) وملاك قوة العمل؛ حيث تستخدم كل فئة من الملاك الرأسماليين والعاملين ـ الموارد التي تملكها «في الإنتاج». ومع ذلك، يجب أن نركز على أن العلاقات الطبقية المعرّفة على هذا النحو، تعتبر مرنة بما يكفي للتعرف على

الأبوية داخل الأسرة وخارجها، والتمييز العنصري داخل المجتمع (انظر العنصرية) كعمليات طبقية متلازمة. وفي تلك الأثناء، أظهر العمل في الجغرافيا النقدية بصورة مقنعة أن العلاقات الطبقية الاستغلالية تكون مكانية أساسًا، وأن هذا التنظيم المكاني ضروري لفهم طبيعة التنمية غير المتساوية.

ويتضح غموض موقع الطبقة (أو الموقع داخل علاقات الإنتاج الاجتماعية) من خلال المديرين في المؤسسات؛ حيث يظهرون حقوق وسلطات كل من رأس المال (حيث يمكنهم تشغيل وفصل العمال، ويتخذون القرارات المتعلقة بالتقنيات والتغيرات الجديدة في عملية العمل وغيره) والعمل (فهم لا يستطيعون بيع المصنع، وحرية تصرفهم في استخدام الفائض أو الأرباح محدودة، ويمكن فصلهم من وظائفهم إذا كان الملاك غير راضين عنهم، أو لغيره من الأسباب)، ويقدم العمال باعتبارهم مساهمين في المؤسسة (من خلال مشروع ملكية العاملين للأسهم مثلًا) كشفًا لجانب غامض آخر؛ لأنهم يحتلون موقعين طبقيين في آن واحد. وتشمل الأمثلة الأخرى التي تعقّد التمرين التجريبي للموقع الطبقي الأشخاص الذين يشغلون وظيفتين، إحداهما كعامل في مشروع والأخرى كتاجر يعمل لحسابه؛ أو النساء العاملات اللائي يستخدمن شغالات لوقت كامل، ومجندي الطبقة العاملة العاملين في المستعمرات الذين وجدوا أنفسهم بسبب الاختلاف العرقي في مواقع تفوّق طبقي في مقابل السكان المحليين

(يمكن تصور ظاهرة مماثلة في العمل في المواقع الإمبريالية حاليًا). واختصارًا، فإن العلاقات الطبقية، والبنية الطبقية، والموقع الطبقي، في المجتمعات تعتبر معقدة ـ وبالتالي فإننا يجب ألا نفترض مسبقًا وحدة الهدف (المصلحة الطبقية)، ولا الوعي (قوة الطبقة) داخل فئة طبقية معينة (Marx, 1963 [1852]).

ويعتبر تحليل عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر للطبقة، البديل الأساسي للتحليل الماركسي السابق؛ حيث تتميز الطبقات في تحليل فيبر، بمواقع تتمتع بمزايا ومساوئ نسبية من حيث الثروة والدخل. فقد كتب: (يمكن أن نتحدث عن «الطبقة» (1) عندما يكون لدى عدد من الناس مكوِّن سببي محدد مشترك فيما بين فرصهم في الحياة، وطالما أن (2) هذا المكوِّن يتمثل كليةً في المصالح الاقتصادية المتمثلة في امتلاك السلع وفرص الدخل، و(3) يتمثل في ظل شروط أسواق السلع أو العمل) (Weber, 1968 [1946], p. 181). وبينما توجد تداخلات هنا مع فهم ماركس للطبقة، هناك أيضًا اختلافات واضحة؛ حيث يركز فيبر مثلًا على «تجارب الحياة الشخصية» و«فرص الحياة» باعتبارها جوانب مهمة من «الوضع الطبقي»، ويعتبر الطبقة بمثابة «مجموعة من الناس الموجودين في نفس الوضع الطبقي» (المرجع السابق). وهكذا فإنه بينما يعتبر ماركس الطبقة بمثابة مجموعة موضوعية من العلاقات الاجتماعية، يعتبر فيبر أن العناصر الشخصية جوهرية. ومما يتناقض أيضًا مع الرؤية

الماركسية «للطبقة كعلاقة»، تركز رؤية فيبر على «الطبقة كوضع سوقي (أي متأثر بمعايير السوق)». فالطبقات عبارة عن ترتيبات هرمية، ولكنها ديناميكية؛ لأن وضع السوق يمكن أن يتغير بسبب إستراتيجيات جماعية في سوق العمل (من خلال الجمعيات المهنية أو اتحادات العمال). وعند فهم «فرص الحياة» التي تصاحب «الموقف الطبقي»، يجذب فيبر الاهتمام إلى «تجارب الحياة الشخصية» المتوقعة للأفراد؛ «أي احتمالات الحراك الاجتماعي والمهني، وفرص وتحصيل التعليم، والمرض والوفاة» (Clarke, 2005, p. 40). وبينما يرى فيبر أن الطبقات تنبع بصورة غامضة من المصلحة الاقتصادية، نجد أنها مرتبطة بتنظيم سياسي معين (حزب) ووضع اجتماعي خاص (مكانة)، وكلاهما يمكن أن يتشكل بعمليات غير اقتصادية، وأن يؤثر على «الوعي الطبقي». ويعتبر عالم الاجتماع الفرنسي بيتر بورديه Pierre Bourdieu مثالاً بارزًا للباحث الذي دمج بمهارة منظوري ماركس، وفيبر، للطبقة في تحليله للأشكال المختلفة لرأس المال.

قراءات مقترحة:

Bourdieu (1984); Massey (1995); Weber (1968 [1946]; Wright (2005).

فارق فئوي **class interval**

عنصر رئيسي في تصميم الخريطة الكمية؛ حيث يقسم مدى قيم البيانات إلى فئات منفصلة لكل منها رمز خاص. وبالرغم

من شيوعه في خرائط الكوروبلث، إلا أنه يستخدم أيضًا لخرائط الظواهر الخطية والنقطية، ويظهر في الخرائط التي تقسِّم فيها خطوط التساوي البيانات إلى فئات أو طبقات. وعادة ما يربط مفتاح الخريطة مدى الفئات بالرموز الخاصة بها، والتي يمكن أن تختلف في الحجم أو الظل أو اللون. ونظرًا لأن اختلاف مدى الفئات، يمكن أن يعطي تصورات مختلفة جذريًا لنفس البيانات، يجب أن يكون قُراء الخرائط على حذر من مؤلفي الخرائط غير المهرة أو المهملين أو المتحيزين.

قراءات مقترحة:

Monmonier (1993).

تصنيف وتقسيم إقليمي classification and regionalization

عدة إجراءات معظمها كمية لتجميع الأفراد في فئات. ويشمل «التصنيف» تقسيم المجتمع إلى مجموعات مستقلة تمامًا عن بعضها على أسس محددة سلفًا، إما بطريقة استنباطية (باستخدام مجموعة من الفئات المحددة سلفًا، مثل مجموعات أحجام المدن)، أو بطريقة استقرائية (البحث عن أفضل مجموعة من الفئات، بناء على معايير محددة سلفًا للبيانات المراد تحليلها: (قارن الاستنباط والاستقراء)؛ حيث تبدأ بعض الإجراءات بالمجتمع ككل ثم تقسمه، في حين تبدأ إجراءات أخرى بالأفراد ثم تجمعهم في فئات. وتسير

معظم الإجراءات هرميًا، بما يولد فئات تتشابك مع بعضها بمقاييس مختلفة؛ إذ يتمثل الهدف في إنتاج فئات يكون أعضاؤها أكثر تشابهًا ببقية أعضاء فئتهم، مقارنة بأعضاء الفئات الأخرى؛ أي إن الفئات تكون متجانسة داخليًا، ومتباينة خارجيًا. وهناك مدى من حسابات التصنيف المتاحة في حزم إحصائية معيارية.

أما التقسيم الإقليمي (راجع **الإقليم والجغرافيا الإقليمية**) فهو عبارة عن حالة خاصة من التصنيف؛ حيث تكون المشاهدات المصنفة فيها عبارة عن وحدات محددة مكانيًا (مناطق عادة)، ويجب أن تكون الفئات (الأقاليم) الناتجة عبارة عن وحدات مكانية متجاورة. وبسبب هذا القيد، يمكن ألا تكون الأقاليم متجانسة مكانيًا، مثل الفئات الناتجة لنفس المجموعة من المناطق، ولكن دون الإصرار على التجاور؛ حيث تكوّن هذه المجموعة الثانية الأنماط الإقليميّة؛ أي الوحدات المساحية المجمعة دون قيد التجاور، فيمكن للمناطق المتشابهة أن تكون منفصلة مكانيًا (مثل أقاليم مناخ البحر المتوسط).

وتقول الأعمال الحديثة، إن التصنيفات يجب ألا تَفْرِض حدودًا جامدة، وتقترح بدلًا من ذلك استخدام **الفئات الغائمة** (**المنطق الغائم**) لتوضيح احتمال أن تنتمي المشاهدة إلى أية فئة محددة (انظر أيضًا **نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والجيوديموغرافيا** ومشكلة الوحدة المساحية القابلة للتعديل، **وتعديل الدوائر الانتخابية**).

قراءات مقترحة:

Johnston (2005c); Heckman, King and Tracy (2005); Openshaw and Openshaw (1997).

climate مناخ

تشتمل العناصر المناخية عادة على كل من سقوط الأمطار والرياح والحرارة وأشعة الشمس والرطوبة وهكذا، والتي تميز الطقس العام فوق منطقة على سطح الأرض لفترة من الزمن. وهكذا تعرّف «المجموعة الحكومية للتغير المناخي Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC)» المناخ في «معجم المصطلحات» الخاص بها Glossary of terms، بأنه «الوصف الإحصائي لمتوسط وتباين المؤشرات المناسبة خلال فترة زمنية تتراوح من أشهر إلى آلاف أو ملايين السنين». ويضيف هذا المعجم إلى هذا، أن منظمة المناخ العالمية، حددت فترة الثلاثين عامًا كفترة زمنية «تقليدية» لتحديد متوسط الأحوال المناخية. ومع ذلك، يخفي هذا الوضوح الشديد للتعريف، المسار التاريخي الخلافي للمفهوم. فخلال فترة التنوير الأوروبية، مثلًا، تعتبر دائرة المعارف Encyclopédie الشهيرة التي أعدها ديديروت Diderot ودي ألمبرت d'Alembert، في أحد تعريفاتها للمناخ، أنه إقليم له فصول، وتربة، وأعراف ثقافية متميزة (Feldman, 1990). وكذلك يعرّفه الجيولوجي الفيكتوري صمويل هوجتون

Samuel Haughton (1880, p. 74) بأنه «الأثر المركب للعلاقات الخارجية بين الحرارة والرطوبة على حياة النباتات والحيوان، بما في ذلك الإنسان». وفي ظل هذه التداعيات، ليس مدهشًا أن نجد أن دراسة المناخ كانت تشمل عادة موضوعات اجتماعية وأخلاقية وسياسية.

وهكذا كانت ارتباطات **الجغرافيا البشرية** متعددة الجوانب. وكان من أكثرها وضوحًا الميل الملحوظ بين أنصارها إلى اختزال **الحتم البيئي** إلى الحتمية المناخية؛ وإدخال الأحوال المناخية في دراسات مفهوم **الأخطار والأخطار البيئية**؛ ومناقشة دور العوامل البشرية في زيادة التغير المناخي **والاحترار العالمي**، واهتمام الجغرافيا الطبية المبكر بدور الأمراض المرتبطة بالمناخ، والحوارات الإمبريالية حول قدرات الإنسان على التكيف مع نظم مناخية مختلفة. وقد شهدت هذه المجالات جدلًا كبيرًا. وعلى سبيل المثال، كان أنصار الحتم البيئي في أوائل القرن العشرين، يعتمدون غالبًا على المناخ لتبرير الأيديولوجيات العنصرية المختلفة التي تنسب التميز إلى المناطق المعتدلة، ويفسرون المسار التاريخي للحضارة بمفردات الظروف المناخية (Livingstone,1994). وكذلك دخل الجدل على المقترحات المتعلقة بالخطوات الواجب اتخاذها لمواجهة التأثير الذي أحدثه المجتمع البشري على التغير المناخي، وعلى درجة إمكانية فهم الطقس الكوكبي للأرض، على أنه نظام ينظم نفسه ذاتيًا: فهذا له مضامين سياسية مباشرة؛ لأن الدول المختلفة كانت ترفض تحمل

النتائج السياسية لتحديد أولويات القيد البيئي على النمو الاقتصادي (Fleming, 1998). وفيما بين الجغرافيين الطبيين المبكرين، كانت الحوارات المتعلقة بالمناخ، تدور حول ما إذا كان يجب فهم الأمراض على أسس مناخية إيكولوجية، أم بلغة نظرية الجراثيم الجديدة (Rupke, 2000)، وانظر أيضًا **الجغرافيا الطبية**). وكانت الحوارات تدور أيضًا بين المستعمرين حول ما إذا كان التكيف المناخي البشري ممكنًا، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الظروف التي يمكن أن تؤثر عليه.

وهناك أبعاد إنسانية أخرى في خطاب وممارسة المناخ، أصبحت موضوعًا للبحث الجغرافي مؤخرًا. فإدراك فهم المناخ من خلال فئات أخلاقية جعله مكونًا مهمًا في عدد من **الجغرافيات الأخلاقية**. وعلى سبيل المثال، أظهر مؤرخو العلوم، كيف كانت دراسة الأحوال المناخية كامنة في مجموعة من الخطابات حول التنبؤ بالأحداث الاجتماعية والسياسية المنذرة بالسوء (Jankovic, 2000). وكذلك عرضوا الطرق التي استُخدم بها المناخ لدراسة الأمراض في مناطق كاملة من الكرة الأرضية، وذلك باللجوء إليه كتفسير للضعف والإنتاج الطفيلي (Naraindas, 1996). وفي الوقت نفسه، كشفت البحوث في الجغرافيا التاريخية، كيف كان المناخ يُوظَف ثقافيًا لخدمة مصالح مختلفة غالبها عنصري، وذلك من قِبل الفلاسفة والجغرافيين، والممارسين الطبيين، وكتاب الرحلات والفنانين (Livingstone, 2002a). وقد ساهمت هذه الآراء مباشرة في إنتاج فكرة المدارية، وذلك بتصوير العالم

المداري على أنه متخلف طبيًا وأخلاقيًا، وبتقديم مبررات طبيعية لممارسات العمل المختلفة في العالم الاستعماري وسياسات الهجرة الوافدة في الغرب. ومن خلال القراءة في هذا السجل، نجد أن المناخ كان يظهر باستمرار كمجال ثقافي يستخدم كمصدر تأويلي لتبرير المصالح الأخلاقية والسياسية والاجتماعية.

وكذلك أثارت ممارسات استخدام الأدوات المناخية قضايا جغرافية مهمة؛ فأحوال الطقس تتحدد من خلال مجموعة من الأدوات مثل الأنيموميتر (قياس سرعة واتجاه الرياح) والهيجروسكوب (مقياس الرطوبة) والتيرموسكوب (مقياس الحرارة) والباروميتر (مقياس الضغط الجوي) والبلوفيوميتر (مقياس المطر) (انظر استخدام الأدوات العلمية). وفي مراكز حساب البيانات والمعدلات المناخية، مثل مكتب الأرصاد الجوية، يتم تجميع نتائج القياسات الكلية من شبكات الأرصاد الجوية واسعة الانتشار، بينما ترسل محطات المراقبة التابعة، سجلات معيارية إلى مراكز معلومات الطقس. وكما يقول أندرسون Anderson (2005a, p. 290): «من الناحية الفلسفية، كان علم المناخ عالميًا، أما في الواقع، فإن العلم العالمي تطور في سياقات جغرافية وسياسية مختلفة بصورة واضحة، ويصر المعاصرون على أهمية هذه الاختلافات». وكانت الطبيعة الجغرافية الأصيلة لهذه العملية من إنتاج المعرفة، مع انتقال المعلومات من المواقع الخاصة إلى التداول العام، موضع دراسة كل من المؤرخين والجغرافيين، الذين درسوا هذا الدافع العلمي للهروب من قيود الحدود المحلية (Jankovic, 2000;

(Naylor, 2006). وكذلك استدعت أهمية الإرساليات التبشيرية في جمع البيانات المناخية مزيدًا من التدقيق؛ لأن سجلاتها كانت تقدم معلومات عن تاريخ الطقس في الأماكن التي عملت فيها (End-field and Nash, 2002). وقد جذب هذا العمل الاهتمام بقضايا تدور حول معايرة ممارسات القياس، والجغرافيا الاجتماعية لمن يستطيع تقديم بيانات مناخية موثوق فيها، وتنظيم وإدارة المراقبين في الأماكن البعيدة، والسياسة الثقافية لنقل خطوط الحدود بين الهواة والمحترفين.

وهكذا نجد أن قضايا المناخ، متضمّنة بوضوح في عدة صور من الخطاب الفكري الجغرافي؛ إذ إن السياسات العنصرية لأنصار الحتم المناخي، والطبيعة الغامضة لأشكال محددة من التنبؤ المناخي، والجغرافيا الاقتصادية للتأمين المرتبط بالطقس، والتشكيل الاجتماعي للمعرفة المناخية، جميعها ليست سوى عدد قليل من الطرق التي يعبر فيها المناخ عن نفسه كمركب ثقافي.

قراءات مقترحة:

Jankovic (2000); Livingstone (2002a).

تجمعات عنقودية **clusters**

يرتبط هذا المفهوم عادة بعمل ميشيل بورتر Michael Porter، من «معهد الإستراتيجية والتنافسية، التابع لمدرسة هارفارد للأعمال»؛

حيث يعرف بورتر التجمعات العنقودية بأنها «... تركزات جغرافية من شركات مترابطة، موردون متخصصون، مشروعات في صناعات مترابطة، ومؤسسات مرتبطة ببعضها (مثل الجامعات، ووكالات المعايير، والنقابات المهنية) في مجالات متنافسة معينة ولكنها متعاونة» (Porte, 1998c, pp. 197-8). وطبقًا لعمل بورتر، فإنه في مثل هذه المجمعات: (1) يزيد تدفق المعلومات بين الصناعات المترابطة والمساندة؛ (2) يتحسن وعي المشروعات بالسوق بفضل التركز في تجمع عملاء الطلب؛ (3) يشجع ضغط أو منافسة الأقران على الابتكار؛ لأن المتنافسين يحاولون التفوق على بعضهم؛ و(4) يتم استغلال «ظروف العوامل» المحلية، مثل توافر العمالة الماهرة في منطقة معينة، بما يجعل المشروعات تنافسية عالميًا. وتشكل هذه القوى الأربع «نموذج الماسة Diamond model» للتجمعات الناجحة عند بورتر. وبالإضافة إلى ذلك، وكما يشير بورتر كذلك، تعتبر الأسس الاجتماعية للتجمع حيوية أيضًا، لأن النجاح يعتمد على «... الرباط الاجتماعي الذي يربط التجمعات معًا، مما يُزيد في قيمة عملية التكوين. ويعتمد العديد من المزايا التنافسية للتجمعات على حرية تدفق المعلومات، واكتشاف المبادلات أو الصفقات المضيفة للقيمة، والرغبة في الالتزام بجداول الأعمال والعمل عبر المنظمات، والدافع القوي للتطوير. وتدعم العلاقات والشبكات والإحساس بالمصلحة المشتركة مثل هذه الظروف» (Porter, 1998c, p. 225).

ويعكس مفهوم التجمع العنقودي الأفكار الواردة في مجموعة كبيرة من الأدبيات بطرق عديدة؛ فبالعودة للوراء إلى عمل مارشال Marshall (1890) عن المناطق الصناعية، ومؤخرًا من خلال دراسات ما كان يسمي أقاليم التعلم والوسط الابتكاري (Asheim, 1996; Malmberg and Maskell, 2002)، كان هناك تركيز على أهمية الترتيبات المتميزة جغرافيًا للمشروعات في صناعة ما، من أجل إنتاج وتداول المعرفة. وقد أصبح هذا مهمًا جدًا في ضوء الحوارات الحديثة حول اقتصاد المعرفة، والحاجة إلى المدن والأقاليم لتكوين مراكز الابتكار المنافسة عالميًا. وقد جذب مفهوم بورتر الخاص بالتجمع، اهتمامًا خاصًا في الدوائر السياسية؛ حيث قامت السلطات الإقليمية حول العالم، بتشغيل بورتر وأتباعه لتطوير إستراتيجية التجمع لصناعاتها المحلية. ومع ذلك، هناك كثيرون ينتقدون هذه المقاربة. فبالنسبة للجغرافيين، كان سبب الاهتمام الرئيسي بمفهوم التجمع، يتمثل في غموضه الجغرافي الواضح، والطريقة التي لا تتحدد بها حدود التجمع في العمل القائم. وكذلك فإن طريقة استخدام الأماكن الرمزية مثل «وادي السيليكون» لإنتاج نماذج نظرية «مرنة» يمكن تحويلها إلى مفاهيم تنموية حديثة، قد أثارت اهتمامًا كبيرًا أيضًا، خاصة بسبب المستويات المشكوك فيها لنجاح مثل هذه النماذج (Martin and Sunley, 2003).

قراءات مقترحة:

Martin and Sunley (2003); Porter (1998b).

تطور مشترك co-evolution

يشير مفهوم التطور المشترك في علمي الأحياء والإيكولوجيا، إلى التغيرات المتبادلة التي تحدث بين مجتمعات الأنواع المختلفة أثناء تفاعلها. وبهذا الشكل يمكن اعتبار أي تطور، بمثابة تطور مشترك؛ لأن كل الأنواع تؤثر وتتأثر بالتغيرات التي تحدث للأنواع الأخرى وبيئاتها. وباستخدام مصطلحات أكثر تحديدًا، يمكن اعتبار أن التطور المشترك ينطبق على تلك التفاعلات التي تحدث فيها تغيرات متبادلة أو تكافلية أو تطفلية، تؤثر على طرفين متقاربين زمانًا ومكانًا. أما في الجغرافيا البشرية، والعلوم الاجتماعية، فقد كان هذا المصطلح يستخدم بمرونة لفهم العلاقات المعقدة بين التقنية والمكان مثلًا (Graham, 1998)، والاقتصاد والبيئة (Costanza, 2003)، والإنسان والأنواع المصاحبة له (Haraway, 2003). وكان الهدف المشترك يتمثل في تجنب الاختزالية والحتمية، والإشارة إلى الطبيعة النسبية للتغير.

إبداع مشترك co-fabrication

توجه نحو البحث والمشاركة يركز على المتطلبات الوجودية والسياسية «للعمل المشترك working together) «Whatmore, 2003). فبناء على أعمال الفيلسوفة إيزابل إستنجرز Isabelle Stengers (1997)، تتجسد المضامين والممارسات المتضمنة في الإبداع

المشترك في دراسات العلم SCIENCE، والتقنية، نظرية الفاعل – الشبكة؛ حيث يتضح أن إنتاج الواقع، عبارة عن شيء يختلف عن المباراة صفرية المجموع. فمن خلال رفض خطابات أي من التدخل البشري البحت، أو اكتشاف الواقع القائم سلفًا، يؤدي الإبداع المشترك إلى فهم نسبي لعلم الوجود، مما يعني أنه كلما بذل الباحث مزيدًا من النشاط، كلما كان هناك نشاط إضافي من المبحوثين إذا أرادوا أن يكونوا ناجحين (Latour, 1999c). وتنطبق هذه القاعدة كثيرًا على التجمعات البشرية الصغيرة في المعمل، كما تنطبق على إجراء الدراسات على أو مع المجموعات الاجتماعية. وبالنسبة للمجموعات الاجتماعية، فإن الإبداع المشترك، يؤدي إلى شيء قريب من بحوث الفعل والمشاركة، بالرغم من أن لذلك مضمونًا إضافيًا يتمثل في أن كل المشاركين في العملية البحثية، يعاملون كزملاء بدرجة أكبر من معاملتهم كمقدمي معلومات (Stengers, 1997). وبالنسبة للعلوم الاجتماعية، فإن هذا يتطلب تغيرًا في المواقف، بالابتعاد عن نقد الخبراء عن بعد، والتوجه إلى إعداد المشروعات التعاونية.

قراءات مقترحة:

Whatmore (2003).

جيل cohort

مجموعة من الناس يشتركون في عمر مشترك. وغالبًا ما تعرف الأجيال على أساس الميلاد في نفس السنة أو السنوات (مثل أجيال

المواليد، كما في حالة «طفرة الأطفال baby boom» الذين ولدوا في الولايات المتحدة فيما بين عامى (1946 و1964)، على الرغم من أن أحداث الزواج والطلاق والهجرة، والتخرج، تحدد أيضًا مجموعات يمكن تحليل تجارب حياتها وسيرها الذاتية عبر الزمن. فقد عمّق تبني مقاربة الجيل cohort approach، فهم المستويات المنخفضة جدًا من الخصوبة (Lestheage and Willems, 1999) والتباينات المكانية في الهجرة (Plane, 1992)، واستكمال «مقاربات الفترات period approaches» التي تحلل التغيرات التي تحدث بين نقطتين زمنيتين.

قراءات مقترحة:

Weeks (1999, Chas 5 and 8).

حرب باردة Cold War

فترة من الصراع الدبلوماسي، والسياسي، والعسكري الدولي، بين الولايات المتحدة الأمريكية (USA) واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية (USSR) السابق، التي امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945 إلى سقوط جدار برلين في عام 1989. وكما هو الحال مع فترات أخرى من التحول الدولي، تخضع الحرب الباردة لعدد من التفسيرات المختلفة، بحيث يوضح كل منها أسبابًا مختلفة.

وتعتبر الجغرافيا التاريخية التقليدية للحرب الباردة خلال هذه الفترة، بمثابة واحدة من **الجيوبوليتيكا** الحقيقية؛ حيث كان كل من توازن القوى ومجالات النفوذ، بمثابة ضرورات تاريخية(Halle, 1991). وبالرغم من أن الدولتين تحالفتا لإسقاط ألمانيا النازية، إلا أنهما نظرا إلى وضع ما بعد الحرب بمنظورين مختلفين؛ حيث كانت الولايات المتحدة تساند النظام الليبرالي ذا التوجه السوقي (انظر **الرأسمالية**، **والديمقراطية**)، بينما كان الاتحاد السوفيتي يبحث عن نظم صديقة على حدوده ونشر **الشيوعية** دوليًا. ففي قمة يالطا في عام 1945، وضع الرئيس الأمريكي روزفلت، وزعيم الاتحاد السوفيتي جوزيف ستالين، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، مخططات أقاليم **الاحتلال العسكري** لألمانيا المهزومة، بحيث تصبح المناطق المحررة ديمقراطية. ولكن مع احتلال القوات السوفيتية للشرق وسيطرة الحلفاء على الغرب، كانت أوروبا مقسمة بما سماه تشرشل «الستار الحديدي»، مما أدى إلى ظهور تحالفين عسكريين متنافسين ـ حلف شمال الأطلنطي (الناتو، الذي تأسس في عام 1949) والذي نظمته الولايات المتحدة في الغرب، وحلف وارسو (تأسس في عام 1955) تحت سيطرة السوفيت في الشرق، مع محاولة التحالف الأول احتواء أو إزاحة الثاني.

وأصبحت هاتان «الكتلتان الأيديولوجيتان» (انظر **الأيديولوجية**) أساسًا لتنظيم السياسة الدولية لأكثر من 40 سنة، وكانت عداوتهما

تتمثل في سباق الأسلحة النووية، بل إنها تحققت في عدد من الأحداث العالمية، بما في ذلك بناء جدار برلين في عام 1961، وأزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962، وغير ذلك كثير. وعلى الرغم من أن بعض النقاط الحرجة لهذه الحرب كانت في أوروبا، فإن الحرب الباردة كانت بمثابة تشكيل جيوبوليتيكي عالمي أدى إلى ظهور «العالم الثالث» كمجموعة من الدول غير المنحازة التي كانت تميل إما إلى جانب «العالم الأول» (الولايات المتحدة وحلفائها) أو إلى «العالم الثاني» (الاتحاد السوفيتي وحلفائه). وعلى الرغم من أن الحرب الباردة لم تتطور إلى حرب «ساخنة» بين القوتين العظميين، فقد كانت هناك صراعات بالوكالة بين حلفاء كل منهما، خاصة في أفريقيا وآسيا، والتي كانت غالبًا ما تندلع لأسباب محلية ويروح ضحيتها الملايين. وقد خفت العداوة بين الكتلتين من خلال الدبلوماسية، خاصة في فترة «الانفراج» في السبعينيات من القرن الماضي، وانتهت بحلول أوائل التسعينيات من ذات القرن عندما تفاعلت عدة قوى لإزالة قبضة الاتحاد السوفيتي (السابق) عن أوروبا الشرقية، وحدوث الانهيار الحقيقي للاتحاد السوفيتي كقوة عظمى.

وبشكل تفصيلي، عالجت تقارير مراجعة الحرب الباردة، دور القوى الاقتصادية في تعزيز التوسع الأمريكي، مع وجود الجغرافيات التخيلية المتناقضة لكل من الرأسمالية والشيوعية قبل جيوبوليتيكا فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتقول منظورات

من الجيوبوليتيكيات النقدية (Campbell, 1998; Glassman, 2005)، إن الحرب الباردة، كانت تكوينًا استطراديًا، كما كانت وضعًا جيوبوليتيكيًا. وقد جسدت «هندسة العداوة» هذه (Shapiro, 1997) الهويات السياسية التي شهدت انهيار الاتحاد السوفيتي، وساعدت على تكوين أعداء جدد.

قراءات مقترحة:

Gaddis (2006); Gregory (2004b)

collective consumption **استهلاك جماعي**

يشير هذا المصطلح إلى الخدمات العامة الأساسية مثل المدارس، والخدمات، والمنافع الصحية التي تقدمها الدولة عادة، والتي تُسهل أو تُمكن من إعادة إنتاج قوة العمل (Castells, 1977) (انظر **إعادة التوالد الاجتماعي**). وقد تطورت هذه الفكرة داخل النظرية الحضرية الماركسية، مع اعتبار مجالات الإنتاج (السلع والخدمات)، وإعادة إنتاج العمل بمثابة عناصر محدِّدة (Pinch, 1989). وذلك يمثل جهدًا واضحًا لتنظير العلاقات الاجتماعية في الفضاء المكاني الرأسمالي، خاصة الوسائل التي يتم من خلالها إعادة إنتاج العمل «على أساس يومي وفيما بين الأجيال» (Pinch, 1989, p. 47). ويعرِّف كاستيلز Castells (1977) الاستهلاك الجماعي على إنه إطار أساسي لتحليل

إعادة إنتاج العمل في مجال محدد من الحياة الاجتماعية والمكانية، التي تمثلها المناطق الحضرية (Saunders, 1986, p. 172). وطبقًا لإطار كاستيلز، فنظرًا لأن الإسكان، والتسهيلات الترفيهية، والصحية، مثلًا تُقدّم للناس في مواقع معينة على أساس استخدامها الجماعي، فإن استكشاف الاستهلاك الجماعي يمثل سياقًا مكانيًا ثابتًا للتحليل التجريبي (Saunders, 1986). وهكذا يقول كاستيلز، إنه حدد موقعًا حضريًا محددًا من خلال تحديد عمليات إعادة إنتاج العمل والاستهلاك الجماعي. ومع ذلك، لا تحدث هذه العمليات كلها في الأماكن الحضرية؛ حيث تتضح تحديات إعادة الإنتاج والاستهلاك الجماعي أيضًا في المناطق الريفية أو البلدات الصغيرة (Saunders, 1986).

وقد أعاد كاستيلز تعريف مقاربته للاستهلاك الجماعي في كتابه واسع التأثير «المدينة والريف (The city and the grassroots 198)»؛ إذ قال إن الدور المتزايد للدولة في الاستهلاك الجماعي، كجزء من جهود حل تناقضات الرأسمالية، لم يحل هذه التناقضات، بل إنه أدى إلى مجال استهلاكي سياسي مثير للنزاع بصورة متزايدة (Castells, 1983; Saunders, 1986). وكانت النتيجة ظهور مذهب الفعالية الجماعية: وهي حركة اجتماعية حضرية منظمة تتحدى الدولة في إدارتها وتقديمها للاستهلاك الجماعي.

ويقول بنش (1989) Pinch إنه مع قيام الدولة بتقديم السلع والخدمات للاستهلاك الجماعي فقد أصبح المفهوم ضيقًا جدًا؛ إذ

يمكن تقديم العديد من السلع الجماعية عن طريق القطاع الخاص. وفي الواقع، فإنه مع تزايد الدول الليبرالية الجديدة، فقد أصبح مفهوم الاستهلاك الجماعي قديمًا. ومع ذلك، لا تزال مشكلة ومسألة إعادة إنتاج العمل ـ مثل كيفية توفير رعاية الطفل أو الخدمات الصحية ـ أمرًا مهمًا (Pinch, 1989). ويركز الدارسون المعاصرون المهتمون بهذه القضايا بدرجة أقل، على الدولة وبدرجة أكبر، على دورها كأحد العناصر في **شراكة القطاعين العام والخاص**، واستجاباتها وآثارها على المجتمعات المختلفة (انظر **للجماعة البشرية**).

قراءات مقترحة:

Castells (1983); Herbert (2005).

علاقات اتجاهية خطية **collinearity**

مشكلة إحصائية مرتبطة بـ **النموذج الخطي العام**، خاصة تحليل **الانحدار المتعدد**، فإذا كان هناك اثنان أو أكثر من المتغيرات المستقلة بينها ارتباط كبير، فإن معاملات الانحدار الناتجة، ستقدم بيانات غير موثوق فيها عن العلاقات الحقيقية وسيصعب تفسيرها. وتستطيع الاختبارات الإحصائية تحديد مدى وتأثير هذه العلاقات في التحليل.

علاقة سيطرة، ونمط للتجريد من الممتلكات بصورة مستمرة، وعادة (أو على الأقل مبدئيًا) ما تكون بين أغلبية محلية (أو مستعبدة) وأقلية من المتطفلين (المستعمرين) المقتنعين بتفوقهم والباحثين عن مصالحهم، والممارسين للسلطة من خلال خليط من القهر والإقناع والصراع والتعاون (Osterhammel, 1997, pp. 14–20). ويشير هذا المصطلح إلى هذه العلاقة، ويقدم تفسيرًا لها. وعادة ما تتعارض تجارب المستعمرين مع الخاضعين للاستعمار في هذه العلاقة. وهذا المصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية «colonia» (الممتلكات، المستوطنة البعيدة)، والتي عادة ما تظهر في إطار إمبراطورية، وقد استخدم هذا المصطلح في البداية للاستهجان في حوارات القرن الثامن عشر بالنسبة لأخلاقيات الاسترقاق، وأصبح منذ ذلك الوقت يمثل نمط القوة الغربية المتميزة التي كانت وثيقة الارتباط بتطور الرأسمالية، والحداثة، والمركزية الأوروبية.

(١) المفهوم والتصور

تعتبر الاستعمارية بمثابة الشكل والنتيجة الرئيسية للإمبريالية: فهي الوسيلة الملموسة التي جعلت أجزاء متفرقة من العالم، خاضعة لدوافع وإملاءات مركز إمبريالي منفصل وبعيد (العاصمة أو الدولة الأم)، ونقلت الصراعات على الأراضي، والموارد، والأسواق، والمكانة القومية، إلى ما وراء البحار (انظر نظرية النظم العالمية). ويشير مصطلح «الاستعمار» إلى مجموعة من المشروعات التوسعية -

الاستكشاف، الحرب، التنافس الجيوبوليتيكي، الغزو العسكري والاحتلال، التجارة، الهجرة، الاستيطان، تكوين الدول والتمثيل الثقافي ـ التي انبثقت منها أشكال معينة من الاستعمار.

وتتمثل الصورة الشائعة والدقيقة للاستعمارية، في نظام سلطة يدور حول الدولة ويتصف بالاستغلال الوحشي، والغطرسة الثقافية المثيرة والعنصرية، التي وصلت ذروتها في أوائل القرن العشرين عندما غطت الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية الكرة الأرضية (كانت الإمبراطورية البريطانية تغطي 20٪ من سطح الأرض)، وكان الحكم الاستعماري (الذي كان يبرر آنذاك على أنه «رسالة حضارية») يبدو آمنًا لدى أنصاره، وذلك على الرغم من انتشار المقاومة ضد الاستعمار. وكذلك كانت الاستعمارية تعتبر بمثابة عرض لقلق معرفي في قلب الحداثة الأوروبية ـ أي الميل إلى احتكار وإملاء فهم ما يعتبر حقًا وعاديًا وحقيقيًا، وتشويه طرق المعرفة والحياة الأخرى وإلغائها. ومع ذلك، لا يقتصر الأمر على مجرد الرغبة في ممارسة السيطرة السائدة، أو مشروع إقطاعي يعتبر العالم تركة للغرب WEST ـ بالرغم من أنه من المؤكد أنه كان يجمع بين هذين الشيئين معًا. وكذلك لم تكن عملية هرمية انتشارية، تتجسد في علاقة المركز والهامش، التي أنتجت ما وصفه فرانتز فانون Frantz Fanon (1963 [1961], pp. 37-8) بأنه «عالم مقسوم إلى اثنين» وعالم استعماري «مقسم إلى أجزاء» مع إلزام المستعمرات بمجاراة الغرب.

وكذلك كانت الاستعمارية تتصف بالتخريب، والتقلب، والتناقض، والازدواجية، والتهجين كما يقول البعض. وكان عدم الشعور بالوجود في الوطن في الإمبراطورية، تجربة عميقة للمستعمر في أنحاء العالم.

وقد أصبح من الشائع ملاحظة أن الاستعمارية تتضمن علاقات اعتماد متبادل مختلفة الأشكال، وذلك لأن الهويات الاستعمارية تتشكل بالنسبة إلى كل من المركز الاستعماري والأراضي والشعوب المحلية المستعمرة حيث تتشكل الهويات وتتمدد عبر كل من التقسيمين المركزي/الاستعماري، والمستعمر/الخاضع للاستعمار، مكونة ما يعتبره إدوارد سعيد (Edward Said (1993, pp. 3-61 ـ وهو مفكر كبير له أثره على الجغرافيين ـ بمثابة «مناطق متداخلة» و«تواريخ متشابكة». أما المشروع النقدي متعدد العلوم لما بعد الاستعمارية، والذي أطلقته جزئيًا «الرغبة في التحدث إلى نموذج المعرفة الغربي باسم الآخرين»، فقد حاول إظهار أن الذاتية الغربية/المركزية، لم تتكون في صندوق مغلق، ولكنها تكونت من خلال هذه العملية الطويلة والممتدة والعنيفة أحيانًا من التبادل الاستعماري، ويحاول عرض وإظهار الطريقة التي تشكلت بها الهويات الغُربية، وغير الغربية، والاستعمارية، وما بعد الاستعمارية، من خلال الثنائيات الفعالة: «الحضارة والهمجية»؛ و«الحداثة والتقليد» وغير ذلك (Goldberg and Quayson, 2002, p. xiii).

وترتبط إعـادة الصياغة النقدية للتاريخ والثقافة الأوروبية ارتباطًا وثيقًا بما يعتبره البعض حجر الزاوية في العمليات_المكانية للاستعمارية؛ أي أهمية الإزاحة لكل من القائم بالاستعمار والخاضع له (ولكل من نظم معرفتهما وطرق حياتهما)، وما يترتب على ذلك من صعوبة العودة إلى أي ارتباط طبيعي أو حقيقي بين المكان والهوية غير متأثر بتجربة الاستعمار؛ إذ يقول سعيد Said (1993, p. 7) في عبارة مؤثرة: «كما أنه لا يوجد أحد منا خارج أو وراء الجغرافيا، فلا يوجد أحد منا خارج الصراع على الجغرافيا. وهذا الصراع معقد ومثير، لأنه لا يقتصر على الجنود والمدافع فحسب، ولكنه يشمل الأشكال، والتصورات، والتخيلات أيضًا». ويمكن تمييز الاستعمارية عن الإمبريالية من حيث التجسيد والكثافة المحلية لهذا الصراع الجغرافي، الذي يركز على الوطن والإقليم. وقد أثار سعيد الاهتمام بكيفية عمل الاستعمارية كخطاب ثقافي للسيطرة تحركه التصورات والروايات والتمثيليات ـ وتعبر عنه الطبقة، والسلالة والنوع والجنوسة والأمة والدين ـ وكمشروع مادي وعمل من أعمال السلطة. وطوال العشرين سنة الماضية، كانت الاستعمارية تُدرَّس «كتقنية ثقافية للحكم» محملة بمخاطر «أنماط استكشافية investi-gative modalities» مختلفة Cohen (1996).

ويستخدم سعيد Said (1978, pp. 49-73, 327) مصطلح الجغرافيات التخيلية، لتصوير العلاقة الوثيقة بين الجغرافيا

والخطاب داخل إطار الإمبراطورية غير المتوازن: «تهويل» الفرق بين «نحن» و«هم» و«هنا» و«هناك»، بنصوص لا تقتصر على «تكوين المعرفة فحسب، بل تشكل أيضًا الحقيقة التي يبدو وكأنها تقدم وصفًا لها». وعند إظهار كيف تم تكوين الشرق، وتحديد معناه، وتشكيل السيطرة الغربية عليه، وذلك من خلال المعرفة والمؤسسات والدراسات الغربية (عن طريق خطاب الاستشراق)، لا يُسقط سعيد الفرق بين التمثيل والحقيقة. ولكنه يُظهر كيف أن الاستشراق والخطابات الاستعمارية الأخرى، مارست السلطة، بتكوين علاقات غير متوازنة بين نظم معرفة الغرب و«الآخر». ومن خلال عملية «التلاعب المقصود» هذه، تصبح الصور والأنماط المشوهة عن الأراضي والشعوب الأجنبية أمرًا مسلمًا به، وتصبح خصائص الاختلاف منسوبة إلى أماكن ومناطق وبيئات وطبائع أخرى، وتعتبر شعوب «أخرى» غير قادرة على تمثيل أو حكم نفسها. وهذا هو ما يقصده سعيد Said (1978, p. 63) عندما يصف «الشرق» بأنه نطاق مغلق «enclosed space» وساحة ملحقة بأوروبا «a stage affixed to Europe»، وكذلك عندما يصف ديفيد آرنولد David Arnold (2005, p. 225) كيف «ألحق» المراقبون البريطانيون الهند بالأفكار الأوروبية الغربية عن اللاندسكيب والطبيعة، كجزء من العروض المدارية Tropics (انظر المدارية). وبينما كان سعيد ينتقد تشويه كيفية استجابة الشعوب غير الأوروبية لهذه الهجمة المعرفية، كشف كيف أن الاستعمارية تدور حول قواعد الاختلاف واستبعاد ما يشغل مكانًا مختلفًا، أي أنها تعمل كجغرافيات للخصائص trait geographies (Gregory, 2001b).

(٢) التاريخ والتفسير

هناك أكثر من نموذج للاستعمارية. ففي الواقع، من الضروري أن نعترف بكيفية ظهور وتطور المعاني والنماذج المختلفة للاستعمارية لاحقًا. فقد كانت هناك اختلافات مهمة بين الأنواع المختلفة من المستعمرات: مثل مستعمرات الاستغلال (الهند البريطانية، الهند الصينية الفرنسية؛ مستعمرات العبيد، «المحميات» و«التبعيات»)، التي تأسست أساسًا لغرض الاستغلال الاقتصادي الرأسمالي؛ حيث كان عدد قليل من النخبة الاستعمارية المهاجرة، يحكم عددًا كبيرًا من السكان المحليين، ولعبت أيديولوجيات السلالة والأبوية دورًا محوريًا في الحكم الاستعماري؛ ومستعمرات الاستيطان (مثل أمريكا الشمالية وأستراليا)، التي كانت اقتصاداتها السياسية تقوم على وفرة كميات كبيرة من الأراضي القابلة للزراعة والغنية بالموارد، وحيث كان السكان المحليون يستبعدون بصورة منهجية من خلال المستعمرين، وكان السكان المحليون يتناقصون بسبب الأمراض؛ وكانت الجيوب البحرية (مثل عدن، هونج كونج، جاكرتا وملقا)، بمثابة محطات تجارية وعسكرية في شبكات إمبريالية متوسعة. وبينما تعتبر هذه الأمثلة بمثابة نماذج مثالية ـ كانت الجزائر الفرنسية وبيرو الإسبانية تمثل كلًا من مستعمرات الاستغلال والاستيطان ـ تناولت كتابات كثيرة علاقات القوة المتميزة التي تتعلق بهذه التشكيلات الاستعمارية المختلفة؛ إذ إن الارتباط الوثيق للاستعمارية بحكم الأقلية الأوروبية

البيضاء، كان يعني أن المصطلح لا ينطبق على بعض المواقف ـ كالحقبة الاستعمارية من التاريخ الأمريكي، حتى وقت قريب؛ حيث زادت أعداد المستعمرين على سواحل الأطلنطي على أعداد السكان المحليين. ويُفسّر ارتباط «المياه المالحة» بين الاستعمارية والممتلكات الأجنبية فيما وراء البحار، لماذا كانت تعبيرات مثل « الاستعمار الداخلي» تستخدم لوصف المواقف التي توجد فيها العلاقات الاستعمارية داخل حدود، أو بجوار، الدولة أو المملكة الاستعمارية (كما بين إنجلترا و«هامشها ذي الأصل العرقي السلتي»، خاصة في أيرلندا).

وكذلك كان تاريخ الحقبة الاستعمارية ينقسم إلى فترات متميزة: مثل غزو إسبانيا والبرتغال للعالم الجديد في القرن السادس عشر أولًا؛ ثم تكوين «عالم الأطلنطي» في القرن السابع عشر، والذي كان يدور حول تداول الناس والسلع، ويركز على الاسترقاق واقتصادات المزارع العنصرية في الكاريبي؛ وتوسع التجارة الأوروبية (خاصة البريطانية والهولندية) في القرن الثامن عشر وسيطرتها على آسيا؛ وبناء الإمبراطوريات الأرضية الأوروبية في القرن التاسع عشر في أفريقيا وآسيا، وظهور الولايات المتحدة كمؤسّسة لإمبراطورية مهمة؛ ونضوج اقتصادات التصدير الاستعمارية فيما بين عامي 1900 و1945؛ والاستعمارية ذات العقلية الرفاهية بعد الحرب والتي أصبحت منظورة مع صراعات الاستقلال وتصفية الاستعمار.

ومنذ الثمانينيات، كانت الأعمال عن الاستعمارية (والتي كان معظمها إما مرتبطًا بما بعد الاستعمارية أو يمثل استجابة لها) تنطلق من الاعتراف بأن انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية بعد الحرب، لم يتسبب بسرعة أو بالضرورة في وضع الأقاليم التي كانت مستعمرة على قدم المساواة مع الغرب على أي مستوى. ففي عام 1965، صاغ كوامي نكروما مصطلح **الاستعمارية الجديدة** لوصف كيف أن الغرب (وخاصة الولايات المتحدة) يواصل العملية الاستعمارية، بينما يرفع شعارات الاستقلال والحرية، والتناقض الواضح في نماذج التنمية، التي كانت بمثابة أدوات للإمبريالية الثقافية الجديدة، كما كان واضحًا في العلاقات التجارية والاستثمارية الدولية الجديدة (Young, 2001, p. 44-56 وانظر أيضًا **جغرافية التنمية والعالم الثالث والشركات عابرة القوميات**). وهناك بعض المعالجات النظرية المهمة للاستعمارية من هذه الحقبة (مثل عمل فانون Fanon وإيمي سيزير Aimé Césaire) التي تلقي الضوء على التأثير النفسي الشنيع المستمر للفئات الاستعمارية للفكر والأمراض الاجتماعية على الحركات السياسية والقومية لما بعد الاستقلال. وحسب ذلك، فإنه لو لم يكن هذا الماضي الاستعماري قد انتهى، فإن ديريك جريجوري Derek Gregory (2004b, pp. 6, 117) يضيف بوضوح: إن الماضي الاستعماري «لم يعد ماضيًا بعد». فهناك إحياء للإمبراطورية من خلال تكوين «جغرافيات استعمارية» جديدة للتقسيم والتجزئة والعداء (كما هو الحال في الشرق الأوسط الذي

أنهكته الحرب حاليًا وأصبح يحمل بصماتها) التي تُظهر الكثير من الارتباطات مع الأفكار والممارسات الاستعمارية الماضية. وقد أعلنت الأمم المتحدة الفترة 2001–2010 بمثابة «العقد العالمي الثاني للقضاء على الاستعمار».

وهناك الآن في الحقيقة، قدر أكبر من الآراء المثيرة للجدل، والمتعلقة بالاستعمارية، مقارنة بما كان سائدًا لمدة خمسين سنة، بما في ذلك التأكيدات المجردة على منافعها المفترضة القائمة على الحنين إلى الماضي الإمبريالي. ومن ناحية أخرى، كانت هناك إعادة قراءة راديكالية لفهم الغرب لتطوره الثقافي، والكثير من البحث عن الروح الأكاديمية، ليس أقلها داخل الجغرافيا الأوروبية والأمريكية الشمالية، التي لديها روابط قوية بالإمبراطورية، والتي فجرت الاستعارات العلمية لـ **الموضوعية**، والتقدم، والتنمية الذاتية (انظر **تاريخ الجغرافيا**)؛ إذ إن الكثير من الخطابات والممارسات التي كانت تعتبر جوهرية في تكوين وتراث الجغرافيا - مثل **الاستكشاف**، وإعداد الخرائط، وإجراء المسوح، **الحتم البيئي**، وبناء النماذج الجيوبوليتيكية، ونظم المعلومات الجغرافية مؤخرًا - كانت كلها موضوعة (ولا تزال مصممة) لخدمة الإمبريالية.

وكانت الكارتوجرافيا أداة استعمارية بامتياز؛ إذ إن الخرائط وضعت الأراضي «غير المكتشفة» في حيزها المكاني، وأفرغتها من معانيها (المحلية) السابقة، وأعادت تعبئتها بحدود وأسماء أماكن

غربية، ومنحت صفة «البكر العذراء» (أي الأراضي الخالية أو «البرية») للاستعمار (و بالتالي مَنح بُعد جنسي للاندسكيب الاستعماري، كمجال أنثوي للغزو الذكوري)، وأعادت تصوير المكان على أنه مُطلق، وقابل للقياس الكمي، وقابل للانفصال (كممتلكات)، ورسمت الخرائط للأماكن في الإطار الموحد للمعرفة والعقل الغربيين، وفرضت إعادة التنظيم الجوهري من خلال التوقيت والتقويم (المعايرة) للعلاقات بين الزمان والمكان (Edney, 1997) وانظر التباعد الزمكاني. ولذلك فإنه لا غرابة في أن مفاهيم المجازات: إعداد الخرائط، وتحديد المواقع، كانت له مكانة مهمة في نظرية ما بعد الاستعمارية.

(3) الإشكاليات النقدية

في الوقت الذي تتجنب فيه الأعمال الحديثة عن الاستعمارية التوصيف البسيط، يمكن أن نجدها دائمًا داخل سلسلة من أقطاب التفسيرات المكانية المركبة، والتي تتناول ما إذا كانت الاستعمارية في حالاتها المتطرفة يمكن أو يجب اعتبارها موحدة أم متعددة، متماسكة أم متفرقة، مركزية أم لا مركزية، وما إذا كانت توضع في سياق التاريخ الثقافي للتشابه أم الاختلاف، والارتباط أم الانفصال، والاشتمال أم الاستبعاد. ويمكن تتبع هذه التحليلات من خلال زوجين من الشعارات التي تسيطر على العمل في مجال الدراسات الاستعمارية والمشروع الأوسع لما بعد الاستعمارية.

وبالنسبة للتنوع والخصوصية، فإن الاعتراف بالتنوع الجغرافي التاريخي للاستعمارية، غالبًا ما يسجَّل على أنه تحذير من مساوئ

التعميم بشأنها من مواقع معينة (الجزائر، الهند وإقليم البحر الكاريبي تعتبر بمثابة مختبرات للمزيد من التنظير). وتعتبر الاستعمارية أقل قابلية لـ «التجريد» إذا قورنت بالإمبريالية، وأنها أكثر محلية وتباينًا مما تقترحه النماذج، وفي حاجة إلى المزيد من البحث المقارن. وهذا الدافع النقدي لتوسيع ما سماه فانون Fanon (1963 [1961], p. 239) «الرغبة في الخصوصية» لعرض ازدواجية العموميات والمطلقات الغربية ـ كان ظاهرًا في الدعوات لجمع العواصم والمستعمرات في «مجال تحليلي موحد» (Cooper and Stoler, 1997a, p. 1)، لتشكيل مفهوم الاستعمارية على أنها «مفهوم مشكّل» يتضمن كلًا من التشابه والاختلاف (Lloyd, 1999, p. 7)، وإعادة دراسة هذه العمليات (سواء العنيفة أو السلمية) التي يشارك فيها كل من قام بالاستعمار ومن تعرض له، بالإضافة إلى تلك التي تفصل بينهما.

ويظهر عدد كبير من الدراسات الحديثة عن الصراع حول «من كان داخل ومن كان خارج الأمة أو المستعمرة، ومن كانوا الرعايا ومن كانوا المواطنين»، وكذلك حول أهمية الهروب من القوالب البحثية القديمة و«تصوير... الفرق عبر الأمة والإمبراطورية» (Hall, 2002a, p. 20P Lambert and Lester, 2006). وبداية من الموقف التحليلي لعتبة الشعور (كيف تعمل الاستعمارية من حيث ما تستبعده وما تضعه خارج مجال استيعابها وعملها)، وافتراض أن هناك فجوات

مهمة بين الوصفات المركزية/الإمبريالية للقوة، والحقائق والضغوط اليومية للحكم الاستعماري، هناك أدب له منطلق نسائي يَدرِس كيف تتضمن الاستعمارية صراعات متواصلة حول تكوين وحماية الحدود الثقافية، وهي الصراعات التي تتشكل بالنوع، والجنس، والعنصر، والتي تعمل على تمييز الأجنبي على المحلي، والمتحضر على البدائي أو المتوحش، والداخل عن الخارج (Stoler, 2002p Blunt, 2005).

وعـادة مـا ينصب الاهـتـمـام حـاليًا عـلى المكانيـة وآليـات هذه الصراعات، وكـان الجغرافيون يهتمون بصفة خاصة بكيفية عمل الاستعمارية من خلال: (أ) مواقع ومناطق اتصال معينة، مثل السفن، والقـلاع، والمـزارع، والمحطات التجارية، والمـوانـئ، والمـدن، والمعازل الوطنية، ومحطات الإرساليات، والمتاحف، والمعارض؛ (ب) الشبكات والمؤسسات ـ مثل الجمعية الجغرافية الملكية في لندن، ومجلس الإنديز ومقره في مدينة إشبيلية Seville بجنوب إسبانيا ـ التي نسقت تدفق الناس والسلع والنظم والمعلومات المتعلقة بهذا العدد من المواقع والمناطق؛ و(ج) أدوات التسجيل ونظم التمثيل ـ استمارات التسجيل، الكتابة، حساب المسافات، وقياس الاختلافات، مثل الخرائط، والسجلات، والدفاتر، والرسومات، والبعثات؛ وممارسات الاستكشاف، والملاحظة، والعمل الميداني، والتصنيف، والتجميع؛ والخطابات التي تبرر الاستعمارية ـ التي شكلت وتشكلت بمثل هذه المواقع والمجالات والشبكات (Driver, 2001a)، (راجع المناخ

والمدارية). وتركز هذه المجموعة من الأعمال، على أن قدرة الأوروبيين على المعرفة والوصول الفعلي إلى هذه الأراضي البعيدة والمترامية الأطراف وحكمها، كان شيئًا قد تحقق وتمت ممارسته والعمل به (و بالتالي فإنه قابل للنقد وإعادة الاكتشاف) وليس منحة معطاة (ولم تكن صفة أوروبية أساسية ومميزة لهم وعلامة على تفوقهم).

ومع ذلك، نجد أن مثل هذه القراءات غير المركزية، والخاصة بمواقع معينة، يمكن أن تفقد الآثار العامة والخصائص التاريخية للاستعمارية مثل ميلها (لدى البعض) نحو عنصرية الاختلاف عبر العالم، وطريقة اعتبار الدولة صاحبة ممارسات الحكم الأكثر عقلانية وتحضرًا (لدى البعض الآخر) - مما يقوض السياسة المناهضة للاستعمارية، والتي تستجيب للخصائص المشتركة في تجارب من تعرضوا للاستعمار. ويمكن أن تؤدي المقاربات المناهضة للجوهرية وغير الغائية للتاريخ الاستعماري - والتي ترفض التعميم، وتضع مفهوم الاستعمارية في أقصى أشكالها، أو ككل لا يتجزأ - إلى تهميش أثرها، ويمكن أن تخدم أجندات عرقية وقومية تقسيمية في عالم ما بعد الاستعمار الذي «يكرر... الإستراتيجية الخاصة بالاستعمارية: التقسيم إلى أقاليم والتفتيت وسياسات فرق تسد» (Young, 2001, p. 18). وكذلك تظهر توترات المفاهيم والأخلاق عندما يشتق الارتباط النقدي للخاضع للاستعمار (وما يسمي «بالهويات المتضررة» الأخرى) من موقف نقدي يوضح الطبيعة التقسيمية الكامنة في الاستعمارية،

ويرى أن كلًا من الرسالة الحضارية للاستعمارية وقوميات العالم الثالث والحركات الثورية، محكوم عليها بالفشل والمصلحة الذاتية. ومن ناحية أخرى، يشكو الجغرافيون العاملون في الهوامش السابقة للإمبراطورية، من التركيز المحورى لكل من التواريخ الإمبريالية القديمة، والتقارير النقدية الحديثة للأثر الاستعماري الذي أحدثته المبادرات المنطلقة من المركز (مثل الكارتوجرافيا والسفر) على الأقاليم الخارجية، فالنظر إلى العالم المستعمر من المركز الإمبريالي (السابق) ـ حيث ينبع قدر كبير من الأعمال النقدية عن الجغرافيا والإمبراطورية ـ يمكن أن يشوه فهم التركيب الخاص والمتغير للقوة الاستعمارية في مناطق معينة (Harris, 2004).

وبالنسبة للاستطراد discursivity والإزاحة dislocation، فقد تناول الجغرافيون كيف أن عددًا كبيرًا من الممارسات المكانية وتمثيلات الأماكن، يعمل كخطابات استعمارية، مثل «الأعمال» النصية والمرئية و«مجالات الرؤية الموجهة» التي شكلت ما يعتبره الأوروبيون المكان البعيد، ووضعت إطار كيفية استمرار وتسجيل التفاعل (Duncan and Gregory, 1999). ومن خلال متابعة مثل هذه الأفكار ـ والتي تعتبر أدب الرحلات من أهمها، كان الجغرافيون ينتقدون اختزال الاستعمارية إلى قضايا الخطاب والتمثيل، وتجاهل الخصوصية التاريخية الجغرافية التي تترتب على ذلك، والتي كانت تميز الكثير من الأعمال (وخاصة الأدبية) في هذه الفترة، وصاغت تعبيرات مثل

«فضاءات مكانية المعرفة spaces of knowledge» و«جغرافيات الحقيقة والثقة geographies of truth and trust» لإظهار مادية الخطاب والطبيعة الموقفية والمجسدة للمعرفة، والقوة الاستعمارية (Gregory, 2001b). ومع ذلك، كانت معظم هذه الكتابات مهتمة بقوة ونصوص المشروعات والأطراف الأوروبية/الغربية/الاستعمارية، وربما تغاضت عن القوة المحلية أو أخضعت المعرفة المحلية لتدقيق النقد الغربي/المركزي/بعد الاستعماري، بعرضه على أنه خلفية مشوشة يطلق فيها الغرب الاستعماري دعاواه المتعلقة بالحقيقة والقوة. وبينما يجب ألا نقلل من شأن الصعوبات المتضمنة في الجمع بين جداول الأعمال المحلية والأصوات «الأخرى» في بؤرة السياق الاستعماري، فإن الأعمال الجديرة بالثناء، التي تهدف إلى عرض ومناقشة العلاقات التي كانت غير واضحة سلفًا بين الخطاب والسيطرة، يمكن أن تتعرض لمخاطر تقوية أفكار وتصورات فئوية (مثل العناصر الدخيلة، والحياة البدائية، والسلالة) والتى كانت قد انطلقت لمواجهتها. وقد أشار نيكولاس توماس Nicholas Thomas (1993) إلى أنها تفعل ذلك جزئيًا من خلال تشويش أساليب إجراء المواجهات الاستعمارية في شكل عمليات ذات اتجاهين بين الطرفين (بالرغم من أنها لا تزال غير متساوية)، وليس كمشروع أُحادي الاتجاه يتصف بالرغبة والخوف، أو كفرض للقوة من جانب واحد (انظر أيضًا التقارب الثقافي).

ويساعد كل هذا على تبديد خداع عملية التوسع الغربي غير اللائقة أو التي لا يمكن تجنبها، ويجعل الإعلان الحالي «لجغرافيا ما بعد الاستعمار» التي تحاول تقييم الأشياء المتعلقة بالجغرافيا (كعلم وكخطاب وكممارسة للسلطة) التي يمكن أن تحتاج إلى نزع الصفة الاستعمارية عنها على أنها أكبر من مجرد إشارة ساخرة أو متأخرة، كما يقول البعض.

قراءات مقترحة:

Blunt and McEwan (2002); Cooper (2005); Gregory (2004); Said (1993, 2003 [1978]).

command economy **اقتصاد موجه**

هو اقتصاد تكون فيه وسائل الإنتاج مملوكة وخاضعة لسيطرة الدولة التي يسود فيها التخطيط المركزي. ويستخدم المصطلح للتمييز بين اقتصادات كتلك التي كانت سائدة في أوروبا الشرقية حتى التسعينيات من القرن الماضي عن أي من **الاقتصاد الرأسمالي**، أو الاقتصاد المختلط. ويعكس تفكك الاقتصادات الموجهة في أوروبا الشرقية، عدم القدرة على إنتاج السلع بالكميات التي ينتظرها الشعب، وذلك نتيجة لصعوبات التنسيق ونقص حوافز الإجادة أو التميز. ومع ذلك، نجد أن الاقتصادات التي حلت محلها، ذات أوجه قصورها الخاصة بها أيضًا، بما في ذلك انتشار الجرائم على نطاق

واسع، مما يعكس صعوبة تكوين اقتصادات ينظمها السوق في الدول الاشتراكية السابقة (انظر الاشتراكية).

جغرافيا تجارية commercial geography

هي التخصص السابق على الجغرافيا الاقتصادية، والذي كان يهتم بالوصف، وإعداد الجداول، وتمثيل الحقائق الجغرافية للتجارة بالخرائط من أجل أغراض عملية وتجارية. وقد صاغ الفيلسوف إيمانويل كانط (1724–1804) Immanuel Kant هذا المصطلح في أواخر القرن الثامن عشر كواحد من تقسيماته الستة للجغرافيا، وقد تبنى الجغرافيون الألمان هذا المصطلح بصورة منهجية منذ منتصف القرن التاسع عشر. وفي بريطانيا، قدم الجغرافي الأسكتلندي جورج شيسهولم (1850–1930) George Chisholm، أول صياغة باللغة الإنجليزية لهذا المفهوم في كتابه في عام 1889، «دليل الجغرافيا التجارية A handbook of commercial geography»، وكان يحتوي على ثلاثة أجزاء: كيف تنتج السلع، وما هي هذه السلع، وأين تنتج. ولكن شيسهولم لم يقدم أي توضيح لتعقيد مفهوم السلعة، ومع ذلك، فإنه قبل نشر كتابه بسبع سنوات، كان الجغرافي الألماني جوتست Götz، قد تعرّف على علم فرعي جديد؛ الجغرافيا الاقتصادية، التي أصبحت علمًا وليس مجرد دائرة معارف للحقائق لتحسين المعلومات الأساسية (Sapper, 1931, p. 627).

يقول الناقد الألماني الكبير فالتر بنيامين Walter Benjamin: إن السلعة تدخل السوق بسعرها. ويعرِّف قاموس أكسفورد الإنجليزي السلعة، بأنها شيء «مفيد» يمكن تحويله إلى «ميزة تجارية commer-cial advantage» (و من المهم أن أصولها الإنجليزية الوسيطة تتضمن الربح والملكية والدخل)؛ فهي مادة للتجارة أو التبادل، وهي شيء نافع أو مناسب. وبعبارة أخرى، فإن السلعة عبارة عن شيء واضح بذاته وفريد ويومي، وهي شيء نعتبره أمرًا مسلمًا به. ويقول ماركس Marx ([1867] 1967) إن السلع كانت أشياء بسيطة، ولكنها محيرة أيضًا، «فهي مليئة بالمعاني الدقيقة الميتافيزيقية والأفكار اللاهوتية».

والسلع منتشرة في كل مكان، وهي تحدّد جزئيًا من نحن وماذا نكون. وهي تعتبر كما لو كانت تُشكّل عالمنا كله، وكيف أن الطريقة التي نجرب ونفهم بها حقائقنا ووجودنا الحي في هذا العالم، تتم من خلال الحقائق الأساسية للبيع والشراء. فكل شيء في مجتمعنا الحديث عبارة عن سلعة فعلًا: الكتب والأطفال (أليس التبني الآن عبارة عن نوع من الشراء بالتفاوض؟) والديون والحيوانات المنوية والأفكار (الملكية الفكرية) والتلوث وزيارة المتنزه الوطني، والأعضاء البشرية، كلها عبارة عن سلع. وحتى الأشياء التي لا توجد هكذا تبدو كسلع. وعلى سبيل المثال، فإنني أستطيع شراء «المستقبل» بسلة من العملات الأوروبية الرئيسية، والتي تعكس متوسط أسعار صرف تلك

العملات الوطنية في نقطة زمنية بعيدة. وهناك سلع أخرى لا توجد بمعنى آخر؛ فهي إما غير قانونية أو «سوداء» (كالهيروين والأعضاء المسروقة). وهناك سلع أخرى تخيلية (مثل غش وتزييف النقود). وهناك سلع منظورة أو غير منظورة، قانونية أو غير قانونية، حقيقية أو تخيلية، فالسلع تُغرِق عالمنا من كل حدب وصوب.

وتعتبر المجتمعات المنتِجة للسلع - أي التي يتمثل المبدأ السائد فيها في السلع المنتجة للسلع - اختراعًا حديثًا تمامًا، وهناك أجزاء كثيرة من العالم لا تعتبر مجتمعات سلعية، على الرغم من أنها قد تنتج للسوق. وتقيم المجتمعات الاشتراكية (وربما أجزاء من الصين وكوبا اليوم)، علاقة مختلفة تمامًا بالسلعة، مقارنة بما يسمى الدول الرأسمالية المتقدمة (انظر **الاشتراكية**)، أما الدول منخفضة الدخل، أو ما يسمى **العالم الثالث**، فهي «أقل تقدمًا» لأنها ليست اقتصادات منتجة للسلع بصورة ناضجة (فأسواقها غير متطورة أو غير مكتملة كما يقول الاقتصاديون) - فهي ليست «سلعية» تمامًا.

وهكذا فإن الشكل السلعي الكامل كطريقة لتنظيم الحياة الاجتماعية، ليس له عمق تاريخي كبير؛ إذ يبدو في الغرب في إطار المائتي سنة الأخيرة. وفي أجزاء كبيرة من سطح الأرض، نجد أن عملية التحول السلعي commodification، لمجالات متزايدة باستمرار من الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي تدخل السوق كسلعة، لا تزال بعيدة عن الاكتمال. وربما كانت هناك أجزاء من وجودنا، لن تأخذ شكل السلعة أبدًا، حتى في غمار الحداثة.

وهناك خصوصية للاقتصاد السلعي تتمثل في وجود بعض الأشياء التي يتم تبادلها كسلع، ولكنها لم تنتج كسلع عمدًا؛ فالسيارات والأحذية تنتج لتباع في الأسواق، ولكن العمل - أو قوة العمل بصورة أكثر دقة - يباع أيضًا بالرغم من أنه لم يكن مقصودًا به أن يباع (والذي قد يجد المرء نفسه فيه سلعة). وهذا الجانب الغامض من العمل كسلعة في ظل الرأسمالية، يشبه نفس حالة الأرض أو الطبيعة. فهذه الأنواع من الأشياء الفريدة، هي ما يطلق عليه كارل بولاني Karl Polani في كتابه «التحول الكبير (2001 [1944] The great transformation» «السلع الافتراضية fictitious commodities»؛ إذ كان بولاني يرى أن المجتمعات المرتبطة باقتصاد السوق، التي لا تنظم العمليات التي تتحول بها هذه السلع الافتراضية إلى سلع فعلية، سوف تقضي على نفسها حتمًا. فالمجتمع السلعي الذي يعتمد على السوق الحر غير المنظم، سوف يأكل نفسه بنفسه، حتى الهيكل الذي يحافظ على وجوده، وذلك بتدمير الطبيعة، وبتمزيق العلاقات الاجتماعية الأساسية (انظر الرأسمالية).

وتثير السلعة موضوع السعر المخادع، الذي يُمثل في النهاية «معنى» السلعة في السوق الرأسمالي: كيف يتحدد، وما الذي يترتب على تحديد هذا السعر. وعلى سبيل المثال، فإن حذاء الجري الذي يتطلع إليه طفل فقير في قلب مدينة في الولايات المتحدة، والمصنوع من قبل شركة إير نايك Air Nike، يكلف أكثر قليلًا من نصيب

الفرد من الناتج القومي الإجمالي الإثيوبي في عام بأكمله، وربما يعادل سعر هذا الحذاء أكثر من إجمالي الدخل الأسبوعي لوالدة ذلك الطفل، أو النظر إلى حقيقة أن عملًا فنيًا كبيرًا: لوحة «حقل القمح» لفان جوخ، قد بيعت مقابل مبلغ مدهش وصل إلى 57 مليون دولار، باعتبار ذلك شكلًا من أشكال الاستثمار. وعلى هذا النحو تكمن مشكلة تحديد الأسعار وعلاقاتها «بالقيمة»، في قلب الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الذي نشأ في القرن التاسع عشر، ولكنها مشكلة معقدة للغاية لم تختف ولم يتم حلها في الواقع حتى الآن؛ أي إن «الخصائص الدقيقة الميتافيزيقية» التي أشار إليها ماركس، تدور أساسًا حول سوء الفهم الناتج عن الطريقة التي نفكر بها في الأسعار، وما يمكن أن نطلق عليه علم اجتماع أو الحياة الاجتماعية للسلع. أما إذا كان هناك ما هو أكثر من مجرد الخصائص المادية والأسعار بالنسبة للسلع، والتي تُشتق من تكاليف إنتاجها أو منحنيات عرضها وطلبها، فهناك اقتراح باعتبار أن السلع ليست كما تبدو عليه؛ فالسلع لها آثار غريبة وربما «ميتافيزيقية». وعلى سبيل المثال، فإن حقيقة أن لوحة جميلة لكارافاجيو Caravaggio عبارة عن سلعة - وما يترتب على ذلك من أنها ملكية خاصة لا يحوزها إلا كبار الاثرياء - تشكل خبرتي عن العمل بصورة جوهرية، وتشكل قدرتي على التمتع بجمالها الباهر بصورة خالصة؛ إذ إن حالتها كسلعة قد شوهت وغيرت تقديري لها.

وهكذا تبدو السلعة شيئًا بسيطًا، ولكنها في الحقيقة شيء محير، بل وحتى لاهوتي. ويقول فالتر بنيامين: إن السلعة لها موضوعية تشبه الشبح، وإنها تُواصِل حياتها الخاصة بعد أن تترك أيدي صانعها. ولكن ما معنى هذا؟

إننا نستمد إحدى طرق التفكير في السلعة من كارل ماركس الذي بدأ رسالته الضخمة عن الرأسمالية (المجلد الأول من كتابه رأس المال) بدراسة تبدو خاصة وغريبة للسلعة، بما يطلق عليه «تفاصيل المجتمع البورجوازي؛ إذ يقول إن السلعة عبارة عن «شكل الخلية الاقتصادية» للرأسمالية. ويبدو الأمر كما لو كان يريد أن يقول إنه بنفس الطريقة التي يحفظ بها الشريط الوراثي DNA سر الحياة، فإن السلعة تمثل الشريط الوراثي الاقتصادي، الذي يحفظ سر الرأسمالية الحديثة. فبالنسبة إلى ماركس، تمثل السلعة الشكل العام للمنتج ما يسميه الشكل الضروري بصفة عامة للمنتج والشكل الأولي العام للثروة في الرأسمالية فقط. فالمجتمع الذي تمثل فيه السلعة الشكل العام للثروة ـ شكل الخلية ـ يتصف بما يسميه بوستون Postone (1993, p. 148) «شكل فريد من الاعتماد الاجتماعي المتبادل»: فالناس لا يستهلكون ما يُنتجون، ولكنهم يُنتجون ويتبادلون السلع للحصول على سلع أخرى.

ولكن السلعة ذاتها عبارة عن شيء غريب؛ لأنه بينما يوجد لها خصائص واستخدامات مادية، وأنها ناتجة عن عمليات مادية قابلة

للإدراك بالحواس، إلا أن خصائصها «الاجتماعية» التي يسميها ماركس الشكل الاجتماعي أو القيمي، تعتبر غامضة وخفية. وتعتبر «قيمة الاستخدام» واضحة بذاتها (فهذا مقعد أستطيع أن أستخدمه للجلوس، ويتمتع بخصائص جيدة لراحة جسدي المسن) ولكن شكل القيمة ـ التركيب الاجتماعي للسلعة ـ ليست كذلك. ففي الواقع، نجد أن علاقة القيمة هذه؛ أي الطرق التي تتركب بها السلع، الآن وفي المستقبل، من خلال العلاقات الاجتماعية بين الناس، ليست قابلة للإدراك بالحواس. ويقول ماركس: إن الخصائص الاجتماعية التي تكتسبها الأشياء أحيانًا في ظل ظروف معينة، تعتبر كامنة في أشكالها الطبيعية (أي في الخصائص المادية الواضحة للسلعة). فالسلعة ليست كما تبدو لنا، فهناك حياة خفية للسلع، ويمكن أن يكشف فهم شيء ما من هذه الحياة السرية عن رؤى مهمة لكل هذا الصرح ـ المجتمع، الثقافة، الاقتصاد السياسي ـ من النظم المنتجة للسلع. ويمكن أن نركب «سيرة ذاتية» بيانية للمنتج منذ إنتاجه حتى استهلاكه، والتي تصور العديد من الأطراف المشاركة في الحركات والتقييمات المعقدة للسلعة. وهذه هي «الدائرة السلعية commodity circuit أو السلسلة السلعية» (والتي يشار إليها بالفرنسية بالمصطلح filière). ويمكن أن تصور الدوائر السلعية أنماطًا مختلفة من السلاسل السلعية والآليات السلعية المتناقضة.

وقد استشهد ماركس بما أسماه «تعويذة السلع» لوصف الطرق التي تأخذ بها السلع موضوعية تخيلية؛ حيث تعرض الطبيعة الاجتماعية

لصناعتها بشكل «معكوس». ويعني بهذا عددًا من الأشياء المعقدة: فأولًا، إن الطبيعة الاجتماعية للسلعة، تعتبر خاصية طبيعية لصيقة بالشيء ذاته؛ وثانيًا، إن السلع تبدو كحقيقة مستقلة وغير محكومة، بعيدًا عن المنتجين الذين أعدوها؛ وثالثًا، بخلط العلاقات بين الناس وبين الأشياء، تصبح الأحداث والعمليات دون زمن أو دون تاريخ، أي تصبح محايدة. وهناك طريقة أخرى للتفكير في هذا الأمر، وهي أن إنتاج السلعة؛ أي الدوامة غير المفهومة لحياة السلعة ينتج أشكالًا معينة من تحويل الملكية والتجسيد المادي. ويقول جاي ديبورد Guy Debord (1977) في كتابه «مجتمع الأعاجيب Society of the spectacle» إنه في عالم التحول الكامل للسلع، تعرض الحياة نفسها على أنها مجموعة هائلة من المشاهد. ويقول ديبورد إن الأعجوبة تتمثل في وصول السلعة إلى الاحتلال الكامل للحياة الاجتماعية وظهورها في صورة مجموعة من العلاقات التي تتوسطها التصورات. وقد كانت المباني والمعارض العالمية الضخمة في القرن التاسع عشر، بمثابة مقدمات لهذه الأعاجيب؛ حيث كانت تحتفي بالعالم كسلعة. ولكن في الحقبة المعاصرة، التي أصبح فيها عرض السلعة مرتبطًا بالسلعة ذاتها بصورة متشابكة جدًا، يبدو شكل السلعة عجيبًا، أو كحدث عجيب، سواء كان ذلك في شكل أربعة رجال يتنافسون في سباق بالسيارات، أو طباخ يلعب كرة القدم مع دجاجة مجمدة. ومهما كان أي شيء آخر، فإن الأحداث المرعبة في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، وانهيار برجي مركز التجارة العالمي، مثلت أعجوبة هائلة

من منظور ديبورد؛ وهي أعجوبة لا يمكن أن يكون لها استجابة عجيبة على المستوى نفسه من الضخامة. وبالضرورة فإن أعجوبة الأعاجيب هذه، كانت ناتجة عن التحول السلعي، وقد أصبحت سلعة في حد ذاتها بالضرورة. وخلال أسابيع من هذه الهجمات، أصبح الطابق الأرضي من مركز التجارة العالمي (المعروف باسم جروند زيرو Ground Zero) في مدينة نيويورك، سوقًا صغيرة لقمصان الحادي عشر من سبتمبر وغيرها من التذكارات، وذلك تمامًا مثل القمصان التي تحمل صورة أسامة بن لادن والبرجين المنهارين والتي كانت تباع بكميات كبيرة في بانكوك وجاكرتا والضفة الغربية بفلسطين كرمز لمناهضة الإمبريالية.

لقد بدأنا بتناول السلعة كشيء بسيط، ولكننا انتهينا بعالم السلع الذي «يخفي حقيقة الطبيعة الاجتماعية للعمل الخاص، والعلاقات الاجتماعية بين المنتجين الأفراد، بدلًا من إظهارها» (Marx, 1976 [1867], pp. 75-6). ولكن هذا التاريخ الخفي للسلعة، يسمح لنا بعرض شيء كبير بصورة غير متصورة؛ وهي آليات وتاريخ الرأسمالية، ذاتها. فمن المؤكد أن السلعة باعتبارها «الشكل الخلوي Cellular form» للحياة الرأسمالية تمثل أحد مفاتيح الكشف عن أسرار ما يسميه ماكس فيبر (Max Weber (2001 [1904–5] «الكون الرأسمالي».

قراءات مقترحة:

Taussig (1978).

عبارة عن مجموعة من الصناعات والأنشطة الاقتصادية المترابطة التي تنتج نوعًا محددًا من منتج أو خدمة. وبينما تُشير السلاسل السلعية إلى التنسيق «الرأسي» بين المشروعات، من التصميم إلى التجميع والتوزيع النهائي، يبدو أن هوبكنز وفالرشتاين Hopkins and Wallerstein (1977) استخدما المصطلح في البداية في دعوة منظمة منهجيًا تنادي بلا مركزية الدولة القومية في الاقتصاد السياسي الدولي. فمن زاوية نظرية النظم العالمية (انظر نموذج المركز - الهامش)، يطالبان بالاهتمام «بانتشار التحول السلعي للعمليات»، وذلك «باختيار سلعة استهلاكية نهائية وتتبعها منذ مجموعة المدخلات التي تكوّن هذه السلعة: التحولات السابقة، والمواد الخام، وآليات النقل، مدخل العمل في كل العمليات المادية، ومدخلات الغذاء في العمل» (ص 128). ويبدو أن الاستخدام البديل - والأكثر انتشارًا - لهذا المفهوم، له أصول مختلفة في اقتصاديات الصناعة الفرنسية،حيث استخدم مونتفورت ودوتاللي Montfort and Dutailly (1983) المصطلح filière للإشارة إلى مجموعة من المشروعات المرتبطة رأسيًا في تكوين منتج واحد. وهكذا يمكن فهم ووصف البنية التنظيمية لأي اقتصاد بصورة أفضل، من خلال مجموعة من السلاسل المكونة له، أو السلاسل السلعية. وقد استخدمت هذه المقاربة في الجغرافيا الاقتصادية لمناقشة علاقات الاعتماد المتبادل التقنية والاقتصادية

بين المشترين والموردين المتقاربين مكانيًا، بالإضافة إلى المشروعات المرتبطة أفقيًا بعلاقات تعاون. ويبدو أيضًا أن هذه المقاربة لها أصول مستقلة في دراسات الزراعة الغذائية (انظر **النظام الغذائي – الزراعي**)، التي تمثل حالة خاصة قادت فيها **الجغرافيا الزراعية** الطريق إلى الجغرافيا الاقتصادية. وقد استخدم فريدلاند وبارتون وتوماس Friedland, Barton and Thomas (1981) مصطلح «تحليل النظم السلعية» أولًا للتركيز على التفاعل المتبادل لممارسات الإنتاج الزراعي، وتنظيم الحيازات، والعمل، والعلم والإرشاد، ونظم التسويق والتوزيع، والذي تبعته بسرعة الصيغة المركِّزة على العامل، والني ارتبطت بجامعة فاجيننجن Wageningen، للتركيز على كيف أن خصوصية العمل المزرعي، يمكن أن تؤدي إلى ظهور أنماط مختلفة من النشاط الزراعي (van der Ploeg, 1985).

ويرى بعض الدارسين أن منفعة السلاسل السلعية، وصفية إلى حد كبير، فهي بمثابة أدوات يتم من خلالها دراسة التنظيم الصناعي و/أو الجغرافيا الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، فإن مقاربة السلاسل السلعية العالمية، الأكثر ارتباطًا باسم جاري جيريفي Gary Gereffi وزملائه، تركِّز على التُواصل عبر الحدود بين شبكات مشروعات المصنعين، والمورِّدين، والمتعاقدين من الباطن مع بعضهم، ومع الأسواق. وبالنسبة لدور التنسيق القوي، الذي بدأت تلعبه مشروعات التصميم الخارجي في الثمانينيات من القرن العشرين، اقترحوا أيضًا وجود

انتقال مرحلي من السلاسل المبنية على المنتجين إلى السلاسل المبنية على المشترين. ومؤخرًا، افترضوا وجود تنظيم أو سلاسل سلعية مبنية على المستهلكين، في ضوء زيادة أهمية المنتجات الأخلاقية، والقوة المتزايدة لنظم التنظيم الخاصة في تكوين وضمان الجودة في مجالات معينة من الإنتاج السلعي (Gereffi, Humphrey and Sturgeon, 2005).

وتتمثل إحدى صياغات هذه المقاربة في تحليل سلاسل القيمة، التي تشد الانتباه إلى كيف أن توزيع الفائض على سلسلة معينة، يكون دالة في حواجز الدخول المولِّدة للريع، والتي تكون بدورها دالة في سيطرة السلاسل (Kaplinsky, 2004)؛ إذ يقول كابلنسكي وآخرون: إن آفاق التنمية الوطنية يمكن تحسينها «بترقية» الصناعة إلى عمليات ذات قيمة مضافة أعلى.

وترى مجموعة أخرى من الدارسين أن مقاربة السلاسل السلعية عبارة، عن أداة للدراسة الراديكالية، من حيث إنها يمكن أن تجعل أعمال الرأسمالية أكثر شفافية، خاصة وأن العولمة يبدو أنها تجعل معظم السلع غامضة من حيث كيفية إنتاجها وتوزيعها (Hartwick, 1998). ولكن جغرافيين آخرين، خاصة ليسلي ورايمر Leslie and Reimer (1999)، ينتقدون فكرة أن السلع يمكن أن تكون «مكشوفة». وقد لاحظا أيضًا أن السلاسل السلعية تفضل التدفقات مقارنة بالمقياس المكاني.

قراءات مقترحة:

Gereffi and Korzeniewicz (1994); Hughes and Reimer (2004)

موارد ملكية مشتركة Common Pool Resources

نوع من الموارد، طبيعية عادة، من الصعب الحيلولة بينها وبين مستخدميها وأشكال استغلالهم التي قد تحد من وفرة تلك الموارد أمام مستخدمين آخرين (Ostrom, Dietz, Dolsak, Stern, Stornich and Weber, 1999). وتقف موارد الملكية المشتركة في مقابل استنزاف الموارد المشتركة وما يترتب عليها من دعاوى تنادي بخصخصة أو مركزة سلطة الدولة على الموارد. وعادة ما تخضع موارد الملكية المشتركة لحكم تنمية مستدامة من قِبل أنظمة الملكية المشتركة التي صيغت قوانينها بناء على حجم المورد، ومستوى ثباته أو انتقاله، وتجدده، وما إلى ذلك من سِمات. وبناء على ذلك تختلف الموارد المشتركة عن موارد «الوصول المفتوح». ومع ذلك، من غير الواضح ما إذا كانت هناك دروس مستفادة، أو كيف يمكن استغلال هذه الدروس في النظر إلى المشكلات المعاصرة بمقياس أكبر، في ظل وجود مزيد من المستخدمين، وفي ظل تزايد معدلات التغير في استغلال تلك الموارد.

قراءات مقترحة:

Dietz, Ostrom and Stern (2003) ; Ostrom, Dietz, Dolsak, Stern, Stornich and Weber, 2002.

أنظمة ملكية مشتركة Common Property Regimes

أشكال من ملكية المـوارد، وإمكانية الوصـول إليها؛ حيث تقوم جماعة بشرية بامتلاك وإدارة كل أو جزء من البيئة المحلية. وتختلف هذه الأنظمة عن أنظمة الملكية الخاصة، أو ملكية الدولة، أو أنظمة الوصول المفتوح للموارد؛ حيث لا تعد البيئة ملكًا لأحد. وقد وجدت أنظمة الملكية المشتركة عبر آلاف السنين، وأصبحت أكثر شيوعًا عبر ممارسات السكان الأصليين (المحليين)، ولقيت اعترافًا وشرعية وذلك في مقابل انكماش ملكية الدولة، وإدارة علوية للموارد، وزيادة في الملكية الخاصة. وقد تنطبق أنظمة الملكية الخاصة على الموارد التي يمكن فرض قيود على استغلالها والوصول إليها، أما الملكية الخاصة لهذه الموارد ـ والتي وإن كانت قابلة للتطبيق ـ فإنها ترفع من تكلفة إدارة تلك الموارد.

اتصال (ات) Communication(s)

تعالج جغرافية الاتصالات إرسال واستقبال وتبادل المعلومات والرسائل وجهًا لوجه، أو عبر وسائل الاتصال الأخرى (الخطابات،

الوسائط الإعلامية، الهواتف، الإنترنت). ولأن الاتصالات أساسية في العلاقات الاجتماعية، فإنها ذات أهمية مركزية لكثير من العمليات التي ينشغل بها علماء الجغرافيا البشرية، مثل بناء الاختلاف وتعريف الجماعة البشرية، وتحديد أسباب وتداعيات سياسات **العزل العنصري**، وانتقال تأثير **الحركات الاجتماعية**. ومن بين قضايا جغرافية الاتصالات تحديد من لديه سهولة الوصول للمعلومات، وما هي هذه المعلومات، وكيف تتشكل عملية الاتصال عبر الفضاء المكاني، والمكان، وشبكة **العلاقات البينية**.

ورغم سلطة تكنولوجيا المعلومات في تدعيم الاتصال عن بعد (انظر **تضاغط الزمكان**، **والتباعد الزمكاني**) لا يزال الاتصال وجهًا لوجه محل تقدير في كثير من نظريات **الجغرافيا البشرية**. ففي **الجغرافيا الاقتصادية** على سبيل المثال، ينظر إلى **التجميع الاقتصادي** المكاني لأنماط صناعية بعينها (مثل تطوير البرمجيات أو صناعة السينما) في **المناطق الصناعية**، على أنه عامل أساسى داعم **الابتكار**؛ حيث يعتقد أن الأساس لهذا النمط من التجميع، هو الحالة المثلة للتواصل وجهًا لوجه، والتي يراها كثيرون ضرورية لتنمية الثقة في التفاعلات الاجتماعية (Murphy, 2006). وفي جغرافية **الجغرافيا الحضرية** تعتبر الرغبة في بناء اتصال سهل وجهًا لوجه بمثابة السبب الرئيسى لعملية التجميع العنقودي (انظر **التجميع العنقودي**) لخدمات المنتجين في المناطق الحضرية الكثيفة السكان.

كما يُعد تبادل الخدمات وجهًا لوجه في الشبكات الاجتماعية، على جانب من الأهمية أيضًا في توظيف العمالة وأسواق السكن، وذلك لأن العدد الكبير من الناس، يكونون على دراية ومقدرة تمكنهم من تقييم خيارات التوظيف والسكن، وذلك عبر تلك القنوات من الاتصال.

ونظرًا لطبيعة تبادل المعلومات، بما في ذلك الأبعاد المحلية التي تتوقف جزئيًا على سمات السكان في شبكة اجتماعية، فإن الهوية الاجتماعية لمكونات شبكة الاتصال تعد على جانب كبير من الأهمية أيضًا. وفي مجمل الأمر فإن عملية الاتصال المباشر (وجهًا لوجه)، تلعب دورًا مهمًا في تركيز أنماط معينة من الأنشطة البشرية في أماكن بعينها، وفي مجموعات سكانية بعينها أيضًا.

ونظرًا لأن الاتصالات عن بعد، تسمح بالتواصل عبر مسافات شاسعة، فإن عددًا من الأسئلة يطرح نفسه، على شاكلة: ما مدى سلطة هذه الوسائل التكنولوجية في دعم انتشار الأنشطة البشرية؟ وهل تقوض تكنولوجيا المعلومات مثل الإنترنت ومؤتمرات الفيديو من مغزى وجود التجمعات الحضرية والمناطق الصناعية (مثل الحاجة للاتصال المباشر وجْها لوجه)؟. وبتحديد هذه القضايا يفحص الجغرافيون المدى الذي يمكن للاتصال عبر التكنولوجيا، أن يمثل بديلًا للاتصال وجهًا لوجه (وفي هذه الحالة يمكن للمرء أن يتوقع انتشارًا أكبر للنشاط البشري) أو أن يصبح مكملًا للاتصال الشخصي (وفي هذه الحالة يمكن للمرء أن يتوقع من تكنولوجيا المعلومات، أن

تكون ذات تأثير أقل في تركيز أو نشر الأنشطة البشرية) (Janelle, 2004).

قراءات مقترحة:

Wheeler, Aoyama and Warf (2000).

شيوعية Communism

تراث فكري يقوم على مبدأ الاشتراك الجماعي في الملكية (الشيوعية الأساسية)، والملكية الجمعية لوسائل الإنتاج (الشيوعية الكاملة). ورغم أن جذور هذا الفكر تعود إلى اليونان القديمة، فإن الشكل الحديث منه، يرتبط بشكل واسع بكتابات كارل ماركس، وخاصة عمله الشهير «المانيفيستو (البيان) الشيوعي» (Marx and Engels, 2002 [1848]). وحين كان كارل ماركس يقدم ذلك الكتاب إبان ذروة الثورة الصناعية، كان يلاحظ الاستنزاف المتزايد للعمالة المستأجرة القاطنة حديثًا في المناطق الحضرية (والذين عرفوا لاحقًا باسم البروليتاريا)، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وقد ذهب ماركس إلى أن النظام الاجتماعي - الاقتصادي المعروف باسم الرأسمالية، كان مسؤولًا عن استنزاف واغتراب هؤلاء العمال، وأنه حين يتمكن الصراع الثوري من تجاوز الرأسمالية، يمكن للمجتمع حينها التقدم نحو نظام أفضل تمثله الشيوعية.

تلغي الشيوعية كافة أشكال الملكية الخاصة، ولا تعرف تمييزًا طبقيًا، ويحكم الناس أنفسهم بأنفسهم. وفي الشيوعية الصِرفة، ليست هناك حاجة للدولة، وإن كان ماركس ومتبعوه رأوا أنه قبل بلوغ الشيوعية الحقيقية، ستمر الأمم بمرحلة انتقالية تعرف بالاشتراكية تلعب فيها الدولة دورًا مهمًا.

ورغم أن الشيوعية الحقة لم تتحقق أبدًا، فإن المنظّرين الماركسيين، كان لهم دور مركزي في شحن الحركات العمالية في أوروبا خلال نهايات القرن التاسع عشر، وأصبحت الحكومات الاشتراكية لاعبًا أساسيًا على المسرح الدولي، خاصة بعد الثورة الروسية في عام 1917. وبعد الحرب العالمية الثانية، فإن العديد من الأحزاب الشيوعية وصل إلى السلطة، وأرسى نظمًا للحكم في أوروبا الشرقية، برعاية من الحزب الشيوعي السوفيتي، كما أن انتصار ماو تسي تونج، وإرساء جمهورية الصين الشعبية في عام 1949، كان بمثابة نقطة تحول أخرى على طريق نمو وانتشار الأيديولوجية الشيوعية. كما قامت دول أخرى في آسيا وأفريقيا، مثل فيتنام وكوريا الجنوبية ولاوس وموزمبيق وأنجولا، بتبني بعض أشكال من المبادئ الشيوعية على مدار السنوات التي تلت منتصف القرن العشرين.

ومع توسع أشكال جديدة من الحوكمة النيوليبرالية، وقيام الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف بطرح سياسة المكاشفة (الجلاسنوست) في ثمانينيات القرن العشرين، بدأت الأيديولوجيا الشيوعية في التواري. وخلال العقد الماضي، استكشف العديد من

الجغرافيين الأصداء الاجتماعية والمكانية التي تشهدها الدول خلال الفترة الانتقالية من الشيوعية إلى ما بعد الشيوعية، خاصة الدول التي كانت تدور سلفًا في فلك الاتحاد السوفيتي (Pickles and Smith, 1989; Rainnie, Smith and Swain, 2002) (**انظر ما بعد الاشتراكية**). ويقيّم جغرافيون آخرون التضمينات التي تركها تفكك الشيوعية على الرؤى النظرية والحركات الفكرية (انظر Burrawoy 2000). وفي كلتا الحالتين، فإن تفكك المجتمعات التي تسير وفق خطط وضعتها الدولة، تركت تأثيرات متماوجة، وذلك مع استمرار تداعيات زيادة الهيمنة الأمريكية.

قراءات مقترحة:

Marx and Engles (1972 [1845]).

جماعية (شمولية) **Communitarianism**

برنامج سياسي وثقافي يؤكد على قيم وممارسات **الجماعة البشرية**، ويرفض الفرضية السياسية والتحليلية للفردانية، في الوقت الذي ينشغل فيه بتأثير **التصنيع** و**التحضر** على حياة الجماعة (Smith, D.M.J 1999a). وفي ظل توجيه كُتّاب من أمثال أميتاي إيتزيوني(Amitai Etzioni (1994 ، فضلًا عن بعض الكتابات التي انتقدت الليبرالية، كتلك التي قدمها ميشيل صندل Michael Sandel اكتسبت الشمولية زخمًا خلال العقد الماضي. وعلى أية

حال، بوسع المرء تتبع جذور هذه الفكرة في أعمال مفكرين من أمثال إميل دوركايم، والذي اقتفى أثر التأثيرات المختلة للحداثة. ويذهب المناصرون المعاصرون لمبدأ الجماعية، إلى التأكيد على قيم أخلاقية جديدة، تمد جسورًا بين مبادئ تقليدية، كالروابط الأخلاقية داخل الأسرة، ومفاهيم حديثة مثل التسامح وتقبل الآخر.

جماعة بشرية Community

مجموعة من السكان يجمعهم نسق من الثقافة والقيم و/أو مصالح مشتركة، تقوم على الهوية الاجتماعية و/أو المناطقية (انظر المقاطعات)، على أن تكون لتلك الجوامع المشتركة، قدر من الاعتراف والعمل الجمعي من خلال تلك المشتركات. وليس هناك اتفاق جامع حول المصطلح، فعلى سبيل المثال، تذهب جوزيف Joseph 2002، إلى أن الجماعة السكانية ليست هوية اجتماعية في الأساس بقدر ما ترتبط بممارسات الإنتاج والاستهلاك تحت مظلة الرأسمالية. وعادة ما يستخدم مصطلح الجماعة للإشارة ضمنيًا إلى المقياس المكاني يمكن من خلاله للسكان أن يتفاعلوا بسهولة ويدرك كل منهم الآخر، رغم أن أندرسون (Anderson 1991a [1983]) يذهب إلى أنه حين يتعلق الأمر بالأمم، فإن الجماعة السكانية يمكن أن تصبح جماعة «مُتخيلَة» وتتجسد من خلال وسائل الإعلام وعبر الثقافة، أكبر منها عبر التفاعل بين الأشخاص.

وينظر علماء الاجتماع بمدرسة شيكاجو إلى الجماعة، كأساس للتنظيم الاجتماعي، واحتوى تعريفهم هذا المصطلح ضمنًا، مصطلح المجاورات الحضرية. لم يكن استخدام ونشر مدرسة شيكاجو لمصطلح الجماعة في ارتباطه بالعمران الحضري يستند فقط على اشتقاق هذا المصطلح من علماء الاجتماع الألمان أمثال فيرديناند تونيس (1855-1936) Ferdinand Tonnies، بل عملت المدرسة على إعادة تفسير المصطلح من جديد.

لقد رأى تونيس الجماعة (Gemeinschaft) مرادفة لأسرة الفرد وحياته الحميمية، بينما المجتمع (Gesellschaft) «بناء متخيلًا وآليًا» (Tonnies, 1955 [1887], P.37). ولدى كل من تونيس ومدرسة شيكاجو، فإن المجاورات الحضرية، يمكن أن تقدم نوعًا من الدعم المتبادل المطلوب لجماعة سكانية كتلك التي نجدها في «القرية الريفية» (Tonnies, 1955 [1887], P.45; Park 1967, [1925]). ومع ذلك فإنه في صياغة تونيس، يحل المجتمع محل الجماعة خلال عمليتي التحضر والتصنيع. ورغم أن تونيس اعترف بإمكانية وجود جماعة في المجاورات الحضرية، فإن صياغته وضعت الجماعة أساسًا في أوضاع ريفية ما قبل صناعية. وعلى أية حال، فقد فشلت محاولات معادلة الجماعة مع الحياة الريفية الحميمية، في إدراك عدم التساوي السياسي والاقتصادي المتأصل في مثل هذا الوضع. (Williams 1973 ,5-Joseph, 2002, pp. 4).

وقد ذهب تونيس ([1887] Tonnies, 2001) إلى أن الجماعة ظاهرة «ريفية» تقليدية، في مقابل الرأسمالية الصناعية أو سابقة عليها (Bender, 1987, Joseph, 2002). ولعل هذه الصياغة تشجع وتدعم مزاعم كتلك التي تطرحها الجماعية، والتي عبر عنها إتزوني وآخرون Etzioni (1993), Bellah, Madsen, Sulluvian, Swidler and Tipton (1985). ويرى هؤلاء الباحثون الجماعة شكلًا تجاوزته الحداثة. ويطالب هؤلاء الباحثون بعودة الدعم والمسؤوليات المتبادلة التي تشكل في نظرهم الأسس التي تقوم عليها الجماعة والقيم الاجتماعية (Bellah, Madsen, Sulluvian, Swidler and Tipton, 1985). وقد كانت مثل هذه الأفكار على جانب من الأهمية لإستراتيجيات الحوكمة في الدولة الليبرالية الجديدة. (Herbert, 2005). ومثل هذه الإستراتيجيات، كالإصلاحات الساعية إلى تحقيق الرفاه، وسياسات التعاون الأمني الجماعي، تنتقل إلى أدوار المواطنين الفردية أو الجماعية، والتي كانت تضطلع بها الدولة من قبل. غير أن هيربرت (Herbert, 2005) يذهب إلى أن العديد من الجماعات - والتي غالبًا ما تمزج في تعريفها مفهوم المجاورات الحضرية التي صاغتها مدرسة شيكاجو في ظل تنازل الدولة عن مهامها - غير قادرة وليست لديها الرغبة في الاضطلاع بهذه الأدوار، وهو ما يؤدي إلى عدم اتصال بين مُثل الجماعة وممارساتها الفعلية في مرحلة النيوليبرالية.

ولعل فشل الجماعة في أن تحل محل الدولة إنما يؤكد على ما آلت إليه في ظل الرأسمالية. وخلال سعيها لنقد فكرة الجماعة باعتبارها فكرة سابقة على فردانية الرأسمالية وناقدة لها، ذهبت جوزيف (Joseph 2002) إلى أن الرأسمالية خلقت الجماعة فعليًا. ومن وجهة نظرها، فإن الجماعة ليست مجرد مجموعة من الهويات الاجتماعية المشتركة، رغم أنها تصور غالبًا على هذا النحو في سياسات الهوية (انظر على سبيل المثال Young, 1990a). وبدلًا من ذلك، ترى جوزيف أن الجماعة تتجسد أداءً (انظر الأداء) وممارسةً من خلال علاقات وممارسات الإنتاج والاستهلاك. وفي ذلك تقول جوزيف إن «ماركس يصيغ الدور الضروري الذي تلعبه التكوينات الاجتماعية المهمة تاريخيًا، باعتبارها حوامل لرأس المال، ووسيط يعمل رأس المال من خلاله (Joseph 2002, P. 13). فالجماعة طريق يصيغ الناس من خلاله استخدام القيم عبر دورة الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم فهي تُكمل وتُجسد الطبيعة التجريدية لرأس المال.

ولعل صياغة جوزيف (Joseph 2002) للجماعة كقوى عاملة من خلال الرأسمالية، أدت إلى إعادة صياغة لهذا المفهوم واعتباره رد فعلي إيجابي للرأسمالية أو ترياق لسمومها. صحيح أن الجماعة قد تدعم الرأسمالية أو تعطلها، لكن أيًا من النتيجتين ضروري ولا غنى عنه (Priori Joseph 2002). وعلى أية حال، ما يزال الباحثون في حاجة إلى المشاركة في تحديد دقيق وتفصيلي للجماعة، كيف نتجت؟ وكيف تؤدي دورها نظريًا وعمليًا؟ وما غايتها؟

قراءات مقترحة:

Herbert (2005); Joseph (2002); Williams (1979); Young (1990a).

رحلة عمل يومية **Commuting**

الرحلة اليومية إلى العمل التي تتضمن انتقال متكرر من محل إقامة ثابت، إلى محل عمل ثابت. ويعود المصطلح إلى منتصف القرن التاسع عشر، حين بدأ رجال الأعمال الأثرياء، يسافرون من مقر إقامتهم في الضواحي، إلى مقر أعمالهم في المدينة، مستخدمين في ذلك طرق السكك الحديدية. وعبر هذه الرحلة المنتظمة، كان المسافرون يحصلون على تذاكر شهرية مخفضة السعر، أدت إلى ظهور مصطلح «مسافر عبر رحلة عمل يومية» (انظر Muller, 2004). وكانت أكثر فترات هذه الرحلة ازدحامًا خلال ساعات الذروة في الصباح والمساء، وما يرتبط بها من اختناقات مرورية، هي الشغل الشاغل لمخططات النقل والمواصلات منذ خمسينيات القرن العشرين. وقد ظهر مصطلح «رحلة عمل يومية عن بعد» للإشارة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات للعمل في ظروف لا يتطلب أن يذهب فيها العامل جسديًا إلى مقر عمله.

مدينة مدمجة Compact city

يشير هذا المصطلح في **التخطيط الحضري** في العالم الغربي، إلى هدف سياسي يرتبط بالسعي لتحقيق **الاستدامة**. ويسعى مناصرو هذه السياسة إلى الحد من استخدام الطاقة التي تستهلكها السيارات، وتلوث الهواء في المدينة، والحد من خسارة البيئة البرية، والأراضي الزراعية الممتدة على أطراف المدينة، وذلك بإعادة استخدام الرقع المهملة من أراضي المدينة (والمعروفة اصطلاحًا باسم الأراضي البُنية Brownfield)، وعبر تنمية تقوم على تكثيف استخدام الأرض، والمزج بين أشكال استخدامها لرفع الفعالية، فضلًا عن تدعيم وسائل النقل والمواصلات العامة. وقد حظيت فكرة المدينة المدمجة بنقاشات عدة بشأن امتداد **الزحف الحضري**، والنمو الذكي، **وجودة الحياة**، ومدى تحمل الحياة فيها. وهناك تباين في الآراء بشأن مدى دقة وجدوى وقابلية المدينة المدمجة كنموذج لتحقيق الاستدامة الحضرية، وتتراوح هذه الآراء ما بين التأييد المطلق والتقييم المدروس (Breheny, 1995)، من جهة، والشك الكبير من جهة أخرى (Neurman, 2005).

قراءات مقترحة:

Breheny (1997).

ميزة نسبية Comparative Advantage

مبدأ يقوم من خلاله الأفراد (أو الأقاليم الجغرافية) بانتاج تلك السلع أو الخدمات التي يمتلكون فيها ميزة أكبر من حيث الفعالية أو

التكلفة، مقارنة بالمنتجين الآخرين، أو لديهم على الأقل الحد الأدنى من عقبات الإنتاج مقارنة بغيرهم. ومن ثم تكون النتيجة أن أصحاب هذه الميزات يميلون نحو التخصص عبر الأماكن. فالشخص الموهوب أو الإقليم الغني بـ الموارد، يمكن أن يكون قادرًا على إنتاج كل شيء بفعالية أكبر إذا قورن بغيره الأقل موهبة أو ثراء. لكن طالما كان هناك قدر من الميزة النسبية، فإن التخصص سيفيد الجميع. ومثال على ذلك أن يكون هناك في بلدة ما، محام بالغ المهارة، وهو في الوقت نفسه أفضل من يكتب على الحاسوب، وباتباع الميزة النسبية، فإن المحامي سيتجه إلى التركيز في مهنة المحاماة، ويعين شخصًا آخر للكتابة على الحاسوب (وربما يكون هذا الشخص على دراية بالقانون، لكن ميزته النسبية تجعله متفوقًا في الكتابة على الحاسوب). وقد يكون أحد الأقاليم قادر على إنتاج سلعتين بفعالية أكبر من إقليم آخر، لكنه سيهتم بإنتاج السلعة التي تحقق له ميزة نسبية أعلى، ويقوم في المقابل بشراء السلع الأخرى من إقليم ثان.

ولفكرة الميزة النسبية أهمية في فهم التخصص الإقليمي؛ حيث تحقق كافة الأقاليم ربحًا من خلال تبادل المنتجات، حتى لو كان بمقدور أي منها تحقيق الاكتفاء الذاتي لو أنتج كافة المنتجات بنفسه. وتعد التجارة الحرة شرطًا أساسيًا لتحقيق مبدأ الميزة النسبية. فعلى الساحة العالمية، يمكن أن تقف عيوب السوق مثل الحواجز الجمركية، حجر عثرة أمام التخصص، بناء على الميزة النسبية، من خلال حماية

المنتجات المحلية من السلع التي ليس بوسعها الصمود أمام المنافسة في ساحة مفتوحة. وقد يكون الهدف هو تحقيق نتيجة اقتصادية أكثر «توازنًا»، وتجنب المشكلات المرتبطة بالتخصص الضيق في الإنتاج.

ميزة تنافسية Competitive Advantage

هى مقدرة الشركات على تحقيق أرباح أعلى من المتوسط العام لأرباح شركات أخرى عاملة في نفس **السوق**، من خلال مزايا اختلاف في السعر أو تكلفة الإنتاج. وقد ينتج هذا إما عن امتلاك قاعدة ضخمة من الموارد (مثل تسهيلات إنتاج أفضل، أو جودة قصوى في القوى العاملة)، وقدرة أعظم على استغلال المتاح منها (مزايا القدرة) و/أو تحقيق منتج أفضل في جودته.

وقد تكون الميزة التنافسية عابرة أو وقتية، وقد يتحقق لها الاستدامة إذا لم تتعرض لتحدٍ من شركات أخرى. وتستخدم الميزة التنافسية أيضًا للتعبير عن ظهور **تقسيم العمل**، أكثر من تعبيرها عن **الميزة النسبية**. فالأماكن قد تتنافس في مستوى التوظيف على نحو ما يحدث على سبيل المثال في كثير من صناعات الخدمات خاصة المرتبطة بالترفيه والسياحة، على أساس أن ما يستوجب عليها تقديمه، تتفوق به على ما هو متوفر في أماكن أخرى، ولذلك فإن التباين المكاني هو تعبير عن النجاح في المنافسة أكثر من كونه تعبيرًا عن فروقات في وفرة الموارد أو كفاءتها.

قراءات مقترحة:

Ancien (2005), Porter (1998).

Complementarity **تكامل إقليمي**

يقصد بوجود تكامل بين إقليمين، أن أحدهما ينتج (أو لديه القدرة على إنتاج) سلع أو خدمات يعاني الإقليم الثاني من عجزٍ فيها (أو عجز محتمل). وقد استخدم أولمان Ulman (1956) هذا المصطلح لوصف أحد أسس التفاعل المكاني، ذاهبًا في ذلك إلى أن التكامل قد ينشأ عن التباين المكاني (في معطيات المكان من الموارد) أو في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أو قد ينشأ نتيجة وفورات النطاق (انظر الميزة النسبية).

Complexity Theory **نظرية التعقيد**

مصطلح يطلق على دراسة «الأنظمة المعقدة» التي تُستخدم في كل من نمذجة الأنظمة الرياضية، وفي الأعمال الوصفية والمنطقية، والأنظمة المعقدة. وهذا النوع من النظريات يقوم على أنظمة لا خطية non-Linear ذات اعتماد بيني متبادل، وهي أنظمة مرتبطة بقوة بدوائر التغذية الراجعة، ويمكن أن تكشف عن تأثيرات في حجم الأماكن والأقاليم، فضلًا عن متغيرات أخرى كالحساسية، والشروط الأولية، وتبعية المسار، وقد اشتقت هذه النظرية في

الأصل من الخصائص الرياضية وتحليل تلك الأنظمة ذات الاعتماد البيني المتبادل، وتتضمن هذه النظرية كلًا من **نظرية الفوضى ونظرية الكارثة** كنظريتين فرعيتين. وتحدد كثير من الدراسات ثلاثة تقسيمات لنظرية التعقيد الرياضي: التعقيد الحسابي، والتعقيد الحتمي، والتعقيد التجميعي.

يهتم التعقيد الحسابي بالصعوبة الحسابية لوظائف العمليات الحسابية. وهذا النوع قد يبدو غير وثيق الصلة بالجغرافيا البشرية لكنه على جانب من الأهمية في فهم صعوبات حل **مشكلات الإنجاز الأمثل** في المقياس المساحي الكبير وغيرها من المظاهر في **نظم المعلومات الجغرافية والتحليل المكاني**.

أما التعقيد الحتمي فيهتم بخصائص الأنظمة غير الخطية والتصنيفات الفرعية لكل من نظرية الفوضى ونظرية الكارثة كنظم فرعية ذات أهمية.

أما النوع الثالث من نظرية التعقيد والمسمى بالتعقيد التجميعي فيعتني بالأنظمة ذات العناصر المرتبطة بأنظمة فرعية، ويفحص الطرق التي من خلالها قد يظهر كل من البناء والتركيب عند مستويات عالية من التفاعل. ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك نموذج تل النمل الأبيض الذي يظهر من خلال تفاعل أعداد لا تعد ولا تحصى من النمل الأبيض تقوم بأنشطة فردية عالية. ومثل هذه الخصائص المتعلقة بـ «التنظيم الذاتي» و«الحاجة الملحة» ذات أهمية مركزية في التعقيد التجميعي.

وهناك محاولات متعددة لتطوير وتطبيق النظريات الرياضية على الأنظمة الحضرية والإقليمية، على نحو ما ذهب إليه Allen (1997) و(2000) Portugali. ومن الصعوبات في هذا الطريق تحديد الأهداف داخل النظام وعلى تخومه. ويمكن العثور على مراجعات لهذه القضايا وارتباطها بالجغرافيا البشرية في دراسات Manson (2001) وO'sullivan و(2000) Wilson، والتي أخذت منهجًا عمليًا مستخدمة في ذلك نظرية التعقيد كإطار يمكن من خلاله ربط كافة النماذج الحضرية الفرعية، فضلًا عن المحاججة بأن هذا الربط ضروري لفهم البناء الحضري. وعلى أية حال، لا يمكن القيام بهذا باستخدام نماذج محاكاة حاسوبية، وما يعرف بتحليل الحساسية.

وقد تبنى المختصون في الجغرافيا الثقافية نظرية التعقيد، باعتبارها أداة تناظرية ومجازية، خاصة أن التحول الثقافي يؤكد على أهمية الاختلاف، والمصادفة، والسياق. ولذلك فإن المفاهيم المختلفة، والمصطلحات والنماذج داخل نظرية التعقيد الرياضي، قدمت لغة مفيدة وأشكالًا من المجاز يمكن بها فحص المكان والمجتمع. وداخل الجغرافيا البشرية، فإن استخدام نظرية التعقيد، فاق عددًا التطبيقات الرياضية. ومن الأمثلة الجلية على ذلك، ما قدمته دراسة أوري (2003) Urry عن «التعقيد العالمي». ويستخدم التعقيد في هذه النظرية، للربط بين ما هو محلي وما هو عالمي معًا، وللتعبير عن ظهور «نظام» عالمي من رحم «اختلال النظام» الإقليمي، ودور

التغذية الراجعة، واعتماد المسار في كيفية ترابط الأقاليم مع المجتمع العالمي، والتحدي الذي يواجه كيفية بناء النظرية الاجتماعية. وقد قام Thrift (1993) بمسح شامل لبدايات استخدام المجاز التعقيدي في كل من الدراسات التجارية والعلوم الاجتماعية.

قراءات مقترحة:

Manson (2001); O'Sullivan (2004); Thrift (1999b)

التحليل التحققي للبيانات **confirmatory data analysis**

إجراءات إحصائية كمية تستخدم لتقييم الفرضيات، وعادة ما تتضمن استخدام اختبارات المعنوية (قارن **التحليل الاستكشافي للبيانات**).

صراع **conflict**

يمكن أن يعني الصراع، في صورته الأكثر عمومية، أي شيء بداية من الخلاف الشخصي بين شخصين حتى حرب عالمية. وهناك الآن اعتقاد على نطاق واسع، بأن الصراع يمثل جزءًا من الوضع الإنساني، بالرغم من أن بعضًا منه فقط يؤدي إلى مواجهة أو عنف صريح. وتركز نظرية الصراع في علم الاجتماع على الصراعات على الموارد،

وتكوين المجموعات والانقسامات الاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى صراع منظم. ويعتبر القهر، والمقاومة، والتمرد، والعنف السياسي داخل الدول، وحالة الحرب بين الدول، بمثابة عمليات ديناميكية يكون فيها التصعيد والعنف وحل الصراع وإحلال السلام، بمثابة أشياء مهمة للغاية. وفي العلوم السياسية والاقتصاد، يناقش الصراع أحيانًا من خلال **نظرية المباريات** والحسابات الإستراتيجية، ولكن الجغرافيين لم يستخدموا هذه المقاربة كثيرًا.

وتنطلق أفكار الصراع من خلال وجوه عديدة للبحث المعاصر في **الجغرافيا البشرية**، بالرغم من أنها غالبًا ما لا تكون منظرة على هذا النحو. وتركز المقاربات الماركسية على أهمية الصراع البنيوي بين الطبقات، وخاصة في المدن في ظل **الرأسمالية**؛ حيث تكون جغرافية الصراع الطبقي (انظر الطبقة) كامنة في البنية الحضرية. ومؤخرًا، استكشفت تحليلات نسائية صراعات عديدة ناتجة عن هياكل أبوية، وإستراتيجيات المقاومة التي اتبعتها النساء (Staeheli, Kofman and Peake 2004) (انظر **النسوية والأبوية** Patriarchy). **فالهجرة** تدفع الناس والثقافات إلى الصراع عندما يتفاوض القادمون الجدد والسكان المستقرون على العيش المشترك، وكثيرًا ما يكون ذلك في مواقف تغير اقتصادي كبير، وعلى خلفية صراعات طبقية ونوعية. وتعتبر صراعات الهوية جزءًا من التركيبة الحضرية في معظم المراكز الحضرية الكبرى؛ حيث أصبح سكان الشتات (انظر **الشتات**)

يشكلون الآن موضوع العديد من التحليلات الجغرافية الناتجة عن ما بعد الاستعمارية (Jacobs, 1996).

وتركز الجيوبوليتيكيا الكلاسيكية، على جغرافية الحرب والصراع الدولي؛ حيث أنعش هذا الموضوع الاهتمام به منذ الثمانينيات من القرن الماضى. ومؤخرًا، أصبح الصراع محور اهتمام سلسلة من التحليلات الجغرافية لموضوعات الحرب والسلام؛ حيث خضع كل من الإقليم، والهوية، والاستقلال الوطني، والإمبراطورية، والعنف، للتدقيق في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، وبداية «الحرب العالمية على الإرهاب» من جانب إدارة بوش في الولايات المتحدة الأمريكية (انظر الإرهاب)؛ حيث يناقش الصراع هنا على أوسع نطاق كموضوعات الصدام بين الحضارات والثقافات، ولكن الجيوبوليتيكيا النقدية، تكشف أيضًا الطرق المتعددة التي تشكل هذه الصراعات اجتماعيًا، وتجعلها تصل إلى حياة الناس العاديين (Gregory, 2004b). وتعتبر هذه المصطلحات مثقلة جدًا بالفكر الجغرافي الضمني والصريح، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام كبير من الجغرافيين (Flint, 2005).

قراءات مقترحة:

Flint (2005)

كان الاعتماد على مورد طبيعي إستراتيجي (النفط، الماس، النحاس) عبر عالم الجنوب، يرتبط بمجموعة من مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية والسياسية المتدنية، وقد أصبح هذا الارتباط يسمى «لعنة الموارد resource curse». وتبدو هذه الأمراض واضحة جدًا في الاقتصادات الاستخراجية؛ مثل اقتصاديات الدول النفطية في خليج غينيا، والتي تعتبر اقتصادات ريعية تقليدية تتصف بانتشار الفساد، والأداء الاقتصادي الضعيف، والسياسات الاستبدادية، والأداء الاجتماعي البائس، والصراع الأهلي (بما في ذلك الحرب الأهلية)، وذلك على خلفية ثروة نفطية هائلة. وقد طور بول كولييه Paul Collier وزملاؤه في البنك الدولي (World bank (2003، نموذجًا لما سموه «اقتصاديات الحرب الأهلية»، حيث تستطيع جماعات متمردة، ممارسة السيطرة والنهب، على اقتصادات تعتمد على الموارد (خاصة المعادن). ويرون أن سهولة سلب أو سرقة أو ملاحقة موارد مثل الماس أو النفط عن طريق مثل هذه الجماعات، كان مدفوعًا بالطمع والإجرام، وليس الظلم. وكان الصراع الأهلي يحيط دائمًا بالاقتصادات المعتمدة على الموارد؛ حيث كانت طبيعة المورد ـ التركز أو الانتشار، والقرب أو البعد (Le Billon, 2005) ـ تحدد الأشكال الخاصة من السياسات العنيفة (الانقلابات مقابل الحركات الانفصالية). وتشير سلع الصراع، إلى الارتباط بين اعتماد

الدولة على سلع معينة، وسهولة قدرة المتمردين على سلب الموارد من أجل تمويل حربهم (الجريمة المنظمة في تقرير البنك الدولي) ضد الدولة. وقد جذبت قضية «ماس الدم blood diamonds» اهتمامًا دوليًا بسبب الطرق التي استطاعت بها الجماعات المتمردة السيطرة بسهولة على استخراج الماس وتجارته في الصراع الأهلي العنيف للغاية في سيراليون. ونتيجة لضغوط جماعات ناشطين مثل منظمة «مراقبة العالم» (جلوبال وتنس Global Witness)، تم إعداد «مشروع التصديق على أصالة الماس الخام في كمبرلي Kimberly Process Certification Scheme» (وكمبرلي مدينة في جنوب أفريقيا شهدت ذلك الاجتماع) في يناير 2003 كنظام شهادات حكومي دولي لمنع تجارة الماس التي تمول أو تصعّد الصراع الأهلي (انظر جلوبال وتنس Global Witness, n.d).

قراءات مقترحة:

Collier, Elliott, Hegre, Hoeffler, Reynal-Querol and Sambanis (2003); Le Billon (2005); Global Witness, The Kimberly process (http://www.globalwitness.org/pages/en/the_kimberley_process.html).

صيانة الموارد والبيئة conservation

يتضمن هذا المصطلح الحفاظ على شيء ما أو صيانته للاستخدام مستقبلًا لصالح البشرية. ويمكن تطبيق الكلمة على المباني أو الطعام،

ولكنها تستخدم غالبًا للإشارة إلى البيئة الطبيعية، والموارد الطبيعية، وخاصة الأنواع والموائل. والاهتمام بالطبيعة غير البشرية له تاريخ طويل، كما في مجتمعات البحر المتوسط التقليدية، والإمبراطورية الاستعمارية الأوروبية المدارية المبكرة (Grove, 1995). وأصبحت صيانة الموارد في شكلها الحديث مستقرة في شكل مجموعة من الأفكار والأنشطة الاجتماعية قرب نهاية القرن التاسع عشر.

وكان هناك جانبان مهمان في صيانة البيئة منذ أواخر القرن التاسع عشر؛ حيث يتعلق أولهما بمعدل استهلاك الموارد، والموارد المتجددة بصفة خاصة (مثل الأنواع الحية)، بينما يتعلق الثاني بالرغبة في ضمان استمرار حياة الأنواع والموائل. وعادة ما يتجسد الفرق بين هذين الجانبين في الجدال الحاد في الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأولى من القرن العشرين بين النظرة النفعية للحفاظ على البيئة لدى مستشار تيودور روزفلت، عالم الغابات جيفورد بنشوت Gifford Pinchot، وحجج الصيانة الأكثر رومانسية لدى سييرا كلوب Sierra Club وجون موير John Muir (Hays, 1959). ومع ذلك، لا يزال هذان الجانبان من صيانة الموارد في حالة توتر حتى الآن؛ وذلك مثلًا بين الذين يدّعون أن صيد السفاري والتجارة القانونية في العاج، تمثل طريقة مناسبة وفعالة لصيانة أنواع مثل الفيلة في أفريقيا، وأولئك الذين يشعرون بأن مثل هذا الصيد والتجارة، لا يمكن السيطرة عليهما بطريقة تضمن استمرارية

الإنتاج، كما لا يمكن السيطرة عليها في زيادة القتل غير القانوني للحيوانات.

ويعتمد الأساس التقني لأفكار صيانة الموارد المتجددة على عدد من مجالات العلوم الطبيعية، خاصة علم إدارة المصائد. ففي أواخر القرن التاسع عشر، بدأت حصيلة الصيد في الانخفاض المنتظم في أوروبا والولايات المتحدة، عندما بدأ تحويل عملية الصيد إلى صناعة مع ظهور القوارب العاملة بالبخار وغيرها من الابتكارات. وقد اقترح «المؤتمر الدولي لاستكشاف البحار» في عام 1899، إجراء بحوث علمية لتشجيع الاستغلال الرشيد. وبحلول ثلاثينيات القرن العشرين، كانت فكرة أقصى حصيلة مستدامة قد استقرت، وطوال النصف الأول من القرن العشرين، تأسست سلسلة من المؤسسات الدولية لمحاولة تنظيم الصيد، بما في ذلك «اتفاقية الصيد الجائر Overfishing Convention» التي اتفق عليها في لندن في عام 1946، و«لجنة صيد الحيتان الدولية International Whaling Commission» التي تأسست في واشنطن في عام 1946. ولكن أيًا من هذه الأنشطة، وحتى ما بعدها، لم يحقق الاستغلال المستدام لأي نوع مهم من أسماك المياه المفتوحة أو الثدييات البحرية. وتعتبر دورة رواج وكساد صيد الفقمة في القرن التاسع عشر، وصيد الرنكة (نوع من السردين) في بحر الشمال، وصيد حيتان المحيطات، وصيد أسماك القد من الأطلنطي في القرن العشرين، أدلة واضحة على كل

من مدى الرغبة في صيانة الموارد، والصعوبة السياسية والاقتصادية في تطبيق إستراتيجيات الصيانة (Cushing, 1988).

وتشير لغة علم المصايد إلى التأثير الكبير للاقتصاد؛ حيث كانت كميات الصيد تتجدد أو تستنفد، وكانت الحسابات تشمل تقديرات حصيلة وحدة الجهد. وبالتالي، كان الاقتصاد يعكس تزايد فهم ديناميكيات الموارد، خاصة في التمييز بين الموارد المتجددة (المتدفقة) وغير المتجددة (المخزون القابل للنفاد) (Ciriacy-Wantrup, 1952). وقد طبقت هذه الأفكار على نطاق واسع، كما في مجال تآكل التربة والغابات. وقد أثارت حوادث «العواصف الترابية العنيفة المعروفة باسم «وعاء الغبار Dust Bowl» والتي شهدتها الولايات المتحدة (فيما بين عامي 1930-1936)، الاهتمام بإدارة موارد التربة بطريقة يمكن أن تحافظ على استدامة الإنتاج حول العالم؛ وذلك في أفريقيا المدارية مثلًا؛ حيث أضفت الشرعية على إلزام المزارعين بزراعة المدرجات على المنحدرات الجبلية، وهو العملية التي لم يكن السكان على دراية بها (Beinart and Coates, 1995). وقد استقر مفهوم إدارة الغابات مستدامة الناتج منذ فترة طويلة، بالرغم من أن تطبيقه على الغابات المعتدلة التي تنمو فيها النباتات منذ القدم (حيث تعتبر «زراعة الأشجار» مدمرة للبيئة) وبالرغم من أن فشله في تطبيق مبادئه على غابات الأقاليم المدارية ما يزال موضع جدل كبير.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، أصبح خطر فناء الأنواع الحيوانية ـ مثل حمار الكواجة quagga (وهو حمار وحشي سهلي قليل الخطوط في جنوب أفريقيا)، والحمام المهاجر في أمريكا الشمالية، وقرب فناء أنواع أخرى ـ مثل ثور البيسون الأمريكي ـ بمثابة ميدان سباق لحركة الحفاظ على الأنواع في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، والعالم الاستعماري (Sheail, 1976; Adams, 2004)؛ حيث تركز هذه الحركة بصفة خاصة على حدائق الحيوان (خاصة «جمعية حديقة حيوان نيويورك»، التي تأسست في عام 1895)، وعلى مساندة الصيادين الذين تحولوا إلى محافظين على الحيوانات، كما في «جمعية الحفاظ على الحيوانات البرية في الإمبراطورية» (التي تأسست في لندن في عام 1903). وشنت حملات من أجل تأسيس محميات الحيوانات، والمحميات الطبيعية، والمتنزهات الوطنية؛ ومن أجل إصدار تشريعات وطنية للأنواع المحمية (مثل تحديد مواسم حظر الصيد والأنواع المحمية)، وأبرمت الاتفاقيات الدولية لصيانة الموارد، مثل «الاتفاقية الأنجلو- أمريكية لحماية الطيور المهاجرة» في 1918، و«اتفاقية التجارة في الأنواع المهددة» (CITES) في 1973.

وتوسعت عملية الحفاظ على الحياة البرية بسرعة بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك مع تأسيس منظمات مثل «مؤسسة صيانة الموارد والبيئة 1948» (Conservation Foundation)، و«صيانة الطبيعة 1951» (Nature Conservancy) في الولايات المتحدة

الأمريكية، و(اتحاد صيانة الموارد والبيئة العالمي World Conserva-tion Union (IUCN)» (1956»، و«صندوق الطبيعة العالمي World-wide Fund for Nature) «1961). وقد تزايدت عضويات وقدرات وأعداد منظمات الصيانة مع الحركة البيئية الأوسع، والتي تطورت من سلسلة من جماعات المصالح النبيلة الصغيرة في دول صناعية قليلة، إلى حركة عالمية.

وتزايدت قوة وتقدم عملية صيانة الموارد بحلول التسعينيات من القرن الماضي، وذلك مع تأسيس منظمات مؤسسية جديدة وقوية، مثل «صيانة الموارد والبيئة الدولية 1999» (Brosius Conservation International). وأعطى تطور علم أحياء الصيانة كعلم مستقل، ثقة متزايدة لتخطيط الصيانة، كما في تعريف «المناطق الساخنة» للتنوع الحيوي واختيار المناطق المحمية. وأصبحت الآثار الاجتماعية لصيانة الموارد، تخضع لفحص دقيق بصورة متزايدة (Brechin, Wilhusen, Fortwangler and West, 2003; Neumann, 2004a). ومع ذلك، استمر تدهور التنوع الحيوي من خلال عمل الرأسمالية العالمية، وأنماط الاستهلاك، بلا رادع (Jenkins, 2003). ولكن لا تزال العوامل التي أدت إلى ظهور صيانة الموارد في القرن التاسع عشر قوية.

يشير عادة إلى نشاط شراء واستخدام السلع، بالرغم من أن بعض المعلقين يصرون على أن المصطلح يجب أن يشير أيضًا إلى تحويلها، وإعادة بيعها، وتبادلها (Gregson and Crewe, 2003). وبالرغم من أن **الجغرافيا الاقتصادية** كانت تركز عادة على أماكن **الإنتاج**، حدثت زيادة كبيرة في الاهتمام بالاستهلاك منذ الثمانينيات من القرن الماضي، وكان ذلك مصحوبًا بزيادة الحوار بين **الجغرافيا الاجتماعية** والاقتصادية. ويتمثل أحد أسباب ذلك، في الانتقال المفترض إلى **مجتمع ما بعد الصناعة**؛ حيث أصبحت تجارة التجزئة، وأنشطة وقت الفراغ، **والسياحة**، تعتبر بمثابة محركات نمو كبرى (في الغرب على الأقل). وهناك سبب آخر يتمثل في الأهمية النظرية للاستهلاك كمحور **للهوية**: ففي المجتمع الاستهلاكي، يبدو أن ما نشتريه يصبح أكثر أهمية في تحديد إحساسنا بذواتنا بدرجة أكبر مما ننتجه. وأخيرًا، يبدو أن زيادة الاهتمام بالاستهلاك، يرتبط باتجاهات مهمة في مجال **العولمة**، مع التراجع الملحوظ في الثقافات الاستهلاكية المرتبطة بالمكان (مثل الأطعمة أو الموسيقى الوطنية)، ليحل محلها مظهر تدفقات السلع المهجنة (انظر **الغذاء**، **والتهجين**، **والموسيقى**، **والتقارب الثقافي**).

وتمثل بعض الملامح التي اعتبرت مميزة للاستهلاك المعاصر، وجوهًا محتملة للحداثة (Glennie and Thrift, 1992). وفي الواقع،

يقول البعض، إن ثورة الاستهلاك سبقت الثورة الصناعية فعلا؛ حيث كان الابتكار في الإنتاج، مدفوعًا بالتغيرات في أذواق وعادات المستهلكين. وهكذا تكشف الجغرافيات التاريخية لتجارة التجزئة، عن سلسلة ملحوظة من الابتكار في التصميم والإعلان وبيع السلع طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مع تتابع الأماكن المنظمة بعناية - تشمل صالات الأسواق، والمباني التجارية، والمستودعات التجارية - التي لعبت دورًا كبيرًا في إضفاء هالة من الرغبة في المنتجات (Wrigley and Lowe, 2002). وفي حقبة الحداثة العالمية، كانت ثقافات الاستهلاك ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتحقيق الأمان والراحة أيضًا، مع مثالية الضواحي التي انعكست في تكاثر المنتجات التي لا يمكن لأي موطن الاستغناء عنها. وكان تفضيل ممارسة الاستهلاك في المنزل والضاحية، ينعكس في لامركزية الاستهلاك؛ حيث تبعت تجارة التجزئة وأنشطة وقت الفراغ، الطبقات الوسطى إلى الضواحي، ومع ذلك، نجد أن المواصلات العامة، سمحت في الوقت نفسه لمركز المدينة، بدعم دوره كمكان للاستهلاك، وأصبح الذهاب للسينما، والنوادي الليلية، وتناول الطعام بالخارج، من الطقوس الحضرية الأساسية، مما حافظ على أسطورة أن مراكز المدن تمثل مجالًا حيويًا عامًا.

وهكذا تميز منتصف القرن العشرين غالبًا بفترة «استهلاك جماعي مرتفع». ومع ذلك، يرى باومان (Bauman (2001a، أن الاستهلاك

ظل تابعًا للعمل طوال تلك الفترة؛ حيث يصف العمل بأنه كان بمثابة الرباط الذي يربط الدوافع الفردية معًا، والتكامل الاجتماعي والتكاثر المنتظم، مع اعتبار السلع الاستهلاكية بمثابة «مكافآت rewards» على العمل أساسًا. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الدولة في الدول الصناعية المنتجة، تقدم بعض هذه المكافآت للعمال من خلال العرض الجماعي، بحيث يستطيع، حتى العاطلون، المشاركة في طقوس الاستهلاك. ومع ذلك، نجد في المجتمعات غير الصناعية في ما بعد الحداثة، أن الدولة لا تهتم كثيرًا برعاية «جيش العمل الاحتياطي» هذا. ومن ثم فإن «شبكة أمان» دولة الرفاه قد تآكلت تدريجيًا، مع اضطرار الأفراد إلى البحث عن الأمان في «مكان السوق marketplace». (انظر الليبرالية الجديدة). ولحسن الحظ (بالنسبة للبعض على الأقل) فإن النزعة الاستهلاكية المعاصرة، تتضمن وجود حل يمكن شراؤه لكل مشكلة بشرية: حتى إن مشاكل إفراط الاستهلاك (مثل البدانة) تؤدي إلى تسويق سلع جديدة (مثل المنتجات الخالية من السكريات واشتراكات النوادي الصحية، والجراحات التجميلية).

وهكذا أطلقت الثورة الاستهلاكية الثانية حقبة أصبح فيها الاستهلاك، وليس العمل، المحور الذي تدور حوله الهوية. ومع ذلك، فإنه كما يصر أبادوراي (Appadurai (1996, p. 38، «أصبح الاستهلاك الآن عملًا خطيرًا»، ومن الخطأ أن نعتقد أن المجتمعات الاستهلاكية أقل تنظيمًا من المجتمعات الصناعية. ففي الواقع، يقال

إن النزعة الاستهلاكية، أفرزت نمطًا جديدًا للسيطرة الاجتماعية؛ حيث لم يعد التقسيم الاجتماعي الأساسي قائمًا بين البورجوازية والبروليتاريا، ولكنه أصبح بين الأثرياء «المغرر بهم» الذين تُحرك شهوتهم للاستهلاك، قطاعًا كبيرًا من أنشطة الخدمات وأوقات الفراغ والترفيه ـ و«المكبوتين» وهم «المستهلكون المحرومون» غير القادرين على التمتع بحياة الاستهلاك الترفي (Clarke, 2003). وبينما تتجذب المجموعة الأولي إلى الشراء من خلال فخامة تسويق ماهرة (وإن كانت غير ماهرة جدًا)، فإنها تحتاج أيضًا إلى المراقبة لاستبعاد المكبوتين من أماكن استهلاك وقت الفراغ. وتعتبر كاميرات الفيديو للمراقبة عن بعد CCTV، وحراس الأمن، وآليات تصنيف الائتمان، والمظهر الاستهلاكي، من العناصر المهمة في هذه العملية؛ حيث تحافظ على نظام أماكن الاستهلاك المصممة للأثرياء. وقد دفعت الطريقة التي تجمع بها مراكز التسوق بين هذه الآليات للسيطرة الاجتماعية والبيئة المنظمة بعناية، العديد من الجغرافيين، إلى إعلانها بمثابة سياقات استهلاكية نموذجية، وفي ذلك يقول شيلدز (Shields, 1989):

«حاول المطورون أن يَفْصِلوا بين المراكز وعملية التسوق. وكان ذلك اعترافًا بفراغ النشاط الذي تقدم له هذه المراكز الحيز الاجتماعي الرئيسي، يصنع فيه المصممون خدعة أن «هناك شيئًا آخر يحدث غير مجرد التسوق». ويتمثل الناتج الفعلي في حيز زائف يعمل من خلال إستراتيجيات مكانية للخداع والازدواجية»..

ونظرًا لأن حيازة السلع أصبحت ضرورية جدًا لتطوير الإحساس بالذات، فقد كان لا بد أن يعتبر الاستبعاد من مثل هذه الأماكن، بعدًا مهمًا في **الاستبعاد الاجتماعي** (Williams and Hubbard, 2001). ومع ذلك، فإن التقارير التي تركز على أماكن الاستهلاك المضلل، ربما تتجاهل الأماكن الأكثر تقليدية التي يحدث فيها معظم الاستهلاك (مثل المجمعات الاستهلاكية، ومحلات النواصي، والزاويا، والوجبات السريعة). وبالمثل، فإن ظهور أماكن لاستهلاك «المستعمل» (مثل موقع إي باي eBay على الإنترنت) يثير أيضًا تساؤلات مهمة حول العلاقة بين المكبوتين والمغررين (الفقراء والأثرياء).

وبالإضافة إلى الاهتمام الموجه إلى الجوانب الاجتماعية للاستهلاك، هناك أيضًا أعمال مهمة قام بها الجغرافيون على الجوانب الشخصية الناتجة عن أعمال الاستهلاك. وعلى سبيل المثال، أصبحت أهمية الاستهلاك في تركيبات **الجسد** موضع اهتمام متزايد (Valentine, 1999)، مثل الارتباط العاطفي الناتج بين الناس والأشياء التي يستهلكونها. بل إن البعض، قد بدأ في استكشاف العمل الوجداني المطلوب للتخلص من السلع القديمة، ذاكرين كيف أن هذه الأشياء القديمة، ترتبط بمسيرة حياتنا بطرق وثيقة (Gregson and Crewe, 2003). وتُعتبر حقيقة أن السلع الاستهلاكية قد يكون لها حياة طويلة ومعقدة، من الأشياء التي استكشفها الجغرافيون من خلال محاولات رسم السلاسل السلعية العالمية و«التجارة في الأشياء» (Jackson, 1999). ويوفر تخطي الفروق البسيطة بين

الإنتاج والاستهلاك، وتتبع شبكات تداول السلع، منظورًا مهمًا لـ عبور القوميات؛ ويوجه الاهتمام أيضًا إلى مجموعة من التقنيات والأماكن والجهات المشاركة في ممارسات الاستهلاك.

وبالرغم من أن الاستهلاك كان يعتبر هامشيًا في وقت من الأوقات بالنسبة للبحث الجغرافي، إلا أن التنوع الكبير في الدراسات الحديثة، يشير إلى أنه يستحيل الآن تجاهل المكانية الاستهلاك. وقد يمثل العائق الرئيسي أمام تطوير نظريات جغرافية في الاستهلاك في الواقع، في الشمولية الحالية لدراسات المستهلكين. فبعد التوصل بسرعة إلى أن النقطة التي أدركنا عندها أن قدرًا محيرًا من الأنشطة يتضمن الاستهلاك، يتمثل التحدي الكبير الذي يواجه الجغرافيين البشريين، في تحديد ما إذا كان الاستهلاك لا يزال مفهومًا مفيدًا يمكن توجيه قدر كبير ومعقد من الدراسات إليه..

قراءات مقترحة:

Clarke, Doel and Housiaux (2003); Mansvelt (2005).

أثر سياقي (تأثير البيئة المحيطة) contextual effect

هي تأثير البيئات المحلية على تصرفات الأشخاص وسلوكياتهم. وقد أصبح كثير من العلوم الاجتماعية يعتمد على التأثيرات التركيبية؛ حيث تتأثر تصرفات الأشخاص وسلوكياتهم بمكانتهم غير الجغرافية داخل المُجتمع، مثل الطبقة الاجتماعية: فمن المُفترض – داخل أي

مُجتمع - أن يتصرف الأشخاص الذين ينتمون لبيئات مُتشابهة أينما كانوا داخل مُجتمعاتهم، بطرق مُتشابهة. وطبقًا للموضوعات الخاصة بالأثر السياقي (تأثير البيئة المُحيطة)، ولأن أنماط التصرفات والسلوكيات تكون مُكتسبة من التفاعلات الاجتماعية إلى حدٍ بعيدٍ في أي من الأماكن (مثل الأُسر المعيشية والمجاورات)، فإن الأشخاص المُتشابهين الذين يعيشون في أماكن مُختلفة، ربما يُفكرون ويتفاعلون بشكلٍ مُختلف بسبب تفاعلاتهم مع جيرانهم. وعلاوة على ذلك، فإن العديدَ من الأنماط المُرتبطة بالتأثيرات المُركبة، ربما تكون نفسها ناتجة عن التأثيرات المُجمعة للبيئة المُحيطة. وإذا تم اكتساب الأعراف السُلوكية من نماذج محلية، فإن الأنماط الوطنية تكون ببساطة مُمثلة لجُملة المُمارسات المحلية لكل الأماكن؛ أي أن الوطنية هي مجموع الأنماط المحلية.

وتتنوع مُرادفات مُصطلح تأثير البيئة المُحيطة بتنوع التخصصات المُختلفة، ففي الاقتصاد، على سبيل المثال، مَيّز «بروك دورلاف» «Brock Durlauf» في عام 2000 بين «التأثيرات الذاتية» التي يكون فيها سُلوك الفرد الواحد مُتأثرًا بسُلوكيات أعضاء المجموعات الأُخرى (راجع: **متغيرات داخلية**)؛ و«التأثيرات الخارجية» التي يتباين سُلوك الفرد طبقًا لها، بتباين السمات الملحوظة التي تُحدد عُضوية المجموعة؛ و«التأثيرات المُترابطة»، التي تدور حول الجدل بأن الأفراد يميلون في أي منطقة إلى التصرف بطُرق مُتشابهة؛ لأنهم إما يملكون الخصائص نفسها أو يُواجهون فرصًا ومُعوقات مُتشابهة.

وقد تأثر التناقض بين التأثيرات التركيبية وتأثيرات البيئة المُحيطة بقوة، بما في داخل الجُغرافيا البشرية من أفكارٍ في ثمانينيات القرن العشرين، وقد ظهر ذلك بوضوحٍ في البحث القَيم الذي أعده «ثريفت» «Thrift» في عام 1983، ففي هذه الوَرقة، قام بنشر المنهج التركيبي بغرض تقدير أشكال السُلوك المُتنوعة (مثل «مسار الحياة») كنُظم تركيبية داخل مجالات البيئة المُحيطة. ويثبت «سيتينج ثيربورن» «Citing Therborn» أنه في داخل كُل شخص في العالم، كلّ من خصائص الشمولية (بأن يكون عضوًا في عالم هادف)، وخصائص الموقعية (بأن يمتلك مكانًا مُعينًا في هذا العالم وخصائص مُحددة كالنوع والانتماء العرقي وغيرها) والتي بها تقوم عمليات المُلاءمة البيئية في شتى المواقع من خلال دراية الفرد بـ المخَال المكانية ومُعايشته لها.

وقد استند الأثر السياقي كثيرًا على العمل المُبكر لنظرية **الانتشار**، وبصفةٍ خاصةٍ بحث «تورستين هاجرستراند» «Torsten Hagerstrands» عن الاتصال الاجتماعي، والتأثير الناتج عن مفهوم **المجال المعلوماتي الوسيط**، وكانت مُحصلة هذين العملين، ركيزة أساسية لفكرته عن **الجغرافيا ـ الزمن**. وقد اكتشفوا حديثًا في جغرافية الانتخابات، وفي دراسات أخرى تُوضح أن الناس أكثر ميلًا أن يشتركوا في الاتجاهات السياسية، وأن ينتخبوا بنفس الطريقة (كالأغلبية) من جيرانهم، وذلك بصرف النظر عن مكانتهم

الاجتماعية (انظر تأثير الجيران). كما ميَّزوا ذلك أيضًا في مجالات أخرى، كما في دراسات المرض والوفيات في الجُغرافية الطبية، وفي تأثيرات المدرسة على تطور الطالب (انظر: التعليم). وبالرغم من أن الدراسات التجريبية، أكدت أن السلوكيات تكون مُتوافقة مع تأثيرات البيئة المُحيطة، فإن العمليات التي من المُفترض أن تتسبب في ذلك - كدور التفاعل الاجتماعي في نشر التصرفات والمعايير السُلوكية - تكون أقل فهمًا. وقد يكون من المُحتمل في بعض الحالات تمييز التأثير السببي الناتج عن البيئة المحلية بفعل التأثير الذاتي؛ حيث إن (البعض على الأقل) الأفراد ينتقون تفاعلاتهم البيئية المُحيطة (كما في حالة طبقة العُمال الذين يطمحون في الانضمام للطبقة المُتوسطة ولذلك يختارون أن يُقيموا في أماكن إقامة الطبقة المُتوسطة ويُلحقوا أطفالهم بالمدارس المحلية).

واقترح «جينكس وماير» «Gencks and Mayer» في عام 1990 خمس آليات تُؤدي إلى توافق السُلوكيات مع تأثيرات البيئة المُحيطة:

١- تأثير العدوي؛ حيث تنتشر التأثيرات الموجودة داخل منطقة ما إلى ما يُجاورها من مناطق أخرى.

٢- التنشئة الاجتماعية الجماعية؛ حيث تكون النماذج المحلية عناصر مُهمة في تنمية السُلوكيات.

٣- النماذج المؤسسية؛ التي تكون تأثيرات المُؤسسات المحلية بها مُفضلة عن تأثيرات الناس.

٤- النماذج التنافسية، حيث يتنافس الجيران بسبب نُدرة الموارد.

٥- نماذج الحرمان النسبية، التي تضم مُقارنة ظروف الأفراد بجيرانهم، والتصرف طبقًا لتلك المُقارنة.

وربما كانت هناك علاقة بين آليتين أو أكثر من هذه الآليات بدرجة أو بأُخرى.

قراءات مُقترحة:

Agnew (1987), Johnston and Pattie (2006).

سياقية **contextuality**

هي الطابع الموقفي للحياة الاجتماعية، وتتضمن التعايش، والاتصال، والتآزر، كسلسلةٍ من الترابطات والتشابكات في الزمان والمكان. ولمُصطلح السياق جذور تاريخية عميقة؛ فقد بدأ بعلاقات في اللغة، التي تشمل بعض المعاني المزدوجة لـ «الملابسات» و«الاتصال الترابطي». ومثل كلمة النص text فإن كلمة السياق مشتقة دلاليًا من الأصل اللاتيني (texere)، ومعناها «ينسج»، وفي تراث التأويل فإن السياق يشير إلى تماسك النص، وإلى الروابط بين مجمل النص وأجزائه.

وقد تمت ترجمة هذا المُصطلح في **الجُغرافيا** بواسطة الجُغرافي السويدي «تورستين هاجرستراند» كجزء من الأساس الوجودي والمعرفي (للعلاقة القائمة داخل **الجغرافيا – الزمن**). وقد ميز «هاجرستراند» بين المناهج التركيبية، التي تبدأ بتقسيم موضوعاتها إلى مقولات بنيوية يتم الوصول إليها من خلال منهج منطقي صوري أو شكلي، وبين مناهج السياق، التي تتم فيها مُعاملة هذه الموضوعات والأحداث وفقًا لأماكن وأزمان حدوثها، وتُنسب إليها خاصية «التآزر» التي يجب أن تبقى مُتماسكة. وفي الجغرافيا الزمنية، تم تمثيل مسارات حياة الأفراد في الزمان والمكان، ليس مثل التحركات التي تتم في نموذج الزمان والمكان الديكارتي الفارغ، ولكن كحزمة أنشطة تُؤدي إلى تكوين شبكة من المسارات. وقد اعتبر «هاجرستراند» فكرة هذه الشبكة كمُسَلّمَة أساسية لمنهج السياق؛ فهي تَكفُل فهمًا لكل من **الزمن والفضاء** المكاني، واعتبرها **موارد** يُعتمد عليها في تسيير الحياة. ومع ذلك، فإنها تظل قابلة للنقاش ما دام يُقلل من شأن العمل الإنساني اللازم لتحريك الكيانات المُختلفة، ورسُومه التوضيحية التي لا تزال تحتفظ بالإحساس بالزمان والمكان كأُطر خارجية.

وقد تلاقت أفكار «هاجرستراند» – مُجردة من دلالاتها الفيزيائية – في نهاية المطاف، مع موضوعات **النظرية الاجتماعية** الحديثة، والفلسفة الاجتماعية، ساعية بذلك لأنطولوجيات المُمارسة، ولفهم وضع العمل الاجتماعي.

وفي النظرية البنيوية_التي قدمها عالم الاجتماع البريطاني «أنتوني جيدنس Anthony Giddens 1984» فإن «السياقية» على سبيل المثال لا تمنح أو تقدم روابط للحياة الاجتماعية، ولكنها تشير فقط إلى الخصائص المتأصلة في بنية تلك الحياة.

فتقول النظرية: إن «كُل النشاط الاجتماعي» تكوَّن من ثلاث لحظات متداخلة في التباين: زمنيًا وبنيويًا ومكانيًا: ويُعبر تلازم هذه اللحظات عن الخاصية الموقفية للمُمارسات الاجتماعية (Giddens, 1981, p.30). ويُزودنا «جيدنس» بمجموعة من التصورات التي تصف السياقية كمكوِّن أصلي للتكامل الاجتماعي وتكامل النسق: التفاعل وجهًا لوجهٍ، والعلاقات الأكثر شمولية للتفاعلات الوسيطة. ويُعد مفهوم المحل – أحد هذه المفاهيم – الذي يصف مواضع التفاعلات المُرتبطة بمُختلف الأنشطة الاجتماعية. وقد قام العديد من الجُغرافيين بحوارٍ نقدي حول هذه الصياغات. فيتابع «بريد» «Pred» في عام 1984 – على سبيل المثال – نظرية المكان، كعملية تاريخية مُحتملة تُؤكد المُمارسات المُؤسساتية والفردية، وكذلك الملامح البنيوية التي تتشابك مع هذه المُمارسات. وأضاف «سيمونسين» «Simonsen» في عام 1991، سمات أكثر «ظاهراتية» عن طريق تأكيده لـ «قصة الحياة الموقفية» في مدخلٍ لدستور الحياة الاجتماعية، مُتضمنًا التفاعل بين مُختلف الأنماط الزمنية والمكانية. وهناك نُقطة مركزية في هذه أو في غيرها من المُساهمات، وهي أن السياقات ليست سلبية في

خلفياتها؛ فالسياقات هي مُحصلة الظروف الاجتماعية، والأحداث المُجمعة، التي قد تكون أكثر أو أقل في الشُمول المكاني، وأكثر أو أقل في التحديد الزمني، كما تكون مُنتجة للأزمنة والأمكنة التي يتعين إنتاجها (Thrift, 1996).

وثمة موضوع آخر يتوافق مع نظرية المعرفة. وقد أشارت العديد من المصادر الفلسفية عن هذه المناقشات. التي تمثلت في الفينومينولوجيا الهيدجرية وأفكار «لودفيج فيتجنشتين» «Ludwing Wittgenstein» عن ألعاب اللغة، وتتشابك إلى حدٍ ما مع أفكار «ميشيل فوكو» «Michel Foucault» عن سلطة المعرفة المتشكلة تاريخيًا والمصوغة مكانيًا. ولكن من المُهم أيضًا، الإشارة إلى «كارل مانهايم» «Karl Mannheim» رائد علم الاجتماع المعرفي، الذي كان واحدًا من أوائل الذين تعاملوا مع الأفكار على أنها تتموضع اجتماعيًا (Situationsgebunden). وقد تمركز جزء من هذه الأفكار في آراء «دونا هاراواي» «Donna Haraway» عن المعرفة الموقفية، التي أضافت فهمًا جديدًا لإنتاج المعرفة الجُغرافية. ويُعد إنتاج المعرفة نشاطًا عمليًا يحتل مكانًا واضحًا، ويتخلل سياقات مُحددة. وهناك إصدارات مُختلفة عن عموم المعرفة السياقية، ولكن ما يربط بينها هو موقفها المُعتدل تجاه صلاحيات النظرية بصفةٍ عامة (راجع: Thrift, 1996). وتُعد مثل هذه النظريات - بالطبع - حيويةً وذات تحليلات مُهمة، ولكنها في الوقت نفسه، مَحدودة وجزئية دائمًا: وتُميزها السياقات التي تبرز منها، والأحداث التي تهدف إلى تلبيتها.

ويتمثل الأمر المُشترك للمناهج السياقية في مرجعيتها للأزمنة والأمكنة المُترابطة والديناميكية. وقد أكدت الإسهامات الأكثر حداثة على هذه النُقطة وتطويرها. فعلى سبيل المثال، ربط «سشاتزسكي» «Schatzski». في عام 2002 – فيما أطلق عليه «علم وجود (أنطولوجيا) الموقع» – المُمارسة بالتعايش البشري. وعلى هذا تَكون المواقع الاجتماعية عبارة عن سياقات؛ حيث تُشكل المُمارسات والنظم شبكة هائلة ومُتحولة، يُمكن للمواقع الاجتماعية بها، أن تتداخل، وتتشابك، وتلتحم، وتتعارض، وتتشعب، وتنتشر، وتكون كذلك قادرة على عرقلة بعضها بعضًا. كما أشارت «ماسي» «Massey» في عام 2005 – بطريقة أخرى ودون استخدامها المصطلح – رؤية ديناميكية أُصولية عن السياقية. فتُناقش الحيز المكاني من زاوية العلاقات المُتبادلة، وعدم التجانس، والعملية، وقد ربطته بالزمن من خلال تحديد مزدوج «كتعددية مُجزأة وتزامن ديناميكي». مما يسمح بمفهوم لمُختلف الأمكنة والأزمنة (أو السياقات) كعلاقة، وكمجموعة من المسارات دائمة الحركة، نشأت من علاقاتها المتبادلة وعملها معًا.

قراءات مُقترحة:

Massey (2005), Simonsen (1991), Thrift (1996).

نطاق تخوم بحرية · **contiguous zone**

هي منطقة بحرية تشملها سيادة الدولة تتاخم المياه الإقليمية

للدولة_الساحلية، ويكون لها السيادة عليها وتمتد لأربعة وعشرين ميلًا بحريًا من سواحل بحارها الإقليمية. وتتمثل هذه السيادة في: (1) منع انتهاك القوانين الجُمركية، والمالية، والصحية، وقوانينها الخاصة بالهجرة الوافدة، والنُظم الخاصة بالدولة أو بحرها الإقليمي، (2) معاقبة من ينتهك مثل هذه القوانين والنُظم الموجودة داخل الدولة أو البحر الإقليمي (United Nations, 1983, Art.33). وقد مكّن ذلك الدول الأجنبية من فرض العديد من حقوق الامتياز، مُتضمنة حقوق الملاحة والطيران والصيد وإجراء الأبحاث ووضع الكابلات البحرية.

قراءات مُقترحة:

Valega (2001).

رف قاري **continental shelf**

يُعرِّف المُؤتمر الثالث للأُمم المُتحدة الخاص بقانون البحار، الرف القاري «بأنه امتداد طبيعي لأرض المنطقة حتى الحد الخارجي للهامش القاري، أو لمسافة 200 ميل بحري من خط الأساس الذي يُقاس منه اتساع البحر الإقليمي» (United Nations, 1983, Art.76). وحين يمتد الهامش القاري إلى ما بعد الـ 200 ميل بحري من خط الأساس، ينبغي أن يكون الحد الخارجي للدولة الساحلية مُحددًا بطرق عالية التقنية، وفق المادة 76 من الاتفاقية. وتُمارس الدولة الساحلية على

الرف القاري «حقوق السيادة بغرض استغلال الموارد الطبيعية المُتاحة أو الكشف عنها» (United Nations, 1983, Art. 77).

قراءات مُقترحة:

Valega (1992).

قارة/قارات **continents**

تُعرف عادة بأنها كُتل ضخمة من اليابس مُتصلة ومُتقطعة، وتعريف القارات تقليدي ومُتفق عليه؛ لأنه يرتبط بتاريخ الكشوف الجُغرافية والجيوبوليتيكيات. وقد قَسَمَ المُعاصرون العالم اليوناني الروماني إلى ثلاث قارات هي - **أوربا** وآسيا (ASIA) و«ليبيا» (انظر: **أفريقيا**) - وكان هيرودوت في حيرة مُنذ وقت مُبكر من القرن الخامس قبل الميلاد حول «أسباب إطلاق ثلاثة أسماء نسائية مُمَيزة لمساحة واحدة من اليابس» (Lewis and Wigen, 1997, p. 22). وفي العصور الوسطى بأوربا، أبقى الكارتوجرافيون والمُتخصصون في وصف الكرة الأرضية على ذلك التقسيم الثلاثي، ولكنهم كانوا يرون هذه الأقسام الثلاثة عبارة عن أجزاء لـ «جزيرة عالمية» واحدة (Oribs Terrar-um). وقد أدى الاكتشاف الأوروبي **للأمريكتين** في أواخر القرن الخامس عشر ومن بعده اكتشاف القارة الجنوبية العظمى «أستراليا»

في بدايات القرن السابع عشر، إلي انتقال المركزية العرقية وإعطاء الفرصة لتزايد الشعور بالتقسيم الكوني والتمييز.

النُظم القارية الحديثة

القارة القطبية الجنوبية	أستراليا	أمريكا الجنوبية	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	أفريقيا
القارة القطبية الجنوبية	أستراليا	أمريكا الجنوبية	أمريكا الشمالية	أوراسيا		أفريقيا
القارة القطبية الجنوبية	أستراليا	أمريكا		أوراسيا		أفريقيا

ولم تُستعمل كلمة قارة في اللغة الإنجليزية لكي تُشير إلى التقسيمات الكبرى للكرة الأرضية حتى بدايات القرن السابع عشر. وقد تأكدت هذه التقسيمات أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من خلال مبادئ الحتم البيئي؛ فقد تم تمييز القارات بواسطة الشكل المُصور لها، والروابط السببية بين جغرافياتها البشرية والطبيعية. وقد ظهرت فئات «النظام القاري» مُتمشية مع الطبيعة، ولا يُمكن اعتبارها من نتائج التخيل البشري المُعرّض للخطأ، ولكنها كيانات حقيقية، تم اكتشافها عن طريق البحث التجريبي (Lewis and Wigen, 1977, p.30). وقد تم كشف المُخططات القارية ذات الطابع التعسفي بواسطة أنظمة مُختلفة في الاستخدام المُعاصر (انظر الجدول السابق)، ولكن بينما تمتلك هذه المُخططات القليل، أو

لا تمتلك منهجًا علميًا، فهي تحتفظ مع ذلك – في الغالب – بأهمية شعبية وجيوبوليتيكية كبيرة. (انظر أيضًا: ما وراء الجُغرافيا).

جغرافيات الطباق (التقابل) الموسيقي

contrapuntal geographies

هي دراسة الشبكات التي يتم من خلالها ربط الأشخاص والأحداث في مُختلف الأماكن حول العالم في شبكة مُعقدة وديناميكية وغير مُتكافئة، تحتفظ كل منها بخُصوصيتها وحركة تفاعلاتها. وترفض جُغرافية العلاقات المكانية اثنين من المبادئ المُجحفة وهما: تفردية المكان، وشمولية الفضاء المكاني؛ فلا يتم انغلاق الأماكن على نفسها واكتفاؤها ذاتيًا، وإنما يكون الحيز المكاني مفتوحًا ومُتشابهًا ذاتيًا باستمرار. ويُشتق هذا المُصطلح من بحثٍ لـ «إدوارد سعيد» (1935-2003)، وهو ناقد أدبي ذو خيال جغرافي، وقد اعتبر «قراءة العلاقات المكانية» عبارة عن جزءٍ ضروريٍ في النقد الثقافي، وبصفةٍ خاصةٍ نقد الاستعمارية. وقد أثبت «سعيد» أن أوروبا – والغرب بصفةٍ عامةٍ – اعتمد على خُرافة التكوين الذاتي (الإنتاج الذاتي) الذي مَثَّلَ الحداثة كمُنتجٍ فريدٍ لأفعال الأوروبيين، الذين يملكون الحق والمسئولية في الوصول بالآخرين إلى ثمار التقدم، الذي ربما يكون خارج مُتناول أيديهم..وقد اعترض «سعيد» على تلك الفكرة، ليس فقط لنرجسيتها ولكن أيضًا لفلسفتها: فمن وجهة نظره، أن جميع

الثقافات مُهجنة؛ أي مجموعات من العلاقات المكانية. وقد كان ذلك جزءًا من واقع الحقيقة المادية – كشبكات تبادل البضائع، والهجرة وما شابه ذلك – وجزءًا من واقع التكوين الثقافي؛ فلا توجد هوية ذاتية على الإطلاق، ودون مجموعة من المُخالفات، والسلبيات، والمُعارضات (Said, 1993, p. 58)، (انظر الجُغرافيات التخيلية). وقد كان ذلك أمرًا ضروريًا لتحقيق «تداخل الأقاليم» وتشابك تاريخها معًا.

وقد كان «سعيد» مُوسيقيًا بارعًا،.وكانت أُصول المجاز مُوسيقية؛ ففي فن مزج ألحان الموسيقى الغربية الكلاسيكية، هناك موضوعات مُختلفة تُؤدي إحداها إلى الأُخرى، مع منح واحد فقط من هذه الموضوعات امتيازًا مُؤقتًا، ولكن في ظل تعدد الأصوات الناتجة، هناك حفل مُوسيقي، ونظام، وتفاعل مُنظم، استمد من الموضوعات، وليس من لحنٍ صارم، أو مبدأ رسمي خارج العمل. وبالطريقة نفسها، أعتقد أننا نستطيعً قراءة الروايات الإنجليزية وتفسيرها .... (Said, 1993, p.51). وثمة ثلاث نقاط حاسمة عن هذا المشروع تدور حول النقد الأدبي:

(١) نادرًا ما تتسم جُغرافية العلاقات المكانية بالشفافية، ويتطلب حديثها ذكاءً نظريًا وتحليليًا. واعتبر ناقد أدبي آخر، وهو «فريدريك جاميسون» (Frederic Jameson)، قراءة العلاقات المكانية، مسألة محورية في تفسير العالم الاستعماري عن طريق تأثير «الترتيب الخفي للمُستعمرة من المدينة الأم» ولكنه أثبت

أن العولمة أنتجت شفافية معرفية. وهذا بالضبط ما رفضه تصور «سعيد» (راجع: Gregory, 2004, pp. 11-12).

(٢) ربما تكشف جُغرافية العلاقات المكانية عن «حفل مُوسيقي ونظام»، ولكن هذا يجب ألا يكون خطأ في الانسجام والتوازن؛ فتحركاتها تكون مُنظمة خلال علاقات مُختلفة من السُلطة (انظر أيضًا: التقارب الثقافي). وقد ركز «سعيد» (في عام 1993، ص 279) على شكل بعينه من القوة، عن طريق رُؤيته للخبرات الغربية وغير الغربية وكأنها تنتمي مع بعضها لأنها مُترابطة بواسطة الحُكم الإمبريالي.

(٣) وثالثًا، تتطلب جُغرافية العلاقات المكانية قراءة في تخصصات مُتعددة، ومن وجهات نظر مُختلفة: ليس فقط من وجهة نظر الخطاب السائد ولكن أيضًا من وجهة نظر المعارف الثانوية (راجع: Featherstone، 2005a: وانظر أيضًا: دراسات المهمشين.

وقد تم الاستناد إلى جغرافية العلاقات المكانية، لتوجيه الحديث عن الإرهاب والأمن الذي حشدته الولايات المُتحدة الأمريكية في «حربها على الإرهاب» في أفغانستان والعراق، ولزيادة العمليات العسكرية الإسرائيلية في فلسطين المُحتلة (Gregory, 2004) والحملات التي شنها اليمين الهندوسي ضد المُسلمين في الهند (Oza, 2007)، وذلك كما جاء في مُقترح «سعيد» الأصلي، فقد كشفت الدراستان معًا عن تنشيط الكنايات الاستعمارية لتوصيف العدو المُشترك.

وقد توصلت مشروعات أخرى مُباشرةً إلى نتائج مُشابهة دون الاستناد إلى «سعيد»: فيُعد مشروع «جيلروي» (Gilroy) في عام 1993 المُسمى «الأطلنطي الأسود» أحد هذه المشروعات، خاصة مثاله البارز عن التشكيل المكاني العالمي الذي تَكَوَّنَ من خلال تفاعل مُعقد بين الاتصال والاختلاف. وفَضَّلَ «سعيد» نفسه الوصف التوضيحي لوضع نظرية، لكن الجغرافيا البشرية تتضمن مُحاولات عديدة لتطوير وضع نظرية مادية أكثر أهمية لهذه الأفكار. وهكذا استبدلت «كاتز» (Katz) الاستعارة الكارتوجرافية – الطبوغرافيا العكسية – بالاستعارة الموسيقية لـ «سعيد»؛ حيث ذكرت:

أنا أريد أن أتخيل السياسات التي تُحافظ على تَمَيُّز مكان ما، وعند إدراك ذلك، فإن المكان، يتصل تحليليًا بأماكن أخرى على طول خطوط الكنتور التي لا تُمثل الارتفاع فقط، لكن تُمثل علاقات خاصة بعملية ما (مثل عولمة العلاقات الرأسمالية من الإنتاج). ويُوفر هذا وسيلة مُتعددة الأوجه لوضع نظرية لترابط الأماكن المُختلفة اختلافًا كبيرًا والمنعزلة اصطناعيًا بفعل التاريخ والجُغرافيا، ولكن يُعد هذا أيضًا من إنتاج هذه الأماكن نفسها، فبينها اختلاف في العمليات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المُشتركة التي تواجهها. وهو فكرة الطبوغرافيا ذاتها، التي تنطوي على دقة عالية وفريدة في ربط الأماكن البعيدة، وتُمكننا من الاستدلال على الأماكن المجهولة التي تقع بين هذه الأماكن...... ومثل هذه الترابطات، عبارة

عن علاقات تحليلية دقيقة وليست مُتجانسة. وليست كل الأماكن المُتأثرة برأس المال العالمي الطموح، تتأثر بالطريقة نفسها...... والمقصد الأساسي، هو إنتاج الطبوغرافيات العكسية التي تصل الأماكن المُختلفة تحليليًا، وبالتالي تُعزز الصراعات في سبيل المصالح المُشتركة (30-Katz, 2001a, pp. 1229).

وهذه الجُغرافيات مُتغيرة، وفي تطورٍ مُستمرٍ دائمًا، وقد استعار «شبرد» (Sheppard) في عام 2002 مفهومً «المسار البنيوي» (wormhole) من النظرية النسبية ليُبرز أشكال الطبولوجيا المُتضمنة والمُعقدة.

وينبغي ألا تُقاس العلاقة الموقفية بين مكانين بالمسافة الفعلية التي تفصل بينهما، وإنما بكثافة الترابط بينهما وطبيعته..... مثل الشبكات، والمسارات البنيوية عبر الفضاء، التي تُنشئ الروابط الطوبولوجية التي تُقلل العزلة بين الأماكن البعيدة، وتُعيد تشكيل علاقاتها المكانية.... والمسارات البنيوية عبارة عن تأثيرٍ بنيوي للجُغرافيا التاريخية القديمة للعولمة، وتعكس كيف أن عملياتٍ العولمة، تُعيد تشكيل المكان والزمان. وربما يترتب على مثل هذه المسارات البنيوية، نتائج غير مُتناسقة للغاية للأماكن المُترابطة......... (4-Sheppard, 2002, pp.323).

ومهما كانت المُفردات مُفضلة، فإن رسم خرائط لمثل هذه الجُغرافيات المُضطربة، تحتوي أكثر من كارتوجرافيا اتصال: وتُعد

النتيجة المُترتبة على التباينات والفروق في الزمان والمكان، أمرًا حيويًا (راجع **هندسة السلطة**). وتنقل الاستعارة الأصلية لـ «سعيد»، إحساسًا بالغ الأهمية بديناميكيات الحركة والتباين والتغيير.

مُجمع حضري conurbation

صاغ هذا المُصطلح «باتريك جيديس» «Patrick Geddes» (1854–1932) لكي يصف المنطقة المبنية التي نتجت عن اتصال مركزين عُمرانيين أو أكثر كانوا مُنفصلين من قبل، ويُمكن أن يكون هذا المصطلح قد بدأ من خلال **نمو حضري شريطي** على امتداد الطُرق الرئيسية بين المناطق الحضرية. وقد حلت محل هذا المُصطلح - نتيجة **الزحف الحضري** - مُصطلحات أخرى مثل المدينة العُظمى والمنطقة الحضرية الكُبرى ومنطقة العمالة الحضرية الكُبرى، ويُمكن أن تكون المنطقة المبنية غير مُتصلة في هذه المناطق.

تقارب، إقليمي convergence, regional

هو اتجاه بموجبه تميل مستويات الدُخول المالية الإقليمية أو مُستويات المعيشة المُتباينة داخل دولة ما نحو التساوي بمرور الوقت. وينبغي أن يكون ذلك هو حال التنبؤ المُستمد من **الاقتصاد الكلاسيكي الجديد** الذي يصور العمالة، **ورأس المال، وعوامل الإنتاج** الأخرى التي تنتقل من إقليمٍ لآخر، بحثًا عن أفضل عائدات مُمكنة (في شكل أجور

وأرباح)، حتى لا يبقى شيء للحصول عليه مع المزيد من التنقل، لأن العائدات، أصبحت هي نفسها في جميع الأقاليم. وهكذا فينبغي أن يميل اقتصاد السُوق الحُر التنافسي في ظل الراسمالية، نحو تحقيق المُساواة الإقليمية، مع مُراعاة القيود المفروضة على التنقل المكاني لعوامل الإنتاج.

وتُبين الأمثلة من كل دولة على حدة، أن هذا التنبؤ ليس بالضرورة صحيحًا. فعلي سبيل المثال، تتقارب الدخول الإقليمية بالولايات المُتحدة الأمريكية تقاربًا ثابتًا خلال الفترة من أواخر القرن التاسع عشر حتى سبعينيات القرن العشرين. ومع ذلك، فإن كل إقليم على حدة له مساره الخاص به، الذي يعكس خبرته التاريخية في قوة الحركة أو ضعفها تجاه مُتوسط الدخل القومي، ويُؤدي هذا الأمر إلى تعقيد الصورة البسيطة للتقارب المُنتظم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن موضوع التقارب يعتمد على النطاق الجُغرافي المُتبع: فالاتجاه نحو تقليل التفاوت على مُستوى الإقليم الواسع، يُمكن أن يتعارض مع المستوى الأكثر محلية؛ كالتعارض بين المركز والهامش والأحياء الداخلية للمدينة مثلًا. وهكذا، فقد اقترن التقارب في الولايات المُتحدة الأمريكية على النطاق الإقليمي الواسع، بالاختلاف بين المدينة والريف وبين المجاورات المُختلفة.

ولا يقتصر التقارب الإقليمي على الاقتصاديات الرأسمالية، بل يكون أكثر وضوحًا في النظام الاشتراكي، الذي يملك مُساواة في مُستويات المعيشة الإقليمية ويعتبرها هدفًا صريحًا من أهدافه.

فعلى سبيل المثال، كان يُمكن ملاحظة وجود اتجاه قوي للتقارب بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، على الرغم من أن عكس ذلك قد حدث خلال ما يُسمى بـ «عصر الركود» الذي سبق البيروستيريكا وسقوط الشيوعية.

وهناك دليل على انتكاسات للتقارب في العالم الرأسمالي، بما في ذلك الولايات المُتحدة الأمريكية؛ حيث تزايد انعدام المساواة بين الأقاليم منذ سبعينيات القرن العشرين. ففي المملكة المُتحدة، يُمكن مُلاحظة الاختلاف بين هذه الأقاليم منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين، كالاختلاف في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومقاييس الدخل الأخرى. والحقيقة أن ذلك الأمر قد حدث في فترة التفرغ للسُوق الحُر الذي يفترض حدودًا للتوسع في التقارب الإقليمي نحو مُساواة كاملة في ظل الرأسمالية، وذلك من خلال المُمارسة العملية إن لم يكن من الناحية النظرية. وفي الواقع، فإن الفترة المُبكرة من التخطيط الإقليمي الأكثر إيجابية، قد أخذت الدولة نحو المزيد من المساواة عما كان عليه الحال في إطار قوى السوق الأقل ضبطًا. ويُشير ذلك إلى أنه بعد تحقيق مُستوى مُعين من عملية التقارب، فإن تدخل الدولة في شكل السياسة الإقليمية يُصبح ضروريًا إن لم يكُن شرطًا كافيًا لمزيد من التقارب.

قراءات مُقترحة:

Caselli and Coleman (2001), Martin (2001a), Sokol (2001), Williamson (1966).

نمط مؤسسي يتشكل عن طريق اتحاد مجموعة من الأعضاء بغرض ترويج مصالحهم الاقتصادية المُشتركة. وتاريخيًا، تكونت التعاونيات لتعزيز قوة البيع من قِبل المُنتجين المُستقلين القائمين على الأُسرة، وبالتالي كانت التعاونيات أكثر انتشارًا في القطاع الزراعي (Moran, Blundern and Bradley, 1996). وتشترك تعاونيات البائعين في السُوق وفي تسعير المعلومات، ويُمكن أن تتصرف هذه التعاونيات كبائع واحدٍ لضمان أفضل الأسعار. كما تم استخدام الشكل التعاوني أيضًا في تعزيز القوة الشرائية (المُشتريات بالجُملة)، وفي المُشاركة في تكاليف تجهيز الأغذية. وقد أصبحت تعاونيات المُنتجين في السنوات الأخيرة يدًا بيدٍ مع مُبادرات التجارة العادلة لتحسين ظروف العمل والدخل للمُنتجين من الفلاحين.

قراءات مُقترحة:

Cobia (1989).

نموذج المركز ـ الهامش core-periphery model

هو نموذج الأنماط المُنتظمة للتنمية غير المُتساوية المُستخدم في جُغرافية النشاط البشري، بالاعتماد على التوزيع غير المُتساوي للسلطة داخل المُجتمعات وبينها. ويُمكن تحليل المراكز والهوامش على مُستوى مقاييس مكانية جُغرافية مُتنوعة، بما في ذلك التنمية

الإقليمية غير المُتوازنة داخل الاقتصاديات الوطنية، والتنمية غير المُتوازنة، على المُستوى العالمي.

وقد كانت تنمية المراكز والهوامش موضوع اهتمام كبير لمُخططي التنمية الوطنية والجُغرافيين المُتخصصين في جُغرافية الحضر والجُغرافيا الإقليمية منذ وقت مُبكرٍ فيما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أدى النمو غير المُتوازن بين المراكز الحضرية والأقاليم الزراعية المُهيمنة والرئيسية للدولة – وبصفة خاصة في الدول النامية – إلى مُمارسات مُتنوعة لتعزيز التنمية الحضرية الإقليمية والثانوية (انظر **الاقتصاد المزدوج**). ومع ذلك، فإن قوة المراكز الاقتصادية القائمة، وفشل الكثير من المشروعات اللامركزية، قد أديا في العقود الأخيرة، إلى درجة أقل من التحمس لسياسات الدولة التي تسعى للتغلب على تركيبات (المركز–الهامش) على المستوى الوطني، في حين يُنظر بشكلٍ مُتزايد للتنمية غير المُتوازنة على أنها عُنصر أساسي لديناميكيات **الرأسمالية** (Smith, 2008 [1984]).

ويرتبط مفهوم «المراكز والهوامش» على المُستوى العالمي، بعمل مجموعة مُتنوعة من الاقتصاديين في مجال التنمية، ولكن هذا المفهوم يمتلك ميزة خاصة وواضحة في المناهج مثل نظرية التبعية (Frank, 1967)، وتحليل **النُظم العالمية** (Wallerstein, 1979). وقد اتخذ تقييم ديناميكيات (المركز– الهامش) على المُستوى العالمي، الحالات الوطنية والاقتصاديات كمُكونات مُهمة للنظام العالمي، وحددت بعض

الدول كجزء من المركز العالمي، والبعض الآخر من الدول، كجزء من الهامش العالمي. أما المراكز فهي تلك الدول التي تمتلك أعلى قيمة مُضافة من قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات، بينما الدول الهامشية فهي تلك الدول التي تكون أكثر اعتمادًا على الصادرات الزراعية والمواد الخام، وفي الآونة الأخيرة هي تلك الدول التي يُوجد بها انخفاض في القيمة المُضافة من السلع المُصنعة. وتُحدد نظريات النُظم العالمية الدول شبه الهامشية، بأنها تلك الدول التي تشهد صادراتها مزيجًا من الارتفاع والهبوط في القيمة المُضافة من السلع (Wallerstein, 1979, pp. 66-94).

وتقوم العديد من نماذج (المركز-الهامش)، بربط هياكل (المركز-الهامش) على المُستوى الوطني، بنظيره على المُستوى العالمي، مثل نموذج «أندريه جوندر فرانك» «Andre Gunder Frank» (Frank, 1967, pp. 8220). ومن الناحية العملية، فإن مثل هذه النماذج تنظر إلي المُدن الرئيسية بالدول النامية، على أنها نقاط اتصال عُقدية بين الاقتصاديات الوطنية، والنظام العالمي، وعلى أنها «مضخات شفط» تستنزف الفائض من المُجتمعات الهامشية، إلى الدوائر العالمية لرأس المال (Armstrong and McGee, 1985). وقد شككت العمليات الأخيرة للعولمة في مدى تماسك الاقتصاديات السياسية الوطنية، وجعلت تباينات نظرية المركز-الهامش التي تتوقف على هيراركية الدول أكثر صعوبة. ولكن ما زالت النماذج التي تُؤكد على الأدوار الحاسمة للمدن في العالم النامي تحتفظ بأهمية كبرى.

قراءات مُقترحة:

Armstrong and McGee (1985). Frank (1967), Smith (2008 [1994], Wallerstein (1979).

corporatization **شراكة تجارية كبرى (كوربوراطية)**

• هي انتشار الأغراض والأساليب والخطابات التُجارية داخل قطاعات الدولة والقطاعات غير الربحية بالمُجتمع. فقد قامت المدارس، والجامعات، والمُستشفيات، ومكاتب الرعاية، وغيرها، بإجراء معايير للعمل كمُؤسسات خاصة على نحو مُتزايد، على الرغم من اختلاف أسباب إنشائها والموارد والعلاقات القائمة في المُجتمع. ويتزايد الحديث بشكلٍ كبيرٍ في هذا الصدد عن «مراكز التكلفة» و«العُملاء» و«المُنتجات» و«الأسواق» وحتى «الربحية» (ما يتعلق، على سبيل المثال، بزيادة مُوازنة الجامعة أو نقصها للشركات الخاصة). وينبغي على المُنظمات غير التُجارية، السعي من أجل تحقيق الفاعلية والاستجابة للمُتطلبات الاجتماعية المُتغيرة. ولكن ربما يجب أن يُقيَّم معنى الفاعلية والقدرة على الاستجابة في هذه المُنظمات، على أُسس مُختلفة عما كنا نطبقه على الشركة.

قراءات مُقترحة:

Steck (2003).

هو درجة الترابط بين اثنين أو أكثر من المُتغيرات. وتُعد مُعاملات الارتباط في التحليل الإحصائي التي تتراوح بين (1+ و1-)، مقاييس لجودة مطابقة العلاقة بين المُتغيرات: وتدل القيمة 1 على علاقة ارتباطية قوية جدًا. وإذا تم تربيع قيم الارتباط الأقل من الـ 1، فإنها تدل على أن نسبة التغير في أحد المُتغيرات، يُمكن تفسيره إحصائيًا بالمُتغير أو بالمُتغيرات الأخرى: فقيمة الارتباط 0,8 تعني أن 0,64 من التغير، يُمكن تفسيره بالمُتغيرات الأخرى. وتُشير العلاقات الارتباطية المُوجبة، إلى أن زيادة قيمة أحد المُتغيرات، يُؤدي إلى زيادة قيم المُتغيرات الأخرى: أما العلاقات الارتباطية السالبة، فتُشير إلى أن زيادة قيمة أحد المُتغيرات، يُؤدي إلى تناقص قيم المُتغيرات الأخرى. ويُرمز للارتباط بين مُتغيرين - في العديد من مُتغيرات النموذج الخطي العام، وبصفة خاصة في تحليل الانحدار - بالرمز r، ويُرمز له بالرمز R في الارتباط «المُتعدد» بين ثلاثة أو أكثر من المُتغيرات. ويُعد مُعامل الارتباط، مُؤشرًا للعلاقة بين اثنين أو أكثر من المُتغيرات وليس مقياسًا للسببية، على الرغم من أن الارتباط القوي قد يكون له متضمنات نظرية مهمة.

cosmography كوزموغرافيا (وصف الكون)

هي دراسة الأرض ككُل وعلاقتها بالسماء، ويقوم علم وصف

الكون على افتراضات مركزية الأرض للكون، والاعتقاد بالتماثل بين الترتيب المكاني للمجالات الأرضية والسماوية. ويُمكن أن يتم إسقاط الهندسة الكروية للأقطاب السماوية، والدوائر الكبرى، ونصفي الكرة الأرضية، ودائرة البروج، على الأرض والسماء، ويُمكن أن يتم توضيح الدوائر الرئيسية في الكرة السماوية التي تتألف من شبكة كروية من خمس دوائر كبرى وأقطاب ومحاور تجعلها رمزًا لعِلم الكوزموغرافيا (عِلم وصف الكون) (ما زالت موجودة على عَلم البرتغال). وقد حظيت الكوزموغرافيا الرياضية (Mathematical cosmography) بأهمية عملية في الملاحة بالمحيطات، وكان الكوزموغرافيون - في كثيرٍ من الأحيان - في بدايات أوروبا الحديثة، أصحاب وظائف قضائية ذات نفوذ (Fiorani, 2005). وقد تمت إثارة النظام الكوزموغرافي في كثيرٍ من النُظم العقائدية المُتعلقة بأفكار الأوامر الإلهية والانسجام الكوني، وأُعيد تنفيذ ذلك على مقاييس مكانية مُختلفة، بما في ذلك العالم الصغير للإنسان. ويُحاول النظام الكوزموغرافي، توجيه المُعتقدات المؤثرة لتتدفق خلال الكون، غالبًا عن طريق مُعالجة الأشكال البيانية والصور الكوزموغرافية. وقد كانت الكوزموغرافيا الوصفية (Descriptive cosmography) عبارة عن تصنيف ووصف لمحتويات الكون المخلوق، ومُفترض أن الكوزموغرافيا الوصفية، ذات نظام يعكس علاقات رياضية. ولا يُؤدي دمج كلٍّ من النظام الرياضي، ووصف المُحتويات، إلى تعريفٍ سهلٍ للكوزموغرافيا، بل يُؤدي إلى تنافرٍ فكريٍ.

وقد بلغ علم الكوزموغرافيا ذروته في بدايات أوروبا الحديثة، حيث أخذ شكل الكُتب المُصورة والخرائط التي يُمكن اعتبارها أسلاف الأطالس الحديثة. وقد أصبح علم الكوزموغزافيا علمًا موسوعيًا بشكلٍ مُتزايد عند البحث عن التنظيم المكاني وتوضيح كليات المعرفة العالمية. ولقد كان التصادم الحديث من جانب الأوروبيين في عصر النهضة، فيما يتعلق بفشل الكوزموغرافيا غالبًا في التمييز بين ما هو حقيقي وما هو خرافة أمرًا مُذهلًا، وكذلك كانت الأهداف الصناعية الكبرى للمشروعات الكوزموغرافية، قد أصبحت ضخمة بشكلٍ مُتزايد (Grâfton, 1992, Lestringant, 1994). وقد أدى الافتراض الكوزموغرافي، بأن الكون مُغلق مما يعني قبول النظام العالمي لكوبرنيكوس – خاصة بعد جاليليو ونيوتن – إلى تراجع الكوزموغرافيا كمجال نشط للمعرفة، وحل محلها الفلك والجُغرافيا كعلوم مُتميزة (انظر: أيضًا **تاريخ الجُغرافيا**)، وذلك على الرغم من أن الكوزموغرافيا الرياضية، ظلت علِمًا مُهمًا طوال القرن الثامن عشر، من خلال إنشائها لخطوط الطول الدقيقة على الكرة الأرضية المُفلطحة، وتطوير المسح الجيوديسي (Edney, 1993). واكتشاف علم الكونيات – غير الغربي وقبل الحديث – التعبير البياني في شكل خرائط كوزموغرافية وأشكال بيانية مُتنوعة (انظر: تاريخ الكارتوجرافيا).

قراءات مُقترحة:

Besse (2003), Cosgrove (2006a).

كوزموبوليتانية (كونية – عالمية) cosmopolitanism

ظل الفلاسفة السياسيون والمُحللون الاجتماعيون- على مدى القرون – في جدالٍ حول تحسين النظام الاجتماعي، والانتماء على النطاق العالمي. ويلوم الكوزموبوليتانيون، **القومية** كسببٍ للعديد من الاضطرابات التي تُصيب العالم، وأثبتوا أن الروابطَ العالمية والحقوق، تكونِ مرغوبة للتقدم البشري والتحرر على نطاق عالمي واسع وعبر الحدود السياسية. وقد أكد اليونانيون – على سبيل المثال – على المسئولية العالمية للمُواطن، في حين دفعت رغبة «كانط» «Kant» – أثناء الفترة الأكثر حداثة – بالمثالية الكوزموبوليتانية للحُكومات التي لديها التزامات خارج أقاليمها (Delanty, 2005b). كما أكد «آدم سميث» «Adam Smith» على دور التعاطف، كجسر بين الأفراد والشعوب في العالم المُتباين بفعل قوانين السُوق، كما سعت الثورة الفرنسية إلى نشر مبادئ الحرية والمُساواة والإخاء كقيم عالمية، في حين أصر «ماركس» على انتشار الاشتراكية تحت توجيه حركة العُمال الدولية.

وقد تطورت الكوزموبوليتانية في السنوات الأخيرة مُتخذة اتجاهات جديدة، لتضم مُقترحات مثل: الحكومة العالمية، والمواثيق

الدولية المُلزمة، والمسئولية الاجتماعية المُشتركة، وتعزيز حقوق الإنسان، والرعاية البيئية العالمية والالتزامات الدولية المُختلفة تجاه الدول الفقيرة، كاستجابة لتزايد عدم المُساواة الدولية والإضرار بكوكب الأرض (Held and Koenig-Archibugi, 2003). وقد تم وضع المُواطنة العالمية والعمل السياسي بصفةٍ عامةٍ، في قلب المفهوم المثالي للكوزموبوليتانية كمُساعد ضروري في عملية العولمة في مجال الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية، والثقافية، مُتضمنة زيادة تنظيم الكوكب، والتدفقات عبر الحدود الوطنية، والترابطات عبر الأوطان. ويُنظر للمُواطنة العالمية، كمطلبٍ يُؤدي إلى رُقي المُجتمع العالمي.

ومع ذلك، أثبت نُقاد الكوزموبوليتانية منذ فترة طويلة، أن التأثير الجماعي، والانتماء، يعتمدان دائمًا على الولاء والهوية الإقليمية القوية، وكذلك تمتلك الكوزموبوليتانية، العمليات والمؤسسات الخاصة بالتعبير والعمل السياسي، ومُعظمها مُشتركة في عمليات تدور حول المُجتمعات العرقية الوطنية. وهكذا، تم الحُكم على المثاليين من الكوزموبوليتانيين، بأنهم الصفوة، لما يعكسوه من القيم والمُمارسات الحضارية للمُثقفين فحسب، وقد تجمعت القيادات العليا المتنقلة، والأقليات الإقليمية الساخطة، التي تتسم بانتماء الأغلبية لها، حول مُجتمعات قومية ومحلية ثابتة. ورفض النُقاد أيضًا – في الماضي والحاضر – فكرة الكوزموبوليتانية المثالية كعالم مثالي (طوباوي)،

لأنها فكرة ساذجة وغير قابلة للتطبيق، على أساس أنها طُموح وهمي، فشل في إثارة العاطفة والولاء على أرض الواقع، وذلك في ظل نظام عالمي يدور حول المحلية والسيادة الإقليمية، ومُقترحاته المُؤسساتية تملك فرصة ضئيلة للفهم والبقاء، وأن الكوزموبوليتانية كرمزٍ للتقدم، قد قُوضت بواسطة حالة الإنسان الذي يتزايد حذره من الطُموحات العالمية أو الغائية (Bauman, 2003).

وبتحجيم هذه الخلافات المعيارية، يُمكن الادعاء بأن الواقع الاجتماعي المُعاصر أصبح كوزموبوليتانية شاملة، بغض النظر عن الأسئلة المُتعلقة بالشعور. وقد شدد «أولريش بيك» «Ulrich Beck» في عام 2004 - على سبيل المثال - على ضرورة تمييز الكوزموبوليتانية كعقيدةٍ، و«عولمة الدنيا «Cosmopolitanization» كعمليةٍ مُتعددة الأبعاد للتحول عبر الحدود الإقليمية، الذي يتطلب أكثر من الاستجابة الوطنية، أو مركزية الدولة. وقد أعطى «بيك» «Beck» أربعة أمثلة: الأول يتمثل في «كوزموبوليتانية المُخاطرة»، وهو الخوف المُشترك في جميع أنحاء العالم من تزايد المخاطر العسكرية، والمناخية، والوبائية، والبيئية، والبيولوجية الاجتماعية - التي يُنظر إليها على أنها تهديدٌ عالمي يتطلب قواسم جديدة مُشتركة وعمل مُترابط. والمثال الثاني يتمثل في «سياسات ما بعد القومية» المدفوعة بالشعور العالمي بالتهديدات والشُكوك اللانهائية التي تكون أكثر صُعوبة في تحديد هويتها وحسابها، على أساس مقاييس الدولة

التقليدية، وتدفع بمداخل جديدة لتنظيم الأمور الداخلية للدولة، وتُؤدي إلى ارتفاعٍ في العديد من الشبكات السياسية غير التابعة للدولة. أما المثال الثالث الذي أعطاه، فهو عولمة التباين، كنتيجة لتشابك العمليات الوطنية الداخلية والعمليات الوطنية عبر الحدود (من قرارات رفاهة الدولة إلى التحررية الليبرالية الجديدة العالمية، وأعمال الشركات عابرة القوميات، والمُؤسسات المالية)، وهي ظاهرة تتطلب تدخلات سياسية عبر الحدود الوطنية، ولكن تم التعامل - في كثيرٍ من الأحيان - مع هذه الظاهرة من قِبَل الصفوة الوطنية، على أنها قضية داخلية. وأخيرًا، يُشير «بيك» إلى «الكوزموبوليتانية العادية» استنادًا على الاستهلاك اليومي للمُنتجات، والصور المُتنوعة من مُختلف أنحاء العالم، وزيادة تكوين المُمارسات الثقافية والانتماءات خلال المُشاركة العالمية.

ويَدَّعي مجموع هذه الأمثلة القليلة ذات العملية مُتعددة الأبعاد، بأن «المجال التجريبي للمُجتمعات القومية المُنعزلة، وكلٍ مُجتمع له لُغته الخاصة المُوحدة، وهويته وسياساته، أصبح خرافة أكثر وأكثر»؛ حيث ما يهم القومية، هو أن تصبح «في جوهرها وطنية عابرة للحدود، أو كوزموبوليتانية مُتزايدة» (Beck, 2004, p. 153). وهذا لا يعني بأي حال أننا أصبحنا جميعًا كوزموبوليتانيين، لكن ذلك يطرح سؤالًا هو، إلى أي مدى تستطيع الحسابات داخل الدول أن تتحمل تجاهل العالم بأسره. وقد دفعت هذه الاعتبارات بعض الجُغرافيين

إلى إعادة النظر في تاريخ الجُغرافيا، ليس لإدانة إسهاماتها «tout court» لكن لتقديم قراءات دقيقة عن مُشاركتها مع الكوزموبوليتانية المثالية (Cosgrove, 2003, cf. Harvey 2000a)، بينما سعى آخرون لتنشيط المشروع المُعاصر للجُغرافيا البشرية النقدية عن طريق التفكير في آثار الكوزموبوليتانية على الأخلاقيات (على سبيل المثال: Popke, 2007) وعلى العمل السياسي (على سبيل المثال: Gidwani, 2006).

هيكل تكلفة cost structure

هو تقسيم التكلفة الكُلية للإنتاج إلى الأجزاء المكونة له، أو هو تكلفة المُدخلات الفردية. فيدل هيكل تكلفة صناعة الحديد والصلب - على سبيل المثال - على الكميات المُطلقة (أو النسبية) للإنفاق على خام الحديد، وفحم الكوك، والحجر الجيري، والعمالة، والمُعدات الرأسمالية، وغيرها. ويكشف هيكل التكلفة عما إذا كان نشاطًا مُعينًا كثيف المواد أو كثيف رأس المال أو كثيف العمالة.... إلخ، وذلك فيما يتعلق بالإنفاق على المُدخلات. ويُمكن أن تُمدنا هذه المعلومات بفكرة أولية عن المُدخلات المُحتمل أن يكون لها تأثير كبير في موقع النشاط.

تحليل التكلفة والعائد (CBA) cost-benefit analysis

هو إجراء تحليلي، وتقييم اقتصادي شامل ومُتكرر «ex ante» لمشروعات القطاع العام الكُبرى، ويشمل هذا الإجراء كُل الآثار

الاجتماعية الإيجابية والسلبية، ويتم أحيانًا على نطاق خيارات المشروع ومقاييس مكانية جُغرافية (على سبيل المثال: Turner, Adger and Doktor, 1995). وعلى هذا النحو، فإن تحليل التكلفة والعائد (والمعروف بـ CBA) يضم مجموعة كبيرة من الاعتبارات عن حسابات الربح والخسارة في عملية صُنع القرار بالقطاع الخاص. وقد طُبق أصلًا في مشاريع الأنهار، والمواني العامة بالولايات المُتحدة الأمريكية، وامتدت استعمالات تحليل التكلفة والعائد المُعاصر، لتضم أشياء مُتباينة كجودة الهواء بالمناطق الحضرية، ومشاريع السدود والري، ورفض إعادة التدوير، والإجراءات الطبية والبيطرية، وتحرير النقل، وصيانة الطرق، والتخلص من النفايات الخطرة، وتوليد الطاقة وحفظها، ومشاريع توفير فُرص العمل (Armstrong and Taylor, 2000 وانظر أيضًا: Mishan and Quah, 2007).

ويتضمن تحليل التكلفة والعائد ثلاث مراحل. تتمثل الأولى في: ضرورة تحديد التكاليف والعائدات المُرتبطة بالمشاريع العامة، بما في ذلك المؤثرات الخارجية غير الملموسة مثل الضوضاء، وفُقدان المَوطن، والتلوث، ورفع مُستوى صحة الإنسان وتعمره. ثانيًا، يجب أن تكون التكاليف والعائدات كَمية، بما في ذلك اقتطاعاتها في تاريخ مُعين، نظرًا لأن مُختلف التكاليف والعائدات، يُمكن أن تنشأ خلال فترات زمنية مُتباينة جدًا. وأخيرًا، يُؤخذ في الاعتبار نتيجة نسب

التكلفة والعائد عند اتخاذ القرار، أو تقييم المشروع والمرحلة، وتكون جنبًا إلى جنبٍ مع المُدخلات الأُخرى السياسية والحاكمة (Turner, 2007).

ويختلف الاقتصاديون حول أفضل تطبيق لهذه المبادئ العامة في حالات خاصة، ويختلفون أيضًا حول صلاحية تطبيقها ككل. ويكون بذلك تحديد كُل التكاليف والعائدات واحدًا على هذا النحو: فكيف يُمكن أن تكون شُمولية دون حسابات مُزدوجة. وليس لكل المُتغيرات قيمة واضحة في السُوق، فبعض التقديرات لقيمتها، يُمكن أن تكون أقل بكثيرٍ من التخمين. ويُمكن لمُعدل الخصم أيضًا أن يكون حاسمًا للنتيجة، ويُؤدي إلى تعرض رفاهية الأجيال القادمة إلى خطرٍ. وأخيرًا، هناك موضوعات مُهمة خاصة بالتوزيع، فينبغي أن تكون فائدة المليون دولار من إنشاء طريق سريع للسُكان الفُقراء، أكبر من الفائدة نفسها للمواطنين الأغنياء.

وتأتي الإضافات الحديثة لتحليل التكلفة والعائد على النطاق الأوسع للقضايا البيئية - مثل **الاحترار العالمي** - في مُقدمة الحوارات الدولية (Stern, 2007)، ولكنها أثبتت أنها مُثيرة للجدل بصفة خاصة. فلا يتعذر القضاء على هذه التغيرات البيئية المُحتملة فقط، لكن تتباين أيضًا التكاليف والعائدات الخاصة بها دوليًا، وتزداد أحكام التقييم السُلوكي الحادة (على سبيل المثال، **اللاندسكيب** والحياة البرية والحياة البشرية) ومسائل العدالة بين الأجيال وداخلها، ومن

المُحتمل أن يُعاني الفقراء الفعليين كثيرًا، في حين يُمكن أن تمتلك الأجيال القادمة - التي تتوقع نهاية حاسمة للتغيرات الكونية - التقنية الكافية لكي تُقاوم ذلك.

وقائع عكسية افتراضية counterfactuals

هي عكس الحقائق تمامًا؛ أي تحديد ما كان يُمكن أن يكون مُختلفًا في الحقائق. فماذا لو لم يكن نهر النيل يجري في أرض مصر؟ وماذا لو لم تتم كتابة القاموس الذي بين أيدينا؟ فمثل هذه الأسئلة تقدم تصورًا مشروطًا بشرطٍ، فتُركز المُحتملات اهتمامها حول مُقارنة حالة معروفة من السجل التاريخي والجُغرافي، مع ما قد يكون الحال عليه في عالم آخر مُحتمل. وقد وُجدت مُناقشات للمُحتملات في الفلسفة وعلم النفس الاجتماعي والعلوم السياسية وبعض فروع الاقتصاد وربما يكون أبرزها مُناقشات التاريخ (من خلال **الجُغرافيا التاريخية**). ووُصفت المُحتملات بأنها التاريخ الافتراضي «virtual history»؛ حيث استخدم المؤرخون المُحتملات لتسهيل تفسير الأحداث الماضية. فعلى سبيل المثال، قام فيرجسون «Ferguson» في عام 1998 بتصور حالة أوروبا في القرن العشرين دون حدوث الحرب العالمية الأولى، من أجل فهم صعود النازية الألمانية. وعلى هذا الأساس، فلم يستطع تصور نشأة الدولة النازية، ووصل إلى نتيجة: هي أن الحرب العالمية الأولى كانت سببًا للنازية. وعلى أي حال، يعتبر بعض

المُؤرخين، أن هذا ليس هو التاريخ، لكنه شكل من أشكال الخيال. كما أعلن المُؤرخ الاقتصادي «بوستان» «M. M Postan» أن «الأحداث التي كانت من المُمكن أن تحدث في التاريخ، ليست موضوعًا جيدًا للمُناقشة» (مُقتبس من Gould, 1969, p. 195). وتُعد شُكوك **ما بعد الحداثة، وما بعد البنيوية**، حول الفصل بين الحقيقة والخيال، نوعًا من الرفض أقل إقناعًا؛ حيث أصبح التاريخ الافتراضي ينتشر بسرعة في الجوانب الأكاديمية والأدبية على حدٍ سواء.

قراءات مُقترحة:

Ferguson (1999).

تحضر مضاد — counter-urbanization

هو عملية إعادة توزيع للسُكان من المناطق الحضرية الكُبرى وضواحيها في اتجاهٍ آخر، وتم تحديد هذه الظاهرة لأول مرة في الولايات المُتحدة الأمريكية في سبعينيات القرن العشرين؛ حيث كان الكثير من المناطق الحضرية الكبرى، تَفْقِد سُكانها **بالهجرة** الصافية إلى المناطق غير الحضرية. وكانت مناطق النمو السُكاني عامة، عبارة عن مراكز عُمرانية صغيرة نسبيًا، وكانت تنمو إما بسُهولة وصول رحلة **العمل** اليومية، أو بتوفيرها لبيئات جذابة للمُتقاعدين والعاملين بالمنازل. وقد كان هذا التغير في التوزيع السُكاني، مُواكبًا

لإعادة توزيع العمالة إلى المُدن الصغيرة الرخيصة ذات المساحات الواسعة من الأراضي، وقوتها العاملة أكثر مُرونة (عادة غير نقابية)، بالإضافة إلى أن هذه المُدن الصغيرة تُمثل بيئات جيدة وأقل ازدحامًا، وإمكانية الوصول بها كبيرة؛ لأن **تكاليف النقل** سواء المُطلقة أو النسبية مُنخفضة. وقد تم تحديد أنماط مُماثلة من ظاهرة التحضر العكسي في كثيرٍ من البلدان الأخرى في أواخر القرن العشرين، من خلال وجود بعض مما يُسمى **العودة إلى المدينة**، التي خلفت أنماطًا من التغير أقل وضوحًا. (انظر: **المدن الحدية، والزحف الحضري**).

قراءات مُقترحة:

Champion (1991), Champion and Hugo (2004).

تدمير خلاق **creative destruction**

تتمثل فكرته العامة، في قُدرة كيانات جديدة علي الظهور في العالم علي حساب الكيانات القائمة. ورغم ارتباط المصطلح بمفكرين مثل «نيتشه وهيجل»، فإن التدمير الخلاق معروف لدى جمهور الجغرافيين من خلال أعمال عالم الاقتصاد «جوزيف شومبيتر» «Joseph Schumpeter». ففي اعتقاده، أن التدمير الخلاق عبارة عن وصف لديناميكيات الخلل **الرأسمالي** والحجة التاريخية المُتعلقة بالعبور نحو دول **الرفاه** الاجتماعية الديموقراطية.

وعلى العكس من اهتمامات المدرسة الجدية في علم الاقتصاد خلال القرن العشرين عن **الاقتصاد الكلاسيكي الجديد**، فإن «شومبيتر» تبنى تساؤلات الاقتصاد الكلي macro-economic في التراث الكلاسيكي أو التقليدي.

وأثبت أن مُنافسة رأس المال، دفعت رجال الأعمال أن يبتكروا (وأن يحافظوا على حشد العُلماء لهذا الغرض)، وأنها أدت إلى إحداث تغيرات نوعية في تقنيات الإنتاج التي هي أساسًا مُعطلة في اللاندسكيب الاقتصادي القائم. وكما يُقابل الانتشار السلس **للابتكار التكنولوجي**، التوازن المرهون بواسطة «اليد الخفية» للسُوق، ونظريات الفوضى المسببة بواسطة القوى الخارجية (مثل الطقس والحرب)، فإن «شومبيتر» توصل إلى أن الرأسمالية بطبيعتها غير مُستقرة، وأنها حالة يجد مواطنوها في النهاية أنها غير مُحتملة.

وغالبًا ما يتم الربط بين أفكار «شومبيتر» وأفكار «ماركس»، غير أن الاختلافات المهمة بينهما تكمن في أن الأخير كان يرغب بشدة في انهيار الرأسمالية ورأى أن تزعزها المزمن يكمن في التراكم أكثر مما يكمن في المنافسة.

ومتأثرًا بأفكار الأخير، فإن هارفي «Harvey» يستشهد كثيرًا بالتدمير الخلاق في صياغته للمادية الجُغرافية التاريخية الصريحة وتحليلاته النقدية **للاندسكيب** تراكم رأس المال (انظر: Harvey, 1989b، وانظر أيضًا: **الجُغرافيا الماركسية**).

تسعى الدراسة الجُغرافية للجريمة إلى تفسير التركز المكاني للسُلوك الإجرامي، وإلى النظر في كيفية الحد من انتشار هذه الأماكن وكيفية مراقبتها وإلى شرح كيف تشكل الديناميكيات السياسية والاجتماعية الخوف من الجريمة، والاستجابات المُجتمعية لها.

ويتسم السُلوك الإجرامي بتباين التوزيع، مثله في ذلك مثل العديد من الظاهرات الاجتماعية الأخرى. وتُحاول العديد من الأبحاث الجُغرافية أن تُفسر ذلك التباين، عادة عن طريق الدراسة التفصيلية للخصائص الديموجرافية، والأنماط الاجتماعية المُشتركة في الأماكن التي تتركز بها الجريمة. وتُؤخذ الأفكار في الغالب من نظرية الفوضى الاجتماعية التي وضعها عُلماء الاجتماع بمدرسة شيكاغو، والتي تُحلل العوامل العديدة المُحتمل أن تكون مُشتركة بين الأماكن التي تتسم بتركز الجريمة، ومن أمثلة هذه العوامل: النقص النسبي في الفُرص الاقتصادية، والاحتمالية المُرتفعة لتغيير السكن، والنسبة المُرتفعة للأسر المعيشية أحادية العائل، والقُبول الثقافي العام للجريمة (Smith, S.J, 1986a; Sampson, Raudenbush and Earl, 1997). وتُركز بعض الأبحاث الجُغرافية أكثر على المُمارسات المُشتركة للمُجرمين الجنائيين، وكيف أن أنماطهم الزمانية والمكانية، تُتيح فرصًا أكبر أو أقل لهؤلاء المُجرمين (Rengert, 1997). ومن الأمور ذات الصلة والمعروفة جيدًا، أن علم جريمة المكان، يُركز على

التأثيرات المُؤكدة لما يُسمى بـ «النوافذ المُحطمة»[1] كأماكن حاضنة للجريمة. وليست أماكن «النوافذ المُحطمة» ثابتة، مما يدل على نقص في الرقابة الاجتماعية غير الرسمية، الأمر الذي يُؤدي إلى التفكير الجنائي في قلب هذه الأماكن (Wilson and Kelling, 1982; وللنقد انظر: Harcourt, 2001). وقد تم - في السنوات الأخيرة - رسم خرائط للبُؤر الإجرامية بواسطة أقسام الشرطة باستخدام تكنولوجيات **نظم المعلومات الجُغرافية**: وساعد ذلك في عزل «النقاط الساخنة» للإجرام، من أجل إنقاذ الأماكن الأُخرى.

وبالنسبة للبعض، فإن تركز «النقاط الساخنة» يرتبط بطبيعة المبنى. وتقترح العديد من المناهج المُرتبطة بذلك - مثل منع الجريمة المكاني، والمكان الدفاعي، وعلم جريمة البيئة - اعتبار جُغرافية الجريمة، نتيجة مُهمة للأماكن التي تحد من الجرائم من خلال إمكانية الدفاع الفعال عنها والمراقبة. وبذلك يُمكن توفير مثل هذه الأماكن للحيلولة دون حُدوث الجرائم من خلال مُراقبتها وعدم القُدرة علي دُخولها بسهولة. وتتضح هذه المُراقبة في المملكة المُتحدة وفي أماكن أُخرى بشكل أكثر وضوحًا عن طريق انتشار الدوائر التليفزيونية المُغلقة في الأماكن العامة (Fyfe and Bannister, 1998). وتُقلل هذه المُمارسات الرقابية الجريمة بالخوف المتزايد من القبض.

---

(١) - النوافذ المُحطمة: إحدى نظريات علم الجريمة، تدور حول آثار الفوضى والتخريب الناتجة عن الجرائم والسُلوكيات المُعادية للمُجتمع في الحضر، وتذكر أن مُراقبة المناطق الحضرية والحفاظ عليها بحالة جيدة قد يمنع المزيد من التخريب والجرائم شديدة الخطورة. (المُترجم)

وتُركز أبحاث جُغرافية أُخرى على كيفية نشأة الجريمة اجتماعيًا وسياسيًا. وهناك الآن، على سبيل المثال، أبحاث عديدة عن الخوف من الجريمة وتنوعها عبر المجموعات الاجتماعية والمكان (انظر: Koskela and Pain, 2000). ويُعد الخوف أكثر انتشارًا بين كبار السن والإناث، خاصة عندما يُقيمون في أماكن عامة وغير مألوفة. ويُعد الخوف من الجريمة بناء سياسيًا أيضًا؛ حيث يُستخدم كوسائل شرعية للحصول على سياسات صارمة للحد منها. وترتبط هذه العمليات السياسية أحيانًا بالمُمارسات واسعة النطاق للتحررية الليبرالية الجديدة، التي من خلالها تكون مناهج الرفاهية للمشاكل الاجتماعية شرعية، وذلك في صالح السياسات التي تركز على الرقابة الاجتماعية.

قراءات مُقترحة:

Smith, S.J. (1986a).

أزمة **crisis**

هي فشل كامل مُحتمل في إعادة تكوين العلاقات الشاملة. ويظهر هذا المُصطلح في عدة خطابات، ويُستخدم لكي يصف حالات الفشل المُتوقعة في إعادة تكوين الهياكل الاجتماعية-الاقتصادية، والمُؤسسات السياسية، واتفاقيات التمثيل، والنظُم الإيكولوجية، وغيرها كثير.

وتُعد دلالة هذا المُصطلح سلبية إلى حدٍ كبيرٍ؛ فيصف الفشل في إعادة تكوين العلاقات، بأنه أزمة تَحمل بعض الآثار؛ حيث تكون الاستمرارية في هذه العلاقات مرغوبة أو ضرورية. ويُنظر كثيرًا إلى الأزمات في العلاقات الاجتماعية، على أنها ذات جوانب إيجابية أيضًا، إذ تُقدم بقدرٍ ما نوافذ لفرصة التغيير التدريجي.

وقد ركزت أبحاث **الجُغرافيا البشرية** ذات الصلة بموضوع الأزمة، على أزمة الرأسمالية بشكلٍ أساسي. وتأثر الجُغرافيون المُتخصصون في الجُغرافيا البشرية **بالمادية التاريخية** التي ترى الرأسمالية كنظام اجتماعي-اقتصادي، لديه مُتناقضات داخلية تجعله غير مُستقر بطبيعته، وعُرضة للأزمات الدورية التي تُؤدي إلى إعادة التشكيل، والمزيد من التنشئة الاجتماعية لعلاقات الإنتاج وإعادة الإنتاج. ويدعو مثل هذا المسار في النهاية، إلى التشكيك في إعادة تكوين الرأسمالية نفسها، جاعلًا وجهة النظر هذه، مُختلفة جذريًا عن الحسابات الأكثر انتشارًا للدورة التجارية. وباختصار، فإن الرأسمالية عُرضة للأزمة بسبب ديناميكياتها الذاتية وعجزها عندما: ١- لا يستطيع العُمال بشكلٍ جماعي أن يشتروا السلع التي يُنتجونها (أزمة نقص الاستهلاك)؛ ٢- تنتج سلع أساسية أكثر مما يُمكن استيعابه بواسطة كل القوى الشرائية (أزمة فائض الإنتاج)؛

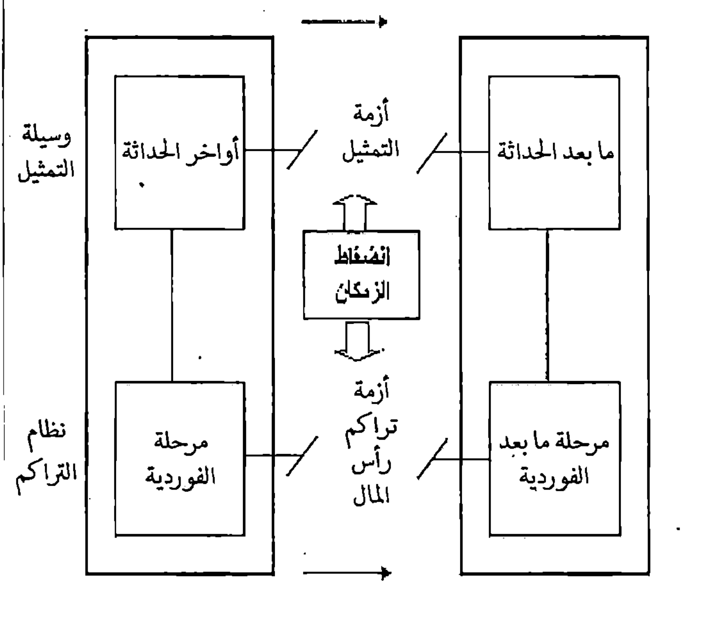
٣- يكدس الرأسماليون الكثير من رأس المال بأكثر مما يستطيعون استثماره في شركات مُربحة (أزمة التراكم المُفرط)؛ ٤- لا يتمكن جزء كبير من جُملة القوى العاملة من العمل في إنتاج السلع (أزمة البطالة والبطالة المُقنعة). وترتبط هذه المظاهر المُتعددة للأزمة ارتباطًا وثيقًا غالبًا بإحدى الحالات الأربع السابقة أو تُلازم الأخرى.

ويُعد ديفيد هارفي من أبرز المُتخصصين في الجُغرافيا البشرية الذين اعتمدوا على العمل الأصلي لماركس ونقحوه لكي يطوروا نظرية جُغرافية مُتماسكة عن ديناميكيات الأزمات الرأسمالية. وقد اقترح «هارفي» ([1982] 1999) - في إطار بحث مركزي **بالجُغرافيا الماركسية** - نظرية ثلاثية الجوانب للأزمات الرأسمالية. فيُفسر «الجانب الأول» من نظريته، كيف أن اتجاهات الأزمة المُشار إليها سلفًا تكون مُلازمة للرأسمالية. ويُركز «الجانب الثاني» من نظريته على الإحلال الزمني لاتجاهات الأزمة عن طريق التنظيمات المالية والنقدية التي تتدارك الأزمات من خلال تحديد أصل المشاكل الضخمة التي من المُحتمل وقوعها في المُستقبل (على سبيل المثال، زيادة اعتماد الأسرة المعيشية على بطاقات الائتمان، أو تضخم العجز القومي). ويستكشف «الجانب الثالث» من نظريته السُبل التي تستطيع من خلالها الجُغرافيا أن تُكافح اتجاهات الأزمة (انظر أيضًا:

(Harvey, 2001)؛ على سبيل المثال، عن طريق الاستثمارات الضخمة في أماكن جديدة، أو بفتح **أسواق** جديدة، ويقترح الجانب نفسه أن أزمات تراكم رأس المال، تنعكس ثقافيًا على **التمثيل** الذي يُؤثر ماديًا في أساليب نشأة وتفسير **الزمن والحيز المكاني** (انظر الشكل البياني، وانظر أيضًا **تضاغط الزمكان**). وتلعب الدولة أدوارًا حرجة في العمليات السابق الإشارة إليها. وتُساعد هذه التنقيحات النظرية مُجتمعة، في تفسير كيف أن الرأسمالية عاشت وتوسعت بالرغم من الأزمات العادية، وذلك خلافًا للتوقعات الماركسية الكلاسيكية. وقد وردت أسئلة مُماثلة في **نظرية التنظيم**، تلك النظرية التي تستكشف دور الحد الأدنى الضروري للتوافق بين الأنشطة الاقتصادية الضيقة (نُظم التراكم regimes of accumulation) والاتفاقيات السياسية والاجتماعية الأوسع نطاقًا (وسائل التنظيم modes of regulation)، في إنتاج الأزمات الدورية، والتغلب عليها (Walker, 1995). وقد سعت الماركسية الإيكولوجية – في الوقت نفسه – لإدراج **الطبيعة** في نظرية الأزمة، مُشيرة إلى أن التدهور البيئي الشديد، وفشل التنظيم البيئي، يُمكن أن يشتركا معًا في الأزمة، ويُوفران عناصر مُهمة للنضال السياسي أثناء حدوث أحدهما (O Connor, 1998).

قراءات مُقترحة:

Harvey (1999 [1982], 2001).



شكل (5) الأزمات

جيوبوليتيكا نقدية :ritical geopolitics

مع ظهور الجيوبوليتكا النقدية داخل الجُغرافيا السياسية لـ
مد يُنظر إلى السُلطة باعتبارها واقعة في أيدي فرد سيادي أ
ولة سيادية، بل في السُبل ذات العلاقات الكثيرة التي تجتاز سلسلـ
ن قطاعات الحياة الاجتماعية. ولا تمتلك الجيوبوليتيكا النقدي

- مُتأثرة بما بعد البنيوية، ومُستجيبة للمناهج الواقعية للعلاقات الدولية في حديث الجيوبوليتكا التقليدية - جدالًا بسيطًا لادعاءات نظرية العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي، ولكن تأخذ بعضهما بكشف فرضيات كل واحدة منهما، واختبار المجموعات المأخوذة طبيعيًا للتحليل داخل نظرية العلاقات الدولية على وجه الخصوص. وتُعد الجيوبوليتيكا النقدية المُستوحاة من أعمال «ميشيل فوكو» «Michel Foucault» و«جاك دريدا» «Jacques Derrida» و«جايتري سبيفاك» «Gayatri Spivak»، نظرية بسيطة عن كيفية تقاطع الفضاء المكاني والسياسة أكثر من كونها مجموعتين مُفككتين، وسرد الجيوبوليتيكيات التقليدية. ويبدو أن مثل هذا المنهج يعترض فهم «السلام» وممارسته، والعُنف، والحرب، داخل نظام الدولة (Dalby, 1991).

وتُعَرَف الجيوبوليتيكا النقدية بدافعها التفكيكي (انظر التفكيكية)، وذلك بالتشكيك في أوضاع العالم الطبيعية، وتنظر في الأوضاع المُؤسسية للعالم بالقياس لما كُتِبَ عنها جُغرافيًا وسياسيًا. ولا يُؤيد مثل هذا المنهج، أي من أوضاع العالم الطبيعية لفهم الجيوبوليتيكا العالمية، بل يتجنب فكْرة أن أي جُغرافيا يُمكن أن تكون نهائية تمامًا أو مُؤكدة (Sparke, 2005). وبدلًا من ذلك، يسعى هذا المنهج إلى كشف ودراسة الفرضيات، والمُنشآت، وعلاقات السُلطة التي تُؤسس لمثل هذا الفهم (Shapiro, 1997).

وهناك مشروع مركزي عن الجيوبوليتيكا النقدية يتمثل في تحليلٍ للمُمارسات المنطقية التي من خلالها يُخصص العلماء السياسات الدولية: ويسأل المشروع عن أسباب وكيفية أن يكون سرد الجيوبوليتيكا على وجه الخصوص عاديًا ومقبولًا (O Tuathail, 1996b) (انظر الخطاب، راجع: Muller, 2008). وبذلك تسعى الجيوبوليتيكا النقدية إلى تسييس إنتاج المعرفة من خلال تحليل خطاب المُمارسات الجيوبوليتيكية السائدة، مثل السياسة الخارجية وتقنيات الحرب (Shapiro, 1997; Gregory, 2004b). وتندرج الجيوبوليتيكا النقدية تحت لواء الجُغرافيا، وتُعد واحدة من الثقافات العديدة المُقاومة للجُغرافيا كحقيقة استعمارية، وكدولة رأسمالية معرفية، وكسلاحٍ عسكري، فهي جزء صغير من صراعٍ كبيرٍ جدًا لإنهاء سيطرة التخيلُ الجُغرافيِّ الموروث؛ لذلك فالتخطيطاتُ الجُغرافية والعوالم الأخرى، قد تكون مُمكنة (O Tuathail, 1996b, p. 256). ويُضيف «سبارك» «Sparke» (في عام 2005 وفي الصفحة 14) أن «أي افتراض حول الجُغرافيا، إما أن يكون أساس صندوق للعلاقات الاجتماعية الأخرى أو نتيجة له، ودائمًا ما يُجازف بالارتباط الشديد بالتنظيم المكاني على وجه الخصوص، ويتجاهل العمليات المكانية الجارية للإنتاج والتفاوض والتحدي».

وقد كان برنامج «أوتوتيل» «O Tuathail» الداعي الجيوبوليتيكيات النقدية critical geopolitics، بمثابة نصٍ محوريٍ يكشف الادعاء

الجيوبولوتيكي السائد؛ إذ قَدَّمَ انتقادات قوية للجيوبوليتيكا، لكن من خلال ابتعاده عن الوسائل المعرفية البديلة لمعرفة كيفية التخطيط الجُغرافي للعالم (انظر: **نظرية المعرفة**) أو من خلال الالتزامات الوجودية له (انظر: **الأنطولوجيا، علم الوجود**)، وتُجازف الجيوبوليتيكا النقدية عندما تُصبح مُمارسة نقدية بلا كيان، أو من «فناء مُعلقٍ باحتمالات المُقاومة» (Sparke, 2000b, p. 378; راجع: Routledge, 1996a). حتى عندما جادل «أوتوتيل» ضد الأماكن غير المُميزة وغير المُتوسطة والغامضة، ثم أصبح «أوتوتيل» جزءًا من هذه الفئة دون قصد. فكيف يُمكن للكتابات الجيوبوليتيكية السائدة، أن تُزعزع الاستقرار، وتُعيد الصياغة، لكي تأخذ الناس والأماكن المُمثلة في الاعتبار، كالمستشرق الآخر، على سبيل المثال (انظر: **الاستشراق**)، أو أن تُستبعد الكتابات الجيوبوليتيكية السائدة من فهم **الأمن والاقتصاد السياسي** تمامًا، مُمثلة تحديًا كبيرًا للجيوبوليتيكا النقدية. ويُعد البحث في الموضوعات المحذوفة من الجيوبوليتيكا الواقعية والعلاقات الدولية هدفًا جيدًا جدًا، ولكن كيف يُمكن للتغيير السياسي أن يتم مرة واحدة لعلاقات القوة الموجودة؟

لقد سعى «سبارك» «Sparke» في عام 2005 إلى سد هذه الفجوة في تحليله للطُرق التي تستبدل بها المُنظمة الكندية – اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة – السياسات الذكورية والراعية للدولة (الصورة الكبيرة) من خلال تكوين سياسات عامة مُضادة «counterpublic».

ويُوظف تحليل «سبارك» للأبعاد المادية والسياسية وأبعاد النوع في الجيوبوليتيكا، السياسات النسوية للمكان التي تذهب لأبعد من كونها تفسيرًا منطقيًا بحتًا. ولاحظ «دالبي» «Dalby» في عام 1994 عدم الاهتمام بالنوع في نقاط الاتفاق بين نظرية العلاقات الدولية والجيوبوليتيكا النقدية، مُؤكدًا على القضايا المُهمة التي أُثيرت منذ فترة طويلة بواسطة المُطالبين بالنسوية. وقد فحص السُبل التي تكون فيها الفئات الجيوبوليتيكية للأمن قد تم تحليلها حسب النوع، وتحليل النوع الأعمى لها في نظرية العلاقات الدولية. وشددت نظرته العامة للنوع وتحليله للنسوية في العلاقات الدولية، على الغياب الكبير للأصوات المُطالبة بالنسوية في الجيوبوليتيكا خلال التسعينيات من القرن العشرين، مع وجود بعض الاستثناءات لذلك (Kofman and Peake, 1990; Kofman, 1996). وقد زادت الأحاديث بصورة ملحوظة منذ ذلك الحين بين الجُغرافيا النسوية والجيوبوليتيكا، وتم توجيه الكثير من الأبحاث نحو الجيوبوليتيكا النسوية الصريحة لتُغطي النقص في هذه النوعية من الأبحاث (Staeheli, Kofman and Peake, 2004; Hyndman, 2004, 2007).

ولا تقتصر الجيوبوليتيكا النقدية على الثالوث الأصولي: النوع والسلالة والطبقة. ولكن «شارب» «Sharp» (عام 2000) أخذ الجيوبوليتيكا النقدية إلى أبعادٍ جديدة باستكشاف الارتباطات المُختلفة بين السياسة والثقافة الشعبية والجنوسة، وقد توسعت

مثل هذه الدراسات أيضًا في مُشاركة الجيوبوليتيكا النقدية بصورة مرئية بدلًا من الصورة النصية الدقيقة (راجع: Hughes, 2007; Struver, 2007). وقد توسع برنامج الجيوبوليتيكا النقدية كثيرًا من خلال استكشاف أحاديث الخطر، والأمن (Megoran, 2005)، والكرم، والهوية الوطنية (Carter, 2006)، والتأثير، والخوف، والانفعال (Pain and Smith, 2008). ولا تقتصر أي من هذه الدراسات على تحليل التأثيرات المنطقية، بل إن هذه التوسعات وغيرها، فتحت المجال أمام الجيوبوليتيكا النقدية، وشكلت سلسلة من الروابط تشمل أكثر بكثيرٍ مما تشتمل عليه الجُغرافيا السياسية؛ فقد وصلت وجهات نظر المُتخصصين في الجيوبوليتيكا النقدية الآن إلى عُمق الجُغرافيا البشرية عُمومًا، كما يُناسب توجهاتهم المُتعددة التخصصات، وعبر مساحة أوسع مُتعددة التخصصات حتى الآن. ومن الصعب الآن أن تتخيل تحليلًا نقديًا يذكر كُلًا من: **الإمبراطورية الأمريكية**، **والاستعمارية**، والحُكم الإمبراطوري الإمبريالي، أو **الإرهاب** دون أن يتطرق إلى الجيوبوليتيكا النقدية في مرحلة ما. مما يجعل منها تطورات حيوية على المُستويات السياسية والفكرية؛ لأنها تكشف سلاسل التقاطعات بين السياسات الحيوية (انظر: **السلطة البيولوجية**)، وبين الجيوبوليتيكا، وجُغرافية الاقتصاد، التي تقع في قلب الزخم السياسي المُعاصر، والتي تطلب تحليلًا نقديًا على وجه السرعة (راجع: Sparke, 2007).

مجال بحث جغرافي نظري، نشأ ملتزمًا بالسياسات اليسارية وأفكار العدالة الاجتماعية_والتحرر، وذلك من خلال إجراء بحث جغرافي علمي. وتُعبِّر الجُغرافيا النقدية عن أحد مُتغيرات التراث الفكري الذي يحفل به البحث النقدي في العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تتبنى دعوة «ماركس» ليس فقط لتأويل العالم وإنما لتغييره. ويُعرِّف «فاي» «Fay» العلم النقدي المُعاصر، بأنه «مُحاولة لفهم الملامح القمعية للمُجتمع بطريقة عقلانية ومسئولة، ومثل هذا الفهم يُحفِّز جمهور هذا العلم، إلى تغيير المُجتمع، وبالتالي تحرير أنفسهم» (p. 4, 1987). ويُحدد «آجر» «Agger» في عام 1998 العديد من ملامح النظرية الاجتماعية النقدية، كما تمت مُمارستها في مجالات مثل الجُغرافيا. وتضم هذه الملامح: رفض التحقق الوضعي (انظر: الفلسفة **الوضعية**؛ والإقرار بإمكانية التقدم؛ ووجود نموذج المُجتمع الذي يتسم بالهيمنة البنيوية المُنتجة في جزء منه، من خلال الخرافة والتفكير المُميز الأيديولوجي؛ ورفض الأسلوب الثوري، مع الثقة التامة في قوة التغيير اليومي المُصاحبة، والتحول الذاتي.

وقد ظهرت الجُغرافيا البشرية النقدية بعد مُعارضة استمرت لفترة زمنية طويلة. وعلى الرغم من أن أسلاف الجُغرافيا البشرية النقدية، تضم الجُغرافية الفوضوية لعُلماء مثل «ريكلوس» «Reclus» و«كروبتكين» «Kroptkin» (انظر: **الفوضوية**)، فإنه يُمكن العثور على

جذورٍ للجُغرافيا النقدية الأنجلو-أمريكية في الجُغرافيا الأصولية التي ظهرت في سبعينيات القرن العشرين (انظر: Peet, 2000). وقد بدأ التحديد الذاتي لمجال الجُغرافيا النقدية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين. وقد حدثت تحولات مُهمة ضمت رفضًا لبعض تجاوزات الهيكلية الماركسية (مُتمشية مع التحول العام إلى ما بعد الحداثة)، وتضمنت اهتمامًا كبيرًا بمسائل الثقافة، والتمثيل، كأمورٍ تتعارض مع التركيز الاقتصادي للجُغرافيا الأصولية. وترتبط كل من الجُغرافيا الأصولية، والجُغرافيا النقدية ارتباطًا وثيقًا، كما أنهما غير مُتعارضتين. فيتدبر بعض المُراقبين (مثل: كاستري Castree عام 2000) في كسوف الشمس السابق، عن طريق الكسوف الأخير.

وهناك نتيجة واحدة مُهمة للتحول إلى ما بعد الحداثة، هي أن الجُغرافيا النقدية تفاوتت بشكلٍ ملحوظ في التزاماتها. فتتنوع الجُغرافيا النقدية عند «هوبارد» «Hubbard» و«كيتشين» «Kitchin» و«بارتلي» «Bartley» و«فولار» «Fuller» عام 2000، في النظرية المعرفية، وعلم الوجود، والمنهج، وتفتقر إلى نظرية ذات هوية مُميزة (ص62). وذكروا أنه يُمكن تمييز أمور مُشتركة في هذه التفاوتات، وتشمل هذه الأمور ما يلي:

١- الالتزام بالنظرية الاجتماعية، ورفض التجريبية: فتستفيد الجُغرافيا النقدية من عددٍ من الموارد اللامادية، مثل الاقتصاد السياسي ونظرية الشذوذ الجنسي وما بعد الاستعمارية والنسوية.

٢- تحقيق الوعي الذاتي المُعارض: العلم الذي يسعى إلى فضح السُلطة، وتفسير اللامساواة، وكشف المُقاومة، وتعزيز السياسات التحررية والتغيير الاجتماعي.

٣- التأكيد على التمثيل كموقع للهيمنة والمُقاومة: بإعطاء اهتمام عام للخطاب والمعنى، ووجود تركيز واحد مُشترك عبارةً عن ألسُبل التي يخدم بها التمثيل الحيز المكاني، في الحفاظ على السُلطة (أو على العكس لتحديها).

٤- الإيمان المُتفائل بقوة العلم النقدي: فتستطيع الجُغرافيا النقدية، أن تُفسد أشكال القمع الموجودة بالسلطة الاجتماعية، وأن تُقدم رؤى تحويلية. وعند التحدث بصدق عن القوة، يستطيع العالم أن يُفسد الهيمنة، ويُحرر المظلومين: «فأفكار المُعارضين، ومعلومات تحدي المبادئ، تستطيع أن تكون بقوة الجيوش المُحاطة بظروفٍ مُناسبة، كما يُوضح لنا التاريخ»، وقد أثبت ذلك كل من «كاستري» «Castree» و«رايت» «Wright» (عام 2005، ص2).

٥- الالتزام بالتطبيق العملي التدريجي: فيدعي المُتخصصون في الجُغرافيا النقدية، بوجود قضية مُشتركة خاصة بحركات تحول العدالة الاجتماعية. وقد جرت الكثير من المُناقشات حول الطبيعة الدقيقة للعلاقة بمذهب الفعالية السياسية، وأين يتركز بشكلٍ مُناسب (Fuller and Kitchin, 2004b).

٦- الفضاء المكاني كأداة نقدية: ثمة اهتمام خاص بالطُرق التي يُمكن بها للتنظيمات المكانية، والتمثيل، أن تُؤديا للتفاوت والاضطهاد والمُعارضة. ولاحظ المُتخصصون في الجُغرافيا النقدية، الطُرق التي يستطيع بها الحيز المكاني أن يُسخَّر كأداة وكحجاب للقوة بدرجاتٍ مُتفاوتةٍ.

وهناك بعض القضايا المُهمة التي لم يتم حلها حتى الآن؛ فعلى سبيل المثال، حدث نقاش محدود نسبيًا، حول الالتزامات المُشتركة، للمُتخصصين في الجُغرافيا النقدية (راجع Harvey, 2006b). فمن هم المُتخصصون في الجغرافيا النقدية؟ ولماذا؟ وإلى أي مدى؟ ولنقتبس من «بارنس» «Barnes» (عام 2002)، أن المُتخصصين في الجُغرافيا النقدية، أفضل في «التوضيحية-التشخيصية» عن «التوقع-الطوباوي». فالجُغرافيا النقدية عند «بارنس» «Barnes» تحتاج إلى «قدرة خيالية لإعادة تشكيل العالم أو تحديد مكاننا داخله» (p. 12)، ولا ينبغي أن يستلزم ذلك بطبيعة الحال، انسجامًا سياسيًا قسريًا. ومع ذلك، وفي كثيرٍ من الأحيان، فإن السياسات التي تُشكل الجُغرافيا النقدية، تظل ضمنية وغير مُكتملة. وبشكلٍ أعم، فما هي الفرضيات الضمنية للعلم النقدي؟ ويُثير «آجر» «Agger» عام 1998 في نقده للعلم الاجتماعي النقدي، الاهتمام بأن هذا العلم يفترض وجهة نظر عامة للقدرة البشرية، يتوقف عليها «تصور مُبالغ فيه لقدرات العقل البشري وإرادته» (ص9).

وهنـاك سـؤال آخـر مُهـم يتعلق بإضفاء الطابع المُؤسسي على الجُغرافيا النقدية، فبينما يعتقد المُتخصصون في الجُغرافيا النقدية، بأنهم من المُتمردين والخارجين على العلم (يُعاملون على هذا النحو منذ 15 عامًا)، فإن البحث النقدي أصبح مُنتشرًا بشكلٍ كبيرٍ في الجُغرافيا (Byles, 2001). ويُسجل «كاستري» «Castree» (عام 2000، ص958) «أن الجُغرافيا النقدية، قد دست نفسها في قلب التخصص». وبينما يُمكن أن يعكس ذلك قوتها التحليلية وأفكارها، فإن الآخرين قلقون من إضفاء الطابع المُؤسسي الذي يستلزم التعاون. فهل فَقَدَ البحث النقدي ليس فقط حيويته ولكن أيضًا التزامه بالتغيير السياسي؟

وتأتي هذه الاتهامات في جزء منها، من المُتخصصين في الجُغرافيا النقدية من خارج الدول الناطقة بالإنجليزية. وينبغي أن نُلاحظ أن الجُغرافيا النقدية قد تمت مُمارستها (غالبًا بطرقٍ مُختلفة) في جميع أنحاء العالم. وهناك أفكار خاصة للمَجَرِي «تيمار» «Timar» عام 2003 أو اليابانيين «ميزوكا» «Mizuoka» و«ميزوشي» «Mizuuchi» و«هيساتاك» «Hisatake» و«تسوتسومي» «Tsutsumi» و«فوجيتا» «Fujita» عام 2005، الذين يرون أن الجُغرافيا النقدية تحتاج أن تكون أفضل قبولًا (Bialasiewicz, 2003). وينبغي أيضًا أن تُشكل علاقات أفضل مع عُلماء العلم النقدي في التخصصات الأخرى.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه قد تم تشكيل مجموعة الجُغرافيا النقدية الدولية. وهذه عبارة عن شبكة واسعة من الجُغرافيين

ذوي الاعتقادات المُتشابهة، من أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية، الذين يتبنون التحقيقات الدولية والنقدية (Desbiens and Smith, 1999). وقد عُقدت سلسلة من ورش العمل المُبتكرة والمُؤتمرات، بداية من اجتماع «فانكوفر» «Vancouver» في عام 1998.

قراءات مُقترحة:

Blunt and Wills (2000); Castree and Gregory (2006).

عقلانية نقدية **critical rationalism**

هي عبارة عن فلسفة علوم طورها «كارل بوبر» «Karl Popper» (1902-94)، مُؤكدًا على النمو المُتزايد للمعرفة من خلال النقد العقلاني المُستمر.

فلا يجب تقديس أي شيء، بل يجب أن يكون كل شيء معرضًا للتحقق. ورغم أن «بوبر» كان يؤمن باستحالة الوصول للمعرفة بمعناها التقليدي باعتبارها اليقين أو الاعتقاد الصحيح المُبرر؛ فإنه رأى أن العقلانية النقدية الدقيقة تسمح لنا بأن نكون «أقرب» إلى الحقيقة (Popper, 1945, vol. 2, p. 237).

وقد تعمق «بوبر» بشكلٍ كبيرٍ في اهتماماته الفلسفية على مدى حياته، وإن كان هناك اثنان من اهتماماته على وجه الخصوص مُناسبين للعقلانية النقدية. الأول، هو أطروحته عن معيار القابلية

للتكذيبِ Falsification الذي وضعه في مُقابل مبدأ قابلية التحقق Verifiability في الفلسفة الوضعية المنطقية. وأثبت «بوبر» أن منهج التحقق، يتطلب أن تكون العبارة العلمية مُبرهنًا عليها بصورةٍ لا لبس فيها وأن تكون ممكنة في الماضي والحاضر والمُستقبل. وقد أكد بوبر (1959 أن هذا مستحيل الحدوث). فبدلًا من ذلك يفترض بوبر أن العبارة العلمية يجب أن تتحدد من خلال إمكانية قابليتها للتكذيب؛ وذلك لأن العلم لا يتقدم بمعرفة ما هو صادق، بل ما هو كاذب.

أما الاهتمام الثاني، فهو أفكار «بوبر» عن نمو المعرفة الإنسانية: فقد أكد بأن العلماء بدءوا العمل ليس مع الحقائق المُجردة (مناظرة الوضعيين المناطقة مرة أخرى)، ولكن مع المشاكل التي يتعين حلها. وتتمثل نقاط البداية في الفروض، والأحاسيس الباطنية ثم التخمينات، (والتخمينات ثم الحدوس) حول الحلول المُمكنة، ومن ثم مقارنة تلك الحلول مع النظرية القائمة (Popper, 1963). وينبغي أن يظل الحدس الجديد غير قابل للتكذيب، ويمتلك «مُحتوى تجريبيًا» أكبر من النظرية القديمة، ويجب أن يحل الجديد محل القديم. وقصد «بوبر» من خلال المحتوى التجريبي الأكبر، قدرة الفروض على تفسير النتائج الشاذة القائمة، وحل المشاكل غير القابلة للحل حتى الآن، أو جعل التنبؤات (الصحيحة) حول الظاهرات غير مُتوقعة حتى الآن. وعندما وُضعت نظرية النسبية لآينشتاين، على سبيل المثال، لم تكن قابلة للتكذيب، وقدمت تنبؤات صحيحة تجاوزت نظرية نيوتن

القديمة. ونتيجة لذلك، أصبح كُل شيء منسوبًا لآينشتاين، مثل تقدم العلم، ونمو المعرفة الإنسانية. ويأتي خلف نمو المعرفة الإنسانية، إستراتيجية نقدية عقلانية: فالنقدية «critical» في أن أي أكذوبة نظرية واضحة، قد تم التخلص منها؛ والعقلانية «rational» في أن أفضل نظرية يتم اختيارها من بين النظريات الباقية، تكون أكثرها قدرة على التفسير، ولديها قوة تنبؤية، وأن يُوجد تقدم ما خير من ألا يُوجد على الإطلاق.

وإنه لمن الغريب أن العقلانية النقدية، وكتابات «بوبر» الأكثر عُمومية، تناولتها الجُغرافيا بالكاد. وقد جعل اعتقاد «بوبر» بالواقعية، والعقلانية، والتقدم، وأهمية النقد، والظن، والشك حول الحقيقة المُطلقة أيضًا، علم الجُغرافيا على الأقل في هيئته كعلم أثناء الثورة الكمية. وبدلًا من ذلك، فقد تمسك الجُغرافيون بالأشكال المُختلفة للفلسفة الوضعية، تلك الفلسفة التي اعتقد بوبر أنه هدمها في عام 1935. وقد جُعلت العبارات التصويرية، لمصلحة العقلانية النقدية، من قِبل بعض الجُغرافيين، مثل «ويلسون» «Wilson» (عام 1972)، وهو أحد المُؤيدين الرئيسيين للمنهج العلمي في الجُغرافيا خلال ستينيات القرن العشرين، وكذلك من قِبل «بيرد» «Bird» (عام 1975، 1989)، و«شوينارد» «Chouinard» و«فينشر» «Fincher» و«ويبر» «Webber» (عام 1984) الذين استعملوا نقد «إمري لاكاتوش» «Lakatos» وقاموا بإعادة صياغة مُقترحات «بوبر» الخاصة بمُخطط

سير البرامج البحثية في الجُغرافيا البشرية العلمية، ولكن لم يتم إدراك مُمارسة العقلانية النقدية داخل الجُغرافيا. وفي الواقع، فقد تراجعت جاذبية النظام الفلسفي **المعياري** لتدعيم التقدم العلمي، وبصفةٍ خاصة في مجال العلوم الاجتماعية، ويعد كتابات توماس كون «Kuhn» عن **النماذج المعرفية**، التي أكدت فوضى المُمارسة العلمية، ودور الحروب والثورات في التقدم العلمي. وعلاوة على ذلك، فكما تتجه الجُغرافيا البشرية صوب **ما بعد الحداثة، وما بعد البنيوية** والتزاماتها المُختلفة بمُكافحة **الواقعية**، فإن **النسبية** و**اللاقياسية** وآفاق المنطق النقدي لـ «بوبر»، قد أحكمت القبضة على العلم أكثر من ذي قبل.

قراءات مُقترحة:

(1975) Bird، وانظر أيضًا الصفحة الخاصة بدراسة المنطق النقدي على الرابط التالي: http://www.geocities.com/ /criticalrationalist.

نظرية نقدية **critical theory**

هي تقليد أوروبي في المقام الأول يعكس الفكر الاجتماعي والسياسي، عُنِيَ أساسًا بالمفهوم النقدي **للرأسمالية** و**الحداثة**. وترتبط النظرية ارتباطًا وثيقًا بأعمال ما يُسمى بمدرسة فرانكفورت «Frankfurt school»، التي ظهرت في ألمانيا في عشرينيات القرن

العشرين. وقد تشكلت هذه المدرسة أثناء هزيمة الأحزاب اليسارية في غرب أوروبا وانحلال الثورة الروسية داخل الستالينية السوفيتية، وصعود الفاشية. وقد استمد أعضاء المدرسة الماركسية الكلاسيكية الواسعة الانتشار، الأفكار من «فرويد» «Freud» و«فيبر» «Weber» وآخرين لا ينتمون للمدرسة الماركسية التقليدية، وتسعى هذه المدرسة على وجه الخصوص إلى إضافة التركيز الأصولي في الاقتصاد السياسي مع المفاهيم المُستمدة من علم الجمال والثقافة الفلسفية. ويتمثل الأعضاء الرئيسيين لمدرسة فرانكفورت في: «تيودور أدورنو» (1903- 69) «Theodor Adorno» و«ماكس هوركهايمر» «Max Horkheimer (1895-1973)» و«هيربيرت ماركوزه» «Herbert Marcuse (1898-1979)»؛ وعالم آخر يرتبط بهذه المدرسة هو «والتر بنيامين» (1892-1940) «Walter Benjamin» الذي انتحر عند هروبه من فرنسا خلال الاحتلال النازي. وفي ذلك الوقت، انتقل بالفعل مُعظم أعضاء هذه المدرسة إلى الولايات المُتحدة الأمريكية، ثم كانت عودتهم إلى ألمانيا في خمسينيات القرن العشرين. ثم أصبح المُمثل الرئيسي للنظرية النقدية بعد الحرب هو «يورجين هابرماس» (1929-) «Jurgen Habermas».

وقد عَرَّفَ هوركهايمر «Horkheimer» النظرية النقدية على النقيض من النظرية التقليدية (التي يدّعي بأنها مُحايدة، وذات وقفة موضوعية في العلوم الطبيعية). وخلافًا للنظرية التقليدية، فإن النظرية الاجتماعية النقدية يجب أن تكون انعكاسية، ومُفسرة

لأصولها الاجتماعية وأهدافها. وكان موقفها واحدًا تجاه القواعد الاجتماعية والأعراف التي يُواجهها الأفراد في حياتهم اليومية. وقد حدد علماء النظرية النقدية اتجاهات جديدة للرأسمالية مع ظهور الاحتكارات، والعلاقة القوية بين الدولة ورأس المال، ونمو البيروقراطية، وعقلانية الحياة الاجتماعية المُرتبطة بهيمنة السبب الفعال. وقاموا باستكشاف القضايا المُتعلقة بالهوية، والاستبداد، وانتشار الإنتاج السلعي، والاغتراب. وكانوا مُهتمين بالطريقة التي أصبحت بها الثقافة صناعة، في ظل وجود أشكال ثقافية شعبية خادمة للعمالة المُتحيرة من الطبيعة التكرارية المُتزايدة لعملها اليومي، وهكذا كانوا مُهتمين بتعزيز الشعور بالإيمان بالقضاء والقدر، ومنع إمكانية المُعارضة. وقد مالت استنتاجاتهم عن الحواجز الأيديولوجية للثورة في المُجتمع الأحادي البُعد، إلى التأكيد على بُعد هيمنة المنطق، الذي أدى إلى جمودٍ سياسي مُتشائمٍ، والذي وجدوا أنه من الصعب الخروج منه.

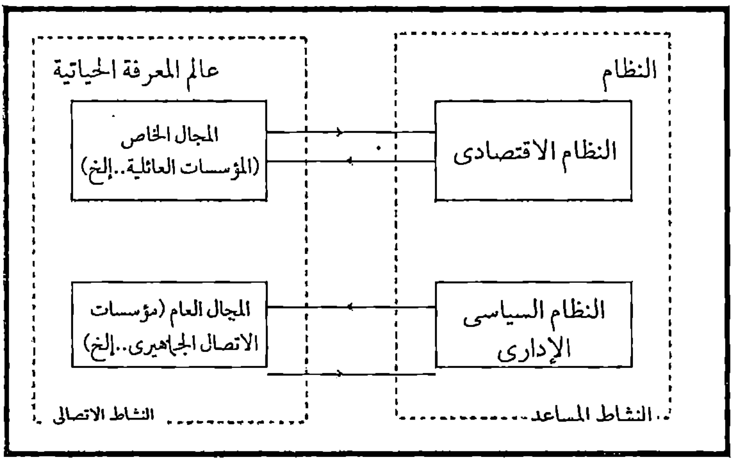
ولقد استمر هابرماس على تقليدية النظرية النقدية في فترة ما بعد الحرب، ولكنه قام بتعديلها أيضًا بأساليب مهمة. ويعرض بحثه المُبكر لنظريةٍ عن المصالح المعرفية التأسيسية «knowledge constitutive interests» (التقنية والعملية والتحررية)، التي تُشير إلى أنواع مُختلفةٍ من العلم التجريبي، التحليلي، والتفسيري، والنقدي (Habermas, 1987). وتأخذ النظرية النقدية هنا الدور النقدي العلاجي، على غرار نظرية التحليل النفسي لـ «فرويد»، ويتم توجيهها نحو تحرير المُجتمع من المفاهيم المُشوهة فكريًا.

وفي ظل المشاكل الناتجة عن هذه الصيغة اتجه هابرماس «Habermas» إلى «تحولٍ صريح» ومُهم في صياغة النظرية النقدية التي سادت سبعينيات القرن العشرين (Habermas, 1984, 1987). فالحياة الاجتماعية تطلب التعاون والتفاعل الصريح، وتعهد هابرماس بإعادة البناء العقلاني للنظام الأساسي للقواعد التي ينبغي أن يتقنها المُتحدثون لكي يتواصلوا. ويصنع نُطق المُتحدثين بجملةٍ ضرورية (وإن كانت ضمنية عادة)، صلاحية لمزاعم مُعينة (في الحقيقة، والصواب، والإخلاص، والوضوح). ويُمكن أن يظهر توافق حقيقي عقلاني فقط على أساس صلاحية هذه المزاعم، في ظروف النقاش الحُر، وغير المُقيد الذي يُلخصه هابرماس تحت اسم «خطاب الحالة المثالية». ويَصلُح ذلك كأساسٍ للنقد **الأيديولوجي** كتواصل مُشوه وإجماع كاذب. ويُمكن أن تستند النظرية النقدية على قواعد معيارية غير تعسفية، وإن كانت كامنة في بنية **اللغة** والاتصال.

وقد ربط هابرماس «Habermas» هذه الأفكار بالأفكار التطورية، مثل النموذج التنموي للتطور الاجتماعي كعملية تعليمية. فكما تطورت المُجتمعات، فإن **النظام** (الذي يُمكن أن تقول عنه إنه مجالات الحياة الاجتماعية تم تنسيقها من خلال الآليات المُوجهة للمال والسلطة) يُصبح مُتفاوتًا ومفصُولاً عن **العالم الحياتي** (مُستودع المُعتقدات الراسخة ووجهات النظر العالمية، في مُقابل وجهات نظر الأفراد التي وصلت لدرجة الفهم المُتبادل) (انظر الشكل البياني التالي). ويُمكن أن يُوصف تحديث الرأسمالية، بأنها عملية عقلانية أُحادية

الجانب، تتضمن إنشاء مُستعمرة خاصة بعالم المعرفة الحياتية من خلال التوسع المُفرط في الآليات المُوجهة للسُوق، والبيروقراطية، والعقلانية التكنولوجية.

ويرى هابرماس، أن عمله عبارة عن مُحاولة لمُواصلة التنوير التقليدي في مُواجهة التحديات اللاعقلانية لما بعد الحداثة (Habermas, 1990 [1985]). ومع ذلك، فقد تم انتقاد وجهات نظره بسبب عرضه لوجهة نظر عرقية عن التطور والعقلانية، ووجد الكثيرون أن «حُججه التأسيسية لغايات متأصلة في اللغة» تميل نحو تعميم غير مُقنع.



شكل (6) العالم المعيش والنظام

وقد أخذ آخرون التحدي الذي طُرح في كتاباته إلى طُرقٍ جديدة. فعلى سبيل المثال، يُعد «توماس مكارثي» «Thomas McCarthy» شخصية بارزة في مُحاولات بناء روابط بين النظرية النقدية لـ هابرماس وعناصر الفلسفة البراجماتية الأمريكية. كما تبادل «مكارثي» في كتابه مع «ديفيد هوي» «David Hoy» المزايا النسبية للنظرية النقدية المُعتمدة على عمل هابرماس، (ومنهج الجينالوجيا) لـ «فوكو» «Foucalt» الذي يُبرز بطريقة مُمتازة نقاط القوة والضعف في النظرية النقدية التقليدية (Hoy and McCarthy, 1994). وأثبت «هوي» أن «فوكو» يطرح طريقة بديلة حول مُواصلة النظرية النقدية التقليدية في الواقع، عن طريق تطوير النقد الداخلي والنسَبِي، الذي يُسلط الضوء على تاريخية فلسفتنا العقلية، وفهمنا الذاتي. وفي المُقابل، يستمر «مكارثي» في الدفاع عن هدف هابرماس في تقديم نظرية منهجية عن فلسفة العقل، وحقيقة تجاوز السياق، التي يّدعي بأنها أساسى ضروري للنقد. ويخدم هذا الهدف أيضًا، التفريق بين ارتباط «هابرماس» بفلسفة الذرائع، ووجهات نظر «ريتشارد رورتي» «Richard Rorty» عن الاستدلالية الأكثر تطرفًا، والعرقية (انظر تبادل Habermas معْ Rorty في Brandom, 2000).

وهناك تحذيران ضروريان: يُعد الأول منهما واضحًا، وهو الحالة التي لا تكون فيها التقليدية الخاصة بالنظرية النقدية حكرًا على مفهوم «النقدية». فعلى سبيل المثال، فقد تصارع «هابرماس» و«بوبر»

صراعًا شهيرًا حول المزاعم النقدية بالنسبة للعقلانية النقدية، في حين تُؤكد الواقعية قُدرتها النقدية على أساس التمييز بين الظواهر الخارجية للسطح، والظواهر التحتية له، والآليات السببية من وجهة نظر مُطابقة للواقع. وبالمثل، فعلى الرغم، من أن مشروع الجُغرافيا البشرية النقدية، قد استند على النظرية النقدية؛ أي إنها نُوقشت في هذا الإطار (انظر: Gregory, 1978a, 1994)، فإنها اُعتبرت تقليدًا ابتداعيًا أكثر من كونها جُزءًا من هذا الإطار. أما التحذير الثاني، فيختص بأن لا «هابرماس» ولا مُنتقديه، أعطوا كثيرًا من الاهتمام إلى الميزات المُبهمة في صياغاته. ويُعد عمله، لا محالة، بمثابة معرفة موقفية؛ فقد كانت كتاباته استجابة لمُعضلات ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، بحثًا عن التوصل إلى تفاهم مع ماضيها الفاشي، وتركزت العديد من حُججه، حتى المُميز منها، على وجهة نظر أوروبا على وجه الخصوص. وأكثر من ذلك، كان هناك احتلال لعالم المعرفة الحياتية يُحدد الانعكاسات الحياتية كما ادعى «هابرماس»، في سياق مُختلف تمامًا عن تفسير «ليفبفر» «Lefeb-vre» عن تراكب المكان التجريدي على المكان الملموس (Gregory, 1994: انظر أيضًا: إنتاج الفضاء المكاني)، ويُمكن أن تلمح في ذلك التراكب، شكلا مُبكرًا من أشكال التأثير المكاني لأنظمة الاحتلال الأوروبي لعالم المعرفة الحياتية للسُكان الأصليين (Harris, 1991). وكُل أولئك الذين ارتبطوا بالنظرية النقدية، ومع ذلك، كانت هناك على الأرجح شخصية مأساوية هي «بنيامين» «Benjamin» الذي

تـرك علامة دائمة في الجُغرافيا البشرية؛ فتصاميمه التجريبية للمدينة في النص المكتوب، وكذلك في المُونتاج، عبارة عن تذكير قوي بأن الحداثة Modernism كانت نقدًا للمعاصرة Modernity، وليست مُجرد احتفال بها، وأوحت تصاميمه بتطورات مفاهيمية (مثل: Lathan, 1999) وتحقيقات مُؤثرة (مثل: Pred, 1995).

قراءات مُقترحة:

Bernstein, (1995b); Rush (2004).

رأسمال ثقافي cultural capital

هو مفهوم صاغه عالم الاجتماع الفرنسي «بيير بورديو» «Pierre Bourdieu»، يجعل من رأس المال الثقافي أحد الأشكال العديدة لرأس المال الذي يحتل مكانًا بارزًا في مشروعه الفكري؛ ويهتم أساسًا، بوضع «علم عام للمُمارسات الاقتصادية» التي من شأنها أن تُفسر المنطق الاقتصادي من وراء المُمارسات غير الاقتصادية، مثل تبادل الهدايا أو الاستهلاك الثقافي. ويُعد رأس المال الثقافي وثيق الصلة بالوظائف المُرتبطة برأس المال الاقتصادي «economic capital» (الشكل التقليدي والمادة الخام لرأس المال في النظرية الاقتصادية)، ورأس المال الاجتماعي. وتُعد قابلية التحويل البيني لأشكال رأس المال المُتعددة، عنصرًا نقديًا في نظرية المُمارسة لـ «بورديو»، بدلًا من كونه عنصرًا ثانويًا؛ لكن «بورديو» يبدو حريصًا عندما يُلاحظ أن تبادلية

رأس المال الثقافي والاجتماعي داخل رأس المال الاقتصادي، يكون مشروطًا، بدلًا من كونه مضمونًا، بل وجزئيًا في كثيرٍ من الأحيان (باختصار، لا يخلو من المخاطر). وهناك مفهومان إضافيان ظهرا أيضًا في كتابات «بورديو» هما: رأس المال الرمزي (symbolic capital)، ورأس المال الأكاديمي (academic capital)، وهذان المفهومان يملكان صلات وثيقة بمفهوم رأس المال الثقافي. فقد ذكر «بورديو»: أن رأس المال الأكاديمي، يُمكن اعتباره مجموعة ثانوية من مجموعة رئيسية هي رأس المال الثقافي، ورأس المال الرمزي.

وفي دراسته المُفيدة (عام 1984) بعنوان «الاختلاف: نقد اجتماعي للحُكم على الذوق» «Distinction: a social critique of the judgment of taste»، نشر «بورديو» مفهوم رأس المال الثقافي بشكلٍ مُفصلٍ، ليُوضح كيف أن برجوازية مُمارسات الاستهلاك الثقافي – عن طريق الفنون، والتعليم، والمطبخ، والملابس، وغيرها – تُدعّم الجمال الذي «مارَسَ – بقصدٍ أو بغير قصد – وظيفة اجتماعية للاختلافات الاجتماعية التشريعية». وقد جاءت مُناقشته الأوضح للمفهوم، في مقاله القصير – الذي يتم إغفاله غالبًا – الذي يُسمى «أشكال رأس المال»؛ حيث حدد «بورديو» ثلاث حالات يُمكن لرأس المال الثقافي أن يكون موجودًا فيها وهي: الحالة التجسيدية «embodied state» وتكون في شكل تنظيمات بعيدة المدى للعقل والجسم؛ والحالة الشيئية «objectified state» في شكل بضائع

ثقافية (الصور، والكُتب، والقواميس، والأدوات، والآلات وغيرها) والتي تكون بمثابة المُتبع والمُدرك للنظريات والإشكاليات وغيرها؛ ثم الحالة المُؤسسية «institutionalized state» [كالمؤهلات التعليمية] .(p. 243, 1985)

كما تُحدد السمات الرئيسية لرأس المال الثقافي، والفرق بينه وبين رأس المال الاقتصادي: وتتمثل السمة الرئيسية في الشكل التجسيدي، الذي يجعل رأس المال الثقافي أقل في الاستبدال، وأقل في الحصول عليه بسهولة على حدٍ سواء، وتتمثل كذلك في الظروف الاجتماعية الأكثر علانية، والظروف الخفية لانتقال رأس المال الثقافي. ويُحدد المنطق الاقتصادي كفاءة رأس المال الثقافي: وبالتالي، تُصبح الأرباح الرمزية للتمييز (مثل القدرة على القراءة في مُجتمع من الأميين)، مطلبًا شرعيًا من رأس المال الثقافي، مُعتمدة على القيمة النادرة لرأس المال هذا، والذي يعتمد بدوره على توزيعه داخل المُجتمع. وكلما تزايد سوء التوزيع كشكلٍ من أشكال رأس المال، تتعاظم قيمته. وفي حُجة جدلية، يُؤكد «بورديو»، أن التباينات في توزيع رأس المال، يتم استنساخها بين الأجيال بواسطة أشكاله التي تُخطط للحالة الطبقية من الوهلة الأولى: وفي النهاية، يكتب «بورديو» عن «وسائل الاستيلاء على إنتاج العمالة المُتراكم في الحالة الشيئية التي تُقام بواسطة أداة مُحددة (أي الأشكال المُتنوعة لرأس المال) تتوقف فاعليتها الحقيقية على نمط توزيع وسائل الاستيلاء على الموارد المُتاحة والمُتراكمة بصورة موضوعية» (6-pp. 245, 1985).

قراءات مُقترحة:

Guillory (1993); Lane (2000).

إيكولوجيا ثقافية cultural ecology

يُعد هذا المُصطلح إرهاصة مُهمة للإيكولوجيا السياسية المُعاصرة، وإن لم يأخذ حقه الكامل في التقدير. وقد اهتمت البيئة الثقافية في البداية بالعلاقات القائمة بين تحولات الطبيعة وعمليات الاستنساخ الاجتماعية والثقافية داخل أشكال اجتماعية مُعينة. ونشأت من علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) في أمريكا الشمالية في مُنتصف القرن العشرين، وقد عُنيت البيئة الثقافية - غالبًا - بالمُجتمعات غير الصناعية، والرعاة النموذجيين، والعاملين بالصيد والجمع، وثقافات الصيد وصغار المُزارعين، وأكدت على طُرق البحث الميداني الإثنوجرافية. وتُعد البيئة الثقافية أكثر ارتباطًا بعمل «جوليان ستيوارد» «Julian Steward» ومدرسة شيكاغو، لا سيما بعدما نشر «ستيوارد» عام 1955 دراسة بعنوان: «نظرية تغير الثقافة» «Theory of culture change». وتأثر هذا العمل بتأكيد «ستيوارد» التقليدي على العلاقة الوثيقة بين الثقافة الرمزية (القيم والمُعتقدات الدينية والتقاليد) من جهة، والأساس المادي والبيئي للمُجتمع من جهة أُخرى. وقام «ستيوارد» بتطوير مفهوم «الجوهر الثقافي»، الذي صيغ على هيئة القدرة التي بها تُستخدم الموارد البيئية الحرجة (المحاصيل

والثروة الحيوانية ومصادر الطاقة وغيرها) بواسطة الثقافة. وإنه لمن الإنصاف أن نقول، إن اهتمام «ستيوارد» الأساسي، كان حول التغير والتشكيل الثقافي، بينما كانت البيئة الثقافية في مُقدمة الاهتمام العلمي للقضايا التي تدور حول الأُسس الاجتماعية للتغير البيئي، وكيف إن الثقافات تستجيب وتتكيف مع التغير البيئي، وأيضًا كيف تُؤثر الثقافات في إدارة الموارد البيئية الحرجة. وعلاوة على ذلك، فإن عُلماء البيئة الثقافية، يتسمون بالتنوع النظري والمنهجي (Netting, 1986).

وكما يُوحي مُصطلح الإيكولوجيا الثقافية، فقد تأثر تأثرًا كبيرًا بزيادة الاهتمام بالبيئة. ويُعد ذلك الأمر صحيحًا ليس فقط من حيث التركيز على العلاقة بين الظروف البيئية والعمليات الثقافية، ولكن أيضًا من حيث بعض التركيز المفاهيمي للنُظم، والتكيف، والتوازن، والمرونة، والاستقرار وغيرها، ومن حيث كُل السمات المُميزة للمرحلة المُبكرة من البيئة» (انظر: الإيكولوجيا). وسيكون من غير الإنصاف أن تُنسب النهايات الواضحة جدًا للإيكولوجيا الكليمنتية «clem-entsian ecology» (نسبة إلى فردريك كليمنتس) إلى الإيكولوجيا الثقافية. وقد اتخذت بعض أعمال البيئة الثقافية طابعًا تحكميًا، حاملة الإحساس بأن كل أجزاء الثقافة تتشابك وظيفيًا مع الظروف البيئية والموارد المُتاحة بشكلٍ قوي، وبتكيف سلس جدًا شبيه بالماكينة المُستقرة. وقد ظهر ذلك –على سبيل المثال– في بحث «روي رابايورت»

«Roy Rappaport» عام 1968 عن الخنازير البرية، والمُعتقدات الروحية، والطُقوس المُحيطة بالموارد في غينيا الجديدة.

وفي الوقت نفسه، فقد قُصد أحيانًا بالتقيد الصارم بالإثنوجرافيا التقليدية في البيئة الثقافية، أن بِنى اجتماعية مُعينة، كانت عبارة عن مفاهيم جامدة، مثل الاستقلال والعُزلة عن باقي العالم، مع اعتبارات محدودة، وربما دونها، لسهولة السُبل التي بها تتحد الثقافات النائية ظاهريًا، مع العمليات الاجتماعية إذا كان التحليل على مقاييس مكانية أوسع؛ بمعنى أن البيئة الثقافية أعطت قُدرة محدودة لفهم السُلطة، والاعتماد على الفائض، والتقييم في سياق الاقتصاد السياسي العالمي، حتى عندما تم إدراك روابط مُهمة لهذه الخطوط بواسطة عُلماء البيئة الثقافية أنفسهم (Robbins, 2004). وقد اتضح هذا الموضوع جيدًا بواسطة أحد تلاميذ «ستيوارد»، وهو «إيريك وولف» «Eric Wolf» عام 1982، في حجته عن أهمية الاقتصاد السياسي وضرورة الانتباه إلى صياغة البنى الاجتماعية المحلية مع العمليات الاجتماعية الأوسع نطاقًا.

ويصل تأثير الإيكولوجيا الثقافية إلى أبعد من الدراسات المحلية للمُجتمعات غير الصناعية؛ فقد حظيت – من بين المجالات الأُولى للتخصص الأكاديمي العكسي، وللتغير البيئي الحاد، داخل إطار العلم الاجتماعي، ومع التركيز على التدقيق والمُلاحظة التجريبية والتحليل – بتأثيرٍ مُهم في ترجمة وتدعيم الحماية البيئية في الأكاديمية

الأنجلو-أمريكية. وقام عُلماء البيئة الثقافية في العديد من الحالات، بتوثيق المُستويات المُرتفعة من تطور واستدامة العديد من المواضع التقليدية، والتشكيك في التقدم الظاهر للسُوق المُوجه و/أو اعتمادات الموارد التي تُديرها الدولة (مثل: Geertz, 1963). وبدأ بعض عُلماء البيئة الثقافية - حتى قبل الحديث عن البيئة السياسية العالمية الأولى - في تطبيق مناهجهم العلمية في المواضع الأكثر تصنيعًا، وجاءوا بنتائج مُهمة (انظر، مثل، Bayliss-Smith، 1982).

اقتصاد ثقافي cultural economy

في الاقتصاديات السائدة، أبقى كل من الثقافة والاقتصاد على الاعتقاد بأن النشاط الاقتصادي، يَتّبِع قواعده وعقلانيته الخاصة إلى حدٍ كبيرٍ. وعلى النقيض من ذلك، فقد أثبتت المناهج المُستحدثة، والبحث بعُمق في تاريخ الاقتصاديات الكلاسيكية، أن الاقتصاد يعتمد على مُدخلات ثقافية، أو أنه عبارة عن مضمونٍ ثقافيٍ. وهكذا، فقد تم لفت الانتباه - من بين عدة أمور أخرى - إلى مثل هذه الظاهرات، كصعود الصناعات الثقافية، ودور المشهد، والإعلان، والرغبة في الحفاظ على الاستهلاك، وتقوية العلاقات الاقتصادية عن طريق الثقة والمُعاملة بالمثل، وتنوعات الرأسمالية التي فُسرت بالتباينات في ثقافات أصحاب الأعمال، والثقافات المُؤسساتية المحلية، وكدور الرُوتينيات المُموجة ثقافيًا، والعادات، في التأثير على التطور

الاقتصادي. وتُقر هذه المناهج العديدة، بوجود ارتباطٍ وثيقٍ بين الثقافة والاقتصاد، ولكن ما زالت هذه المناهج مُستمرةً في مُعالجة المجالين ككيانين مُنفصلين، مُؤكدة أنه لا ينبغي الخلط بين المنطق الذي يحكم المجالين (Ray and Sayer, 1997). وفي الواقع، يُصر العديد من الكُتاب المُتعاطفين مع هذه المناهج، على أولوية استمرار الاقتصاد السياسي من خلال الاقتصاد الثقافي.

ومع ذلك، فقد ظهر الجيل الثاني من نظرية الاقتصاد الثقافي في الآونة الأخيرة، الذي يرى أن الاقتصاد الثقافي عبارة عن طائرة فريدة تحوي مُدخلات مُختلطة مثل: القواعد المُجردة، والموروثات التاريخية، والروايات الرمزية والمنطقية، والعادات الاجتماعية والثقافية، والترتيبات المادية، والمشاعر والطُموحات (Callon, 1999; Du Gay and Pryke, 1999; Hetherington and Law, 1999). ولا يزال الاقتصاد الثقافي يُكافح من أجل الحصول على مُفردات دقيقة من العلوم الاجتماعية، ويرى هذا المنهج، أن الاقتصاد يبدو كمنتج ثقافي، والثقافة كأنها منتج اقتصادي؛ لذلك، يُمكن أن يُنظر إلى تلبية الاحتياجات المادية وتحقيق كسب العيش كجزء لا يتجزأ من البحث عن الرضا الرمزي والسعادة والقوة. ووفقًا لذلك، ففي تفسير اقتصاديات الإنتاج – على سبيل المثال – يُمكن أن تظهر القيم المُشتركة، وثقافات مكان العمل، واتفاقيات الرفاهية، وطُقوس الإبداع، لتُشكل مُنافسة مُحتملة، وتكون جنبًا إلى جنبٍ مع القواعد

التكنولوجية المُختلفة والتنظيمية وطلب السُوق. وعلى نحو مُماثل، ففي اقتصاديات الأسواق، يُمكن أن تظهر قواعد القيمة المُعتمِدة على السعر، والأشكال الأُخرى لتقدير الثمن، لتتمشى مع أذواق المُستهلكين، وإغراءات العرض المُنظم، وقوة سُوق بعض الفعاليات الاقتصادية.

ويتميز مُتغير منهج الاقتصاد الثقافي، بعددٍ من التوجهات المفاهيمية ذات التاريخ الطويل في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (للاطلاع، انظر: Amin and Thrift, 2004). فيهتم التوجه الأول، بالمركزية المُطلقة للمشاعر في الاقتصاد، بداية من الطاقات الشهوانية ومشهد الاستهلاك والامتلاك الذي يُوجه «الرأسمالية السريعة»، من خلال الرغبة في الأشياء التي ما زالت تمثل قوى الحاجات والرغبات. أما التوجه الثاني، فيُمكن إرجاعه إلى تأكيد «آدم سميث» «Adam Smith» على دور التعاطف في صُنع اقتصاد السُوق، وتسليط الضوء على الأهمية المحورية للقيم الأخلاقية، كما يتضح من أخلاقيات السُوق نفسها، ومن التقاليد الاجتماعية التي تُبرر الأعراف الخاصة في السُلوك الاقتصادي (مذهب المُتعة، والفردية، والوجبات السريعة كغذاء سيء/جيد، والتجارة، في مُقابل المعونة). والتوجه الثالث، أنه يُوجَد عمل جديد في اقتصاديات المعرفة، يعترف للممارسة، بمركزية الإبداع القائم على التحركات العصبية غير الواعية، والثقافات المادية، والتعلم عن طريق المُجتمعات الصغيرة. ويتمثل التوجه الرابع

في تفسير الثقة العامة في الطُرق التي تحل محل التركيز على الديناميكيات الشخصية الموجودة في مُتغيرات الاقتصاد الثقافي منذ فترة. فعلى سبيل المثال، أثبت «سيبريت» «Seabright» عام 2004، أن خيار الأُلفة بين الغُرباء في اقتصاد السُوق؛ حيث يتعدد الاقتصاديون الذين لا يعرفون بعضهم بعضًا، يكون ممزوجًا بالعديد من المُؤسسات الثقافية التي تطورت بمرور الوقت. ويتمثل التوجه الخامس في تفسير السُلطة الاقتصادية على أنها قوة مملوكة ومُمارسة من قِبَل الجهات والمُؤسسات أقل من كونها قوة مُنتشرة، وشكلًا بارعًا للتسجيل الثقافي، ومعايير وقواعد المقاييس المُحاسبية التي تُنتِج يوميًا أشياء مضبوطة وتُنظم الحياة الاقتصادية، أو من خلال سرد مُعين كما هو الحال في المجالات التجارية، والمخطوطات الإعلانية، وقصص الشركات البارعة. وأخيرًا، فإن المنهج الاقتصادي الثقافي، التالي لسلسلة إسقاط طويلة من حالات مُعينة (مثل إسقاطات «ماركس» لمُستقبل الرأسمالية مُعتمدًا على الخبرة البريطانية)، يَستكشِف العمل التكاملي الذي تم إنجازه بواسطة القراءات الاقتصادية (مثل «دانيال بيل» «Daniel Bell» في اقتصاد الخدمات أو «مانويل كاستيلز» «Manuel Castells» في اقتصاد المعلومات).

وخُلاصة القول، إن هذه الهيئة الجديدة للفكر، تُعيد النظر في الاقتصاد كأنه كيان راسخ، يستند على إمكانيات العاطفة الكامنة، والمشاعر الأخلاقية، والمعرفة، والثقة المفروضة، والحالة الطبيعية

والأشكال المنطقية للقوة. وتُعد تلك الأمور هي مُحرك الحياة الاقتصادية على جميع المُستويات والمظاهر.

قراءات مُقترحة:

Amin and Thrift (2007).

الجُغرافيا الثقافية cultural geography

هي واحدة من أكثر فروع الجُغرافيا الناطقة بالإنجليزية نموًا ونشاطًا على مدى العشرين سنة الماضية. وقد كتب الكثيرون عن التحول الثقافي في الجُغرافيا بصورةٍ مُماثلة لأولئك الذين كتبوا في العلوم الاجتماعية الأُخرى. وشهد الخلاف حول مناهجها، وادعاءات الجُغرافيا الثقافية وأساليبها البحثية – في كثيرٍ من الأحيان – تنشيطًا لبعض موضوعات البحث الجُغرافي، وتطويرًا لكُل الموضوعات الجديدة في البحث الجُغرافي. وفي الواقع، قد لا يكون ما نستطيع أن نحدده بأنه تأثير ثقافي حديث للعديد من فُروع الجُغرافيا، إلا مجالاً من مجالات الجُغرافيا الثقافية، وهكذا، لا يكون من الواضح دائمًا، إذا تم تعريف المجال من خلال الثقافة كمُحتوى للدراسة، وما هي حدوده التي يجب أن تكون، أو المنهج المُتبع في الدراسة. ويُوجد لدينا تاريخ طويل في دراسة جُغرافية الثقافات التي شهدت علاقة مُضطربة في أغلب الأحيان بالمُبالغة في الاهتمام بهذا المجال في الفترة الأخيرة. ولذلك، ومن أجل الوضوح، يجب أن نبدأ

بهذه الموروثات، ثم ننتقل إلى ثورة البحث في الجُغرافيا الثقافية في تسعينيات القرن العشرين، ثم ننتهي إلى الإشارة إلى الأجزاء الحالية في هذا المجال.

وقد ظهرت الجُغرافيا الثقافية - على مدى القرن العشرين - كمجال فرعي للتقاليد المُختلفة في الجُغرافيا، التي تناولت «وجود اللاندسكيبات المُتنوعة لتكيف المجموعات البشرية مع بيئتهم المُباشرة» (Archer, 1993, p. 500). ويُمكن استخلاص ثلاثة مناهج لهذا الموضوع، هي:

- كان التقليد السائد في الجُغرافيا بأمريكا الشمالية هو مدرسة بيركيلي التي تمحورت حول أعمال «كارل زاور (ساور)» Carl Ortwin Sauer (1889-1975). وقد كان هذا التقليد قويًا جدًا في مُنتصف القرن العشرين؛ حيث تم استخدام الجُغرافيا الثقافية في أغلب الأحيان للإشارة إلى كل فُروع (**الجُغرافيا البشرية**) في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أضاف «زاور» - اعتمادًا على أعمالٍ مُعينة، منها ظهور وجهات النظر الأنثروبولوجية في **الثقافة المادية** على وجه الخُصوص، مثل أعمال «فرانز بوز» «Franz Boas» (1858-1942) - تركيزًا جُغرافيًا على اللاندسكيب، مُستفيدًا في ذلك من الأبحاث الجُغرافية الألمانية عن **اللاندسكيب الطبيعي** الثقافي. وقد وصف **اللاندسكيب الثقافي** - في صياغته الأكثر شهرة عن **مُورفولوجية اللاندسكيب** (في مقاله الذي يحمل العنوان

نفسه عام 1925) - بأن الثقافة كانت العامل، واللاندسكيب كان الوسيط. وحدد البحث في هذا التقليد أصول وانتشار (الثقافات) في جميع أنحاء العالم من المواطن الثقافية. وفي هذا الصدد، تم رصد الحركة التي كانت مُعظمها عبر المصنوعات اليدوية المادية، مُتخذة في ذلك ألفاظ الثقافات التي كانت جزءًا لا يتجزأ عنها. وطَورت بعض الأعمال فكرة المناطق الثقافية التي سيطرت عليها فكرة المجموعة الثقافية الواحدة التي تشغل منطقة ما. وأدى التركيز على الثقافة بأنها العامل، إلى اتهامات بأنها كانت مُجرد اكتشاف لكيانٍ راقٍ بدلًا من التركيز على خبرات الناس المُتنوعة والمُتغيرة والتنافسيةً (Duncan, 1980). وعلى الرغم من اهتمامها التجريبي بعمليات الانتشار وتغير الثقافات التي تربط بين بيئات مُختلفة، إلا أنها تميل إلى اتخاذ وجهة نظر فردية للثقافة، تلتزم بمجموعة ما وتُحددها.

- تم تكرار التركيز على التشكيل المُتبادل للسُكان والمكان في التقليديات الأوروبية في الجُغرافيا الثقافية. وقد طالبت مدرسة الحوليات) - التي نشأت في فرنسا من خلال أعمال «فيدال دي لابلاش» (1845-1918) - بالجُغرافيا الثقافية، والجُغرافيا الاجتماعية والتاريخية. وأعطت اهتمامًا كبيرًا للربط بين السُكان والمكان من خلال «طرق الحياة»؛ التي تتمثل في سُبل الحياة اليومية. وقد حددت الأعمال النموذجية - مثل أعمال «لو روي لادوري» «Le Roy Ladurie's» في عام 1966 عن «-Les Paysans de Langue

«doc» - الروابط القوية لإيقاع الحياة اليومية والبيئة على المدى البعيد، مُصممة بذلك علاقة مُستمرة بين السُكان والمكان. ولخص «فيدال دي لابلاش» في عام 1903 هذه العملية كما يلي:

إن من يكشف شخصية الدولة من خلال تطويعها لاستخدامه الخاص، يقوم بإيجاد علاقة بين ظاهرات لا علاقة بينها، ويستبدل التأثيرات العشوائية للظروف المحلية، بالتعاون المُنظم للسُلطات. وعندئذ فقط، تكتسب الدولة شخصية مُحددة، تجعلها مُختلفة عن الدول الأُخرى، حتى أنها تصبح بالتفصيل - إذا جاز التعبير - ميدالية مُصممة لصورة الناس.

وقد كان التركيز على الناس العاديين، والثقافات اليومية، بدلاً من التركيز على الثقافات المُتطورة. وربما تكون أعظم الدراسات المَبنية على هذه التقليديات، والتي ما زالت تُسبب جدلاً، تلك الدراسات الخاصة بـ «فيرناند براوديل» (1902-85) «Fernand Braudel»، الذي يمتلك أعمالاً عظيمة عن التنمية المُشتركة لثقافة دول البحر المتوسط (انظر: Braudel and Reynolds, 1975 [الأصل الفرنسي 1949]) - القائمة على الزيتون والنبيذ والحبوب، وعلى أنماط التجارة طويلة الأجل - تظل معالم ثقافية. واهتمت هذه الأعمال بدراسات «فريدريك لو بلاي» (1806 -1882) «Frèdèric le Play»، الذي طور المفهوم الجُغرافي لفرنسا حول مجموعات المكان-العمل-السُكان. وأُلتقط عمله بواسطة المُخطط البريطاني وعالم الأحياء

«باتريك جيديس» «Patrick Geddes»، وقاد عمله إلى تأسيس «جمعية لي بلاي» «Le Play Society» التي كانت مدعومة بمجموعة من البعثات الجُغرافية خلال مُنتصف القرن العشرين. واشتركوا في رؤية المجموعات المُؤسِّسة الموطن الأصلي الثقافي كأنه «منطقة اقتُطعت بواسطة الفأس والمحراث، تؤول لمن اقتطعوها» (Olwig, 1993, p. 311).

أما في المدرسة الجُغرافية البريطانية، فقد تم استلهام المنهج الإقليمي عن طريق مُخطط «هتنر» «Hettner» (انظر: Hettner, 1907) الخاص بالأساس الطبيعي حتى الهيكل الاجتماعي الأعظم، وفي النهاية الهيكل الثقافي الأعظم - بداية من الجيولوجيا، ثم الطبوغرافيا، والمناخ والموارد الطبيعية، وصولًا في النهاية إلى الثقافة الاستيطانية والبشرية المُلائمة لتلك الظروف (Heimatkunde). وركز المنهج الكورولوجي (وصف الأقاليم) بشكل مشابه لما سارت عليه المدرسة الجُغرافية السويدية على (دراسات المنطقة الرئيسية) (hembydsforskning)، واعتمد على الدراسات الإثنولوجية للثقافة المادية واللغة لكي يُحدد الأقاليم الثقافية (Crang, 2000). وفي بريطانيا، أنتج تأثيرُ «جيدس» «Geddes»، منهج المسح الإقليمي، الذي أكد على التكامل المرئي للاندسكيبات، كوسيلة لإيجاد الوحدة (Matless, 1992)، في حين ركز البحث التاريخي المحلي، على اللاندسكيبات لـ «هوسكينز» «W.G. Hoskins» مُركزًا على

الدراسات التي تسعى إلى أَسْر هوية وروح أقاليم مُعينة من خلال مناظرها العامة.

وركزت هذه التقليديات الكلاسيكية على القواسم المُشتركة في أشكال اللاندسكيب والأشكال الريفية، والتاريخية، أو التقليدية. وقد تصاعد نقد هذا الاتجاه خلال الربع الأخير من القرن العشرين. ويتمثل النقد في الآتي: أولًا- إن **الجُغرافيا الإنسانية** تحدت نقص الاهتمام بالتفسير الفردي والإجراءات ونطاقها؛ فقد نَظَرَ المُؤلفون إلى معاني الأماكن لأشخاص مُحددين، ووجدت **الجُغرافيات العاطفية** للثقافات، العلاقة بين أماكن مُعينة وموقعها العبقري (على سبيل المثال: Pocock, 1982). ثانيًا- انتقدت الجُغرافيا الراديكالية، والجُغرافية النسوية، و**الجُغرافيا الماركسية**، الفروض الخاصة بكمال المُكونات الجزئية للثقافات، وأشارت إلى التناقضات الداخلية، والانقسامات، والصراعات بينها، كما أشارت إلى مُكونات أكثر مُعاصرة وحضرية. ثالثًا- تم فحص السياق السياسي، وآثار التقليديات الأُوروبية. وهكذا، فحصت أعمال الجُغرافيين الألمان أمثال «فرانز بيتري» «Franz Petri» -الذي يكتب عن فترة ما بين الحربين العالميتين- عملية انتشار الثقافة الألمانية، بداية من الصحة الثقافية الغابرة والمزعومة حول الشعوب الرومانية والفرنسية السابقة. وقام بذلك الأمر مُعتمدًا على العمل الميداني **وأسماء الأماكن**، التي أخذها كمُؤشرات للثقافة الألمانية، فقد استطاع تسمية «مراكز الاستيطان الفرنسية التي تقع

في «والون» «Walloon» وشمال فرنسا بأسماء ألمانية تمامًا» (Ditt, 2001, p.245) – ويُعد ذلك أمرًا غير مُنصف على الإطلاق، في ظل النزاعات الإقليمية حول ألمانيا، ويُؤكد على العلاقة الصعبة، الخادعة للثقافات – فاختيار أشياء مُعينة كمُؤشرات للثقافة، وترك أشياء أخرى على أنها غير مُهمة في التحليل، يكشف الأبعاد السياسية والخيارات في التحليل.

وأُضيف لهذه الموضوعات، موضوع تداخل التخصصات الفرعية، والمجالات غير الجُغرافية، التي كانت تمر أيضًا بتحولاتها الثقافية الخاصة بها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي. وربما نستطيع أن نحصر الأعمال التي تلت ذلك في شقين، الأول هو الميل إلى الاستجابة لتطورات الجُغرافيا الاجتماعية وعلم الاجتماع، والثاني هو نتائج النهايات الأُصولية في الآداب والعلوم الإنسانية. وقد شكلا معًا في أغلب الأحيان «الجُغرافيا الثقافية الجديدة»، التي بدأت كنوعٍ من التمرد على التقليديات السابق الإشارة إليها، وما لبثت أن انتشرتْ بسرعة لتشمل التخصصات الفرعية الأُخرى.

أما الشق الأول، فقد جاء من خلال **الجُغرافيا السُلوكية**، التي استعارت تراث **الإثنُوجرافيا** من **مدرسة شيكاغو** لعلم الاجتماع الحضري، وبراهين علم اجتماع الثقافة الذي نشأ في سبعينيات القرن العشرين وخلال الثمانينيات. وقد أدى ذلك إلى مجموعة كبيرة من الأعمال في الثقافات الحضرية، والثقافات الفرعية في الحياة

اليومية الحديثة. واُعتبرت الأخيرة كمُقاومة أو مُخالفة، ومُنافسة لمجموعات ثقافة الأغلبية. ولم يعد يُنظر للثقافة على أنها خاصية طبيعية لمجموعة ما كما كان من قبل ولكن، يُنظر كوسيط للقوة والقمع والاحتجاج والمُقاومة. وقد كان الكثير من هذه الأعمال يتم بالمُشاركة مع مركز برمنجهام للدراسات الثقافية المُعاصرة، الذي اهتم بدور الثقافة في التأمين والحفاظ على هيمنة الجماعات صاحبة النفوذ. وقد بدأ بالتوسع في البنية الثقافية للمجموعات الاجتماعية (مثل العُمر، والسلالة، والطبقة، والجنوسة أو النوع) وكذلك بالتوسع في السُبل التي جاءت للدلالة على معانٍ خاصة، وربطها بسبل معينة من الحياة (على سبيل المثال: Ball and Valentine, 1995; Kofman, 1998; Skelton and Valentine, 1998; Pred, 2000).

وقد كان الشق الثاني من العمل مُختلفًا، ولم يكن اختلافًا في الموضوع بقدر ما كان في الأسلوب، فالاختلاف هنا بسيط، وقد استمد ذلك من الآداب والعلوم الإنسانية. وطُبق هذا العمل على الدراسات النقدية للفنون الثقافية، مثل الفن والأدب، وتحركت هذه التقنيات لتشمل الأشكال الثقافية الأكثر شعبية مثل الأفلام، ووسائل الإعلام الأُخرى. وذلك بدلًا من استخدام هذه الأشكال الثقافية كمصادر للمعلومات حول ما حدث هنا أو هناك، أو كبواعث قوية لصدى العاطفة (التي كانت اتجاهًا في الجُغرافيا الإنسانية؛ على سبيل المثال Pocock, 1981)، وفككت الأماكن المُهمة لفحص الأعمال

التي قدمتها في تمثيل الثقافات وتشكيلها. وهكذا، تم فحص لوحات اللاندسكيب ليس من ناحية المُحتوى، ولكن من ناحية الطريقة التي وضعت بها هذه اللاندسكيبات. فاللاندسكيب ينشأ في الواقع كما لو كان مجموعة بصرية بمُقتضاها يتم التعامل فيها بين الدراسات والفنون كأنها **نصوص** يُمكن أن تُقرأ وتُفسر لتكشف المعاني الخفية وبصمات **السُلطة** وذلك باستخدام المنهج اللغوي في الغالب؛ تلك السُلطة التي شكلتها والتي قامت الفنون الثقافية بتجسيدها. وفي هذا الصدد، أخذت من تقنيات **التفكيكية وما بعد البنيوية**، التي ركزت على كيف أن النصوص تُشكل المعنى من خلال عمليات الاستثناء والتجاوز؛ حيث تُقلل قيمة أو تنفي بعض التفسيرات المُحتملة، بينما تجعل التفسيرات الأُخرى في المُقدمة. ويرتبط استرجاع هذه المعاني الخفية باستعادة أصوات وآراء المجموعات المُضطهدة والصامتة، لا سيما في دراسات **ما بعد الاستعمارية** (Blunt and McEwan, 2002)، الأمر الذي استلهم دراسات التعريف والتباين الثقافي (ومثالًا على ذلك: Anderson, 2007)، لا سيما استحداث **الغيرية**. وأصبح التركيز آنذاك على كيفية أن الفنون الثقافية ليست مُجرد مُؤشرات بسيطة عن الانتماء الثقافي، في انتظار التحليل من قبل الأكاديميين، ولكن كانت تُستخدم بجدية للإشارة ولتكوين هويات بواسطة الناس العاديين.

وينصهر هذان المنهجان ويمتزجان معًا في كثيرٍ من الأحيان. فعلى سبيل المثال، انتقل البحث في موضوع **الانتماء العرقي** بالمناطق الحضرية، من تحليلات **العزل العنصري** لتوزيع الشعوب، إلى دراسات

مُتعلقة بتجربة مَعيشة من تلك الثقافات، وكيف أن تلك الثقافات تدل على الانتماء، وكيف أنها تدل على الإقصاء. وذلك بدلًا من فحص توزيع الثقافات على أنها كيانات مُنفصلة تحتل أقاليمَ بعينها، فقد انشغلت الجُغرافيا الثقافية بدراسة ارتباطات المعاني وحركاتها، وانتشارها، في الثقافات الخاصة متعددة؟ القوميات، وثقافات الشتات، التي نشأت في العالم الحديث. وتتشكل هذه الأمثلة – في الغالب – من الثقافات المُهجَّنة والثقافات الهجينة، التي تغلبت على استثناءات الثقافات المُهيمنة وتجاوزاتها التي كانت تسعى للحفاظ على ربط السُكان بأوطانهم. ورأت الدراسات، أن المجموعات المُتعددة الهوية، قد اتصلت وانجرفت بواسطة البيئة المحلية للشعب (ومثالًا على ذلك: الشباب والطبقة والعرق، Nayak, 2003)، أو أنها نظرت إلى مُرونة وثبات التسمية والتصنيف في تحويل البيئات الحضرية (Pred, 2000).

وبخلاف القضايا العرقية، انتقلت الجُغرافيا الثقافية لاستكشاف جوانب أخرى كثيرة من سياسات الهوية (Keith and Pile 1993; Pile and Keith, 1997)، مثل الجنوسة ، والعجز، التي أصبحت أكثر بُروزًا في السنوات الأخيرة من القرن العشرين من أي وقت مضى. وكان التركيز الأكبر على مُمارسات التضمين أو الاستبعاد، والانتماء، والمُقاومة، والهوية. وكان الجزء الأكبر من العمل يدور حول الأشكال والطُرق المُختلفة للاستهلاك، وكيف أن ذلك الأمر يتعلق بهويات الشعوب والأُمم.

وانتقل التركيز على الهوية ومعنى الأنشطة الاجتماعية، إلى تخصصات أخرى فرعية. وهكذا، أصبح من الشائع أن ترى دراسات في الجُغرافية الثقافية الريفية تهتم بقضايا الآخرية والهوية بشكلٍ مُتزايدٍ (على سبيل المثال: Cloke and Little, 1997)، ودراسات في جُغرافية الحضر الثقافية، ودراسات في الجُغرافيا السياسية، تدور حول الهوية أو تستخدم طُرقًا مُماثلة في تحليل النصوص الأساسية في **الجيوبوليتيكيات النقدية**. وكان التركيز في **الجُغرافيا الاقتصادية** مزدوجًا، فكان تركيزًا على الأشكال الثقافية في **الاقتصاد الثقافي** (على سبيل المثال: Amin and Thrift, 2003)، وكذلك على مناهج ثقافة البيئة المُحيطة، بالتركيز على عمليات المعنى والانتماء داخل كل من الشركات والأسواق. وفي بعض الحالات، ظل ذلك الأمر غير الواضح في المجالات الأُخرى مُثيرًا للجدل، ويتفق ذلك مع عداء أولئك الذين يُلاحظون تهميش التركيز الموضوعي أو الأساليب كأنها تفتقر للدقة أو أيِّ مظهر من مظاهرها لإقناع صانعي القرار السياسي. وهكذا، توجد أسانيد عن التحول الثقافي، تذهب بعيدًا جدًا، وتُفسد الافتراضات وما اُتفق عليه من قبل (Mrtin and Sunley, 2001). وكان لاندماج القضايا الثقافية تأثير كبير على المجالات الفرعية الأُخرى، والمعنى أيضًا، أن تَميُّز الجُغرافيا الثقافية قد أصبح أقل وضوحًا. وكونها تخصصًا فرعيًا، فقد كانت غير مُهمة نسبيًا، إن لم تكن غير مُستحبة في مُراقبة حدود البحث، خاصة وأنها أظهرت أن التعاريف تُحدد علاقات القوة، وتعمل على استبعاد المجموعات في

كثير من الأحيان. وبالمثل، فقد استمرت تستفيد من التخصصات الأُخرى، وتُشوه بذلك حُدود الجُغرافية.

وقد بدأت سلسلة حديثة من المُناقشات - داخل التخصص الفرعي - تتحدى بعض التأكيدات التي ظهرت خلال العشرين سنة الأخيرة. وهي، أولاً:- بينما كانت تُوجه لفترة طويلة الانتقادات الكثيرة إلي المثالية للجُغرافيا الثقافية بدعوى إعادة ترتيب أولويات المجموعات الأُخرى للتحليل باسم المادية التاريخية، ظهرت مجموعة جديدة من نظريات المادية داخل المجال الفرعي نفسه. وغالبًا ما كانت ترفض هذه النظريات الديكارتية المُقسمة إلى الذات والموضوع، وتنظر إلى التفكير كأنه عملية مادية داخل العالم. وحاولت أن تزودنا بصيغ جديدةٍ لقوة العالم المادي، بدلاً من التركيز على القوة البشرية فقطً. وتتحدى بعض الأعمال قاعدة المركزية الإنسانية للجُغرافيا البشرية، والثقافة، كحقيقة بشرية جميلة مُؤدية لما بعد الإنسانية ومُوجهة للدارسات نحو جُغرافية الحيوان. وثانيًا:- تزايد النقاش حول المضمون والمعنى داخل الجُغرافيا الثقافية. وبدلاً من ذلك، تُشير الأعمال الحديثة إلى دور التركيز الروتيني على العقل الباطن، والانطباع الأول، المُشكِّل للهويات والإجراءات. ثالثًا:- مُناقشة التركيز على المجال النصي للتحليل، وكيفية تمييز التمثيل كعملية اجتماعية. وبدلاً من ذلك، فإن النظرية اللاتمثيلية تُركز على الأداء وتحديد الهويات. ويُعيد ذلك الأمر في الغالب، التجسيد وإعادة التفكير في الجُغرافيا الثقافية، وإلى قضايا المسكن وعلاقته بالناس، ولكن ليس

بالشعوب، وإلى الأماكن المستوحاة من فلسفة ما بعد هيديجير وديلوز. وهي تتحدى بذلك الانشغال بالأشكال التمثيلية، والمعنى المُؤدي إلى البناء الاجتماعي للهويات. وبدلًا من ذلك، فهي تُركز على اتصال العمليات المادية والاجتماعية في تزييف الهويات في المُمارسات والإجراءات. وتُعد المُناقشات الحالية قوية جدًا كالتطورات السابقة، مُصممة بتوسع من خارج التخصص، وتتحدث في موضوعات مُختلف التخصصات الفرعية.

قراءات مُقترحة:

Anderson, Domosh, Pile and Thrift (2002); Atkinson, Jackson, Sibley and Washbourne (2007); Blunt, Gruffudd, May and Ogborm (2003); Crang (1998); Mitchell (2000); Shurmer-Smith (2002).

مَوطن ثقافي cultural hearth

هو مكان منشأ النظام الثقافي. ودخل هذا المفهوم إلى **الجُغرافيا الثقافية** الأمريكية عن طريق «كارل أورتين زاور (ساور) Carl Ortwin Sauer»؛ وانظر أيضًا: (1952-1969) وكان المفهوم نفسه مُهمًا في الأعمال الأُولى **لمدرسة بيركيلي**. وقد استعار زاور هذا المفهوم من **الجغرافيا الأنثروبولوجية** الألمانية في أواخر القرن التاسع عشر، وتم الأمر نفسه كذلك بالنسبة للمفاهيم ذات الصلة بمنطقة الثقافة، واللاندسكيب الثقافي، والانتشار الثقافي. وبالنسبة للكثيرين من

مدرسة بيركيلي، تم استخدام هذا المُصطلح في البداية للإشارة إلى الموطن الأصلي للنظم الزراعية التي انتشرت بعد ذلك في الخارج. وبالنسبة للآخرين، فقد مثلت قلب الأقاليم الثقافية المُحددة بشكلٍ أعم (Wagner and Mikesell, 1962).

قراءات مُقترحة:

Leighly (1969).

لاندسكيب ثقافي **cultural landscap**

هو العنصر الأساسي للدراسة في الجُغرافيا الثقافية. ويتمثل التعريف الكلاسيكي للاندسكيب الثقافي في تعريف «كارل زاور (ساور) «Carl Ortwin Sauer» (1963b [1925] – انظر الشكل التالي):

وقد تم تصميم اللاندسكيب الثقافي من اللاندسكيب الطبيعي عن طريق مجموعة ثقافية. فالثقافة هي الأداة، والمنطقة الطبيعية هي الوسيط، واللاندسكيب الثقافي هو النتيجة. ويتغير اللاندسكيب نفسه عبر الزمن – تحت تأثير ثقافة مُعينة – ويخضع للتطور، مارًا بعدة مراحل، ومن الأرجح الوصول إلى نهاية دورته التطورية.

ولا يعكس التعريف، المُحيط الشخصي لزاور واهتماماته العلمية فقط (انظر: مدرسة بيركيلي)، ولكن يعكس أيضًا القضايا النظرية

التي لا تزال محل جدال في مُناقشات اللاندسكيب الثقافي. ويُعد وصفه للاندسكيب الثقافي بأنه يخضع للتغيير التطوري مُحاكاة لدورة «ديفز» «W. M. Davis» عن تطور اللاندسكيب الطبيعي، ولكن كان اهتمام زاور ينصبّ على مُواجهة **الحتم البيئي** بوضوحٍ، واعتمد في ذلك على الدراسات الألمانية عن اللاندسكيب الطبيعي الثقافي (Kulturalandschaft)، التي ركزت على التأثير المُتبادل بين الناس (Volk) والأرض، في تشييد المسكن (Heimat) (Olwig, 2002). وركز زاور على الثقافة كعاملٍ جُغرافي، على الرغم من أن البيئة الطبيعية احتفظت بالأهمية المركزية كوسيطٍ، معها ومن خلالها تتفاعل الثقافات البشرية (انظر: منطقة الثقافة). وبالتالي، تم إدراج عناصر مثل **الطبوغرافيا**، والتربة، والمجاري المائية، والنباتات، **والحيوان**، في دراسات اللاندسكيب الثقافي، بقدر ما استدعت الاستجابات **والتكيف** البشري، أو تم تغييرها بواسطة النشاط البشري.

وقد أُهمل حاليًا تمييز «زاور» الأنيق بين الطبيعة والثقافة لصالح **الطبيعة الاجتماعية** (انظر: **إنتاج الطبيعة**): فاللاندسكيب الطبيعي، يُعد الأساس الذي تَنقش الثقافة عليه نفسها، وتتجاهل ثبات التغير البيئي، وجدال الطبيعة والثقافة الذي ظهر منذ فترة زمنية قديمة. وتُعد كل **اللاندسكيبات** طبيعية وثقافية في آن واحدٍ (Cosgrove, [1984] 1998). وعلاوة على ذلك، فإن **الإيكولوجيا الثقافية** المُعاصرة، عَمّقَت فهمنا للتعقيدات الخاصة بتغير اللاندسكيب

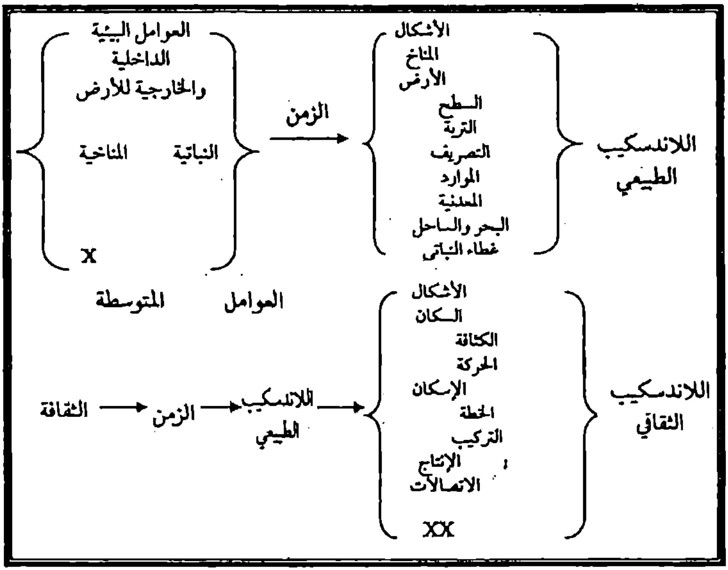
الثقافي، ونقحت وجهات نظر **ما بعد الاستعمارية** الخاصة بنتائج لاندسكيبات **الاستعمارية** (Sluyter, 2001; Mitchell, 2002e [1994]). ونتيجة لذلك، تم توجيه الاهتمام الأكبر الآن إلى شبكات **السُلطة**، وإلى التحدي الثقافي، وإلى الدور النشط الذي لُعب بواسطة تنوع المُهتمين باللاندسكيب، ولذلك فقد تم محو فكرة زاور عن ذروة اللاندسكيب الثقافي بواسطة فكرة واحدة أُخرى مُتجددة، حلت محلها الأفكار الأكثر اعتدالاً واللاندسكيب **الهجين**؛ حيث تتقارب فيها ثقافات اللاندسكيب (انظر أيضًا: **التقارب الثقافي**).

ولقد أدى التركيز على خواص تمثيل اللاندسكيب وأعراضه، خاصة في الدراسات التي قُدمت عن تاريخ الفن والرسم **الأيقوني**، إلى تجديد الاهتمام بالجوانب الموضوعية: مادية اللاندسكيب، ودلالة استمراره في **العالم الحياتي**. بينما يظل اللاندسكيب الثقافي معروفًا تمامًا، بأنه شيء واقعي، وصورة مرئية، ويتم قراءة اللاندسكيبات من جانب الجُغرافيين بشكلٍ مُتزايدٍ كمرحلة في شبكة العلاقات الاجتماعية التي تمتد عبر **الزمان والفضاء المكاني** (انظر أيضًا: **الإحساس بالمكان**). ويتصل اتصالاً وثيقًا بهذه التطورات، ظُهور الاستخدام الدقيق **للظاهريات** في الدراسات الحديثة للاندسكيب، التي أُستعملت فيها الإستراتيجيات السردية للاستكشاف، والتعبير عن القانون العام للمكان المادي والتجريبي (Wylie, 2002b). ويُعد الاهتمام بالأسطورة **والذاكرة** والمُطاردة التي

تم تجسيدها في اللاندسكيب المادي، تعبيرًا آخر عن تقهقر التركيز الواضح على التمثيل في دراسات اللاندسكيب الثقافي، ولكن يُعد ذلك أيضًا بمثابة صياغة للإصرار على أهمية الفهم التاريخي، الذي كان هو السمة المُميزة للبحث التمهيدي الأصلي لزاور: ولكنه فُهم الآن بمُصطلحات مُختلفة جذريًا.

قراءات مُقترحة:

Beguin (1995); Duncan, Johnson and Schein (2004).



شكل (7) اللاندسكيب (عن ساور، 1963 [1926])

سياسات ثقافية cultural politics

هي العمليات التي يتم خلالها تداول المعاني وتحديد علاقات الهيمنة والتبعية ومُناقشتها (Jackson, 1989، p. 2). وقد كان الإصرار على أن ما هو ثقافي يكون سياسيًا كذلك - بما في ذلك علاقات السُلطة، والمصالح المُتضاربة بين مُختلف المجموعات - ويُمثل نقطة مركزية لأبحاث كثيرة في الدراسات الثقافية ومُؤخرًا في الجُغرافيا الثقافية. ويتوقف ذلك على عرض الثقافة بصيغة الجمع، كما أُنتجت اجتماعيًا وقاومت للنهاية. وانصب الاهتمام بشكلٍ خاص على دور الفضاء المكاني والمكان في بناء المعاني والهويات، فضلًا عن عمليات المُقاومة والمُخالفة، في الاعتراف بأن حُروب الثقافة هي حُروب حقيقية (Mitchell, 2000، p. 287).

قراءات مُقترحة:

Mitchell (2000).

تحول ثقافي cultural turn

هو عبارة عن مجموعة من التطورات الفكرية التي جعلت من قضايا الثقافة قضايا جوهرية في الجُغرافيا البشرية منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين. ولا يقتصر تَجَدُّد الاهتمام بقضايا الثقافة على الجُغرافيا البشرية فحسب، لكنه يدخل ضمن التحول الثقافي الذي يُشير إلى عددٍ من الاتجاهات المُرتبطة ببعضها، وهذه الاتجاهات هي:

١. ظهور الجُغرافية الثقافية «الجديدة».

٢. ازدياد الاهتمام بالثقافة في التخصصات الفرعية، مثل الجُغرافية الاقتصادية والبيئية والتاريخية والاجتماعية.

٣. الادعاءات بأن الثقافة قد أصبحت عاملًا أكثر أهمية في العالم نفسه، على سبيل المثال، في العمليات الاقتصادية أو إدارة الصراع السياسي.

ونظريًا، فقد عزز التحول الثقافي من التعددية في الجُغرافيا البشرية إلي حدٍ كبيرٍ، مُعتمدًا في ذلك على مفاهيم تخصصات أخرى، ومُركزًا الاهتمام على الأبعاد المُتعددة للاختلاف (التي تشمل النوع، والسلالة والجنوسة). ومنهجيًا، فإن التحول الثقافي، قد شجع الاستخدام الأوسع للأساليب التفسيرية، والأساليب النوعية. ومعرفيًا، ضَمِنَ التحول الثقافي الالتزام بالبحث في أنواع الظاهرات الموجودة والطارئة. ولقد واكب التحول الثقافي «التحول الجُغرافي» عبر العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكلٍ عامٍ.

ولكن تم انتقاد التحول الثقافي أيضًا؛ لصرف انتباه الجُغرافيين عن إجراء البحوث المُفيدة لواضعي السياسات، ومن أجل التراجع عن التحليل المادي للقوة في ظل الرأسمالية. وكما تُوضح هذه الاعتراضات، فإن التحول الثقافي، قد أُقحم في الخلافات الكبيرة حول أهمية الجُغرافيا البشرية والتعليم (Barnett, 2004a)، ولكن

هذين الانتقادين، يُحدان من الأساليب التي اتجهت بها التحولات الثقافية بعيدًا عن النواحي الأكاديمية، وبعيدًا جدًا عن هذين المجالين، اللذين ميزهما النُقاد. وهكذا، فإن **الاقتصاد الثقافي**، قد عرض طُرقًا مُتعددة، اتبعت فيها «الرأسمالية السريعة»، التحول الثقافي، الذي يتضمن، ليس فقط السلعة الثقافية، ولكن أيضًا إدراج المعارف الثقافية في الأنشطة الاقتصادية، ولا يزال الجيش الأمريكي يُلاحق التحول الثقافي في بحثه عن إستراتيجية جديدة لمُكافحة التمرد في عملياته العسكرية المُستمرة في أفغانستان والعراق (Gregory, 2008b).

قراءات مُقترحة:

Barnett (2004c).

culture **ثقافة**

هي وصف مشهور لـ«ريموند وليامز» «Raymond Williams» بأنها أحد الكلمات المُعقدة في اللغة الإنجليزية، والثقافة هي أيضًا واحدة من المفاهيم الأكثر تأثيرًا، والمُحيرة حتى الآن في **العلوم الإنسانية** والاجتماعية. وتُعد منهجية وليامز لُغوية تقريبًا في اهتمامها بالتراكم التاريخي للمعاني عن الكلمات، وهي دليل على النمط المُميز للتصور، بأن أي تفسير للثقافة، يُمكن أن يكون مقبولًا. وبدلًا من البحث عن المعنى الوحيد والأساسي وراء ما يُحيط استعمالات الثقافة

من تعقيداتٍ، فإن «وليامز» (المرجع السابق نفسه، ص 92) ذكر أن «التعقيد ليس في الكلمة في حد ذاتها إطلاقًا، ولكن مُشكلات تباينها في الاستعمال، هي التي تكون واضحة بشكل كبير». وتضم هذه المُشكلات العلاقة بين العامة والخاصة، والفردية والمُجتمعية، والمبنى والمُنظمة، والحُكم الذاتي والسُّلطة. وما يبرز من تاريخ الثقافة ليس مُجرد كلمة تُحدد كيانًا أنطولوجيًا، ولكن عملية لاسم مُعقدٍ، يملك اشتقاقًا بسيطًا، ارتبط بفكرة الزراعة. وباختصار، فإن أفضل اعتقاد هو الذي يرى الثقافة كعملية، وليس كشيء. وقد حدد «وليامز» – بناء على ذلك – ثلاثة استعمالات واسعة للثقافة، هي: (1) أن الثقافة عبارة عن عملية عامة للتطور الفكري والروحي؛ (2) أن الثقافة «طريقة حياة» مُميزة لمجموعات مُعينة، سواء أكانت شعوبًا، وطبقات أو ثقافات فرعية؛ (3) أنها الأعمال والمُمارسات الخاصة بالنشاط الفكري والفني، مثل الأعمال الموسيقية والأوبرا والتليفزيون والأفلام والأدب (المرجع السابق نفسه، ص 90). وقد أُشتق الاستعمال الأخير من الاستعمال الأول؛ لأن الأعمال والمُمارسات، هي عبارة عن وسائل لاستدامة التطور المُشار إليه في النقطة رقم (1).

وقد كان لمُصطلح الثقافة تاريخ مُتغير في الجُغرافيا الثقافية. ونادرًا ما كانت الثقافة في الجُغرافية الثقافية الأمريكية التقليدية المُرتبطة بـ «كارل زاور (ساور) Carl Ortwin Sauer»، مُوحية بمفهومٍ صريحٍ. وقد ركز هذا المنهج على الفحص التجريبي للثقافة

المادية، المفهومة بأنها تعبيرات عن الأنظمة الثقافية المُوحدة. وتم انتقاد هذه الرؤية بواسطة «دنكان» «Duncan» في عام 1980 ليُعيق الفهم النفسي الذي رَسَّخ الثقافة كأنها كيان مُستقل ذو قوة تفسيرية (انظر: **مدرسة بيركلي**). وقد ساعد هذا النقد، التأكيد على تطور ما يُسمى بالجُغرافيا الثقافية الجديدة، وكذلك **التحول الثقافي** الأوسع في الجُغرافيا البشرية، التي اعتمدت على مفاهيم الثقافة بمجموعة من التخصصات، مثل الأنثروبولوجيا والرمزية، والدراسات الثقافية، وتاريخ الفن، والنظرية الأدبية. وقد كانت هناك مرحلتان واسعتان في التمركز الثقافي كدافع للجدال حول المفهوم في الجُغرافيا البشرية. فتضم المرحلة الأولى التأكيد على أهمية المناهج الثقافية أو التفسيرية في التخصص. ودلت هذه المرحلة على عددٍ من المناهج التي تُؤكد على الأبعاد التمثيلية للعمليات الثقافية، التي تميل بقوةٍ إلي أن تكون أيضًا شمولية وربما وظيفية، في فهمها للعلاقات بين الثقافة والعمليات الأخرى. وركزت المرحلة الثانية من التنظير الثقافي في الجُغرافيا البشرية، على تغلب النهايات غير المقصودة بالمكان، بواسطة النجاح النسبي للمرحلة الأولى.

وقد رأت الجُغرافيا الثقافية الجديدة التي ظهرت في ثمانينيات القرن العشرين، والتحول الثقافي الذي تلى ذلك، والمُناقشات حول **ما بعد الحداثة**، أن مفهوم الثقافة قد تعرض للفكر المفاهيمي الصريح بواسطة الجُغرافيين. وفي الشق الأول من البحث، كان **اللاندسكيب**

عبارة عن إعادة للمفهوم «كوسيلة بصرية»، أو نص، أو «تصور رمزي» أو مُصطلحات الرسم الأيقوني (انظر: Cosgrove and Daniels, 1988). وقد تم تحوير هذه التحركات بواسطة التقليديات الماركسية، وبواسطة النظرية الثقافية الماركسية على وجه التحديد، التي امتدت لأبعد من الاقتصاد السياسي الماركسي الذي ساد في الجُغرافيا البشرية (راجع: **النظرية النقدية**). وعلى أية حال، فقد أصبحت هذه العلاقة مُتوترة جدًا، كلما أصبحت صعوبات تنظير علاقات القوى، والتحديد، والمعنى، من داخل الماركسية التقليدية واضحة جدًا. وقد كان أحد نتائج هذا المفهوم للاندسكيب، وترسيخ مفهوم الثقافة حول فكرة **التمثيل**، يُفهم بواسطة القياس بالنظر، والتخيل، والرؤية. وكان هذا التفسير البصري للاندسكيب، والثقافة، مُناسبًا لبقاء الفكر النقدي (Rose, 1993)، ولكن قام هذا الجدل حول الثقافة والمرئي بالقليل، لكي يُنافس الرؤية المحدودة للتمثيل الذي خلفه ذلك الشق الخاص بالجغرافيا الثقافية الجديدة (انظر **الرؤية والترائي**).

ويبرز الشق الثاني من البحث، من **الجُغرافيا الاجتماعية**؛ إذ يعتمد على مفاهيم الثقافة، في المجال الجديد للدراسات الثقافية. وقد اعتمد «جاكسون» «(1989 - 2003) (Jackson)» صراحة على المادية الثقافية لـ «وليامز»، لكي يصل إلى برنامج لإنعاش الجُغرافيا الثقافية. وتُشتق المادية الثقافية من جدال «وليامز»، بأن «الثقافة عبارة عن شيء اعتيادي»، وتُبنى على فكرة أن الثقافة يجب أن تكون

مفهومة على أنها «كل سبيل للحياة»؛ وأنها، تقليد نشط لوحي من المعاني أو «هيكل الشعور». وبنى «وليامز» ذلك على مصادر مُتنوعة (مثل أعمال الفيلسوف المُحافظ « أدموند بورك « «Edmund Burke» والناقد التحرري «ليفيز» «F.R. Leavis»)، وجدت رواجًا شعبيًا كبيرًا. وقد قصدت المادية الثقافية، الإسهام في الفهم الماركسي لتحديد العلاقات المُقرزة بين **الاقتصاد** والثقافة بل تجاوزته أيضًا. وبدلًا من صياغة درجات اختلاف مُستويات الاستقلالية النسبية **للتكوين الاجتماعي**، حَطَّم «ويليامز» تمييز **البنية التحتية والفوقية** للماركسية الكلاسيكية تمامًا. وقد فعل ذلك عن طريق توسيعه لفكرة **المادية**، وفهمه بطريقة القياس كأي عملية صناعية نشطة للحياة الثقافية أيضًا، ومُثبتًا أن الثقافة كانت النشاط العلمي لإنتاج المعاني. ويُؤدي هذا التحرك - بشكل قوي - إلى حصر المُشكلة الرئيسية الخاصة بالمادية الماركسية بدلًا من حلها، وهي ليست مُشكلة عن الحالة الوجودية للثقافة والاقتصاد في كل الجوانب، ولكن المُشكلة تتعلق بتنظير العلاقات السببية بين الممارسات المُتنوعة. وتُضيف - كذلك - المادية الثقافية فكرة «دائرة الثقافة» التي كانت مُؤثرة في الجُغرافيا البشرية أيضًا. ويُؤدي هذا النموذج إلى تكامل الجوانب المُختلفة للعمليات الثقافية - (الإنتاج، والتوزيع، و«النص»، **والاستهلاك، والحياة اليومية**) - داخل سلسلة من الحلقات المُنفصلة، لكنها مُتصلة في دورة مُستمرة لصُنع المعنى (du Gay, Hall, Janes, Mckay and Negus, 1997). ونظريًا، فإن «دائرة الثقافة»، تمنح امتيازًا للمعنى،

مثل الجودة الضرورية للعمليات الثقافية. ومنهجيًا، فهي تُوفر وسائل عملية تتعهد بالعمل التجريبي في مُمارسات ثقافية مُعينة، بينما تبقى الحقيقة البديهية للمُمارسات الثقافية التي يجب أن تكون مفهومة بالنسبة لمُجمل المُمارسات الأُخرى التي هي جزء منها.

وقد كان هذان الشقان من الفكر في الثقافة (التمثيل البصري وصُنع المعنى) كطريقٍ مُهم تجاه الارتباط واسع الانتشار بـ «ما بعد البنيوية» في الجُغرافيا البشرية، مع التركيز على كشف الأشكال الطبيعية المُفترضة غير المُتوقعة خلال نشر المناهج التفسيرية. وقد فُسرت الثقافة دومًا من الناحية التمثيلية بواسطة الجُغرافيين أو من ناحية الجوانب غير الملموسة أو الفكرية للعمليات التي تحققت بطريقةٍ ما، أو تحققت في البعض بشكلٍ غير ملموس. وقد حل محل المرحلة الأولى من تنظير الثقافة في الجُغرافية مرحلة ثانية، وهي مرحلة أكثر نقدية، تم فيها الطعن في مُصطلحات الثقافة. ويُعد أحد سمات المرحلة الثانية، بروز التسجيل الوجودي للنظرية، مُشتملًا على تحديدٍ مجردٍ «للثقافية» من «الاقتصادية»، و«التمثيلية» من «المادية»، أو «البشرية» من «غير البشرية»، ومتبوعًا بتأكيدٍ على تشابكهم الحتمي.

والمثال الصارخ لهذه الوجودية للنظرية، يتمثل في حُجة «ميتشل» «Mitchell» (عام 2000) وهي أنه «ليس هناك شيء مثل الثقافة». ويتخذ من هذا الزعم معيارًا وجوديًا للتعريف؛ لكي يُقَيِّم صلاحية

مفهوْم الثقافة، التي - من المُفترض - يجب أن تُشير إلى كيان وجودي مُستقل، للحصول على أي سمة بارزة. وعلى هذه الأسس، خلص «ميتشل» إلى أن «الثقافة» لا تملك أساسًا وجوديًا (المرجع السابق نفسه، ص 12)، وأن الثقافة لا تُمثل عملية مُميزة (المرجع السابق نفسه، ص 74). ويُثبت «ميتشل» أيضًا أن مفهوم الثقافة قد تم استخدامه كمجموعة تفسيرية في كل من دراسات الثقافة والجُغرافيا البشرية. ويغفل هذا الادعاء عن عمد، التصورات الإجرائية والمُوجهة، والمُمارسات التي تُركز على الثقافة في كلٍ من التخصصين. وبدلًا من ذلك، يُوصي «ميتشل» بالنموذج الاختزالي الصريح للثقافة، المفهوم بأنه مُجرد وسيط لترميز أكثر العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية جوهرية. وهناك في الواقع «أيديولوجية قوية جدًا للثقافة» (المرجع السابق نفسه، ص 12)، تطورت وانتشرت لمُراقبة وترتيب وتعريف «الآخرين» «باسم القوة والفائدة» (المرجع السابق نفسه، ص 75). وعلى الرغم من مكانتها الماركسية الظاهرية، فإن هذا المنهج في الثقافة، ينفي التقليدية القديمة للماركسية الغربية، التي تكون فيها **الأيديولوجيا** والثقافة، مُحددين بوضوح ضد هذا النوع من **الاختزال** التفسيري (انظر أيضًا: **النظرية النقدية**). وتُعد الفكرة بأن الثقافة، مُجرد وسيط، من خلاله يتم تبني نظام سائد للأشياء (أي نمط يعتبر الأشياء المُجردة مادية)، ردة إلى القرن التاسع عشر، ولا ينهض بعد إعادة توجيه أسئلة الثقافة والأيديولوجية بعيدًا عن «الوعي» تجاه **الذاتية**، التي هي نمط الماركسية الغربية في القرن العشرين، والتي فعلت الكثير من أجل أن تصبح كذلك.

ويُعد تصحيح «ميتشل» المادي لما ادعى بأنه مفاهيم سياسية خامدة للثقافة، مُجرد مثال واحد على مُفردات المادية، التي تتصدر التنظير الحديث في الجُغرافيا البشرية. وتُعد نداءات إعادة المادية للجُغرافيا الثقافية (Jackson, 2000) موجودة الآن. ويدل ذلك على وجود البحث في الثقافات المادية للفنون والأشياء بصورة أكبر، خاصة في القضايا المُتضمنة، وفي التشابك الثقافي والاقتصادي. ويتواكب ذلك التصاعد للتسجيل الوجودي، مع مُحاولات إحلال الفهم المحدود للتمثيل، والرؤية، والمعنى، والأشياء المُتعلقة بالنص، التي أضافها الجُغرافيون بربطهم القديم بـ «ما بعد البنيوية». ولكن يُزيد التحول المادي من قيود ثنائية إعادة التركيب، وإدراك وفهم العالم المحيط بين المثالية والمادية، والسبب والدافع، والتمثيلي وغير التمثيلي. وتُعطي نداءات إعادة المادية الثقافية، أو تأكيد الجُغرافيا البشرية عامة، انطباعًا بأن قيمة أي مفهوم تكمن في قدرته على كشف مُستويات مُعينة لتواجد الوجودية. لكن في الحقيقة، لا تُعد الثقافة فئة وجودية على الإطلاق، وإنما هي فئة وظيفية من حيث الإسناد، بمعنى أن تسمية بعض الأشياء بأنها ثقافية، تعني إسناد مجموعة من الأغراض والصفات لها، ولكن لا تَنسب لها نهائيًا مجموعة من الخصائص التي تُحدد جوهرها.

وليس التحدي لمفاهيم الثقافة في الجُغرافيا البشرية هو الوصول إلى الوجودية الصحيحة، وإنما يكمن - بالأحرى - في تخفيف

الهيمنة القوية للمفاهيم الشاملة للثقافة التي تسمح للأنواع المُختلفة من الادعاءات المُفرطة بالعلاقة السياسية الوثيقة، أن تكون المرجعية في التحليل الثقافي. وتعود الثقافة في الغالب إلى شعورٍ خاصٍ (مثل جانب واحد من معنى الشئون البشرية)، وعام جدًا، وحتى شمولي أيضًا، (الذي افترض أن كل سُبل الحياة مُوحدة ومُتكاملة عن طريق الأعراف والمعاني والقيم). وتستند فكرة السياسة الثقافية في الغالب، على المُطالبات بأن تكون الكيانات الاجتماعية مُتكاملة بطريقة ما، ومُنحزفة أو مُعتدلة من خلال الثقافة. ويوجد هنا تناقض يتمثل في: أن المفاهيم الشمولية للثقافة كمعنى وتعبير رمزي، تُساعد على الإقرار بالبروز السياسي للعمليات الثقافية، ولكنه على حساب استدعاء مفاهيم غير مُتمايزة للسُلطة. وذلك عن طريق خلط السياسة مع الثقافة، مما يُؤدي إلى عدم التفكير في عواقب ما إذا كانت السياسة تحتاج أن تُستكمل (راجع: التفكيكية) بالعمليات الثقافية الرمزية، والتمثيلية أو التوسطية في المقام الأول. ويتمثل الأمر الذي تم تركه جانبًا كنتيجة، في السؤال عن أنواع **السلطة** التي تكون جوهرية في العمليات الثقافية نفسها - القوى مثل السُلطة، والكاريزما، والرغبة، والشعور أو الإغواء.

هناك ثلاثة اتجاهات مُتداخلة من المُحتمل أن تُغير وضع الثقافة في الجُغرافيا البشرية في المُستقبل القريب. ويكون التغير في كُل اتجاه من هذه الاتجاهات عن طريق العودة إلى الإحساس بالثقافة،

كأنها المُمارسة التي يكون التقدم فيها مُحتملًا أن يحدث. أولًا: هناك اهتمام بمفاهيم الثقافة التي تعتمد على أفكار «فوكو» «Foucault» عن الفن الحكامة. وعُرفت الثقافة في هذا المنهج، بأنها عبارة عن مجموعة من المُمارسات الجمالية لتهذيب القدرات بغرض التنظيم الذاتي (Bennett, 1998). ويَنطوي هذا المنهج بشكلٍ واضح على تحليل أصول المعاني المُتراكمة للثقافة كمجال مُستقل بذاته. ويُقرأ ذلك على أنه مُؤشر للانتشار العملي للثقافة كوسيطٍ (يتفاعل تفاعلًا اجتماعيًا). ويكون هذا الطريق من الفكر مفتوحًا لتفسير الفلسفة الذرائعية، والذي تُفهم الثقافة فيه على أنها وسيط لإضفاء الشرعية، أو قوة الدولة أو رأس المال (انظر: الذرائعية). ولكن تكمن إمكاناته الحقيقية في الكشف عن بعض القوى التي تكون مُحددة للعمليات الثقافية. وأحد ملامح المفهوم الحديث للثقافة، أن هذا المنهج يُركز على التركيب المُتناقض والمُنقسم ذاتيًا لتعاريف المُصطلح الحديثة: ليس فقط أنه تم تعريف الثقافة في مُقابل المُجتمع، والفوضى السياسية، أو الطبيعة، ولكنها انقسمت أيضًا داخليًا ضد نفسها، إلى مُرتفعة ومُنخفضة، ونخبوية وشعبية أو شاملة. ويكون هذا الانقسام للثقافة (Bennett, 1998, p. 82) حاسمًا لفهم قوى الثقافة: فإنه يُحدد مجموعة من الموارد التي يُمكن لنشرها تحويل التصرف والسُلوك (مثل قانونية الأعمال العظيمة، أو المخزون المُتنوع من القرار الثقافي)؛ ويُحدد أيضًا مجموعة من المجالات التي يُمكن أن يتم تحويلها بتطبيق هذه الموارد (مثل ثقافات الفقر، وثقافات المُؤسسات، وثقافة التعليم).

ويُعد ذلك التحليل للثقافة كوسيطٍ وكتجسيدٍ للتحول، مَدينًا بالكثير لمُناهضة الاستعمارية والنظرية الثقافية لما بعد الاستعمارية (انظر: **ما بعد الاستعمارية**، وانظر أيضًا: سعيد، 1993). ومع ذلك، فإن تأثير «فوكو» القوي لمفهوم الثقافة، يتضمن خيالًا أقل شمولية للعلاقة بين الثقافة والسلطة، من الخيال الذي تم تضمينه بواسطة مفاهيم مثل **الإمبريالية الثقافية**، **والهيمنة**، والأيديولوجيا (Barnett, 2001).

ويتمثل المجال الثاني الذي جاءت فيه القوى الثقافية في الصدارة، في تتبع وتطوير التحليل الأصلي لـ «ستيوارت هال» «Stuart Hall» حول مفهوم الفصاحة. ويقوم «جروسبرج» «Grossberg» (عام 1993، ص 4) بتطوير المادية المكانية الصرَيحة، التي تُضيف إلى فكر «ديلوز» ما يُثبت أن مفهوم الثقافة، يحتاج إلى تغييرٍ من المجال الذي تم ترميز السلطات فيه إلى مجموعة من المُمارسات التي تُطبق القوة. ويرتبط ذلك بالتحول من الفهم التفسيري للمعاني إلى النظر في إنتاج العلاقات، وإعادة صياغة الدراسات الثقافية كأنها «نظرية للنصوص»؛ مما يُوفر هنا إمكانات كبيرة للبحث الجُغرافي، وإعادة التوجيه وثيق الصلة بالتحليل الثقافي، بعيدًا عن قضايا المعنى المُفسرة تفسيرًا محدودًا، والمُوجهة نحو المُمارسات المُجسدة للشعور، والحياء، والرحمة (مثل: Berlant, 2004). ويتمثل المجال الثالث من الاهتمام المُتزايد، في التحركات من أجل إعادة التفكير في الثقافة كمجالٍ للأداء والتفاعل (مثل Hastrup, 2004). ونبتعد هنا – مرة

أخرى – عن الحسابات الشاملة للبحث في كيفية رمزية الثقافة وتكاملها مع العلاقات الاجتماعية الأخرى، للتأكيد على قوى مُعينة من المُمارسات الثقافية، واقتراح نماذج جديدة من العلاقات والقوى في العملية (Strathern, 1995).

ومن المُرجح أن تستمر الرحلة الطويلة لمفهوم الثقافة في الجُغرافية البشرية لفترة قصيرة إلى حدٍ ما، ولكن ليس مُتوقعًا أن نصل إلى تعريفٍ دقيقٍ مُفرد ووجودي. وقد أوصى «Duncan and Duncan (2004b)» بالتوحيد الانتقائي لنظريات الثقافة مدعومًا بالتحليل التجريبي، ويبدو ذلك أكثر في روح الدراسات الثقافية والأنثروبولوجيا التقليدية من تلك التي مَنحت المُتخصصين في الجُغرافيا البشرية الكثير من الإلهام. وتُعد المُرونة أحد الإجابات عن: لماذا تستطيع الثقافة أن تعمل بين التخصصات المُتباينة والمُنفصلة عادة كلُغة مُشتركة مُفيدة. ولكن يعتمد التأثير المُستمر للتحليل الثقافي في التخصص، على الاعتراف بأن لدى الثقافة أكثر من المعنى والتمثيل؛ أو مُقاومة علاقات القوة بعمليات جوهرية. وقبل كُل شيء، فهي تتطلب درجة أعظم من الاهتمام مع ما تستطيع أن تُعلمنا الدراسات الثقافية عن كيف تفعل النظرية نُفسها – فإن النظرية ليست للوصول إلى معايير جوهرية، أو بحثٍ عديم الفائدة عن الوضوح الوجودي، ولكن تكون عن الإدراك الكامل للمفاهيم والنوعيات الجوهرية والمُختلَف عليها، وتحليل ما هو أكثر دعمًا من هذه الخلافات.

قراءات مُقترحة:

Frow (1997); Johnson, Chambers, Raghuram and Tincknell (2004); Mulhern (2000); Robbins (1993); Williams (1981); Yudice (2003).

culture area **منطقة ثقافة**

هي إقليم جُغرافي يُمكن تمييز مدى تجانس السمات الثقافية القابلة للقياس من خلاله. وقد تم تحديد النطاقات الداخلية بمنطقة الثقافة، وتتمثل في النواة، وتملك الثقافة عبر هذه النواة تأثيرًا حصريًا أو شبه حصري، وتتمثل في المجال، وتكون السمات المُحَدَدَة عبره، مُهيمنة، لكن ليست حصرية، وتتمثل في العالم، وتكون السمات عبره مرئية لكنها تابعة لمجموعات ثقافية أُخرى. وتتمثل الدراسة الكلاسيكية في تحديد «مينيج» «Meinig» عام 1965 لمنطقة ثقافة «مورمون» «Mormon» الواقعة في وسط الحوض العظيم بولاية يوتا. واليوم، أصبح المفهوم أقل استخدامًا في الجُغرافيا، كما أن الثقافة، قد تم تحديدها تحديدًا تامًا بالعملية، وشبكة الاتصال، أكثر منه عن تحديدها بالحدود المساحية للرموز الثقافية المُوقعة على خرائط.

cybernetics **علم تحكم إلكتروني**

اشتق هذا المُصطلح من الكلمة اليونانية «kybernetes»، وتعني «رُبان السفينة»، ويرى هذا العلم النُظم، بأنها تعليمية وتنظيمية

ذاتيًا. وقد أُستخدم مُصطلح «علم التحكم الإلكتروني» لأول مرة عن طريق رائد **نظرية المعلومات** «نوربرت وينر» «Norbert Wiener» في كتابه عام 1948 (علم التحكم الإلكتروني: أو التحكم والاتصالات في الحيوان والآلة). وقد كان للمُصطلح تأثير في الجُغرافيا من خلال الأشكال المُركبة مثل (الكائن الإلكتروني)، واختصر إلى (CYBORG)، و(الفضاء الإلكتروني) واختصر إلى (CYBERSPACE). ومع ذلك، هناك أمران يختصان بالمُصطلح في الجُغرافيا قلما يتواجدان في حد ذاتهما.

الأمر الأول، أن المُصطلح يملك صدى حرفيًا ومجازيًا في البحث الذي تم فيه استخدام **النماذج**، وبرمجة النظام العشري، لمُحاكاة الظاهرات الجُغرافية. وقد تمثل الإصدار الضعيف من ذلك، في **الإدخال المعرفي للتغذية الراجعة** في النماذج. ويُمكن **للخوارزميات** (للنظام العشري) كسلسلة من العمليات الحسابية والإجراءات، أن تكون سلسلة مُتعاقبة؛ حيث إن كُل خطوة تعتمد على الخطوات السابقة. وهكذا، فإن **نمذجة العوامل** تمتلك حسابات مُتعددة وبينية. ويُعد أقوى إصدار هو البيان الوجودي الذي يرى العالم بأنه عملية ما، مثل **الشبكة العصبية**، أو ما يُشبهها. وهكذا فيُمكن أن يُرى العالم كأنه عملية مثل المعلومات العابرة من خلال نظام ما. ويُركز علم التحكم الإلكتروني، على علاقات هذه الأجزاء، لكي يرى كيف

تم التحكم في أو السيطرة على النظام كُله. وبهذا فهو يملك ميزة الابتعاد عن التقسيم الديكارتي للفكر والعالم، وذلك بالتصميم على رُؤية العالم ككيان تفكيري وانعكاسي. ومع ذلك، فقد جازف بتقليل الفكر لنظام الاتصالات، وقدم رؤية ميكانيكية للعالم.

أما الأمر الثاني، فقد تم استخدام «المكان الإلكتروني» بشكله المُختصر «Cyperspace» للتأكيد على الطريقة التي تتفاعل بها الاتصالات الإلكترونية، وقُدرات مُعالجة المعلومات مع العالم الحقيقي (Mitra and Schwarz, 2001). وبعيدًا عن خلق عالم مُنفصل افتراضي، فإن قُدرات مُعالجة المعلومات، تكون جزءًا لا يتجزأ بانتظام، من أجهزة الخياة اليومية؛ لذلك فهذه الأجهزة قادرة علي الاستجابة. فإما تكون مُبرمجة، أو على علم بأنماط الاستخدام المُتوقع لعالم «الحوسبة في كُل مكان» (ويُختصر في بعض الأحيان إلى «ubicomp»). وعلى نحو مُتزايد، فإن الحياة في الغرب المُتحضر، تعتمد على هذه المعالجات الداخلية، التي تُنظم درجات الحرارة، والمصاعد، وحركة المرور، وعدد كبير من العمليات. وتستطيع الأجهزة – مع تنوع التقنيات اللاسلكية – الاتصال مع بعضها دون دراية المُستخدم بأن مُحادثة آلية إلكترونية تحدث. فتستخدم الأجهزة مُعالجة حاسوبية مُتكيفة «برمجية» تخلق «ركيزة تقنية للمعنى المُؤقت والنشاط» المُتضمَن في البيئة (Thrift and French, 2002, pp. 312, 322). وربما تقوم هذه الأجهزة بإنشاء بيئات «ذكية» أو «استخبارات

بيئية»، يُمكن أن تتعقب المُستخدمين، وسوف تُكيِّف التفاعلات لكي تُناسب المُستخدمين. وهكذا، فهي سوف تتواصل وتتذكر المُشتريات الماضية، والتفضيلات، والزيارات، والأعمال السابقة. وعلى هذا، فإن المُصممين يعتقدون بأنها سوف تُستخدم لتزويد قوائم الطلبات والتسهيلات. ويُشير علم التحكم الإلكتروني، إلى أن ذلك الأمر يَبْني قُدرة تكيفية انعكاسية داخل البيئة ذاتها، بدلًا من اقتصارها على الإنسان وحده.

قراءات مُقترحة:

Andrejevic (2003, 2005); Cuff (2003); McCullough (2004); Thrift (2004).

فضاء إلكتروني cyberspace

مصطلح ظهر في أعقاب البزوغ السريع للانتشار الإعلامي على حساب غُموض الثقافات الفرعية، ويُنظر إليه الآن في الغالب على أنه مُضلل أكاديمي. وقد تمت صياغة هذا المُصطلح في الرواية الشهيرة (المُتكهن العَصَبي) (Neuromancer) لـ «ويليام جيبسون» «William Gibson»، التي نُشرت لأول مرة في عام 1984 (انظر ,Gibson 1986). فقد قدم في روايته رؤية مُستقبلية هي:

أن الفضاء الإلكتروني: هو هلوسة مُتلازمة يتعرض لها يوميًا بلايين المُوظفين، في كل دول العالم عندما يُعلمون الأطفال المفاهيم

الـريـاضـيـة........... وهـو التمثيل البياني للبيانات المُذهلة التي تُصدرها البنوك التي تُغذي الحواسب الآلية في النظام البشري. وإنه لتعقيد لا يُمكن تصوره. وتمتد خطوط من الضوء في اللامكان بالعقل، في شكل مجموعات وأبراج من البيانات. كأضواء المدينة التي تختفي مع المسافة.........

وقد كان «جيبسون» يكتب (على آلة ريمنجتن الكاتبة، قبل أول ظُهور كبير لواجهات المُستخدم البيانية، حتى ظهرت على شاشات الحاسبات الآلية) عن ظهور بيئة شبكية غامرة. وتمتلئ رؤية «جيبسون» بالمجاز والتخيلات المكانية للمُنتديات التفاعلية التي استحدثتها من البيانات والمعلومات. وفي الروايات الأُخرى، فإن «جيبسون» نمَّط عوالم إنترنت بمدينة «كولون» المسورة، أو تباينات المناطق الحضرية البائسة.

ولقد ارتبط استعمال الفضاء الإلكتروني في هذه المرحلة بالخيال العلمي للمُتمرد الإلكتروني البائس، الذي انبثق من الدعوات باعتبار، التقنية كالإشراقة الواعدة والحداثة المُطَهِرة (Burrows, 1997; Featherstone and Burrows, 1997; Kitchin and Kneale, 2002)، أما بالنسبة لمن نظر إليها، بأنها ترتبط بالتفكك الاجتماعي والشخصي، أو تُمَكِن منه، فإن اللاندسكيب المُصَمَمَة، قد خُطط لها عن طريق، تأثيرات السُلطة والابتكار، ولكن أيضًا بالاضمحلال والسلب.

وقد أعطى ذلك حافزًا لمُشاهدة البيانات والمعلومات المُتدفقة والمُتبادلة ليس عبر الفضاء المكاني فقط، ولكن باستحداث عوالم على الإنترنت تمت مُعالجة بياناتها كأنها فنون افتراضية (انظر: **الواقع الافتراضي**). ولقد تم إنشاء مُناظرات وخرائط الفضاء الإلكتروني بواسطة المُبرمجين والكُتاب الذين سبقوا في الواقع الإقليم بمفهوم «بودريلارد» «Baudrillard» – وقد كانوا جادين في إنشائها، بإعطاء المعلومات أشكالًا مُعينة، وأساليب تعبيرية للاستعمال. وأوجد رسم خرائط الفضاء الإلكتروني تقنيات جديدة لتحديد البيانات وفهمها، مما أثار جدلًا حول ومع المفاهيم الكارتوجرافية، التي تُطبق الأجسام التخيلية الآن (انظر: Crampton, 2003; Dodge and Kitchin, 2001a).

ومن هذه البداية، دخل الفضاء الإلكتروني – على نطاق واسع – إلى الحديث الأكاديمي والشعبي، وذلك جنبًا إلى جنبٍ مع الاستعارات المكانية الأُخرى لشبكات المعلومات. وهكذا، فقد شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين صعودًا لمعارف التخيل التي أطلق عليها «كيتشين» «Kitchin» عام 1998 «العالم في أسلاك»، وذلك من خلال استعارات مثل «غُرف الدردشة» و«المعلوماتية السريعة» و«الحدود الإلكترونية» و«صالات الإنترنت» (انظر: **الجُغرافيا الافتراضية**). وفي الواقع، تم تصميم عوالم افتراضية جديدة؛ حيث يُمكن لتجسيد الأفكار أو لمُناظرات المُستخدمين، أن تتفاعل في العوالم الافتراضية (انظر،

على سبيل المثال، Anders, 1998). وقد اجتذبت إمكانيات العوالم الجديدة من حيث التفاعلات قدرًا كبيرًا من الاهتمام في مُنتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين. وتم تعقب إمكانيات اللعب بالهويات مثل النوع، بمسائل تكوين المُجتمعات البشرية على الإنترنت دون التقريب المكاني في العالم الحقيقي. وبعيدًا عن فوضى التمرد الإلكتروني للحسابات المُبكرة، فإن كثيرًا من عوالم الإنترنت، قد تطورت في الألفية الجديدة، وأصبحت اتجاهًا عامًا، وتوابع كاملة، وبيئات إنترنت شعبية مثل «سكند لايف» (Second Life) التي كانت تمتلك أكثر من سبعة ملايين ونصف مُستخدم في عام 2007م، ومثل «عالمك» (Your world). ويقترح تخيلك أن مُعظم المُستخدمين لديهم خيال تقليدي، بينما احتفظ الآخرون بتركيزهم على الألعاب. وفي الوقت نفسه، أصبحت مصادر الإنترنت من المعلومات كما هو مُعتاد، ومعروف كوسائل إعلام تقليدية - خاصة مع إصدارات الإنترنت لوسائل إعلام بديلة وتقليدية - تُعيد قياس المُشاهدين، في حين تُزودنا «المُدونات» بمُنتديات بديلة. وقد شقت وسائل الإعلام الأُخرى طريقها داخل حياتنا اليومية، وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من حياتنا العادية والمادية (انظر، مثل: Morley, 2003; Yoon, 2003).

ولقد كان عقد التسعينيات من القرن العشرين يدور حول العالم الافتراضي. وقد سُحرنا بالفضاء الافتراضي الجديد المصنوع بتقنيات الحاسب الآلي. وهيمنت على العقد صور للهروب داخل

الفضاء الافتراضي الذي يترك الفضاء الطبيعي عديم الفائدة، وصور للفضاء الإلكتروني – وهو عبارة عن عالم افتراضي يوجد بالتوازي لعالمنا –........ وبنهاية العقد، أصبحت الجرعة اليومية للفضاء الإلكتروني (استخدام الإنترنت في حجز تذاكر الطائرة، وفحص البريد الإلكتروني باستخدام حساب «هوت ميل» «Hotmail»، أو تحميل الملفات الصوتية)، هي المعيار بأن الفضاء الإلكتروني الأصلي، العجيب الظهور المُبكر، للمُتمرد الإلكتروني في بداية عقد الثمانينيات، والذي ما زال واضحًا في البيانات الأصلية لدعاة «لغة نمذجة الواقع الافتراضي» (VRML) في بداية التسعينيات – قد عُرفَ تقريبًا تمامًا. وأصبح العالم الافتراضي مفهومًا من العامة (Manovich, 2006, p. 220).

وبحلول الألفية، وتزايد مُستخدمي الإنترنت، فإن فكرة مجموعة غير مادية أو سماوية من العوالم كنموذج للاندسكيبات المعلوماتية، بدأت تفقد كثيرًا من ديناميكيتها. وفقدت – على الأخص – المزيج المُتزايد من الافتراضية مع كل من الحياة اليومية والأماكن اليومية أيضًا. وبعيدًا عن الدخول في عالم الإنترنت، فإن العالم المعلوماتي، بدأ يتخلل حياتنا المعيشة. وعلى نحوٍ مُتزايد، فقد كانت قوة المُعالجة موجودة في البيئة حولنا، وليس فقط في القطع المُنفصلة المُسماة بالحاسبات الآلية. وكما أدت الهواتف النقالة، والأجهزة «الذكية»، والمجسات الإلكترونية إلى استجابات آلية؛ فإن فصل عالم الإنترنت عن العالم غير المُتصل يُعد مُفارقة تاريخية.

قراءات مُقترحة:

Adams (1997); Crampton (2003); Dodge and Kitchin (2001a); Kitchin (1998); Nunes (1997).

كائن إلكتروني **cyborg**

مُصطلح يُزواج بين كلمتي (إلكتروني) و(كائن) في مُصطلح واحد هو «الكائن الإلكتروني» «cyborg»، وتم تصميمه ليُحقق الدمج بين **الحيوان** (عادة البشر) والتقنية. وقد جاء هذا المصطلح في الأصل من الخيال العلمي، الذي تم أخذه من مُستقبليات التقنية النقدية المُعتمدة على التقسيم **الديكارتي للعقل والجسد**. وقد انتشر هذا المُصطلح وتطور على يد «دونا هاراواي» «Donna Haraway» عام 1991 لكي تنتقد ما أسمته الخيال الذكوري للبعث الثاني للتقنية في الكتابة **الطوباوية**. وقد اقترح الخيال التقني وحدة مثالية وفائقة للبشر والآلة، مع تحميل الآلات بشعور الناس. وسيكون الهدف هو البقاء السرمدي لحالة غير مُجسدة في عالم **الفضاء الإلكتروني**. وفي كتابات المُتمرد الإلكتروني، تم تصوير ذلك في أغلب الأحيان، على أنه انصهار الأجهزة (هارد وير) والبرامج (سوفت وير) هروبًا من حدود «مُستخدم النظام» (والمعروف باسم الجسم البشري).

ويُبنى هذا التصور على التقسيمات العميقة للعقل والجسم. وقسمت الفلسفة الديكارتية الفكر والعالم (الدقة الفكرية والدقة

المادية، على الترتيب). وضاعف ذلك التعاليم المسيحية في العصور الوسطى، التي طورت نموذج تقسيم العقيدة «المانوية» «Manichean» لثنائية الروح والجسد، فالأولى عبارة عن شقٍ إلهي، والثانية عبارة عن شقٍ مادي، وتقع الخطايا مع الجسم، وتقع الفضيلة مع العقل. وحرص منتقدو النسوية أن تُصبح هذه التقسيمات نوعية لربط النساء بالجسم والمادية، في حين يتم ربط الرجال بالمنطق والفكر. وقد أعاد تنظيم هذه المُناقشات ببساطة، الخيال التقني لخلاص الجسم.

ويربط مفهوم الكائن الإلكتروني اللحم والجسم لتأكيد مادية الحياة والتحولات التقنية، ولتوضيح أن البشر دائمًا هم جزء من العالم ورَّطته التقنيات. ويرتبط هذا التصور بـ «**ما بعد الإنسانية**» في تحدٍّ للإنسانية التأسيسية والمُستقلة ذاتيًا. ويعني ذلك، أن الذكاء البشري والشعور، يتشكلان، ولكن يتم تشكيلهما أيضًا بواسطة التقنيات. في حين أن حلقات **التغذية الراجعة** هذه، يُمكن أن تُوصِّل إلى مُستويات جديدة من الحدة كلما أصبحت بيئتنا أكثر ذكاء وأكثر غنى بالمعلومات..... والديناميكية الأساسية قديمة قدم البشر (Hayles, 2002, p. 303).

ويُستخدم المُصطلح أيضًا للإشارة إلى تسريع مُوجِّهات التطور التقني في علم التقنية **والبايوتكنولوجي** التي تُمثل تقنية مُدمجة مُباشرة تم غرسها مع الحيوانات، لتعويض القدرات المفقودة في كثيرٍ

من الأحيان؛ مما يرفع من قُدرات الجسم، وبدلًا من تجاوز هذا الجسم، تُصبح عضوًا اصطناعيًا يُزود حُضورنا وقدراتنا. وأشارت حسابات أكثر جدلية، أن البحث في «الزيادة البشرية» تم بجدية بدعم من المجمع العسكري الصناعي، وبجهود ترمي إلى تكوين جنود مُتطوِّرين (Gray, 1995, 2003). وقد أُستخدمت شخصية المُتمرد الإلكتروني - في كثيرٍ من الأحيان - لتسليط الضوء على أساطير التقنية والإنسانية، وعلى الاستثمارات فيهما بالحديث الطبي والعسكري.

قراءات مُقترحة:

Gray (1995, 2003); Haraway (1997)

دورة الفقر cycle of poverty

هي فكرة انتقال الفقر والحرمان من جيلٍ إلى الجيل الذي يليه. واعتبرت أبحاث «أوسكار لويس» «Oscar Lewis» في ستينيات القرن العشرين، أن ضحايا الفقر، هم السبب في حظهم السيئ. وقيل إن أعضاء الأُسر الفقيرة، يضعون قيمة مُنخفضة للتعليم، والعمل الشاق، والمسئولية النوعية. ويُعد الدليل التجريبي لوجهة النظر السُلوكية للفقر طفيفًا، على الرغم من أنه يُثري الحديث عن الطبقة الدُنيا. وقد أعطت نماذج أخرى لدورة الفقر، اهتمامًا أكبر بتأثيرات الجيران (المدارس السيئة، ونقص الوظائف، والخطر)، أو

المُؤثرات المُحدِّدة للتقسيمات الاجتماعية التي تتمحور حول الطبقة، والنوع، والسلالة.

قراءات مُقترحة:

Wilson (1990).

دارونية **Darwinism**

ثمة تفسير ضيق، يقول بأن الدارونية تعود إلى نظرية التطور التي وضعها «تشارلز دارون» (1809– 1882) «Charles Darwin» ونُشرت في البداية تحت عنوان أصل الأنواع (1859). وقد صيغ المُصطلح نفسه بواسطة «توماس هنري هوكسلي» «Tomas Henry Huxley» في مُراجعته عام 1860 للأصل، لتحديد المُكون المركزي للنظرية، ويعني ذلك، آلية الانتقاء الطبيعي، وطبقًا لذلك، فإن الكائنات الحية التي وُلدت بأي ميزة مُفيدة، تكون هذه الميزة فائدة انتقائية لها على المُنافسين في الصراع من أجل البقاء. ورغم ذلك، فالدارونية، مفهومة على نطاقٍ واسع، وتحمل العديد من الأفكار الارتباطية، بما في ذلك الأصلُ العُضويّ المُشترك، وتدريجية وتكاثر الأنواع، والآليات الإضافية للتحول التطوري والانتقاء النوعي، وانتقاء المجموعة والاختلاف ذو العلاقة المُتبادلة (Bowler, 1989).

وفي الوقت نفسه، فإن الدارونية ترتبط أيضًا بشقين على الأقل من الأفكار: الدارونية الاجتماعية والدارونية الجديدة. ونتناول

الداروِنية الاجتماعية عادة للإشارة إلى تطبيق المبادئ الداروِنية والآليات للمُجتمع البشري، ويُعتقد أنها تمتلك في الغالب مُقاومة مبررة للتدخل السياسي، وتمتلك إطلاق حرية السياسات الاقتصادية على أساس البقاء للأصلح أيديولوجيًا. وتكمن الفكرة في التشابهات العضوية، في أن المُجتمعات البشرية، والمُؤسسات، تخضع لقوانين التطور، عن طريق الانتقاء والصراع، وأن التدخل البشري يُعد تدخلًا لا مُبرر له في عمليات التنمية الطبيعية. وتحتاج هذه التصورات لتعديلٍ في الناحيتين الآتيتين على الأقل: أولًا، توجد قواعد جيدة للافتراض بأن التفكير الاجتماعي – في صورة الديموغرافيا (انظر: **نموذج مالتوس**) بشكلٍ ملحوظٍ – كان تكامليًا مع نظرية دارون منذ البداية، ولكنه مع ذلك، لم يكن ببساطة امتدادًا لتطبيقها من العالم الطبيعي إلى العالم الاجتماعي (Young, 1969). وقد كانت الداروِنية طبقًا لهذه القراءة، اجتماعية دائمًا (Greene, 1977). ثانيًا، إن التطورات الاجتماعية المُنقحة، يُمكن أن تُنظم النظرية، بالاعتماد أحيانًا على نظيرتها لـ «لامارك» «Lamarck»، وذلك لتبرير التدخل والإصلاح السياسي (Jones, 1980). وترجع الداروِنية الجديدة (أو المُؤلَف الداروني الجديد كما هو معروف عادة) إلى النظرية الكلاسيكية للتطور، التي برزت خلال ثلاثينيات القرن العشرين، عندما بنى كل من «فيشر» «R.A. Fisher» و«هالدين» «J.B.S. Haldane» و«سيول رايت» «Sewall Wright»، على نظرية الكروموزومات المُبكرة لـ «مورجان» «T.H. Morgan» الخاصة بالوراثة، دامجين بين

الانتقاء الطبيعي الداروني والمنهج الكمي لعلم الوراثة السُكاني، الذي كشف عن مدى التوافق بين علم الوراثة لـ «مندل»، والآلية الداروونية (Smocovitis, 1996). وأنقذ هذا المُؤلَف الداروينية من الانتقادات التي كانت مُعرضة لها خلال العقود السابقة واللاحقة لعام 1900 من شخصيات معروفة مثل «ويليام باتيسون» «William Bateson» و«هوجو ديفريز» «Hugo DeVries»، اللذين أثبتا أن التطور قد حدث من قبل من خلال التغير المُفاجئ، وذلك، بواسطة الاختلاف المُتقطع (Bowler, 1983).

وقد مارس الفكر الداروني بمُختلف مظاهره - أحيانًا بالمُشاركة مع مذهب «اللاماركية» «**اللاماركية**» - تأثيرًا كبيرًا داخل علم الجُغرافيا. وحدد «ستودارت» (1966) «Stoddart» أفكارًا للتغيير عن طريق الوقت، والتنظيم، **والإيكولوجيا**، والانتقاء، والكفاح، والعشوائية، والحظ، كتأثيرات رئيسية للدارونية في الجُغرافيا، على الرغم من أن بعض هذه الأفكار قد وضعت بالفعل في فكر تقليدي سابقٍ للتدخل الداروني، وكانت مُتوافقة مع «اللاماركية» في أي حالٍ. ومهما كانت الدقة في علم الأنساب، فإن الفكر التطوري، وجد هيكلًا في كل تخصص فرعي من تخصصات علم الجُغرافيا بطريقةٍ أو بأُخرى. وقد أعطت دورة التعرية لـ «ديفيز» «W.M. Davis» قراءة تطورية لنمو اللاندسكيب - على الرغم من صعوبته في أي اتجاه داروني على وجه التحديد، وذلك في ظل غياب التكاثر الجنسي

والوراثة كدافعين للتغيير، كما تصوره دارون (انظر: **الجُغرافيا الطبيعية**). وعرضت جُغرافية النبات لـ «فريدريك كليمينتس» «Frederick Clements» انبهاره بالأنماط العُضوية للتفكير، وطور الجُغرافي وعالم البحار الروسي «ليف سيميونوفيش بيرج» «Lev Semyonovich Berg» نظرية دارون لـ «النموذج التطوري» الذي سمح - بواسطة التأكيد على الطفرات - بالقفزات التطورية (انظر أيضًا: **الجُغرافيا الحيوية**). وكشفت الجُغرافيا الأنثروبولوجية لـ «فردريك راتزل» «Friedrich Ratzel» مفهومًا تنظيميًا للدولة، وترجم إلى الجُغرافيا البشرية نظرية الهجرة لـ «موريتز فاجنر» (Moritz Wagner) المُستوحاة من «لامارك». وقد كان من الواضح أن مُخطط «ديرونت ويتليسي» «Derwent Whittlesey» عن تسلسل استقرار متعاقب والأنثروبولوجيا الجُغرافية والكارتوجرافيا الأنثروبوميترية (قياس الجسم البشري) «Anthropometry» لـ «فليور» «H. J. Fleure»، مُشبعان بالفكر التطوري. وفي الحالة الأخيرة، فإن تفاعل النوع العرقي والآليات التطورية، والتمركز الأنثروبوميتري، والعوامل النفسية الاجتماعية، كانت ذات أهمية مركزية.

وإلى جانب هذه الأشياء الفردية، فقد اعتمدت قضايا رئيسية مُتنوعة داخل التقليديات الجُغرافية بشكلٍ كبير على المواضيع التطورية. وقد صِيغت دائمًا بيانات **الحتم البيئي** في شكل فئات تطورية عن طريق شخصيات معروفة مثل «إيلين سيمبل» «Ellen

«Semple» و«إلـزورث هنتينجتون» «Elsworth Huntington» و«جريفس تايلور» «Griffith Taylor»، كما تلعب الفئات التطورية بشكلٍ روتيني، الأدوار الرئيسية في المناخ والهجرة والانتقاء الطبيعي. ووجد «بيتر كرومبوتكن» «Peter Kropotkin» في الداروينية المُعدلة – من وجهة نظر أكثر راديكالية – أرضيات للدفاع عن «الجماعية»، ومُعارضة «الفردية» التي وضعها عالم الاجتماع «سبنسر»، وربط فلسفة العلوم الطبيعية بالفوضوية. وقد حدث الإلهام في هذا التحليل الروسي الجوهري للتطور من أنصار الطبيعة بمدينة سان بطرسبرج، الذين أجروا العمل الميداني في سيبيريا، في ظل ظروف مُختلفة تمامًا عن البيئات المُحكمة في العالم الإستوائي وخاصة، عن أعمال «كارل كيسلر» «Carl Kessler»، الذي وضع قانون المُساعدة المُتبادلة، وصِيَغ تحول الأفكار حول الجماعة البشرية بين علم الاجتماع والإيكولوجيا ضمن الاقتصاد السياسي التطوري، كما وجد تعبيرًا في الجُغرافيا في الإيكولوجيا البشرية (Mitman, 1992). وكانت المُناقشات حول التأقلم، مُرتبطة كذلك بمسائل خاصة بالوراثة والتكيف (Livingstone, 1987a; Anderson, 1992). وقد كانت تقارير النظريات المُبكرة حول الجُغرافيا الإقليمية، مدعومة بنداءات خاصة بضرورة توضيح الآليات التطورية في سياقات مُعينة (Livingstone, 1992).

وتظل القضايا المطروحة بواسطة الداروينية طافية على السطح داخل الجُغرافيا البشرية المُعاصرة. وتستمر شرعية نقل مجموعات بيولوجية إلى النظام الاجتماعي، على سبيل المثال، مُعرضة للجدل (راجع: **السلطة البيولوجية**)، كما أنها تتمحور حول فهم كيف أن **الطبيعة والثقافة** – لكي تُوظف فكرتين تجريديتين – يُمكن أن تكونا مُتصورتين. وقد تولت – في الآونة الأخيرة – أبحاثًا داخل الجُغرافيا الداروينية، بهدف التأكيد على الطُرق التي تم بها تعميم النظرية التطورية حول العالم، وتم تبنيها بأشكال مُختلفة، وتم حشدها ومُقاومتها في ضوء **السياسة الثقافية** المحلية (Livingstone, 2006).

قراءات مُقترحة:

Bowler (1989); Livingstone (2006); Stoddart (1966).

ارشيف بيانات **data archive**

هو مُستودع مركزي لمجموعات البيانات سهلة الوصول. وقد تم تشجيع الباحثين بإيداع مجموعات البيانات الأصلية (على سبيل المثال: البيانات المسحية) هناك، لكي يتمكن الآخرون من إجراء **تحليل البيانات الثانوية**. وتمتلك العديد من الدول الآن مثل هذه الأرشيفات (عادة برعاية من قِبل هيئات التمويل البحثي التي تُشجع – في بعض الحالات – الباحثين على إيداع هذه المجموعات لكي

تُشجع التقدم العلمي الاجتماعي، من خلال إعادة تحليل مجموعات البيانات الموجودة إلى جانب ابتكار مصادر جديدة). وتم استخدام هذه الأرشيفات بشكل مُتزايد لتخزين ونشر، ليس فقط مجموعات البيانات الأصلية المُجَمَّعَة بواسطة الباحثين الأكاديميين، ولكن أيضًا البيانات المُجَمَّعَة بواسطة هيئات القطاع العام (مثل: **التعدادات**). وعلى الرغم من أن مُعظم هذه الأرشيفات، تُركز على البيانات الكمية، فإن أنواعًا أخرى تم تخزينها الآن بالأنساق، التي تسمح لها أن تكون مُتاحة بسهولة للباحثين الآخرين - كما في البيانات النوعية، وهي جزء من أرشيف بيانات المملكة المُتحدة الموجود بجامعة إسكس (انظر: **برامج البحث النوعية**) - والأرشيفات التي تُخزن الخرائط في شكل رقمي، وقد سهَّل **الإنترنت** اتصال الأرشيفات بعضها ببعض؛ لكي تُمكِّن من المُشاركة الدولية للبيانات. وبالإضافة إلى تخزين البيانات، فإن مُعظم الأرشيفات، تُقدم تدريبًا وأشكالًا أخرى لدعم المُستخدم، لكي تُسهل تحليل مجموعات البيانات المُجَمَّعَة.

قراءات مُقترحة:

انظر دليل البيانات الأولية للعلوم الاجتماعية والمصادر ذات الصلة المُتاحة على الإنترنت على الرابط التالي:

(http://www.chass.utoronto.ca/datalib/other/)

وأرشيف بيانات العلوم الاجتماعية على الرابط التالي:

(http://www2.fmg.uva.nl/sociosite/database.html).

تنقيب عن بيانات **data mining**

هو عبارة عن إجراءات آلية مُعتمدة على الحاسب الآلي للبحث في مجموعات كبيرة ومُعقدة من البيانات، من أجل تمييز أنماط مكانية وعلاقات، سواء كان ذلك لتأكيد الموجود منها أو لتوليد فروض جديدة. وفي **التحليل المكاني**، فإن آلة التحليل الجُغرافي لـ «أوبنشاو» «Openshaw»، وماكينة التفسير الجُغرافي، تضربان مثلًا للنظام العشري للتنقيب عن البيانات، كما تفعل بعض جوانب **الجيوديموغرافيا**. ويُطلق بعض الباحثين على هذه المُمارسات (استخراج البيانات)؛ لأنها تقوم على معرفة قليلة مُسبقة، وتفكير استقرائي (انظر: **الاستقراء**)؛ حيث تسعى التفسيرات أن تكون مُحددة (راجع: **التحليل الاستكشافي للبيانات**): ومع ذلك، يُمكن أيضًا أن يتم استبعاد أولئك الباحثين (راجع: **الاستدلال**؛ **والحوسبة الجُغرافية**). وتُستخدم العديد من النُظم العشرية للتنقيب عن البيانات ومناهج **الذكاء الاصطناعي**.

قراءات مُقترحة:

Berry and Linoff (1997).

لامركزية **decentralization**

هي عملية تغيير مكاني تولدت عن طريق قوى الطرد المركزي. فيُحفز الطلب على المناطق الفضاء، والرغبة في تجنب الازدحام،

والتلوث، وتكلفة الأراضي في المناطق المُرتفعة الكثافة - داخل المناطق الحضرية (انظر: **التحضر**) - اللامركزية في الضواحي وخارجها، في حين تُشجع - على نطاقات أكبر - **المؤثرات الخارجية** السلبية بالمُدن الكُبرى، الانتقال إلى المُستوطنات البشرية الصغرى (انظر: **التحضر المضاد**). وقد تم تسهيل اللامركزية بالاعتماد على الطُرق لنقل البضائع والأفراد.

اتخاذ قرار **decision-making**

هي العملية التي يتم بها تقييم طُرق العمل البديلة واتخاذ القرار. وقد جذبت عملية صُنع القرار اهتمامًا كبيرًا، بعد أن تم تقديمها في الجُغرافيا خلال ستينيات القرن العشرين كجزءٍ من الحركة السُلوكية (انظر: **الجُغرافيا السُلوكية**). وهي عملية حسَّنت من وجهات النظر التقليدية، وجعلتها أكثر واقعية فيما يتعلق بمُمارسات البشر.

ويُعد أساس صُنع القرار هو الإدراك بأن قرارات مواقع العالم الواقعي نادرة إذا كانت أكثر مثالية من أي وقت مضى؛ بمعنى تعظيم الأرباح وتقليل **الموارد** المُستخدمة. وبالمثل، فإنه نادرًا ما يتفق سُلوك المُستهلك في أي وقتٍ مضى، مع حساب التفاضل والتكامل العقلاني للمنافع المُفترضة في الصياغات الاقتصادية التقليدية. وقد أنتج العامل الاقتصادي البارع والمعروف تمامًا **للاقتصاد الكلاسيكي الجديد**، تشابهًا طفيفًا فقط مع الكائنات البشرية الحقيقية.

ويُمكن أن يُدرج صُنع قرار الموقع المثالي الفرعي داخل **نظرية الموقع** التقليدية، عن طريق استخدام الهوامش المكانية، إلى الربحية التي يكون الربح داخلها مُحتملًا في أي مكان، وبوسع الأعمال التُجارية أن تحتل مكانًا بعيدًا عن الموقع (تعظيم الربح) الأمثل في ظل بعض التكلفة النقدية. ومع هذا، فإن ذلك لا يُخبرنا شيئًا عن كيفية وقوع الاختيار الفعلي للموقع في إطارٍ من القيود المُحدِدة اقتصاديًا.

وقد تم اتخاذ خُطوة إضافية بواسطة «آلين بيرد» «Allen Perd» (1967، 1969) في مفهومه للمصفوفة السُلوكية. وطبقًا لذلك، فإن صانعي القرار، يملكون موضعًا ما في مصفوفة ذات معلومات مُتاحة على محورٍ واحدٍ، وتكون القُدرة على استخدامها في الآخر. وبالمزيد من المعلومات والقدرة العُظمى، تكون أعلى احتمالية للموقع «الجيد»، داخل الهامش المكاني، ويعني ذلك، قُرب الموقع الأمثل لمُستويات التكلفة/الدخل. ويكون صانعو القرار الذين يتسمون بمحدودية شديدة في القُدرة والمعلومات، أكثر ميلًا لاختيار الموقع خارج الهوامش ويفشلون، ولكن ما زال مُمكنًا أن يتم اختيار الموقع الجيد بالمُصادفة.

وتأثر «بيرد» تأثرًا عظيمًا بمفهوم «سيمون» «H.A. Simon» (عام 1957) عن **السُلوك الإرضائي**، كبديلٍ عن قدرة التحسين غير الواقعية، المنسوبة إلى «رجل الاقتصاد» (كذا). ونظر «سيمون» لصُناع القرار على أنهم عدد محدود من البدائل، واختيار البديل الذي يكون مُرضيًا جدًا بدلًا من اختيار الأمثل. وقد تزامن تقديم وجهة النظر

الأكثر واقعية في موقع صُنع القرار، مع حركة أُخرى مُماثلة في دراسة سُلوك الأعمال التُجارية، بصفةٍ عامةٍ، داخل سياق واسع من التنظيم الصناعي.

وتأخذ عملية صُنع القرار في **التحليل المكاني** طريقتين: نظرية وتجريبية. فقد قاد البحث عن إطارٍ عام نظري لدراسات السُلوك المكاني في ظل ظروفٍ من **المخاطر** وعدمٍ اليقين، الجُغرافيين وعُلماء الإقليمية داخل هذه المجالات مثل **نظرية المباريات** ونظرية التنظيم والنظريات الحديثة جدًا، أن يستخدموا نماذج **المُحاكاة** كبيرة المقياس، مثل «**نمذجة العوامل**» (راجع: **الذكاء الاصطناعي**). ومع ذلك، فقد كان تسليط الضوء على صُنع القرار الفعلي محدودًا للغاية.

ووعد المنهج التجريبي بأكثر من ذلك، في المجال الذي يكون التأكيد فيه على المُمارسة الفردية. وقد كان هناك تقليد جيد **لتحليل المسوح** في دراسات المواقع الصناعية قبل أن تخترق الحركات السُلوكية هذا الموضوع. وكشفت هذه الأبحاث في كثيرٍ من الأحيان، عن أهمية العوامل الشخصية تمامًا. وفضَّل البحث التجريبي في الآونة الأخيرة، أن يأخذ مجموعة من الشركات، ويفحص العملية الفعلية لصُنع القرار؛ وأدرك البعض، وجود مجموعة مشاكل خاصة باقتراح سلسلة قرارات، بداية من التوسع في الموقع الأصلي وإنشاء فرع جديد، إلى الحصول على موقع قائم؛ وتستمر هذه السلسلة في البحث عن الموقع، وتقييم البدائل، والقرار النهائي **والتغذية الراجعة**

لخبرة التعلم في بعض القرارات اللاحقة ذات الطبيعة المُماثلة. وتحمَّل المنهج التجريبي التعميمات التي تتعلق بعملية صُنع القرار المكاني الخاص بطبيعة المُنظمة المعنية (راجع: **السُلوك البحثي**).

وبعد سنوات عديدة من الدراسات السُلوكية الخاصة بصُنع قرار المواقع الصناعية، بدت النتائج تَعِد أكثر من قُدرتها على التنفيذ. وبدأت عملية نقد من جانب «دورين ماسي» «Doreen Massey» (عام 1979)، الذي أشار إلى اعتراضات قائمة على أُسس معرفية (انظر: **نظرية المعرفة**) خاصة بخبرة الاعتماد على **نموذج** مثالي يُنشئ (سواء «رجل اقتصاد» أو «رجل إرضائي» بعض الشيء) أو يصنع تمييزًا بين السُلوك الذي يتفق مع النموذج المثالي، والسُلوك، الذي يجب أن يُنسب إلى عوامل أُخرى. وأثبت «ماسي» أن التركيز على صُنع القرار الفردي، صرف الأنظار عن الملامح الهيكلية **للاقتصاد** التي تتجاوب الشركات معها، وأن الشركات التي تعمل فعليًا فيما يتعلق بإنشاء أو إغلاق مصانع مُعينة، قد تم فهمها بصورة أفضل في هذا السياق الأوسع **للاقتصاد السياسي**. وكان هناك مُؤخرًا، إحياء للاهتمام بجوانب صُنع قرار الموقع، مُشتملًا على العملية التعلمية والإستراتيجية المُشتركة المُتعلقة **بإعادة الهيكلة**. ويُؤكد بحث «سشوينبيرجير» «Schoenberger» (عام 1997) الاعتراف بأهمية العوامل الثقافية لتشغيل الشركة.

وتضم جوانب الجُغرافيا البشرية الأُخرى التي تُولي عملية صُنع القرار أهمية: الاستجابة للأخطار البيئية (على سبيل المثال: Kates, 1962)، واختيار السكن (على سبيل المثال: Brown and Moore, 1970)، وسُلوك التسوق (على سبيل المثال: Rushton, 1969؛ وانظر أيضًا: **تحليل التفضيلات المكتشفة**)، والقرار بأن تُهاجر (على سبيل المثال: Wolpert, 1965). ومرة أخرى، **الاقتصاد الكلاسيكي الجديد**، كانت مُؤثرة في الأصل، فيُعد مفهوم المنفعة المكانية، امتدادًا جُغرافيًا واضحًا لنظرية سُلوك المُستهلك. وبينما تقوِّم السمات المكانية كما يُقيمها الناس بأخذ قرارات مُؤثرة في الاختيار المكاني والحركة، فإن هناك اعتبارات كثيرة أُخرى للطبيعة الطارئة وغير العقلانية على ما يبدو. ويستطيع الجُغرافيون – في الحقيقة – أن يُبالغوا بسهولة في العنصر المكاني في عملية صُنع القرار.

وقد سعت الأبحاث التي تتضمن **الأساليب النوعية**، إلى تحقيق فهم أكثر عُمقًا عن كيفية تحديد الناس لمعنى واحدٍ لجوانب مُختلفة من الحياة، وكيف أن القرارات تنتج من ذلك. وعلى سبيل المثال، فإن قرار الطلب **بالرعاية الصحية** المُشتمل لتغطية عامل المسافة، يتأثر بمفاهيم ثقافية مُعينة لمعنى المرض، وخبرة المُشاركة الشخصية؛ أي أن تكون مريضًا، وتقييم المنفعة التي من المُحتمل أن تُشتق من نصيحة الطبيب اعتمادًا على خبرات سابقة، والحاجة لفحص المريض للعلاج والاطمئنان، إلخ. وتُساعد مثل هذه الأبحاث، في تحديد الجوانب المكانية لصُنع القرار وأخذها في سياقٍ أوسع، والابتعاد عن أفكار

السُلوك البشري المُجرد، كما أن آلية التحفيز للاستجابة والسماح بقدر أكبر من نطاق المعنى، قد تم تفسيرها وترجمتها إلى أفعال. ويُعد البحث في التقليديات السابقة الآن، جُزءًا من تأريخ الانضباط بدلًا من أهمية المُمارسة المُعاصرة.

قراءات مُقترحة:

Chapman and Walker (1991); Hayter (1997); Malmberg (1997); Smith (1981 [1971], Ch. 5); Wolpert (1964).

تصفية الاستعمار decolonization

هو عملية زمنية طويلة الأمد، ومُضطربة وعنيفة، وتُنجز بها المُستعمرات تطلعاتها الوطنية للاستقلال السياسي عن السُلطة الاستعمارية المتروبوليتانية (راجع: القومية). ويُمكن أن تُفهم تصفية الاستعمار بأنها الفترة المُتأخرة للاستعمار (Chamberlain, 1985). وتمتد **الاستعمارية** الحديثة من القرن الخامس عشر حتى القرن العشرين، وبالتالي، فتصفية الاستعمار غير مُتوافقة في جُغرافيتها وتاريخها. وقد حدثت الموجه الأولى لتصفية الاستعمار في العالم الجديد - الذي كان عُرضة للاستعمار الإسباني، والفرنسي، والبرتغالي، والهولندي، في العصر الأول للاستعمارية - في القرن الثامن عشر. وفي هذا الصدد، فإن ما يُسمى بالعصر الكلاسيكي للإمبريالية في الرُبع الأخير من القرن التاسع عشر، كان قصيرًا،

وتحققت تصفية الاستعمار الأول من الموجة الثانية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد انتهت دورتان من **الإمبريالية** مع المرحلة المحدودة من تصفية الاستعمار، وتلاها الانهيار السريع وغير المُقاوم للإمبراطوريات الذي دفع إلى الاستقلال السياسي (Taylor, 1994b).

وقد جاء التحدي الأول للموجة الأولى من الإمبريالية في عام 1776، عندما أعلنت المُستعمرات البريطانية بأمريكا الشمالية استقلالها. ففي حين احتفظت بريطانيا بمُستعمراتها الكاريبية والكندية، فإن ثوران النابليونية في أوروبا أضعف كثيرًا إسبانيا والبرتغال، لذلك قام المُستوطنون الأوروبيون من المكسيك إلى شيلي بطرد سادتهم الإمبراطوريين. وقد انتهت الإمبراطوريات الإسبانية والبرتغالية بحلول عام 1825 (راجع: **أمريكا اللاتينية**). وفي الـ 115 سنة التالية وحتى الحرب العالمية الثانية، حُددت تصفية الاستعمار لكويا في عام 1898 ومجموعتين من المُستعمرات البريطانية: فقد مُنحت مُستعمرات المُستوطنين البيض (كندا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا) حُكمًا ذاتيًا داخليًا ثم سيادة كاملة في النهاية. في عام 1931، وفي مصر والعراق بعد الحرب العالمية الأولى. وقد أعطت الحرب العالمية الثانية الإشارة بنهاية الاستعمار الأوروبي: تحرر الهند من الاستعمار البريطاني، وإندونيسيا من الاستعمار الهولندي، وباقي الأراضي العربية تحت الانتداب، والهند الصينية

من الاستعمار الفرنسي. وتسبب استقلال غانا عام 1957 في سيلٍ من الحركات التحررية في أفريقيا، على الرغم من أن عملية التحرر لم تكن قد اكتملت حتى عام 1990 (ناميبيا). وتم تكوين أكثر من مائة من الدول المُستقلة الجديدة بين عامي 1945 و 1989.

وتتسم عملية تصفية الاستعمار بتحقيق الاستقلال السياسي، ولكن تتباين مُدة وعُمق وطبيعة حركات تصفية الاستعمار تباينًا جوهريًا. واجتازت بعض المُستعمرات الأفريقية الاستعمار بصعوبة بالغة، وشهدت حركات المُقاومة المُتباينة في درجات تنظيمها ومُؤسساتها المشروع الاستعماري الكامل. وفي حالات أُخرى، جاءت الحركة المُنظَمة المُناهضة للاستعمار والوطنية مُتأخرة، وصاحبها عدة مُفاوضات سياسية سريعة ومُتعجلة، والتي يكون واضحًا فيها أن القوة المتروبوليتانية تأمل في تسلم مقاليد السُلطة الأشد نفعية (نيجيريا). واستغرق الأمر – في حالات أُخرى – حربًا للتحرير؛ فقد قام الصراع الدموي المُسلح بواسطة الميليشيات اليسارية أو الوطنية، بالتحريض ضد المُستوطنين البيض، أو الدول الاستعمارية المُتعنتة (كما في لاوس وفيتنام وزيمبابوي).

وتتمثل إحدى مُشكلات تحليل تصفية الاستعمار – كما يُلاحظ «فريد كوبر» «Fred Cooper» (1997، ص 6) – في أن القصة «تُوجه نفسها لقراءة الماضي لكي تُعطى الأولوية لعملية نهاية الحكم الاستعماري أكثر من أي شيء آخر كان يحدث في تلك السنوات». ويجب

أن يُقال، إن أي حسابات خاصة بتصفية الاستعمار، تفترض حسابًا ما، أو نظرية ما للاستعمارية نفسها: فتأخذ تحليلات المشروعات الاستعمارية بمعناها الظاهري، في حين تُنكر الحسابات الوطنية أي واقعية لهدف الحداثة الذي ادعت الدول الاستعمارية باستحضاره. ويُنظر - بصفةٍ عامة - لتصفية الاستعمار إما على أنه عبارة عن: (1) حُكم ذاتي نتيجة للتجهيز للتفاوض والرؤية من أعلى بواسطة جهاز الدولة الاستعمارية، أو (2) انتصار للوطنية من أسفل، الذي تم في انتزاع السُلطة (بالعُنف أو بغير ذلك) من المُستعمرين المُتمردين. وعمليًا، فقد كانت تصفية الاستعمار، عبارة عن عملية بالغة التعقيد، تنطوي على جزءٍ من الكُل، وشكلت خصائص «الاستعمارية» نفسها، وشكلت وضعًا مُعينًا في التاريخ العالمي، بدأ فيه دافع الوطنية.

وهناك شكلان من تصفية الاستعمار يستندان على ما يُسمى بانتصار الوطنية. فقد بُني الشكل الأول منهما على التعبئة الاجتماعية التي يتم فيها خلط المُقاومات والحركات ضد الاستعمارية معًا (العديد منها يكون مُترادفًا مع الغزو الاستعماري نفسه) في حركة وطنية مُوحدة، بواسطة نُخبة غربية التعليم (ماليزيا وغانا وعدن). وحدثت التعبئة من خلال مجموعة واسعة وانتقائية من المُنظمات - النقابات العُمالية، والمجموعات المهنية، والروابط العرقية - وقدمت التعبئة الاجتماعية المُنظمات إلى الأحزاب السياسية، ودفعتهم بواسطة القيادة التي تُركز على العُنصرية، والتحرر، والإحساس

بالهوية الوطنية للمُستعمرة، مع معرفة التاريخ والثقافة. أما الشكل الثاني، فقد كان ثوريًا – ويُعد «فرانز فانون» «Fraz Fanon» هو المُتحدث الرسمي باسمه بقوة وجدارة – ولم تكن الطليعة فيه من النُخبة ذات التعليم الغربي، أو عُمال حقيقيين، بواسطة عمالة قروية وغير واعية. ويقوم هذا الشكل على العُنف، والرفض لأي مظهر من مظاهر الاستعمارية الجديدة. وقد رفضت الوطنية البرجوازية تصفية الاستعمار بالشكل الأول؛ حيث رأت أن يكون الشكل الثاني من تصفية الاستعمار هو الأول، ويكون الشكل الأول هو الثاني، كما ذكر «فانون». واعتبار تصفية الاستعمار، جُملة اعتراضية تُوضع بين قوسين (1967، p. 30).

وتُصور هاتان الرؤيتان الوطنية، بأنها إخضاع كل المُقاومات الأخرى، وبالتالي تحجب وتفقد كثيرًا من التاريخ: وكلاهما يفترض سببًا حقيقيًا، كما يضعه «كوبر» «Cooper» (1967)، ص 7» يتضمن شاحنة صغيرة مع المعارضة. ويجعل الكتاب المُؤثر جدًا لـ «محمداني»(*) «Mamdani» (1996) النقطة المُهمة؛ تلك النقطة التي طرحت فيها تصفية الاستعمار لاحتمالية كسر تقليدية الحُكم الاستعماري الأُوروبي غير المُباشر (ما سماه باستبدادية اللامركزية)

(*) محمود محمداني، وُلد في كمبالا (أوغندة) عام ١٩٤٧، وهو أُستاذ الأنثروبولوجيا والدراسات السياسية بجامعة كولومبيا، ومُدير معهد كولومبيا للدراسات الأفريقية. ويُعد خبيرًا في التاريخ الأفريقي والسياسة والعلاقات الدولية. (المُترجم)

والذي مَنحت فيه أفريقيا سُلطات ضخمة للأنظمة المحلية للسُلطة التقليدية (وبالتالي الثقافية)، وطور نوعًا من الوطنية المدنية التي لم تلعب فيها السياسة الثقافية دورًا رئيسيًا. وواصلت مُعظم الدول الأفريقية في النموذج الاستعماري الذي مُنحت فيه المُستعمرات الأفريقية المُساواة العرقية وحقوق المُواطنة، ولكن كان المُواطنون الأصليون فيه شيئًا أضافيًا. وفي التأريخ لهذه الفترة، فإن الطريق الوطني إلى الحكم الذاتي يعتبر المُطالبة بالهوية الوطنية أمرًا بديهيًا (راجع: سياسة الهوية). وإنه لمن التسطيح تمامًا لهذه الوطنيات في فترة ما بعد الاستعمار، أن تكشف المحدودية في حساب الوطنية البسيطة لتصفية الاستعمار نفسه. وعمليًا، فقد حدثت تصفية الاستعمار في سياق كل أساليب التناقضات والتوترات القائمة بين المسألة الوطنية والمسائل الاجتماعية الأُخرى.

وهناك أيضًا قصة لتصفية الاستعمار تمتلك رؤية واحدة، ولكن من جانب الدولة الاستعمارية؛ فقد كانت بيروقراطية استعمارية منذ وقت طويل من قبل نشأة الأحزاب الوطنية، التي شكلت الحُكم الذاتي عن طريق الاهتمام والقوة اللذين اشتقا من أقدم مفهوم للحكم الاستعماري (نيوزيلندا وكندا) كنُقطة انطلاق للاستقلال. وفي هذه الرؤية، وضعت أفريقيا بالفعل عام 1947 على طريق تصفية الاستعمار - وهذه تُعد لحظة كلاسيكية للتاريخ اليميني - وذلك على الرغم من أن مكاتب المُستعمرات كانت تنظر للزعماء الأفارقة

الأوائل، كأنهم تلاميذ مدارس أو زُعماء للسُوقة (Cooper, 1997). وقُدم شكل آخر من النظرية التوجيهية من خلال الحساب التقديري للمال والتكلفة. وهو عبارة عن صناعة القرار المنطقي من جانب المُحاسبين لتقدير التكاليف والمكاسب - وتحديد من الذي كسب - في مُقابل خلفية أداء القوة الاقتصادية الإمبريالية بعد الحرب العالمية الثانية التي ختمت مصير المُستعمرات. وفي ظل كل هذه الأمور - وبالنسبة للهند شأنها شأن إندونيسيا أو العراق - فإن الاستعمار، يكون مُتجانسًا مثل التحليلات نفسها. وهناك انقسام خاص برؤية الهنود أو الكينيين كأتباع استعماريين، أو كمُمثلين وطنيين، أو بداية وطنيين. وهناك منهج بديل تابع من خلال ما يُسمى بمدرسة سابلترن «مدرسة علماء ما بعد الكولونيالية وما بعد الإمبريالية» (Guha and Spivak, 1988؛ انظر دراسات المهمشين)، يرى الاستعمارية على أنها مشروع ضد المتروبوليتانية، يتحرك عكس اتجاهات السُلطة في ظل المُمارسات الاجتماعية العالمية والسائدة. فقد كان عبارة عن سيادة دون هيمنة. وبعبارة أخرى، فقد تجزأ مشروع الهيمنة الاستعمارية مثلما تعلق الحُكم الذاتي نفسه بالتعابير المحلية للسُلطة. ومن هذه التجربة التي تتسم بالأشكال المُختلطة من الهوية، وبالحدود غير الواضحة والمُمارسات المُتناقضة، فإن عملية تصفية الاستعمار يجب أن تبدو أكثر تعقيدًا من بساطة الحُكم الذاتي الذي تتم إدارته من أعلى بواسطة الدولة المُستعمِرة، أو تعبئته من أسفل بواسطة القوى الوطنية (راجع: التهجين).

نهج في التحليل الفلسفي ونقد النص، وقد بدأت عن طريق الفيلسوف الفرنسي «جاك دريدا» - «Jacqes Derrida» (1930 - 4002). وينتمي «دريدا» إلى أتباع الفلسفة الغربية بداية من أفلاطون، مرورًا بـ «هيجل» «G. W. F Hegel» حتى «مارتن هيدجر» «Martin Heidegger»، والأدبيات الحديثة، والفن، والمُفكرين الاجتماعيين والسياسيين الأوائل من بينهم كارل ماركس وسيجموند فرويد وفرديناند دي سوسير.

ولا يُمكن أن تكون الدلالة العامة لعمل «دريدا» مُنفصلة عن الأسلوب المُميز لكتابته: وهو أن أبحاث التفكيكية تُجرى أو تُطبق على نصوص مُعينة، بدلاً من خلق تصورات أو أنساق عامة. وتكون المفاهيم المُرتبطة بالتفكيكية - التشتت، والتطفل، وتعدد المعنى، والأثر ومفاهيم أُخرى - شبيهة بالأشياء والمُصطلحات الراسخة، التي تتحول لكي تحمل معاني مُتناقضة في نصوص تقليدية مُعينة. وتكشف التفكيكية - كطريقة للتحليل، أو كخطة للقراءة - عن الآثار غير الملحوظة في التقليديات القائمة. ويُؤدي ذلك الاعتماد الطُفيلي المنهجي للتفكيكية على نصوص أخرى، إلى أن يكون تطبيق أي نهج تفكيكي عرضة للتساؤل عن صحته إلى حد ما.

ويُمكن تقسيم عمل «دريدا» نفسه إلى مرحلة مُبكرة من التفكيكية «النقدية»، ومرحلة تالية من التفكيكية «الإيجابية». وقد ظهرت

التفكيكية لأول مره على الساحة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. وعلى الرغم من أنه كان يُعتقد - في كثير من الأحيان - بأن «دريدا» مُنَظِّر «فرنسي» مثالي، فإن التفكيكية هي الأكثر نُفوذًا في الدراسات الناطقة بالإنجليزية. ونشأت الملامح الأساسية للطريقة التفكيكية في فن الكتابة (دريدا، 1976). ويُعد زعم «دريدا» الشهير بأنه «لا يوجد شيء خارج النص» هو عبارة عن قاعدة تأويلية حقيقية، وطبقًا لذلك فقد قُصد أن تتبع القراءة، المعايير المحايثة في النصوص، بدلًا من فرض معايير خارجية للتفسير (Barnett, 1999). وقد مَيَّزَ «دريدا» في قراءات كل من «دي سوسير» «Saussure»، و«كلود ليفي-شتراوس» «Claude Levi-Strauss» و«جان جاك روسو» «Jean-Jacques Rousseau»، ميلًا مُتكررًا لجعل الكتابة كأنها وسيط ثانوي عارض للتعبير عن الأفكار المحضة، المُحتمل أن يتم التعبير عنها في الكلام المُباشر. ويسمي دريدا هذا التميز للغة التعبيرية على مخاطر الاتصال الوسيط بـ «مركزية اللوجوس». ويؤكد «دريدا» أن ذلك يجسد إجحافًا عميقًا في الفكر الغربي لصالح الموضوع المجرد غير المتجسد، والمرتبط بالعالم الخارجي عبر لغة إشارية هشة غير جديرة بالثقة. وفي التفكيكية «الكلاسيكية»، يخضع التقييم المعياري للعلاقة بين الكلام والكتابة، والشفوية ومحو الأُمية، للتحليل النقدي الذي يُؤدي إلى استنتاجات غير طبيعية على ما يبدو. وإذن كانت الكتابة قادرة على أن تعمل كإضافة للشكل النهائي للكلام المُعبر، ثم تعني منطقيًا، أن هناك شيئًا أساسيًا يجب أن يكون غائبًا من هذا

الشكل النهائي؛ بل يمتد إلى أبعد من كونه مُجرد إضافة، وتكون الكتابة إضافة ضرورية للشكل النهائي المُفترض للكلام. ويُجسد تحليل الكتابة والكلام في «فن الكتابة» موضوعًا عامًا في التفكيكية؛ حيث يُرى ما هو ثانوي، وعَرَضي أو طارئ، على أنه جوهري في تحديد الهويات، والمعاني، والنُظم. ولم يُقصد لهذه النقطة في التفكيكية أن تكون غير مُلزمة، لكن، أن تعيد ترتيب مُصطلحات التقييم المعياري الذي من خلاله يتم تطوير المفاهيم وانتشارها بدلًا من ذلك.

ويدعو «دريدا» إلى الافتراض بأن الظاهرات مثل المعنى أو الهوية، يجب أن تكون لها صور وجودية مفردة «ميتافيزيقا الحضور». ويُوضح ذلك المُصطلح أهمية التفكيكية بالنسبة للاهتمام الجُغرافي بالمكانية والزمانية. وتَدين التفكيكية إلى حُجة «هيدجر» «Heidegger»، وهي أن الفكر الغربي يفضل استخدام الزمن المضارع عند محاولة تحديد طبيعة الوجود أو الأنطولوجيا. ويُثبت «دريدا» من خلال التأكيد على دور الكتابة غير القابل للاختزال في التعبير عن الفكر، أن كل هذه الجوانب التي تحتلها الكتابة أو النصية لها امتدادات زمنية أو مكانية، وكذلك امتداد الاختلاف، هي التي تُشكل كيانات واحدية قائمة بذاتها مثل الذات المتماهية مع نفسها للعقل الفلسفي. وتتمحور هذه الجوانب حول فكرة الاختلاف (Derrida, 1982a) التي تُشير إلى حركة التباين المكاني، والإرجاء الزماني، اللذين في رأي دريدا يُعتبران شرطًا لأية هوية سواء كانت جزئية أو كلية.

وعلى الرغم من الاعتقاد الغالب بأن ما قدمه دريدا يمثل ما بعد بنيوية راديكالية من وجهة النظر البنيوية، فإن اهتمامه بقضايا الحضور والزمان والمكان يتضمن تداخلًا نقديًا بين التفكيكية والفينومينولوجيا كما تجلت في أعمال «إدموند هوسرل» «Edmund Husserl» و«هيدجر» «Heidegger» و«إيمانويل ليفيناس» «Emmanuel Levinas». وتشير التفكيكية إلى حدود الاعتبارات الداخلية والواحدية للذات تمامًا مثل الفينومينولوجيا التي تميز الخبرة باعتبارها النموذج الأولي للذاتية.

وعلاوة على ذلك، وبدلًا من التفكير في التفكيكية كمُجرد اهتمام بعدم ثبات المعنى، فمن المُفضل أن نفكر فيها كجزء من الإحياء الكبير لعلم البلاغة. فعلى سبيل المثال: قد زوجت أحد إسهامات «دريدا» الأكثر تأثيرًا لكتابات «أُوستين» «J.L. Austin»، عن الأداء في استعمال اللغة عبر العلوم الاجتماعية والإنسانية.

ووصلت التفكيكية إلى ذروتها المُؤسساتية في ثمانينيات القرن العشرين، بعد أن أصبحت عقيدة في الدراسات الأدبية بالولايات المُتحدة الأمريكية بصفة خاصة، على الرغم من أنها كانت أقل تقبلًا في التيارات الرئيسية لفلسفة اللغة الانجليزية. وقد كان هناك تحوّل مُميز في عمل «دريدا» بداية من أواخر ثمانينيات القرن العشرين وما بعدها نحو «إيجابية» أكثر لسجل التفكيكية، على الرغم من أنه لم يكن أقل غُموضًا. وتحول «دريدا» في ظل الاهتمام الضعيف بدعوة

الفلسفة الغربية لتلوم حماقتها، إلى فرض المُفردات البديلة للاهتمام الأخلاقي والمسئولية السياسية (انظر أيضًا: **الأخلاق**). وتزامن هذا التحول مع سلسلة من الفضائح العامة خاصة بانتماءات «هيدجر» النازية، والكتابات المُعادية للسامية وقت الحرب لـ «بول دي مان» «Paul de Man»، الصديق المُقرب لـ «دريدا» ورائد التفكيكية النقدية في الولايات المُتحدة الأمريكية. وتخضع كتابة «دريدا» – في أعقاب هذه الخلافات – لتحولٍ أخلاقي وسياسي صريح، من خلال تركيزه على مجموعة من الموضوعات، مثل الهدية، والحيوانية، والضيافة، والصداقة، والمغفرة؛ هذا فضلًا عن مجموعة من الموضوعات السياسية مثل السيادة، **والديمقراطية، والكوزموبوليتانية (الكونية)**. وهناك في الآونة الأخيرة درجة من التقارب بين التفكيكية والتراث التحليلي في الفلسفة.

وقد كان للتفكيكية في **الجُغرافيا**، تاريخ مُتغير ومقبول. ونادرًا ما يتم الاستشهاد بـ «دريدا» «كمُفكرٍ رئيسي» في قضايا الحيز المكاني **والمكان**، ومع ذلك، فهو يُعد خلفيةً حاضرة في عددٍ من التطورات الفكرية في تخصص الجُغرافيا في العقد والنصف الماضي. وقد حظيت التفكيكية لأول مرة بالشُهرة كجزء من المُناقشات حول **ما بعد الحداثة**، عندما تم الاحتكام إليها كنُقطة مرجعية موثوقة لانتقادات النظرية الماهوية والتأسيسية في نظرية المعرفة. ورأت هذه القراءة المعرفية، أن التفكيكية مُطبقة خارجيًا لتدعيم حجج

ادعاءات المعرفة وتفكيك بنى الظواهر. ويُعد هذا التفسير للتفكيكية مدينًا بالكثير للفلسفة البرجماتية لـ «ريتشارد رورتي» «Richard Rorty». وقد تم اللجوء - في عددٍ من المجالات، مثل **الجُغرافيا الاقتصادية، والجيوبوليتيكيات النقدية** - إلى التفكيكية كمُتغير للنقد الأيديولوجي، للمُساعدة في فضح زيف ادعاءات **الموضوعية** والطبيعية (انظر أيضًا: **تاريخ الكارتوجرافيا**).

وتتمثل اللاماهوية السائدة، في الصياغة المعرفية للتفكيكية التي أُبعدت من خلال التركيز الأكثر تطورًا على القضايا الوجودية. ويُزودنا «دويل» «Doel» (عام 1999) بمُشاركة أكثر نظامية مع ميتافيزيقا مكانية وزمانية للتفكيكية، ومع تحديدٍ لقواعدٍ مكانية بديلة للتنقل والعلاقات والعوائق. وقد تغير وضع **ما بعد الاستعمارية** في الجُغرافيا بواسطة التفكيكية. ويرتبط اهتمام «دريدا» بقضايا القراءة والتفسير والسياق ارتباطًا وثيقًا بنقد **النزعة التاريخية** الغربية (Young, 1990b). وقد بدأ الجُغرافيون مُؤخرًا المُشاركة بجدية في الجوانب الأخلاقية لمُعالجة تفكيكية للموضوعات، مثل الضيافة، والمسئولية، والديمقراطية الراديكالية، والكوزموبوليتانية، والسيادية (Popke, 2003; Barnett, 2004b, 2005).

ويُشير التحول الأخلاقي والسياسي في التفكيكية، إلى أن مُعظم ما هو على كفة الميزان في التفكيكية، ليس بنظرية معرفية، ولا بعلم وجوديٍ في حد ذاته، ولكن تحديًا لإعادة التفكير في المعيارية الكامنة

للعقلانية النظرية. ومن الأفضل بالتأكيد، تجنب أي إغراء لنشر الأفكار التفكيكية كما لو كانت مفاهيم اجتماعية منطقية، وذلك لأسباب ليس أقلها أن مُشاركة «دريدا» مع التراث المتنوع للتفكير الميتافيزيقي، تكاد تخلو تمامًا من أي إصلاح بواسطة المفاهيم الاجتماعية والمنطقية، والتاريخية، التي تتطلب استعمالاً من هذا القبيل. وباختصارٍ، فقد تكون التفكيكية حديثة وأصلية، أو تخريبية، أقل بكثيرٍ عما هو مُفترض. ولا تُعد التفكيكية فكرًا أفضل، سواء لما بعد الحداثة أو لما بعد البنيوية؛ وبدلًا من ذلك، فهي تكمن في ممارسة التفكير المحكوم بالعمل عبر التراث التقليدي المتأصل في الأساليب النقدية والمبتكرة والمسئولة. ولذلك تستمر التفكيكية في تراث لنقد التنوير، ولكن مع فترة ازدهار مُميزة.

قراءات مُقترحة:

Critchley (1999); Derrida (1976, 2002); Royle (2000).

deduction استنباط

شكل من أشكال التفكير المنطقي الذي بخلاف **الاستقراء** ينتقل في الغالب من العام إلى الخاص ويأخذ ما هو معروف (أو مفترض) باعتباره مُعطى، ويصل إلى نتائج محتملة من خلال تلك البديهيات. وفي الموقف التجريبي – الذي هو عبارة عن السياق الطبيعي لتطبيق الاستنباط في **الجُغرافيا البشرية** – فإنه يتم التعبير عن النتائج

كفروض وعبارات تشير إلى توقعات على أساس المعرفة السابقة. والإجراء الأساسي بعد ذلك هو التحقق من صدق تلك الفروض أو قابليتها للتكذيب، وينطوي مُعظمها على «الأساليب العلمية» المُرتبطة عادة مع الفلسفة الوضعية (انظر أيضًا: **الاستدلال القياسي**).

قراءات مُقترحة:

Harvey (1969).

إيكولوجيا عميقة deep ecology

صُورة أساسية للمُحافظة على البيئة التي تُجادل بأن الطبيعة، تمتلك حقًا أصيلًا في الوجود، وأن البشر جزء من الطبيعة وأن وعينا الإيكولوجي يأتي من مُعاناتنا داخل الطبيعة (Devall and Sessions, 1985). وتُعد الإيكولوجيا العميقة فلسفة ومُمارسة على حدٍ سواء، وترتبط **بالحركة البيئية الغربية**. وعلى الرغم من أنها تستند على أفكارٍ سابقة، إلا أن المُصطلح قد ظهر عندما مَيزَ الفيلسوف الدنماركي «آرني نايس» «Arne Naess» (عام 1973) بين الإيكولوجيا «السطحية» والإيكولوجيا «العميقة». واعتُبر المنهج السابق كمركزية تقنية وكمركزية بشرية «Anthropocentric» وإصلاحية. وفي المُقابل، فإن الإيكولوجيا العميقة، قد ظهرت وتطورت كفلسفة تُمثل مركزية بيئية؛ وتُؤيد تفكيك النُظم الاجتماعية الاقتصادية المُهيمنة، التي يستولي البشر من خلالها على الطبيعة؛ وتُجادل من أجل المُساواة في

الحياة المركزية؛ لذلك، تم القضاء على رغبة البشر في الهيمنة على الطبيعة لصالحهم أيضًا، كنوعٍ واحدٍ يعيش في الطبيعة. ويجب على البشر - مثل الأنواع الأخرى - أن يحترموا حُدود الطبيعة وبداياتها من أجل أن تعيش كُل أشكال الحياة على أساسٍ مُستديم.

وهناك تنوع في فكر ومُمارسة الإيكولوجيا العميقة على حدٍ سواء. فتضم المُمارسة مُنظمات أُصولية جدًا، ومُنظمات القضية -الوحيدة، ومُنظمات الإيكولوجيا العميقة مثل جبهة تحرير الحيوان التي تُكرس نفسها لرعاية الحيوان، من خلال العُنف ووسائل أُخرى إذا لزم الأمر، وتضم المُمارسة مجموعات أُخرى مثل الأرض أولًا؛ الذي تم تطويرها عبر نشطاء الإيكولوجيا العميقة. هذا بالإضافة إلى مجموعات موقع - الدفاع المحلي، وقد تأثرت الفلسفة أيضًا بشكلٍ رسمي بالمُنظمات الناشطة المُنظمة، والأحزاب السياسية الخضراء، في كثيرٍ من الدول المُتقدمة (Luke, 2002). أما في الجُغرافيا، فبينما تُوجد مُشاركة أكثر مع الإيكولوجيا العميقة من قِبل المُتخصصين في الجُغرافيا البشرية، فإن «هايغ» «Haigh» (عام 2002) يُؤيد اعتبار الإيكولوجيا العميقة قائدة للتعليم والبحث والمُمارسة في الجُغرافيا الطبيعية.

وانُتقدت الإيكولوجيا العميقة، بأن لديها خللًا إبداعيًا وجوهريًا في مفهومها للأجزاء غير البشرية للطبيعة، التي تمتلك قيمة جوهرية، وكذلك مناهضة الإنسانية في منهجها (وقد كان ذلك محل نقاش كبير في عقد الثمانينيات من القرن العشرين مع عُلماء البيئة

الاجتماعية بقيادة «موراي بوكشين» «Murray Bookchin»)، كما تم نقد الإيكولوجيا العميقة لعدم قُدرتها على التمييز بين أجزاء الإنسانية المُختلفة (الرجال والنساء، الغنى والفقر، مُختلف المُعتقدات والمُمارسات الثقافية) وكذلك لاحتفالها بالخبرات الخارجية في الطبيعة، التي أطلق عليها «لوك» «Luke» (عام 2002) «فلسفة الحياة الرياضية» وادعى أنها خطر مُحتمل من «الإيكولوجيا الطوباوية». وينشأ الخطر جُزئيًا من عدم وجود إستراتيجية انتقالية في الإيكولوجيا العميقة، بخلاف العمل الفردي للتحرك من الوضع الحالي إلى حالة إيكولوجية عميقة مُستقبلية «للانسجام» مع الطبيعة (Luke, 2002). وعلى الرغم من هذه الانتقادات؛ فإن الإيكولوجيا العميقة مُؤثرة ولا يُمكن تجاهلها، قد شجعت زيادة تقدير الطبيعة والعلاقات المُدمرة للإنسانية الحديثة معها في كثير من الأحيان.

فضاء مكاني قابل للدفاع **defensible space**

هو مُصطلح ارتبط بـ «أوسكار نيومان» «Oscar Newman» (1972, 1996)، الذي حدد التصميم الحديث للمباني الشاهقة داخل مُحيطات من الحدائق، كعاملٍ رئيسي يُزيد من تعرض المُقيمين للجريمة. وأثبت – من خلال دراسة إحصاءات الجريمة بالإسكان العام في مدينة نيويورك – أن جرائم مثل الاغتصاب، قد زادت زيادة كبيرة في الأماكن العامة الداخلية المجهولة. وأثبت أن الإسكان ذا

الكثافة المُرتفعة، يُمكن أن يكون آمنًا إذا صُمم طبقًا لقواعد الفضاء المكاني القابل للدفاع، والذي يسمح للمُقيمين الادعاء بأنه مقاطعة، وإذا زُود بفرصٍ للمُراقبة الذاتية للساكن، وإذا قلل من الإساءة والعُزلة للإسكان العام، وتم ربط الإسكان العام بالأماكن الآمنة الأُخرى من خلال توجيه المباني إلى الشوارع العامة بدلًا من توجيهها إلى الممرات الداخلية. وقد تم أخذ هذه الأفكار واُختبرت بصرامة في المملكة المُتحدة بواسطة «كوليمان» «Coleman» (عام 1985)، ثم اتسعت إلى برامج منع الجريمة مكانيًا، مثل برنامج «منع الجريمة من خلال التصميم البيئي» و«برامج المُدن الآمنة». وتُركز هذه البرامج الأكثر حداثة على المكان العام (بدلًا من الأماكن شبه العامة للإسكان العام)، وتُعالج التصورات والخوف من الجريمة، فضلًا عن الجريمة الفعلية. ويُؤكد برنامج المُدن الآمنة على وجه الخُصوص، على منهج المُجتمعات المحلية المُوجهة لحل المشاكل. وتكون المجهودات الحديثة للسيطرة على الجريمة من خلال المُراقبة بالكاميرات الأمنية مثلًا، مُختلفة عن المكان القابل للدفاع، الذي يُؤكد على الحاجة إلى إنشاء إطار معماري لتمكين المُقيمين من التحكم في بيئتهم الخاصة.

قراءات مُقترحة:

Wekerle and Whitzman (1995).

تفكيك صناعي deindustrialization

هو انخفاض مُستمر في النشاط الصناعي وكفاءته (خاصة الصناعات التحويلية) (راجع: التصنيع). ويُمكن أن يشمل كذلك الانخفاض المُطلق و/أو النسبي للمُخرجات الصناعية، والعمالة ووسائل الإنتاج الأُخرى. وتُعد مثل هذه التغيرات طبيعية تمامًا في سياق التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، عندما تم ربط هذه التغيرات بانخفاض القُدرة التنافسية للإنتاج الصناعي على تلبية الطلب الإقليمي والمحلي والدولي داخل مُستويات معقولة من التوظيف وميزان مدفوعات مُستديم، فإن تخفيض التصنيع يُمثل عملية من عمليات التأخر التنموي. وتكون أسباب تخفيض التصنيع مُعقدة؛ فهي تكمُن – في الاقتصاد العالمي المُعاصر – في دمج الظروف المحلية والتنظيم المكاني مع الظروف العالمية. ويجب أن يُمثل مُعدل الربح ومحدوديته، محور أي نقاش لهذه التكوينات المكانية المُتغيرة للنشاط الصناعي في الاقتصاد الرأسمالي (انظر أيضًا: حزام الصدأ).

قراءات مُقترحة:

Bluestone and Harrison (1982); Martin and Rowthorne (1986).

خرائط تداولية deliberative mapping

هو إنشاء تعاوني للخرائط عن طريق عددٍ من المُؤلفين الذين يشتركون في اهتمامٍ عامٍ أو في خبرة تكميلية. وتُعرَف أيضًا بأنها

«رسم خرائط تعاوني»، و«رسم خرائط تشاركي» أو «التعاون المكاني»، وتُمثل الخرائط التشاورية شكلًا من أشكال الخرائط التوزيعية المدعوم بنُظم المعلومات الجُغرافية، والبرمجيات عبر الإنترنت، المُصممة لصُنع القرار في تصميم الخريطة، وفي التخطيط البيئيّ، وفي تعديل الدوائر الانتخابية السياسية، أو في ظهور الاستجابة (MaGillavery, 2003). ويُمكن أن يكون التعاون في الوقت الحقيقي أو غير المُتزامن، وخلال فترة من الأيام، أو الأسابيع وحتى السنوات (Schafer, Ganoe, Xiao, Coch and Carroll, 2005). ويكون الحوار لفظيًا وبيانيًا، مثلما يطرحه المُشاركون في محطات العمل المُتجاورة، أو القارات المُتباعدة، من تطبيقات وتعديلات أيضًا.

قراءات مُقترحة:

MacEachren and Brewer (2004).

democracy **ديموقراطية**

يملك مُصطلح «الديمقراطية» معنى بسيطًا هو: «الحُكم بواسطة الشعب». ولكن معنى «الشعب» و«الحُكم» بعيدان عن البساطة. ولذلك تُعد الجُغرافيا التاريخية للديمقراطية، عملية مُستمرة للوصول إلى إجابات للمُشكلات العملية المُختلفة مثل: من الذي ينبغي له أن يحكم؟، وكيف يُمكن تنظيم الحُكم؟ وما هو نطاق أنشطة هذا

الحُكم؟. ولكن ترتبط هذه القضايا العملية داخليًا بمسائل التبرير، التي تعني أن الديمقراطية عبارة عن مفهوم قابلٍ للجدل في كل من النظرية والمُمارسة. ونتيجة لذلك، فإن التحليل التجريبي لسياسات الديمقراطية، لا يستطيع تجنب قضايا الديمقراطية المعيارية.

وتعتمد نظرية الديمقراطية الحديثة على **التخيل الجُغرافي** المُميز. فهو يفترض أن الديمقراطية قد حُددت بواسطة أقاليم حُدودية، مُشتملة على تسلسل هيراركي مُتداخل **للمقاييس المكانية** المُحتواة داخل **الدولة القومية** (انظر أيضًا: **الحدود**). وقد ركز المُفكرون الرئيسيون لهذا الفكر تركيزًا كبيرًا على التنظيم الجُغرافي لسياسات الديمقراطية في أقاليم مُعقدة ومُتسعة مكانيًا (Dahl, 1989). وخضعت قيود هذا التحديد الإقليمي للديمقراطية، للفحص النقدي في العلوم السياسية بشكلٍ مُتزايدٍ (Shapiro and Hacker-Cordon, 1999).

وحتى وقت قريب جدًا، كان هناك بعض التركيز الواضح في **الجُغرافيا البشرية** على المسائل المعيارية التي تكون عبارة عن جوهر المُناقشات حول العلاقة بين الديمقراطية **والمكانية**. ويُعد ذلك نتيجة تجنب **الجُغرافيا السياسية** للأثر على الأساس المعياري في القضايا السياسية. ومع ذلك، شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي، تغيرًا في مُختلف التخصصات الفرعية نحو التأمل في تزاوج القضايا العملية مع القضايا المعيارية مركز النظرية الديمقراطية، مثل:

قضايا المُشاركة في جُغرافية التنمية، وقضايا التشاور في التخطيط الحضري، وقضايا المُواطنة في الدراسات البيئية. وتُعد الآن جوانب النظرية الديمقراطية، حاضرة عبر الجُغرافيا البشرية (Barnett and Low, 2004).

وتُعَد **جُغرافية الانتخابات** التخصص الفرعي الذي تهتم به دائمًا جُغرافية الديمقراطية. وقد ركزت أعمال كثيرة في هذا التخصص، على رسم خرائط لتوزيع الأصوات الانتخابية، ولكن تركز اهتمامه في الفترة الأخيرة، على تطوير التفسيرات الأكثر حساسية مكانيا لسلوك التصويت (Agnew, 1996). ويُؤثر التنظيم المكاني للنظم الانتخابية في كيفية ترجمة الأصوات داخل الأغلبية المُمَثلة في الديمقراطيات الليبرالية (انظر: **الليبرالية**). ولذلك، يمتلك التنظيم المكاني للديمقراطية الرسمية، آثارًا لنتائج الديمقراطية في شكل المعايير الأساسية للمُساواة والتمثيل. وقد توسع البحث في هذا السياق ليضم جُغرافيات إدارة الحملة الانتخابية، وتشكيل الأحزاب، والاتصال ألسياسي. ويتضمن ذلك أيضًا اعتبارات أكثر وضوحًا للقضايا المعيارية المُهددة بالضياع في القضايا التقليدية، مثل **التقسيم الانحيازي للدوائر الانتخابية**، وإعادة التقسيم والتمثيل (Johnston, 1999; Hannah، 2001).

وقد شهد العقدان السابقان «انتشار الديمقراطية» عالميًا، وذلك في أعقاب انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية، والانتقالات

السياسية بعيدًا عن الاستبدادية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، وتطبيق معايير «الحُكم الجيد» في الجيوبوليتيكيات؛ الاتفاقيات الغربية الدولية. وقد فحص الجُغرافيون الدرجة التي عندها يُمكن تفسير تبني أشكال ديمقراطية للحُكم بواسطة عوامل جُغرافية مُعينة (O'Loughlin, Ward, Lofdahl et al., 1998)، والمُساهمة في تجديد الجدال الخاص باحتمالية تأسيس للديمقراطية، ويُمكن أن تستمر بعد عدة شروط اجتماعية-اقتصادية، وثقافية، يتم تحقيقها (Przeworski, 1995). وقد تم تحليل نقدي أيضًا للفرضيات النظرية والأدوات العملية، التي من خلالها تم ترويج الأشكال الليبرالية للديمقراطية الانتخابية كمعيار عالمي (Bell and Staeheli, 2001). وقد أثارت المُناقشات حول الديمقراطية أسئلة جوهرية تخص الدرجة التي يُمكن ويجب عندها أن تُطبق المعايير الغربية، والليبرالية، والتمثيل الديمقراطي، في سياقات غير غربية، والتي عندها انتشرت علامات معيارية للتحليل النقدي (انظر: المركزية العرقية؛ والمركزية الأوروبية وانظر أيضًا: Slater، 2002). ويقترح التنقل الجُغرافي للمُمارسات الديمقراطية، إنتاج الأدوات التي من خلالها تم سَن الأولويات المُختلفة للحُكم الديمقراطي وتكيفها وإعادة ترتيبها، وذلك في سياقات جُغرافية مُختلفة (Saward, 2003). ويُشير هذا إلى أهمية التتبع الزمني والتنظيم المكاني للنجاح المُؤسسي للأولويات المُعقدة والتنافسية في التشاور الديمقراطي، وصُنع القرار، والمسئولية، والمُشاركة والتنقيح (Dryzek, 2005).

وقد شجعت الانتقادات الليبرالية والتمثيل الديمقراطي - الذي يفترض أن الدولة القومية عبارة عن مستودع طبيعي للسياسات القومية - الجُغرافيين أن يولوا اهتمامًا مُتزايدًا بالنماذج البديلة المُختلفة للديمقراطية. وفي مُقابل تركيز جُغرافية الانتخابات على الإجراءات الديمقراطية الرسمية للانتخابات، والتصويت، والأحزاب، اتجه الجُغرافيون إلى أفكار **الديمقراطية التشاركية والديمقراطية الراديكالية** لاعتبار المُمارسات المُتنوعة والمواقع؛ حيث مازالت قضايا المسئولية، **والمُواطنة**، والعدالة، والمُشاركة، قضايا خلافية (Young, 2000). وهناك ميزة واحدة لهذه الاستكشافات، هي الالتزام باعتبار الديمقراطية إجراء أكثر بساطة، لإضفاء الشرعية على القرارات البيروقراطية المركزية. وتُعد الآن نماذج الديمقراطية التشاورية في صعودٍ خلال النظرية الديمقراطية، مُتضمنة دورًا أكثر فاعلية للمُواطنين في جميع جوانب عملية صُنع القرار، بالإضافة إلى توسيع نطاق المعايير الديمقراطية وتحويلها إلى أنشطة أكثر بكثيرٍ. وغالبًا ما تكون هذه الأنواع من الحجج، مُرتبطة بالدعوات إلى اللامركزية في **اتخاذ القرار** والمُشاركة السياسية للنطاقات الوطنية الفرعية للأقاليم والمُدن. وفي الوقت نفسه، فإن هناك اهتمامًا مُتزايدًا بالأشكال البارزة للديمقراطية الانتقالية (Anderson, 2002a)، التي تُركز على الدرجة التي عندها يُمكن أن تخضع نُظم الحُكم السياسي والاقتصادي العالمية للرقابة الديمقراطية (Held, 1996). وفي هذه النواحي على وجه الخصوص، هناك اهتمام مُتزايد بتنوع «أدوات

العدالة» التي من خلالها يُمكن مُواصلة العدالة الديمقراطية وتأمينها (O'Neill, 2001)، وتجاوز التركيز الواضح على أن الدول صناديق مُميزة للسياسات الديمقراطية (راجع: Low, 2003). وقد نتج عن التركيز على الأبعاد العالمية للسياسات الديمقراطية نتيجتان مُهمتان للبحث الجُغرافي في هذه النواحي. وتتمثل النتيجة الأولى في أن هذه الأبعاد تُشير إلى أنه بدلًا من مُعارضة تمثيل أشكال المُشاركة الديمقراطية، وأي شكل فعال من أشكال السياسة الديمقراطية، فإنه من المُرجح أن تُدمج جوانب هذه المُمارسات بطرق مُختلفة. ولأسباب عملية ومعيارية، يبدو أن التمثيل، جانب غير قابل لاختزال أي نموذج تعددي فعال من الديمقراطية؛ إذ لا يُؤدي عمل الإجراءات التمثيلية فقط إلى تمكين **التباعد الزمكاني** للسياسات الديمقراطية، لكنه يُجسد أيضًا مبادئ مُهمة **للاختلاف** وعدم الهوية داخل عامة الناس (Barnett, 2003, Ch. 1). ويُعد التمثيل أيضًا آلية لا مفر منها لتحقيق تكامل ما يُسمى بـ «المصالح الصامتة» – على سبيل المثال، أجيال المُستقبل أو المُمثلون من غير البشر – التي تهتم بالمُستقبليات البيئية، التي جعلت أولوية اعتبار كبيرة جدًا للنظرية الديمقراطية (Goodin, 2003). ويُعد السبب الثاني **لعولمة** الديمقراطية مُهمًا، ويتمثل في تجاوز الحدود الإقليمية السائدة للديمقراطية المكانية. وبدلًا من التفكير ببساطة من حيث الحاجة إلى التعبير عن نطاقات وطنية فرعية ووطنية مع نطاقات عالمية، فإن مُناقشات مثل هذه الموضوعات، زادت من التركيز على التباين المكاني للديمقراطية، تلك

التي تُعبز عن مُمارسات إقليمية وغير إقليمية وتصورات عددية وغير عددية للحيز المكاني (Low, 1997).

قراءات مُقترحة:

Barnett and Low (2004); Dunn (2005); Held (1996); Mann (2005).

المحررون في سطور

- دريك جريجوري Derel Gregory

أستاذ الجغرافيا بجامعة كولومبيا البريطانية (فانكوفر)، كندا.

- رون جونستون Ron Johnston

أستاذ الجغرافيا في جامعة بريستول، المملكة المتحدة.

- جيرالدن برات Geralidine Pratt

أستاذ الجغرافيا بجامعة كولومبيا البريطانية (فانكوفر)، كندا.

- ميشيل واتس Michael Watts

أستاذ الجغرافيا بجامعة كاليفورنيا (بيركلي)، الولايات المتحدة.

- سارة واتمور Sarah Whatmore

أستاذ علوم البيئة بجامعة أكسفورد، المملكة المتحدة.

وإضافة إلى المحررين الخمسة السابق الإشارة إليهم، لم يكن تحرير هذا المعجم وتنسيقه وإخراجه على هذا النحو ليتم، دون مساهمة فريق من الخبراء ضم أكثر من عشرين أستاذًا جغرافيًا يحتلون مواقع رفيعة في جامعات كندا والهند والسويد وبريطانيا وأستراليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والدنمارك وسنغافورة واليابان. أما من قام بتحرير التعريفات المعجمية، فقد بلغ عددهم ١١٢ عالمًا من الجغرافيين وغير الجغرافيين المنتشرين في أقسام الجغرافيا فى شتى أنحاء جامعات العالم.

المترجمون فى سطور

● عاطف معتمد عبد الحميد

أستاذ بقسم الجغرافيا، كلية الآداب ـ جامعة القاهرة. حصل على الدكتوراه من جامعة سان بطرسبرج، روسيا عام 2001. حائز على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاجتماعية عام 2009. باحث ومترجم في قضايا الجغرافيا السياسية والثقافية.

● عزت صالح زيان

أستاذ مشارك بمعهد التخطيط القومي. حصل في عام 1998 على دكتوراه في الجغرافيا الاقتصادية من جامعتي القاهرة ومواينتس بألمانيا، يعمل خبيرًا في معهد التخطيط القومي بالقاهرة ويحاضر في المركز الديموغرافي. له العديد من الترجمات التي تدور حول قضايا السياسة والتنمية والصراعات الدولية.

● محمد أحمد على

مدرس بقسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة القاهرة، حصل على الدكتوراه من جامعة القاهرة عام 2009. كما حصل على الدبلوم العام

والخاص في السكان والتنمية من المركز الديموجرافي بالقاهرة عام 1998. له عدة مؤلفات وحصل على عدد من الجوائز العلمية.

• لطفي كمال عزاز

أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة المنوفية، حصل على الدكتوراه في التخطيط ونظم المعلومات الجغرافية من جامعة نيوكاسل بالمملكة المتحدة عام 2004. له عدة مؤلفات وأبحاث منشورة في دوريات علمية ومؤتمرات دولية. حصل على عدة جوائز علمية.

المراجع فى سطور:

- **محمد عبد الرحمن الشرنوبي**

أستاذ الجغرافيا البشرية والعميد الأسبق لكلية التربية (جامعة القاهرة ، فرع الفيوم) ثم لكلية الآداب، والعميد الحالي لمعهد البحوث والدراسات الإستراتيجية لدول حوض النيل التابع لجامعة الفيوم، والأمين العام للمجمع العلمي المصري. وهو عضو مجمع اللغة العربية ورئيس لجنة مصطلحات الجغرافيا والأنثروبولوجيا بالمجمع. حائز على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية وعدد من الجوائز المحلية والدولية الأخرى، ورد اسمه ضمن عدة موسوعات مصرية وعالمية.

التصحيح اللغوى: رفيق الزهـــار
الإشـراف الفنى: حســن كـــامل

أمام الجغرافي دومًا مهمة صعبة، إذ يتوقع الناس منه أن يكون خبيرًا في علم الحشرات، وعالم فلك، واختصاصي فى الهندسة، وفيلسوف بالفطرة، وخبير بالزراعة، واختصاصي أعشاب، واختصاصي ميكانيكا، وهو الطبيب، والتاجر، والمهندس المعماري، واختصاصي اللغويات، والكاهن، والسياسي، وهو الذي يفهم القوانين والشؤون العسكرية، وهو السفير والمؤرخ!

ورغبة في التخفيف من صعوبة المهمة الملقاة على عاتق الجغرافي، يحاول المعجم الذي بين أيدينا أن يشكل موردًا مسعفًا للمهتمين بعلم الجغرافيا من خلال الاستعانة بجهود عشرات المؤلفين في علم الجغرافيا البشرية، قاموا بإدخال أكثر من 1000 مادة بحثية تعين الباحثين الساعين إلى المفاهيم المستقلة والبينية والمتقاطعة. إن هذا المعجم ليس مقدمًا للجغرافيين فحسب، بل إنه وثيق الصلة بمن لديهم اهتمام بعلوم المكان، والفلسفة، وعلم النفس والإحصاء والاقتصاد والسياسة.

تصميم الغلاف : نادية كشك